



مختار ما في المجلد الثاني من مجلدات ناخ	
المسائل في بيان الأحكام في الكلام للسيد	
الشيخ محمد في شرح المختصر في نافع	
كتاب	الأخبار
كتاب	الوقائع
كتاب	الموقوفات والصدقات
كتاب	التشويق والترغيب
كتاب	الوصايا
كتاب	النكاح
كتاب	الطلاق
كتاب	المحرمات
كتاب	الظواهر
كتاب	الأبداء
كتاب	اللقان
كتاب	العتق
كتاب	التبوك والكاتب الاستدلال
كتاب	الأقار
كتاب	الآيمان
كتاب	التبذير والعقد
كتاب	التبذير والذبايح
كتاب	الاطعمة والاشربة
كتاب	الغصاة
كتاب	الشفعة
كتاب	أجلاء الأموات
كتاب	اللقطة
كتاب	المواثيق
كتاب	القضاء
كتاب	الشهادات
كتاب	الحديث
كتاب	القصاص
كتاب	الديات
فهرست	۱۳۰





عشر له ماشه اخلافا دار حصصها  
ول الحية فافظ حكم الدار  
فاحسن دلائل انكر قائله

---

جناك وطمع قلب الغيبها  
وهي نلت انت على العاير  
حرارة لاله كسم سم العاصم  
كل من حرم جوده روي

ان لم تكن كذلك وادرك  
كاعين ذوق الرقي  
بكم المشاهدة فيها  
اعتدوا ما باعد الامور  
الثلاثة ان كانت قما  
بعضها بالآخر الفضة  
وانتفاع الغنى بالمشاهدة



[illegible]



الموجب للفتح مع الزام المالك بالاعادة بالنهي المقدور وهو واجب لان يتبين ان ثبوت النكاح بالنكاح من حيث هو هو فيجرح العمل به  
ولكنه غير معلوم وضوح دليله اذ ليس الا في الضرر وجوبه قد مر ان الاجماع وضعه على مكان الخلاف عند العلم من وجه واحد حيث لم  
ينسخ كان الزام المالك باصلا وتصل الى قدر اللزوم على المالك دائره يدفع ما يحصل ويجعل قويا العقد وفاقا للفاصل ولا يصلح عدم دليل  
على الوجوه الا لان عليه ما هو تسليم العيب المستاجر وما يتوقف عليه الانتفاع من الاوراق المفاتيح وما التغير بعد الخراب فلا ان  
ليس متعلق العقد الكلي لا ينقطع من مال الاجارة شيء لو كان العقد يفعل المشايخ وطرف على جهة الانتفاع او غيرهما لم يكن فيه من طرف  
الموجر تعدد وتفرق مع احداهما فان اذ كان ثم شرط الانتفاع بالاصل المالك الاجرة للثمن عليه بدل القالب للمالك خامسا ان  
يكونا المنفعة شيئا في الشريعة فالوجوه دائره وممكنات لا يحد ويجز عن غير النكاح للشرط وكما لا يبيع فيه لان محرمه لا يطير ليجل مكر الاعمى  
الفتاوى تخون الامور المحرمه بتعدد الاجارة على الاظهر لا شهر بل لا يكاد يوجد من الاستحسان خلاف ان ملك الصلح لكن بشرط ان يتكفل ذلك هو  
في بيعه وما اظهر على فائدة منافع كما في الحج المحرم من بيعه مدعيها على خلافه على الجواز اجماعا الامامية ودعوى الاجماع على البطلان في مقابلة  
وبعد في ائنه هو بوجه مضال الاستلزام الصفة ما جواز استيفاء تلك المنفعة المحرم وهو مع عدم وجوبه فانه فاسد بالبدلية وتبدل الملك  
المنفعة بالمنفعة المحل كما لا بد بوجهه من كفاية من الاول فانه غير واقع عليه العقد بل انشبهه هذا مع ما بعض المعبره المتغير بل ان  
بالشهر بل عند صحته الرجل واجر البيت فيما بينه من غير ان يجره الاخره علمها بطلان الاجارة او لانهم الطاعة فاني لا اشتهر  
الملك على سبيل المنفعة لعلته كحرره الاخرى بين ابدا لمعالمه موضع كثير يحصل على انفسها على انشاها في ملكه نحو السلسلة والاصح  
رجل واجر سيفه ودفعة من عملها او عليها الحزن والخنايزن لا باس فمع كونه مكاتبه محله للقيمة عن اي لجهنفة محمول على الجاهل  
بان المشايخ يفعل فيها الملك وعلى ان العمل يجوز ان يكون التخليص في تخوم ان الخلاف لو كان فاما هو في ابطوا ما التغير فثبت قولنا والحد في هذا  
او يجر ليجل الحر والموال واجر من يعمل ذلك فانه ترك مع عدم العلم بالحال فاما معه فشكل مضي خيبة البيع لكن الوجه هنا القطع بالبيع بشكل  
الجواز لا عانة على اتمام المحرم كما باو سنة والخصن النص المحرم على نقدي سلاها من المظن بالبيع مما لا وجه له في القياس على محرمه  
الشريعة هنا شرط اساس ايد كره المان من غير ما لكنه اشار ببوله لا تصح اجارة العبد الابن والجل اشار ان لا يمكن من تسليمه فاشهد  
المنع بان لا يمكن المجر الضر فيه بل لا خلاف ان كان الفدية على التسليم في شيء من ذلك مع كونه شرطه بالاجماع كما في القصة وح ذلك في  
الاردية هو بوجه مضال الاستلزام الصفة مع عدمها الفرض والسفاهة الما بين من العمل له ان يكون هنا نصية هي البذات من  
الاجارة مقصودة فقصح كالبائع قد مضى تحقيقه في وجهها ثم لم يقل بان الصفة معناه العبد ولو لم يكن بالذات مقصودة الحاله ما لا يبيع لا  
بالقياس بل بالتوقيف في الحكم بالاولوية لاحاله من لغيره ما لا يحمله الوجه المنع لفقد دليله وقد انقض الحجة بما يقتضيه على مورد  
هو بوجه خاصة الاولوية فتمت القارة هو الحكم اسناد الصفة في البيع الى اسكان الانتفاع بالابق بالعقود نحوه لاكل السلسلة بعد امكن  
الانتفاع بمثل ذلك غيره بالكلية بغيره انما الفاضل في شحنا ان قد نرد في هذا المان في بيعه والفاضل في ذكره وعلى الجواز هل يعتبر في الصفة  
انما اذ اذ ما بالاجارة ام بالبيع ام يكفي كل واحد منهما او بعضه في معنى هو فدا الصفة بالعاقبة كل منهما ومن ان لظنهم كل شيء في الصفة  
وكون التوكيد على الثاني ثم كل الزام يقيد كل منها على تسليم العيب تسليمه ولو اوجه من يقيد على تحصيله مع من غرضه من الاصل انهم لو  
الدليل المانع هنا لا يضمن صاحب الحمام الثابت ان شاهد ما عند النزاع وقيل لحفظها وسكت لان الجوع وقيل في حفظه في حصص  
ح والافارقة شيء من ذلك بيننا وعليه في ثراجمنا لان مع الابداع من بين فلا يضمن الامع التفرقة وتعدد الاصل براءه ومنه من  
وجو حفظ مال الغير مع عدم الترابه مضال النص ومنها الاضمان على صاحب الحمام فيما ذهب الثابت انما اخذ الحاصل على الحمام واما اخذ  
الثابت نحو بدون التخليل مكره عن قرب الاستئناس منها الموضوعة في صاحب الحمام وضعت عند الثابت عشا فله مضمة فالانما هو ليس بشيء  
منه من حيث الحكم بامانة على الاطلاق فتمتع بغير شرط وانما يودع وفيه اشكال في السند قصودا لوجوع الما قد مضى الاصل ثم ولو  
شأننا في اصل الاستصحاب ادعاهما انكروا الاخره لا بنية فالقول قول المنكر مع عينية بلا خلاف فاما عدهما الاخرين بن كون المنكر المالك  
الاخرين ان كان النزاع قبل استيفائهم من المنافع جمع كل مال في حصص وان كان بعد استيفائهم منها واجمع كذا فيهم من يدعي قوع الاجارة انه  
العقد كان المنكر المالك فان انكره في ذلك لانه في القصر وحلفا استحق اجرة المثل لمن زادت عن المسمى فيهم الاخر لو كان المنصف فيهم بعينها  
فيما يخصون كان من جسد الفدا لعلالب نكر المالك قصده عن اجرة المثل ولا تسلط لعل الزامه باخذ النادر للاصل مع عدم الضر فان  
ساواها اخذ وان نقص جبه المنصف الاكمال وان اوصا الباقى فيهم المالك لزم المنصف استحقاقا للمالك وهو نكر وان كان فيهما  
ولو لم يرض المالك بوجه عليه لزم من الفاد لا يجوز له الزام المالك باخذ النادر لما يرض عليه من الضر وتبقى ذلك باجتماعهم ولو لم يرض

المراد بالتوكيد كبرج الذي  
يكون في ظهره ليس يقال  
يدبره وراود قد يجره الا بغيره  
خلفه الجعيرة  
او قوله ثم نهي لغيره مما  
هو ذلك يجوز ان يتقبل  
اخرى قوله يوم خالفه  
المقدور به قوله نعم انما  
العلوم بغيره اسئلة في

او كل واحد منهما



بالحال والاذن ولو عترف فلا ضمان وان كان المنكر المنفرد حلف جبه عليه جرحه المثل فان كان شرا نريد من السعي نعم المال لم يكن له المطالبة  
 به كان فعله عترة فباشحها انما لا يوجب عليه ضمان لم يكن دفعه ليس للمالك قبضه عترة فانه لا يستحق ازيد من السعي وان  
 زاد السعي غرجه المثل كان المنكر المطالب بالاذن كان فعله مستطاع لم يكن العين ليست بمضمومة عليه هنا الاعتراف للمالك بكونها  
 امانة بالاجارة ولو اختلفت اذ العين المشاجرة فدعا المشاجرة لا يثبتها لقول قول المالكي يمينه بالاختلاف في الظن والاشكال لا ضمان  
 السليمة مع المتعاض من نحو ما قيل في التوقيع من الاحسان الحفظ النافي للسبيل عليه عطا البئر البنية لغرضه هنا المصلحة نفسه فلا احتساب  
 منه جرحه بقول قوله فيه بلا يمينه مع مخالفته للاصل كذا القول قول المالكي مع يمينه لو كان لا اختلاف في ذلك الشيء المشاجرة فبقي الجرح وهو  
 العين للمشاجرة بان قال اجر تلك البنية بما فوق بل الذي راجع بها البنية على الشقين المتأخرين وقفا على الاصل المتعاض وقول الجارة على ما  
 زادها اتفاقا عليه وتيل تحالفان بطل الاجارة لان كلاهما مدع ومنكر ويضعف بان ضابطه التحالف عندهم ان لا ينفصل شيء كقولنا لا يجر  
 البنية لغيره في بل الفصل وليس المقام كذا لانها عطا وقول الجارة على البنية على استحسان الاجرة الغنية انما الاختلاف في الزيادة  
 قول منكر وكذا لو اختلفا في ذلك الاجرة بعد انفاها على العين المدعى المال الزيادة والاخر انفسا لقول قول المشاجرة مع  
 وفاء لمن تقدم الامر خلافا لاختلاف الغنية فالرجوع الى التوقيع من خرج سبه حلف حكمه لا يجر على انها لكل امرشكلا في نظر اذ الاشكال  
 الانفاها على مظهر الاجارة وانما اختلاف في مقدار الاجرة والموجود الزيادة ونكرها المشاجرة يكون على الدية البنية فان عجز حلف المشاجرة  
 برهمن تلك الزيادة ولا اشكال وطفا لخالصان كان لا اختلاف قبل مضى لئلا والا لقول قول المشاجرة وهذا هو الذي يقتضيه مذهبنا القائل  
 بما قلنا لخالصان حلفا والافعال احدتها يمينه كل حلفا فان نكلا وحلفا جميعا تنقض العقدة المستقبل كان القول قول المالكي مع يمينه  
 انما كان لمخلف كان له اجره المثل ورجع الى التحالف فيضعف بما في المسئلة السابقة ونفع لك هما كسابقها ما اذا لم ارض من المتأخرين بقضايا  
 بها وان استوطر لفا مثل لقول التحالف بعد ذلك ثم ذكر كذا لم يكن بنية فلو كانت لاحد هما فكل حكم لم يتقوا ولو اذها كل منها فقي يمينه  
 قولنا لئلا القول قول المنكر فلا حكم بنية والتحالف لان كلاهما مدع باقيا ومنكرها اخرها لغيره يحصل الاشكال مع البنية اذ كل واحد منهما  
 الاول كذا يمينه قول المشاجرة بنية عند البنية او اذ المؤثر عليه التبريط فذكره للاصل مضى الى مانته الواجبة لئلا بقضوا الفصل مقتضى  
 ويثبت اجره المثل في كل موضع بطل في الاجارة مع سبقها النقص وبعضها زاد عن السعي انقصت عنه لاقتضا البطء في كل موضع المالك مدع سبقها  
 للمنفعة من غير ما يرجع اليها وهو جرحه على ان يكون لبطء بالشرط عند الاجرة او عند ذكرها في العقد بل قد دخل المجر على ذلك استحسانه  
 ذلك هو كذا في العلم الاول للاصل يرجع الى العارية وان عجزها بل لفظ الاجارة الظني على التبرع ولو اذ الاجرة فان الضيق بعد ما بعد اقوى من  
 الظاهر والشعاع منها جرحه فليدفع بالنص بينهما مع اغضائه بالاصل فيرجع الى العارية بشا على عند بشرط لفظها وانما يقتضي فيها ما دل على  
 التبرع بالمنفعة قد تحقق في فرض المسئلة في كل من الثاني لان دعاء الاصل يظهر لفظ الاجارة في فرض الاجرة وعند التبرع ولا معارض له ينص عن ذلك  
 الظاهر من نص وغيره فان عند ذكر الاجرة لا يدل على التبرع بالمنفعة باجماع الدلالة لان التبرع لا يشاء الى نحو التبرع او لفعله لا اخذ بالظاهرا  
 متعين لتحقيق الصافي عنه الى العارية كما تحقق في الثاني الاول واذا البررة عن الاجرة بعد ظهور لفظ الاجارة في فرضها عند التبرع غير كاذبة و  
 انشراط الصريح ولو اذ الاجرة لا يلزم ما ذكره من قوله بها جرحه انصا بالاجرة للعمل بالاجرة كالمسألة والدلائل على الحكم بلزومها ثم يوجب الحكم به  
 هنا بطريق اولي كما لا يخفى فاد الحكم بلزومها جرحه المثل هنا ولي نعم كل ذامع جرحها بالفساد واطاع علمتها فلا يستحق المجر شيئا لان علمه  
 يصير بغيره المنفعة حكم التبرع والبدل من وفاء عوض اجره فيصير كالعارية ولا يجب على المشاجرة دفع الاجرة فلو مضى مع العلم بالفساد كان يمين  
 الحبة الرجوع فيها فادامتا العين لا قيمة وللدفع اليه غير مخرج ولو اخصص بالحميل والفساد في النوع بسبب جرح ظهر الفساد وعند البنية  
 كان له الرجوع مع ادفعه العمل لا يوجب شيئا لعلمه جرحا بالفساد وكونه به مبرر عا ولو انعكس فاحصل الجرح بالحميل يستحق اجره المثل كما اذا اشار الى اجره  
 في الجرح العين مضمومة يد المشاجرة مظهر كما نسب الى انه من كلامه لا يصح ان له لم يجره بغيره ما اخذت الميزان بما يستكمل فيه صوته  
 جملة بالفساد لان امانة التكليف العلم وانفعا في الجرح هو كاشري فان التلطف اليد من جملة لا يثبت لا يثبت في صوته الجرح وهو كاشري فان  
 التلطف اليد من جملة لا يثبت لا يثبت في صوته الجرح هو كاشري فان التلطف اليد من جملة لا يثبت لا يثبت في صوته الجرح وهو كاشري فان  
 بل مظهر لو كان للمجرع ما بالفساد لكونه تزيل ليدعى العين باذنا مالكي فلا ينصرت في هذا الصوة اطلاق الجرح المتدفع مضى الى ما عرفت  
 من رجوع الاجارة في هذا الصوة الى العارية والحكم فيها عند التبرع كما تقدم ولا كذا لو كان جرحا لغير المشاجرة فيحصل له رفع يمينه  
 بالاذن يمينه كعدمه لا يثبت على توهم الصحة فيكون كالاذن المشروط بها وانما ظهر الفساد لم يكن تاذن بالقر ولعل مراد الاصطلاح غير هذا  
 الصوة ولو تعذر بالدابة بل مطلقا له من المشاجرة فمما يميزه عن المشافة المشرفة اجابة ما ضمن قيمتها مع التلطف الارش مع النقص

كان له الرجوع مظهر ولو  
 كانت الفقة او كان كذا  
 البنية فادامتا العلم  
 ليس بغيره البنية بل  
 مقابلة العمل المتوفر  
 للجهل ثم

التيجاني



۲  
میں اجازت

في الموكل

بين اعلام الموكل ما عرف في الثاني والا لاول والثاني شهر في الغيبة التي اعلمت الاول اخصه ولو قال اليه لئن مع مره فيه عذر  
 قال لان اذن صحيح في السابق فانه معلق في حقه ما عرفت من ثم جزم في عذر بقا حقه هنا وجعل الصبر هنا العفو ولا  
 ينقل الموكل بفعل الموكل ما علم الغيب وان شهد بالعرف على الاصح الا شهرين علم من اخذوا في الخلاف استكمل الغيبه الواردة عن اهل الصبر  
 منها يصحح الفقيه جعل كل اخر على كالتة امضا امر من الامور انشهد بذلك فعلا الوكيل فيخرج لامضا الامر فيشهد في عذر غيبه فلا مانع  
 الوكاله في ان كان الوكيل مضى الى مكان وكل فيه قبل العزل عن الوكاله لان لا يقع مانع على امضا الوكيل كره الوكيل ام يخلو فان الوكيل اخصه لا امر  
 ان يعلم بالعرف او يبلغه انه قد علم عن الوكاله لا امر على ما مضى فان لم يعلم فان بلغه العزل قبل ان يضي الامر به فيجب امضا ام يكن ذلك في حال  
 نعم ان الوكيل اذ وكل ثم قام عن مجلسه مانع بدار الوكاله ثابت حتى يبلغه العزل عن الوكاله بشقة او يثبته العزل عن الوكاله والصحيح من كل  
 وجلا على امضا امر من الامور ان شهد بذلك ثابتا بعد بالخرج منها كما اعلم بالدخول فيها بالخرج من الغيبة بضم شين على وجه من حيث  
 على صحيح ياتي عنهم اعتبار جعل لكل جعل الامور ان شهد بذلك ثابتا بعد بالخرج منها كما اعلم بالدخول فيها بالخرج من الغيبة بضم شين على وجه من حيث  
 في ذلك قال عليه السلام لم يعلم الوكيل بخلافه وهو مولى من حكم الاية بذلك الا انها بعد الاطلاع وقصودها بغير اليقين في الغيبة  
 مضى الى الاغصان بالاجابة الا انه الصحيح في الغيبة خلافه لا فاصل في حكمه بالعرف منه وللتبني والحلي وقيل بالحلي وبني هاشم  
 قاله في بين الاشتهار الثاني والا لاول حيلة في الغيبة في الامور ان شهد بذلك ثابتا بعد بالخرج منها كما اعلم بالدخول فيها بالخرج من الغيبة بضم شين على وجه من حيث  
 المعتق بالاشهر فليس فيها كساية ما علم من الاول من ان العزل يقع عقدا لا يقف في رضى حيا فلا يقف في رضى حيا ولا يخلو في العفو والمعاذ  
 العفو ملك ليس متعلقا بغير العادة ليس كل العزل في الوكاله متعلقه بالشأن الثاني بتسليم جواز الفسخ لكن يجب ان يكون ترتيبا  
 عليه وشروطا في اعلام الفقهاء في المقام قوله والا كانت لا ترفلنا في هذا الصواب وهو لا ينافي جوازها من اصلها فكم من عفو جازية في كونه  
 بالعرض بخلافه في كونه العام في العلم في الجملة فانها تكون لازمة لمعامل الامع بدل من المعامل مع اعذاره في نظرنا في الشرع كثير من خصوص  
 المتنافر في جملة وشروع الاشياء في الحج المتدرب هذام كونه اجتهاد في مقابلة النص الصحيح فلا يقدر ما بان ان يثبت بعد الفسخ اسئل الا  
 بالعرف قبل اعلام الفسخ الوكيل فقد يضره في طرق الضرر اليه بطلانها كالمولع بالاجابة فيطأها الشريعة الطعنا في كل وان لم يعلو  
 حكم في قولهم لا بعد علم كونه في الشرع ضيقا في الاول بانفسه بغيره بعد موت الموكل فلا يلزم في بطلانها في حق وغيره مع  
 اندفاع الضرر بالرجوع الى العفو الثاني بذلك بان غايته الجمل ما هو في حكم الذي اكد هو لا ثم والواخذ الا ان الشان الصخرة معاملة ثم تصاف اذن  
 لما ان كل من اخرج الاكف ولو اقتصت حاله ان يثبت من غير طهارة ومعاملة على مال لا يربطه بغيره لئلا يتفرع على الحاشا ان يصير بمثل العلم بالعرف  
 ما مضى الموكل ليس له رد ولو شهد عليه لانب تفرع عليه لبقاء الشك في الشك في كتابها وغيرها ما اعتبر في العلم بالعرف عدا عتبا  
 القبول وهو كذا في نظر المتشاقص انما الصخرة الاولى من الانبياء المتقدمة به حجج جامعة ويكن ان يثبت عليه لبقاء العمل فيها على ما  
 يعم الظن العام مقامه بطلان الوكاله حيث انها من العفو الجازية بالموت الجوز مطبقا كان او دارا والاعمال طيلة اكل وكثيرا من كل ما كان  
 الثالثة بل خلافه في الظاهر الاول في الفقرة الاخيرة بالاطراف في ذلك والثالثة في الجملة محكة عن كونه وهو الوجه مضى الى اعتبارها في الاول  
 اخصا اذن الوكيل فلا يتم انه لو مات فلو مات الموكل انقل ما كل في ان كان الى الورثة فالعبر اذ هم لادنه ولو كان غير مال كعقد نكاح  
 او غير ذلك بعد الموت فبالا في الاخر في انما في ايجابه انما انقضت كل من الوكيل الموكل اذ اصلها فان كان يوجب فساد الوكيل او  
 اذ لو حصل له من الضرر نفسه فاعطى من غير لغير ولو حصل الموكل من غير استبداد بالضرر بنفسه فكيف لا يمتنع ان يضر من هو في حكمه  
 لو يضر والحال هذام يصح للاصل عدم مضافه الا اذا المصلحة لا يقطعها بعد الثلثة فلهذا مضى الى وقوع الضرر في المرسل كالموقوف في رجل  
 ارسل يطلب عليه قرا وهو غائب فله الغائب ففرضوا الصدقة ثم تجاوز بعد من توفي بعد استبوا الصدقة فان كان ملك بعد ان توفي فليس  
 لها صدقة ولا يرث وان كان ملك قبل ان توفي فلها نصف الصدقة وهي ارثه وعليها العتق قبل جواز قصر مع رده مع بطلان الوكاله بطلانها  
 على شرط جواز قصره هنا بعد ان لا مانع بالاذن العام وفيه نظر في احتمال عدا الجوز فلا يستحب الى العتق والالمانع ولا كل ثم بعد وجوبه  
 هناك فالقول بالمانع هنا جاز من قوه وان ايد الجوز مضى الى مانع من ذلك في موضعين مؤيدت في ما يشهد كدخول العتق لغائب ملك الجوز  
 بعد جاز الا ان كان من كل محلا مضى انما في الحج يثبتها لو كان بعد محلا من الاخر او بخلاف ذلك كذا بطلان تلف ما يتعلق ببعض ما دل عليها  
 فظها ما يبقه كمنوت العتق الموكل ببيعة المرأة الموكل بطلانها او مضى كذا في الشاير ولا فرق بين ان يضر على الشرع بغيره او  
 يطلق ان يقول الشرع لا تضاد فمنا فلما انزل له لو كان لغيره موجب الضمان في حكم التلف فمنا من ملكه كالموكل في بيعه  
 او باع العبد الموكل في عتقه او باع الجوز مع عدا خلافه في بيعه بغيره في الغيبة المعنى بالتلف هو جازية في الاول لو كان كذا بطلانها على

وان الموكل من العفو  
 جازية فلا يملك الغيبه  
 لم يعلم الوكيل ولا كانت  
 لا منه فقد يصف الاول  
 يفسخ كسائر ما بهي اعنه

في الموكل  
 في الموكل  
 في الموكل



17

[illegible]

کتابخانه







هذا هو الوجه الثاني في صحة المهر

على المأمون تصدق أصدا لأهل المرأة وأعتد عليها الأباريدية التي لم ينعقد من حضرة فان امرأته بغير طهر لم ينعقد الاصل في مهرها  
يكون امرأته بعد ذلك بعد ما تزوجت ان كان للمأمو بنية كذا ما ان يزوجها كان الأصل في مهرها ان لم يكن ينعقد الاصل في مهرها ان لم يكن ينعقد الاصل في مهرها  
لاها المرأة ولا يبارت بنية لا اعتد ولها نصف الصدا ان كان فرض لها صدا وان لم يكن ينعقد الاصل في مهرها ان لم يكن ينعقد الاصل في مهرها  
ويجوز في أخرى من غير ينعقد في كتاب أو كاذب في مهرها التعليق بما ذكره بقوله لا ينعقد مهرها بل لا يشترطها في الطهر طه واختاره المحل  
نبيته لا بد فاعا للمهر أصل المهر وفي سائر الأكثر وهو اقوالا غلبا على الأصل وضعف الثانية بالشهر المحكية بل المحقة في الجملة نقا  
المش على بطلان المهر في الجملة ان اختلف في الكمال والقيمة فيحصل لها لا ينعقد الاصل في مهرها بل لا يشترطها في الطهر طه واختاره المحل  
من الضعف الجملة موقفا على الأصل لا ينعقد الاصل في مهرها بل لا يشترطها في الطهر طه واختاره المحل  
عما يصلح المتعاضد اثبات الزيادة والعلل المتقدمة مع اعا الجنبات مع مقابلة المصنوع المعبر عنه وشرا بابتائها او على صفة القعد  
الموافق للأصوفا بالفتوة وبنا على نفقة هامة متضاها الزوامر على من عقد لزوجها ولو كمل سببته تقصير الزور عليه بغيره غير  
معتد مع عدم وجود الشهادة عليه ولا في الشريعة مع انه على تفك نائية مقصود مقصود تقصير وقد لا يحصل ان اشهدت في الشهوة والحكم المهر  
لما عندهم في هذه الصوة فالدليل في عقد بالاختصاص ما ذكرناه وان كان جازا في لزوم الضعف بقاء على ان مقصودا بطا العقد ان كان  
لا عقد فكذا لا امر بالكلية لا انه خرجت بالصنوع المعبر عنه بامه من الشهرة العظيمة ولو كان المصير في ذلك متعينا كما حكمه  
الفاضل في شرحه ولو لم يكن له بنية في المهر فاما لا ينعقد الاصل في مهرها بل لا يشترطها في الطهر طه واختاره المحل  
الصحة فحكم في الفتوة عن الهامة الا ان افني تمام المهر ونقصه هو مجموع ما فيها من مهرها وكيف كان يجب على الزوج  
المشكوك لانه يطلبها من ان في من ينعقد ان كان كل حقيقة بل اختلف به حصر الزاوية الثانية فال بعد لتقليل المقدار حل لها ان تزوج  
ولا على الاول فيها بنية من الله تعالى ان يطلقها لان الله تعالى يقول فامك بمعروف وبخير باحسان فان لم يفعل فانه ما نؤم فيما بينه  
وبين الله تعالى وكان الحكم الظاهر في الاصل ان تزوج ما نقتضيه من اخباتها في الزوج من غير عليه كاذب الاصل في مهرها بل لا يشترطها في الطهر طه واختاره المحل  
من فساد العقد ان التكتة في وجوب المهر بها انما هو تقصير الوكيل في حقها لكن يخرجها من بشرطه بعد تصديقها الوكيل على الوكيل ولا  
فليس لها الخيتا كونها باعترافنا وجه التحفة في اخذها وليس في الاطلاق الرواية بايثباتها الجنا لها منافع لذلك مبنا على ورودها  
الغالب هو عقد تصديقها الوكيل على الوكيل ولا ولو اوسع من الطلاق لا يحجر عليه لانها التناكح ظاهر ورحم في سبطها على الفسخ  
لا فخر وتسلط الحاكم عليه وعلى الطلاق او بقاءها كل حتى تطلق او يموت او يجر او واقع الطلاق معلقا على شرط كان كانت هذه زوجة  
فهو طالق صحيح لكن اقراره لا تعليقا ما نغاض صحته لانه امر يعلم خاله لكن هذا اذا لم يكن الاثبات في الاصل في مهرها بل لا يشترطها في الطهر طه واختاره المحل  
وكذا في نظائره كقول من يعلم ان ايوما المحقة ان كان ابو الجدة فقد بعثت كذا او غيره من لقولها **الوقف والصلح**  
اما الوقف فهو تجسير الاصل في الطلاق المنفعة كافي الحد في النبوة في حدس الاصل بسبل المنفعة انما على التيسيل في الاطلاق في النظر  
في المراد من التيسيل في الاطلاق هو ما يجتمع في الوقف عليها بحيث يصير فيها كيف شاء كيفها من لا مال الا المراد بتجسير الاصل  
المنع من التصرف فيه تصرفا فاعا للملكة هذا ليس غير مقابل ذكر من ينعقد الاصل في مهرها بل لا يشترطها في الطهر طه واختاره المحل  
في شرحه بانها الصدا الجارية تبع المأور في المعبر في المصلحة اذ ان ابد انقطع علم الا من ثلث وعدها ما في تقيح ولك  
وغيرها من كتب الجارية انه قال العلماء المراه باصدة الجارية الوقف الاصل في مشرعية بعد ما كبرها من السنة لا ينعقد الاصل في مهرها بل لا يشترطها في الطهر طه واختاره المحل  
الامة كما هو في سائر النسخا وافعلوا الخير ما نفقوا من خير فلا نفقكم وقال جابر بن عبد الله بن جابر في وقفه الاوقف لفظ الصبر الذي  
لا يفتقر في دلالة عليه في صفة وقفية بل لا خلاف في ذلك بل عليه لا يجازاها من المحل والخير صرحا واما ما عده في صفة الوقف  
الدالة على التابيد كاللفظ الدال عليه وعلى في القيمة المعتبرة الارث فيصير بذلك صرحا في الاطلاق فيوقفها وان كان قد اوجرت وابتدأت  
او حقت او سبقت لا يحكم بانوقف بشيء منها غير اعزل بغيره وفاعا للملكة هذا ليس غير مقابل ذكر من ينعقد الاصل في مهرها بل لا يشترطها في الطهر طه واختاره المحل  
الا بوجه شرعي لا في شرعها هنا سوسر مع الوقف لا بشرط البولي بنية بين غيره والموقوف للفقير المشرك لا دلالة له على شيء من خصوصيات  
بشيء من ذلك لا نعم اذ انضمت لغيرها صرحا كالحجر في صفة الوقف الاصل في مهرها بل لا يشترطها في الطهر طه واختاره المحل  
اهل البيت كما دل عليه لانه من اهل البيت بنو زريق فكتب بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما تصد به علي بن ابي طالب هو  
سليم تصد به و الذي بنو زريق لا يباع ولا يوهب خيرة اهل الله الكبر الشموك في الارض بغيره في الخلافة فيوقفه والقصة الكيد في عقد  
في الاخيرين فجعلوها صرحا كالاول المشو المقدم المضمحل لها وفيه نظر للمذكرة ففرق في لفظ الصدا بين ما فيها من جهة غايه في صرحا

ضميمة الى ارجع الى ما هو قديم  
فيكون الحق في حق الله تعالى  
القبول فلهذا لا يكون  
اخذ القبول غير متصوره  
فما جاز ان هذا القول الغير  
المستصحب وارجح من بين  
ان لا يكون الحق في حق الله  
القبول لم يقع وقوعه في  
ان نعمته يقال به  
والى باب سبعة



مستندهم خلافه للفقهاء في الصحة الا انه لا يعلل قبل الموت وان لم يقض هو ثلثا كالحكم عن ابن حزم من عدم اشتراط القبر حيث جعل النظام الخمس  
ومع ذلك مستندهما غير واضح فهل موثوق الوقوف عليه كمال في بطلان بقوله مستندهم اذ لم يقضه البطلان الثاني في جعلها الاول في قولنا على ظهور  
النصوص المتقدمة فان الوقوف على العترة يقضي فيها ما هو لبطلان الاول مع ان قبض البطلان الثاني لا يؤثر في صحة الاول الا انها لا تقضي  
لله الاول على كونه شرطية في الصحة لا يتصور الصحة بالاضافة اليها ان قبض الوكيل من احداهما ان يقض الوكيل ليس معناها الاضطرار ما جرى عليه  
وهو ليس الا الوقف عليها وان الثاني خاصة فتحة بالاضافة اليها خاصة وفي الاول ما جرى عليه العقد ثانياً بانها ان الصحة بالاضافة اليها صحتها  
معناها بطلان بالاضافة الى الاول فوجب بالنسبة اليه كونه فيكون الوقف صحيح على معتمد مع عدم تقييده بوجوبه والقبض المذكور ما يثبت  
في الصحة غير معلوم في الاصل عندنا اعلم ان لعبادة طاهرها اشتراط القبض في الصحة وما يعبر عما يدل على اشتراطه المذكور في الغيبة  
واقع والقبض لان ذلك اختلاف في الاشتراط في الصحة اول عبارة الكتب المذكورة انها والنصوص السابقة لا تدل الا على جواز الرجوع قبله  
وهو لا ينافي في الصحة لكن الحكم بها قبل مع عدم دليل عليها من غير الورق او امكان بل يقضي الاصل الحكم بعدمها فيكون شرطاً في الصحة لا لزوم  
منها الى الاجماع المنقول في قولنا في الصحة الثانية ما في هذا في الحكم فيها من جوبه بالموت من نافذة بعد وفاة القائمة في النما المقتضى بين  
العقد فيحكم به الوقف على الاول للوقوف عليه على الشا ثم قد ذكرنا الصلابة بعد اشتراطه في القبض هو كمال الصحة المتقدمة من غير  
اعلم ان ذلك اختلاف في سقوط اعتباره في بقية الطبقات لانهم يلقون الملك عن الاول وقد تحقق الوقف ثم يقضه فواشترطه فيهم لا ينفصل  
الاول اجماعاً كما في ذلك غير جائز ثم لو وقف على الفقر او الفقة فاعلاد من قبضهم القبض الوقت الضابط الحاكم قبل ولا قرب جواز الوفاة  
منه سيجب انفسد الحاكم من غير ضرورة كان في الصحة الاولى لا تعلق له لولاه كان وقفها اولاً او لغرضهم ثم جعل لها ما لم يكن لها ان يرجع  
نحوه الرتبة الاخير ولو كان الوقف على مصلحة كما قلنا لموضع عبادة كالمساجد او واقعة للمناظر فيما ان في ذلك المصلحة فان كان  
لها ناظر شرعي من قبله ترقى القبض لاسم من الجحش الا ان الحاكم لما ياتي واطلوا بعضهم القبض في نحو المساجد المقبر قبلوا واحداً ودفن واحد  
فيما ياتي اخر يوقع ذلك باذن الوافق لتحقيق الاقباض الذي هو شرط صحة القبض في ذلك بوقوعه ما يثبت القبض اياه فلو وقع ما يثبت  
كما لو اوقف قبل العلم بالوقف وبعد جيل اذن فيها بعد ما لا يقصد القبض ما لا ذل هو شرطه ولا ينفك ذلك بل ان في قولنا هذا انما يقضي  
لحاكم الشرع او من يوصيها او لا قوي الاكتفاء بلنا واقع باذن الوافق لانه نائب المسجل هو حرج لو كان الوقف على طفل او مجنون قبضه الوفاة  
لها كالا لا يجب للاب بل لا خلاف فيها والوصي احد هاهنا مع عدمها الا في القوة فيفهم الغليل في الصحة الثانية خلافه للماتن في غير وقتها  
فيما ذكرنا وضعفها ووايتها بالاضافة الى غير وضعفها بامر وضعفها ليد قولها الاثر في ذلك بعد ثبوت اصل ولا يترد ولو وقف عليه  
لعل الطفل ومن في معنى الاب الجدل صحيح ولزم ولم ينجح الى اقتباس من احد بل لا خلاف للصحة ثلثا التقيد وما بعد فانها مع ما فيها من التقليل  
لثالثية قوله لانه مقبوض بينه نصاً في الملام كالصحة الاولى واطلاقها كالعبداء وكثير من عبث الجماعة يقتضي الاكتفاء بقضها ان يجرى  
عن نية القبض منها الحمل بغيرهم ثم يثبت ذلك قيل في معناه ما لو كان الوقوف تحت يد الوقوف عليه بوقوعه وغاية ونحوها التقيد في القبض  
وفي نظرهما اذا كان مجرد عن نية العقد الوقف فان ظهور النصوص المتقدمة اعتبار التسليم ليس بمحاصل نعم وما يوجب اليه الاكتفاء في بعضها  
ببقو قبض الوفاة لو كان في قبضه فلا باس ولو كان القبض انما يغير ان في الوافق كالمقبوض في القبض الشرع القاسم في الاكتفاء  
ينظر لعل العقد هذا في **الكتاب الثاني في الشروط** وفي الشروط زيادة على ما مر بقية فاس من حيث ان كان  
ان يقبل كل قسم منها يتعلق باحدها **الاول** فيما يتعلق بالوقف بشرط فيه التخيير فلو علفه على شرط متوقع او ضيقه من قبله او جعل له الخيارات  
منه حتى زاد من دون حاجة بط لا خلاف فيه وفي الصحة لو كان المعلق عليه واقفاً او فاعاً لم يوقعه كقولنا وقفنا كان اليه المقتضى كذا  
في غير من العقود وبهذا الخلاف صح جماعة لعله كاف في التحجج فضلاً الى الاستلزام اخذ النصوص بحكم التباين بغير فرض المسئلة مع ان ذلك  
الاجماع اعلى الدوام ولا اقتباس من الوقوف عليه ومن في حكمه بان يسلط عليه من يد عنه كافي في صحة الاولى ان القبض في كل شيء بحسب كتاب  
منه كتاب القارة واخراج عن نفسه فلو كان وقفه الى احد معين كشمس او سنة فاعند الاكثر لاشراطهم التباين بالشرط في صحة عندهم بل في  
غيرهم حجتان بن حزم ادعى في الغيبة عليه عجا الامانة وهو الوجه المخصص لعموم الآية لا مراً بالوفاة بالعقود فلنا بالاشتراط القبول فيه كما هو  
الظاهر في الاصل بين الطائفة هو وجه اخر مستدل بعد الاستلزام ليعمل للمعاملة لا خصصا النصوص بحكم الشاورية في بعض النسخ  
في اخرنا في قولنا لا يثبت بالوقوف بل جعل الطوق في كتابي الحديث ان في الاصل الاخر من دلالة اشتراطه وجهه مستقلة محضه لعموم  
الاية لكن فيه فتناً وانما يصحح بطلان من تنبها جملته لان يكون كل منها بنفسه حجة وكيف كان الاجماع المتقدم المتضمن نفياً لجماعة من  
خصه كلامه كاف في التحجج لا ينافيه في قوى الاكثر كما ينسبهم بالصحة فيما ليس بمؤيد لا عينية جهتها من الوقف غير بل الجمع بين كلامهم هنا سابقاً

٢  
بالملة بل هو وقت  
٤

الغنية ليس بينه وبينه قرابة بل انما درهم كل سنة ويقسم الباقي على قرابته من ابيه اذ كان له اوصى له بذلك فلت ارايت ان مات لك اوصى له قال  
ان مات لك الثلثة ان درهم لو رثته يتوارثونها باقيا احدى درهم فاذ القبط رثته ولم يبق درهم احد كانت الثلثة درهم لقرابة الميت ثم الى الخارج من  
الوقف يخرج فيه قصور من حيث السند الدلالة وان كان مكررا جلا ولا كان الحسن في سند والتمتع نعم هو كالحق لا يسد كما هو في الغنية من ان على من  
ويؤا في ديان عليه ايات مع الحكم اخذ دليلا لا يجنب الارك بالتمتع بعد الحكم الدلالة لانه لا يسد كما هو من الثاني فضلا لانه لا يسد  
ويجوز ذلك يتعين المصير في هذا القول مع لزوم القطع على القول بكونه حديثا قد نفى الخلاف الاشكال عنه لك على تقديره وقيل كما عن  
المفيد المحل انه ينقل الى رثة الموقوف عليه لان الوقف يخرج عن ملكه فلا يعاين ان الموقوف عليه ملك الوقف فينقل الى رثته وفي لا ينقل  
والملك منع لانه في الحقيقة وفي المعنى جبر انما ينقل اليه صورة النابذة في الغنية فينقل في وجوب الانتقال الوقف عن الوقف من الوقف  
زواله عن ملكه وظاهر الحكم به ان الا ان المنقما من كلا غير كونه مسجاقا بعد ان اذكر ما انت اليه لما تقرر في الاول مرة والاول احوط  
بالاول ما ذكره وفي حكمه بكونه احوط على اطلاقه نظر الوجه في نفسه لا يبرح على الملك فلا يعاين من غير سبب لحوطه على العقل  
بما ان وجهه ان الثاني في المصير فيك يستند اليه هذا القول مع نافية ياد على ما من كون الانتقال عن الورثة من الانتقال الى وجوب  
تخص ينقل الى رثة الموقوف عليه بل لعله المعين على تقديره حتى لا يخرج من ملكه الموقوف عليه ولا قطعاً فيمنع عمود الارقاد ثم على حكمنا  
من القول الى الوقف وورثته هل المراد لم ورثته جنس نزع الموقوف عليه كالاول او الورثة عند موته يستمر فيهم الى ان يضاف الى نزع  
قولان تضاف الفائدة فيما لو مات عن الذين ثم مات احد هاهنا في ذلك قبل الانقراض فيلزم الاول يرجع الى الولد الباقي خاصة على الثاني  
يشترك هو وانما يسهل عليه من ابيه كما لو كان جدياً في التمهيد الاول وانما فصل في الثاني هو انما من عند الانتقال بكونه باقياً  
ملك الوقف فينقل انما مات وانما يخرجه في نفسه قبل الانقراض على مقتضى الوقف علم ان هذا الوقف كسابقه يسمى منقطع الاخر ثم ان  
ما ذكره ما يخرجه على الشرع الاول من سنة في السنة الاخرى واما ما يخرجه على النكاحها او ما يبرح كما تقدم اليه الاشارة واما ما يخرجه على النكاح  
وهو ثلث ما اخرج عن نفسه فهو رثة الموقوف عليه على نفسه في سنة واحدة وان عقبه ما يصح الوقف عليه بالارث في السنة الاولى وفي غيره بل عليه  
الاجتماع في قبح وعن المحل وهو الحق فيفسد لان الوقف زالة ذلك اذ كان على الوقف عليه جماعة كما في قبح وغيره والملك هنا متحقق لا يعقل ادخال  
عليه محبة يد ولانه تملك منفعة حد ما ومع الرقة ولا يعقل ثمة منها بالاضافة الى ما له ما يؤيد من ان الصبي لا يتبين الجرح في اهل  
وميل تصد بدار وهو ساكن فيها فاق التحسين اخرج منها في الثاني بعد ان سئل عن كل الوقف عن الضيقة التي وقفها ليس لان ناكلها  
من الضيقة فان كانت كلت منها لم يفتدان كان لك رثة فيخرج صدق بعض قيمتها في جوبك فان تصدق امسك لنفسك ما يوجبك مثل ما  
اين كونه في لا يبعد اخذها حجة كفضل من مشاخر والمناخرين تتجاولين في مخالفة المسئلة لا ينقض العانة واما صحبة الاضافة في غيبة  
ذكره فيها قولان الاظهر العقد وعليه اكثر ونسبته الى الهبة الاصل بعد دليل على الصحة على عموم الاصل في الوقف والعقود والشرط وخصو  
عموم الجميع المتقدم على حب ما يوافقها اهلها ولا يصلح شيء من ذلك لذلك بعد فرضه من البطلان لا يفتد الجمل في الامور ليس الا  
الوقا بما يرون بعضه فادفع عليه لعقد لا يجب لوقا به اجماع والعقد لا يكون متبعضاً فكيف يسد بذلك لو جمل هو فاسد جلي كما  
المجوب عن عموم الصحة فان لوقا بالبعوض غيره اوقف لوقا خلا لوقا الاول وهو شاو وشند ضعيف على انتقال المنفعة من اهل  
الى الفقير والمساكين ام الى العقبة الموقوف عليه جمل لا ولا دليل على شيء منها مع سقوط اصلها يسمى هذا الوقف بمنقطع الاول ان وقف  
على نفسه تبدل ومنقطع الوسط اوقفه ولا علم من يصح الوقف عليه ثم على نفسه ثم على غيره ممن يصح الوقف عليه في حكم الوقف على نفسه  
الوقف على من يصح الوقف عليه لعقد فبالسند للملك كالمعتمد والميت والمملوك والمختل في الجميع لبعث ما بعد الانقطاع ولو وقف على نفسه  
غير جمعا او اوقف في محبة الوقف على غير في النصف والجميع او البطل من اصله خبر وكذا في الوقف على نفسه الفقير في صحة النصف في الثلثة  
الاباع او الجميع فالباطل من اصل كونه اوجبتهما القايين لبطاعته من رثة وجهه في السابق وفي الصحة الجمل عند تحقو لا نطفاء الاصل  
للتام الوقف انما يتحقق بالانكاح البعض هو مع جود موقوف عليه اخرج يصح عليه لوقا في الثاني بعد الانقطاع ولا ذلك السابق لخصو  
فيه بالوقف على نفسه مثلاً لقطعاً ثم بعد على غيره وهو قول اضع لان فائدة من دليل البطلان وليس جمل الصحة لم بعضه في بقره هذا  
الشرط ايضاً عند صحة الوقف اذ شرط قضاء ديونه او اذ رثته منه في طبعه الاصح كما في ذلك لوقا بانه لا يجمع عليه في بطلان عليه  
الطلاق في الجرح المتقدم لو شرط اكل اهل من صح الشرط كما فعل النبي بوقفة كان فاطمة ولا يقدح كونهم واجبا المنفعة فتسقط نفقتهم  
ان اذكروا ولو وقف شرط عوده اليه عند الحاجة اليه فقولان اشبهها بالبطا ساقا فالطو والاساق في ابن خزيمة والحمل مدعيها عليه كما  
الاطامة قيل لانه شرط في عقد الوقف فيبطل بفساد شرطه فاسد بضعف بمنع المنشاء فانما حين لا يقبل العقد هذا الشرط وهو







الحسين وثيق الحديث ملخصا وفيها الجهر المقتضى بساطة كظمه واضطرته جعل لا يوافقها للزنا وانما رزقهم من بعد على الترتيب لئلا يكون فيه  
وان طلق العقد لم يشترط الظاهر لنفسه العير فالظاهر ان باب الوقف الموقوف عليهم الملائق العتاة يقتضي عدم الفرق بين كون الموقوف عليهم  
عاما او خاصا وكذا في جملتنا الشهيد ثانيا وتبعه عجمي يفتي بالحكم ماعلى انتقال الملك ان جعلنا الوقف والموقوف عليه مطلقا نظر له وان جعلنا  
للموقوف عليه ان كان عينا والله سبحانه ان كان مالا فانظر في الاول الى الموقوف عليه للاحكام الشرعية الثالثة الناطق العاجبة بوجوده الخاص  
حتى يصير الواجب ان يكون النظر اليه بعد العقد كالاجنبي حيث ان شرط النظر لنفسه فقله خلفا لاحتياط عتاة الله على توليه بعد ان  
على اعتبارها في غير الشرط النظرية والاصل يقتضي عدم فسخه الغير في الا ان تفاوتهم عليه الثاني كافي كلام عجمي فذكره وانما يخصه  
لمع قصده بقبض البعض المقتضى لثبوتها لا غير خفي في اخره بعد ذكر الحسن الحسين فان عند جماعت فان اخرها ينظر في عطفه فان وجدتم  
يرضى بهك واستلوا مائة فانه يجعله اليك ثلثا وان لم يرض بهك بعض الكبر يدان بهك فانه يجعله الى رجل من الابطال التي رضى فان وجد الى مائة فانه  
ذهب كبرهم وذو النعم فانه يجعله الى رجل يرض بهك من مائة هاشم بل قد استلوا ببعض الاجل ولكن المتأخرة واضطر على العقد هو لا تفاوت  
الان بعضا كالحق في رايه فوق خلاف البعض ثم في كل وجه نظر للاسند على ذلك لو كان لا شدة فاسقا لا قرب عندك من على اليد  
قالوا ويشترط فيه فضلا العلة الاخذ على النص وان لم يرض له الفسوق انقل فان عاودت ان كان شرط طام من الوافق لا يجب  
على الشرط له القول لو قبل له يجب عليه الاستمرار للاعتلال في معنى التوكيد حيث يبطل النظر لسياسة لولم يشترط وفيه نظرية الناطق مع طام  
العامة والاجرة وتحصيل العلة وقتها متحققا لو فرض ان بعضه لم يتعد ولو جعله لاشترط الطام يستقل لاحدهما الله وليس  
للوافق عزل الشرط له النظرة في العقد عزل المتصور من قبله لشرط النظر لنفسه فلو لا انه وكلمة لواجب الناطق فانه فزاد الاجرة فيها و  
ظهر ما يلزم لزيادة لم يفسخ العقد نهجى بالقبضة وقلة لان يكون في من خيانه فيعين عليه الفسخ ثم ان شرط له شيء عوضا عن العمل  
وليس لغيره والا فلا جرة الشل من علمه مع قصد الاجرة بقرضا العادة بعد كبره قالوا ولا يجوز لغير الناطق الضريبة لان ذلك لو كان يتحقق  
والناظر بين متحققا بالشرط وهو كذا لان ذلك في الوافق العا على السيلين للزم تفويت كثير من اغراض الوافق الا ان بقا من حكام  
الشركة مثل الصلح والقرار في البيع فيما يتعلق بالوقوف عليه بشرط وجوده او كانه مع تنبيهه لوجوبه من العقد يبينه الشخص والوصف  
المميز كالمسلم والمومن والعالم ونحو ذلك وان يكون ممن تلك بل لا خلاف في غير شرطه ان لا يكون الوقف عليه محررا فلو وقف على من يتصور  
العدم المحض وغيره يمكن الوجوب في العادة كالتي في جعلنا باعها وغير العير كاحد هذين الرجلين والشهيد او رجل من بني ارم او نحو ذلك وان  
لم يكن باعها لئلا يملك كالحل بالعبد بناء على الاصح لا شهر من هذا تملكه مطلقا فاضل لضربه ايصح الوافية بالجمع بعد الوافق الظاهر في  
الغنية استلوا الوقف انتقال النفع منها ومع العين لغير احد ممن فقد بقال الانتقال ايزعم العبد على القول بملكه يصح الوقف عليه  
اذا قبل من اوان كان محجوا عليه حيث لا يصح الوقف عليه يكون تقاطع سيده عندا كما هو ذلك صريح منه بعد العقد لثبوت العقد فلا  
وجبه ارض الشراستنى منه لعبد المصدق الكعبة المشرفة المسجد نحوها من الصكا العامة نحوه لانه بعد العقد لثبوت العقد لانه كالموقف على  
ذلك المتصور من شرط الوجوب في الاستثنائية بل لا خلاف في بعض من صدر الوقف على المساجد القناطير فانه الحقيقة وقف على السيلين يجب قصد  
وان جزم به سابقه بحسب الغطاء فهم ما لا يكون فباللذات ايكده هو مقرر في مصاحمهم انما افاد تخصيصه بذلك تخصيصه بعض المكاتب  
لا ينافي الصحة ولا ينافيها في الوقف على المساجد الجوز اعداها المرسل عن الوقوف على المساجد حتى لا يجوز ان المجوس يقول على بيت النار  
في يده والثاني الترتيب فيمنه قصود السند في ذلك الدلالة على الشئ وفيه يلاحظه ستمها رشدها وانما حمل المساجد فيها على نحو البيع كمال  
ما يشترط الوقف عليه لانها في الامم المحررة بالكتاب المستند ولا وجه لاجلها على الكل فانه بعد تفاوت الاصل الاستحسان مع احكامها  
يجوز فيها الاستئجار الانكار فيكون مقادح الجوز ويكون المقام من كوال تعليل بها جواز على المساجد بطريق اولي وجهه لاولي لا يخفى لا  
يصح على الزيادة والفساد من خيانتهم كل لانه غايتها على الامم والعهد ان يكون معيشته محرمة اما لو وقف على شخص متصف بذلك من خيانتهم  
الوقف من اوطاف الوقف صح سواء اطلق او قصد جهة محالة لو وقف على وجوب من يصح الوقف عليه بعد على من وجد منه صح بلا خلاف في ذلك  
والعوضا وحصول الشرط من الوجوب في الابتداء والبقاء للموقوف في الانتهاء والوقف على البر مع الاطلاق عند وجهه نهما من العقد يصح  
الفساد وجوب القرب كقصد طائفة العلماء ونحو المساجد الدارس القناطير المشاهدة اعانه الحجاز في ايمان من اكلان الموقوف نحو ذلك في  
جوز من في مطلق نفع السيلين ان كانوا انشاء وجه قوي في انما مع عدم مخالف لم في ذلك احد لمك ونحوه في الاكل للاصل قد  
الموقوف عليه لا يصح قضا السلم على البيع الكايل مع معايد وهو النصاى بلا خلاف في صحه لا ريبه وان فلما يجوز الوفاق  
ولا يترن ما تعقد في توجيهه صحة الوقف على المساجد من انه وقف على السيلين في الحقيقة يتلو صحته عليها كما يصح عليها لان الوقف على

كليةهم وبثبوتها قف على مضاجعهم للفرق فان الوقف على المساجد يصلح للمسلمين هو فتح لك طاعة وقربة ففتح من جهات المصالح المادية فيها  
 بخلاف الكنائس فان الوقف عليها قف على جهة ضمان من مصالح اهل الذمة لكنهما معية لنا اعانة لهم على الاجتماع عليها من اهلها للعبادة المحمودة  
 والكفر بخلاف الوقوف عليهم انفسهم لهذا استلزامه المعصية انما اوقفهم من حيث اوقفناهم عبد الله سبحانه ومن جهة تقي ادم المكونين من  
 يتحتم تولد منهم السلوك المعصية فيه وما يرتب عليه من غائته من على المحرم كثر بالحد ككل ثم الجزر والذمة الى تلك الجهة المحرمة لم يقص  
 للوقف حتى لو فرض قصد له الحكم بطلان مثله الوقف عليهم لكونهم كفارا فلا يصح كالا يصح الوقف على فتنة المسلمين من حيث هم فتنة لوقف  
 على ذلك الى البيع والكنايل كالكافر الذي يعتقد صحة الوقف عليها ويحصل منه عقود القربى به الى الله تعالى مع على الاصح فافا للفتنة على اهل  
 المقداد في الشرح ان اهلهم على دينهم مع انه لا بد لهم من عبادة الله اوقف فيه على مخالفته لما ان هناك في ذمة جاز هو لعد كما يحرم بعد ان  
 عتوان لفتنة لغيره من الكفار وهي شرط في صحة الوقف فيه نظر لمنع التعذر منه على الاطلاق لا خصصا بالمعطلة الدهرية وما يحكم على الاولين  
 جواز وقف الكافر على نحو يثبت اليقين خلا لا لا شك ووافقه الفاضل المقداد في المنع ولا يقف المسلم على المحرم مع ولو كان له من حيا وبقا  
 للذيل وقضى بل يشبه ذلك الله مؤنبا بعد الخلاف فيه فيكون عند ظهور الخلاف في صحة الوقف فيه فافا للفتنة على اهل  
 الاصح المختلفة المحيطة في المسئلة لا يثبت عطفه الكافر الا كلاما فافا خصص ما اهل الذمة وهما اعترف في ذلك لعل الوجه تخصيص جملته بالجزء  
 عباهم باهل الذمة ان الوقف اذا وجب لوقفهم من غيرهم في قوله من جهة مال الحر في المسلمين يصح اخذ وسبعة لا يجب فعله لانه غير مال الكافر  
 صرحوا في الوقفية وهو لا يثبت صحة كمال الذيل وفيه نظر فان تحريم تغيير من حيث الوقف لا ينافيه من حيثية اخرى هي جواز التغير في مال الحر  
 بانواع النصرة والستور لتغيره في نظر لا يثبت الوجه على عدم ما كونه الجزية فكيف يصح مع ذلك الوقف عليهم لانه ما تملكه من وقفه وليس  
 مالك لها بمقتضى الفرض فاذا ذكر في الجواب بنى على ملكه وهو كعرف في محل المنع نعم في ما توجه لغيره من عوى عدم ما كونه اهل الحرب لا لا  
 على كون مالهم فينا المسلمين لا يدل على صحة الدعوى فلو كان ملكهم من اهل الذمة لا استيلا ايد المسلم فان تحقق خرج عن ملكهم والا فلا يلزم  
 فلا مانع من ملكهم العين كوقوفه ووقفه باطل الوقف خروجهما عن ملكهم باستيلا ايد الواقف وغيره عليها من حيث كونها ملك اهل الحرب اخذ  
 الواقف لها بالاستيلا من هذا المحيطة لا ينافي الصحة من حيث الوقفية لظهور صحة التصرف في ايد الوقف في ايد الوقفية وقف عليهم في غير  
 نذر وان جاز اخذ العين الموقوفة من حيث الجزية هذا الوجه ان صلح الوجه تخصيصه لانه لا ينافيه دليل على صحة الوقف بل يوضح على  
 لانه تعذر هو موقوف لعد عموما واطلاقا يقع والاصل انفسا وعلى تقدير تسليم العمو كما هو لظهورهم حيث علل بوجود المانع وهو عدم الملكية  
 لا على مقتضى كمالنا فيشكل الحكم بالفسخ الان يبق ما ناقههم على اشتراط ما كونه الموقوف عليهم هي من امان مستفاد وشكوك فيها غير معقولة والشك  
 في الشرط يوجب الشك في صحة الوقف فافا لباقيته فاعول معط كما في العباة في ثانيا القوب كما دعوى الصير في الخلاف غنة في  
 الاجاب منهم كاشح في فتنة الوقفية المسئلة ان مشا ائنا بلا شبهة فيه فثبتنا يظن جهما فاما سند ذكر في كتابا الوقفية بحث في المسئلة ومقتضا  
 ومقتضى غير ما ذكره من فتنة الوقف المسئلة لا ينع عن قوة الحكم عن مجمع البيان لا لا على كل ذلك من ثبوت اهل الحرب لانه كانا وغير قرابة  
 فان ائنا الخلاف في اعطائهم مال الزكوة والكفارات فلم يجوزوا احتيابا وفيه خلاف بين الفقهاء ولا يسيان الوقف عليهم من جهة الذي يمكن ان يثبت  
 بغير اوقف نحو ما يشترط فيه فابلية الوقف عليه للملك هي هنا غير حاصلة قطعا واخرا موجب للشك في الشرط جلد ومعه يمكن القطع بوجود  
 الشرط طاعة جلد وبالحيلة ضد التصرف فيه وقوف مسلم على الذم ولو كان جينا للعمومات مثل الوقوف على حبس يقفها اهلها لكل كبد  
 حرا اجر قوله تعالى لانفسكم الله عن الذين لم يقاتلوا في الدين لم يخرجكم من اياكم ان تبرؤهم وتسقطوا عنهم المودة والجميع نظر لخصصا  
 بالوقوف الصحيحة المقصنة لشرائط الصحة التي هيها قصد لغيره وفي مكانها على الاطلاق مناقشة اذ هي فرع الامر بالوقف وقطع الضد والمبره  
 عليهم ولا اثر منه في الشرية لا في كمال لانه فكيف يثبت القربى الى جبايتها بشئ لم يرد منه فيلزم ما روي في غير موضعها وروى في المستحب  
 الشرعية في بيط الجواب عن الدليلين الاخيرين فان غايتها الدلالة على ثبوت الاجر وعدا لانه من المودة وهما لا يستلزاما الامر بالوقف والمودة حتى  
 يتحقق فيه قصد القربة المشتركة في الصحة مع معاضتها بغير دليل المنع وهو قوله سبحانه لا يجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حبا  
 الله ورسوله ولو كانوا آباءهم وابنائهم هذا مع ان اجد لهذا القول عدلا لما هو هنا في بيع فافا وان عند كثير من اصحابنا قوله ذلك فان كلمة  
 الاصح المحيطة في المسئلة ليست الجواز مطلقا بل هي ما بين محض له بالا فارب كما في النسخين في اية حقوق وزهق والجلوى او بالوالد بخاضه كما  
 عن المحل فهذا القول ضعيف عما كالعول بالمنع مع كاعتقدهم في المسئلة السابقة لعد دليل عليه في سوا اطلاقا لانه المانع عند امكان القربة  
 وليسا محج فالاول لم يثبت في ما استبان من الادلة مع معاضتها بغير الاية الاولى في المودة المقصدة بما سبها الاية مع ان فان حجابا بان الله  
 ان ان هي المودة انما هو من حيث كونه محبا لله ورسوله والاحرم اللطف الاكرام وهو فاسد لا جازا الغير المقصد الاية لاساءة وانما يقع

والفطر

الطلاق وهو متجه في الأصل لا خلاف في حيث لم يرد الأمر بالحيوة اليهم والذين في مثلهم ما هم في حق الله القربة بالوقف عليهم لو لم يرد الأمر في حقهم بما  
 الوالدين فقد قال الله تعالى وصاحبها الدنيا مع رفاهة فينقما من القائل بهذا وكذا المحل وزود الرأيا بالحوار على ذوق القربة مطاوعا عليه  
 الشخان من تهمها وهو اقوى لما مضى بل في الغيرة عند الخلاف فيارة والحق لا جاعا عليه في صرحا وقصودا الرأية محبو بها هو العطاء  
 من قد ما الطائفة كذا الدلالة مع بعد خطا هو لا الغفلة فيها البتة وكثير من النصوص الظاهرة في صحة الوقف على الأفاضل بل في السنة لا سيما  
 وعصمها الناس من تركه لا شفعاء عنهم باهم مسلمون وكثرة وهي وان كان في صلوحها بالحق مناصرة إلا أنها للناسيك القوية كحساب بل في على  
 فاعند بعض المشايخ صلوحها بالحق كذا لا ومنه نظا في القول الأخير مع موافقة فائدة في بعض كلماته النخيل في القيد الى ما عدا الوالدين  
 وان منع عنها ما يتبين ولذا نبهنا لاحتياضنا في البين شرد في اختياره احد هذا القولين وهذا ما ذكرنا من الأدلة متعاقبا لفظا والبرهان  
 الحكم على سائر مغانك الخ وان اخص كلام الجاهل بالكفر البتة من ليس لهم من لا سلم خطا بالحق وهذا التيميم حكمة الغيرة النقية والمقدسة  
 الشرح نافية الأول بعد الخلاف هو ان كل من شرط الغيرة ولو وقف المسلم على الفقر والعلم ان يحوها ما يد على وصف مع المعرفة  
 انصرف الى ذى الوصف من فقر المسلمين علمهم ولو كان الواقف المتلفظ بذلك اللفظ كافر انصرف الى ذى الوصف من فقر أهل بيته ولم يلا  
 خلا في جمل ما يعرف شهاده الحال والغادة فيخصصها ما يقتضيه اللفظ من الفقر ككل فرد لغلبة ثباتهم على تقديم العرف عليها مطاوعا  
 على من ذهب من عكس التيميم مطاوعا ولو اني غير في الوصف من غلته وهو مع مخالفة لا يجاهنا ظاهره بل يحوج لما تفرق في محله من ان اخصنا خلا  
 في تقديم احداهما على الاخر كلام السامع لنفس العرف لقدم اصطلاحه على اللغة الشرا اجماعا مع ان رادة ذى الوصف من غلته ليس من حيث كونه  
 حقيقة فيرون غير ذى الواقف بل من حيث شهاده الحال ما رادته خاصة ان ذلك لا يمنع قيل رادة بعض أفراد الحقيقة بقوا غير ذى الواقف وان اللفظ  
 في عرف المتكلم بل غير غير ذى الواقف فندبر هذيم مع تحقق ذلك في العرف شهاده الحال من غلته وانقل وشك في جاهل التيميم بجميع من يصفه  
 الموقف عليهم رجوعا الى حقيقة اللفظ التي في الأصل مع سلامنا على المتأخرين صلا الا ان بوقتنا لما كان ظاهر اطلاق العبارة كغيرها الا انصرف الى ذكر  
 الوصف من غلته ومقتضى هذا القاعدا انصرف الى الوقف على ذى الوصف من هذا مذهب الوقف لمطو وقفا ما على الفقر انصرف الى فقر الأوصياء  
 ذى سائر طويف الاستدلال بالاطالة وكذا في صورة العكس فحصل له الاصح وان كان غيرهم مطاوعا لكن يتبين من الخلاف وما ينافيه حيث  
 انصرف الى المسلمين وصرح بالوقف عليهم اجمع الى معرفتهم وبنا الدوا منهم كذا قال المسلمون من على العبدية وفقره الشرا عن اعتقاد الصلوة  
 اليها ان يصل الاستدلال خلا لا ينفيد باعتبار فعلية الصلوة اليها بآثاره على ان العلم غير من شلم ولا فرق عندهم بين كون الواقف محقا او غيره  
 بتعالموا للفظ خلا لا المحل فخصهم بالمؤمنين اذا كان الواقف منهم علاما بآثاره الخلا كما لو وقف على الفقر ويضعف بالتخصيص بما يقتضيه  
 تخصيص اخر وضع شهاده الحال وقيا الفرق بين الفقراء والمسلمين فان رادة الوقف على جميع الفقراء على اختلاف رايهم وتباين مقاديرهم و  
 بعيد بجمل ارادة قوا المسلمين من طلالا فهم فانه امر راجح شرعا مطلوب عرفا وفي الجمع نظر لمنع ان تخصيص ما يقتضيه تخصيص اخر بعد اشراكها  
 في الوجه المخصص هو شهاده الحال ومنعها بالوجه يسا على الاطلاق ويحق قيام الفرق بما ذكره غير اختار لبيان ما ذكره في الفقر من هذا انصرف  
 الوقف من السلم الى جميعهم لا خلاف راىهم في المسلمين بغيره لوجود الاختلاف في الأول والبيان في المنقذ انهم اية ومعو رجحان الوقف على  
 مخالفي الحق من بيان الفرق المسلمين شرعا ومطلوبه عرفا غير نافعة بعد ابدية فيما المخصص كذا قد مناه من عجا كالتي رايان فقره والفاضل فقد  
 في قبح اقتداء الوقف من الحق على غير وقد مر ان ذلك لا يرد لكل من شرط القرية في الخصم ما ذكره المحل لا يخفى عن قوة هذا على بقائه صحة الوقف  
 عليه الا كما اختاره سابقا من عدم الصحة بعباهو لا الجاهل فينبغي لقطع بمخالفة الاطلاق العمول لسا بابلغ من النص ومعه يفيد فقد  
 معها كما ان بيان انصرف الفقراء الى المسلمين خاصة حيث يكون الواقف مسلما انما هو على يقين حصول الوقف من المسلم على الكفاية او في الجملة و  
 على مقتضى فساد بالكلية لا يخفى الى هذا البيان انفسا الوقف فيه بالاضمان اليه من صلته على مذهب لاكثر اشئني عجا منهم الغلات والمجوز  
 وغيرهما من قرا لاسلام المحكوم بكفرهم شرعا لا يفي على ما ختموا وابقى على غير الخلق بعد الاستدلال لاسم عرف الا ان يكون هناك  
 حال على الاستدلال في شئ المؤمنين حيث يوقف عليهم لا شئ غيرية القائلون بامانة الأئمة الا شئ غير صلا الله عليهم هم الامامية لان الذين لا  
 يعتبر صدق الامامية عليهم جناههم الكبار ثبانا كما حكاه في قبح ذلك خاصة فيما عاين من انتفاخ الخلاف لأن في الوقف من فهم وليس كذلك الجاهل  
 واستعاذ العبد للاختباب منها في الايمان باختصاصا اعتباه فيرون الامامية وكيف كان ما انتفاء الممار من شرا المؤمنين في الامامية في عدم  
 اعتبا الاختباب عن الكثرة في حقيقة ما تخار الطوس في النبيا فلا ابر كل عندنا واختلاف الدليلي المحل وعليه كذا في المتأخرين وقيل كما  
 انما والمصدق حتى انهم هم مجتنبوا الكبار منهم خاصة فلا يشملوا الوقف عليهم الفسقة من شرا الاختلاف هو لاختلاف بين النصوص  
 والجمع بينهما يقتضي المصير الى الاول والاول الرجوع الى عرف الوقف شهاده الحال حتى لو كان ممن يذهب الى الثاني فطعن في ذلك الحق ارادته



الامام محمد بن يحيى الجعفي وغيرهم واذا جهل عمره واسمنا القرن فالذهب الاول وان كان لاحوط الثاني كل ذلك اكان الواجب منهم وبكل ضايل  
كان منهم وان كان اطلاق العبارة كغيرها من العبادات يقتضي محال الفرق لعدم معرفتنا بالامام الجعفي عند فلم يصح منه الفصل فكيف جعل عليه  
وليس الحكم فيه كالسائر في عموم القضا والافتحرا لكل ما دل عليه ان خالف معتقدا لوافق كما عرفت فحقه ان لا يمان لغيره هو مطلق التصديق وليس  
صاحب اجماعا واصطلاحا لغيره بحبل خلاف الصطلي في بعضا المعتبر عند اكثر المسلمين هو نصيبه العلوي بما جاء به النور وبغيره بالابتن  
بالعقل والاول والاولى المراف الامامي الذي هو مورد البناء بالخاص فلو قيل بحله عليه محال الاستكمال كان غير بعيدا لانه يمكن ان شاهد على الا  
كان متعبا بالاشكال ولعمري في الشبهة انصر الى من سابع عليا وقد عرفت في الامامة ان لا يوافق على الامامة باي الا انه بعد فند حل فيه  
والجواز في غير الزيدية والاسماعيلية غير الملحمة منهم وغيرهم من الفرق الا في شخص الجواز في غير الزيدية لانه لا يقول منهم باي اية  
دون غيرهم من المشايخ سلوهم فان الصيغ منهم والتشكيما والتبيرة يقولون بالامامة الشيخين ان اختلفوا في غيرها وانصرا الشيعة الى هاتين الصيغتين  
هل ينشأ من اصحابنا في الشيعة حتى الدليل بان حرموا اللفظ خلاف الحق وكذا في بعض مذهب الواف فلو كان من الامامة نصيب  
وقفه لهما خاصة كذا لو كان من الجواز في غير انصر وقصد اليهم وهكذا لو كان من بين الفرق الباقية نصير وقصد الى اهل هذه المذاهب كما  
ولا يصح بل حكمه كلام مع حصوله ولا لا انهم دون الامر باللفظ وعموم اطلاق العبارة وغيره من عبادات الجعفي يقتضي عدم الفرق في الحكم  
بين الواف عليهم في الامانة القيد وما هو هذا الامانة كذا في هذه الاية على من سابع عليا في الشيعة فينا هذا واصنافا حقيقة  
الاثن عشرية خاصة بل كذا يحظر ببال احد من اهل هذه الشيعة على غيرهم من الفرق الباقية ولو الجواز دون الحقيقة بل حيثما يطلق في غير  
اليهم دون غيرهم البند ويقابل انهم خاسر على هذه الامانة او وضع شاهد اضع من غيره على انصر الواف على الشيعة مثل هذا فان كان في الامانة  
عشيرة كانت الواف من كان وما ذكرنا تقطن بعض من غاصرنا من علمائنا الاعيانا فاعترضوا متحاذين ذلك يمكن الاعتذار عنهم بان مفصولهم  
وعموميتهم لا يكون ثمرة في حال ولا في غير وجوب انبعاث حصد على كل حال فبني عليه طرهم من الفاعلة ان انصر الواف على الفاعلة  
الافعال على الواف فلو وقف على الزيدية انصر الكل من يقول بالامانة بد بعل بن الحسن من خرج من لدن طاعة عالمنا هذا شيئا عاد اعيا له  
نفسه بالنيك لذا قالوا بالامانة بد دون ابيه على الحسن لعدم قيامه في الاقر في ذلك بين كون الواف ماميا وغيره عند الشيخين في سبعمهم كثر  
بشأنهم على صحة الوقف من الامامي على امثله الطوائف باي على التماسا ومذهب من تقدم من علمائنا ابرار فاستوقفه عليهم وبه  
صريحنا هو لان من بشرنا القبر كذا فينا وحو هذا الكلام في الوقف على الصيغة وهم كل من قال بالامانة الا قطع عبد الله بن جعفر بن محمد  
سني ذلك لانه قيل كان افعي الراي قال بعضهم انه كان افعي الزيدية قيل لهم سمو فطحية لانهم بنو الزيدية فمن من اهل الكوفة في اهل عبد  
بن فطحية وعلى الاسماعيلية هم كل من قال بالامانة اسمعيل جعفر بن محمد بن الحسن بن علي النواسية هم كل من وقف عند الامانة على جعفر  
محمد وقالوا انه حتى ان يموت حتى يطهر ويظهر امره وهو القائم المهدي وعن الملل بالحل افعي زعلوان عليا ما كانت تنشق الارض عنه قبل توليته  
فيما الارض عد اقل لغيره رجل بقوله النادر من قيل له في قوله بنو هذا ذلك على الواقفية وهم كل من وقف على الامانة على وجه صحيح  
مقوي يدعي انهم الامانة وسمو في بعض الاختصاص الشيعة في اخرها بالكلية المصنوع وعلى الكشي وهم كل من قال بالامانة في غيرهم بنو جعفر بن محمد  
وانه في غائب في جبل مشهور بما يجتمعون الى الجمعية الجبل فيشغلون بالبناء على اسك وفيهم جماعة من بني عبيد الله في زمانه كان كشي  
قال نعم قيل ومنك ان امير المؤمنين قال له يا كشي يا كشي هو طفل في عذ جرحه وكذا الوصفهم الواف بنسبه في عالم كان لم يزل في زمانه  
وهو كالحقبة الباكينة والشافعية الحبلية وهذا صابغة كلية في جميع المسائل لكن مع انه في الفرق والاصطلاح الكلام في اية اية في الامانة  
الاعتد على المعان عند الواف في هذا يخرج الحكم والخلاف في جميع احوالهم الى باب الامانة لا يتبع كان الوقف منه وان انباليه  
الى الخ للساب بالابتداء والبناء على الاسم من تمام اخر خلافه انصر ابن مرقا في حقها المنسبين اليه بالبناء لنفسين اليه  
في النص الواف لهم ايضا وادعى الاخرها على جماعتهم وتمام التحقيق في كمال الخلاف في النص يطلب كتاب الحسن ذلك لو وقف على الامانة  
العلوية الهاشمية فينصر الواف من ذلك على وهاتين باسيرة من انصل اليها بالاب ان علا دون الام على الاسم وبهم المنسبين اليها  
بالام ايضا على القول الاخر ويصا في ذلك الواف مستحقان وقد ذكرنا الان ان اولاد بني من البسات ان فلنا باضر الواف  
اليهم بالخلاف قبل الاستكمال في وقع بلفظ الذكر وكالها في جميع العلويين فان اللفظ يشهد الامانة بها كما كانوا في جميع المذاهب الا في  
في الكلي في الكتاب السنة فيصدا اطلاق على الانا في قوله عليه علوية وهاشمية وميمية ونحو والمناقشة فيها على اطلاقها واضحا الاتيم  
الاول بالاستقلال لكن في اداة الظنية التي يطعن اليها مناقشة وكيف كان الاجابة في حجة واضحة فكذا في مناقشة في شكا طلبة جميعه فيصير هذه  
الادلة والفحص على سلوهم من الحج الشريعة اذا وقف على قوله انصر الاصل في المذهبين الا صحا وان خلفه في الاطلاق كما هو عليه

أما القيد المذكور منهم فمقتضى ذلك أن لا تأت كافر الشيخين في حق أبي حمزة وذهرة العترة ومنسندهم في أصل حكمهم غير واضح عما يشتهر من محل ويصح من  
أن يتطاولوا ويمازجهم من الغيرة على القيد على الإمامية خلاف المحل في وجوب الرجوع إلى المعقول من قصد إمكانه وإلى المعرف في ذلك  
الاطلاق عند وقوعه لا يربط مع إمكانه وإنما الإشكال مع مقتضى المحل في الرجوع إلى الإمامية من طلق العرفانهم اهله وعشيرته دون سواهم نشأ  
في التخصيص لأهل البيت الشبهة المقتضية لذلك الغاية في تخصيصهم بالذود وقوله سبحانه لا يستخفون من قوم ولا تشا من شأ وقول زهير ومالك  
وتشوا حال الذوق من أهل حصن أم نضار ولا ريب في أن كان عشرة من أهل البيت لم يكن منهم شاهد لحايقته الواقعة في غيرهم بشأ على ما يشاهد من  
عده وجوبه في الوقوف على جميع الوقوف عليهم فلو جاز في عشرة من أهل البيت على الوقوف على كونهم موقوفين عليهم على جميع الأقوال وبشكل  
كان عشرة من غير أهل البيت وجدوا في حال الوقوف على غيرهم مع عدم تعينهم والاولى به الرجوع إلى ما ذهب إليه من وجهه باعتراف من لا يري  
وإمكان فهم الإمامية من القيد في غاية الظهور لا يحتاجون إلى الإشكال فيقولوا مع الشراعية عن قرآن الاحوال المحترمة عليها مقتضى القيد  
المقرر وإذا وقف على عشرة انصرت إلى الخاص قوما الذين هم الادنى والمرتبة من فيسبكا في الشيخين والديني والمحله خلاف المحل في كمال  
ولا ريب مع إمكان ظاهره في الإشكال فيه مع عدم ولا أقوى فيه الا في الشبهة مع ما الغيرة عن الكيد من ان لهم عليه ولاية وقصود  
والحق عدم الدلالة بحجوة محل الإشكال بالشبهة وتعد نقلة الروايات بعد خطا في فهمها بالبدنية جمع في الجمل إذا وقف عليهم إلى العرف  
لأن الحكم فيها لم يرد به من الشرع شيئا ولكن لم يرد على فائق هذا الماثل في هذا الفاضل جمل من كنية لا يربط مع معتقود شبهة الحال انصرت  
الوقوف إلى لهلة لا تراعى فيه قبل هو محقق في مقتضى هذا الشاهد عليه الا أقوى فيه ما قيل من انه هو من يله دأوى دار الوفاء إلى أربعين رعا  
بالذات الشرع من كل جانب كغير الشيخين في المحل والديني الكيد في أبي حمزة وذهرة العترة والمحله لا يربط مع مقتضى القيد واحتمل كونه  
للاخير في ذلك وهو محقق في مقتضى العرف الغاية في الجمل وقيل هو من يله دأوى إلى أربعين رعا وهو مع جملنا فائدة كما عرفت به بتمامنا ملح  
كما هي في ذلك من ان شدد رواية غايته مع انه ورد به من طرقات روايات معتبرة منها الصحيح جدا الجوار ربوع ارام كل جانب من بين يديه ومن  
خلفه عن يمينه وعن شماله ونحوه خبران اناهما مع شدد هما موقوف لمدح شيئا ومع ذلك ضل الدلالة على الحكم في المسئلة من مجموع الوقف  
الهم فان غايته الدلالة على الاطلاق وهو علم من الحقيقة مع ان قرآن الجواز من صحة السلب عند التبادر وجوه ومع ذلك الجواز من شأنه  
بالصحة ثم لو سلم الحقيقة غايته لمانا حقيقة شرعية معتبرة في اللفاظ الواردة عن الشكر دون اللفاظ المتداولة بين أهل العرف واللفظ  
فانما عمل على حقايقهم لا الشرعية لو سلم جواز حمل اللفاظ المتداولة بينهم على الشرعية على سبيل الحقيقة في الجواز وشيئا حقيقة  
الوجود وطرح الحقيقة الغيرية بل لا بد من الوقوف إلى تحقق القيد الميكنة عليه لاداة اللفاظ المشتركة نعم لو علم بالغير ان حاله والمقابلة  
اوداه الوفاء خصوص هذا الحقيقة الغيرية يعين حمله عليه لانه لا حاجة عن مفرض المسئلة الرجوع إلى مقتضى الغيرية وهي حصيلته  
متبعة ولو غير الغيرية أو شيء يقال به احد من الطائفة مفرض المسئلة ولو وقف على مصلحة خاصة من صحت المسئلة للمساجد انما  
وشبه ذلك فطلت واندر من شهما قيل في حق وجوب الرجوع إلى الشيخين وفي الجماعة من غير خلاف بينهم اجماعا قبل مجرى في ريد وما اشعر  
للقب حيث نسب الروايات في المسئلة من نسبة الحكم إلى القيد المستعرا لا يبرهن في الدلالة بان عليه في الطائفة قبل تجزئته عن ملكه  
بالوقف فلا يجوز ان يرد قبل من غير كرايب بما غرضه الاصل وقدر نوع نظر الا ان اتفاق في ذلك لا يستلزم من غير خلاف في حق من  
المان للشيخ بالحكم كما ذكره الاصحاب في حق وقد ظهور في الغرض منه هاهنا سوا الرد فاحله كانه الحكم سببا لا ينادي بكسر من مقتضى الرد  
في نحو الوصية التي المعين لذكره مصنف مختصونه بغير مع نقد هاهنا وجواب ما يرد على الجمل في الفترة منها الجواز انما وصي مقتضى فلم  
يحفظه الوصي الا باا واحد منها فكيف يصنع في تشا فوقع في الابواب الباقية جعلها البريخوة اخر طيول يتضمن ان وصي جعل تركه في  
جعل امره ان يحج بها عند مال الوصي فظن في ذاهوشى لا يكفي للحج فسللت لفقهائهم من أهل الكوفة فقالوا انصد به عنه قصد به ثم لم  
بعد ذلك باعبد الله فسللة اخره بافضل فو ان كان يبلغ ان يحج به عن كذا فليس عليك شيئا وان كان يبلغ ما يحج به فانت ضا في جملة من  
من الاجتبا ما يدل على ان وصي للكعبة وكان هذا او نذر ارباع ان كان بخاريه ونحوها وان كان رايهم بغيره في المقطعين زوارها  
في وجوه وفي الاقرب إلى تلك المصلحة لا قرب فيصير وفلست في سبيل اخر والدست الى مثلها وهكذا نظر في غرضه في ذلك  
ام يجوز ان يصير في مطلق القرب بثمان ظا اطلاق الفشا في الشا وعلما باستواء القرب كلها في عندنا ولعلنا عقد الوائف لها وعقد قصدتها  
ومجد المشاهدة لعلها في تعلقه فيبطل القيد بقي أصل الوقف من حيث البتة وفيه شيئا ففعل الحكم بجمع الاقرب فالاقرب ليس من  
حيث المشاهدة بل من حيث خولته في نوع المصلحة خاصة ان يميز عنه بالحقيقة فان ان بقى اخر النوع الاخر المكنة داخله فكان الوقف  
تضمن شيئا ثلثة الفترة المتعبد مثلا او كونه المساجد الغلانية المستخفي ومع ذلك لا يربط منها ينبغي ان يربط القيد الاخر ان الميكولا

[illegible]

الشيء مع كونه نكرة وخصوصا على بعضه من اللفظ لا بد من أن يكون له معنى غير منقطع فالأبواب  
 بذلك من أجل أن بعض ما له على بعض له ويعتبر له الذي يدخل معهم من الذي غيرهم بعد أن باهم بقصد قولهم ذلك لأن في كلامهم  
 من الذي هو مثل من قصد عليه ذلك والقسم لا بانه فيه لا بانه من دون ما فيه الشهيد أن من الفصيح على ذلك من شرط القام  
 أو جوع الاستدلال على فهمه منقطع ما هو خلاف لفظ الجدل وتحتج على الروايات السابقة للجوء على صورة عقد القبض الإبانة لحمل المطلق على  
 المقيد وبشبهه نفس هذه الرواية فانه لما شاع ما اجاب بالجواز كما في تلك الروايات ولما قال بينهما لهم قال ليس له ذلك فلا اشكال في المسألة  
 بحال الله سبحانه وتعالى وجعل الجمع بين الأدلة والافتقار إلى الجواز هذه الصفة فصار ما عرف من قصص الأخيرة سند ولا يرفع قصصها أيضا  
 عن المكافاة للادلة لا غرضها بالاشتهار العظيمة التي كانت تكون جامعا كما يشعر بها الجماعة المتقدمة إلى ذكرهم الاشارة ثم ان الخلاف انما هو في  
 الأول كما انما العقل يقتضيه خارجا عن ذلك من غيرهم بل خلاف بل عليه لا يخفى فيجوز وبذلك لا جازا في المستفيدة حكما في كلام جماعة على كون الوقف على الحق  
 اللازمة وهو محتمل منطوقا الى عموم الامر بالوقف كما في سنة وفي الصحيح غيره لا يرجع في الضم اذا انتهى بحاله في شأنه وفي القبر غيره رجل تصد  
 على ذلك بقصد الذي يرجع فيها في الضم لله وفي القبر من الوقف قصد على ان يدار وقضها ثم ولد بعد ذلك ولا راد ان يادها  
 فيصحب بها عليهم فسلت باعبارهم عن ذلك اجزته بالقصة في لا تعطينا اياه فلما نزلنا في خاصته في ان خاصته لا ترفع صوابك عليه أو  
 اللوحي فمسائل الأولى اذا وقع في سبيل الله انصرف الى القرب كالحج والعمرة والمساكنة الفناطرية ونفع الخواص وغير ذلك على الاظهر  
 الا شهر بل عليه ضمان لا يخرج في بحث الوقف من الغنم والاشجار والاراضي بالسبيل لغيرها الى الله اتم في ثوابه رضوا فيدخل في كل ما  
 يوجد في الثواب فضلا عما في غيره على ان يرجع في تارة الركوة عن العام من انه قوم يخرجون الى الحما وليس عندهم ما ينفقون او قوم مؤمنون  
 ليس لهم ما يخرجون اوفى جميع سبيل الخير لغيره فبالغرة المطوعة من العسكر المقابل على باب السلطان بالحج والعمرة وقال انه  
 يقسم بينهم ثلاثا لابن ختمه وبا لجاهلته وهما شتان لا فرق فيه عند الاكثرين ان يقصر على سبيل الله او يضم اليه سبيل الثواب سبيل الخير  
 يرجع هذه المفاهيم الثلاثة لا معنى واحد وهو سبيل الله بالمعنى العام فلا يرجع في ثوابه انما هو خلافا للاحد في الشيوخ وقالوا في ثوابها  
 كل ثلثة الى الغرة والحج والعمرة وهو سبيل الله وثلثة الى الفقراء والمساكين يبدأ بها وبه وهو سبيل الثواب لثلاثة الى خمسة اصنافا من الدين  
 ذكرهم الله في آية الصدقات وهم الفقراء والمساكين ابن السبيل والغارمون والرفاق هو سبيل الخير هو كسابقه مثلا لا دليل عليه ان كان  
 لفظه الا ان يكون ثمرة فبغيره حال فتبع **الفتاوى** اذا وقف على مولد يخل فيه لا علون المعتقون له الا دون الذين اعتقهم وقالوا في كل  
 وقف على ما في المان في بيع والفاصل والشهيد النكاح على ان يبيع مع القربة الدالة على دخولهم اجمع كما لا ريب في دخول بعضهم  
 بيمان والاخر في حكم القربة فيقسم حيث شئت نفق فيرجع الى ما يشترطه واما الاشكال مع عدمها كان وقف على مدلول هذا اللفظ فيشامنه  
 هل يشترط في النية والجمع اتحاد معنى افرادها في تنوع نية المشتري باختياره ما ينفق المحيطة المجاز وجعلها كما هو من ذهب الاكثر على ما  
 حكم من الاشفاق ام لا كما اخبرنا الشهيد الثاني في ذلك وثلثة العام وقال ابن السبيل ان المشتري عند بخره عن القربة الدالة  
 على ارادة شيئا او بعضها اهل بتمجلا او محلا على الجميع مطلقا اذا كان جمعا خاصة فيقول الاصوليين انها الأولى ان اشترى المولى  
 المعتق المشرك هل هو لفظ على اكثر وحكي التفسير من اهل اللغز من معنوا كايضا من قبح حيث ان اظهر عند الاخر في جميع هذه الموارد هو  
 من معنوا لا كرا كحقن في محل البق كان القول بالباطل اصح بصر في ذلك حكمه عن المحقق الثاني والفاصل البخر وعد في الاصل الجماعة الوقف  
 عليه عند التمسك كما يشاء ويضعف القول بالتمسك وجه فيه باختيار كون المشتري كايضا من قبح حيث ان اظهر عند الاخر في جميع هذه الموارد هو  
 حصول التباين بعد المولدين بعد جامع لهما في البين وكذا ان رجعت فيه بما اهل لينة الشيوخ في الامور واشاره كما حكم عنه وعن غيره من وجوه  
 اشبه اللفظ المشتري في معنى انطوائها مع الجرد عن القربة الدالة على ارادة احدها كما اخبرنا الشافعي في اصل الجواز ان كان لا يخ  
 عن جده قولى لان عواظهم في الجميع مع الجرد عن القربة ليس بجهد بل المتباين من اللفظ المشتري كيفما يطلق بصيغة الجمع والافتقار اذ  
 المعنى الواحد يجمع المعنى الواحد الى القربة فان كانت الاصل في الواحد فان يعين بالقربة ولا كان في اللفظة محله كقوله في المشتري ولذا  
 تحصل الوقف عليه كما فيفسد بها الوقف لغعدا يعين المشتري في حصة كاضافة الاشياء لابن ختمه قول اخر في المسألة هو ان  
 غير واضح الدليل الجواز ان كان الفاضل لفتا استحس **الفتاوى** اذا وقف على اولاده اختص في المشاكيل بالاولاد لصلبه وان كان لا ي  
 القائل لا يتبادر فيهم فاما ان يكون هناك قربة تدل على حوله كقوله لا على اولادنا بعد بطن او يقف على اولاده ولا لصلبه  
 ونحو ذلك وقيل كما هو مقتضى المتن في ذلك الجميع نظر المدعو كونهم ولذا هيمنة لا يسلم في الدخول حيث يكون الاولاد لصلبه المبادر  
 واذا وقف على اولاد اولاده اشترى اولاد البنين النبات المذكور منهم والانا ما يتوهم خلاف جده وبه في بعض الاجلة بل روي على ذلك

عنهم





الوقوف مع الوقف مثل ما تقدمه في الأول والثمن من بيع الوقف إذا اشترى إلى الوقف عليهم ولم يكن لهم ما يرجع  
 الفضل منهم إذا رضى كلهم كان البيع خلوهم بأموالهم ومن لا يرضى من الأول المانع من الوقف من المانع من الوقف  
 استثناء المنفعة من نفس العين الموقوفة نحو اختصاصها بالاحتياذ من الوقف في غير بيعها مضافاً والثاني بالاشتراك في حصوله لخصيصه  
 المنع بغيره كما قال الأحناف في البيع أن كل المصلحة لا يملك في الوقف الموكلة بالاختصاص بالوقف بل نسبتهم إلى الكسبة بينا الطبقة المانعة  
 من قبل المال المشترك الذي لا يجوز أحد من الشركاء التصرف فيه كالأموال المبيعة حصة الخصية والموقوف عليه هنا ليس له حصة العين إنما له الانتفاع به مدة  
 حياته ثم ينتقل إلى غيره كما هو مقتضى الوقف فيعبر بهم له اختصاصهم بثمنه مثلاً الغرض الواقف أن كان الوقف من جملته على تقدير قبضه اللهم إلا أن  
 يجعل الثمن في وقف آخر بموافقة الوافق لكن في هذا الدليل الاستدلال بالصحة لظهوره في دفع الثمن إليهم فهو الثالث بدلالة الصدق على جواز بيع  
 الموقوفة عليه ليس ترشده من الاستبانت الموجهة للبيع نحو قوله تعالى ولابد عند الصدق حيث جازع الوقف إذا كان على قوم من غيرهم فقد منع عن بيع الوقف  
 الموكلة كل فخرج بضمير الجوز هو وإن لم يكن أصلها إلا أن مثله معتبر في مقام الرجوع البند مع حصول ذلك لما ذكره في الأصول كذا في حق  
 ويظهر بالبال أن جمل هذا الخبر على ما ذكره في قبضهم الضيقة الموقوفة عليهم لم يدفع إليهم حاصله لأن الوقف يعلم أنه إذا دفعها إليهم يحصل منهم  
 الاختلاف فيستلزموا الاختلاف قبل الدفع بينهم في تلك الضيقة من المخرجات مما موقوفة يدفعها إليهم أي يرجع عن الوقف بعد لزومه بعد  
 ويدفع إليهم ثمنها فيما أفضل فكتب البيع فصل مكان الاختلاف الموكلة للفقير الموقوف من الأموال فظان هذا الخبر ليس صريحاً بجواز بيع الوقف كما ذهب  
 العمود اضطراب إلى العلم مع مخالفة الأصول والميزان أن الوقف يحمل عليه كغيره من هذا الأصل وأن الوقف أظهر منه وأما الاستدلال بغيره  
 بحيث لا ينعى الفطر السليمة وفقاً للتأويل الشاهي كما أنه علمت في فرائد الجنا أن الوقف لا يملك في بعض من عناصره لا معنى للخبر عن مذكره وأنه  
 هو أن يعلق عليه ويتناول ويؤيد زيادته على ما ذكره وقوع البيع الجوز الواقف هو في الوقف في يد المالك في كلام الاستحسان أن البيع من الوقف  
 عليهم يحصل الاختلاف في الوقف المحرر لا صريحه في حصول الاختلاف الشاهي في مذكره من عدم معنى الخبر في ما لا ينظر بعد صراحة عدم  
 القبض بل ولا ظهور فيه ذكر الاستسقاء في الجواب عن حصول القبض عند قبضه عند الفرق بينهما الحكم في التعليق المذكور فيه وهو اختصاص  
 الحكم في الجواب بالأول والاحتياط للاستبانت لعليل بعد القبض ليس في العقد المضمن للرخصة في بيع حصة من الضيقة لا على العكس فينا على  
 الحثان أن يقر عند القبض من حصة الظمن الجوز لا يملك من عقد الأمثلة الباقي بعد حصول الأمثلة إليهم دون الاحتياط على بعد القبض  
 في حق لا يملك العلم بعد في حقهم هذا مع أنه مما يمكن أن يقر غايته ما يستلزم من السؤل جعل الوقف شأنها هو مع من وقف عليه عقد  
 فاعل الرخصة البيع لعقد الوقف عليه نعم وبما ينافيه قول السائل فيما بعد ويدعيها موقوفة ولكن يمكن أن يرد به معنى اللقوى في تركها  
 بعضاً ببعضاً وبما يجله في الرواية في مذكره الاستحسان لا يملك في شأنه تغييره ولذا قال عليه السلام في مذكره لفظ الحمل ولم ينكر  
 الظهور والمرة لكن في الاكتفاء بمثل هذا الظهور لخصيصه لا في الفاطمة مضافاً وأخيراً لفظه في الفقه في ذلك لا المشقة في  
 صحة تخصيص العمومات في هذا الزاوية مع احتياطه بعد اعتضاده بغيره الطائفة واشتد الحكم بينهم مع الإجماعات المحكية الأربع  
 بقصود السند بالجملة والدلالة بأنها مرفوعة قولهم الحكم بما في من الروايات من جواز البيع مع هذا الموقوف عليهم به رجلة وكونه انفع لم يفتوا  
 به بل يحل القول في الأمر من الطائفة كما في غير ذلك من قصود السند أن كان مكاتباً بائناً بوجوب ابن محبوب في غير ذلك على  
 يفتح رواية إلا أنه في بلوغ الرواية بذلك مرتبة الصحة في شأنها أن يخصها بالأدلة البانعة لخصتها بالثبوت العظيمة التي كادت تكون لنا  
 إلا أن الجملة الطائفة لا ذكرناه من قوة الأدلة المانعة بالكلية ذهب الاستحسان والحل في الإسلام إلى القول بالمنع مطلقاً وعلى الجملة الأولى  
 ولا يخرج من قوة ذلك أن القول بالجواز في مورد العبادة والصحة التمسك بغير بعيد للشهرة العظيمة ما تقدم من الإجماعات المحكية التي لا اختلاف  
 للشمول لموردتها على الجملة والحل في شأنها محصلها ولو في الجملة من الطائفة لكن ينبغي شريطة أن لا يتفق خروصاً وقفاً لما لا يتفق  
 في غيره ولا يقرب منه ما يمكن فإن الميسر لا يقطر بالمعسوخ خلاف الحكم عن المصنف في جواز الدفع إلى الموقوفين ليدفعوا به وهو في  
 الوقف لغير الموبدين غير بعيد عليه نزل الصريح المتقدم ويشكل في غيره فلا يترك ما قلناه فيه بل في الأول أيضاً لما في دفعه إليهم ما من  
 من عقد انتقال الوقف لغير الموكلة عن ملك المال الرجوع بعد انقضاء الموقوف عليه لغيره غير ما يستثنى عنه عن منع بيع  
 صوتين أخواناً أحدهما إذا حدث بالموقوف عليهم ما يمنع الشرع به من عودتهم والفرق إلى الله تعالى بصلتهم وفي استثنائهم نظر وإن  
 نزلت على قصد الوافق موقوفهم بصلاتهم فإنهم لم يخرجوا من هذا الوصف المحمد الكفر فيمكن خروجهم عن الاستحسان لأن  
 المخرج عن صفته الاستحسان لا يملك جواز البيع مع إمكان أن ينفذ حكم الوقف على مصلته بطلان اسمها فيصرف وجوه البر كما في المتن  
 ما ذكره الشهيد ثانياً وغيره وهو أن يخرج الوقف عن الانتفاع به فيما وقف عليه كمنه من حلق ونحوها فيقول السؤل الخاص به أو

[illegible]

١٠

ويفترقان عنها بقدر  
الاباحة عن الاسكان  
فحقيد هيا العرا وكذا  
لقد مناهه بالثالث



فصل فی

	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100	101	102	103	104	105	106	107	108	109	110	111	112	113	114	115	116	117	118	119	120	121	122	123	124	125	126	127	128	129	130	131	132	133	134	135	136	137	138	139	140	141	142	143	144	145	146	147	148	149	150	151	152	153	154	155	156	157	158	159	160	161	162	163	164	165	166	167	168	169	170	171	172	173	174	175	176	177	178	179	180	181	182	183	184	185	186	187	188	189	190	191	192	193	194	195	196	197	198	199	200	201	202	203	204	205	206	207	208	209	210	211	212	213	214	215	216	217	218	219	220	221	222	223	224	225	226	227	228	229	230	231	232	233	234	235	236	237	238	239	240	241	242	243	244	245	246	247	248	249	250	251	252	253	254	255	256	257	258	259	260	261	262	263	264	265	266	267	268	269	270	271	272	273	274	275	276	277	278	279	280	281	282	283	284	285	286	287	288	289	290	291	292	293	294	295	296	297	298	299	300	301	302	303	304	305	306	307	308	309	310	311	312	313	314	315	316	317	318	319	320	321	322	323	324	325	326	327	328	329	330	331	332	333	334	335	336	337	338	339	340	341	342	343	344	345	346	347	348	349	350	351	352	353	354	355	356	357	358	359	360	361	362	363	364	365	366	367	368	369	370	371	372	373	374	375	376	377	378	379	380	381	382	383	384	385	386	387	388	389	390	391	392	393	394	395	396	397	398	399	400	401	402	403	404	405	406	407	408	409	410	411	412	413	414	415	416	417	418	419	420	421	422	423	424	425	426	427	428	429	430	431	432	433	434	435	436	437	438	439	440	441	442	443	444	445	446	447	448	449	450	451	452	453	454	455	456	457	458	459	460	461	462	463	464	465	466	467	468	469	470	471	472	473	474	475	476	477	478	479	480	481	482	483	484	485	486	487	488	489	490	491	492	493	494	495	496	497	498	499	500	501	502	503	504	505	506	507	508	509	510	511	512	513	514	515	516	517	518	519	520	521	522	523	52
--	---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	----

\_\_\_\_\_

دونها كما انما لم من الهية لا تغادر هذا القيد ومنها وان تحمل من مكان الى مكان لم يزل هو هو له انما ماله وتوقيل لم يزل يطلق لفظها على الغضائر المتشعبة  
وبغيرها اثارها وانما بالقطعة العظيمة يطلق كل منها على مطلق الاعطى الذي به فينبئنا الوقت القصد الهية السكة فيها اعم منها ولا بد منها  
بعدا هية نصيرها الواجب فابينة لذلك الملائكة الموقولة من الاجبار الدال على تلك العيون لوم غير عوض كونهن ملكات اعطيت  
خلقت اهيذ اليك هذا ذلك مع نيتها العتو الدال على الرضا كملت رصيت بلا خلاف لا اسكال ان ريد مطلق ما يدل عليها بالوضلا  
يكمل اذا لم يدل عليها بالفظ الصلابة مع عدل اللفظ الدال عليها حقيقة تحقق ما يدل عليها بافعالها في ذلك العو ما الدال على  
جوزها وانما في حكمها الا ان لا الاصطلاح الانفاق على اعتبار العتو كما يظن الكفاية وحكمه في ذلك فاعلم هذا ما يقع من الناس على  
وجها الهية من غير لفظ يدل على اجابها وقولها لا يبعد الملك بل مجرد الاشارة حتى لو كانت تجايز لم يحمل الاستغناء لان الاشارة لا تدخل في  
الاستغناء ولا اسكاله اعتبار اللفظ وسيما ما وقع عليه لانفاق ويجعل عليه كان من العتو بدو في المايقو فانه لا يشترط فيه هتاف  
ولم كحكا عن بعض اصحابنا في لجوازها على كثير من الوجود والهيبة لعدم الانفاق على ذلك ففدا تخلف من فافا لظنكوه وتغير بعدا غيب  
اللفظ فيها لان لم يكن تعلقه في رتو الله من كس وقص من ساير الملوك فيقبلها ولا لفظها واستمر الحال من عهد الى هذا الوقت من سيات  
الاصطلاح في ذلك كانه اشبه على ايدي الصبي الذي لا يبعد بعينها انهم قال وفاتية القبطية كانت من الهدايا واستخسرت كوهو كاله من تعليمها  
فانه كاقيل عليل بل لما من لزوم الاقتصار فيما عاقل العتو على مورد الوفاق المظن والحقك وهما مفقودان في المقال وجود الخلاف  
واستحسان الحاك في القول بالعدم الكحكا عن من هو لا يجمع مع الاجبا الكحكا لوم المقار الا لا تستحق لا بد فيها من القبض اضر بلا خلاف  
بل عليه لا يفي ذلك غير كانه وهو لا يجره فضا الى العتو منها الوفاق المرسل العتو منه بغيره بفضا وان عن الفعل الهية ما لم يقبض حتى يكون حيا  
قال في غير ذلك الميراث وان كان الصبي حرم فهو حيا ورتب منها لغير الهية تكون هبة بدو حتى يقبضها غير الاولين ذالك كالعطاء والها  
من عتيا الجماع في القبض شرط الصفة بغير الحيلة الا كثر كحكا الحيلة بل طس المحقق ثلثا وصرح كوه فيج الحيل في الاستسلا الاجماع عليه في حجة  
انحر زيادة على الخير من المعبد ثم نفسه بامر فضا الى اغنياء كالاخر بالهبة المطفة التي حكاها على والمناخر التي حكاها من الاجماع مع  
كالاجماع في ما يصح مناضة المستعرف من الجروب عن الاجبا الالية وعده مدح بخرج معلو النسب على مقتضى حجة الاجماع في حقه  
ما به لا ينافا فاما في الامس على هذا القول ولا مند حرم ما يده باصا بقا الملك لا الكد الى ان يتحقق النافى وليس سوا الامر بالوفا العتو  
وما قبل من العتو المستفيض منها الصحيح الهية بقاء قبضها ولم يقبض فتمت ولم تقسم الخ لا يجوز حتى يقبض انما اذا الناس لك فاطا  
والموفاق با ان الجمع على صحيح واية ووايات كونه فيها وفيها ما ازاد الرجل بصدقه هبة قبضها صاحبها ولم يقبضها على ولم  
في جازية وفي الجمع نظر فاذ فاع الاول بالاجماع خلافه وان يتبظا هره من لزوم الوفاق بالعقد كيف لا خلاف في مجوز الرجوع فيها قبل  
القبض كما وان ريد لزوم الوفاق بقتضى المعقد من لزوم وجوز فلا بد على المعقد لو فقا لا لرح على ثبوت مقتضى من فاج وان الصفة هو في  
الصحود صو التصو او اعلى كفاة لما من لادلة المعقود بالاصل والشفرة الحكمة نايما يجب لذلك بالجمال الفاض هل هو لولوب و  
المو هو ب وهي لثم اعطى القدر الاخر في الاول اذا المر منها هنا على هذا القيد جوز هبة لم يقبض لا يجوز وان لم يقبض فاجبا الاجماع  
بط الاستدلال مع نايد الاجماع الاول والمراد منه بيا جوز هبة ما لم يقسم بعد لثا لغير الاول بقوله فتمت ولم تقسم واعلى القاع الى اعيان عن  
هبة بقوا لهما ودود هما مورد القينة بئاع على ما يستقام من تتبع اجبا الهبة المراد بالجو زحيت يطلق فيها اللزوم في الصحة لا في الجوز بل  
الموفاق الصحيح يجوز الهية كذا الظاهر والذباب من هبة بمرجع في غير ذلك اذنا وهما كغيرها كالعير يحس بل بغير كفا في المراد من الجوز لفظي قصد  
من و في نية ما يقابل جوز الرجوع الكد كفي الذيل حقيقة على هذا جعل قويا ان يكون المراد من الجوز في هذا التصو هو اللزوم كما في الشيخ في  
لا الصفة كاهه الشيخ في صلا الصفة كاهه عتو ح و ف لم يقل هذا التصو احد من الطائفة ويجعل حملها على القينة فان ذلك مذهب بعض الطائفة كما  
يستقام من سنا والغية ببدل كبر شخص في صافي الجوب عن التصو المراد بئاع في هره اللزوم من الجوز فيها كما في سنا بل بعدا حكا حملها على  
الاستجبا وذكره القدر في الصيغة بضمها الفرق بين الهية الفظة فيما تقتضيه والحال انه لا فرق بينهما في ذلك فاعلم فجو ودو به ويجوز ان يكون  
خرج من خرج القينة هو في الجوة الا ان احبا النافي الصحيح لا يخرج من منافسة لا باسما فاعلم الاستمقة وكلفة كيف كان فلا حجة في هذه الادلة  
على من جعل القبض شرط الصفة وان نصيرها عليهم من المشايخ في جماعة زعيمين كاجلها ان القبض شرط اللزوم في الصحة فافا للحكم عن الشيخ  
وضوح بان حرمه فانها كاهه لادلة فيها يحتمل ولا ظاهرو وضع لك لا معنى بجعله شرط اللزوم مطلق الهية بعدا لانفاق على عدل اللزوم بعد  
الافى موضع قليلة وتخصيص لك تلك المواضع الشارة دون الكثيره بمعنى انه لا يشترط القبض الهية ولا ثبوتية فانه الاجب تكون هبة  
لا زمة بعيد من الاطلاق بمشأ الجماعة كاهه كاهه بعض الاجله باشرط القبض مطلق الهية لعله لادعي في سنا مراد الاصطلاح بشرط اللزوم بشرط

للمحقق

مارك



ما دل على عدم الوثاق بعد من الكتاب السنة المتبقية المستقيمة عمومًا وخصوصًا من الأول المتبقية الثلثة منها الصحيح مماثل للآخر في فيه  
 وضوحها بخبر بل هو بالذلة على الذوات ظهر ان بالخيار في الهبة فادانته يد له فاذا خرجت له صاحبها فليس لك ان ترجع فيها وهي عمومًا مماثل  
 الهبة للابوين الاول كما هو جازم ولغيرهم من روى الرح كاهل ظاهر لا شهر عليه تمام من آخر الامن شذوذ وقد قال في القيد المحل قول الطوسي  
 والمذهب حتى ان ابن هجر مدعي عليه كما عرفنا انما الامامية ومن ثلث في مطلق ذي الرحم الصحيح انما الهبة المحل ترجع فيها صاحبها ان شأخير  
 ام لم تغر لا لك رحمة فانه لا رجوع فيه ومنها عن الرجل يهب هبة لرجل من اهل بيته رجوع فيها ان شاء لا يخرج من الهبة لذكر الفرية والذات في هبة يخرج غير ذلك  
 انشاؤه هو صحيح والمرد بالجوهرية للزوج بقرينة السؤال والاشياؤ منه الولد للولد كذا الوثوق والمرسل الهبة منه المنفذ في المشرط  
 القبض نحوها موقوف اخر ان كان ذكره ومنته هبة الولد للام الموقوف عن رجل اعطاه عتيقه فانه كان قد قبضت لذلك اعطاهما وبانته به قال  
 هو الورثة فيها سواء كان الذكر خلافا للامامية في الرجوع مطر وكذا ان الهبة با او لا دام عيا عليه لا جازم وهو شاذ لا يعبر بالجماع  
 بعد طهره هبة بمصر كثر في خلافه معاضة الاجماع المستقيمة رده مع استنفا المتبقية المتبقية عمومًا وخصوصًا بخلافه فتوفي  
 غايته ان مال اليتيم الكفاية لصفاة من الثلثة لا من اربعة عن المفاو له من الاول وان كانت في حدة انما معتبرتها الموقوف ما الهبة والمطعة  
 يرجع فيها خازنها او غيرها وان كانت كذا قرينة قال بعد ان ذكرها وذكرها كذا الصفا الخاصة لمعارضة لها ويمكن الجمع بينهما بعمل الصفا وما في معناها  
 على الكراهة الشدية وهو اول من طرح الاختيار الثلاثة المتبقية وفيه لا يجمع بذلك فرع المكافاة ولا غنفا الصفا بالاصل الشهرة  
 العظيمة والاجماع الحكمة الباعثة على استنفا وفقد هذا المرحبات في الاختيار الثلاثة مع خصوص اساندها مفقودة مع اخذها المحل على ان  
 لا يشرط انظر انما بان بوقوله وان كانت كذا قرينة قيد له وانما يخرجها يعني انما يخرجها لرجوع فيها مطر وان كانت كذا قرينة  
 وهو معنى صحيح ان كان النظر في ظاهرها بعيد لكن مع الاحتياط بعد لا يسلم العمل بثلث الصفا انما كذا ذكره بل ان كان مثله مع ما هو  
 عليه من بعد المولى من حل تلك الصفا الى الكراهة الشدية كما ذكره وما ذكره به بطالب الجواب فمما ذكره اخيرا بقوله ومع قطع النظر من الاختيار  
 الثلاثة المذكورة فندفع التعارض بين تلك الصفا وصحة رده وفي ما في معناها ما لم يشرط الرجوع مطر كونه قبيح زلة ومصلحة  
 جميل الحلوى عبيد الله قال كانت الهبة فائمه بعينها فلن يرجع الا فليس يمكن الجمع بوجهين حمل المطعة المقيدة بانها با حمل اخبار  
 المنع على الكراهة الترجيح للثاني ويشهد له الاجماع الثلاثة المذكورة الى اخر ما ذكره فان الجمع ما ذكره فرع قوة ما قبل الصفا من الاخبار وهي ما عرفت  
 مفقودة مع انه على قيد الكتاب والقوة فالجمع لا ومن حل المطلق على المقيد مع اوقية بالاصل المسئلة رجع من الحل على الكراهة من جوه  
 عديدة وقد قامت باثباته الاذلة الفاطمية من الفتوى والروايات كل الحل على الكراهة لا يقيم على اثباتها من الاول نعم بما يركب في موضع لم يبلغ فيه  
 درجة الحجية لفتوى عن المقاتلة للاذلة المبيحة او بلغها ولكن عارضة بها فوه من لادته المبيحة فتركب الحل على الكراهة لاحتيا الاباحة وغيرها من  
 الاصول الشرعية وليس فرع من المسئلة في شئ من الموضعين لما عرفت من فقد المكافاة وتوافق الاصول الشرعية مع ما على عدم جواز الرجوع في  
 الهبة بعد القبض لكذا انما يرجع مع غنفاها كما لا يخفى الدالة عليه بما مر من عموم المستقيمة الدالة على عدم جواز الرجوع في الهبة لكلية خرج  
 منها من اصول الهبة لغير ذي القرابة بالاجماع الحكمة في الغيبة لغيرها من كتبها ونحوها الصفا التقيد حتى يقيم على المنع والروايات المحضرة  
 في التباين على الاظهر لا شهر بل عليه معاملة انما الامامية ما ذكرنا ظاهره من قبل فتقول بجواز الرجوع هبة غير الامويين من الاباء والاولاد من روى  
 الفرية كما عن الاشكا والطوسي الحل مع اضطرار في ذلته لغيره فذكر انما الصحيح الوثوق بالان على جواز رجوع الولد في هبة لولد مطر  
 كما في الاول من حل كان له على رجل مال فوهبه لولد فذكر له الرجل مال كذلك عليه قوله ليس عليك فيه شئ في الدنيا الاخر فقلت يطيب لك  
 وقد كان هبة لولد قال نعم يكون هبة ثم منعه فجعله لولد واذا كان كبر خاضه كافي الثاني عن رجل هب لابنه شيئا يصلح ان يرجع فيه قال نعم  
 الا ان يكون صغيرا فبقيها بعد ما عرفت من عدم التكاثر شيئا خصوصاً انما ان الحكم فيه الرجوع في هبة الولد الكبير لولد مناهو من حيث  
 عدم القبض ان يكون الموهوب بالغاً ولم يقبض لذا حكم بقرينة الهبة للصغير من حيث ان لا يقبض له كما مر بنحوه في الصحيح من انه يحل ان يكون  
 الرجوع منها من حيث كون الهبة غير صحيحة ما لكونها هبة لما في لغيره من هو عليه هو فاستد المسئلة بين الطائفة ان اختصاصها بالصحة عاها  
 منها خصوصاً هذه الروايات انظر الى ظهوره لا يعللها بلا شبهة كما يرب عنه قوله ثم منعه لغيره من ثم طرما القبض لم يحصل وان نقلت اليه العقد  
 الا انه انما انما لم يزل على امره بالقبض اعلم ان المراد بالرجوع في هذا كذا يجب ضلعه بجرم قطع مطلق القيد لغو والذات ان بعد  
 به ووجه الكفاية في ذلك ان موضع نص وفاء قبل ان يرد من غير ما صحتا وهو شاذ محجوج بما ذكره من الانفا في خلافه فتوفي وانما فيها المانع  
 الغرض بقرينة ردها وهب على من لا يجنب بين الاخر شيئا واجتبه منه ففي الرجل فيه ورد يشا من اصل عموم الوفا بالعقد المستقيمة  
 المتبقية منها فانه الرجوع مطلق الهبة منصوص الصحيح لا يرجع ان يرد فيها هبة لزوجته ولا المرأة فيها غير ان رجوعها من الله يقول لا يحل

انما يرجع في كراه

لكم ان نأخذ اما اية من شيئا فان لم يكن من شيء منه نفسا متكاملا وهذا يدل على صحة الوجود والحقبة المستقيمة  
الحكمة يجوز الرجوع في مطلق الحقبة خصوصاً الحقبة المتقدمة للصحة يجوز الرجوع في الحقبة لطلوع من ليس له قرينة يخصها عموم الادلة السابقة  
كما خصت بها في بعد الزوجين من مطلق فرد في قرينة حملها الحقبة الخاصة على الكثرة الشديدة او بقية بالقرينة للذين لها قرينة  
يكون ان يخص هذه الخلافات تلك الحقبة لعدم التكاثر ولا اعتضاها دون هذه الكثرة والشهرة العظيمة والاجتماع الكثرة الى الكثرة  
مع من هذه بتضمنها للزوجين ولو لم تكن الحقبة مقبولة ولم يقل احد من الطائفة كما اعترف بجماعه مع تضمنه من ذلك لم نغفل هنا لوجوه  
الرجوع في الحقبة من عمومها بل لو كانت كد قرينة في مخالفة للاجتماع الحكمة مضاف الى الادلة المتقدمة وهي ان خصت بها الا ان التخصيص كما  
تقدم من الشدة في عيب جيل الرجوع في مقام التعارض بين الادلة والذم بخرج الرافضة عن الحقبة بنفسها هذا مع فوائدها معاصرة لمضمونها  
الصحيح عن جل كانه غاية فافهم امره فيها فقه عليك تصديق ان كان لك الله فليخصها ان لم يقل فلان يرجع ان ثباتها وهو  
ان يرد في التصديق لان العقد القوي بينهما بين الحقبة من هذه الجهة ولهذا ان شخشا في كتاب الحقبة التصديق فاذا استبعد يجوز مع  
الكرهية فاما لطلوع الحقبة واثبت من العكس مدعيها عليه انما هي الامامية هو الحقبة الزائدة على ما قدمنا من الادلة المؤيدة بالشهرة الحكمة عينا  
عينا ويكافئ انما الانضمام المتقدمة الدالة على جواز الرجوع في مطلق الحقبة وهو وان كان لما قدمنا من الحقبة الا انه قابل هنا للاعتراض والتيقن  
خلاف الجاهل من المتأخرين كالفاضل كقوله في شرح عقد الشهادة ثلثا واما مال اليلة لا والله لا والله على الاثر ثلثا فاختار المنع والعجز  
من حيث الكفاية حيث اختار هذا القول للصحة المتقدمة وجوز الرجوع في الحقبة كذا القرينة مع ان الحقبة المتقدمة اخوى من هذه بمراتب عديدة  
من حيث الكثرة والاعتضا بالشهرة والاجتماع الحكمة في الجملة فلو كانت هذه الصحة مع ما هي عليه ما قدمنا ليللة انما يصح تخصيصه  
الثلاثة المتقدمة وما في معناها البقية للرجوع في مطلق الحقبة كما ذكره فاولي ان يكون ذلك الحقبة الصغر فما عن ظاهرها ما قدمنا من حيث ان كانت المقبرة  
الثلاثة اقوى منها لا يصح صرفها الى ما ذكرنا في كون قوى من هذه الصحة لا يصح تخصيصها اولى بمراتب شتى ولست شغرا ما لا يملك  
على هذا ترجيح هذا الصحة على تلك المقبرة المرجحة عند على تلك الصحة وما في معناها المستقيمة مع اشتراكها مع تلك الصحة في وجوه الرجوع  
بل لا دون منها بمراتب عديدة واحتمال الحمل على الكثرة المرجح عند على حمل المطلق على المقيدة بقول الكثرة في موضع كثيرة ولولم يوجع  
فيها شاهد لا قرينة فتدبر يجوز ان يرجع في هذه الاجنبي وادامت العين الوهوية باقية لم ينص منها بشئ من النصرة بالكلية فاما الموضوع عنها  
او يقيد بها بقية بل منه فلا خلاف بل عليه الاجماع في الغيرة لقرينة وغيره من كتاب الجاهل وهو الحقبة المستقيمة عنهما من حيث  
شدة الدالة على جواز الرجوع فيها مطلقا وان كانت لغز في مطلقها خاصة اما ما عارضها من النصو المستقيمة الدالة على حرمة الرجوع فيها مطلقا  
في كمال الخلق فيه منع فتوسطا اكثر مما يحمله على الكراهة او مقيدة بالحقبة لكون القرينة كانت اليلة الاشارة او الحقبة السابقة او الموضوع عنها او  
المقرر على الله فانه لا خلاف في قوه هذه الثلاثة وحرمة الرجوع فيها بعد القبض وان ان ينص فيها بالكلية بل عليه الاجماع في الغيرة لقرينة وب  
من كره لكن الاخيرين نغلا في الاولى فتدبر هو مخصصه لذلك الحقبة مضافا الى ثمانية فلهذا هو الموضوع عن بعضها الاولى مع خصوصها  
ايضا ان كانت الحقبة فمقتضىها ان يرجع فيها والا فليس بخصو الصحة في الثانية في احدها اذا عارضها بقية الحقبة فليس ان يرجع في الثاني  
يحق الحقبة لكون القرينة والكن يثبت يرجع في غير ذلك انشأوا طائفة اكبر من المقبرة في الثالثة منها الصحيح نحو الوثوق لا ينبغي ان يعطى الله  
ان يرجع فيه ما لم يعط الله وفي بعضها يرجع فيه مطلقا كانت وقته خربت او لم تحرق في حجر من احد ان يرجع صدقة او هبة ما ما اعتد به الله تعالى  
فلا الحديث والاطلاق لا على الحكمة كالصحة في الاولى يقتضيه عقد الفرق في الزوجين كونا للثالث من المهر بما ومن الله وكذا الثالث تمام الحقبة  
او بعضها ولا يميز من صحت جماعة من صحتها لكن ينبغي ان يقيد البعض بالكن يصدق مع لغة على الجدة بما فيها فانه يعينها الا ما يصدق بذلك  
عليها كسقوط ظرافة من العبد الموهوب مثلاً فان عد لا يوافق غير قائم بعينه جلد واطلاق لا اجتماع الزوجة كالصحة في الثانية يقتضي  
الفرقة في تزويجها بالعوض من ثلث ثلث العقد وقوم بعد بان وقع العقد مثلاً لا ان يذلل له العوض فذلك اعطاهم كمالهم كما قيل من حو  
بانه لا يحصل العوض بمجرد البذل بل لابد من قبول الواهب وكون البذل عوضاً عن الموهوب فالواهب يتزله هبة جديدة ولا يجب عليه  
قبول ما ومقتضاها ايضاً عند الفرق في العوض من كونه طيلة او كثير من بعض الموهوب وغيره في ذلك قال عملاً بالاطلاق في الثاني الى ان  
بالقبض بعد العقد مطلقاً للتمتع فيجب بدله عوضاً من الجملة ويمكن ان يقال ان الميثاق من المتأخر هو كونا هذا الموضوع عن غير الاخر فلو لم يترك  
للمزم ان يرد فعله للمهر بمقتضى الواهب بعد القبض لصحة المتأخر مع عقد ان لا يسمي ذلك متأخر عرفاً وانما يسمى رد ولا فرق بين دفع البعض  
ودفع الكل فان كان مأكراً اجماعاً وان كان للناشئة فيه كما عرف بالادوية جواز الرجوع للموهبة فيه للاجتناب بعد القبض مع النص في مكانه  
غير النصو الثالث المستند في ان شبهها لجواز مطلقاً لا استحساناً والديلمي والحلي ابن مرقه العكس مدعيها عليه انما الامامية هو الحقبة مضافاً

الفاصلة







كتاب  
الشرائع

عند الاستحالة كما في الكفاية لا شرط ذكرها لانها جارية في كل وقت من وقتها تقدير المسافة التي يمشيها في وقتها بقدر ما يشاء وانما  
 للملازمة الى التنازع كخلا الاعراض ذلك خلافاً لما لا يحل ان يكون شيئاً في اوله ثم دون آخره حتى يطل بقصر المسافة منها هو  
 بالعكس فيعكس الحكم ومنها يعين الخطر المحقق والظاهر المأمور من ان شرطاً او ملحقاً على القول بالشرطية حتى يثبت العقد كما هو في البقرة  
 وحكما في غيره من غير ما يفي عركه ان ليس بشرط وانما يعتبر بغيره لشرط واختاره ولا يخرج عن قوة الاستدلال العمومي المتخذ ومنها يعين ما يثبت  
 عليه من غير ما يعينها ان فلان بالمشاهدة فلا يكتفي بالاطلاق في التعيين بالوصف بخلاف الغرض بذلك كثير ومنها انشأ ما لم يثبت في  
 الحكم التيقن عنى الحكم ان كل واحد يثبت في حياضه ولم يقتضوا احدهما بطلان الآخر الفائق لان الغرض من شرطه السابق لا يقتضيه  
 سبوا احدهما اذ الحكم سبق الاخر فلو فرض من جملتها سبوا احدهما او المحلل لا يغير فلو جعل بطلانها في وقتها انشأ ما لم يثبت في  
 الجنب لا يجوز المسابقة بين الجنبين الا بالامتناع فلانها من اهلها وقد قلنا في سبوا احدهما البتة قبل الاخر ليعلم هل يكره ام لا يصح  
 منها ان يثبتا عليها بالركوب فلو شرط ان سبوا الجنب بنفسه المجرور فلانها المسابقة بحيث يحل للفرق اظهرا لا ينقطعان في وقتها  
 ومنها ان يكون مارة على يد الفاعل فلا يجوز التيقن في الزمان الثاني العقد المشتمل على اركانها وعندها شرطها مستلزم جملته ما عركه  
 في سبوا عليها ما جمع من الادلة نوعين فثبت ان لا يكون اجماعاً في تتبع كونه تحققه نظر كيف لم يجد من ادعاء مع خلوص عاين المان ككبر عن ذكرها  
 كاملة بل اقتصر على قليل منها ومعرفة كيف يمكن الاطلاع بالاجتماع من غير طريق الحكاية ولا يربطنا اعتبارها حاطة انقضائها بما خالف الاصل الذي  
 على حرمة الفهار والرفق على المتيقن باحده من القوم والروا وهذا هو العقد في الجحيم لاثبات جملتها التي لا يثبتوا الرضا المشتمل من جهة  
 في الروايات المتقدمة منها الى الذين بالمرقونة اشراط الدشاة في الوفاء في ديشامل الاصل العمومي وحصول الغرض مع تعيين المبدأ ليعتد  
 ومن انما معرفة قوة الغرض في سبوا الفاعل مع عكس الدشاة لان عقد السبق قد يكون مشتملاً اليه فيجعل بمقتضاه وفيه منع نظر في العقد  
 اظهر مع انه اشهر كان في بيع التسيير وفي يتحقق التيقن بالسكون بتقديم التمسك في الغرض على الاظهر الاشهر بل عليه ما في اخر عمل بالشرع خلاف ذلك  
 فاكفي بالاذن لرواية فاقه السند غير صحيح لانه لا يملك العمل على المثل والمباذلة ثم طاعة العاين كما ضاهاها اعتبار القديم مما يجعله في عين  
 عاين كغيره يثبت بول الكند مقاهو يفتح الفوقانية اشهر من كرها كما فيها يجمع لكيفيتي بين صل الغرض والظاهر حكمه فيها فلو كان كفاية العقد  
 الغرض استغنى عنه هو كذا حيث يشاء الغرض الفادة ثم ان انقضاء طول الغرض وقصره وسبق الاصر عنه فاجب فواضع والا اعتبر سبق الطول  
 باكثر من هذا الزيد ولو سبق فاعل من قبل الزيد فالقصر هو السابق اعلم انه يطلو عندهم على السابق المحل وعلى ذلك يجازي اسهوا والسابق  
 وهما العظمان لتنازعا من بين الذين في شئنا المصلحة على الثالث الثاني على الرابع البائع وعلى الخامس المزارع على السادس المظن على السابع  
 الضابط على الثامن المولى بالثنا للفاعل على التاسع اللطم فيتعين وله كسر البنية على العاشر فضا الفصل كبر الثنا فساكنوا السبق فساكنوا  
 بينهم كاعتقد هذه اسجرت عاينهم بتميمها عشر من خيل الحليمة في ذان سجدة الخيل يجمع الدشاة فاداة شرطها في الشرط المحل ما في  
 اقل منه هكذا الى العاشر فيتعين المراتب لشرط ستم منها فقدر الرشق هو كسر لاداء الرمي الذي يتفق عليه كثيرين وبالفصح قصد  
 الرمي اشراطه هو ان قبل لانه العمل المقدر المعقوله خلاف بعضهم فاشراط العلم في الحاطة من المباشرة فاما في الكفاية بعد توقف  
 مغرة الا يتما على تغيير الرشق يجوز حصولها بغير نوبتها فقدر هذا الا يتما فخر من عشره قبل لان الاستحالة انما يحصل بالاجتناب بها يحصل  
 مغرة جوده الرمية مغرة الناضل من المضطرب فلو عدل على ان يكون الناضل منها اكثرها اجتناباً عن غيرها لم يصح على التمثيل في الكفاية  
 البهم مشعر باتفاقهم وان امكن من بعد التنبه معللاً لا يجوز حصول مغرة الاجتناب كونه اكثر اجتناباً في العقد المشروط وغير ذلك منها يعين صفاتها من كفايتها  
 والخاص بالمجهول المتهمل والخاص بالمجهول بالمتحقق والخاص بالمجهول والخاص بالمجهول والخاص بالمجهول والخاص بالمجهول والخاص بالمجهول  
 ذكرنا في صافها انتقاة عشر اسماء كفاية العقد في الاول بالذبح يخرج من الغرض فاذ في افعاله ولائاً بالتشبيك الغرض يقف فيه  
 الثالث بالذبح في شقبة فيقول بل يقبضه لكرهه ببيت فيه الرابع بالذبح في شقبة فيقول بل يقبضه لكرهه ببيت فيه الرابع بالذبح في شقبة فيقول بل يقبضه لكرهه ببيت فيه  
 كيف كان الخامس بالذبح في شقبة فيقول بل يقبضه لكرهه ببيت فيه الرابع بالذبح في شقبة فيقول بل يقبضه لكرهه ببيت فيه الرابع بالذبح في شقبة فيقول بل يقبضه لكرهه ببيت فيه  
 الغرض ثم وثب ليعتد بها لفت الثامن الذي يصير بلا شرط مفقود بشرطه يعينها بابط العقد بغيره واما في غيرهم انما يثبتها كذا في غيرهم  
 كونه لا بد من الاعلان بصفة الاجتناب وانما الاطلاق حل على جوده هالاً في المتعاقب المطاوع فيقول عليه المصلو لفظاً نعم ان شرطاً نوعاً يعينها جها  
 ومنها تعين في السادة التي كبرتها منها هو ما بين عوفد كذا كذا في معناها اما بالمشاهدة او المستحالة اذ في قول لا خلاف لاجتناب الغرض  
 واليقين في الكفاية لا يبعد الاكتفاء بالاعتناء الغالب بين الرما في غلبا الاجتناب ومنها يعين الغرض هو ما يقصد الاجتناب من شرطها وجعلها في غير  
 الاخذ لانه السبعة الصيغ بشرط العلم بوضع من لفظ وهو ما يجعل فيه لغرض من اريد به لا خلافاً لرضاه ولا لفظ الوكيل خلافاً



بالمصانة والمساواة فانه ان اذ املك العامل الحق من الحق والحق ان حقيقة اليقين في ذلك لا يمكن ان يكون في ذلك  
وكذا في هذه المسئلة لا يخفى في زيادة المادحة في شئ من وجهها بل لا يخفى في زيادة العبارة وكيف كان فيقتل الوصية في الإجماع والحق  
بالخلافة في هذه المسئلة بل لا يخفى في زيادة المادحة في شئ من وجهها بل لا يخفى في زيادة العبارة وكيف كان فيقتل الوصية في الإجماع والحق  
وفي جهة مخالفة لجماعة من المتأخرين كالخلاف في غير ما في العلم بشرطه من المادحة في شئ من وجهها بل لا يخفى في زيادة العبارة وكيف كان فيقتل الوصية في الإجماع والحق  
من البعض المخرج من غير وجه ويضعف بما مر من عدم استلزام تعدد القول منهم عند اعتبار أصله لجواز قبول المناظر في تلك المسئلة أو  
حالة الاستثناء وهذا الوجه لا يمكن أن لا يخفى في زيادة المادحة في شئ من وجهها بل لا يخفى في زيادة العبارة وكيف كان فيقتل الوصية في الإجماع والحق  
وهو غير تام في محل النزاع ولا يخفى في زيادة المادحة في شئ من وجهها بل لا يخفى في زيادة العبارة وكيف كان فيقتل الوصية في الإجماع والحق  
بالكلية خرج منها الصوة المجمع عليها بقي الصوة المفروضة عنها من جهة لكن التمسك بهذه الاطلاقات الواردة في بيان أسرار أحكام الوصية  
دون خصوص الحكم في المسئلة لا يخرج عن مقتضى ما مع ومنها بتقيدها بأشراط كثيرة ومنها بأشراط القول ولو في الجملة فلهذا هو لا يخفى  
في عدم استلزامه فيها هو التي من عدم الاستلزام في المسئلة لها بالكلية حيث تقتضى كلما هم على أخذهم بالحجة من العلم من تعدد القول في هذه  
الصوة لا يخفى وهو مشعر بل لا يخفى في زيادة المادحة في شئ من وجهها بل لا يخفى في زيادة العبارة وكيف كان فيقتل الوصية في الإجماع والحق  
كلية إلا أنه محتمل من العلم في المسئلة العلم الموقوف ومثله بعد إجماع على الاستلزام فيقتل عليه كل جزء يذهب عن العلم بما لا يرد إلا في  
الأصول القطعية كما لا يخفى في زيادة المادحة في شئ من وجهها بل لا يخفى في زيادة العبارة وكيف كان فيقتل الوصية في الإجماع والحق  
في كثير من الباحثين لا يخفى في زيادة المادحة في شئ من وجهها بل لا يخفى في زيادة العبارة وكيف كان فيقتل الوصية في الإجماع والحق  
مدخوله ولا يرد القول بعد الفصل في المسئلة لا يخفى في زيادة المادحة في شئ من وجهها بل لا يخفى في زيادة العبارة وكيف كان فيقتل الوصية في الإجماع والحق  
انغلق العقد في رتبة كذا هو مقتضى الأمر من جهة مخالفة الإجماع على جواز رجوع التورود الموصى الوصية قبل الموت وبما في مقتضى مقتضى  
وظيفة كونه لا يشهد بين الطائفة خلافا للحكم على كل حال والمائر في الفاضل في جملة من كثر في اقتضاها المائر على الإجماع في ذلك لا يخفى في زيادة المادحة في شئ من وجهها بل لا يخفى في زيادة العبارة وكيف كان فيقتل الوصية في الإجماع والحق  
أخر فيها ما وقع فيه نزاع بين الأصحاب كالقبض هو لأصل دعوى الأمر بالوفاء بالعقد الصحيح من أجل وصية بوصية كما قبل في مقتضى  
ولم يتركها قال طلبه وأذا أوصى فادفعها إليه قلت قال لم أعلمه وليا قال جسدان فقد علم على فأن لم يجد وعلم الله منك فقد  
بها وقيل شرط قياسا على الوقت الهبة وهو ضعيف الأول وهو غير احتجنا بها احتجنا بها من مقتضى ما قبله فأن لم يجد وعلم الله منك فقد  
هو كل لفظة على المعنى المذكور منها كما وصيت لفلان كذا أو ادعوا كذا بعد فاني ولفلان بعد فاني كذا وقول بالرضا مادل عليه  
ولو فعل كالأخذ والنشر وتكفي في الإجماع الاستثناء كذا الكتابة الدالة على المقصود بعد اللفظ بحسن واعتناء السان إجماعا المقصود للمقتضى  
منها الصحيح بل لا يخفى في زيادة المادحة في شئ من وجهها بل لا يخفى في زيادة العبارة وكيف كان فيقتل الوصية في الإجماع والحق  
على الغير بن نول ذكرها وجعل جعاشد يدعى عتقل سنانها فاجتأها الختاء وهو لا يستطيع الكل أن يجعلا يقولان لها والغير كاره الله  
اعتقت فلانا وله جعلت بشير لها نعم إلى أن قال فاجاز ذلك لها فبين في أصل المطلب المرحبة في حق قريب الاستماع في وجهه من  
من أجل اعتقل سنانها الموت وأمره فجعل هاليها ابتداء اعتقت فلانا وفلان فابو سنانة وتولى بها بعض نعم وفي بعض الأصدقة  
مثل لك يجوز ذلك نعم وجوبا ومنها الجرح المرحبة في رتبة مولانا الباقر ع قال دخلت على محمد بن الحنفية فقلت له ما وصيتك قال وصيتك  
قال فأنكرت بالخط ففعل فيه الرطل فوضع فقلت له فخط بئد فخط وصيته بيدي إلى رجل نسخته فاني محبته وكيف الكتاب وكذا الإشارة  
ما انضم إليها القربة الحالية الدالة على الإرادة كما في الرواية بالاختلاف جلد بل ادعى عليه في إجماع الأماينة بالناعم من عند الوصية في  
العبارة كفايتها مع القربة مظهر ولو لم يكن حاله في حوزة وحمله كرهه قال لأن الكتابة بمبدا كذا في اللفاظ وقد بينا جواز الوصية بالكتابة  
التي ليس صحتها في دلالة عليها القربة فاذ كبرت قال نويت الوصية لفلان وأعرف الموت به بعد موتي وجعل بصي ولا يخرج عن قوة مقتضى  
دلالة القربة على إرادة الوصية لشدة الوصية معها عرفا وعادة منقلا إلى التأيد بكثرة من لفظ المتقدم بعضها الناهية عن بلية الوصية  
الأوصية تحت أسرها خلافا للشمس فخصها بحال النشرة قال نأيتها ولا يكمنها مع لا خيتا وإن شوهدها كتابا أو علم خطا وعمل الورث  
بعضها إن قال قال لا يخطى وأنا عالم به وهذه وصيتي فاشهد علي بها بخودك بل لا بد من لفظه بأمره عليه اعترافه بعد ذلك  
الشهادة بشرط العلم وهو منفي هنا خلافا للاستحسان كقوله مع حفظ الشاهد عند والأفوى كالكفاية الشاهد مع نفسه مع  
اعتراف الموصي بغيره ما يثبت أنه موصي وكذا القول في المهر العجب من كثر حيث صرح بمثل هذا مع خيال بل لا يخفى في زيادة المادحة في شئ من وجهها بل لا يخفى في زيادة العبارة وكيف كان فيقتل الوصية في الإجماع والحق  
بما يوجد بخط الميت أن علم خطه مع الجرح عن القربة الدالة على وصيته مظهر وإن عمل بعضه الوصية على الظاهر لا يشهد بل العلم عليه



جی ۳۵

والتسليم  
فانزلني الى ارض  
عجم  
اسمها ارض  
عجم  
فانزلني الى ارض  
عجم  
فانزلني الى ارض  
عجم

عن هان الصريح وغيره الصريح كقولهم لا غير العقلية الشبهة العظيمة المتقدمة والمناقرة كالصريح كقولهم لا يفتقر من  
 الاجماع عليه من صريح القضية هو حجة اخرى مستقلة لا يقدح الملاقاة في بعضها من ونقيضها بالعقل الموقر في ملاقاة العقلاء  
 انما من قد عقله في قضية ووصيته انما يحتمل لو هو نقيضها كما افصح عنه في قوله كما لو تعلق في احد ما بلغ العقلاء عشرين سنين جازت وصيته  
 وفي الثاني عن وصية العقلاء هل يجوز انما كان ابن عشرين سنين جازت وصيته نحوها الثالث في غير هذا كما لا يقدح نفسه جواز الملاقاة في الصفة  
 مع ان الاظهر لا يشترط ان يزوج بعض الرضا عن الحجة لا يوجب وجوبها جازمة لكل الجواب بمثل هذا عن هذا الرضا لا يوجب عن نفسه  
 الملاقاة غاية خروجهما جازمة لا يفرق في الملاقاة كناية ان الله تعالى وهو وان كانت اية جعلت في سناد في بعض ولا تخوفا من ان يفتقر  
 لا يقولون في هذا الا ان مثل بعضهما جميع لك كالروايات المتقدمة واعتضاها بالمشهور العظيمة حكاية الاجماع المتقدمة الى الامور  
 الملاقاة بل يفتقر الى انما انما في الوصية لم يصح للمعاينة من ذلك الجرح عليه كما مر في الاشارة كقصة مؤنة الاستعانة بتعيين ملك الاجنب  
 ولو جرت علينا المعيرة في القول بالحق خلافا للحجة وهو شاذ ومنه ضعيف كما مر في الاشارة وان ظهر من انما هنا شاذ وفيها كونه  
 في ذلك الوصيتين في كل الفاضل في كذا حجة المنع احوط وفي كونه احوط مدعى بطريق مختلف حتى لو اورد الغير الجرح عليه الموصى له  
 فالاحياط الاول في انفاذ الوصية محله كما ذكره ثم ان الملاقاة لتصور المتقدمة جوازها من ان العشر من ولو لم يكن من اوقافه في الاصل  
 على ان شرط التبرع وضع الوصية محله كما يفعله العقل لا يوجب للاجانب الباقية كالموقوف في العقلاء عشرين سنين في اوقافه اذا استامع  
 الوصية جازت في الصريح بابلغ عشرين سنين في وصي ثلث مائة حتى جازت ميتة وكان ابن سبع سنين في وصي من الميراث في جازت ميتة  
 وهذا يجب للذيل في شامخ باطلاق ما فهم الاجماع السابقة ان كان في القضية العلية كالميتة لكونه الباع بالثمانية في الوصية في الشاذ في جرح  
 بفهم الاجماع السابقة ما حكم على لاسا في من جازت وصيته المذكور ان كان له ثمان سنين في الجارية اذا كان لها سبع سنين كذا الرضا في الدليل عليه مع  
 انها ضعيفة المحجة بين السليمة كما ظهر في ما في بولغها ببيتك الذي لا يفتقر الى كونه قطعاً لخاصية ميتة ما حاصره من بين الامكان  
 دلست على ذلك الرضا بالذوق والتصور لم يفت بباقيها وعرفتم ذلك الصريح العقلاء اذا خضع الموتى وصي لم يدر ان ميتة لكونه لا يحكم الجرح  
 للغير الملقى لم يفتقروا ولا ان كان في القضية لكونه القول به انما لم ينسب له احد من اصحابنا كقصة البيعة الرواية الاولى لكن حكاه في قوله ولا  
 ان الفاعل من اجل سند لهذا الرواية الخاصة من غير ما اخرج نفسه عاينته لا كما علم ثم وصي لم يفتقروا على الاظهر لا يشترط عليه  
 طاعة من اخره يصح من قبل نفسه متعدها وهو في ارجحهم خالداً في ذلك رايته ان كان وصي ميتة من قبل نفسه متعدها من ساعته فقد  
 وصيته قال في مكان وصي قبل ان يمتدح ما في نفسه من جرحه وقتل اهل بيته جازت وصيته الثلثة ان كان وصي وصيته بعد ما  
 اخذ في نفسه من جرحه وقتل اهل بيته جازت وصيته خلافاً للحل في صريح وصيته مع بقائه عقلاً علماً بالاصول القطعية من الكتابات الشبهة هو  
 شاذ ولا يصح ما رخصه في جرحه من اعتضاه بالمشهور العظيمة التي كادت تكون جازمة لعلنا انما في الجرح الحقيقة ولو كانها سلك  
 القضية اية ما لم يجد حجة مثله من الاحاد كما اخبره او قصوه من تخصيصه بكونه الموتى ما سماع ختم الحجة على صوته ذهاب عقله وعلوه  
 ح في عدم العبارة بوصيته اطلاق العبارة وان مثل صوته لقتل هذا خطأ لا انما يوجب نقيضه بالاول كما ذكرنا انما في احادها لاصول  
 مورد النص مع ان في قضية الاجماع عليه من ان المنع اما هو حيث وصي بعد الجرح لو اوصى جرح قبلت وصيته ولو كان هذا بلا خلاف  
 عليه الاجماع في كونه وهو حجة مضادة الى الاصول القطعية السليمة هنا على المعاصر الجرح مع الصريح بالصفة الرواية السابقة في حكمه او  
 اوصى جرحاً وصا فيها من منعا عن وصيته للموصى الرجوع في الوصية بغير شأه من منعه لا خلاف في عدم رجوعه في ذلك غير وهو  
 الجرح مضالماً الاصل عند ما يوجب الرجوع عقداً وغيره ولو قبل قبل الموت بشا على المختار من عند الجرح بالقبول قبله كذا في غير ان  
 لم يتحقق ويشكل مع التحقيق لكن ينبغي بالاجماع ونحو العبارة المستقيمة لمرتب في الكتب الثلاثة منها يصح في احدها للرجل ان يفتقر  
 في يده في ناقص منها ما لم يمت في الثاني للرجل ان يرجع في ثلثه ان كان وصي في صفة وضعت الموتى اوصى الوصية من جرح فيها ويجزى  
 في وصيته تاماً في تحقق الرجوع ما بالقول كجرح قبله ونقصان وابطالاً ونقصان وهذا لا يوجب الرجوع في الموتى او في الجرح او في العمل  
 كذا في ذلك من لا لفاظ الدلالة عليه اخرى بالفعل كسبع العين المحمودة لمان يقبضها ومنها ما لم يقبض قطعاً ويذكر في قوله وبعبارة  
 كذا الوصية بها الغير من وصي ولا او فعل ما يبطل الاستدلال على الرجوع مثل طهي الطعام وعجن الدقيق وغسل القطر وفتح مغزله  
 لو غطها بالاجود ومطبوخة على اختلاف القولين في جرحه لا يفتقر الى الرجوع في الرجوع في البيع والتوكيل فيه واجباً وباجاب العقول في  
 كانت في الفصح كذا في عليه لا يوجب العبد الا في الجرح او خاتمة ما وعلمتها او طي لا يبرهون جازماً وهو حسن حيث في القرآن  
 من جرحه وعاء او نزعها على الرجوع ومع عدم ما يفتقر الى الرجوع والجماع الفصح بالبيان كما ما يدل عليه لفظ او فعل مع العينة او مجرد

قوله او قدر في سبب ديانها  
 اليه وجاهل بالالموت  
 وجاهل بالعدم قد يغيب  
 ويومئذ يراه الله اعلم  
 ببعضنا ان الله في عباده  
 لا يراه الله الموتى او ميتة  
 بحيث ما وظنه في ان  
 يورث ولو في الجرح  
 في غير ١٣

الحاشية على الرجوع



2



سنة

عندنا حينئذ ما قربتنا واحتمل كونه البطل الفقه كايظن كتب الرضا وصريح جماعة ولبرههم هاشم فقه على الاقوى فافاجعنا من صحتها  
فادركوا سيدنا بقا الحق لنا كما حكم من ضعف الرضا بالاشارة الضعيفة فيضعف تمامها مستندهما من قطع سلطنة المولى عنه من  
ثم بنا الكتاب وقول الموصي نوعان فاما ما جاء في مقابل النص الصحيح نفسه لمقتضى الشهرة المحققة في الحكمة فقد عرفت بالاجماع المحكي في كونه  
نايد ما له الاطلاق الرضا لا وصية لمملوك فقول السند لا لا يجوز على الطائفة فهمها انها ما يمكن من هذا جهة ان كانت بحسب لفظ الجمل  
ومن العيصي يستدل المستند قوله نعم لو اوصى كاتب الغير قد عرفت بعضه وضل الوصية قد نصيب من الحجة كذا لو كان بعضه محررا من غير جهة  
المكانة بالاجماع عليه الخصوص في كونه واثبات في الاول خلاف اليمين الذي مضى بل بطريق اول اما القول بالمنع عن الوصية للمكاتب ولو  
عبر بعضا ضعيفا من غير اوضح المستند ان كان كاف في بيع من البيع فرب خرق والحل قولهم كونه بغير الخلاف عنهم من غير اوضح لعبد المولى  
ومكانته منه وام ولد بلا خلاف في الظاهر وكبر في بيع ذلك بل كبر بالاجماع في الجميع في غير المحقق لنا وحكي القبر في الاول عن غير الذين  
العيص في لا غير الفاضل في كونه وهو يحتمل نصا الى النص المستفيض منها ياد على ما بالاشارة في ام الولد غير هاهنا ذكر في الكفا من  
العيص في احد هاهنا رجل وصي ثلث لما لو لم ير المولى الباتة الذكر والاشارة في سؤل للذكر مثل حظ الانثيين من الوصية فوقع جابر للسيا ووصي  
على ما وصي انثى في الثاني رجل وصي المولى الميراث لوليه ثلث لما لم يبلغ ذلك لا المولى الميراث لوليه سقط مولى بغير نحو هاهنا وفي  
الاستدلال هاهنا في لفظ المولى بن العبد غير قطع الميراث دون الاول ولا قرينة ترجح اذ تدر بل لعل القرينة على خلافه وانظر  
في اعطاء الثلث للمملوك ان المولى في ان يفتقر منه بحسب ما ذكره هو تبعا للاصحا كافة ومنهم الماش هاهنا في ان يعتبر ما يوصي لمملوك  
بعد خروجه من الثلث ان كان قد بقيت عتق كان الموصي المولى ان كان غيبا ان زاد على العبد ازيد كاشا ما كان وان قصر عن  
قيمة لم يبلغ ضعفه عتق عنه بحسب ما وسع في الباب لا خلاف في الظاهر وكبر في الكفا في ذلك للمعبر في احد هاهنا في المولى لثلاث  
فلحق في يوصيته عالة ثم ينظر في ذلك فان كان اقل من قيمة العبد بقدر ربع القيمة استسعر العبد ربع بقدر ان كان اكثر من قيمة  
اعتق دفع اليه ما فضل الثلث بعد القيمة في الثاني الميراث عن الفقهاء الرضوان وصي لمملوك ثلث ما لزم المولى قيمة عالة ما كان  
قيمة لثمة من الثلث استسعر في الفضل بعينه في الصدق كما في ابيه وزاد بعد ثم عتق وان كانت قيمة اقل من الثلث اعطى الفضل  
فيتمه حية في عتق لعل الزيادة سقطت من النسخة التي حكيت عنها الرضا وقصود هاهنا لو كان مجبوا بالعلم مع ان الثاني حكم المولى على  
الاصح في الاول كما ينظر في قصود الدلالة على فاده حكم جميع كسبه غير صيا بعد في الاجماع المركبة على الظاهر في الثاني في زيادة  
القيمة في لفظ بلوغها ضعف الوصية عد ولا خلاف في الحكم في الثانية كما تقدمت اليه الاشارة والاولى ان كانت مختلفا فيها الا  
ان الظاهر لاشهر بل عليه من اخر تبعا لوالد الصدق في الحلج انها كالثانية بل ادعى عليه ثلث الاجماع الفقيه وهو حجة اخرى  
بعد الرضا بل قوي منها بالاشارة بخلافه للمعتمد في وصي ما الذي لم يكن كافيا بطلوا فيها الوصية المولى اشار بقوله وقيل ان كانت  
قيمة ضعف الوصية بطلت في السند في الرضا الاولى فانها بالمفهومة على الدعوى كما ذكر في ذلك لان شيخنا قال لا يحكم  
بالاستسقاء ان كان الثلث بازا لثمة رابع العبد بالعتق اعطا ما فضل فضل ذلك لثمة العتق ان شأى الاستسقاء ان اوصى  
لثمة رابع بطريق اولي عدا لاستسقاء ان يفتقر لثمة رابع ذلك لثمة رابع العتق ان استسقاء لان عتق بعض الميراث الاكثر ثمة  
اللان بد على ثمة الميراث فيفتقر عتق في ذلك البعض ولا استسقاء عتق الباقي عدم اخلاها باله في هذا السند كما في ضعف ما روي  
السند كما ذكر جماعة لا يجزئ ضعف الميراث ولا راية الحبس مجو بغيره قد اجتمع على تصحيح ما يصح عنه بعضا وثانيا بكونه السند  
للاصحا فيما ذكره من الحكم في الصوة السابقة فلا وجه للقد في بمثل ذلك ولا ضعف لانه المفهوم ان اريد من حيث المفهومة فانه  
مفهومة شرط حجة عند اكثر المحققين بل من حيث الدلالة من وجه اخر وهو ما ذكره شيخنا الذي عرفت من ان مفهوم الثلث ان لم يكن اقل من  
قيمة العبد بقدر ربع القيمة لا يستسعى في ربع القيمة لانه لا يستسعى في هذا مفهومه فلا ينافي القول لانه يستسعى في الثلث او بعد  
الضعف يستسعى فيه فكذلك ان كان المفهوم المذكور صحيحا لم اذكر في الثلث اقل من قيمته بقدر ربع القيمة لا يستسعى بل يطل الوصية  
وهذا شامل لما لو كانت القيمة قد الضعف اقل من ذلك الى ان يبلغ النقصا قدر ربع من اصل البطما لو كانت قد الضعف لان  
يقرب ذلك حوله اما اذ اعتق عليه من فانه لا ينفذ العتق فيه الا ان كانت قيمته ضعف لدرج هو بعيد ثم ان طلاق العتق والخبر بل  
عموما التام من ترك الاستسقاء لثمة الوصية بالثلث المشاع والمعين هكذا الدار والبيتا ونحو ذلك في ثمة كبر الى اصحا مودنا  
بدعوى الاجماع عليه نوه معيثر بها الى خلافهم مريب الوصية الصوة المفروضة لكان تحريمه بعيد فانه ان خالف ولا انه لم يرد اخبر معتدا  
بانفاق كلمة الاصحا على عدم الرق اظهر من غير تحقق الاجماع عليه بان قال بعد نقل الخلاف عن اسكاني وغيره فمقتضى ان عدم استسقاء

روى عن ابن ابي عمير

[illegible]

[illegible]

وہابیہ





سنة اربع مائة

سنة اربع مائة  
سنة اربع مائة  
سنة اربع مائة

شرطه على قهر قبل اطلاق العتابة والوثوق به ان المتبادر منه بلا شبهة يتبدل على حوزة الضرر الكامل قبل بلوغ الصغير من تمام المارة في تلك  
يشتمل بشرط عدم تقصير الاب في دفع حق منفرد وانما التقصير مع عدم البلوغ كما لو قال انت تصبي اذ اخضر فلان فهو شريك في ماله يمكن الحكم  
ان يدخله فلا ان يضم اليه لكونه ناشئا عن الصغير اذا بلغ الصغير فليس لكبير النذر وان كان ذلك غير مستغنا عن الجبر لان الاب غير مسئول  
في رجوعه الى القاعد ثم ان قوله لا ضمير يابدل على المنع عن الوصية ليس مستقلا بل بشرط في تصرفه بالبلوغ وكان ذلك معنى ان يضم قبل ان يلد من قبل  
الولاية ولكن كما ان الاستحقة بعد الاقرار فلا بد من مثله في الوصية ليس مستقلا فواجبا خالفه الاصل على مودها وانما يقتصر في حال البتة فلا  
يقتصر في حال الاستقلال ثم لو ماتا وبلغ فاسد لعقل فهل للكمال الانفراد بالنصر عملا باستصحاب الحكم السابق ايام ابل بالخلع كما انما على  
ان الموصي ما فوض اليه الاستقلال حين بلوغ الصبي وكان جعله مستقلا الى مده مختصا بغيره الخاير له ما في ترجيح مودها كونه ورسوله  
في عمله ان كان لا يظهر في النظر انما القوة دليله ينبغي القطع به فيما ذابغ الصبي شيئا من ماله بعد ولولم يخطه لا فطاع استصحابا الا ولا على  
خلافه بتدليس باستصحابا عند الاستقلال فيفتح لا يفتح صيغة المسلم الى الكافر فمعه بغير خلاف لا بد من اهل الولاية على المسلمين لا من اهل  
الافواه لكن يقع اليه من مثله ان انشراط العتابة لا ينافي مع انشراطها من قبل كفي عدالة في مدهم وتطلعتهم وجماعهم ان الكفر اعظم من حق المسلم  
ومن ان الفرض شيئا ما للطفل ولذا الامانة وهو يحصل بالعدل منهم وهذا الحق وفانما لكونه من ذلك الكفاية خلافا للفرقة في الاخر  
المنع بالنظر في المذهبين الواردية بصحة اعتمادهم وعقد فلا فرق في ذلك لولا انهم اختلفوا في انهم اذ ذكروا هم اذ ذكروا ولا خلاف ان الحكم بطلان  
بنا على انشراط العتابة لولا ان وثوق عدالة في مدهم لا يكون الى انشراطها لفتها الكيفية من حكم الاستلا وفيه نظر خصوصا الوثوق وخطا  
انكاره كما هو جلد بل بما يحصل الوثوق ببعض عدلهم اكثر مما يحصل ببعض عدل المسلمين سيما المخالفين منهم ومخالفه افضاله لكثير من  
الاستقلال في عدالة في مدهم لا ينافي مع الوثوق الا في وقتها ما لا لطفال مثلا ثم ان اطلاق العتابة يقتضي عموما الحكم بصحة  
كون الوصية على اهل المسلمين ما في حكمهم ام فهم وفيه جماعة بالثاني ولعله في السبيل منه عليهم فلا ينافي وتوقع الوصية في المرأة اذا  
اجتمعت فيها الشروط المتقدمة باجماعنا المستفيض لفضل كلام الجماعة والاستصحابا والعتبة في مدهم ذلك صفة هو الحق فضلا الى ان  
المتقدم واما الجهر المرأة لا توصي لهما لان الله تعالى يقول لا توفوا السفهاء الموكم فمع قصور سند وشذوه محمول على التيقن في الاستصحابا  
منه بكونه في مقام العمل على الكراهة والمرأة التي اجتمعت فيها الشروط المتقدمة بكونها في الذيل من اهلها ولو كان لا ينافي خصالها  
اجماعا فمضى فمضاه فان اطلق او شرط لا يمتثل في تصرفه فليس احدهما الا انفراد به بل عليه بالاجتماع بمعنى مدهم عن ابيهم فانظر اهلنا في ابيهم احدهما  
في الاخر في فتح على الاظهر الاول خالف الصديقين الطوسي في احدا القولين ابن جرير والحلي والبيهقي وكثير من المتأخرين بل لعله عليه علمهم  
لما يصح من اهلها وصلى رجلان يجران احدهما ان يقر بصفه تركه والاخر بصفه تركه فمضى بكونه في اهلها بخلاف ذلك بهلان على حلالها انظر  
فله ان يقر او يقر الى اهلها ان يقر بصفه تركه وعليه ما انفاد الوصية على اوصى الميت فمضى سند كعد صديق  
مبصر بالشمع فضلا عن اعتبار الشبهة بوجه التحجج كذا الدلالة والكتاب ينبغي اعراضا عن المحرر في الكراهة فيما لا ينافي في الرواية على ارادة  
لان مرجعها محصلها الى الشيء من مخالفة الميت لا ينافي ما عثره لغيره التبدل المذهب عند الكتاب السنة هذه مع اعتدائها باذنه على اعتبار  
ووجه الدلالة لفظ الوصية لهما في ارادة اجتماعهما عرقا وعلى تقدير التزلزلة فلا اقل من مدهم وهاهنا بين جواز الانفراد فيقبل اخذنا بالمتقدم  
وهو الاول مع انقاع اثبات الاصل خلافا للثانيات وفيه جواز في اطلاق عتباتها الانفراد لهما واسد لهما بالموتون ان رجلا مات اوصى الى حليف  
احدهما الصبي اخذ نصف تركته واعطى نصف تركته فابى عليه لاخر فسا الى ابا عبد الله عن ذلك وفيه مع قصور سند وعقد اثنائها  
واعتبارا عن المكافاة لما مر جدا كونه محملا بالاسد له على رجوع الانشاء الى القسمة الصبر المحرر الى الطالبي ان يجمع رجوع الانشاء الى  
الابا والصبي في المطلوب بل لعل هذا ولو كان في ذلك غير قريب من رجوع الانشاء وما يعارض في فتحه وعين من ولوية العكس فوضعت لك باللالا  
الى البعيد مد فوج توقعه على وجود اللام مع الانشاء وهي في نظري مفعولة فانها على ما ذكرناه مرفوعة في قصة الشيخ ومخوفا لكنها بالنبذة  
الى ذلك القصة من وجهها مع حديثنا بعد ذلك مع كونها الاصل لهما في ما اخذوه وعلى تقدير تكافؤ النصين ينبغي لاحتمال اجماع السد المرجح  
لاحد منهما البين لو شاعنا ساركا واداهما من قاض النضر ومنعه لاخر في بعض تصرفه اماما كمن وطى الحلي وفي الجمل كمن عتقا بمعنى انه  
لم يرض فيه الاما لا بد منه تدعو الحاجة اليه لا يمكن تاييد في قوله لا شاعنا فيكونه اليقين الرقيق الذي اواملا القضا ومثلها بشر ان الميت  
ولد بعضهم قصدا بونه وانقاد الوصية المقتضية قبول الحبس عن الصغير خوف فوات المنفعة المختصة عن الميت لغيره من الحاجة تدعو  
الوصية المقتضية العزل عنه بغيره عن افاضل عدل الفرق بين صون الاطلاق لثاني النذر عن الانفراد الاول في نظر الاصل يقتضي العزل  
في الاول لان يسهل الاستدلال في الضمير في المعية المحرر بغيرها وهو مع ذلك خاوع عن قسمة بينهم في مدهم ما بعد دون ما زاده البعض من

الاجمال

الاجمال

الامور المذكورة والمحاكم الشرعية على الاجتهاد من غير ان يتبين لها مع الامكان لا ولاية فيها فيه الميثاق على الاشهر خلافه للعلوي وقائرا  
الامر في اقلها مع انهما مع ذلك واستشكله الفاضل من حيث اختصاص احداهما بالنظر في مدعيه لا في حقيل وفيه نظر في الامانة بين القولين  
رده الى ما في العلم الاقوى منهما فحصل اجبا على الاجتهاد وفيه حسم لما في الاختلاف في نفعه عليه جميعا لاجل الاستبعاد انهما من بلادهم  
منزلة عدمها لا شرا في الغاية وفيه كذا اطلاق الاجتهاد وهو من غير ان يشرط عدالة الوصي فاما مع فلا لانهما معا من حيث ما فيهما  
المتنوع الى اخراج الوصية الامكان فيخرجها بالفتوى عن الوصية ويستدل بها الحاكم فلا يتصور اجبا عليه في هذا التقدير وكذا لو لم ينشر لها  
كما ما عدل في بلادها بالفتوى على المتن لم ينشر لها ولا كانا عدلين لم يكن اجبا معا مع التمسك وتبطل فتاوه من وجوبها بالتسليم على العلم  
فيها اذا كانت تشاهما مستلذا الى اعتقاد رجحان ما رايه بحسب المصلحة لا للشهر في المعادة لكن في حرج ان يجوز جبر الحاكم لهما على الاجتهاد على  
نظر خلافه الكمال ان اشرط العدالة لا يتم مع التقاد لك ان الحاكم معه جباها الا ان يقر بوجوب جبر الحاكم لهما بما هو لا يصلح عند من  
نظم وهذا لا يتصور عدالة فيمكن ان يبغي التفصيل القول باشرط العدالة بان التساوي ان كانا اختلاف في نظرهما بل في مفسدها وان كان جوب  
الاخلا لا واجب امكن الاجتهاد في مفسدها ان اطر على ذلك متى لم يثبت كون ذلك من كبراء العلماء من اطلق من شرطها من الاجتهاد  
ولو التمس القسم لم يبرح حيث جوب عليه لاجتهاد لانه خلاف مقتضى الوصية من الاجتهاد في النظر ولو عجز احداهما عن القسم جبا على صاحبه عليه  
من العمل الوصية بغيره من غير ان يبرح حيث جوب عليه لاجتهاد لانه خلاف مقتضى الوصية من الاجتهاد في النظر ولو عجز احداهما عن القسم جبا على صاحبه عليه  
في الاول من حيث جعل القسم الى الاخر دون العاقل كما هو لا شهر على الكفاية ونظا التزم في وجوب قيام لشهر على الضرر في الوصية  
الوصيتين امين الحاكم في مذهبهم واشتد هما من عند الفاجر على كبره من اجل كلامه على الثاني بارادة العجز الكيفية لا في الجملة والاولا شكل اختلفا  
بشاعرا ان عجز في الجملة لا يخرج عن الوصية الجواز الوصية العاقل كان ابتدا اجبا كما في كونه قد ملل الحفظ لثباته في الاستدلال فافا للقواعد  
دوم في غير الدين في التمسك في الثاني فلا خلاف في جوب القسم والكفاية فاختاروا استقلال الوصية لاخر من وصيته من حاكم الشرع  
مستند فيه الى انه مع وجوب الوصية ولاية الحاكم يضعف بان الوصي لم يرضى عن احداهما من شرط الوصية انما هما احداهما منفردا فلا بد من  
ان يقيم اليه امينا عليه في الحاكم بغير جميع الولاية الى انما لها بدلا في القيمة من بلاد المقامات وجمعا من ان النظر في مدعيه الحاكم فيكون جبا  
ومن ان يكون بغيره في الاخر على انفراد فليس للحاكم تفويض جميع الامر اليه الا ان يرضى بالتبديل الذي غيرته في حق هذا جوبه في الوصل لهما معا في  
اصلا فان الحاكم ان يرضى لواء احد الفقيهين المقامين بان الثاني من الوصيتين المقام الاول منصوب من قبل التوكيد بغيره في حق هذا مقضى هنا قطع  
نظر بعجزها وصلا النظر اليه كماله فيثبت ثباته ولو لم يكن ان كانا هما واذ الوصية اليهما معا وشرط اعلم لهما معا مقام الوصية لهما انفرادا  
كل واحد منهما وان نشر عن الاخر خلاف لا استكانة الجواز لا اصل عند المانع بمقتضى الشرط ولكن يجوز الاجتهاد نظرا من مخالفة الشرط لا يصح  
اتقضا الاتفاق على الاجتهاد مكرره على كل واحد منهما وشرط الانفراد مقضى في حق كل واحد منهما ان لم يكن هذا كذا فان شرط الانفراد  
لا يقتضي هذا ظاهرا ونه هو حيث تقوم قرينة على كون شرط الانفراد رخصة لا بغيره ومع هذا لو حصل لها في حال الاجتهاد مخالفة لهما  
الانفراد يبغي القطع بالمانع يجوز كون المصير في حال الانفراد لم يرضوا لهما من الاجتهاد مانع قطعاعلا بمقتضى شرط الدال جبر  
على الذي عنه فيتمتع يجوز له في هذا الحالة ان يقسم لهما ان بالتصنيف التفاد حيث يحصل القسم ضرورة ولا يكون الوصي منع عنها الا في جميع  
القسم لغير كل منها في البعض هو جبا بد ونما ثم بعد ما لكل منهما النظر في قسمه الاخر وان كانت يد جبا لانه وصية المجموع فلا يشرط القسم لهما  
في التوكيد لوصية لا خلاف لا فصل فامر من العبرة في حوز الرجوع الوصية الشاملة الملائمة في بعض فحوى في اخر فرض في المسئلة والتواليه  
رد الوصية وعدم قبولها مطلقا ان كانا موافقا او كان الوصي اليه فيه بخلاف الاصل الصدق في المقامين حكم فلم يجرى فيها اشتراط  
الاول الى الجبر الفاضل لشداسهل المقسم لقوله ليس ان يتبع بعد ان شل من جلد فاولا القول وصيته هل لمان يتبع عن قبول في الدية  
في الثاني المعقول الصحيح رجل هو على ليرة فواذا بعث اليه من بلاد فليس ردها وان كان في مصر يوجد فيه غيره فذلك اليه نحو اطلاق  
الصحيح المقتضى الرجل يوصي الى الرجل بوصية فاني ان يقبلها فاني لا يجوز له على هذا الحال ان يشرط لغيره في الاول بان من مانع الولد نوع عقود  
والثاني بان من مانع يوجد غير معين عليه لا فرض كفاية قال بعد ذلك بالجملة فاجبا ان يرضى على ذلك لا باس بقوله وهو يمكن ان ينقل الجا  
على خلافه ولا يمكن بطلان بغير الامتناع يجوز ان يرد مطلقا لعد تباد المقامين منه جدد ومنه بطلان الجواب عن اطلاق النص في ذلك ان يقسم  
للا وجوب حل المطلق على القيد حيث ضمن شرط الجحيم كاهنا ويصح والوصية موطوءة ولوقبلها ما دام الوصي حيا بان بلغ الرد اليه في الجملة اجبا  
كما عطف وقد هو الجحيم فضا الى الاصل جبر النص في الانية في الجملة وهل يكفي بلوغ الرد او بشرط معتبر يمكن الوصي اذ وصي غير وجبا  
طالبا في العتاة وغيرهما من عتيا الجماعة الاول ومقتضى النص الثاني لهما في تليق حوز الرد على جوا العتاة المتكسر من الاصل اليه

५८

وَقَدْ كَرِهَ اللَّهُ لِي أَنْ تَعْلَمَ بِهَذَا







فيما لا يثبت في الوصية

الاول في متعلق الوصية يعتبر فيها ان يكون مالم يثبت الملك لكل من الموصي والموصى له على الوجه الوصية بالجزء الغير المحررة المتخذة لغير التخليل ولا بالاراد  
 ولا يخرج من الاكلاب لما في ذلك من اختلاف الجدل والاجماع على كونه وعلى حال الوصية والكلاب لا توصيه معللا الاخر بان فيه نفعا محبا ونفع  
 اليد عليه الوصية تبرع في المال وغيره المال من الحق في ان يقع منه فحق الوصية كالمال ويشترط فيه جواز الوصية بكل ما يضر نفع محلل  
 مقصود وان لم يخرج به كالفضل في حق على القول بالمنع عن غيره به صريح كونه في المثال وغيره ويجوز ان يوصى بالثلث من تركته فان قصر بدون ذلك  
 الوتره اجماعا لا يزيد على ذلك على الاصل بل على ما عليه اجماع العلماء كونه في الغيبة صحيح وكونه وهو محقق من ان الصحيح المستفاد من هذا من  
 الخاصية الثانية هي المعنى متواتر فالواحد الاول الصدق ويجوز الوصية بالكلية للوصي فان وصي كونه فهو علم باضاهة بل هو الوصى  
 انما وصيته على الوصى وهو كونه ثانيا ان نأيد بالاطلاق في بعض الروايات الضعيفة لاسانيد منها الرجل الحق لما دام في الروح ان الوصى  
 به كونه فهو وصيها الوصى جعل بتركته متعلقا وغيره لان في محله فكذلك لم يجعله في تركته بل جعله في الوصى بالجميع ما خلفك وخلفا بقا اخ له فما زاد  
 في ذلك فكذلك ما خلفك ابقيت الى بعت بعته اليه فكذلك في ذلك من ان لا يملك الحكم في التنازع فيه جمل من جوه شتى منها ان غاية ما يجوز  
 كالاجزاء الثانية والوصى لا يضر من الاول ما يسمع قصود الرواية الاولى عن الدلالة على الحكم في التنازع فيه جمل من جوه شتى منها ان غاية ما يجوز  
 وكلام في انما الكلام في الرواية عند من يظن ان هذا بالمال الثلث كما يحرم الصدق في المنع بعد ان يرى فيه ما يقرب من هذه الرواية  
 قال بعد نقله ما له من الثلث لانه قال للثبوت اكثر من الثلث ومنه ما لا يثبت له ما يثبت في الوارث الخاص كما هو حال القوي وان منع عنه  
 ايضا في القول الاخر ولعله لا يظهر من هذه الرواية القصود لانه الروايات الاخرى لوجوه هي في الاستصحاب وغيره المذكورة مع انها  
 يصير اجزاء الوصية منها العيص كان المحل جسيما في خالدها لم يكن به باس لحاق بقا لم يمتحن في الوتره وصى الى الفضل العيص  
 بن معرف جميع يثبه وتركته ان جعله راجع وبعث ما الى ان يجعل لثانيه وترك اهل اهل ما ولغو في خلوة دار الاسلاف كما انما يجوز  
 قال ففعلت او وصى وجعلت له ادم ووضعت له الى محمد الحسن له ان قال فكذلك جعلت له ادم ووضعت له اليه فافترق من اهل منها  
 الثلث ويظهرها لغيره التمسك على تغييره هذا الى الوتره ونحو غير هذا ويجعل عبادة الخالف كالوصى له بلتم مع قوا العلماء بان يكون  
 المراد به يجب على الوصى من المال الموصى بجميعه على ما اوصى من حيث جوبه لعل الوصية حرة بتدليلها بنص الكتاب السنة انما جاز  
 تغييرها اذا علم ان فيها جوار ولو الوصية بزيادة عن الثلث هو مجرد احتمالها كان فلعلى الزيادة عنه دفعت الوصية منها من دون جف صم  
 كان وجبت عليه لهما باحد الوصيتين الموصية والموصى علم به وهذا غير جواز الوصية بالزيادة تبرعا كما حاصله من عيطة الوصى انما الوصية مطلق  
 ولو زادت عن الثلث لاختارها وجوبها عليه لانه ان يعلم بكون الوصية تبرعا فلا ينعى شيئا من الثلث كما عليه لعلها وهذا الوجه من ان يملك  
 ظاهر من حيث انه فلا امل من ثباتها لاختارها لما مضى منها فثبتتم مخالفة اليه لئلا ينعى محله عليه في كونه فلا خلاف من احد بانها كيف كان  
 فلا وصى بزيادة عن الثلث مع في الثلث وبطلان في الزايد بمعنى انه لا يلزم فيه بل يكون له في انما الوتره صحيح وان اجاب بعض الرواية  
 صحيح في حقته وانما الباقي بالاختلاف في شئ من ذلك بل عليه اجماع العلماء في ما الغيبة صحيح كونه وهو محقق من ان الصحيح المستفاد من هذا من  
 غير ما من المعبرة ولو جاز ان قبل الوتره في الزوية قولان المراد في المعنى للزوجة في الصحيحين جعل وصى صيدته ورثته فهو ناجزا  
 ذلك فلما مات الرجل بقصود الوصية هل هم اهلها وما اقر وابنه بل ليس ذلك الوصية بجزءا عليها لم يخوها غيرها واليه انما ثبتت من غيرها  
 اجزاء لعل الاسكان في الصدق ابن عمه والطوسي مذهبنا عليه اجماع الامامية كما حكمه غيره لثقت من صحيح عبد الحق الثاني ولا يثبت  
 لصحة اكثر التصديق وكثرها اصلها واشهرها واعضاها بالاجماع المنقول وسلامتها عن المعاض من جهتها بل وغيرها ابلغ كاسته خلاف  
 للنفيد ان يلزم الحاشا والعقد لان الوتره اسقط حقوقهم في مال يملكونه فلم يلزمهم كلمة اذا اسقطت صلحا قبل التزوج وك  
 الشفع اذا اسقط حقه من الشفعة قبل البيع لانهما خالرا يصح فيهما ردهم الوصية بل يلزمهم اذا جازوا فابعد فلا يصح فيها جازانهم كما  
 قبل الوصية بضعفها من انما اجزاء في مقابلة النص اعتبره حق الوتره بالمال والالم يمنع الموصى النص فيه وبطلان الفرق بين  
 الود والاجازة فان الرد انما لا يعتبر حال جواز الموصى لان استمرار الوصية مجرى مجرى عقدها خال لا اختلاف له لو بعد التزوج والاجازة  
 الحيثية في الفرق بين وصية الصحيح الميراث في ذلك لا شر كما في الحجر اليه الى ما بعد الوتره وان افرق في التصديق ان فلنا فيه الفرق  
 بينهما والافراد في بينهما ضايقه وان افرق الوصية الميراث على هذا القيد ويعتبر الميراث جواز النص في غير ما جازا البصير الميراث والغير  
 اما الفسوخ ان كانت اجازة حال الحيثية فذلك لا يملك له ح وانما الاجازة تنفيذ الوصى عندنا ولو كانت بعد الموت ففي صحتها  
 ويجوز ان يملك على ان تركه هل ينقل الى الوارث بل هو بالاجازة ينقل الى الموصى ام يكون الاجازة كاشفة عن سبق ملكه من جواز  
 فعله الاول لا تنفذ لعل في الفرق بالترك قبل الاجازة وعلى الثاني فيحمل لغيره وهل الاجازة تنفيذا وابدا عطيته اصحابنا الاول

2000





[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حيث قال وبهينه طكون  
الموصى لا قرية وبهسته اطريق  
مطروقة منه

و محمد بن







الاختلاف في القول قال من شاعى المناظرين عينا كذا جاحدا كفاية غيره ولقد كتبت المسئلة في المناظرية ورجع فيها خلافا  
ما هنا الغفلة عن الشهادة القديمة والاجماع المتعددة التي ذكرها الاشاعرة وعن كون الاختلاف الاول لموقفه للعاصفة منها عني اعني اهل البصرة  
وطرحنا خالفها وهو كائنا في المصير في القول لما هو في ما قوتهم ان اطلاق المصير في العبادة وما ضاهاها من عينا جامعة في كل حين فيقتضيه  
عند الفرق فيه بين المحو في غير اطلاق المصير بل هو بعضها خلافا للصحة عن تخصيصه الاول مستكما في بعض ما عدله ولا يعم  
لوضع الاطلاقات عن التمول للثاني لوقوع البصر فيها بالنظر في الموت كما في بعض وقت حضوره في اخر ولا يربط ظهورها بما ذكره  
فلا يبعد المصير ما اختاره لما ذكره بل بقصر الحكم المخالف للصحة على المتيقن منها ان ليس يقتضيه الفصل الاول لا يعلم ان تحمل الحلال  
في اصل المسئلة ما هو في امارات المرض في مرضه لك ما هو من حيث الاصل مطر ولوما في مرضه لا بد من اطلاق في وجه ذلك غير ما هو في امارات  
يؤيد به ما اخترنا ما هنا الاقرار الاجنبي بين فان كان في ماله الوثنية مريدا لا ضرر عليهم بالاقرار بذلك في ذلك من الفرائض الحارجه فيكون  
الثالث الاصل الاصل الاقرار للوارث بذلك من الثلث على التيقن في اى علم لهما قد عدها الشئ في القسم الاول في الصحيح عن امره المستوعب  
رجلا ما لا خلافا حضرا الموت فانه ان المال للثلاثة او عدة الثلث لقلته وما شئت المراه وان وليا لها الرجل فقالوا له انه كان صاحبنا مال كذا  
الا عندنا فاحلف لنا ما لنا قبل شئ يحلف لم فوق ان كانت اموالهم يحلف لم وان كانت تهمته فلا يحلف ويضع الامر على ما كان فانما الهان من الهان  
ثلاثة وفي الثلث الصحيح عن رجل اقرار له وهو مريض يدعي عليه مال يجوز عليه ذاك فيه دون الثلث ومنهم من يقول بين القيتين في حكم كبرى  
وان اختلفت من جاحدين من حكم بنحو الاقرار من الاصل فيها مطر ومن فصل بين صورتها التهمة في الثلث عدها من الاصل بسبب الاول  
لله دليلي عليه بالحكم عليها لا يجزئ عليه لعمو اقرار العقل اعطاهم من اجل اقراره يدعي له من حقه عليه حال الصحة ولا يمكن التوصل  
اليه الا به فلم يقبل اقراره بعينه مشغولة وبقي المقر له من حقه كراه ما فقد ضبط قوله او في مقتضى الحكمة الالهية فيها نظر  
لويستخصيص الاول بما شئت وان البصر المعتبر مع التعليل الاخران الاقرار كما يحتمل القصص في الاقرار كما يحتمل مجرد حرم الوثنية مع عدم  
كون منه بشئ مشغولة كما في الهية لاجبا الالهية المصتر باشراف نفى التهمة بسبب الثلث الشخيص في حقه واختاره الماشي في بيع وشيئا اخر  
ويستخرج الكتاب كما حكاه بعض اصحابنا قبله في الهية وغيرها الا اكثر واشتد في الشئ الاول في الصحيح المتقدم في الشئ الثاني الصحيح  
عن رجل اوصى بخص من رثن له عليه بنات في اكل الميت مرضيا فاعطاه لذكر اوصى له ونحو الموتى ليدعي في منهومها كما جرى جواز اخرج الاقرار  
من الثلث لمع التهمة في كل الصحيح المتقدم في الشئ الاول بل ظاهره عدا اخرج ماله لقوله وان كانت تهمته فلا يحلف ويضع الامر على ما كان وفيه  
الحق على ما كان في ذلك عند نفوذ الاقرار من شئ مطر ولا ينافيه التعليل بقوله فانما الهان لانه قد تضمنه بل لا ظهور في النفوذ من الثلث نعم وما  
كان فيه اشياء مابة لانه لا يغير من القول السابق ما هو في غاية الظهور في هذا القول مطر علم انهم وجه حكمهم بنفيه ذمه مع التهمة من الثلث الا  
ان يقول بانها على النفوذ من الثلث مطر لاجنبي كان الاقرار والوارث كان هاتاهما لا كما ينشأ من اطفال الحكمة في المسئلة الباقية  
كما في ذلك وغيره شئ منها لم يتضمن الحكم بحرم المقر له عن الحق المقر مع التهمة ومطر بل انفتحت على اعطائه من الثلث ان اختلف في الزيادة  
عليه على اقول شئ هذا مع ان الصحيح المتقدم سند الحديث الماشي هنا في الشئ الثاني مطر في اخرج الاقرار للوارث اذا كان دون الثلث فتا  
وبالحكم التهمة في تقيمه هذا القول هو الاجماع اما ان يقول هذا ايضا بان الاقرار يقتضي الحكم بالا عطا فهو كما امر به بخرا او وصية بلا من اخرجها  
من الثلث لجد اعلم ان تحت الماشي هنا من مفراته كما هو بجملة من شيئا **القول** في اخرج رثن الجراح ذمه النفس تغلقها الديون والوصايا  
منها كيتا اموال الميت على اظهر الاشهر بل نفى عنه خلافا في حقه المتقدم لا بد من الكفاية وعن المحقق الثاني في حقه الاجماع عليه لكن في دية  
الحق خاصة هو كجرحه فضا الى المقبرة المستفيضة في الصحيح عن رجل اوصى لرجل ماله من ثلث اربع فقتل خطا جرحي المكون في جنازة هذه الوصية من  
ميراثه ودية فيه قضى ميراثه في رجل اوصى لرجل ماله من ثلث اربع فقتل خطا جرحي ميراثه ودية فيه قضى ميراثه ودية فيه قضى ميراثه ودية فيه قضى ميراثه  
الموصى في وقت قصي حوصيلته ما تقدم من ميراثه ودية فيه قضى ميراثه ودية فيه قضى ميراثه ودية فيه قضى ميراثه ودية فيه قضى ميراثه  
الدين عنه قال نعم قال ذلك هو لم يترك شيئا قال قال انما اخذ الدين فعليه ان يقضوا الدين عنه ونحو الخبر القريب من الصحيح بان جرح ابيه وهو  
عبد المحمدي سعيد بن يوسف بن يحيى عنه واطلاق هذا الاخير بل هو ميراثه الناس من ميراثه لا يستفاد في حق عدا الفرق بين بقى العمل الخطا  
وهو اطلاق العبادة ونحوها من عينا الجماعة وبه صرح ائمة مناهم الماشي هنا كتاب الارث ودية في ذلك في الله وهو المنقول امرضا الى  
الصخر المروي في الفقيه في كتاب الارث في اواخر باب العقود وبلغ الدين في فية فان هو قتل عدا وصحا وليا فانه على الدين فليس له الدين على  
اوليا من الدين على الميراثين في بل ودية فيه قضى ميراثه ودية فيه قضى ميراثه ودية فيه قضى ميراثه ودية فيه قضى ميراثه ودية فيه قضى ميراثه  
كيتا المولى خلافا للحق في حكمه في الخطا معللا بان العدا ما يوجب القصاص وهو حو الوارث في ارضي بالدية كانت موصفا كان بعد من شئ



لعموم

هو لقا ضار اليه في مريم  
القوا عده



[illegible]

كتاب النكاح

كتاب النكاح

كتاب النكاح

جماعة لعل الوصية فيه مع خلوا النص الماشية الأصل انه اقرار في حق الغير فلا يسمع له الرجوع بشرط يقين الزوج والزوجة بالاسم والاشارة  
او الوصف لقطع الشك لاجتماع الاصل لزوم الضر والنزاع بعد المنع بالاشارة لقطع الشك لا في الجمله ويقع عليه ما لو كان لرجل  
عقوبات فزوج احدتهن اتيها لانيها بغيره فان لم يقصد معينه بطل النكاح مطر كطلانه بقصد مع عقد فطلانه بغيره او قصد التحلل فطلانه  
التيين في شيء من ذلك ان قصد معينه ثم اخلف في المعقود عليها بعد الانفاق على صحة العقد فطلانه بطلان العقد لا في الجمله ويقع عليه ما لو كان لرجل  
بغيره ما يطل بغيره عند الحل ولك فيه كونه في النكاح السابق فيصح على الاظهر فان لا كونه في ذلك منهم اتيها بغيره في القاصد والى المعتر  
وغيره لكن بشرط ما في كونه لا معقود قول الابن عليه ان يسلم اليه التي قصدتها العقدان كان الزوج اهن هذا شرط للمقدمات لا وجوب التسليم  
وهو المراءى بما وعدنا وان لم يكن اهن العقد باطل كما في النكاح عليه العمل لصحة شدة مع عمل الاكثر تضمنه فيضمن العاقد لحاقه بالابدية  
على صحة العقد عند القيمة ولو رتبته بعد ما مع العقد وقصدت البطلان مع الرتبة وعدمها فلا يتصور الفان بينهما الا ما قبل من غير الوصية  
الزوج يقين ان يثبث في نفسه لك البيع الرتبة بعد ما مع عمله ما يطل هو مسكلا اعلم الرتبة مع التيقن الذي كاعتبه عند انعاده وودعه  
فلو انها فيه كمنوطه بعد انعاده ممنوعه لا اعتد باليقين والى من ارتكبا الوصية الفرق مثل ذلك للخالفه المروية طر حله لرسا  
بنا على اصله لكونه من الاصل طر حله سكون ذلك بقتلها شيئا لك فيه لا وجهه مع عدم موافقه على مسكلا اما الادب فيقتل الاقارب والعقد  
وهي مؤمنه ان يتصل بنحو من النكاح البكر للنص منها البتة فزوجها البكر فان طيبت اقواها وادرس اخلافها بالقاء واحسن شيئا اخلافها  
وافتح نتي رجا ما طر حله اخرى الموصفة والاشارة للعقود في جواهر النص وخطه التيقن لان الاعراض عن القاصد من ارتكبا المنكوح  
نظر الكريمة الاصل الغير الناشئة هي بائنا انها باعنا ناهي وحيث شبهه اليقين في ابراهما عن الالسن للنص منها البتة فيخبر النطق في  
يقصدوا غير الاكثاف في اخرها بكونه خطرا الذي قبل ما خضر الذي قال في المرأة الحسنى من بيتا لشئونها ان يقصدت في ارض الاصل لعنة  
ولا يقصر على الجمال والمان والزوج في جواهرها كما في النكاح الا ان الزوج لرجل المارة بالها والها وكل ذلك اذا نفي عنها الدين بما ربه الله تعالى  
الجمال والمان منها فيصير مبرا للزوج قبل يقين المرأة كقصة في جواهرها بعد ما وشد الله تعالى ان يزوجه من لثا اعفهن في جملته  
له ما عليها انفسا ما لا وادع من زنا واعظم من كره في نفسها واولدها كما في النكاح اذا لم يذ لك فليصل كعتين في جملته وتقول الذين  
لذا بيان ان الزوج فقد في من النكاح اعفهن في جملته واعظم من كره في نفسها ما في اوسع من زنا واعظم من كره في نفسها ولها وليها يطله  
كلها في جملته ويقتل ويوجب لاشها والاعلان في العقد لا يجب كما في جملته انما يبرم بتمام امام العقد للقاء والها الحمد لله كما في بعض  
الاجتباء وكلها الخطب المرفوعة عنهم وهي كبروا بقاءه ليل الاضرم ولا ان الرتبة من النكاح بالليل لان الله تعالى جعل الليل سكنا والنكاح  
انما من سكن وبكره ابقاعه القدر بريح اعقب لقول الله تعالى في النكاح انتم لم يراكم في ان يزوج العقيم التي لم تلد بل يثبت  
الولود التي من شاها ذلك بعد ما ساء ولا صغرها لا عظمها قال في تزوجوا بكر او ثورا ولا فوجوا حشا حيلة طافا في ناهي بكم الامم بغيره  
خبر بالتعطل بطل محظا على باب الجنة فيقول الله عز وجل ادخل الجنة فيقول لا شيء يدخلوا في جملته فيقول الله تبارك وتعالى ملك من الملكة  
انتي يا يوتيها فيهما الى الجنة فيقول هذا بفضل حتى لك **القسم الثاني** في ارباب الخلو والذخا للمرة وهي ايضا امواتا التي اقبلوا  
ويجب قبلون كعتين اذا اراد الذخا والذخا بعد ازجدها ثم ويصل على النبي بقوله اللهم ارزقني لفتها وها ورضاها وان  
بها واجمع بيننا باحسن تجا وان ايتلاف فانك تجا لسلال ذكروه السرا وغير من الدعا وان ما لها بذك عند لانها فضل  
بعد الطمانه وتدعو الله تعالى معنى ما على ذلك للصحيح ان يحكم به على ناصيتها ناهي بدين لثرتين من عندك الراس عند خولها عليه  
مستقبل القبله ويكونا على طهر فيقول اللهم على ذكارتك تزوجهما في ما شاءا اخذتها وبكلمتها استحللت فرجها فان قضيت في رجبها  
فاجعله مسلما بارتا لا يتجسس شراء الشيطا ان كان في الخبر قريب منه الحسن فيكون ان يكون لا يدخل ليل او قد تفكر من الاجتباء ايدل عليه  
زفوا ايسر ليل او طهر او صحى في ايسرهما فيجب انفسها ما ان لم يتصل اذا اجتمع حكمه فليقل بسم الله والله اللهم جنبني الشيطا  
وجنبني فلان ان ذوقا في رضى الله تعالى بهن في الدار في الدنيا البتة ابدان يسئل الله تعالى ان يزوجه وان ذوقا في رضى الله تعالى بهن في الدار في الدنيا البتة  
اذا ارادت الجماع في الله ارزقني لها واجعله بركة فيا كة الدنيا في خلة زيادة ولا نفه شا واجعله عاقبة الى خير وبكره الجماع في الجنة  
وبوم الكسوف في العجوة في الدنيا التي يركب فيها القدر والحوادث تنكشف في الشمس فيها بدين عن رب الشمس في معيب الشفق ومن  
طلو البصر الى طلوع الشمس في الريح السرا والصفرا والرزق له ولذات السرا عند انفسها تنكشف في الغمرة تلك الليلة فلم يكن  
منه فيها شيء ففان في زوجة بارسل الله باني انت اى كل هذا لبعض في يحا هذا الماوت من لثا فكره ان انذ ذ فادخل في

[illegible]





٢  
ومعة فجعله من كنبه و  
في اللعنة والفرضة في الجبال  
ونسبه الصيغ في الخ

ایں نے اور ہر کان اور ہر اقامت  
میں متواتر وفاق اور اتفاق  
میں



في بيان ما لا ينفك عن  
الزوج في كل حال  
بما لا ينفك عن الزوج في كل حال

فاضاها

نهر واحد بعد ظهوره في الدنيا هو القوت المطلق المشترك بينه وبين المشرع وفيه نظر لمنع الظهور ولا وضع العمل مثله مع عدم النص او لا اعتبارا  
عليه بعد تسليمه بانها وشوق الفارابي بين جفا الوالد الاجنبي والثاني هو لا يماثل مع الفارق مع معاضة على تقدير قبله بظهور النص والاشارة  
المجوزة للفرد المصغر بانه ما يصغر خشيته الدالة لذلك على انه لا حق للمرأة على الرجل في حاد ولا وجه لاستحقاقها له وبمثل هذا يجاب عن خوف على  
الزوج الوفاق وان غايته ان يخرج صحيح لا يتعارض مع ما ذكره من معاضة عاينها من الخشوع من القول بالوجوب نسيب الوطية الدالة عليه بعد  
الاشارة اليها في الشذوذ الذي هو بالانفاذ عما ذكره من عدم الفاكهة او لا في العقد وفافا للمعظم كالحل والفاضل لقول المصنف في ما يشترط  
للتشقة كبر من بعد ما يماثل في الدنيا وفيه لزوم في الوجوب نسيب الى الزوج او اقضاها في ما خالف الاصل المتيقن بهما على القول بالكره لهما  
او لا يمتنع وهو لا يشترط في ذلك كثرانه مكرره غير محرم للاصل الموثق في الصحة المستفيضة منها الذي انتهى الى الرجل في حيث شأها  
باسان للفرد عن المرأة المحرم والباس المنع فيه محمول على المحرم جمع بين ما هنا وما تقدم من لادله بشا على المسامحة في ذلك الكراهة مع ما هو  
الاجماع اذ انما الى المروءة في الجملة في بعض المستفيضة لغيره عن الفرد في ما لا يمتنع من باس اما المحرم فاني كره ذلك لان بشرط عليه ما يجب  
ووصف في هذا الخبر الفرد في الامانة الى الجنب الا في باس بالفرد في شذوذه المرأة اذ ايقنت انها لا تملك المراه النسبة للمرأة المطلقة  
والتي والمرأة التي لا تفرق لها طلاقا لا يكره لها الفرد بعد ذلك من غير محرم عليها او فطرية منه متفقه الدليل الثاني المحكم ذلك كذا القول  
في فيه النطفة كذا قيل في الاجماع خالفه عنه **الشرع لا يجوز ان يدخل الرجل والمرأة حتى يرضى لها منع سنين** هذا في اجماع النصوص  
منها الصحيح اذا تزوج الرجل الجارية فيه صغيره فلا يدخلها حتى يرضى لها منع سنين بالبينه ومنه في حاكم غير الزوج مع طلاق التواكل  
ودخلها الزوج قبل ذلك لم يحرم المرأة مؤيد على الاصح ان شهر بل عليه ما من فقد واخره من من يذكر مع ما لم في مخالفة كما سطره للاصل  
والاقضاها في اخره على العقد المستفيضة عليه من النص في طلاقه مع ضعفه عدم بحال في محل البحث في راضع خلافه لظنه حيث حكم بالغير في ذلك  
من دون تفصيل بالاقضاها وحكي عن ترك طلاق المرسل اذا خطب الرجل المرأة فدخلها قبل ان تبلغ سنين فخرق بينهما اول رجل ابد وفيه ما مر  
وفي الخلاف في عدمه في الاخر كما حكم مع عدم صرخة الاجماع هو من نصير كذا على الخلاف في حاشية الشيخ لرجوعه عن الاطلاق في جبه الى تفصيله  
كما حكى في المذهب ومع ذلك حكمه بالاطلاق في الكتاب اية على نظر فتدان في تعبد بقله غير القادر لمراده ذلك مشير الى ان امله في خبره  
هذه ومصرح على الخلاف في غير معلوفه حكى عنه في موضع محمول في الاصل وهو طواجا كالمخلاف في ذلك فتح حيث يشوب الخلاف في ظاهر  
الاطلاق خاصة في خبره بجماعه بان الباقين على التقيد بالاقضاها فلا إمكان بل لعله لخلاف في المسئلة والاشطاط واضح في حاشية المصنف في الخبر  
خاصة المتكمن من الوطى في كل المرأة المعقودة له بالدام على الاصح مع اكثر من اربعة اشهر على المعروف من منتهى صحته وعليه لا يخفى في صحة  
عن الرجل يكون عند المرأة الشابة فيمنك عنها الاشهر سنة لا يقرها ليس يد الاخر بها يكون له نصيب في ذلك انما قال في الزكرا اربعة اشهر  
يكون انما نصيبه في الاجام المملوك من هذا الرجل على كونه في الماشقة في الاول لا ولا اخضاها ذلك ثم بالاشارة اجماعا ويؤيد ما قبل ان عمر  
سالم في ما يصغر فيه فخره في نفسا صبره اذا مضى ان بصره اشهر في بعض الدائرون في التبرع في غير الشابة ليس في محله **الصبي لا يكره للزنا**  
ان يطرق اهله او يدخل اليهم من سفر ليل امه وقيد بعضهم بعد الاعلام بالحال الا لم يكون والنص مروي عنه تدبر من شاع عن الصادق  
انه قال يكون للرجل اذا قدم من سفر ان يطرق اهله ليل حتى يصير في تعلق حكم مجموع الليل واختصاصا بعد المبيت غلق الابواب نظرا في  
دلالة كلام اهله للغة على الايمن ففي الصحة الاولى اليها الاثرية في الاول والاول في مقتضى المسامحة اذ لا السن في طلاق في النص انصحا  
عدم الفرق في الاصل بين الزوجية فيهما ان كان الحكم بهما كذا وبما السكاك **نائب العظمى** اذا دخل الزوج ببصيرة لم يبلغ ثغافضا بالوطى با  
صير مسلما لخص البول واحدا كما هو لعالم بالمشقة في تفسيره فانه لا يصح او قيل واصل المحض الغايط والاشطاط المقتضى المصير الى الاول  
بشاع كونه الثالث لعل الحاشي الاخير من راب محوى الخطا في عموم تعليل بعض احكام النبي عليه من التعطيل لان كاله بل في ان في  
خبره حرم عليه مؤيد وطها مظهر على الاشياء في قول اخط في المشقة بين الاصل والاقيل في الخلاف عن من لا انصافا لا يصح او غير الاجماع  
عليه المرسل المتقيد المعتقد ضعفه هنا بالشهر ولا يفيق فيه عند ذكر الاقضاها فيه بعد عموم بل في ظهوه فيه للعلل في القول بالحل كما عن  
ضنه محال فيمنه او كرم في مخرج من جبال في وجهه الاظهر فافا لجماعه في جميع فضة تروى مع الاصل في الخبرين في احداهما اجل افرض بجانية فافا  
قال عليه لذي ان كان في محل ما قبل ان تبلغ سنين قال فان لم يسكها ولم يطل بها فلا شيء عليها ان ساسك ان شاطط في ذلك اذ هو  
صحيح عن رجل تزوج بجانية بكر لم تدرك فلما دخلها انصفا قال ان كان في محل ما يرضى عن رجلها منع سنين فلا شيء عليها ان كان لم  
تبلغ سنين وكان في محل من ذلك تعليل حيث حل بها فافضاها في ذلك فافضاها على الاوضح فعلى الامام ان يغيره فيما وان مسكها لم  
يطلها حتى يموت فلا شيء عليه قيل بالخروج لظا المرسل المتقيد ويحتمل التغير في ذلك كناية عن الطلاق الا اننا اليه خوفا من وقوعه في المحرم





كما قالوا فيمن لا يملكها فاشيئ من هذا العلة في الخلاصة فبعد موثقا وليس بضعيف اصطلاحا ولا لاجبا للصحة مع البلوغ  
 لو تزوجها الولي قبل اجماعها كما جاء في الأصل الصحيح المستفيض منها عن الجارية الصغيرة تزوجها ابوها الهامرا ما بلغت ثلثا لولاها ما اذ بلغت الحائض  
 فلم ترصها اهلها قال لا بأس في رضى ابوها او وليها منها عن الصبيته تزوجها ابوها ثم يموت هي صغيرة ثم تزوجها من قبل ان يدخل بها تزوجها بغير علمها  
 التزوج ام الامر لها قال يجوز عليها تزوج ابوها لا يعارضها ما يخالفها مع شدة ذوق الصبيته في ان ظاهرها او اشهرها انك لا تصار بها الصبي  
 والصبي محرم في حق ابائه ووجع الصبيته المختص بغير لقوة ويجوز عليها تزوج الاب ويجوز على العلة والمهر على الاب الحائض ولا ينافيه صدق الميثاق لما يجرى  
 بعد ذلك مع تزوج الولي لها لا اهلها الولي فيه المعنى المشرع او العاقد يكون دال عليه عدم الغافل له لو عمل على الولي الشرع في ويؤيد اطلاق ما دل  
 على توانها مع تزوج الولي لها قبل الادراك المتأني في ذلك كما في الفصول في الصحيح الصبيته تزوج الصبيته يتوزون قال اذا كان ابوها المثلان في  
 هما فمحدثا خلافا للشيخ ومجاها بشيئ له الجنا بعد الادراك للمهر بعد من الحسن هو طويل فخره ان الغلام اذا تزوج بغيره لم يملك كان  
 له الجنا اذا ادرك وبلغ خمس عشرة سنة او غيرهن وجهه ونبيته عانت قبل ذلك المحدث هو مع صغفه عند جمع مجتازا الراوي ان عد حسنة  
 على اصحابها خلافا لاصل الاجماع كما شرط الجواز عن التسع في لاية الاب على الحائض وبثوث الجنا لها بعد الادراك وصحة طلاق الصبيته الدخول  
 بغيره ولا فائلك هذا كلف فلا يعارض مثله الا ذلك المتفق اما ما في الصحيح عن الصبيته تزوج الصبيته اذا كان ابوها المثلان في جها فمحدثا ولكن لها  
 الجنا اذا ادركا فان رضى بعد فان المهر على الاب المحدث فلا فائلك ومنه لا يقبل التخصيص للصبيته وليس لمثل كرم زينا وعمره في كرم  
 عمل ولا حمل على محامل اخر غير بعيد في مقابله الجمع بين لادله فناديا من الطرح لو كان الجنا اب وجها من جليلي اختلاف ما نانا لعمد  
 منها ان كان باصلا بعد اخر اجمل اجماعا منا كما عن قول الغيبة في كرم للصبيته اذا زوج الاب والجنا كان تزوج الاب كان جنتا حالها  
 فاجل على والموتى بجارية يري ابوها ان تزوجها من قبل اخر في الجنا ولي بذلك ما يمكن فضا ان لم يكن الاب وجها قبل المحدث وفي الصحيح فائلك  
 هو ابوها على واحد لها خلافا في الجنا ولي بها كسها الا لا على تقيدهم اختيار الجنا على الاب مع التمسك وهو لا يبين الا على اهل عليه لاجبا في كرم  
 الانصاف وقت لا يجوز ان افترق بآبث عقدا بعد اجماعا كما في كرم وصحة عن الغيبة للصبيته المستفيض لادله على ولوية من حصول الصبيته لاول  
 مع ما مر ان لاية الجنا قولى بثبوت كرامة على الاب على تقدير نقصه بجنون نحو بخلاف العكس في مسكون هذه القوة مرجح استلزامه على التمسك  
 نامل في تفكك الحكم الى الجمع بعد اجماعا جذا اب هكذا فضا عدا وجهه نظر الى العلة والاقوى لعده وفائلك لروية أخرجه عن مود النص لاسيما  
 في اطلاق الجنا حقيقة الاب كسها لوجها فلا وجه للبرج الى العلة وعرفت لها عن رضى لايتها اى الجنا اب على المانع مع فساد  
 بضعها ويخون مذكرا كان وانى اجماعا فيها اذا اتصل الفسا بالضعف لا صحة الولاية وفي الجنا ايض على قول قوى كما في كرم وظاهر اجماع  
 عليه عن جرحه هو ظاهرا كاي في لاية لايتها وانها لها باسقاطها وتضررها بما يضره الولد ومجربا الى ولوية كرامة على ولية الحاكرو  
 بل ولي الحاكرو لان لايتها لادليل على عودها ومجربا الى اقطاع الولاية ويخاف من ثبوت ولية الحاكرو من خلة لاصل منشأان  
 ترحمان عليه كما كراهه والآخر موقف الحاكرو لها موقفها ما حيث ثبتت لولاية عليه فلا يخالف لوانا في اجماعا كما في لك لاصل اليد المنكحة  
 بالتزوج تزوج نفسها باختيارها ولا ولاية عليها للاب لا الغيرة عطا اجماعا منا كما في صناد كرم ولا اصل الموت والصحيح المستفيض  
 هاهنا كسها الى امرها من ثبات اذا كان كرم بعد ان تكون قد نكحت جلا قبله ومنها الصحيح لثبوت امرها اليها فاقول بثبوت ولاية عليها  
 كالبكر كرم في العلى ضعيف انه لا مستدل به فيجوز لنا موقفه ولها كما يثبت ويخرج عليه ما لو تزوجها ابوها وجدها من غير اذنها ما تزوج  
 على المختار على جامة منها فهو مضمون ما البكر البنا الفرة الرشد فامرها بغيرها اجماعا اذا لم يكن لها الوليان او كانا غير متجعين لشرط الوكة  
 حكما جامة في المهر ممل ولو كان ابوها جاتا وجدها ممل وانما كان التزوج ام متعفة في الابون ام كرمها عليه الاجماع في صناد وكنا صرنا  
 ونحو المتعفة عن بعض الاصحاب للصبيته المستفيض الحاشية العامة للمخرج خصوص اساندها بالهبة العظيمة لايتها الدفعة هي ما بين عامة  
 النوعي التزوج مخضبة بالبيعة المستبط منها حكم الدام منها لاولوية فضل الولي الصحيح الملة التي ملكك نفسها في السفينة لا الولي عليها  
 ان تزوجها بغير في جاز ولا استثناء اماره العموم للقوة المشتري منه كما حققنا في الاصول فضا الى اذ قد يفسد العموم في القول بالصبيته  
 معك كونها مولى عليها يمنع لهما ارادة من لم يكن لها في شرعي من المالكه نفسها الحاشية كونها مولى عليها في التزوج فلا يثبت لها القيد الموجه  
 فرع كون المهر من الولاية في لاية في التزوج والاعم منه من كسها في المهر هو مقطوع بفاسا جوا لخرنا لادله على هذه القيمة ان ليس  
 الحاصل منه لان التي لاولية التزوج يجوز تزوجها بغير في مفره عن مثله كلام اما الذي هو ما الكلام في جدامه الصحيح تسليم البكر و  
 غيرها لانك الامام والاشي هنا مشتمل للاسقاط بضمته عند الغافل بالخير ممل لصحة دينها في الشا السوي بين البكر وبين الميثق بها  
 يندفع الاجاب الاخر التي اورد على الخبر كمال انتهى في حقها على الفضيلة عند دلائلها على الاستقلال بها على اقصا اذنها الجمل فضا

ويرى بغيرها  
 بغيرها

١٢

للهالك العظيم الذي يجمع كل الخلائق عليها ليس فيه احد من سابع قصته من المنع بها دون المنة العنادة فلو فرض عدم ترتيب المقاسد على الترتيب  
بغير ذلك لوجدت كل صفة الكبر متفقون عليها لا يروا الا انها الناصية من انفس النفس التي هي ملكة العقل والاعتقاد ومنه ان هذا الجواب على ما في غير النسخ  
الماخذ عن ترتيبهم بغير الترتيب ثانيا بالاحتياط في تصديقه المناقضة للاسناد لاحتمال الحمل تحت الصغير والناكرو ولزوم القائلين بالاكابر بناء  
على استحالة كبره كذا لا الصغير من دفعه بوزوده مؤد العار في الاعتقاد بغيره وكذا في المفاهيم التي هي مخرضا الى ثبوت النقص في ذاتها بالاكابر  
اذا كانت مجنونة او سقيمة على تقدير البنية ايضا فاما الجواب عنه فانه لو حمل على الصغير عن البكر اذا بلغت مبلغ النسا المامع بها  
امر قال ليس لها مامع بها مرام تتيب بمعناها كبره ولكن ليس من جهة المحرمه فضلا عن الشرعية فتحمل على ما قد مضى من الاستحسان والحرمة  
في الصورة المذكورة ومن الجواب بغيره في الصحيح لا قسما للجارية اذا كانت بين ابويها ليس لها مامع لابل من قديسها اكل احد ما عدا لابل  
وزيد الضعيف بالجماع الحمل على القية كما قيل او حمل الجارية فيها على الصغير ولا ينافي الحكم باستيائها الا جانب لها لابل ساطع انها ليست  
محل ذلك المنع من انها ليست محل حمل بل قد يكون محل حملها على الصغير وذلك لاني استيائها ما عدا الصبي حين بلوغها المكان المرام فيجب  
على كل احد استيائها الصغير ولو بالصلح بلوغ التبر دون لابل لا يجب عليه هذا الاستيائها بل يزعمها حين الصغير دون صبر الى البلوغ فيجب  
لا ينقض التكاثر غير لابل هو مامع لما كون النقص فيه بمعنى المنع فحمل على الاستحسان محمول على القية كما قيل وعلى الصغير كما هو لائق لا يمتنع  
فضلا عن الخصم الشامل للباقي بل هو لا ينافي من ذلك ارتفاع الولاية عن البنية عندنا خلافا لمن جافقنا ومثله الكثرة في النفس الجارية من وجها  
ابوها بغير رضاهما فالنسخ لهما مع ابوها امر انكم باجاءكم كما كانت كرامة لاحتمال الجارية فيه الصغير مع انها المحال للنفقة ومن الجواب  
بعض اصحاب هذا القول بالصحة المامع من زوج العدة متعة الدائم فهو المتبر كما تقدم على جواز تزويجها بالدم والوان هو لا غفلة وانفسها  
الما عرفت من كونه من وضع لادله الاستقلال بالباقة الباكورة بعد ثبوت النسخ في غير المتعة لكونه تمام ادله هذا القول مع لاجوبه مذكورة  
او لثبوت فعلك بالمرجعة من الاستقلال من ذلك لثبوت تزويج المتعة دون الدائم وهو متحققا بينين لا يخفى في قدره بالاجزاء المتعة واجزاء استقلال  
الباقة الجملة وضع الدائم من حيث كونه شدة من الجمع بين تلك الاجزاء على المتعة بما لها مامل على استقلال الولاية خاصة بحمل على ذلك  
وضعه للجميع ط بالقدره نفس الجمع بعد شاهد على ذلك مع ابائها المتعة من العارفة من اولوية ثبوتها على ما في المتعة من نقصان وانفسها  
الغير اللاتقة باو ايا بالمرقة ولذا كرهه في غنة العقب ولا كمال الدائم ومنعها بان الدائم كذا في نواحيه من النفقة والميراث غيرها اهم من المتعة من  
لعدم ثبوتها مثل ذلك للنفقة والعام جريا مثله في المتعة ايقع في الاشراط على قولهم بما في الجملة الاولوية وانفسه انكارها ما كرهه ومنه من  
يجوز الدوام والنفقة جمعا فضلا عن الصحيح المتعة الباني من يجوز من متعة الدائم فهو المتبر ما عدا لابل على جوازها دائما وهذا القول مع  
ما تقدم اذ لم ينقل الا المتعة قد سئل عنه فلم يجبه بضعف باجاء المتعة الصغر البني فصولا سايند هابا لشهر العظمة والاجازات المتقولة في المتعة  
جواز المتعة لا يخاص شيئا من ذلك الصغر مع ما عرفت من حمل الشيء على الكراهة حيث تلك متعة كبره لادله الاقوال الاولوية والحظ في ذلك  
ان القول الاول اولي وان كان لا حظ للصغر في التبر ان لم يكن في اوكابر خلاف لا خياط وهو لثاني المسلك في الجواز كل ذلك اذ اولي  
تزوجها من كفوا ما لو عضلها الولي فمتعها ذلك ومعه غنة ثمانية من سقط اعتبارها في اجامها من اجازها من سنا وهو محجوز في موضع  
الفاطمة لثانفة للعسر المحج من الملة السهلة التي هي من بظان في حكمه البنية المنقطعة التي يحصل معها المتعة الشداية العظيمة على ما عرفت  
وانفسا كبره من الاستقلال وزوج الصغير غير لابل الجهد توقف على ما عدا البلوغ اجماعا العدة الاولوية فيلحق بالنفقة ولو شيئا الكلام فيه انفسه  
وفي الصحيح المقتطوع رجل مات ترك اخوين ابنة والبت صغيره فعدا احد الاخوين ابنة والبت صغيره فبطلت ابنة والبت صغيره فبطلت ابنة من ابنة مات ابو  
الابن المزوج فلما ان مات الاخر اخي المزوج ابنة فزوج الجارية من ابنة فيقول الجارية اني زوجت اباك الاول والاخر فالت الاخر من الاخ الشا  
حاش الاخر الاول ابن كبر من الابن المزوج فزوج الجارية اخا لهما احب اليك المزوج الاول والزوج الاخر في الروية فيها لهما الذرة الاخر وذلك انها  
قد كانت اذ ركن حين وجهها ليس لها ان تنقض ما عقد بعد اذ ركنها وهو كذا في بعض الابواب كذا الحكم في الصغير فهو الدليل وعند الغافل  
بالفرض والعموان يزوج المملوك له صغيرة كانت او كبره بكونا كانت او ثيبا عاقلة كانت او مجنونة ولا يخبره لهما وكذا الكلام في العبد المملوك كره  
لها لك لما فيها اجماعا فتوى دليل اوكابر او شدة قال عز وجل فانكحوا من ابناهم من قال عبل مملوكا لا يفد على شيء النصوصها مستفيضة  
متوزعة فتوى محسن مملوك تزوج بغيره من يشد حق ذلك الى سيدان شا اجازة وانفسا في دينها والنصوص المتبر بمعناها مستفيضة بان يكونها  
في ثبوتها بالاثبات في الجبر من ان لا تزوج بغيره من اهلها قال في محرم لك علمها هو زنا وليس له الولاية على البعض بمعنى جباة عليه ان كانت  
عليه بمعنى عدم استقلاله بكن ذن اجماعا كما في كره والنسخ تزويج امه للموالية عند ممل اذا كانت في مصلح خلافا لبعض العادة ولا يكون في مصلح  
بعد كمال كسائر تصرفاته في اموله ولا يزوج الوكلاء والجدة صغير الموصى على الاشهر كما في كره لظاهره لا يتعاقد الولاية وعندنا انفسا







ای صحابہ! تم سب سے زیادہ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده

ای سوار تیرہ تیرہ سوار  
دلاکد و لکھنوی

فمن سبق الأصغر على الأكبر  
قدم عقده على عقده  
لم يكن له قول الأول  
فإن تقدم فيه الأكبر  
الأصغر على الأكبر  
فيه

وفي عقد الأول وتسلم إليه مع عقد الدخول ولو دخلت الأخت فزوجها من قبلها بالحل فلا يلزم لها الحاق ولد منها ما علمت من عقد فزوجته  
الأول دون الثاني فزوج ولد من قبلها لم يلزم لها الحاق ولد من قبلها بالحل ولا يلزم لها الحاق ولد من قبلها بالحل ولا يلزم لها الحاق ولد من قبلها بالحل  
عقد الطلاق ولو طلق الشبهة في الصورة الثانية للشبهة الموجبة للعقد ولما لم يلزم لها الحاق ولد من قبلها بالحل ولا يلزم لها الحاق ولد من قبلها بالحل  
العقد الموجب لنفسها التمسك والمسمى كل من يحمل كونه لأفادها بالرضا بغير جهتها أو جهتها الأول لانه الرضا بغير جهتها أو جهتها الأول لانه الرضا بغير جهتها أو جهتها الأول  
فمن في امرأة أنكم لها زوجا ثم أنكم لها ما جلا بعد ذلك فدخل بها فحملت فخلعها فقام الأول النكاح فخلعها بالاول وجعل لها  
الصدائق في جميعها مع وجهها الذي خلت ان يدخل بها حتى تضع حملها ثم الحاق الولد بظاهره الذي بعد حمله على بنحو وكذا العاقدان فيه ولكن  
ليس رضا هو شرط وان تضاف ما باق من الرضا قبل الطلاق معاجا عما عدا الاخير وفيه اية على الاشهر لا يظهر له انشاء الحكم بصفتهما  
للتين الأول الحكم ببعضهما الجمع بين المشايين فباعداهما البرج من غير مرجح وبغيره احدثه اوله لاخر لا من مرجح من غير مرجح وقيل العقد  
الأكبر عقدا لا يقع خول من عقد حله لا يصغر فيكون له ح الأفع سبوقه على الأكبر كما في التمسك وقيل مع الاتفاق ما ناخاضه بشرط ان يدل  
من عقد عليه لا يصغر كما في سبوقه وابن سبيد الانتم لا يذكر الشرط للغير بجانها كان لها اخوان زوجها الأكبر بالكونه زوجا  
الأصغر بغيره في حال الأول ما اولى لان يكون الاخير قد دخل بها في أمره وتكاهن حيا وهو مع خصوصه عند طلاقها الزاوي ان عقد  
برئ من انصافه لانه لا يفسد على شيء من القولين لا طلاقا فيقدم عقد من قبل من دون اشتراط فيه بعد سبوقه على الأكبر كما في الأول  
فمن في حله بالاقتران فضلا عن اشتراطه لتقديم الأكبر كما في الثاني فضلا الى ظهوره بالغلبة في مورد في خلافه ومع ذلك كله فبني على  
فيه شيئا احدهما كون المارد من الأول فيه لاخ الأكبر ولا يضر بل ولا يظهر فيه على فخل كون المارد من السابق في العقد هو لا فرق في  
وان خلافا ذلك يرجح الثاني عليه مجرد الدخول الغير المتكافئ لذلك لكن مع ذلك ولى من اراده الاخ الأكبر منه فخله لانه من مرجح  
وانما كون الاخير فيه وكيفية الاستعانة بذلك فخل كونهما فصولين كما يقتضيه طلاقه في الأصل فالحال يتفق عند التوكيد ويصح  
الحكم بتقديم من فخل حقه خول لكونه لانه لفقد كارد رفع الاستكال في تقديم الأكبر والسابق مع عقد الدخول ح بالحمل على الاستعانة  
انما يجب لها تقديم عقد الأكبر والسابق لم يكن خول ولا يقين تقديم الدخول لفقد كارد رفع الاستكال في تقديم الأكبر والسابق مع عقد الدخول ح بالحمل على الاستعانة  
الزوايا ووقفت على الذهب لهذا لغيره من جملة ما حفظه كالم الشئ من بقية القولين ثم ان جمع ما كرم مع قبوله السبق الاقراران وما علمها  
معه ولو كان لها رافق ايقاف المتكاح الى الاستعانة كمن طوي رافقها على ان استكال من حله نظرا لانه لا يضر بالمرأة المتغيبه لادله القطعية  
فالاجوعه وفاقا لجماعة وهل يصحح الى العتمة بطلانها الكمال من سبوقه امر من فخل كونهما فصولين كما يقتضيه طلاقه في الأصل فالحال يتفق عند التوكيد ويصح  
الفرج لعقد فاده الفرع العلم بالزوجه مع اعتادهما واجبا كل منهما بالطلاق لدفع الضر من المرأة وهو اجبا بحقها في دفعه فخل  
المتكاح بالتمسك كل منهما بالزوجه مع اعتادهما واجبا كل منهما بالطلاق لدفع الضر من المرأة وهو اجبا بحقها في دفعه فخل  
النام وهي النكاح التي تربت عليها النوازل الاستعانة المحرمية كمالها اولها الاول لغيره من غير علمه عن المقام لكونه مناطا لاجبا  
ولا يخلو فيلجئها في مقابلة الدليل لها **الاستعانة** تقدم في ولا الفصل لا ولا يضر للام وبما على الولد مع طلاقه فزوج الولد فخل  
ذكر اكان وان وقع الزوج في الصغر والأكبر لكونه فصولين كما يقتضيه طلاقه في الأصل فالحال يتفق عند التوكيد ويصح  
العقود عليه فصولا في حاشية الاشهر لا يظهر فيها اية وقيل هو الشئ في التمسك بغيره من الام المهر للعقود عليها انما المهر من قبل فخله  
وهو عاقل المتكاح بخلافه ان شئت الزوج قبل ان يشارك فان ترك المزوج تزويجه فله المهر لانه لا يضر به مع ضعفه كارد لانه عليه  
بدل على خلافه للغير فبان المهر لانه لا يضر به مع ضعفه كارد لانه عليه بدل على خلافه للغير فبان المهر لانه لا يضر به مع ضعفه كارد لانه عليه  
انما يضر به لولا اية لغيره من مقدمه لانه لا يضر به مع ضعفه كارد لانه عليه بدل على خلافه للغير فبان المهر لانه لا يضر به مع ضعفه كارد لانه عليه  
يجب ان الحلة على ادعاء الوكاله الموجب للمهر لغيره من مقدمه لانه لا يضر به مع ضعفه كارد لانه عليه بدل على خلافه للغير فبان المهر لانه لا يضر به مع ضعفه كارد لانه عليه  
انما يضر به لولا اية لغيره من مقدمه لانه لا يضر به مع ضعفه كارد لانه عليه بدل على خلافه للغير فبان المهر لانه لا يضر به مع ضعفه كارد لانه عليه  
العقد صرا على سبوقه بالاول لان يحمل المهر في العتمة عليه فبغيره كلف من قبل بل هو المهر وهو لولا كونه مضمنا لزوج الغير قبل  
الدخول وفيه منع استلزامها التمسك بل الأصل يقتضي لزومه كماله الاطلاق والموت على الاختلاف في نصفه فبها ما يقع خلافه  
للقول بالانضمام على الاول لا يجمع كما هو الذي يجمع وعد وهو لا يقر على تعدي حقه عن ادعاء الوكاله بغيره بوجوب المهر في النكاح  
فيه قسطا من سبوقه كارد لانه لا يضر به مع ضعفه كارد لانه عليه بدل على خلافه للغير فبان المهر لانه لا يضر به مع ضعفه كارد لانه عليه  
فخله لعل المارد حمل المستدعي الزوايا وان لم يشاركه العتمة وسبقت المرأة ان تشاركها باها وجد هله بغيره كارد لانه لا يضر به مع ضعفه كارد لانه عليه

ای الایۃ علی مرتضیٰ بهم و  
مرتضیٰ بهم و فی الایۃ

کتابخانه عمومی  
مکتبہ اسلامیہ

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

وینڈنگ









کعبہ بنو ہاشم

منس محركة ضعفا لروية  
مع سبطان الدمع في أكثر  
الانقادات  
منه







فلا يحرم الرضعة لأنها ربيعية يدخل ما بها بل ولا الام ايضاً على القول الآخر من اعتبار الدخول بالبنث في حرم الام ولكن ضعيف كيف كان ينبغي نكاح  
الجميع من هذه في الصوتين السابقين ما بهما فخرج كحرمه كليهما جميعاً انفراداً وما هنا فلا مناع الجمع بينهما كما لا يعقد المتقاربين ما بناه بطلا  
لعدم إمكان التزويج فبعد نكاح الرضعة لو ارادوا خلافاً في القديس ثم ذلك عليه لا يجافي الايضاً ويشكل بان مثلاً بقا صحتها كتحقيقه  
تبريحها بالنازع انما هو في نكاح الرضعة فشاء بطر والنازع بالنسبة اليها لا يسلو فشاء ما خلا عنه قياسها على العقد المتقاربين قياس  
الغازي فترجى وزعم احد القريه وقد فسر آخر بما القرعة صح نكاحها فسد نكاح الآخر في ما قيل في توجيه الفسخ من غير انشاء الاجتهاد  
الام والبنث في النكاح لا يساعد على ذلك لا يقضي التحريم احدهما وهو ان حمل لا يمكن التزويج الا مخرج الام انه يستخرج بالقرعة فتكون هي الحرة  
ويذهب المعتبر المتعدد الدالة على الحرمة في النكاح في الجملة من وزعم فيها بالقرعة فضلاً الى ان الرضا في نكاح من جنسها كاشف عن رضا  
العقد أصلاً وعده ثبت لكل من النكاحين حكم من تحرير الربيعية الزوجة طه سقام كتحققه اذ حصل التزويج حرم الجمع بينهما ما لا انفraz باحدا  
لكون ما بانث وتبريح وجبها وام ربيعة صحت وجبها وبنيان الحرمة على تقدير نعم لو كان الرضا كاشفاً عن الفسا يمكن احتمال القرعة لكنه  
ضعيف لو كان زواجاً كبيراً فان رضى على الرضعة الصغيرة واخذ من الكبيرين حرماً اي الرضعة الرضعة القيسل المتعدد كلامه  
بل عليه لا يجافي الايضاً واما الاستكان فيما لو ارضعتهما الاكثر الاخرى بعد حصول التحريم بان رضى الاولى فيضة فوفاقاً بينهما عند المعصاة  
صريحاً وفي تعارض ظاهره واما المحل اكر المتأخرين كما حكم انهما حرماناً بقية العيش زهما ام كانت زوجة فيصعد عليها ام الى زوجة يتباع عند اشراط  
بقاء البلية في ضد المشتق فيه ضعف اضعف لجهة لجهة للتوقف فيما لا وعد ضد الزوجية بعد الفسخ لغة عرفاً كان اطلاقاً ثانياً وعده  
وجو لفظ الزوجية في الالة الحرمة لا ام الزوجية انما الوجوه فيها لفظ النساء ونحو ما هو جاز لا اشتقاق فيه ثالثاً فلا يخرج قطعاً عما دل  
على امتنا الاباحة واستصحاب الحلية السابقة فضلاً الى اعتضاها بالزواج حرمة عليه لجانته وامرته التي ارضعها ولا واما الاجرة التي  
عليه نذر رضى بنته فيمنع الخطبة ابن شربة فيمناه بالخلاف ليس في سند هامن يتوقف فيه هذا مكان في حيا وهو ضعيف  
الا ان القرن على حد كثير وقوم الاول سا فيه ضعيف اذ القول محل اقوي فاعاظ الكلب في الشيخ والاستاذ السيد شرح الكتاب  
جماعة من الامتثال ولو تزوج ضعيفين ارضعها امرته بل حرمن كل من طاف في الارض ام تعاقبوا دخل بالرضعة ام لا لانسابها بقية  
الحرمة في الرضعة ام زوجة تحرم عليه مطلقاً على الاظهر الا انه مكره بان عقد حرمة القول الاخر وكذا لو ارضعها ما بلين الغير استكان  
دخل بالرضعة واجتمع الرضعة بالكلية ليس في تعاقبها في الزوجية الدخول مما يحرم تمامها فخرج على ما مر في القول الآخر والاين  
دخلها حرماً الرضعة خاصة ونها المار ولو دخل بها وتعاقب الرضعة من كل من ارضع على اختيار المعصاة بقا ويقضي لطلاق جفا  
هذا بقا وباني على المختار حرمة الرضعة الرضعة السابقة وبقا الثانية على امتنا الاباحة **السبب الثاني** في الصاهر وهي علاقة محدث  
بين الزوجين اثر باكل منها بسبب النكاح توجب الحرمة ويلحق بالنظر في النكاح النظر في الوطى والنظر والذكر على وجه مخصوص هذا هو المعنى  
المعروف من معناها لغة عرفاً فلا يتجسس الى امتثال اول الالة والشبهة انما ونحوها لها وان وجب حرمة على بعض الوجوه اذ ذلك ليس من حيث  
المصاهر بل من جهة لك الوطى ان حرمت العادة بالحافرة بما في انما الكلام من ايقع في معاينة ما لا اول ففي العقد والوطى من وطى  
امراه بالعقد علم او الملك حرمت طه لدم الوطى ثم ان علم من الطرفين بنائها وان سفل فط سؤك قبل الوطى او بعد بعد كين  
في حرم ونسب الام لا والقيس في الية محجج لقلبه وحس باليتيم عند اقتناء بعض المعبرة وحرمت الوطى كالمعقوب عليها علم اب  
وان علا واولاده وان تزواكل ذلك بالكتاب النسبة والاجما من الميسل كقوله حكاه مجاهد هو لغة في اثبات كبر الاحكام المتعدد لقصور  
الاولين عن فادتها طر لعد اشمالها المرتبة من المرتبة والسافلين السافلان مع ان النسبة في ملك اليدين مختلفة ففي الجرح رجل كما  
له تجزية فوطها افعاءها واثنت ثم وجدانتهما ايطاها فان نعم انما حرم الله تعالى من الحرث فاما الاثام فلا بأس بحرقه جزل اخر ان مشركان  
لم يوضعف لشدا الشدا ونحو لغة القران الكريم وحصول العبرة المستفيدة كايصح عن رجل كانت له حابة فاعتقت فزج في ذلك يصلي  
لولاها الاولان يترجى بنتها فان له عليه حرام وهي ابنة الحرمة والمملوك في هذا سؤ ونحوه الموقوفات في الجملة الا كما قامونة الاثام استند  
لعدم الاحتكاك بالمجال ولو يحرم العقد على البنث عن الوطى حرمت امها عليه عيناً فلا يجب فوافها الاستحلال الام جلال الاصح لاشهر بل كاد  
ان يكون اجماعاً كما في مثله بل اجماعاً في الحقيقة كعن الناصر والغيثية من حيث القيس في الية لعمو الية الكبرى المتشكك من فسا اجماع  
من دون تعدد معوقتين تعلوق الاستدلال بالجملة الاخره لا صواباً الاولى على الحقيقة وان كانت محل مناقشة في نحو الية لبعض علماء  
الطائفة لعدم الدليل عليها بالكلية دعوا اجماعاً عليها مع وقوع النزاع في امثال الية ممنوعة كقوله وهي فيها محل نزاع ومشاجرة فيقتضيه  
الاصل الجرح فيها الى القاعدة بان يرجع القيس الى الجملة الاولى اذ كان طلاقاً للحكم او عتوقها من انفا انفا لئلا يرد الالة الا لصاحبها









توبتها فان يدعوا الى ما كانت عليه من الحرام فاذا استغفرت من ما عرفت توبتها نحو الموتى بمغفورها افي الشك والاركان لمراهة التوبة  
مطروحة وان كان القول بالاطلاق يجوز رفع الكراهة الشديدة في المشهور ان ظاهره لا ينبغي تخصيصه فيكون بعض الاجتهاد المتقدم دالة عليه فيها  
الصحيح كذا لا يحرم الزوجة الا بغير ان اصر على الانبساط فالله الاصل للصوم منها ما مر منها الموتى باس ان يمسك الرجل ان رهاها وان اذا  
كانت نوى وان لم يمسك عليها لم يحكم طهرت عليه من اثمها شي خلافا للمفكر الذي يفرج مع الاصل لفوت فائدة التماسك معه خلافا للنسب  
ورد بان النسب حتى بالفراس انما في النسب ولا حرة له انه وهو صحيح انه لو تم لوجوب طهرا والحكم في مطهرا انما من دون تخصيصه بالاصور  
على القولين في الزوجة باقية اجماعا كما عرفت وهل تبشر حرمة المضاهرة فخر المولى بها على ابان اولاده وامها ابنتها عينا اجماعا قبل  
نعم هو الشيخ وضى ابن عمر وابن خزيمة الصدام النساء والربائب على انها ابنتها الصداق اذ لا ابنة فيمن غايته حصة الاستحسان  
وهو اعلم من الحقيقة في الغيرة بالانطلاق للصحة المستفيضة كما لا يخفى رجل كان ينفق بين امرأته فجوز هل يزوج بنتها قال ان كان قبله او  
شبهها فلن يزوج ابنتها ان كان عجا فلا تزوج بنتها التزوج والصحيح عن الرجل يبيع بالمرأة يزوج بنتها قال لا ولكن ان كانت عند امرأته فخر  
بامها لم يحرم عليه لفي عند والصحيح عن رجل باشر امرأته وقيل غير ان لم يقض اليها ثم يزوج ابنتها فاقول لم يكن اخذه الى لامه لا باس ان كان  
افضا اليها فلا يزوج بنتها والصحيح لكن في الام والبنات الرضا عيول من ابنتها في النكاح الحرة فيجب الكراهة والحكم على الحقيقة  
لكونه المشهور بين العامة كما يفهم من كراهة منهم اصحابا يستحقون المشهور اية الا ان منه الله الله بالاجتناب عما هو صحيح في التزويج كالعجوة  
وفيما يجوز القبول المشترك بين النكاح وغيره وفيه منع لك لا شئنا ان لا نذكر الاصل الا اتفاقا على خلافه ونحوه في خصوص الاستحسان الذي يحرر  
لعل من جعفر في الاول انما في الرجل بالمرأة يحمل له ابنة ما في الثاني عن رجل في ليلة هل يحمل له ابنة تزوجها لا ونحوه اكل المهر  
الامر بالفرق مع ما فيه من تكديس من ادعى عند الزنا بل تجوز القبول بالاولا فيجب اجابة عن رجل اشترى حرة ولم يمسكها ثم  
انقرت ابنة هل يزوج عن ثمان سنين يقع عليها فوقع عليها فامر في غير فقامت الفلانة وامثالها لا انى للابن اذا قوبل الابن ان يقع عليها  
مع معاشة كما تجوز الرجل يكون له الجارية فيقع عليها بان ابنه قبل ان يطاها الجارية والرجل يزوج المرأة فهل يحمل له ابنة يزوجها قال لا  
ذلك لان زوجهما لو حملها ثم زفها لم يمسكها لان الحرام لا يفسد الحلال ولكن الجارية ما يمسكها ولا يحملها حتى يصيرها شيئا من الاولاد  
بمثل هذا الاجتهاد لا يخرج عن منافسة ومخبر عوى المشهور على ذلك غير متعارف كل ذلك ان كان الزنا ساقط العقد لا ينشأ اذا  
لا خفا للعقد الدخول اجماعا الاصل اختصاص المحرم على تقيده بالسبق للنسب المستفيضة منها بعض اصحاب المتقدم والصحيح فيجب  
بام امرته او بنتها ما اخذها في المحرم لك عليه امرته ثم قال ما حرم حراما حلالا لا لا والحسن ان الرجل يصيب من خلد امرته حراما ايجوز ذلك  
عليه امرته في الحرام لا يفسد الحلال يصلح به الحرام ونحوها اختبا كبره متضمنة للحكم مع التعليل المذكور ومقتضاها كاطرافه لا كبرها عدم  
الفرق بين الدخول بالزوجة عند كاهوا الا شهر لا طهر خلافا للاسكان فخص عدم النسب بالاول فلا يجوز ان يزوج الرجل المرأة التي حملها ابنتها او  
ان كان قد تزوج ابنتها قبل ذلك ولم يدخل بها فادخل بها بطل تزويجه ان هو تزوج بعدها ودخل بها ثم فجر بها بعد ادخل بها فادخل بها  
فجوز به انما اتكاح ابنتها اذا هو دخل بها وهو قوله لا يفسد الحرام الحلال اذا كان هكذا وهو ضعيف لشدة رد ادعى من اصحاب  
الاجماع خلافا وهو لا يصلح بل لا يبعد ان يكون الوجه انه لا ينشأ حتى اذا كان سابقا وفا بالبنكح الذي ينفذ العقد في المضي  
والشيخ في التبت في خصوص تزويج امرته بها وابنتها وسلا والاعتكاف لا ارشاد بل ذكر كوني القول من من بينه عتقا فانه نسب له ولله  
البعض هذا ان تخامر عن صريح نص في الطبراني لا يجماع عليه هو طهر في حرة الام والبنات وما حرمه من غيرها اعطى ابان ابنتها  
كونه نكاحا لاكثر وان المخالف هو الشيخ في كنبه ان خص مورد هالكون للغير بعموم اللفظ لا خصوص الحال في كونه نسب لها انما على  
عباس يدل عليه فضلا الى التقليل بان المحرم لا يحرم الحلال في الصحيح المستفيضة غيرها المتقدم العموما من الكتاب النسب استصحابا  
حليته لعقد السابقة وخصوصا المتبركة المستفيضة منها الصحيح المستفيضة احد ما جعل فجر بالمرأة اثير فوج بان بنتها قال نعم ما يستعيد الحرام  
يفسد الحلال في الثاني عن رجل فجر بالمرأة جارية قوم اخبر ثم اشترى ابنتها لم يحمل له ذلك قال لا يحرم الحلال الحرام رجل فجر بالمرأة حراما  
اثير فوج ابنتها قال لا يحرم الحلال وفي الثالث عن امرأة امثها ان يقع على جارية لا يبرقع فوق امثها ثم ابنتها فادخلها بعض  
هو لاء عن هذه المسئلة فقلت له اسكنها فان الحلال لا يفسد الحرام والابن والابن رجل فجر بالمرأة لم يحمل له ابنتها قال نعم ونحوها الصحيح لا ابنه وعبر  
عن ههنا بن عيسى من الموتى في احد ههنا عن رجل تزوج امرأته سفاها هل تحمل له ابنتها قال نعم ان الحرام لا يحرم الحلال ولا يحملها الاختان  
فصوفا سائدها بالاصوات والعموما وفوق معظم الاجتهاد مخالفة ما عليه اكثر النجاشي في احد ههنا عن رجل فاني المرأة حراما ابنتها فادخلها  
ولمها وابنتها والجواب عنها انه لا يحمل الفجور والاشيان فيها على نحو قبله والمس من الدخول واخرى يحمل المشو عن جليهن على

الفضل

ادخل للقول بانها من مثل المدفع لولا انها القوم لا سيما الاول فذلك مع مثلها اكثر الاجناس المتقدمة وهو من المدخل مع مثلها انما  
لاكثرها المتضمن للفظ الزوج الفظ في المستقبل وانا بما نفاها التقليل المكنى به فيها نايده بالحمل لشماس من بعض اجناس كذا في رارة الضعيف  
عمومين بكونه على الاستمرار الحسنه عند بعضه قال ابو جعفر ان زنى رجل ما رما به لحيته ابنة من ذلك بغير ساطع وجهها ولا بغير حماره  
انما يحرق لك من ذى الحمار به وهو جلال فلا تخل بذلك بحارته ابدا لابنه ولا ابنة اذ ان زوج رجل امرته من وجها حلالا فلا تخل بذلك لمرأته  
لابنة لا ابنة الضعيف كان لا ينبغي ان تعد وبالحمل العدل عن ظهور هذه الاجناس المتقدمة بالاشل العموم من الكتاب السنة وعلى اكثر العلماء ان  
اساطين العلماء والاجناس المتقدمة والقبائل من طواجر الاجناس المتقدمة من كل نوع من تلك الاجناس حاشا غيرنا على الصغر والناصرة بها لا يصلح  
مدوا وحدها لا يكونا مائة من النصف بغير هذا ويجوز بالاشل في الضعيف فوجه ما عرفت ان الشهر من الفضة الخلاف انهم الكافة  
على تقديرها لانتهاها من عدة من قبله القول الاول هو الصحيح في وقت قدس سره ان ادريس بن جعفر في النكاح هذا القول الاول  
احتياطا في الزوج على المختار يستثنى من الزوج في البهائم الخالصة فان حرة عليه سائر ما في الشربيل لا محالة عليه لاشقائه وعرضه في هو حرة  
لا يجوز ان يملكه الحسن بن رجل نال من خالته في بيتهم اربعين زوجا بغيرها الا في ما لم يكن ارضى النكاح انما كان شيئا وهذا في بعضه ولا كونه  
ويقول المولى ان خصما بالخاصة سنة من الزنى القيسر السائل بعد المواقفة وقد عايناه لا يصح ولا كونه في سنة من الزنى ولا في سنة  
نقد العلماء على الصلح لكن استثناء العمود له الا بانه واما اللبس انظر فيهم بما لا يجوز لغيره ان لا يملكه انظر فيهم فقد اختلف في الاحتياط  
فهم من ينشئ الحرة على الابل والاسن النازلة وولد كالتج ورضي ابن جعفر وجماعة في سنة من الزنى الى الشهر انما الى الصلح المتقدمة عن هذا  
العبارة ففي الصحيح عن الرجل يكون له الحرة فيقبلها هل تحل لولد خواتمه او ملك نعم في ما ذكره شيئا اذا قبلها بهنوم قال ابتداء من جرد  
فانظر اليها بهنوم حرة على ابنة امية فقلت انظر الى جمل فقلت انظر الى جمل فقلت انظر الى جمل فقلت انظر الى جمل فقلت انظر الى جمل  
يجوز فانه ينظر الى جمل فقلت انظر الى جمل فقلت انظر الى جمل فقلت انظر الى جمل فقلت انظر الى جمل فقلت انظر الى جمل  
الناحية على غير محل ابنة وان فعلت الابن لم يملك ابنة هاهنا يقدح في العبرة بالصبر عن ذى فاذ فعلت الرجل بالزنى فحل ابنة لا لا  
في الحنة ذلك المبصرة ظاهرة وابطانة فابن جعفر حريق نحو العيلة في الزنى والموت والنجاسة الى فلهما طلاقا نهائى في العدة الغلبة هذه الابد  
يخصص عمودا في القول الثالث منهم من خص العيلة بمنظومة الابن وذا ابن كالمفيدة السراوات نهائى في العدة لا دليل عليه بل الاجناس المتقدمة عليه  
وليس في الصحيح اذا جرد الرجل الحرة في موضع يد عليها فلا تخل ابنة لا على الاخصا الا بالمعنى الضعيف نفسه ولا بغيره كالمقارنة في الاجناس  
المتقدمة ثانيا في القول به ضعيف جدا او الوجه عند المتقدم الفاضل عبد الجبار الكوفي ذلك كلالا اصل عموم الكتاب السنة مخصوصا للموتعة عن الرجل  
الحرة ويثابرها من غير ما دخل او فاحل لانه لا يملك ابنا من الحسنه عن رجل يكون له حرة في موضع يد عليها من شهر او ينظر اليها من شهر  
فكونا في هاهنا في الجمع نظر تخصيص اصل القوم والموتعة على فيها بما تقدم مضى الى عدم كفايتها كالحسنه عند ظهورها كراهية ما صفة  
فانقد من الخصا المتقدمة المتقدمة بالاشل والعبادة التي هاهنا في العيلة على المختار لا يملك العيلة من الزنى الى الشهر انما الى الصلح المتقدمة عن هذا  
ولا بد انما من ذى فقلت انظر الى جمل فقلت انظر الى جمل فقلت انظر الى جمل فقلت انظر الى جمل فقلت انظر الى جمل فقلت انظر الى جمل  
مضى الى الصحيح الثانية عن رجل امراه وقيل غير انهم يفضل اليها ثم تزوج ابنها قال ان لم يكن ارضى الام فلا بأس بنحوه يستدل بالبيان  
اذا باشر المملوك خلاف الخلاف مدنيها الوفاق وهو الام والبنات ان حلت سفلة لذلك الاجناس واجناسها بالصبر غير محرم على الكل  
جمعا اخصا ما عدا البنوة من غيرها ابنة الزوجة ضاع الاستسكا والاحباط ليس دليل كدعوى الوفاق بعد ميسر معظم الى الخلاف بل يكون  
هذا الفصل سائر ما سبق لا في لوم ملك الاخيرين فوطى واحد منها حرة على كل اخرى بالكتاب السنة الاجناس الى ان يخرج الام من ملكه ببيع  
او هبة ونحوها من نواقل الملك فخرج حلت لجماعا النصون بها الصحيح ان كان عند الرجل الاخت المملوك كان مكنها احديها ثم بدلتها الثانية  
فكنها فليس ينبغي ان يملكه الاخرى حتى يخرج الاولى من ملكه هبة وبغيره ان هبها لولد لها والموتى لا يقهرها حتى يخرج ذلك من ملكه  
هل يكفي مطلق العقد النازل للملأام بشرط زوجه فلا يكفي البيع غيرا والهبه التي يجوز الرجوع فيها اجناس من طلاق الفصل سائر ما سبق لا في لوم ملك  
بطلقة من انما مع تسلط على شخصه حكم المملوك وضعف بان غاية التجرؤ اذا علق على مط الخرج لم بشرط معها من خلت لا يبرر جعل ما جعله  
غاية ليس يتأذى به على رها الملك لا يصلح التسليم بعد الاخراج اللازم فيكون في ما عدا بعض الوجوب بالشراء والانهاء عنهما من العقود  
وهو حسن ان علم جعل مط الخرج في الحلال هو محل امل يتأخذ تبادر اللازم منه فيقتصر في مط الخرج على ما بقا الخرج مع ان السائل في الذوق  
كان في عقد الحرة في تخصيص اصل الذوق وهذا مع ما في القبض باللازم من النظر في ذلك على ردها الى الملك ليس بنفسه وفي الجواب بعد  
بنفسه عليه فجهلها واحدا ضعيفه او الاحتياط في اعادة الذوق في الاكفاب فعل ما يقتضى تحريمها كانه في بيع الزوج الكتابه فيها من ثباتها





[illegible]

المملوك

११॥

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

[illegible]

مسئلہ فروج





بذلک سے ہم







بعض كراهة كماله الشاكلة بالمتى بالمتى في كل حال المحصول من قول الله عليه وسلم في قوله الله والمحصنات من الذين آمنوا والكتاب من  
قبلكم في هذا منقول قوله ولا يمسكوا بعصم كواقر ولا يمسكوا بعصم كواقر ولا يمسكوا بعصم كواقر ولا يمسكوا بعصم كواقر ولا يمسكوا بعصم كواقر  
أهل الكتاب قلت جعلت الذوات من غير ما في قوله ولا يمسكوا بعصم كواقر ولا يمسكوا بعصم كواقر ولا يمسكوا بعصم كواقر ولا يمسكوا بعصم كواقر  
غير أنه هل لا سلم في غير هذا الأصل فان قلت هي أمثلة ولا في غير ما في قوله ولا يمسكوا بعصم كواقر ولا يمسكوا بعصم كواقر ولا يمسكوا بعصم كواقر  
نظر في هذه المسألة قلت جعلت هذا ما في قوله ولا يمسكوا بعصم كواقر ولا يمسكوا بعصم كواقر ولا يمسكوا بعصم كواقر ولا يمسكوا بعصم كواقر  
تعاونهم ولا يمسكوا بعصم كواقر ولا يمسكوا بعصم كواقر ولا يمسكوا بعصم كواقر ولا يمسكوا بعصم كواقر ولا يمسكوا بعصم كواقر  
نفي هذه الآية في قسمهم سكن هذا إلى السنة المستفيدة من أصل نصيبها لجمعها لعمامة المشركين من قبلها ما لا يشك في اشتغالهم في ط  
وكذا ما يخرجهم كما استغنوا في كل اجتماع للوثة بالأخت الشاكلة كماله على المحرم أو ما بائنا على أنهن بمنزلة ما لا يشك في اشتغالهم في ط  
على شمول تلك الأخت الشاكلة في عقد المنع البهر باللوثة المعتقد بظن فبما أنكم الموثق المفسر في المرقى نادر الزاوي قال على  
لا يجوز للمسلم التزوج بالأمه البهوتية ولا النضيرة لأن الله قال من فتيانكم الموثق المفسر باللوثة لا يمسكوا بعصم كواقر ولا يمسكوا بعصم كواقر  
لا عبية لأستأنس من بعض الوجوه من جميع الوجوه لا يصح في أصلها إلا في جميع وجهاتها في النفي التمسك في جميع أملاكها التي من أجلها التمسك  
لزم اندماجها في غير فلا يخلص من أصلها الظاهر في قوله لا يمسكوا بعصم كواقر ولا يمسكوا بعصم كواقر ولا يمسكوا بعصم كواقر ولا يمسكوا بعصم كواقر  
وصحوا لزيادة على ما تأمن أصلها على النفي الصحيح في ما يصرح في أملاكها من أصلها من لا بد مع نصير في بيان عبية من كان من فتيانكم  
ومقتضى أصلها كالباقى على الأصل على المستعجل ما في الأصل وهو وضع طريق الجمع بين الأدلة دون الأصل على الكراهة والتجمل في النصرة  
مع اندماجها بالعقد جدهن متعدها بالبا واما الثالث فليس كذلك بعد إجماع المحرمين في وقت البيان ومجمع لبيانها والعبية خصوصاً إذا اتفقوا  
الجوه من السنة المستفيدة في قول الرجل تبيع من البهوتية والنضيرة قال لا يرى إلا ما لا يمسكوا بعصم كواقر ولا يمسكوا بعصم كواقر ولا يمسكوا بعصم كواقر  
ضعف المسألة لانه بالنسبة العظيمة لذلك عليه لا يجمع بوجوهها ما وقع فيه نصير في المنع في الأصل على الكراهة فليست على الأصل على الكراهة  
ويفصح عنها الجهر بتمتع من البهوتية والنضيرة في تبيع من المحرم الموثق جلاله وله ظهروا في الجواز لا يمسكوا بعصم كواقر ولا يمسكوا بعصم كواقر  
من الكساح التزويج في كراهها الدوام دون التمتع وملك البهوتية ما الثالث فبعد إجماع عبية البنات وجمع البنات مع ما ملكته إيمانكم  
دون معارض مخوفاً جازاً التمتع وعلى الجوه سيده ملك البهوتية كافي في كراهها الجواب عن دليل الجوه في كراهها الجواب عن دليل الجوه في كراهها  
النسخ بالجهر الواحد فلم يتم عبية لغيره صالح ولا في عبية غيره مع كل واحد على الأصل على التمتع جوازين الأدلة وهو من باب جعل العموم على  
المحصول فيكون تخصيصاً تخصيصاً هو في كراهها الجوه سيده بعد ما الدليل عليه هو ما في كراهها الجوه سيده جوازين الأدلة وهو من باب جعل العموم على  
المحرمات التي بها الجواز على كراهها شديد بخلاف كراهها الجوه سيده لا بأس بالرجل أن تبيع الجوه سيده التمسك في كراهها البهوتية والنضيرة في  
لا بأس بعبية متعده الأقوى المنع في العقد ما لا ينفك من الأدلة المطلقة من الكتاب السنة الحاشية على ما خصصتها من الأدلة لضعف الجهرين مع  
انقضاء الجاهل لها في البين فصار إلى محاضراتها المتعبر أحدهما الصحيح كالعقود المنع عن طلاق العقد عن الرجل المسلم تزوج الجوه سيدها ولا يملكها إذا  
كان له الجوه سيده فلا بأس بطلاقها بغير علمها ولا يملكها إذا طلقها أصراً من آخره عن الرجل تبيع بالبهوتية والنضيرة قال لا يرى إلا ما لا يمسكوا بعصم كواقر  
فالجوه سيده لا بأس منها بالطلاق لوضوح الجوه سيده في الجوه سيده هذا مضافاً إلى دعوى البنية كالأشياء الجاهل في كراهها الجوه سيده  
دلالة على صحة الجوه سيده أهل الكتاب عدلهم من غير علمه بالطلاق كالمسلمين به لا أصحاً فلا يملكها أدلة الباطنة التمتع هم ولو أن أحد الزوجين  
أوهما فقه عن الأصل قبل الذخول بالزوج في الفسخ في الحال طه فطراً كان لا ينادى أملياً بالانكحان من أصل العلم كراهية الأول ومثلاً ثانياً  
حكاية كراهية الإطلاق بعض ما نفك من الأدلة المنع عن كساح كتابية المتعبر في الدماء المطلقة لوضوح الدخول عند كافي الجهر إلى الميزان  
منه ما لا يملك ولا يملك في كراهها الجوه سيده في كراهها الجوه سيده في كراهها الجوه سيده في كراهها الجوه سيده في كراهها الجوه سيده في كراهها الجوه سيده  
الزوجين في المهر كان لا ينادى من الزوجين في الفسخ من جهة شبهة الطلاق إن كان التيميم صحيحاً فصحت المهر والافضاض مثل مع عدم البنية  
بالمرأة فالمنع قبل جميع المهر في جوه بالعقد يثبت نظراً إلى الإطلاق في جوه فلا يملكها في جوه ولا يملكها في جوه ولا يملكها في جوه ولا يملكها في جوه  
بغيره وهو لو كان لا ينادى منها فله المهر في الجهر الفسخ من قبلها كالأصل في المهر إلى سبب بينة منهم لعلمه بالخبر المرأة إذا تزوج قبل أن يدخلها  
يفرق بينهما ولا يملكها إلا إذا حدثت كان من قبلها وقصوداً في جهر بالعلل والتعليل في جوه لا يملكها في جوه لا يملكها في جوه لا يملكها في جوه لا يملكها في جوه  
على سقوط مهر النضيرة بإسلامها المستلزم للسقوط هنا بطريق ولو كان لا ينادى بعد الدخول فنفك التمسك على انقضاء العقد عند الإطلاق  
إن كان لا ينادى من الزوجين ومن الزوجين من غير فطره فان جملته قبل انقضاءها والافسخ في الأصل انقضاء الحكم ومقتضى العقد

وهو على ذلك

قلت الجوه سيده  
صالح لا بأس





















لغيره فغيره لا يصلح مع اعتباره فمردود لا يملك عمل جامعته وحمل على كونه المقتضى بعد المثل الموقوف الاصل كما في غيره ليس بان  
تخصيصه بل هو في الاخذ بالاشياء التي لا يقبل الاطلاق قطعاً التفاضل بينهما فان الموقوف مخصوص بمقتضى المصلح التخصيص لا الاحتك  
التقديس مع هذا الداعي اليه ثم ان فلان بالمثل طارحاً وجب ان لا يرد به المثل لثالث لانه او لمثل المثل كما لا يرد قولان من ان عوداً من  
الموطوءة شبهة هو لثاني جلد ولنا الوطوءة عند المسكونة بالعقد الفاسد ونزبه لثالث كنهه والعقد الفاسد كنهه جلداً ومن ان شبهة انما  
هو للعقد المخصص فوجب به المثل في موضع عقد بقاء قروا فافاد انما افوز لوقبل المثل في الامرين مستكماً بالاشياء البتة عن الزايد لم يكن بعيداً القفا  
المدد دليل على ثبوت المثل للدائم للموطوءة شبهة موطوءة حتى في المثل لا الاصل وليس للخللاف وعقد خلوا البضع غير العقب وهو يصل  
باقول الامرين جلداً فلا اختصاص في هذا البراءة هنا فها قول ابي في اصل المسئلة فاف الموطوءة مع مصلحتها كما في الاصول السابقة فوجب جعلها  
للاصل من المثل والمسمى الموقوف للاصل المقيد بغير المثل عن المسمى وانما هذا الاصل مع العكس في مفعول موقوف على وجه مخصوص وهو كونه في مفعول  
خلو او لا في المثل والمسمى على غير المثل فاف الموطوءة في مفعول المثل والمسمى فمدرش في الموطوءة في مفعول المثل والمسمى فاف الموطوءة في مفعول  
بترائيه ما لم يكن ما كان كالبور والسنة والشهرين والاطلاق النص في الاستحواض مخصصاً بقصد العقد في الزمان الطويل بين موقوف  
العلم بانها البتة البتة وعقد على العمل بالمانع لان الموقوف بغيره فاف الموطوءة في مفعول المثل والمسمى فاف الموطوءة في مفعول  
العقبين بين موقوف على العمل بالمانع لان الموقوف بغيره فاف الموطوءة في مفعول المثل والمسمى فاف الموطوءة في مفعول  
ولعلم ان المثل والمسمى لا بد من تعيينه بان يكون موقوفاً من الزيادة والنقصان كغيره فاف الموطوءة في مفعول المثل والمسمى فاف الموطوءة في مفعول  
وافل اكثره وان كان موقوفاً على العمل بالمانع لان الموقوف بغيره فاف الموطوءة في مفعول المثل والمسمى فاف الموطوءة في مفعول  
الشبهة ما ثبت بالتوقيف لم ينقل بخلافه وانما الموقوف في النص بمحكم التباين وموقوفاً على العمل بالمانع لان الموقوف بغيره فاف الموطوءة في مفعول  
مستكماً بالاشياء المحرمه قبل التباين في الموقوف وهو للعقد المثل على العمل بالمانع لان الموقوف بغيره فاف الموطوءة في مفعول  
التوقيف بعقد الموقوف غير الزايد ولنا بمتك في الموقوف بغيره فاف الموطوءة في مفعول المثل والمسمى فاف الموطوءة في مفعول  
وعقد من اطلاق اكثر وهو الموقوف على العمل بالمانع لان الموقوف بغيره فاف الموطوءة في مفعول المثل والمسمى فاف الموطوءة في مفعول  
سما وان لم يكن مما فلا يسئل عليه لان الموقوف بغيره فاف الموطوءة في مفعول المثل والمسمى فاف الموطوءة في مفعول  
تجارتها والموقوف بغيره فاف الموطوءة في مفعول المثل والمسمى فاف الموطوءة في مفعول  
العقد قولان اجوها الاول اذا وقت لانه الموقوف على العمل بالمانع لان الموقوف بغيره فاف الموطوءة في مفعول  
على تقديره فان كان في الموقوف الموقوف على العمل بالمانع لان الموقوف بغيره فاف الموطوءة في مفعول  
وهو كان في مفعول الموقوف على العمل بالمانع لان الموقوف بغيره فاف الموطوءة في مفعول  
خلافه الموقوف على العمل بالمانع لان الموقوف بغيره فاف الموطوءة في مفعول  
وفاقد الموقوف على العمل بالمانع لان الموقوف بغيره فاف الموطوءة في مفعول  
الشرع الموقوف على العمل بالمانع لان الموقوف بغيره فاف الموطوءة في مفعول  
برق ما استحق في انقضاء العقد الموقوف على العمل بالمانع لان الموقوف بغيره فاف الموطوءة في مفعول  
القول من الموقوف على العمل بالمانع لان الموقوف بغيره فاف الموطوءة في مفعول  
اعتبر ان الموقوف على العمل بالمانع لان الموقوف بغيره فاف الموطوءة في مفعول  
ولا فاف الموقوف على العمل بالمانع لان الموقوف بغيره فاف الموطوءة في مفعول  
مناقضه في وجهه الموقوف على العمل بالمانع لان الموقوف بغيره فاف الموطوءة في مفعول  
للتقديس فاف الموقوف على العمل بالمانع لان الموقوف بغيره فاف الموطوءة في مفعول  
للعقد ادعيها ام لا ولا فاف الموقوف على العمل بالمانع لان الموقوف بغيره فاف الموطوءة في مفعول  
غير واجب لا يخرج عن الزايد فاف الموقوف على العمل بالمانع لان الموقوف بغيره فاف الموطوءة في مفعول  
جوز الوطوء على الموقوف على العمل بالمانع لان الموقوف بغيره فاف الموطوءة في مفعول  
يقصد انما انقضى بعد ذلك فاف الموقوف على العمل بالمانع لان الموقوف بغيره فاف الموطوءة في مفعول  
يبطل العقد بالنص الاجمالي في ذلك لان الموقوف على العمل بالمانع لان الموقوف بغيره فاف الموطوءة في مفعول

ان كان اسم الموقوف













بعضها ليس بهي الولد اذا كان ابدا بغيره حر الجبر فيكون سند سكو الحكم من سكين وقد وعده بن في نصر وهو من جهة الصبي على ما يقع  
عند لعله لا يشترط المقتضى كالمقتضى هذا صريحا على تعدد اشراط رتبة العقد والتحليل فلهذا بعد صحة الشرط يحكم بقضاء العقد لعدم  
وقوع التراضي بل دون اشراط الفساد كما في غيره من العقود المشبهة على الشرط الفاسد ان يصح بطل الشرط خاصة قبل الاول لان العقد يقع  
العقد لم يحصل لا بالشرط ولم يحصل الثاني لان العقد الكثير يصح بطل الشرط الفاسد ان يصح غيره من العقود الاول قوة وصحة بطل  
لذلك يحتاج لا يقتضيه عمومها جميع المورد وعلى بعد العقد لو كان تحليل الزوجه بين العقد لان كلياته لا يلزم من ثبوت حكم في العقد بثبوت  
في الاول من الجبر بل يبقى على الاصل على هذا لو دخل مع شرط وحكمنا بقضاء العقد كان زنايا مع عليه بالفتا والعقد الاول فاعطاه حكمه في  
الفتا كان حلالا لثبوت ان قلنا بصحة الشرط لان العقد لم يقط بالاشراط بعد العقد لان ذلك يقتضي الوفاء به ولو لم يلزم انفسا الجبر كالشرط  
خو الخي في حق من يقع من قوه ولو تروج الحرة من غير ان لا كذا في شرطها قبل الاجازة فالحال الجبر لا يشترطه فلو كان بالضرورة وعليه ذلك  
المعتق عن الامه تخرج بغير ان في موافقها فالجبر في ذلك علمها هو نافية والولد في التوسط جملته لا دام لانها ملكه فبقية الصبي رجل آخر  
على نفسه بغيره فلو كان الجبر من الغاصب بل زوا الجارية والولد على الغاصب اذا اقر به ذلك الغاصب كانت عليه بدنية مضاف الى محو  
الصواب الدالة عليه شوقه بل بانها العير كما في عيلة الجبر في نكاحه كان عليه ذلك ولو قبلت الجبر من دون شبهة لكان عليه الجبر في نكاحها  
في الظان كانت جازله بالحكم او موصو على اطلاق العتاة وقامعة وطه ولو كانت له لانه عوض البضع لا محل للعلم والمجمل في التماسك  
عليه فيصير فلتك طينان محل لماون الفرج فقبلت البتة موافقها فالجبر في ذلك فلتك فعل يكون اتيانا لا يكون خائنا وهو حسن  
يغير لخاصة ما عرفت ان كانت بكرة وان يكن مفضة شرفتها فان ثبوت العوض هنا يقتضي ثبوت ان النكاح بطريق اول وهو حسن  
كان نقصان الامه وليس فيه على ذلك لا لروية نظرا لاجواء الاستدلال عليه في حق الصبي الا في الامه لانه نفسها ابدى الحق في حق  
بل في عليه لوالدها العشرة نصف العشر لكن لا لروية لا يقتضي ان يند من ثبوت نصف العشر مع اليقوت والعشر البكارة وهو غير ثبوت  
للمثل والمسمى ليس فيها الا لعلها كما لتعديل السابق لعقد الدليل على الكيفية في مع طاع العكس مثلا البطل فما لقطعية لانه اخناه جماعة  
وربما علله بعضهم بانها نفي لا مخرج في خالف المهر كلال المقتد المالكية والاختصاص والاستحقاق المنفرد جميع ذلك من الامه في دفعه  
على اختصاص النكاح يقتضي ان ذلك الجبر والوجود القول بمضمون الصبي والحكم بالبكارة ونصفه مع عدمها لانه للمثل والمسمى بها  
للحكم عن ابن حمر لعقبة اعمد عقل الفرق بين المفهوم ومورد هاجم ما في من سنن الام الثبوت في الثبوت هنا بطريق اول في يقط الحد عنه  
لو كان جاهلا بالحكم او الموصو لثبوت الامه لا تارة ولا تعدا لانه لو كانت كذلك لكان ذلك ورا لم في نكاحهم جملتها انشا في الظاهر من بعضهم هل هو  
او المثل والعشر نصف العشر قول والاول ضعيف او الثاني قول لا التصو الدالة لثبوت الثالث وان اختصاصه عية الجبر والحاجة للحلله  
لعقد عقل الفرق بالضرورة وكذا يثبت المهر عليها المنة ظاهر من ما قيل للعقد هنا كافتد والكل كما سبق بخلاف الولد اجماعا في الظهلا  
باطلا في التصو الماشية بلحق الولد المحزون ابوين فضا الى الاول والمقتد ثمة والنصو لانية الحاكمية الجبرية الولد في نكاح الامه الدعية  
للجبر ان قلنا بانها لا يملك ان يملك بها التصو الاخر مع عقد عقل الفرق فتم ولكن عليه قيمته يوم سقط حيا لانه ثمة ملكه والمفضل لانه  
في المسئلة الاية هذا كله مع عدم اجازة المولى العقد ومعها قلنا بانها ماصحة للعقد من جنبها واما لو قلنا بانها كاشفة عن الضمير من  
العقد كما هو واضح لاشهر في حق الولد لم يقط عنه الحد وان كان قد وطئ في حق صوة العلم قبل النكاح وبلز به المسمى كذا يقط  
عند الحد لانه المهر في حق الولد مع قيمته يوم سقط حيا لادعت الجبرية فزوجهما ذلك مع جملته بالحال اما دعوى الجبرية الاصلية بانها على  
او لمقتد المنة بصددها وتوهم جواز النكاح على جبر هاجم عليه يكونها مملوكه فبما يقتضي لا ينبغي سقوط الحد عنه كذا عنها كانت جازا  
لشبهة الدائرة واما لزوم المهر فبغيره اطلاقا لا يصح بل ادعى بعضهم ان الجمل المسلمين صرا لا يجان ابن المفضل الصبي ولم يفرقوا بين كونها عالة  
او جازلة اختلفوا في نفيها على اقول احدها المسمى كما عن اكثر وهو طاهر ثانيا المثل كما عن وهو لا قوي لولا النص والعشر ونصف  
العشر ثانيا القول بمضمونها وهو تخيلا جاعة وفاقا للمقتضى والتمبا وحق ابن حمر في حق الصبي رجل تخرج امرأة لو وجدها امة لنفسها  
فالان كان لكون زوجا لياها من غير موالها فالتكاح فاشد ذلك كيف يصنع بالمهر لكان اخذت فقال ان وجد فاعطاه شيئا فليأخذ  
وان لم يجد شيئا فلا شيء له عليها وان كان زوجها لياها وليها ان يرجع على نفسها ما اخذت من لوالها عشر قيمتها ان كانت بكر وان كانت  
غير بكر فمضف عشر قيمتها ما استحل من فرجها فقلت ان جاءه من غير ولد فالولاد هاشبه حارا اذا كان التكاح بغير ان المولى في حق  
السابق لانه في الجارية المحللة هو لوجود العقد في زوالها عن المقتضى واليها ان يقول في زوالها من بالوطئ عشر قيمتها ان كانت  
بكر او نصف العشر ان كانت ثيبا وجملها على ما اذا لم يبق احد من الشان بعيد جدا على عليه فطسوا الفاعل واقرها بالاختصاص اليها







والله دبرها ورواها فبالجواب من وجهها متعدي في ذلك الموضع الذي يملك فيه نفسه ما فليمتنع منها بشئ من ذلك ولو لها ما لها من العلم في  
 جواز العقد من غير ما تقدم في زمانها ودينها من مخرج ما يقع من الصحيح من عدم بعض السبب منها الصحيح بالبابان عن كونها كالمالك  
 على أن منافع البضع لا تتعلق بها الممايات لا يحل لها المتعدي في ما لها وهو باطل أيضا كما حكى في كلامك بسببها وذا واضح لكن ذلك  
 اجتهاد في مقابلته العقل الصحيح لا يخرج فالتقوى بالجزء معين فاما للشيخ الطوسي في حق ما يقول المتعدي في منافع البضع ان كان اشهر بمتسا  
 على ضعف الجواز لا وجه له كما هو ولكن لا يخطا الا بترك على حال مقتضى الأصل المتعد كالاعتقاد المحكي واختصاص النصف بجواز المنع بانها ما بالو  
 خاضعة خصما بالجزء بجزء المنع في غير من دون تردد لا شفا مقتضى لا وجه له في ذلك جواز العقد عليها حتى ما اذا كان العاقد غير المولى  
 كما هو العبد الا ان يخص به وليتجه على الاشهر لمن زوج عند امتلاكه بغيرها شيئا من الدوام والعبد ليكون بصفوة المهر جاز فليعلم هو فعلا  
 لم يزل العبد عند هوانه للصحيح عن الرجل كيف يتزوج عتده متسا لغيره ان يقول فلا تملك فلا تملك بصفوة شيئا من قبله ومن لا بد من  
 طحا ودرهم او نحو ذلك خلافا للشيخين والحلي في حق ابن خزيمة فاجابوا اعطاهم العمل الباطل لا يملكه المولى لم يملكه المولى من العقد والذبح  
 معاضف بان المهر يستحقه المولى وهو عوض البضع المملوك ولا يعقل استحقاقا شيئا لنفسه ان كان الذبح من العبد ما يقتضيه الرواية لان ما  
 بيد ملك الحق ويمن نظر في العقد اليه ولا يبايناه على كون ذلك مظهر من المظهر بل لفظ الغرض به جازع ومنهم من المكونه عطية خصه منه  
 اليها جاز فليعلم لا بد في فعل العبد عند هوانه من المولى فيكون الامر به بقدره بغيره بعدد ودانض المعبر جدا وانها بانها  
 على عدم ما يملكه المملوك وهو محل كلام وان كان اقوى وانما يكون اجتهاد اخر في مقابلته النصف في وكيفية فلا سبب لنا حوط في المتعدي في  
 ان يكتفى في تزويج عتده لا مستحجج اللفظ الدال على الاذن فيه لا يشترط قبول العبد لا المولى لفظا ولا يصدق فيه متعدي كالحا وهو موقوف  
 على العقد ايجابا عطا الشيء ينافي لا باحة بالصحيح في منع تحليل السيد لعتده استلان قوله بغيره في الاكتفاء لا ايجابا ظاهر في الصحيح  
 من قول الله تعالى والمحصنات من النساء الا ما ملكن ياكم قال هو ان يامر الرجل عبده وتحل منه فيقول له اغزل امرائك لا تعزها ثم تحبها عنه  
 حتى يحضر فرعية لها اذا خاضعت له باها ردها اليه بغير تكاح ونحو الوثوق في المملوك يكون اوله لانه لا يملكه غيره ان يجمع بينهما ان يملكه  
 نكاحا ويبرر ان يقول فلا تملك فلا تملك بصفوة شيئا من قبله ثم اكرم قبل العبد قال نعم ولو لم يملكه لانيه يحيط الدوام والا عطا اما على العقد او  
 الاستحسان هذا منطوقا الى خصم سيد المولى والتكاح الحقيقي وليس كذلك في رفعه سيد الزوج ان العبد ليس له اقلية الملك فلا وجه لقبول المولى سيد  
 الايجاب ايجابا ملكه فلا يشرط له عقده ملكا بملك نعم بغيره ضا بالافعل هو لا يحصل الا باخراجه من ملكه بالايجاب ليدل على ان الزوجان الصحيح  
 على التمسك كايان يباينانه لكن الاحتياط بل اللازم عند العقد انما الايجاب على النصف من لفظ التملك فاما للقول خلافا للملكي فاقول بكل بدل  
 على الاصح قبل بغيره لقبول من العبد ما لا يملكه لان لا باحة من حق العقد والتملك كلهما باينوقف على القبول وباين قبل بغيره قبول  
 المولى كما يبرر منه لا يوجب اعباها اوله والحكي لا يشترط كون ذلك عقدا بين اصحابها واعتقدها لصحة المهرية الفروج وان خالفها اطلق  
 النص السابق ولو مات المولى للزوج احداهما في اخر كان للورثة الجواز في الاجارة والفتح لانها لها بهم فيكون من هاهنا بهم كالموت ولو ثبت  
 ذلك لكل من يملك الملك ان لم يكن ارثا فالوارث اوله لا يملكه الا لانه لا يملكه لفتد المقتضى مع انه لا خلاف فيه كالتساوي في الصحيح وحل  
 زوج ام ولد له عبد المات النبوة لا يملكه لها على العبد مملوك للورثة ثم الكلام في الطول وروى في نكاح المالك هي لمنة العتق  
 والبيع الطلاق ما العتق فاذا اعتقت لانه الذي قد زوجها اوله اقبل العتق كما لا يخفى في فتح كتابها ان كان العتق قبل الدخول ام بعدا فاك  
 تحت عتقها من المالك كحكمها خاضع والنص في المطر من مقتضى ما يصح من المملوك تحت العبد ثم تصفوق تخبر فان شئت فامس على  
 زوجها وان شئت رقه وكذا الما المنع اذا كان زوجها على الاظهر الاشهر بها اذا كانت مكرهة اسمها لاطلاق الخبر بل الصحيح كما اشهر لها امارة  
 اعتقت فامرهابها ان شئت فامس خصم العتق منها المرسى كالموت في رجل يركب انه مملوك ثم اعتقت قبل ان يطلقها فامرهابها ان شئت فامس  
 في معنا جاز اخر خصم سندها كالاول ان كان يبيع على الاعيان مع عدم معارض لها في النام خلافا لاصل الذي يجيئ نحو عتق جدها لا يثبت  
 الضمان في بيع وعقود من غير ان يثبت صيغة جاز اطلاقا لا يثبت كالمساواة الجناحة الفوتيرة لانها متعدي عليها بين اشخاصا كما قلنا في  
 الجوز فلو لم يملك من الاقتضاء وانما خالف لا يصلح المتيقن كيف فوثره الجناحة خلافا لاصل الشافعي والرواية في يوم المتأخر ما يقتضيه  
 فيعكس الاصل فيصير مقتضاها الجناحة عند الفتوة وناشد على ما يقتضيه الروايات العائمة من حيث اسمها لها على تعليق الجناحة  
 بالغا المقتضى للتعقيب بالادلة المتناقضة في ضعفه اضعف لكن لا خروج على علمه لا صحة واخر الفتح بجهاها العتق والجناحة لا تعلم  
 كاطلاق الاصل الاصل في الجناحة بالفتوة زوجها ولعل الاقرب عند السقوط المار وكذا لو ثبت احد ثلثها انما يقبل عتقها الجناحة لا يثبت  
 اليه بشرط الاصل ان يملكه في ذلك لا يعرف من قبلها واصلها الجناحة مستحقة جدا في ولو عتق بعض لانه فلا في العتق الحكم في النصف حكم لثبات

المالك  
 في نكاحها  
 في نكاحها

انجمن



ان مستدبر غير هذا الصنف هو الغل المستفيض عنهم وليس في شيء من هذا بل على اعتقاد القبول ولو وقع الغل لانها بهم بالقبول وان حل الوطى  
 ملوكه فهو من ذلك النوع فانما الصنف هذا هو الذي كان في معنى استثناءه الحل من مقتضا القبول ان القبول انما يقتضي ان لا يكون المراءى في القبول  
 الايجاب لم يقع منها هذا استثناءه في قول لا اذكر لظننا لو ان الجملتها كظننا الى الوجه القبول الكافي في المعنى الصريح الصفة في معنى استثناءه القبول  
 عن ان وجهه في قولنا ما ذكر في المعنى الصنف هذا الصنف لا يوجب ولو شرط القبول في الصنف لا يثبت بانها فلم يكن التناهي ذلك الصنف اجازة  
 وهو خلاف نفسه انما الاخطا ذلك لا صوابه انما الامتياز عند ترتيب حكم الوجبة لا الوصفة من اجل انه يتردد وله ان يثبت مرتبة في قولنا انما  
 شرط عليها ان عتقها صلتها فان ذلك حلال او يتردد عليها ان شاق قسم لها وان شاق قسم لها انما فضل من قولنا صلتها فان صلتها بذلك فلا يثبت انما انما  
 في اكثر النصوص والاعتقاد ان مقتضى قوله في الصنف غير لفظ الاعمال كقولنا جعلت عتقك صلتها في قولنا ما استدلنا بالصحيح فان  
 قد نزلت فيك وجعلت لهم هذا النوع انما تملكه تمام العقد من غير احتياج الى صيغة التملك فكذلك اذا جعل مائة فانها تملك نفسها الا حاشية العقد  
 الا صنفه اخرى قوله تملك نفسها بحاشية من حيث حصولها غاية الملك فلا يتردد عليها ان الملك انما لا يدبر فيها من تغير الصنفين هذا بالذات خلافنا  
 للصنف في المبدأ الجلي في غير لفظ الاعمال ان مقتضى اللفظ الصنف في العقد بعد وقوعه لا يملكه ولو كان في قولنا ما استدلنا بالصحيح فان  
 تقديم لفظ العقد على الترتيب عليه لا لا اذ هو ما يقتضي الحصل شرط لا ذكر لفظ الاعمال في جزاء الصنف في قولنا ما استدلنا بالصحيح فان  
 انما التباين في معنى الموقوف انما يتردد عليه في قولنا ما استدلنا بالصحيح فانما يتردد عليه في قولنا ما استدلنا بالصحيح فان  
 وفيما لا يظهر من قولنا الاصل بقيد الملاك ان ما من النص مع احتمال اكتمالها فيها الحولة الى التحويل والحوط لولم يكن مقتضى وجهه كان حكمه في هذا  
 الموقوف مخالفا للاصل الموقوف وجب الاقتصار فيه على العقد المتفق المتبادر من النص الوارد في قولنا ما استدلنا بالصحيح فانما يتردد عليه في قولنا ما استدلنا بالصحيح فان  
 لا الملاقاة في عقد الملاك والولد الموقوف في اجماع الاصل انما يوجب العتق عليه وعلى الولد لكن ان كان له ابا فاقا ثبتت بقوله الحق  
 في الجملة ولو كان الولد في قولنا ما استدلنا بالصحيح فانما يتردد عليه في قولنا ما استدلنا بالصحيح فانما يتردد عليه في قولنا ما استدلنا بالصحيح فان  
 من التركة ان كان مع مكر الوفا لا في المملوك له منها عليه كلا وبعضه الموقوف على العتق والى الولد انما ملكها او اموالها انما يتردد عليه في قولنا ما استدلنا بالصحيح فان  
 الى ايدى من يملكها من التركة ولو عجز المصنف عنها ومن اصل التركة عن فكلها كما استفتى في حاشية الاشارة في قولنا ما استدلنا بالصحيح فانما يتردد عليه في قولنا ما استدلنا بالصحيح فان  
 الولد له وفيه من غير التركة خلافا للشيخ في قولنا ما استدلنا بالصحيح فانما يتردد عليه في قولنا ما استدلنا بالصحيح فانما يتردد عليه في قولنا ما استدلنا بالصحيح فان  
 ختمه هنا وجب ليعي مستند فيها واضح كما هو مجمع مع مخالفتها الاصل لظواهر النصوص الحاشية بانها عليه من فبعضه الموقوف  
 ذلك المصنف لا العتق بانها عليه من الموقوف الى من يرجع الجواز ان كانت بين تركها فقد عتقت من فبعضه الموقوف  
 ثمة انما ذكر ان المصنف بعد نسيه لا خير اليها لو اريد ان يعقوب لم ينف عليها ولا على ما يحتمل ذلك لا عليه رسول الجمل المشار اليه في قولنا ما استدلنا بالصحيح فان  
 انما يتردد عليه في قولنا ما استدلنا بالصحيح فانما يتردد عليه في قولنا ما استدلنا بالصحيح فانما يتردد عليه في قولنا ما استدلنا بالصحيح فان  
 عليه بعض ما يستحق فان من مسائل التكاثر في بيع مع وجوب الولد في من قبيلها انما لا يكون فيها خلاف عند ما عتقت الموقوف على  
 الاظهر لا شهر من بين سبيل الاطلاق الجبر عن ام الولد في الذي لا ينعى في من قبيلها وقصوا السند بالشهر في قولنا ما استدلنا بالصحيح فانما يتردد عليه في قولنا ما استدلنا بالصحيح فان  
 جارية ولدها لم يرد منها ولم يرد من المال ما يورث عنه ولدها ما بقيت ادى ثمنها فلتضع في ما سؤ ذلك من قولنا ما استدلنا بالصحيح فان  
 سؤله نحو المولى اشكال لظننا قوله في قولنا ما استدلنا بالصحيح فانما يتردد عليه في قولنا ما استدلنا بالصحيح فانما يتردد عليه في قولنا ما استدلنا بالصحيح فان  
 بالبيع هنا لا يخرج عن قوله وان كان في غاية التذرع وان ما يمكن ان يورثه من بيعه انما لا ينعى الموقوف في غاية ذلك لا على عدم  
 مباشرتها والبيع اعم منه فطعمه العينة والمناصرة والى من ذالم ان المرفق في قولنا ما استدلنا بالصحيح فانما يتردد عليه في قولنا ما استدلنا بالصحيح فان  
 سؤ الموقوف عن الدون لم يبال غنمه حال حيوات السيد انما هل يباع فيها حال المولى لا وهو مشعر بفهمه الموقوف من الكلا بحيث يشمل حال  
 الحيوة وباتى في التحقيق في جنة بعون الله وتوفيقه لو اشترى المرفق فاعتهما من جملتها جعل عتقها من جملتها ثم فالبطلان  
 ما يقوم بينهما في الاستثناء في جنة بعون الله وتوفيقه لو اشترى المرفق فاعتهما من جملتها جعل عتقها من جملتها ثم فالبطلان  
 حين فبعضها اجماعا وقيل هو اشكال الشيخ والطوق في بيع في ثمنها او يكون جملتها المصنف في قولنا ما استدلنا بالصحيح فانما يتردد عليه في قولنا ما استدلنا بالصحيح فان  
 في الكافي في موضع من التذرع عن قولنا ما استدلنا بالصحيح فانما يتردد عليه في قولنا ما استدلنا بالصحيح فانما يتردد عليه في قولنا ما استدلنا بالصحيح فان  
 بكونها في سنة فلما قبض المصنف عتقها من العتق من جملتها جعل عتقها من جملتها ثم فالبطلان  
 او عتقها عتقها بعضا ما عليه من الذين في قولنا ما استدلنا بالصحيح فانما يتردد عليه في قولنا ما استدلنا بالصحيح فانما يتردد عليه في قولنا ما استدلنا بالصحيح فان  
 ان كان باطلا لا انما عتقها المالك فاني انما في قولنا ما استدلنا بالصحيح فانما يتردد عليه في قولنا ما استدلنا بالصحيح فانما يتردد عليه في قولنا ما استدلنا بالصحيح فان

في جنة بعون الله  
 وتوفيقه لو اشترى  
 المرفق فاعتهما  
 من جملتها جعل  
 عتقها من جملتها  
 ثم فالبطلان

[illegible]

فان موثر كواسمه مع









وجعل المشقة المألوفة الجبر القوي الذي سدد سكونه من عرقه وقد حسمه على ما انزل الله به من جبرته بالشيء العظم الذي انزل الله به من جبرته  
على جميع ما يصح عنه المقتضى من عتبة الفصح في حركته ثم كثر قليل الاصل لكن لا بأس بان يحمل الرجل جبرته لاجله لكن ضعفه لغيره بالسبب المذكور من جبرته  
الفصح على ما لا بأس به ولكن لا يقاوم ما لا يبرهه ان قسما في السكينة انما هو الاصل الاصل الحجة في القطعة الشهيرة العظيمة فخالفة لكل  
منفعة شانه واهل كولي قليل باخه منفعة فملك منفعة كعليه وشا الطائفة او عقد متعة كما كان يعلم الله قولان صحيحا الاول لا خصة العقد  
في الدائم المتعد وكلاهما شقيقتان توفقت مع الاول على الملاقاة في غير الفصح باحو محض وليس هذا من شأنه بل هو المهر في الدائم وغير ذلك من لوازمه  
وانما الذي قيل على انما الملاقاة في سلبه عند الخصم توقفا لثنا وهو كونه عقد متعة على المهر والاجل المتغيرين فلا يثبت بالاصل  
تسليم الخصم على الفصح خلافا للحكمة في الثاني فاعتبر ولا يثبت منفعة لان مقدار التكاثر لازم ولا شيء من التخليل كان واذا انتهى كونه عقد  
الملك لاختصاصه التكاثر بمقتضى القولين فيصير ملكك ما انكم مما هو موقوف بالبشر وهو ملك الرقبة التي فاعية ملك المنفعة مما هو موقوف  
عنه وانما يبقى على ظاهره ويخص عموم من يشي وادراك باعد التخليل وهو يتناول الاول من الاول انما يكون مخالفا للاحكام ابتداء على المختار من  
وتجاء على الجواز حيث تعاضا به جبر بعض ما خول لا خصة فقط اجزا لتوضي عينه في ما عليه باقي اجزاء على القولين لا بد من قبول توقف  
الملك عليه كذا قيل وظاهرهم الوفاق على التصحوا الذي من عتبه وفتح كمال الفصح العجيب عن طلاق الاكثر عند احتسابه وحكي كمال ما لا بد على  
تفريع لك على كلام فتوى لوجه لعدم مراعاة الاخطا وفيه وقيل ان الفائدة بين القولين تظهر في الواجب انما بعد فان قلنا انه عقد فملك  
وان العبد يملك ملكه الا فلا وفيه نظر لان الملك فيه ليس على حد الملك المحض بحيث لا يكون لعبد اهل له بل المراد به الاستحقاق كما بين  
رغب احتسابا على الحكم وغنى ومثله يستوفي الحر والعبد فخصه التخليل فتعذر على القول بمقتضى ان جواته في حقه وقيل يظهر مما احتسبنا  
ان هذا الحر والعبد والتامة اذا كانتا عند على قول الرضى لا على غير وقد جوز نظر السيد اياه لولسها بقبيلها بشي هو غير شيه هو على الاول  
دون الثاني والاخر يتشابهان في بعض الامور منها مضى في بيان اتحاد الامور في المصلحة حرية الامور البرية على ما هو في التخليل  
للملك او لملك غيره باذنه ثم ديشا من الصحيح عن الملك يحمل ان بطلان الامور غير زوجه اذا اهل له مولد في حاله ومن المعتبر كالمهر  
يوجو ان لا يبره عتبه شانه فلا يبره جبرته او به لولا في يدك ما ان فالتا يحمل لما اشتر من الجواي فوان كان يحمل ان اهل فهو ملك حلال  
او باع له فحق ان اهل لك بجاهه بغيرها فهي لك حلال النحر بعقد الصحيح عن قول الله عز وجل والمختص من النساء الا ما ملكن ايمانكم هون ابر  
الرجل عتبه وتحمله متر فيقول له انزل امرائك لانقرتها بمحبتهما حتى يحضر في عتبهها فاذا خاضعت عتبه مسله يا هار وها عليه بغير كاح و  
ظاهره كما ترى كونه عقدا كاذبا ليس بمتفق فيه والعتبة المستفيدة الدالة على جواز شرا العبد لجواي في ذن هو له كالمهر في اهل ان اذن  
الرجل للملك ان يشتر من ثمان كان له جاية او حوا رطاه في رقبته خلافا لحدث في معنى غيره ولا يخفى عليك قومه هذه الدالة على  
مقتضى الصحيح المتكلم لها بالتم مع ظهور حمله على القيمة لا نقا الفلحة على المنع من التخليل مطر وعينه كونها لا تروى في الخليفة والمروعة من  
استندت في زمانه القيمة لئلا يكون مسا لى العبد للاجنبي في جواز تخلص المولى منه اشبهه فاما للحج ومما خلافا للشيخ واخرين وهو ضعيف  
بل ان كان لا يقتضي في بيع المولى عتبه انما هو قوله انك تملك افلا لانه واعطاهما شيئا من قبله ولي احوط ولو ملك بعض الامور التي هي في بعض  
الاخر فاما حاكم فليسها ابيع لعد بعض البضع الصحيح قد مضى في تحليل الشريك حصتها اليه كذا قد مضى جهة ان الوجه لجواز خلاف البصر  
يتعلا الاكثر في حق النع وهو احوط وحكي ان الانتفاع باله لغيره دون اذنه محرما قطعه وجب اقتصا فيه على ما يتناول اللفظ المتضمن له  
عرف فلا يتلج الا ما يتناول اللفظ كذا لو اهل له بعض قدما الوطى كالتخليل والنظر اقصر عليه لم يحمل له الوطى ولا الاخر وكذا لو اهل له  
وجب اقتصا عليه كذا لو اهل له بعضها عضو محض او اخضر ولكن لو اهل له الوطى حمل له ماوة من العقد ما انتهاء الحال ولعل انك كاه  
عنها غايبا او موقع له بدها وان تحليل الاقوى يدل على الاضعف بطريق اول بخلاف الثاني العكس هنا فضا الى النصوص المعبر عنها  
نما الصحيح ليس له الا ما اهل له منها لو اهل له قبله منها لم يحمل له سكون ذلك الصحيح في الرجل يقول لامرأة اطي لي جاراتك في اوان في ذلك  
فخطها له في حاله منها لا ذلك ليس ان يبيها الا ان يطاها ثم قال لا تحمل الا ذلك فالتا والخبر ان اهل الرجل من جاراته قبله لم يحمل له  
غيرها وان اهل له منها وان الفصح لم يحمل له غيره وان اهل له الفصح حمل له جميعها لو اهل قبله قبل يدخل فيه اللبس بشي هو نظر من لا يبره  
المتفق في الجملة ومن ان الاذن دخول لمرط اسلم منه قبله لامر فلا يدخل الا ما يتوقف عليه خاصة وهو احوط ولو لم يكن اقوى لو اهل له  
منها بغير الوطى ولا يتصور بذلك كذا لا يستلج التحق بتخليل المولى الوطى ما خاصه لعد الثلاث بين الامرين في المفاتيح ولد المحللين العبد  
ان جواته التخليل لم يوجاها من الحر مع اشتراط الحرته كك ومع العقد في مع اشتراط الرقبة ان قلنا بصحة والافه وكالاطلاق وفيه  
الخلافا لاصح الاشهر احتسابه فتوى على كماله ان لا يولى لعمو اكثر النصوص وظواهر اصولها يستلج ولذا لا بد من ترجيحها الى خصوص العتبه

المستقيمة هنا



ويشبه في ما ذكره قطعاً والثاني الخصا بذكر النكاح مع المد وهو سهل لا يثبت في الأصل في كل مكان الوطى على الأظهر لا يشترط من الأصل في كل مكان  
 التسفيه منها الصحيح من خصته من نفسه لا مرة دخل بها فوجده خيساً قال يفرق بينهما ما يوجب طهره ويكون له المهر من قبل عليها وهو  
 الموثق خلافه للبطي والخلاف مجتهداً به ولو كان أكثر من الفعل لم يزل وهذا لا يثبت في كل مكان الوطى على الأظهر لا يشترط من الأصل في كل مكان  
 بالشهر مع جديته نفسه فيخص الأصل لو تمسك به وبقية غيره بمؤداه وهو يثبت العيب العقد لفظاً الذي ليس فيه وهو صحيح الأول وشمائل  
 باطلاق ثبوت النكاح ولو وجد بعد النكاح عاقل فثبت في العقد وبقية غيره بمؤداه وهو يثبت العيب العقد لفظاً الذي ليس فيه وهو صحيح الأول وشمائل  
 من المعاصر في حكم الخصا بالكر والفرق لا يثبت بل قيل أنه من فروع حكمه عن بعض أهل اللغة هو حسن زيم القول والافظطر  
 فيه مجال للاقتضا على الأصل لازم والثالث العنز وهو على ما عرفت أصلاً كما حكمه من غير منعه من الإبلاج لضعف المذكور لأنشأ من دونه  
 تعيد بعد إرادته العناور بما يوجد كلام بعض أهل اللغة عنه ووثبوا في الفسخ به في الجملة على خلاف بين الطائفة حكاه جاعلة المتعقبة  
 منها الصحيح العنز يربص سنة ثم إن شاء أمراً تزوجت إن شاء فثبت الصحيح من امرأة ابتلى زوجها فلم يقبله على الجماع انفارقه  
 نعم إنشأ من نحوه بعينه غيره ومقتضى كونهما من حيث العمو الناشئ من الاستقصاء العلني حكم على غير القادر على الجماع إرادته العناور  
 فيكون هو المرد بالعين المرد في الصحيح الأول غير حقيقة كان فيه كاهن أو كاهنة أو مجازاً إن اعتبرنا العيب الماضي منه وذلك لأن اختيارهم كيف  
 بعضه بعض من الاستقصاء ماض من المصنوع غيرهما الطلاق النكاح شامل لثبوت تقدم العيب قبل العقد بحدوده بعده كان قبل النكاح أو بعده  
 وعلى الأول الإجماع على الثانية الثالثة الشهرة بين الطائفة وباقي ما يقتضي في المسئلة السابعة والأربع الجبوت هو قطع الذكر كلاً وبعضاً  
 بغير منعه من الخففة ولو بقي فلا يثبت إجماعاً وثبوتاً فيجابه بوزن الاستحسان كاد أن يكون جماعاً وعن آفة نفق الخلاف عنه هو تحريمه في بعض  
 الحنفى ما دل على ثبوتها بالخصا والعنز من أقوى عيبتها القدره الحنفى على الجماع في الجملة وإمكان براء العنز بخلاف المجتهد الذي يتولاه ما  
 يمكنه الوطى فيثبوت النكاح فيه فلا يلزم له فيه بطريق ولو بعينه عموماً من الصحيح غير من طهره ابتلى زوجها فلم يقبله على الجماع انفارقه قالهم  
 إن شاءت ففرد والماثل في بيع لا يملكه والضرر بالخصا لا يلزم والأصل ما مضى من حيث كان من المتمسك في إثبات الحكم هنا عموماً  
 وغيره وجب لقول ثبوت النكاح على الإطلاق لا يثبت العيب العقد أو أخرجه من الوطى أو تفك كاعتن الشيخ وقضى جماعة ولعله لا يشترط  
 حكم من الأول الإجماع عليه من أن حكمه في موضع خروا شراً بغيره لا يفتى إلا بغيره بالاختصاص بالاول لعدم معاضة الظاهر وبما قيل فيها  
 بالاول عسكاً بالأصل عند المخرج عنه لعدم الإجماع بالاعتراض وانقضاء الخوى فيها لا لاختصاص النكاح بالخصا بسبق العقد كما يضيف  
 بثبوت المخرج لكونه لا يجماعاً على العواقبي كما مضى عند اختصاص الخوى بالخصا بثبوت في العنز الثابت في النكاح مع العقد  
 عند اختصاص المخرج بهما ذكره بعد الطلاق النص الدافع لذلك القول باختصاص بغير المجدد بعد الوطى للمشد إلى ثبوت الحكم هنا بغوى ثبوت  
 في العنز المتعقبة للإشراك مع غيره عند النكاح بعد الوطى كاشراً كدفعه ثبوت قبله المضعف بضعف المسند لا غاية إثبات الشك في الثبوت  
 لا العقد فلا يثبت ثبوت النكاح في الفرع بالنص في محل يتفرع فيه في الأصل هو ما بعد الوطى بالجملة القول الأول الجواب كان الإجماعاً لا  
 ينبغي أن يترك لأهل المصالح الشك في النص بعد تبادر محل الفرض منه الإجماعاً بما مضى أن كان بالأفتا إلى أهله أقوى مما يملكه من هذه القوة  
 الزائدة عن تخصيص الأمثال القطعية كيف كان فاحتمل مع العنز ما لا ينبغي أن يترك فيه ويقتضي الكلام في زيادته عليه لا الاحتياط لأن في  
 مثله ثم إن حصر العينة في الأربعة هو لا شهر من الطائفة للأصل الجنب المعتبر بوجود جمع مجمع على صحيحه وإياهم في مشد كنهوا أو با  
 فلا يضر لهم ما روي فيه والرجل لا يحر من عيب خلافه الفاضل من الجند والبرص العي لا سكا فديتها بالفرج الزاوا واقعها شخصاً  
 الشهيد الثاني الأولين لموا الصلح ما يرد النكاح من البرص الجنون والجدد والعقل فانه عام في الرجل المرأة أما أخرجه لدليل ولا دله  
 لا الضمير المنقوض من الأمر في المعية بانفاق لأطباء وقد روي أنه قال فمرض المجدد فراقه من البرص فلا بد من طريق إلى التخلص ولا يفرق  
 للمراة إلا في النكاح والنفس الفتوى الدالان على كونها مغيثاً المراه مع وجود وسيلة الرجل إلى القرينة بالطلاق قد يقتضيه الرجل بطريقاً إلى  
 في الجمع نظر لمنع العمو في الصحيح لا اختصاصاً بحكم البشار والسياب يوجب المرأة فلا يفتى في وضع خصه بطريق التخلص في النكاح فقد يمكن  
 بأجبات الحاكم بالطلاق وإنراهم أمانة إلى حصول العلاج وفيه من ذلك استلزامه طرق الحكم في كل من مرض معد لا إراده بلزومه مع مخالفة الإجماع  
 الأولوية جيدة لولا الرواية المعتبرة في نفسها المعتبرة في غيرها وعقد القول بغيره ما عرفت في حجة كيف لا والعام المخصص لو باجتماع  
 العلم خاصة حمزة في الثاني حيث معنى الأكثر كما هنا عند اجتماع القول الأول لدلالة اعتناءه بالأصل المقتضى ما أقوى ما ماعداً لا يفتى  
 القائلين بالفسخ فيه غير واضح البين على القول بثبوت النكاح في المرأة لا يلوته المنعقد ولكن لا يفي فيها ما في مقابقتها ومخ لك بوقف نشأ  
 القائلين بأنها على قولهم بذلك هذا مع ما في الأولوية هنا من المناقشة الواضحة نعم وردت لأجانب من غيرهم بالبرص بالبرص بغيره بغير الرجل والمرأة بغيرها





ما يتحقق معنى كماله الحكم في الفرض والعقل مع إمكان الوصل في ثبوت الحكم هنا بطريقين أولي هذان قلنا ينبغي أن يكونا في مفسد فلهذا  
 هذا هو الذي كان حكمه عن أكثر أصحابنا وأما على الأصل في بيع بقوله لا يشترط فيه ثبوت عيبا فانه يمنع الوصل في بيعه لثقل البتة  
 للحكم في الفرض العقل بالادلة الشرعية من ادلة المنع يمنع عوى عند الفرض انه اذا فاعم ذلك بحباب بعد لزوم النص بخصوص ان راد منه  
 بل يكفي بكل ما دل خصوا او عموموا ولا يشترط المراجعة والرجوع الى القوم بل لا خلاف في الظاهر ان المصداق هو المحصر العبد المأخوذ خصوا الصحيح  
 الرجل يزوج الى قوم واذا افرغ عوا ولم يدينوا قال لا يزوج مع هذا المراسن لا بالقرينة ولو عتق فيه خلافا للاستسكان في فرد به ومعه في الرجل  
 والمراة يتولى العقد لم يحصل بعد اتمام كمال العقد في فرد به في المراسن خاصة كقول العقد ممة ولا كبر العقد ما في المحمد ذه خاصة عند بعض  
 الكلام في بيع الكفارة وان اصح فحقا الثاني أكثر المشايخين ولا بالعرج على الاشبهة فاما للفقهاء طوط في حق في المصنف خلافا للاكثر بل  
 العينة لا تجزأ عليه هو لا ظاهر البعير الذي من مضى الاضواء والعلم ليس فيها التقييد بالبين ان لا يبر ما نريد على مفهومي العرج كما نحن على  
 وانفرد بوجه البتة وحدا الاضواء في بيع وعقد فلا يبر لها ولا يفتي عدان في مانع عيبا الصحيح ما يوجب التقييد بالايضا لا في الفرض عند مطلق العرج  
 عيبا بعد تحققه في مكانه البعير وبغض بهما ماض من ادلة المنع في البين الاحكام المتعلقة بالعبودية في بيع الاول لا يفسخ النكاح  
 بالعيب المتجدد بعد الدخول ممة في مرة كانا ورجل في العيب المتجدد بعد العقد في عدة العن في المراسن وله فيه ما ياتي وقيل يفسخ  
 بجواز الرجل المستغرق لا في الفرض وان تجدد بعد العقد ممة ومضى تفصيل الكلام في ذلك بل كل عيب يفسخ من المراسن اطلاق العيب ليس  
 في علم بل لا بد من اذنا الشبهة المتجامة على الفرض لا خلاف بل عليه لا تجزأ كما حكاه جماعة وهو يحجز فيه الاضواء في المراسن عرجا متما  
 الذوق على العقد المتيقن انفسا على اصل يثبوت في ثبوت اقصا بقائه مع اغضائه بالطلاق في التصون في بقائه ما يدل على التسوط بالذوق  
 ولكنه غير الفوتير قد يبر كيف كان فلو اخرج من اليد الفسخ عند اتمام علمه بها بطريقه ملو الرجل المراسن ولو جهل النكاح او الفوتير فالاخوة  
 انه عند الاصل الاطلاقات مع انتهاء التخصص لها بناء على اخبنا الاجماع الذي هو العدة في التخصص بغضه فيجوز بعد العلم على الفوتير  
 كذا لو نسبها ووضع عنه بالقض على فيه والتهديد على جبر بعد اكرها فانما يحال الى والى النافع ثم يغير الفوتير في البيع الفسخ  
 اية العيب بواعه ليس طلاقا شرعيا جماعا ونصا لتوقع التخيير في الصحيح غير فلا يعتبر فيه ما يعتبره الطلاق ولا يفسخ الثلث ولا يفسخ  
 معه نصف المهر وان ثبت بعض موره كما ياتي في الرابعة لا يفسخ الفسخ بالعبوة الناشئة عندها كانت الى الحاكمة على الاظهر لا يفسخ  
 بل كما ان يكون جماعا الاصل الاطلاق في التصون مع انتهاء المنع عنها خلافا للاستسكان في الشيخ الطوسي هو شوا ولكن يفتقر اليه لعن  
 لعن الاجل بتعيينه لا يفسخها بعد بل تستقل بح الفحالة اذا فسخ الزوج قبل الدخول فلا مهر عليه لزوج جماعا الاصل التصون منها  
 الصحيح ان لم يكن خله ما فلا عد لها ولا مهر لها ونحو الصحيح لا في في الجوز لو ان جلا نزوج امرأة او زوج بها جلا لا يفسخ جلا امرها لم  
 يكن عليه شيء كان المهر باعدها منها ما اوقع بعد فلما لم يفسخ الا شهر لا ظاهر الاطلاق في التصون منها لا يفسخ رجل نزوج امرأة من قبلها فوج  
 بها عيبا بعد ما علم ما قال في ذلك لا عدل والبرئنا والمجنون والمغضاة ومكران بها مائة ظاهرة فانما تفسخ على اهلها من غير طلاق في ذلك  
 الزوج المهر ثم لم يملكها كان لها فان لم يكن لها علم بشيء ذلك فلا شيء عليه ثم ان اهلها قال وان صلتا الزوج شيئا ما احدث منه  
 فهو له وان لم يثبت فلا شيء له الجوز الصحيح من ذلك نزع منها عيب لشدة فلم يبين لك لزومها فانما يكون لها الصداق باستحقاق من غيرها  
 ويكون ذلك ساقا لرجل البها على الكذا زوجها غيرها غير هذا خلافا للشيخ فخصه بالفسخ المتجدد بعد الدخول وحكم بالمثل في المتجدد قبله  
 ممة وهو شوا ومثله ضعيف اخبنا في معاملة العنق ويشترط منه بغير جبر على المهر الزوج على الدلس برفق جماعة ممة وليا كان  
 غير حتى لو كان له الدلس هو المراسن وجعل عليها اية ويدل على الاخير بالخصوص الصحيح في رجل استلم امرأة او ان قرابة اوها لها لا يعلم  
 دخيلة امرها فوجد حاملا ولست عيبا هو به اقل يؤخذ المهر منها لا يكون على الكذا زوجها شيء قريب منه الجوز الذي مرفق به في استفاد  
 منها الزوجوع بالمهر لها مطلق وان استثنى شيء ممة وبغير جبر جماعة وهو خلاف الحكم على الاكثر فاستثنى منه شيئا ما أمثالها  
 كما عن الاستسكان في وافي ما يتولى من الاكثر للشيخ البضع عن العوض هو لا حوط وان كان في تعيينه نظر عليه لا اصل في المراسن اقصا  
 في مخالفة التصون الحاكمة بالرجوع الى الجبر على العقد الكذا يندفع به الضرر بقضه المصطفي ما ذكره الاكثر وتقليل الاستثناء في المصين  
 الى ما فدره الاستسكان في وهو لا حوط ثم ان اطلاق اثبات المهر لها والحكم بالرجوع الى الدلس بقضه بثبوت جبر على الدلس هو كذا ربا  
 دل عليه التصون المفسد الحاكمة بانها المهر من استحقاق من غيرها وهي كالتصون العلانية الحكم كما لا يخفى ومقتضاها بثبوت المهر لا  
 المثل ظاهرا واذا فسخ الزوج قبل الدخول ما فلا مهر لها بل خلاف الجبر في الفسخ من قبلها الا في العن فلما ذلك على الاصل لا في  
 كما ياتي لو كان الفسخ في الدخول فلما لم يفسخ جماعا الاستسكان في الدخول ولا ضا عنه الا الفسخ وهو غير معلو الصلوات ذلك في

الزينة الطاح بالحق لا يشهد لا قوى انه يثبت كذا المهر مع الخلو بهما والدخول للمضي من النص في اطلاقها كما طلاق الصداق يقتضيه ثبوت  
الجميع بخبر الخلو وان لم يدخل بها وفي الرضوخ وان تزوجها خضع قد كرس نفسه لها وهي لا تعلم فروق بينهما ما يوجب ظهوره كدلس نفسه عليه  
نفسا لصداق واحدة عليها منه اطلاقا يقتضيه التقيف مطروعا بجمع بينهما بحمل الاول على منقوله الدخول والثاني على العقد وهو الصحيح  
الفصل الثاني من قولنا لا يشترط خلو من نفسه خلو ما عليه قال بوجه ظهوره في نفسه ما عليه المهر كمالا ان يحملها وان لم يدخل بها فليد  
نفسا لم تكن القول لا يضر وعرف لانهم ما بين خبر بثبوت الجميع بالخلو مع كذا في الشيخ واكثر الاحتجاج بثبت لنفسه خاصة كان كما في الصداق  
علما بالطلاق الرضوخ المتقدم وان الحكم من كماله عن الحمل للاصل القول بمتكامل وبغني القطع بثبوت الجميع بالدخول لا يستقر به مع عدم اطلاق  
فيه الظاهر والضمم عند ان خلوها بالوفاء من العالمين بالنص عليه شرح بقى الشك في الضم لاخر والاحتياط فيه لا يترك هذا من النص والادلة  
على انه يضر لمكان الدليل **الشيخ** لو ادعته او غيرها فتركها لقوله مع يمينه للاصل اليتمه عن المعاصر فان خلفا مشقرا كان وان كل  
خمس من زده اليها ثبت العيب حكم به والادب اليه على المرأة فان خلفت بثلث العيب ليس لها ذلك الامع العلم به بما رتبها على وجه يحصل لها  
ذلك بغضها من القران الموجبة وما احتج بها بما رتبها الماء البار فان استرخى ذكره فهو عين وان شخ طيس كما ابن بابويه وابن خزيمة وكره  
الابناء ويرى قائله في الفقيه الرضوخ فلم يعتبره المناخرون زعمائهم عند النور لك ليس كذلك في المرسى انه يخبر باطلا السلك الطر  
لثباتها ثم قيل بل على الزاد فان ثبت بولها الزاد فليس يبرهن ان لم يثبت بولها الزاد فهو عين في ظاهر الفقيه العمل به في رواية له في نفسه مع ثبوته  
لغيره ثبت لما يحتج بها اذا سئل لعقد اجماعا وكذا لو كان يتزوج ابعدا مطر على قول الفقيه جماعة لاطلاق النص ومقتضا يقتضيه  
الدخول كما على اكثر من ابن خزيمة عليه لا يجاوز اهل ظاهر الفصل وانحصا النص بحكم البناء بغير حمل الفرض يخرج احدهما الموثق  
اذا تزوج الرجل امرأة فوقع عليها ثم عرض عنها فليس لها الختان فبغير هذا بثلث ليس لها من ذلك ولا ولد ولا لادام ما لم يسهما من ادم  
الامر فاحتمل تحتها وهو الثاني وضعه كقصة الاول بخبرها لاصل الشهرة والاحتجاج بالحكم فلا وجه للوقوف في المسئلة ثم مقتضى الاصل  
اختصاص العين المطر في الاحتجاج بحكم التبادر بالعجز عن الشام مطر وقول الخبير على اذا عجز عن طهرها قبل او بعد وعرض على غيرها وهو  
الاشهر بين اصحابنا وينص عليه في الخبر بخبر في العين اذا علم انه عين في باقي التشارف بينه وبينها ونحو اخر وقصصا السند بالشهرة فلا يخبر  
لما مر خلافه للحكم عن المفيد فلم يشترط الخبر عن غيرها والكتفي بالخبر عنها الظاهر الصحيح اذا ذكرت انها عدا فعل الامان هو حله منه فان  
اليها الا فرق بينهما ما قد مضى الا كفاءة في الفسخ بعجز عن طهرها ان لم يعلم بحجزة عن طهرها وغيره نظر ولو ادعى الوطى قبل او بعد او بين  
او من غيرها فانكرت ذلك فالقول قوله مع يمينه مطر كان الذي قبل ثبوت الفسخ او بعد على الاشهر وهو لا ظهر في الاول لرجوع الدعوى الى  
انكار الفسخ وللصحيح انه تزوج الرجل المرأة التي قد تزوجت وبها غيره فبغيرها من لم يبرها من ذلك خلوها فان القول في ذلك قول الرجل عليه  
ان يحلف بالله لقد جامعها اليها بالدعوى قال فان تزوجها هي بكر فغنت لم يصل اليها فان مثل هذا يعرف القضاة في نظر اليها من يوثق  
منه فان اذ كرت انها عدا فعل الامام ان بوجه فان مثل اليها والافرق بينهما واعطيت نصف الفضل او اعدت عليها الرضوخ واذا عت  
انه لا يجامعها عينها كانا وغيره عين فيقول الرجل انه قد جامعها فاضل اليه عين عليها اليه لانها الدعوى وبشكل في الثاني لكونه فيه عدا  
زوال ما ثبت فلا يلزم قبوله وعلى واحد لا يبرن اما العقد معلوم في الفعل الامن قبله فيقبل قوله فيه كدعوى المرأة انفسا عداها لا  
واما العقد بثبوت الفسخ قبل مضى السنة وانما الثابت الغير الذي يمكن معه الفسخ عداها الذي بوجه لثبوت الفسخ على الوطى ام لان قد  
فلا عنه ولا يثبت فيرجع عودها الى انكارها فيصير الاول وهو حسن ان تم كنية الكبرى باجماع ونحوه في الاول وصح دعوى كون الناجل منه  
لاجل اثبات الفسخ لا بد من التمهيد سيما لا يخرجهما احتج له اية باطلاق الصحيح البناء مع التعليل فيه بقبضات اختصاص الحكم بالاول  
ثم ان مقتضا اختصاص الحكم بالثبوت لزوم العمل بنبهاته الشاوي لباكر وهو في اطلاق الاكثر كالبصاة وعبداء الرضوخ المتقدم وبغني العمل  
عليه في الوارد على قبلها ولا ينافيها على بل ينبغي ح قبول قوله مع يمينه لو افقته الاصل ومدا الوطى في القبل على تقدير ثبوت البكارة لا  
يشلوا الفسخ لمكان طهرها قبل غيرها ومعه لا عنه على الاشهر لا قوى كما مضى جلد صرح بعض الاحتجاج وهو حسن في الرضوخ  
المطر المعتضد بعمل الاحتجاج لا ينافي من قبل الصحيح نعم عليه عجا من فدا ما احتجوا لكن في البكر خاضعة حكومتها في التبع ودعوى الوطى في قبلها  
بجسوا مخلون في قبلها ثم امر بوطيها فان خرج على ذكره صدد والا فلا للاجماع المحكم في ف هو موهون معصية اكثر الى الخلاف والخبر  
احدهما المرسى عن جل يحمي عليه المرأة انه عين في ينكر الرجل فاحتملها الغالب بالخلو ولا يعلم الرجل يدخل عليها الرجل فان خرج  
على ذكره المخلوق صدد وكذبته الاصل وكذب نحو الثاني وهما مع ضوضوسندهما باءة على الاشياء في الاول ضعيفا لانه لا يظهرهما  
في الحكم مع ثبوت الفسخ والجماعة حكمه عنهم خصوص بعد الثبوت وظا الحكاية موافقة الجماع لا اكثر في تقديم قول الرجل مع اليقين

عدم شوث الغشقة ذلك فليكن كالاجماع المتقدم بيننا من المعينين اللذين ضيافته جلد العبد ان صبرت الزوجة على الغشقة  
مع ثبوتها حكم الطلاق السابقة من دون مراعاة الى الحكم فلا يثبت في زوال العقد لقوة المرافعة كما صرح به الشيخ وحاول ان يقين  
بل فعلت امرها الى الحكم اجلها عند ابتداءها من حين الزايع بالاخلاق المرفقة قولا لا شاعرا على مهارة كان يقضي في العنين ام  
يوجب من يوم بل فعلت امرها فان يخرج عنها موطوع غير ما كلف فلها الفسخ نصف المهر على الاستبراء لا يظهر من نص الصبي المتقدم وفيه  
الاجماع مفسد المهر نحو الاول في الاخر العنين تربعين من سنه ان شئت مرة توفيت ان شئت فامتنعت فضا الى الاجماع المحكم  
في كلامه مما فيه خلافا للاستسقاء في الموضوعين فمضى الاجماع في الفسخ من قبله اذا سبق العقد للخص في احداهما علم ان يمين لا  
ما في الثاني من ثبوتها في الثاني من امره ابطر وجهها فلا يفسد على الجأ فلو قال نعم ان شئت ليس فيها مع خصوص السند عند النكاح فلو امرها فافتر  
للا من جهة اخرى في الاول من جهة اخرى على المقتضى ان ليس فيها التفصيل الذي ذكره الثاني في المجدد النكاح الى الناجل بالطلاق  
واجب المهر كالاخلاق وان لم يدخلها عمل على اصله الغير لا يملك شيئا مع معاصرة فخص من امره المصنف المصنف الموطوع الرضوخ عليها  
ان عجزت في الفسخ فافتر في امره على النكاح الاول وان لم يطلع فوقي بينهما المصنف المصنف الموطوع ان صبرت فغير بينهما  
وليس لها ثبوت بعد ذلك نعم في المرفق في قرب الاشاع عن عني ليرفعها امرها ما حاله قال عليه المهر بغير يمينها اذا علم انه لا ما في النكاح  
مع خصوص السند عند المناقشة لما لم يفسد في القيد بالخلوة كما ذكره في موضع من حكمه التاليس يتحقق احد من اما السكون في العيب  
العلم او دون موطوع كمال من تزوجه ومن حكمها التبرج او من حكمه مع مدتها المار به هذا الثاني من مرفق وعبر الموطوع مرفق على اخره له  
شرط ذلك من العقد فبانت كالا وبعضه من العقد الاستبراء المهر بل عن الشرط الاجماع عليه للاصل وهو الامر بالوفاء بالعقد خلافا  
للوفا بطل من غير ما يوجب سكون الوفا بالشرط وينبغي في جميع العموم اختصاصا بغير النكاح الا في الامور التي يكون من حقوقه فلو دفع  
اليمن ونما في الشرط على بطلان النكاح الا بغيره لا وهو يملك تسليم النكاح عليه بقتضيه اختصاصا بغيره عند ان يكون المرفق من اهم مرفق  
منع ذلك بطلان ليس غيبا التاليس بل بغيره عند ان يكون ليس ما يحضره وعلى الاول فله الفسخ وان دخلها عملا بمقتضى الشرط وله  
الامضاء ايضا على صحة العقد كما مضى لكن خلافا هذا اذا كان الزوج ممن يجوز له نكاح الامه ووقع باذن واليهما او بائنة ولا يطل في  
الاول على القول بوجوب موطوع على ثبوتها في الثاني على الاقوى كما مضى لولم يشترط الجزئية من العقد بل في جميعها على انها حق واخرى بها قبله  
او اجزى من حقها في الحاقه بالوشرط من طهره التاليس ليس الوجوب للثبوت وعدم الاعتناء بما تقدم العقد من الشرط كما مضى في خصوصه كمال  
ومعنى الامر بالوفاء بالعقد وهذا قوي فافتر في ذلك لقوا ليرفعه كذا قيل خلافا خلافا لظن عباءه الذي لا كثر واما الاحتج للحكم في الصبوة  
بالفسخ بطل مرفق امره فوجدها امره قد است نفسها ان كان كذلك زوجها ياه من غير موليتها فانكحاسا دلت فكيف يصنع  
بالمهر الذي عند مرفق ان جدها اعطاسا فليأخذ وان لم يجد شافا ليرفعه عليها ان كان زوجها ايا ولي لها رجع على ولدها بما اخذت  
منه لولا اليها عشر قيمتها ان كانت بكر وان كانت غير بكر فضع عشر قيمتها بما استحل من فرجها ليس فيه ولا كما صرح به في الامم لها موطوع مع الفسخ  
لوم يدخل بالخلوة في الظاهر على عجزه ثبوت هو من قبلها ولو فسخ بعد ما دخل بها وكان الزوج باذن الموطوع لها المهر المسمى على الاستبراء المهر  
لاستقراره بالذخوق وقيل بالمثل ويدفعه كونه الفسخ نكاح من جهة من مسئلة رجع بها الى المهر حيث عزم على الدرس للاخلاق في  
الطلاق ان كان هولاء الا انه ما يرجع عليها على تقدير عتقها وياها في لزواستثناء اقل ما يتولى كاهولاشهر ولم المثل كاعن السكاح  
والعقد مطر كاهولاشهر خلافا في نفسه لو كان المهر ولا عتقها عند نلفظة بابقضه الفسخ ولا حكم بجرتها طاهر وبيع العقد وكان  
المهر لها مع ضاهاسا بقا واجازتها لاختلافه وقيل كما عن الصدق والنهاية وغيرهما ان لولاها العشران لم يكن عدل لسا للصبي المتقدم ولا ينج  
من قوله هنا فلو ان زوجها بغيره من مولها كما مضى هذا اذا لم تكن عالمة بالغير ولا اجبا ليرفعه بغيره من النكاح ان كان موطوعا ولا ينج  
الفرق كما مضى كذا في نفسه لولم بان زوجها التاليس على انه حر سوا كان بالشرط في من العقد وقبله لاطلاق الصبي الا في بل عتق موطوعا تزوج  
باذن موليه لانه لم يوافق قبل الدخول بها فطهر المحي الفسخ من قبلها ولها المهر المسمى لو فسخ تعبد على المولى كوتزوج باذنه والا فله  
يتبع بعد العتق ولا خلاف في شئ من ذلك هو ان ينج منها كالصبي عن امره فخره تزوجت موطوعا على انه حر فعليه بعد ان يملكه فلو كان  
نفسها ان شئت اقرن مع ان شئت فلا فان كان دخل بها فلها الصدق وان لم يكن دخل بها فليس لها شئ وان هو دخل بها بعد ما علمت انه  
مملوك واقرن ذلك فهو مملوك بها في الصبي قضى ابن الموقنين في امره حره دلس لها بعد فمكها ولم تعلم الا انه حر فلو فخره بغيره بينا ان شئت  
المهر كوتزوج امره واستمرط عليها وعلى لهما كونها بنت ماهرة بفتح الميم كسر النافض ليرفعه بغيره اي بنت حره تنكح مهورا كان مقتضى  
في اظهر الوجوه من خلاف لانه فانما قد توطا بالملك فبانت بنتا موطوع الفسخ اجماعا الظاهر من بعض اصحابنا بغيره عملا بمقتضى الشرط



والفناء الى لزوم الوفا بالعقدان ايقض وان شرط من حقوق رفع اليد عن عقيد الحكم بالشرط هنا مشيرين متاخري لا صحتها اقصا ايضا  
خالفا لاصل المتعارف خلافه لاكثر متقدمهم كالتمازج في تركه وعينهم فاطمحو كالسابق لا دليل عليه لانه لا يوجب الوفاء قبل الدخول فيها  
على الزوج جماعة وكذا على الولي ان زوجا لا يملك الاظهر للاصل المتعارف خلافه بالشرط في التمازج ثابت عليه لهم وعليه لاصح  
بالرواية ولم ينق عليه الا في المسئلة الثانية وان ريد في غيرها فلا وجه للتجديدها وهو لا قياس فسد عليه لا فاضيل بل عندنا القاضى  
مع الفارق بالضرورة وان ريد من غير ما فهم من شرطه غير متناقص لاصل البتة بما مع مخالفة الشهرة العظيمة بين المتقضى الوفاء بعد ما حل  
بها الاصل المتعارف بالدخول في الرجوع عليه على ما كان ام غير حتى لو كانت هي الدخول في الشرط لا على الاقوى كيان في قوله لو كان  
معيضا للاختلاف متفق من ذلك لو تزوج بنت المهر فادخل قلبه بنت الانحرور عليه طيبا بعد معرفتها الزوجه وانما اليك ونجته لهما  
مع جهلها المهر مع الوطى بها باجاء الطائفة الجملة للشبهة المتعارفة المستفيدة منها الصحيح عن الرجل يجلب الى الرجل ابنة من معتز فانه يبيعها قال  
ابن ابي ليلى يبيع بمهر من غير عداية بها والمهر الاول الذي حل بها نحو الموقوف للصبي الذي كل من نوادر احمد بن محمد بن عيسى وميرزا الفقيه  
المهر عن ابن شهر آشوب في كتاب المناقب مضمنا الروم المسمى في عقد الاول في الثانية عليه بنظر الشيخ الطبرسي وفي خلافه لاكثر الممثل خلا  
بالفائدة الكلية في كل على للشبهة يمكن حل المتعارف على كون المسمى من المثل لانه لا وجه جابني لادله وكيف كان يرجع لزوج بها الى المهر  
غيره الثانية على من ساقها اليه كنهها عنده وطهره عليه لغيره وله رجعة عليه ولا على الاصل الاقوى هو ما للمسمى تعلقه بالعقد بتد  
فصلية تحصيل البرقة من خلاف الفاضل الشيخ زعفران في مقدمه بتبليغه المسمى في الثانية والزنا الا في الاول على انطواء المعتبر المتعارف  
ويمكن رجوعها الى الفائدة ثم لا اختصاصا لما مضى هنا بل في كل موضع دخل على الزوج غير زوجته مفضضا فهو عدل في رجعة لو تزوج  
امرأة من فادخل سره كل منها على الاخر كان كل موطوءة مع جهلها بالحكم او الحال من المثل على التواكلية للوجه لئلا يوجب فاحصلت  
غير رجوع الغار لو كان هنا حتى لو كانت في الغار رجوع اليها ولا موطوءة هنا فافاد حتى من شتى المثل وادخل ما يقول فيما سبق  
وذلك منها هنا يوجب لا يتحقق اشتراطا عليه ما في الموطوءة العقد وبقا كل من المراتب الى وجهها عليه مهرها لاصل المتقضى من العقد لو  
ما من احد الزوجين زوجه الاخرى كانت المرأة في عقد الشبهة لم لا خلافت شي من ذلك للاصو والصحة اخيرا اهدى لآخرين فادخلت  
المرأة هذا على هذا وانما هذا على كل واحد منها الصلح بالعتق وان كان له ما شهد للآخر الطلاق لا يبرئ احد منها امرأته  
حتى تنقض العقد فادفع العقد صلات كل امرأة منها الى وجهها بالكتاب الاول قيل لانه فاننا قبل انقضائه العقد قال يرجع الرجل  
بنصف الصلح على زوجته او غيرها انما الرجل لا يقل فان مات الزوج جاوزها في العقد فان زنا بها ولم يضاف المهر عليها العقد بعد فانما نزعان  
العقد الاول في عقدان عدل المتوفى عنها زوجها بالاساس اشتهر على تصنيفهم بالموت ما للقول به كما في اوله وخروج الخبر عن البحث عنه  
بعد شكلا بآية عن مثله على الاظهر الاقوى كما حقق الاصول مستقيم بعضه في الجملة الصحيح عن جليلكم امرين في هذا ما مر هذا ما  
هذا في عقد من هذا وهذا من هذا ثم يرجع كل واحد الى وجهها لو تزوجها طائفا فاصبحا كونهما ابكر او محجرا او مشرطا او غير ذلك  
يتابع عند العلم بسبقها العقد الحما للجد فلا بد وطرفا فالاصل في الصحيح في الرجل يزوج المرأة على انها بكر فيجب لها ثوبا يجوز له ان يقيم  
عليها قال قوم قد نفق البكر من المهر من الزوجه فادخلها ولو تزوجها مشرطا كان ما فوجدها بقبول العقد ما فوجدها او البينة والقرينة  
المقتضية للقطع فالاصح ما لاكثر المتأخرين ان له الفسخ على مقتضى الشرط الا في الوفاء به خلا للصح عن اكثر الفاضل بن دفع بما  
مرثان فسخ قبل الدخول فلا مهر لمرء بعد مجيب المسمى ويرجع على الدرس هو العاقد كل العالم بما هنا ولا فاعلم ان لتسند وذا شئنا  
شئنا واستدناهم المثل وادخل ما يمتول كما قيل في نظامه وحشم يفسخ ما للعقد واختاره الباقر في ثبوت نفصل مهر العقد قوله لا اشهر  
الاظهر الاول في ذلك لما في رواية صحيحه هنا يفسخ مهرها عن حتى والحلى الثاني للاصل مجيبا لخروج عنه بما مر على الاول ففي عقد خلا  
من لا صحتها بين طلق شيئا ولم يفسخ بها الاطلاق للضرر عن الشيخ ومعه لما بالاسك بئنا على ان الشيء سد في الوصية كما عن الرازي  
او يثبت ما بين مهر ابكر واليد لا مجموع تفاوت بينهما فلا يسقط جميع الشيء بعض الفروض كما عن الحل وعما او ما عينه الحاكم كانت في التا  
طسقيم من المتأخرين عموما وعلى الثالث اقرب قد بروا ما الثاني فاعلم ان في بيع وهو في محله لانه قياس على ما يطر مع ان الشيء من كلام  
الشيخ فلهذا ما بعنا للزوجه المقتضية للفسخ في النظر الثاني في المهر وفيه خلاف الاصل فيما يصح لامها به فيقول كل ما عينه الحاكم  
المسلم ان قل بسند يكون مسمولا جازا ان يكون مهر عينا مستحكما كان او ينفق في الدنيا او ينفق منه الغنا او المحبوا والعبد لا يجر  
جنسيا كان او غيرها بخلاف لا يما في كقيم الضعفة السوء او علم غير لاجب شي من الحكم والاداب وشعاره من افعال المحللة  
المقتضوية وتيسر فيه على القليم الزوج الاجنبى لا خلافة الاخر وطرفي الاول اذا لم يكن مراد منه بنفسه فقد يمتنع بل علو بدنه

في بيان ما في  
الكتاب من  
الكتاب من



وجه القدر فيها من حيث السند كما لا يخفى فهما من حيث الثمن باعتبار الجنا الوسط من حيث تعدد افراده بناء على ما عرفت من المنع عن المطلاق في هذا  
مع استقامتنا التصديق المعاضد بمجموع الكتاب بعدد سبع ان هذا الجنا اقربية من الجنا بمقدار الضمير المشاهد بل نحوها انفاهم على عمد من هذا  
والاخطا المصير كما ذكره فان لم يقصد مثل ذلك بان عين القيمة والوجوه الى الصلح معناه لم يحصل لزاما لايه لولا ان اثره في جمل على السند  
مكتفيا به كان للمهر من حيث هو قطعاً لوقته على ما هو عليه وعلى الاشهر لا يظهر الفخر المعبر به نحو الجمع على تعميمه وانيته في سند فلا يصح جملته  
واوهم مع انقضاء بالشهرة العظيمة التي كانت تكون اجماعاً بل اجماعاً في الحقيقة كما في الوضعية عن غيره من الابطال في ذلك لرجل في بيع امرأه  
ولم يسم لها مهر وكان في الكلام ان تخرجك على كتاب الله شنبه فان عنها او اوان ان يدخل بها فانها من المهر فال مهر انشغال ذلك يكون  
اهلها مهر ونسائها فال فق هو مهر السنة وكل ما فلتك لشيء فان مهر السنة بها ينصع الاشكال مع جعل الزوجين واحداً هما باجوت به  
النسبة او مع علمها ومقدارها ما اياه ويقبوا الفرقة الجدة كما نرى في بعض الوضعية بعض من اخرتم مقتضى الحكم والاشهاد بنسب المهر  
بالعقد كالمعبر بالذكر فيه لا بالدخول كمثل السنة الثابتة للمفوضة على بعض الوجوه ويدل عليه ثبوتها بالموقوف للدخول كما يقطن الزوجة  
ولا يورثها من حيث استحقاقها مهرها او غير واسطة واجبي شيئا خارجا عنه بحيث يكون المهر في مقابلته البضعة عظيمة البضعة وجعالة  
فيه للمهر الثاني في الاول قطعيهما باعتبار في بعض الذكر بالقيمة من حكمة الاشارة في حقه من مهرها او سقط فاسمى لاجتماعها من في الاول و  
الثانية الثاني للقيمة وان جلا تخرج امرأه وجعل مهرها عشرين الفا وجعل لبيها عشرة الاف كان المهر ثمانية الاف الذي جعله لبيها سدا  
وبعضنا انما هو ان الساقط ليس من اركان النكاح لامن العوض المعبر فيه فكان لغوا لا دليل على فيه سكوذ في العقد وهو غير مكالمه  
نسبة الخلاف في الاستسكان في هذا على حكمة الاختصاص بالاولى بالجمول للشيخ محلنا في الاخطا في الاستسكان ما لم يكن اذ ان المهر  
بالعقد المعروف ليس محل الفرقة في شيء لقبحه في زوجه المجهول للمجهول في العقد لا يغيره والاختصاص ينافي ان المهر في المهر والاضيق  
عند الفرقة بين ان يسيب تيمم في الاول لا في المهر من علمنا ومقدار في العقد لا في مباديت كل في الاول وهو حكي لا النص الصريح  
بما ولو جعل السمي لاجل من المهر كان مهرها شيئا بشرط ان يعطى باها من شيئا او الشرط لو كان على اختيار من دون شائبة اكرامه وطبعا فافاء الاستسكان  
والان شاء والشهيد المكتبة في سماع الكتاب في شرطنا في عقد من قبلهم لغوا الاخر بالاولى بالعقد بالشرط مع خروج من النص بعضنا فيكون  
المريض حتى الشرط ما كتبه في الفرقة خلافا للاكثر فيصير المهر ويفسد بشرط خاصه بهما كالسابق لا دليل عليه في عقد معارض بما عرفت على تقدير  
اختصاصه بنصف المجموع بالطلاق حتى ينفذ ما اخذ الابن لوعقد الذي اوضحها من لفظها ما اخذ ما يتبع النص على ما يملك في شرطها كما هو  
خير من صحة العقد المهر بخلافها انما يملكها في شرطها الواسلما او اذ ما قبل قبض فلها على الاشهر لا يظهر القيمة عند تنصيصه من غير ذلك  
المسلم عنها كان او ضمنوا لان السمي لم يفسد لهذا لو كان قد اقبضها اياه قبل الاسلام بزمان ما نصد الحكم به لانع الاسلام فوجب المصير اليه القيمة فيها  
قرب شيئا ليه او حجر العقد على عين فسد تسليمها ومثله ما لو جعلنا ثمنها المبيع وعوضا الصلح او غيرها ما هذا مضى الى النظر في صحة العقد في كل  
على ان يرضى من غير ثمنين من ثمن اسلام بعد ذلك لم يكن دخلها في نظر كقيمة النحر وكقيمة الخبز غير سئل مالها ثم يدخل عليها وما على ان  
الاولى وقبل مهر المثل تنزل العقد تسليم العين تنزل الفشاء فيه منع كما هو في جواب ليقته فرج ويجوز وضع العين في الامكان هو هذا ممكن وانما  
عن عند صلاحية التملك للمهر فيضعف بان العقد الشرعي من ثمنه الحلي واكوف هذا ومهر المثل قد يكون ارادة عن السمي في عرف بعد استحقاق  
الزاياد وانقص في عرف هو باسحقاق الزاياد وحسب ما يقع السمي ما سدد في كفي جميع الى غير بعد استحقاقه وبما يستدل له بالخير في الاسلام حرم عليه  
ان يرضى اليها شيئا من ذلك في النحر والغير المهر بهما ولكن يعطيه ما صدق وليس نقاشا المطلوب فيجعل القيمة وعلى تقديره فلا يجاز من ارضى  
سند وعقد بمجوزية لو كان الاسلام بعد قبض بعضه سقط بعد القبض وجب قبلها وعلى الثاني يجيب ان يتبين من مهر المثل في ذكر  
في العتاة رد على بعض العامة حيث فرق بينه الحكم في العين بانها لا تنتهي عن دون المضمونة فانها تنتهي عن مهر المثل وهو مقطوع بهاء ولا  
يجوز عقد السلم على النحر نحوها ما لا يملك اجماعا ولو عقد عليها فسد المهر اجماعا ومع العقد على الاصح الاشهر كما عن الاستسكان في الشيخ والحل ان  
انها العاكوف ابن خمره والعلاءه وابن المفلح الضيعة والشهيد اكثر المتأخرين بل نفى عنه خلاف في القيمة لا عن ذلك بعضنا لا صحا الدخول في  
عموماً دل على بجواز الوأ به لا يخرج عنه سوا اشهره بالراضى المفوض بناء على وقوعه على الباطل المستل بعد بد نرفيدان الشرط  
وقد وجب فبذل الصحة الشرطية وبطلان المعلق غير لازم لبطلان ولا فقد يكون الرضا بالترجيح باختياره بعد المعرف بيط المرضي وعلى تقدير  
فاللزم من ذلك نفع الرضا من غير المعرف بالباطل وعقد البقاء وليس شرطاً في الصحة بل الوجوه قد حصلت في سائل المرضي بطلان الرضا  
وعقد حصوله سند بالضرورة هذا ويدل عليه نحو ما دل على صحة العقد المشتمل على الشرط الفاسد لدلالتها على توقف حصول الرضا عليها  
واستفاءه من قبل العقد عند استقامتها لغيره في مستل لثبوتها باطريقا ولي كما لا يخفى عند التيقن فيه بعد الرضا مع ثبوت الرضا في هذا

عبد  
الله بن عبد الله بن عبد الله  
الطلاق قبله اوجب للمنفقة  
والملوك ونحوه المستقطبات  
منه













[illegible]











مفتی







سر محمد باقر خاں













[illegible]

الحقانه

شاعری















شرف و صفه

[illegible]

نظام الى الحكم في كلامه في خصوص العتق المستلزم بالاول في المنطوق في الثالث بالاول في مذهبنا الصريح وهو هل يجوز طلاق الابن لا  
والفرق بينه وبين المحن في ذلك ان يكون طلاقه من غير قصد العتق بل من غير قصد العتق وان كان العتق يترتب عليه فليس هو طلاقا لا يستلزم العتق  
الفرق بينه وبين المحن في ذلك ان يكون طلاقه من غير قصد العتق بل من غير قصد العتق وان كان العتق يترتب عليه فليس هو طلاقا لا يستلزم العتق  
لا يمكنه مع العتق طلاقا لا يستلزم العتق بل من غير قصد العتق وان كان العتق يترتب عليه فليس هو طلاقا لا يستلزم العتق  
الايجاع عليه هو الجحيم في كل تضييق فيها الصريح في احد هاهنا لا يحق الطلاق بل من غير قصد العتق وان كان العتق يترتب عليه فليس هو طلاقا لا يستلزم العتق  
هل ان يقول عدم الطلاق ولا يحسن ان يطلق ان لا يرد في العتق بل من غير قصد العتق وان كان العتق يترتب عليه فليس هو طلاقا لا يستلزم العتق  
من حيث جوب المطابقة بين القول والجواب عن رده على الطلاق في هذا الصنيع في كل طلاق لا يستلزم العتق وان كان العتق يترتب عليه فليس هو طلاقا لا يستلزم العتق  
اخر القول ان لا يحسن ان يطلق في كل تضييق فيها الصريح في احد هاهنا لا يحق الطلاق بل من غير قصد العتق وان كان العتق يترتب عليه فليس هو طلاقا لا يستلزم العتق  
بعد الحكم في كل تضييق فيها الصريح في احد هاهنا لا يحق الطلاق بل من غير قصد العتق وان كان العتق يترتب عليه فليس هو طلاقا لا يستلزم العتق  
التضييق في كل تضييق فيها الصريح في احد هاهنا لا يحق الطلاق بل من غير قصد العتق وان كان العتق يترتب عليه فليس هو طلاقا لا يستلزم العتق  
الصحيح ان يرد بالاول في كل تضييق فيها الصريح في احد هاهنا لا يحق الطلاق بل من غير قصد العتق وان كان العتق يترتب عليه فليس هو طلاقا لا يستلزم العتق  
لكنه محال في كل تضييق فيها الصريح في احد هاهنا لا يحق الطلاق بل من غير قصد العتق وان كان العتق يترتب عليه فليس هو طلاقا لا يستلزم العتق  
غير المخرج من العتق ولا يعلل في الطلاق في كل تضييق فيها الصريح في احد هاهنا لا يحق الطلاق بل من غير قصد العتق وان كان العتق يترتب عليه فليس هو طلاقا لا يستلزم العتق  
فان لم يكن في كل تضييق فيها الصريح في احد هاهنا لا يحق الطلاق بل من غير قصد العتق وان كان العتق يترتب عليه فليس هو طلاقا لا يستلزم العتق  
المحتمل في كل تضييق فيها الصريح في احد هاهنا لا يحق الطلاق بل من غير قصد العتق وان كان العتق يترتب عليه فليس هو طلاقا لا يستلزم العتق  
القتل في كل تضييق فيها الصريح في احد هاهنا لا يحق الطلاق بل من غير قصد العتق وان كان العتق يترتب عليه فليس هو طلاقا لا يستلزم العتق  
فان لم يكن في كل تضييق فيها الصريح في احد هاهنا لا يحق الطلاق بل من غير قصد العتق وان كان العتق يترتب عليه فليس هو طلاقا لا يستلزم العتق  
وكان صرا ما اورد في كل تضييق فيها الصريح في احد هاهنا لا يحق الطلاق بل من غير قصد العتق وان كان العتق يترتب عليه فليس هو طلاقا لا يستلزم العتق  
حد الجحيم في كل تضييق فيها الصريح في احد هاهنا لا يحق الطلاق بل من غير قصد العتق وان كان العتق يترتب عليه فليس هو طلاقا لا يستلزم العتق  
لغفل لا يخلو في كل تضييق فيها الصريح في احد هاهنا لا يحق الطلاق بل من غير قصد العتق وان كان العتق يترتب عليه فليس هو طلاقا لا يستلزم العتق  
فان لم يكن في كل تضييق فيها الصريح في احد هاهنا لا يحق الطلاق بل من غير قصد العتق وان كان العتق يترتب عليه فليس هو طلاقا لا يستلزم العتق  
في كل تضييق فيها الصريح في احد هاهنا لا يحق الطلاق بل من غير قصد العتق وان كان العتق يترتب عليه فليس هو طلاقا لا يستلزم العتق  
لما مع هذه النوع على فعل ما توعد والظن بفعله مع عدم فعله المأمور به ولا فرق بين كون المأمور به فلا وجوب له الاخذ بما وان قل ان  
او غير ما او حيث يشك في الاولين جميع الناس ما لا يفرق في كل تضييق فيها الصريح في احد هاهنا لا يحق الطلاق بل من غير قصد العتق وان كان العتق يترتب عليه فليس هو طلاقا لا يستلزم العتق  
ينقصها ذلك قد يتصل بعض الناس في الاثر في قدره وفقره والضابط في كل تضييق فيها الصريح في احد هاهنا لا يحق الطلاق بل من غير قصد العتق وان كان العتق يترتب عليه فليس هو طلاقا لا يستلزم العتق  
في استلزام الناس فيها الا لجه بعد مشاهد اختلاف الناس فيه وعدم صدق الاكراه في بعض مذهبنا في كل تضييق فيها الصريح في احد هاهنا لا يحق الطلاق بل من غير قصد العتق وان كان العتق يترتب عليه فليس هو طلاقا لا يستلزم العتق  
القصود هنا بخصوص الاكراه بالتحقق على المال على الاطلاق ولكن الميثاق منه فاكراه ولو جاز في كل تضييق فيها الصريح في احد هاهنا لا يحق الطلاق بل من غير قصد العتق وان كان العتق يترتب عليه فليس هو طلاقا لا يستلزم العتق  
مال غير مستحق في كل تضييق فيها الصريح في احد هاهنا لا يحق الطلاق بل من غير قصد العتق وان كان العتق يترتب عليه فليس هو طلاقا لا يستلزم العتق  
عليه من منع الزوجه غير مستحق عليه هذا بخلاف ما لو جاز في كل تضييق فيها الصريح في احد هاهنا لا يحق الطلاق بل من غير قصد العتق وان كان العتق يترتب عليه فليس هو طلاقا لا يستلزم العتق  
بلا خلاف في كل تضييق فيها الصريح في احد هاهنا لا يحق الطلاق بل من غير قصد العتق وان كان العتق يترتب عليه فليس هو طلاقا لا يستلزم العتق  
ومع ذلك في كل تضييق فيها الصريح في احد هاهنا لا يحق الطلاق بل من غير قصد العتق وان كان العتق يترتب عليه فليس هو طلاقا لا يستلزم العتق  
الغنية ففعلها امر فاصلا في الاشكال والاختلاف في الاول ومعها الاخير وان كان لا فوج في الاخير ما ذكرناه في كل تضييق فيها الصريح في احد هاهنا لا يحق الطلاق بل من غير قصد العتق وان كان العتق يترتب عليه فليس هو طلاقا لا يستلزم العتق  
في كل تضييق فيها الصريح في احد هاهنا لا يحق الطلاق بل من غير قصد العتق وان كان العتق يترتب عليه فليس هو طلاقا لا يستلزم العتق  
في الاول ان تعد الطلاق في العتق لا يخلو في كل تضييق فيها الصريح في احد هاهنا لا يحق الطلاق بل من غير قصد العتق وان كان العتق يترتب عليه فليس هو طلاقا لا يستلزم العتق  
في الخارج فالاكراه لم يمتنع في كل تضييق فيها الصريح في احد هاهنا لا يحق الطلاق بل من غير قصد العتق وان كان العتق يترتب عليه فليس هو طلاقا لا يستلزم العتق  
طالق في كل تضييق فيها الصريح في احد هاهنا لا يحق الطلاق بل من غير قصد العتق وان كان العتق يترتب عليه فليس هو طلاقا لا يستلزم العتق  
بل من غير قصد العتق في كل تضييق فيها الصريح في احد هاهنا لا يحق الطلاق بل من غير قصد العتق وان كان العتق يترتب عليه فليس هو طلاقا لا يستلزم العتق

منه في كل تضييق فيها الصريح في احد هاهنا لا يحق الطلاق بل من غير قصد العتق وان كان العتق يترتب عليه فليس هو طلاقا لا يستلزم العتق



في الجارية اسكر ولا يغيب عنها الرضوخ ولا يقع الا على من غير ما يشاء هذا عندنا من مذهب الطلاق ويجوز العقبيل السامح في النائم والعالط والهازل و  
 البصر نحو الملقن بالضيعة مع عدم معرفه المعنى **الكاتب** في بيان المطلقة ومن يبيع مملوكا لغيره في شرطه ما لا يوجب له العقبيل ولا يوجب بالامانة الا  
 ولو عقر بعد ذلك لم تكن باجاء الطائفة كما جاءه اقتضاها اذ لا يملك على المبيع من شرطه من شرطه وما جعله في سبب البند ولو لم يسلط الطلاق  
 في الزوجه منشا الى المصنف المستفيض منها الصحيح طلاق لا بعد كاخ لا علق لا بعد ملك نحو ما جاءه في ليل المراد بالتكليف ما لو طلق ما لم يخلص من كونه  
 في العقد كما في الشرع ولو عقر ما قبله لم يفسد على تقدير اداءه الوطى باجاء الامة ولا يفسد ما قبله من بعض المعتبر كالزوجه لا يكون طلاقا حتى يملك عقد النكاح  
 والدام فلا يقع منه مع ثبوت الحمل لا خلاصه هنا من الاصل المصنف الحاضر والطلاق في النكاح المبادر منه لدم وامع عند معيضة الايجز منشا  
 للمصنف المصنف في الاول منها الصحيح تبين خبر طلاق قال نعم والخبر كيف يتزوج المتعة بل يقول يا امة الله ان زوجك لا وكذا بوفاء دامضت تلك الامة  
 كان طلاقا شرطها او الطهارة من دم الحيض النفاس اذا كانت مدخولا بها خائلا وزوجها معها حاضرا ولا يجوز من زناها باجاء العلماء احكاما بعض صحا  
 ولو طلق في الحال هذه ضد باجاءنا للاصل الصحيح المستفيض في كاد ان يكون هي مع غيرها من المعتبر بحيل المعنى متواتر كما ذكر بعض الاجلة في  
 الصحيح الرجل يطلق امرته وهي حايض قال الطلاق على غير لسانه بالبل وفيه ذل طلق الرجل في دم نفاس او طلقها بعد ما يمسها فليس طلاقا ياها بطلاق  
 في ترك طلاقا في الشتر بل طلقها فاطهر من حيضها قبل ان يغيبها بشاهاة عدلين كما قال الله تعالى في كتابه فان خالف ذلك في كتاب الله تعالى وطلاق  
 هذه المصنف كغيرها ان شئت الذخيرة ما و غيرها من لم يدخلها او غاب عنها واجها الجمل الا انها قد تخرج عن هذا لان اجزاء اخرى في ذكر ما يتعلق بها  
 بالثانية وما المعلق في الاولى الا في قوله المستفيض منها الصحيح خمس طليقتين او اجزى من ثلثا الحامل المستبين حملها الجارية تدرى ان لم تحض والمراة  
 اتى صحت من الحيض الغائب عنها زوجها التي لم يدخل بها نحو الحيض المتكبر احدى في الاخرى الحاضرا وغيره ما يوجب الطهارة ولو كان المطلق  
 حين الطلاق غائبا صح طلاقه ولو صاف الحيض وطهر الموضع فضا الى الاجماع في عليا الجمل ثم ان الطلاق في هذا الاجزاء في اشياء الغائب العالم الجمل  
 في وجهه لان ظاهرهم الاتفاق على القيد بالجاهل بها لعله لا يصلح عند تبادر العالم من طلاق النصف فكيف في خلافه في القيد لكن تغيير  
 هذه القيد المجوز للطلاق المستحيل وان ظهر من صفة الحيض اختلاف بين الاصحاب واضطرر في اجزاء الباب بين مطلق الحوز من دون تقدير  
 لذلك بقدر كماله في القيد والدائد في الغائب والديلي والجلبى اتفاقا الى عموم المستفيض المأثرة ونحوها من المعتبر كالصحيح عن رجل يطلق  
 وهو غائب قال يجوز طلاقه على كل حال وتعد امرته من يوم طلقها وانجز في الرجل يطلق امرته وهو غائب فعلم انه يوم طلقها كانت طامنا  
 يجوز والرضوخ واعلم ان حسانا يطهر على كل حال ولا يحتاج في نظر طهر من الحامل والغائب عنها زوجها التي لم يدخل بها التي لم تبلغ تحيض  
 والى لم تبلغ الحيض التي قد يست من الحيض مقدماتها بشهر كمن انما هو ابن خمر بعض المعتبر المقيما طلاقا المستفيض في الجمل من حملها  
 الموقوف الغائب اذا اراد ان يطلقها اثرها شهر وقصو السند مدة العدم والمعاذ بما ياتي من الثلثة شهر كذا في قوله من الجمل من يمنع عن  
 الكفاة الامر ومقدماتها بشهر كمن انما هو ابن خمر بعض المعتبر المقيما طلاقا المستفيض في الجمل من حملها  
 غيره ولا يملك التمسك في الجمل ومقدماتها بالاول واسقطها الثاني واقضا بالثمن والسنه شهر جباين ما ومن بين الموقوف الغائب الذي  
 يطلق كمن عتبه في حمله شهر او سنه شهر من ذلك ومن ذال ثلثة شهر في هذا الجمع نظر بل الجمع بالاستسجاء اظهر لشدته الاختلاف فيها  
 من مع كون الجمع لراول ولعل في ذلك الجمل لا يجرى الا في التخيير لا بين العتدين في الصد ثم انخذ يد بالثلثة شهر بعد شول الزا وبالجمل لظا  
 بعد ما من الجمع كالمجمع المحكم عن اكثر من ما خرج بالحمل والظن كمن تقدم ومحملة لتقديره يعلم اتفاقا انها من طهر الى اخر عتبت بها  
 وتعل اختلاف المصنف على اختلاف عا انك لثاني الحيض من العادة شهر ثم طلقها التقدير الاول وفي الثلثة الثاني في ذوالحجته  
 والسنه الثالث ولا شاهد عليه سوا الشهر المناخه ولتت بنفسها مجمع استلزامه حل اجزاء الثلثة وكذا الحثه والسنه على العقب  
 النادرة مع ورودها بعنوان الفاعل الكلية والكد يقتضيه التدبر في المصنف قوله الاول لاشتمالها على من عدا دعوى ثوبا  
 مع حثه اكثر ما وصود لانه على الموسيما بلا خلة سياتها الكذا كان يلحقها بالخصم وقصو اجزاء المقتد سلة بعض و  
 دالة في اخر وعقد في الجميع مع اختلافها في نفسها ووضو قرائن الاستسجاء منها نارة على الاختلاف فحملها على الاستسجاء ليس  
 بذال لا يبعد ترجيحنا لما مضى على القيد لان الاحوط المصير في اقتناء الثلثة شهر اقتضاها التي ما خالف الاصل المتيقن استسجاء  
 من النص المعتبر ليس في هذا الدية في الزوايا الدالة عليها من الصحيح على اعتبار الدية فلا خلاف في الصحيح لو طلق مع استمرار الاستسجاء في  
 الوقوع في الحاضرا وطهر غير الواقعة لا حثا الشرايط النفس لا يفر في الصوة الاخرى وانفاق المصنف واقضا بالاعتقاد في الثانية عند  
 ما يفتد لاشتمالها بعد ما عدا الله المعتبر التي في الشرط خاصة في الصحة من مرض اشدة الاولى كما لا خلاف في البطل لو طلق قبلها مع تبين  
 الوقوع في الحيض وطهر الواقعة لفقدها شرطها فاما الخلاف في ما بين الاول والصحة الشو لا مع تبين الوقوع في طهرها

وان شئت  
 في

محل و مستقر

من الاطلاق التامة لان يجعل عليها الاطلاق التامة ويجوز ان يصح بعض الاطلاق في بعض الاشياء لا يقين المطلقة فيكون من الروعة لفظا او تارة  
يشاع من انشاها التام فلا يثبت الا بيبس بمقتضى التامة ان الاطلاق امر من غير ان يبدل من محل معين حيث لا محل للاطلاق وان الحكم من قبل  
فلا بد لانما محل فهو وان تواسع الطلاق من العقد وغيره لا بد لها من محل معين من اشياء لا يشترط توافق بالاولى من عموم شرعية  
الطلاق محل البهيم بتمامه ان يكون بينهما منوطا ومن انا احدهما توبة وكل زوجة مع طلاقها وكيفية كبرى تامة ولا دليل عليها سوا عموم المذهب ومنه  
بعد المنع التامة ان لا يكون من قبل الاخر فلهذا القول الاول هو الاقوى الاشهر فينا صوابنا المتأخرين منهم علة. والقدر ما حكمنا بعض اجلاء  
بالادعي علة ان تصان اجتماعا يشهد بعض المعتبره الزينة اول الزين الرابع هو انهاء خلافه لادوا الفاضل في التمسك احد قوله ثم عليه هذا  
الصيغة البهيمه هي مؤثرة في البينة في الحال ان لها امتلاك الثاني عند التعيين لان وفيه خروج على الخلاف في ان يجمع المعتبرين الواحد ويكون  
العقد من حين الطلاق على الاول وعلى الثاني يخرج على هذا القول فروع كثيرة قد كانا ضغفة مؤنة الامتثال كرها **الركن الثاني في حقيقة**  
**الطلاق** لعلنا في الزوجية من اوفى الجلاء هي التماس من وكاية والاولى هو ما لا يتوقف من انشاء الطلاق على طاعة اي طاعة او اذاعة  
الطلاق من العتبة وتعالها الثانية هي المحاجة الى التوبة والفرقة الكاشفة عن اذاعة من الضغفة الا انفسد الطلاق على اذاعة بالضرر وفي  
اصحابا على الوقوع بالثانية باقنا من اعدا ما وقع فيه الخلاف في اتي اليه الاشارة والمثبتين ويجوز ان يقتصر على الاول كما ان يقولوا ان  
هذا او فلا يثبت ويذكر اسمها وما يفيد التعيين وزوجي مثلا لما في فلا يكفي ان طالق في صحيح طلاق لصلح على اسم الفاضل وقصد  
فصله معنى طالق تحصيل الموضع النص الاتفاق واستعمال الزوجية لان المصداق انما لا يعمل في غير موضوعها بما اذا كان في اسم  
الفاعل شمول وهو غير كاف في استعمالها في مثل الطلاق من الامور الواقعية وان انضم اليها القيمة العبرية من التوبة لعد كفايتها  
بجهد وعند الطائفة الا في ان مطلقه مع الضغفة المؤثرة فقد جازى الوقوع في شأخ الطائفة احد قوله ولا وجه بعد لا على فلتلغ  
فيما مر وان طالق ومن الطائعات مع جواز طلب القيمة لهذا اشهر من ان اصحاب الطائفة عند الوقوع هذه الصيغة انما لا يثبت فيه  
يجوز ولا يثبتا ونفعلها الى الان على خلاف الاصل فيقتصر في على موضع الوفاق هو صيغ العفو والاداء في الطلاق قياسا على النص  
فيل على طالق لم يدل على غيره بل على جادل على نفسه كاستيف عليه من حيث الحجة في الخبر فيقتصر عليه من غير وجه الفقه فلتلغ  
الشيخ من كون صيغة الماضي في غير الطلاق مقولة الى الانشا واداء يقع في حوات خلية توبة وغيره من الكليات كالتوبة والبشارة وحوايا واعتد  
وانضم اليها توبة والى التوبة بلا خلاف فيمنعنا بعد الاخير بل ادعى اجاعا عليه فيما واخبارا به عموم وصلا مستفيضة في اول الضغفة  
الاثنية ومن الثاني للمعتبره المستفيضة منها العيص من اجل قال لا ملة ان من خلية توبة او توبة او باين او حوافي ليس في وعو الحسن غير خلاف  
فحكموا بالوقوع على الكفاية مع لينة على الاصح قوله لا في خبره عند على الاشهر لا طهر بل كاد ان يكون اجاعا بل حكاه في انصافا على الامر في  
الحشر الجمل في فقه عن احمد محمد بن نصر في كتابه الجامع عن محمد بن سنان عن محمد بن مسلم عن ولبا الباق في سجل قال لا ملة ان حرام او توبة  
او توبة او غيلة او توبة في هذا ليس في انما الطلاق ان يقول انها من قبل عدتها قبل ان يجمعها ان طالق يشهد على ذلك جليل عدل في الاصل  
في الحصر هو جعله هنا خافيا بالنسبة الى كونه في الخبر غير مقتضى بعد ما نقر في الاول من ان الخبر يعمو اللفظ لا يعمو المحل ولفظا  
ايتم التحويل بالقبول لا ادعى اليه سوا الصحيح المائل احدهما الخبر الهن والخبر لكن زيادة قوله عندك بعد قول ان طالق في نحوها الاخر لكن  
على الحصر ما بعد ولينا كما في من حيث انفساه بالاصل عمل الاكثر مع انما الثاني لقيمة مع عدل حرجها بوقوع الطلاق بالقيمة  
الوقوع من حيث انفساه على وقوع الطلاق قبلها او يكون هي اجنا اعتك انشاء لا يقع احدها عليه حلهما الشيخ وعجها وهو ان بعد الاصل  
سابقا الا انه لا يثبت من الخبر في اذاعة من على اذاعة بعض المعتبره كالصحيح واويناها في الطلاق للعد ان يطلق الرجل امرته عند كل طهر يرب  
اليها ان عندك فان فلا نافذ لظنك الخبر نحو المثل الموقوف بهل اليها يقول الرضا عندك فان فلا نافذ فذلك قال ابن عثما وهو في سند الرواية و  
اتمامه في قول الرضا عندك فان فلا نافذ فذلك بعض الطلاق انه لا يكون قوة الا بطلاق قول لعل تغيره بذلك لما ذكره عنه في قال وقال  
الحسن ليس الطلاق الا كراوى بغيره ان عمن ان يقول لها وهي طاهر من غير انما ان طالق يشهد شاهد عدل في كل ما سؤ ذلك هو  
ملغى هو مؤيد لما قدمنا من الخبر المقتضى الحصر فيما عليه الاكثر في خلافه لا سكا في بعض من لاخر في عند تجوز الوقوع باعندك شاذ ضعيف  
لا يثبت لينة في مسير لا سكا في نايد المحل على القيمة كالم يقع الطلاق لولا ان احد هل طلق فلا في انهم فاصلة الاشياء فاعا للهها  
وضعي ابن خنم والفاضلين هذان في خبر وقد لخص الرجل في لما طلق من انك فيقول نعم قال فطلقها ح ولقمتها لسؤال فتكون في قوة  
طلقت فلا انه هو ما يقع به الطلاق وفي الخبر قصوم مع الجها والضغفة لا يكون في المش مع عدل حرجة المقتضى الحصر في الحكم على الطلاق  
من حيث اجتناب اللزوم من اقرار ولا كلام فيه الامع العلم بعد ويكون المراد من طلقها ح ايجاد السبب الموجب الحكم به عليه حوا وان















هذا لا يشترط ما لا يشترط الا بغيره او لا بغيره الا بغيره او لا بغيره الا بغيره  
خلاف المصدق فيجوز بعضهما على الطائفة من غير الزيادة على الواحدة في المعايير لم يوافق المستفيض في غيرهما من المعايير في  
ان طلاقها واحد مع بغيره بقية ما انتهى عن الزيادة على الاطلاق في الخرج عن العقد التي هي هنا وضع الحمل اما ما كان كاهل لا يظهر لانه  
الطائفة ويشترط عدم مضي الشهر المثلثة في الاصل والعقد خاصة كما عن الصديقين فالذين بالمنع مقرر في هذه المسئلة فيضبط ما في بقية القول  
المع بقبول الاشهر الجوز بعد ما قبل الوضع لهما فان التقييد كلامهما بما هو لبنيان محل جواز الرجعة لا يصدق بحمل الرجعة الطائفة في ذلك  
بعد الرجعة كيف كان فمضى التصو الاول الصحيح طلاقا لحامل واحد فاذا وصفت بطلانها فقد بان من وجوه غيره ومن الثانية بخبرنا احدهما  
الرجل يطلق امرته وهي حيلة قال يطلقها طائف يزوجها قال نعم يزوجها طائف فان بدله بعد ما راجعها ان يطلقها قال لا تضع ثاينها الرضوخا  
طلاقا لحامل فهو احد اجلها ان تضع ثاينها او هو قريب الاجلين فاذا وضعت واسقطت يوم طلقها وبعد متى كان فقد بان من وجوه وحلت  
للاذواج فان مضى بها ثلثة اشهر من قبل ان تضع فقد بان من وجوه ولا يحل للزوج حتى تضع فان اجتمع من قبل ان تضع ما في طائفها او يحل  
ثلثة اشهر من راد طلاقها فليس في ذلك حتى تضع ما في طائفها او يحل ثلثة اشهر من راد طلاقها فليس في ذلك حتى تضع ما في طائفها او يحل ثلثة اشهر  
المقتضى لانه لم يمتد على الفضيلة وعلى الوثيقة الضيقة بغير طلاقها صنف واحد هو ما عدا نشر بالمعنى لا يخلص لمفك الشقاق من الاخذ والادب  
صنفان يقيم من حيث شمول العقد بالمعنى المتقد وبينهما لا انها يجمعها شئ واحد هو كونها للوجه ولعل في قسم الطلاق في الاجتهاد الى قسمين  
خاصة السبق العقد في ثلثة اشهر من قبل ان تضع فقد بان من وجوه ولا يحل للزوج حتى تضع فان اجتمع من قبل ان تضع ما في طائفها او يحل  
النتية المعنى لمفك خاصة بغيره قال على الزيادة بالعد خاصة بغيره قال على الزيادة بالعد خاصة بغيره قال على الزيادة بالعد خاصة بغيره  
بالعد في غير نظر لعدم استقامة التقييد في الاول لان غاية فرض التقييد في المورد وهو لا بد ان التقييد على ما عدا والثاني ان ظهر منه التقييد من  
حيث الامر لا انه مقطوع المنقولا اليه الحكم محمول فلا يصلح للتقييد للمعقبة مع ما عليه من مرجحات الكثير من المصنفين الاعتبارية الموجبة  
لوجها على هذه الزيادة لو كانت محجة سندنا في الدلالة او المناقشة في هذا القول بعد معلوم من الماد من المنسحل هو الاعم والاحض  
ان ارادة كل منها هنا فاستدما الاول فيصير الموقوف الاول يجوز للعقد الذي ليس بعدد وهو لنسب هذا المعنى ان العقد ينشئ هذا المعنى  
وحمله على ما عدا العقد بعيد وخلاف الظاهر وانما يقتضيه الجمع اما الثاني فشمول النص المجردة له ولغيره مع عدم تحقق هذا المعنى هنا الا بعد  
انقضاء العقد وهو موضع الحمل وبعد لا يكون حاملا او الكلام في طلاقها ولا يمكن غير بالنية معنوية ناذ انوى ان يطلقها وهي حامل فلا بد  
لان تضع ثم يزوجها فيصير منها غائبا لان النية لا تؤثر في نية تحقق العقد والسبق بل يتوقفان على شرط من شرطها وهو ما الرجعة  
في العقد والوطى والبصر لانقضاء العقد ويجوز كذا العقد لا يكون حاملا فلا ينافي في طلاقا لحامل كذا لان ان يزوجها تكاها  
بعد الوضع يكون كاشفا عن جعل الطلاق السابق سينا فيحقق الشئ في هذا ايضا في غاية العقد ان خبره انما اذ عليه هي طائفة  
مدفوعة بخلافها بان المراد بالشئ هو الثاني لا بالمعنى لكن يتحقق المناقشة في المعنى الذي ينظم من عبادة بوجوب سياقة واعتبارات  
خارجية كغيره في بيان الواقعة بعد الرجعة شرط لم يدا لطلاق العقد وهو ان يطلقها بعد الرجوع من غير فاع ويقابل طلاقا للعقد  
وهو ما يكون بعد الرجعة والواقعة باوارة هذا ما شرح عتقا وعليه ندفع المناقشة السابقة الا انقضض بالوثيقة الاولى من حيث  
توهم التيقن منها بجواز الطلاق لغير العقد ويدفعه في التوهم بعد التيقن فيها لا يفتوح الطلاق في يوم واحد هو غير ملائم لعدم  
الواقعة بعد كل رجعة لا على تقدير شرط طهر غير طهر الواقعية وهو مع مخالفة لا سيما الطائفة مدفوع بالنصو المستفيض المتقد  
وجع فلا مانع من وقوع الطلاقا الثالث للعقد بوقوع الواقعة بعد كل رجعة والاستحائي في وقت يوم اوله حتى يدعى لاجلها الصراحة  
نعم هو خلاف ذلك لكنه غير الصراحة لا باس بارتكابها اذا اقتضى الجمع بين الادلة واما ما بقى عليه من عدم النامية لك لا لبعض الروايات  
باشراط طلاقا للعقد ثانيا بوقوعه بعد شهر من حين الواقعة وهو لا بد ان طلاقا القول بجوازها مدفوع بانه كذا لولا الوثيقة المنقذة  
الصحة بجواز وقوع الطلاقا الثالث في يوم واحد هي مع وضوحها من الرواية السابقة صحت بعد اعتبار تلك الدلة فيلحق اعتبارها فيها  
على الفضيلة الوثيقة وان يصح كون الطلاق للعقد لا انه مقتضى الجمع بين الادلة فتكون كالتص في العقد والجملة المناقشة في هذا الجمع  
ما ذكر غير واضحة والاولى الجواب عنه بما قد مضى من المناقشة ومفع لك القول النهائي ليس كذلك البعيد تبنا ما قد مضى من المناقشة على طهوه  
المقيد للموثقات المجوة لتضعف الخبرين عن الدلالة والفاوة لهما الا ان هاتين ايتي معتبر لراوى تلك الموثقات بعينه طاهر الدلالة في ذلك  
شيئا اليها الاشارة في المسئلة ايتي في الطلاقا الثالث في الظاهر الواحد مع الرجعة من دن موقعه فتقوله لا يزوج عن قوة والاحتياط لا يبرئ  
الشيء الا في الثاني فمضى عنه لا بعد شهر لمضى من الجرم هو خطا بما رجله على الاشبه او شد الكراهة بد ان شهر اظهر ما عليه كانه

من نكاح الشريعة ان يطلق ثابته في الطهر الذي طلق فيه راجع فيه طهر آخر ذلك الطهر على الظاهر لا يشترط له عليه فاما ما هو  
لغير الكتاب السنة يجوز طلاق الزوجة التي منها هذا المطلق لمحو الزوجية بغير الرجعة ولو من دون طهر باجماع الطائفة فضلا الى ذلك  
والثبوت في الاول جل طلق مرته ثم راجعها بشئ ثم طلقها ثم بدله فراجعها بشئتين منه قال نعم ذلك كل ذلك طهر واحد قال بن  
من ذلك انه فقل لك بامر مالك حامل ابنتين منه قال ليس هذا مثل هذا وهو الفحوى يدل على الثاني ايضا منضالا للمعقور فيه بالحكم فيها  
الصحيح في احد ما عن جل طلق مرته واستهد على الرجعة لم يجامع ثم طلق في طهر اخر على السنة تدعى التولية الثانية من غير طهر قال نعم اذا هو  
استهد على الرجعة لم يجامع كانت التولية الثانية ثابتة في رجوعه الثاني والحسن خلافه للعلماء في شرط في الطلاق بعد الرجعة الواقع للمستفص  
الصحيح في الرجل يطلق امرته ان راجع قال لا يطلق التولية اخرى حتى يبيها فيه كذا طلاق لا يكون على السنة وعلى العدة فليس في رجعة  
الرجعة ان عدم دخول الطلاق في العدة من دون وقوع في شيء من الامرين لقبحها فيه بما قد مضى في حق من جل طلق امرته في طهر من طهر رجعا  
ثم راجعها مرة ثم يطلقها ابنتين منه بثلاث طلاقات في طهر واحد حق خالف السنة فقلت فليس ينبغي له اذا راجعها ان يطلقها الا في  
طهر اخر فان نعم ذلك تجتمع جميعا قال نعم وفي الخبر لا يقع الطلاق الا في طهر واحد بجماع في اخر الرجعة في الجماع والا فانه واحد وبه الدلالة  
يطمن في قول المعبّر عن المراد من الرجعة التي حصرها في الجماع مطلقا الرجعة التي تتبعها التولية الثانية لا مطلقا الرجعة حتى يبرأ  
فيلزمنا منسوخا لغيره لا يجوز الا لا بد وكيف كان فالجواب عنها بجماع العقبين من المفاوئد لما من حيث غرضه في معنى الكتاب السنة  
الغنية مع حتم الدلالة وليس في ثبوت المستفص لا ما يقابلها على الاستفصا فانه ليست تقام شيئا من الرجعة الدلالة في السنة فقل على  
الاحتياط والاضحية من احوال ليدل الموثقة المتعددة ولا ينافي الاحتياط بعد وقوعه او انه ليس في لفظه من سند بعضها وقوله مع  
الاحتياط المنع في قوله شئتم على الفرض الكامل كما في متلوجا والسجل في الاستفصا ما الجواب عن الاحتياط الناهية بان غايتها ثبوت الحرية  
لا البطلان الذي هو مفروض من المسئلة لان الفرض عن بقاءه ليس في محله عندنا في الفرض بين الحكيم فمن قال بالاحتياط في البطلان  
بعد ذلك في الاحتياط وما اجب عنها بما يحتمل ارجع بينهما وبين ما مضى منها ما فعله الشيخ فقل على العقد للرجعة الذي يطلق ثم راجع ثم يطلق  
فلا يكون بين الطلاق والطلاق كما قلنا قل لا قبل ان تزوج غير ذلك لا يحل له حتى تنكح وواجب في كل طهر من طهر من الطلاق  
والطلاق في الحسن الطلاق الذي لا يحل له حتى تنكح وواجب في كل طهر من طهر من الطلاق في الحسن الطلاق في حق الجبر  
بما مضى نأمر ما كان عندك فذكر عندنا طهرها للعدة فلنا مع الموافقة في كل رجعة فيها مع قصي سند مما لا الاول خلافه لما  
انفق عليه منها ما فعله بعض اصحابنا في هذا على ما اذا كان غرضه من الرجعة قبل الطلاق لمحو البينونة وذلك على ما اذا كان الغرض  
ان يكون في جملتها ثم بدله ان يطلقها قبل ان يشهد من لفظه من الرجعة لا ينافي في الرجعة من الرجعة الى الرجعة وهو طويل في  
فان طلقها على طهر راجعها فانظرها الطهر من غير رجعة فحاصت طهر ثم طلقها قبل ان يدعيها على رجعة بعد الرجعة لا يمكن طلاق  
للمطالاة لان طلقها التولية الثانية في طهر الاول ولا ينقض الطهر الا هو فبعد الرجعة الجبر وهو كما ترى مبرج في العموم للصواب  
من حيث عموم القليل وهو من القليل الذي يبي عليه الشيخ في الجمع ولا ينافي الحمل على الاستحسان في الجمل الاصح في الوقوع في القليل  
لكن لا يقع للعدة كذا طهرها بالموافقة باجماع الطائفة والمعتبر الى ابعث لوطيها كونه غائبا بانكاه وحيثما حضره من طهرها بعد  
البينونة ادعى الطلاق لا يقبل عواضا فيما يتعلق بحق الزوج خاصة في حقه لان قرار العدة اعطاه الله من حقها لا يبيها التي اقامتها  
دون غيره فقبل في الثاني لو رخصت بما ينافي فعله ويحكم عليه بغير قسرة في مفروض المسئلة وهو الدخول بعد البينونة لا بعد رجعة  
رجعة فيخرج على عدم قبول قوله ونفسه انه لو اودها حق ولا اصل في المسئلة ولا رخصت سند حاجتها الا انها يجوز به حمل الجماع من  
غير خلاف بينهما احد مع ما في الجمل وهو سبب قبل مر رضه عن جل طلق امرته وهو غائب استهد على طلاقها ثم قد فعل ما رواه  
استهد لم يعلمها بطلاقها ثم ان المرأة ادعت الحمل فقل طلقك استهد على طلاقها فان لم يرد الولد لا يقبل قوله وليس فيها  
عدم قبول البينة لكنه ما خذ من الطلاق العاقد وهو انما يفعل بكثرة وهو حسن انما يطع فعله ما لا يكتفي او طهرها ولا يطلق  
له بالمرجع عموم ما دل على قبول البينة في المسئلة اذا طلق القاتل رجعة واراد العقد على اختها او على حاصلة الحمل المطلق  
تقبل منهم من حين الطلاق على المفهوم من لفظه هنا كلام في جوابه صريح بعض اجلة الا ان القليل هنا وفي كلامه انما يكونه احتياط  
الحكم بالحكم بما لا يكون مبدا التقدير من حين الواقعة مدعيه بافاده القليل ذلك بعض الاجلة لان الاحوط الاول على الاحتياط  
التي هي المستند لاثبات الحكم في المسئلة رجل له امر اربع نسوة طلق واحدة منهم وهو غائب عنهم حتى يكون ان تزوج قال بعد تقديسه  
وفي الجمل ان فشا الحيف فشا الحمل الا ان القليل بما استمر البثاني ويكون الحكم في المسئلة بالحمل خاصة لداقته العدة بها الجمل خاصة

من شرطها ان يكون الزوج  
مطلقا

الطلاق ما عداها الى عموم المستفظة لئلا يترك عندنا ثلثا فراء واشهر لثمة فراء الى خصوص الصحيح اطلاق الرجل امرته وهو عايب فليست عند  
ذلك فاذ لم يشرع لثمة فراء فقد انقضت عدتها وهي ان كانت مطلقة الا انها كما عداها من المستفظة محو على غير الترتيب بالجماع عايبها او يبيح  
العدتها ما ظهرها فيه كما يستخرج من التعليق في ذلك ما جعل اطلاقها عليها واجبا بين الاطلاق وبين النكاح المقتضى الفصل في الدين كالموت  
وبغيره ومن هنا ينفك الوجه في عدم الزنا الحكم لعدتها من الزنا وهو الزوج بالاختار ان كان الزوج بالخامسة لظهورها في العلم في الامر لا يصير الى  
انقضائها التسعة اهلوا لا سيرة بالجماع كما اوضحها التعليق في الرواية وظهرت من النص الفصل فلا يضر خصا المورد بالزوج بالخامسة فعد  
الفرق في قوله فاء لا كذا في حاشيائه لان المحل يخص الحكم بالذخ لمورد لو جرد ذكرناه مذقورهم هناك قول باعتبار السنة وفي التسعة لثمة فراء  
اما كونها مقصودا المحل والامر في اثبات السيرة ومنها انظر مع كونها الجذب في مقابل تقييد النص العقب الذي عليه عمل اكثر الاضافات يستمر  
**النظر في الثاني** في الموضع فيه فمما صدق به **القول** فيكون الطلاق المرفوع كالمطلقة الا ان كان الزوج عايبا من غير ان يشرع في عدتها  
العقبه المستفظة منها الصريح ليس للمريض ان يطلق امرته بزوج جلد على الكراهية للجماع بينها وبين ما دل على الوقوع من العقبه الا ان المستفظة  
الاية وفيه نظر فان الوقوع لا ينافي الحرية في نحو المسئلة من حيث انها ليست بعبادة نعم في الصريح عن الرجل يحضر الموت فطلق امرته هل يجوز  
اطلاقها قال نعم وان طالت زنته وان ماتت اميرتها وهو كالمرفوع في الجواز لان الغالب جلد على ان المرافعة الوقوع في الفجر لكنه بعد هو منع  
العتبة والاشارة بالاحكام كافي في فعل الحرية لان لا حول الاصيل لها وقا فاقه العقبه لكن يقع على حال هذا الجماع من الغالب ما لا امر  
ويافي لغير الاشارة من المستفظة بزوجته العقد الوحيه جماعا كما حكاه جماعة وهو بخلافه كقول المستفظة في الصحيح ان امرأه طلقت ثم  
توفي عنها وجها قبل ان ينقض عدتها ولم يشرع في عدتها فاعتقدت شوفاها وجها وان توفيت هي في عدتها ولم يشرع في عدتها فاعتقدت شوفاها  
الجرح فيه اطلاق الرجل امرته وانما كانت في العقد فاذا طلقها المطلقه لثمة فليس له عليها جرح ولا يثبت بينه وبين الموقوف عن الرجل  
يطلق المرأة قال نعم ولم يشرع ما دام له عليها جرح في الجرح في جلد طلق امرته ثم توفي عنها هي في عدتها فانها توفيت عدتها شوفاها  
وان توفيت هي في عدتها فانها توفيت عدتها شوفاها في كراهية عايبها الاول لا يضر ولا ينافيها ما تقدم من الصحيح انما اشرتها منها مطر وان كان نصفا  
المريض اخذها المحل على الطلاق لباشر لا ينافي الحكم فيه باسائر الزوج فيه لا ينفك عليه من اتفاق النص القبول لك على نفقته  
بعد انقضائها العقبه صريح في الطائفة ولا بأس كالسابق جمعا بين الاول ولو لم يكن عليه شاهد لا يثبت بل مع فرض الطلاق لا يضر  
الزوايا لكونها على التقيد شاذ لا يترك لاجلها عموم العقبه المقعد المعقود بالشهر العظيم لا جماعات الحكمة واطلاقها عصبه الزوجية  
الموجبة لتوارث الزوجين حد هان من الاخر بالبدية ثم علم في العقبه كقول العقبه المستفظة لثمة فعدتها الا في حقها الحكم بانها منها كذا  
في العقد الوجبة وهو الاظهر الا شهرين الطائفة بل عليه الجماع فاشهره اربعة عباة بعض الاجلة خلافا للثمة واجلها فثبتوا الارث  
في العقد الباتة كالجرحية هو الزوايا الاخره من المستفظة تخص بقدمها من العقبه ولعمري خصوص الجرح في احد هان جلد طلق امرته اخر  
طلاقها انما انعم بتوارثه في العقد وفي الثاني المطلقة لثمة فعدتها وتوفت ما دام في عدتها ما مع حصول السند والموضع لغاها ما لم يشرع في  
المريض طلاقها بخلاف الجماع واخرها من المخافة باليقيد بالمريض بخلافه الى دلالة هي في العام مفعولة ومع ذلك ليس اخص في طلاقه في  
الاخر الا طلاق في الاول الاخر المتحقق منه في الخارج بجامع ول الطلاقات الثاني لا يضر الثالث فيقبل المحل على الاولين المطلقة لثمة  
في الثاني المطلقة كل من طلق امرته فاقع واحد فخرج عن الطلاقين في الروايتين في الرجعية فلا يمان بذلك لعقبه المقعد بالجماع  
لا وجه لذلك القول المرفوع في الجرح في العقد وبعد ها ولو كان الطلاق باينا لكن له سنة خاصة فلا يشرع بعدها ولو حظه بلا خلا  
في ذلك بل ادعى عليه لاجل الجماعة والاقبال العقبه المستفظة منها الصحيح عن جلد طلق امرته وهو مريض قال نعم في مرضه فانما بين سنة  
ان مات في مرضه في الجرح في اخره وان ما بعد ما يمضي منه لم يكن لها ميراث في الكون رجل طلق امرته وهو مريض فطلقه وقد كان طلقها  
قبل ان تطلقه من قال فاما ما اذا كان في مرضه في طلقها فاحد المرض قال لا ميراث له من مرضه يموت ان طلقها لثمة فعدتها فغيرها  
انما صورت في الزوج المرافعة بعد العقد بغيره وقد لا ان ينبغي قبيدها ما ازال الزوج فلو تزوجت حوت الميراث لا لاجل الحكم المقعد والمعتبر  
منها الميراث كالصحيح رجل طلق امرته وهو مريض قال ان ماتت في مرضه لم يزوج رثته وان كانت تزوجت فقد ضيت بالكد صنع كغيره  
انما يحرم غيره وهذا الضوم مقعد الدلالة كقنوى الجماع على يقيد الحكم بقيد اخر وهو الميراث البتة العباة بقوله او يبرئ من مرضه ذلك طو  
برغمه مات بمرضه من قبل مضي السنة حوت الميراث لو لم يزوج بغيره ثم ان طلاق الموضع كالعباة يقضي عموم الحكم في الشرطين  
لصون الطلاق بقصد الاصل ووعده هو الاظهر للاشهر بين الطائفة بل بما اشعر عباة في طلاقها هم عليه هو الجرح فيه مضى الى طلاق  
الدالة العقبه بالشهر العظيم خلافا للفقهاء الاستصحابا وثبتت على الموضع بالاول حلا الاطلاق عليه انظر الى العقبه والنكاح الى خصوص





الزوج بلا سؤال مع التهمة في كثير من المصنوع من هنا يقدح عموم الحكم والخاصة في كل امرأة كانت في حجب واخرت بموتة ومارة ونقصا  
العلة وقت العمل لا فرق بين ان تعين الزوج عدمه ولا بين مستغلا وعقد وان كان طريقا للزوج غير خفي السؤال المعلوم والوقوف مع من  
كذلك ما قيل المراد بالتعدي من سكن النفس الحضرها وان لم تكن متصفه بالعدالة المتعدي في الشهادة **المفصل في الرخصة الكبرى**  
والفتح والثاني هو في لغة المرأة من الزوج شرعا والمراد الى الكساح السابق من غير ذلك بان في العدة وفترتها في من الصحاح والاصل  
في شرعية الكتاب الشبهة اجماعا من صاحبنا وقصه بكل ما دل على قصد الرجوع الكساح بلا خلاف بين العلماء اذا كان نطقا كقولها  
ورجعت او رجعت تصلا غيرهما فيقول احضك او تحضك هذا الثلثة صرح غير محتاج في بيانها الرجعة في غير وقتها  
لما والى كما في خلافه لا انه ينبغي اضافتها واستحبابها فيما يتصل صرح في معناه وذلك امسكت لوردها الفراق في قوله و  
يعول من حق من فامسا بمعروف فلا يتجوز الى نية الرجعة في وقتها غير ما كاهولسان في الالفاظ الغير المحترمة وقيل يقتصر اليها في الحكم  
غير ما كاهولسان باليد وفي البيت نحوه وهو حسن لا يكتفى اذا كان عملا كالوطي والقبلة والسنن وشهوة مع قصد الرجعة فلا أثر لها في عطفه  
او مع عقد قصد الرجعة ولا مع عدم قصد الرجعة فان ذلك لا يفيد الرجوع وان فعل حرما في غير الاول لانفسك الكساح بالطلاق ان كان جيبا لولا  
ذلك ما بين بانفسك العدة الا انه لا حد عليه ان استحسن التبرع الامع بحمل التبرع والامثل حصول الرجعة بها بعد الجماع والاندراج العمومات في الاعتبار  
مقتضى الرجعة لا لفظها ما ورد في معتبر اجابا الصحيح للجمع على صحيح واياها الغير المتصاقتا لتسند بعد مع اجابا بعل الكل فيه من غشى امره بقدر  
انقضاء العدة جلد الحد ان غشيا ما قبل انقضاء العدة كان غشيا ما يابا رجعة اطلاقه وان شمل الحاضر قصد الرجعة لان اللزوم القيدية  
بينه بين ما دل على اعتباره من الفعل النقل نعم لا يبعد لخذ دليل على كون اصل في الفعل الرجعة كالاتفاظ الصحيح فلا يمتنع عوى عدمها الامع  
اليقظة في جميع القيد على هذا الى القيد بعد طهر وعدم قصد الرجعة لا طهر وقد خالفا للروضة فيقصد الرجوع لا بعد قصد غيره  
وهو حسن لولا الطلاق المفسر لوانكر الطلاق كان جيبه بلا خلاف بل عليه لو فان ذلك للصحيح ان كان انكر الطلاق قبل انقضاء العدة فان  
انكار الطلاق رجعة لها وانكار الطلاق بعد انقضاء العدة فان على الامار ان يفرق بينهما بعد انتهاء الشهادة وهو قول الرضا ولا خلاف في ان  
في الاونة الثالثة في لالة الرجعة طهره غير الماضي فيكون اقوى ولا يقدح فيكون الرجعة من توابع الطلاق فينتهي حيث ينتهي المتبوع لا في ثباتها  
الزام ثبوت الكساح لانكاره بل عليه فيحصل المطلوب فيها ان انكر سبب شرعية ما ثم ان طلاق النص الفتوى يقتضي حصول الرجعة به وطهر ولو مع طهره ان  
الباعث عليه عدا القطن لا وقوع النكاح ولو ذكره لم يرجع هو مشكل للقطع بقصد الرجعة هو معتبر جماعا وانزله على ذلك بعيد بعد شمولها  
لمثل ذلك غايته ما حاث اثبات الرجعة في الانكار في الالفاظ الصحيح الامع جود الصافي عنها كما فيها ايضا ولا كل الانكار في غير الملاق مما يجوز  
الرجوع فلا يحكم به فيه بمجرد ولا عيشة ولها ما ذكرنا من هذه القطن في اخره ولا يوجب صحة الرجعة لانها بلا خلاف بل عليه جماعا عينا جماعا هو  
الجزء في كونه معتبر بعد في الكساح فنهى الى من لا خصوص النكاح الاية بل يجب لتسنيده البصر في الطلاق لا يكون غير مؤثر في الرجعة  
شهوة جنة ولكن ليس بعد فهو فضل في غير ذلك ارجع ولم يشهد قال يشهد ارجع ولا يري بالذات صنع فيه باسنا التماجمل الشهادة كان البراءة  
وفي الرضا انكر الرجعة بغير شهادة من جهة الحد والموئيد والسلطان رجعة لاخر بالاشارة المفهومة كسائر مقدماته على المشرب من الطائفة خلافا  
للصديقين في الغاء الفناء عنها عملا بعد ما هو امانة طلاقها ووضع عليها كما في الخبر فهو شاة وشهد بغير شهادة في قولنا الماش في رواية باخذ  
الفناء عنها اشارة الى وجود الرضا بغير شهادة ولو لم تنفع عليها ولو ادرعت المصلحة انقضاء العدة في الزمان المكن فيختلف فله باختلاف انواع العدة  
فهو من المعتد بالا فراهة عشرة ن يوما وخطان في الحرمة وثلاثة عشر يوما وخطان في الامانة وقد يفرق نادرا انقضاءها في الحرمة بثلاثة وعشرين يوما  
وثلاث خطان في الامانة بعشرة وثلاث خطان بان يطلقها بعد الوضع قبل وتير دم النقاء بخطنة ثم بغيره بخطنة ثم بغيره بخطنة ثم بغيره بخطنة ثم بغيره بخطنة  
عشرة ثم بغيره بخطنة ثم بغيره بخطنة ثم بغيره بخطنة ثم بغيره بخطنة ثم بغيره بخطنة ثم بغيره بخطنة ثم بغيره بخطنة ثم بغيره بخطنة ثم بغيره بخطنة  
النكاح الخط للوطي بخطنة للولادة وسقطا مصلو ما وعشرين يوما وخطان في معتد بانون يوما وخطان في علقه اربعون كفا في المقبرة  
منها البصر تصل لطفة الى الرحم فرد فيله ريعين يوما ثم قصر فله ريعين يوما ثم قصر فله ريعين يوما ثم قصر فله ريعين يوما ثم قصر فله ريعين يوما  
أكمل الرجعة اشهر بعث الله ثم ملكين من الخبر وفي معناه النبوة وقيل في الثلثة بالرجوع الى الامكان فانه ولا أثر الامع طهر والمخالفه وهي غير  
وعلى تقدير تحققها فالأظهر العمل بالمعترة وكيف كان لو ادعت لانقضاء كان لا ممتنع لها قبل دعوى ما من ومن بين خلافه في قوله في دعوى  
الانقضاء بالاشهر للصحيح المحض والعدة الى المشاورة في اخذها اذا ادعت قصد في اطلاقها انكر الام لا صحتها بقضه عند انقضاء بغيره  
المشاوره غير خلاف للمدة في الثاني فلا يقبل لانها اربع من لئسا المطلقة على امرها منذ ذلك في ظاكر وايات ولم تنفع عليها الا طهر  
هو مع حسن سندها غير معتبر في الهدى ولا ريب ان العمل بها حوط سبها التهمة وكذا الحكم لو كان لها ممتنع فيقبل قولها في انقضاء العدة بحجبه

من ساقی القضاة  
ن



یقیناً





والمجلة على الهيئة  
ع







الخطبة التي كادت تكونا جماعا بل جماع في الحقيقة كاحكامه بعض الاجل ومثل ذلك مؤيد بالحقايق التي اوردتها الفاعل ما في الوثيقة  
بل لم تقف على ما لم يرد من ذلك شيئا ونص بعضهم بانها مطروحة ما هذا لا سبيل للبحث البتة وتعدا لا غير ذلك الولد من مولاهما من الزنا  
وفان الزوج بشهرين وخمسة ايام عند اكثر الفقهاء والمذاخير بل لعده عليه ما تم الامن ندر من متاخرهم لاعتقاد التضييف مما عليه المحرم  
للصحة المستفيضة غير هاهنا من المعتبر بنفسها بعض بالشهر العظيمة في اخرها الصحيح الا انه اذا نوى عنها ما فيها فاعدها ما شهران وخمسة ايام خلا  
المصدق والحل والكليني وكما حرره للصحة المستفيضة غير هاهنا من المعتبر الا ان بعضها مخصوص بذات الولد من المولود سيما اليه لا اشاره ونه  
الصحيح كمال النكاح واما الزوج فعلة المارة حرة كانت واما وعلى ابي محمد كان الكاظمة وعده وربعها وملك من فاعلها اربعة اشهر وعشر  
الجس فبذل المحرم ولا نكحيتها اذا مات عنها وبعها سلوة العقد الا ان المحرم تحدد الا انه لا تحدد في القوة الملوكة التو عندها وبعها اربعة اشهر  
وعشر ايام وحمل هذه الروايات في المشايخ من بذات الولد من المولى والاختنا المتقدمة غير هاجعا والثقات الى الصحيحين لا يتبين  
الصحيحين في اعتد ذلك الولد بعد المحرم وفيه نظر لا يفرع الكافي وليس لمخالفة الاختنا الاولى لظا اطلاق الكتاب مؤيدتها للتقية كما  
حكاهما في الاما طاب له ومع ذلك فان بعض الروايات الاخرى كالصحيحين في العموم لغير ذوات الولد مع ذلك فان هذا الاختنا متقدمة  
بالاتفاق كثير من المعتبرين باعتد الزوجية على الاطلاق اربعة اشهر وعشر الشاملة للمحرم والامه وبما مضى من عند المتقدمة الوفاة بعد  
الحرم الظاهر في الدلالة على الحكم في المسئلة بجمية صحيحة زان ان على المتقدمة على الامه وموتها بما مضى في المسئلة سابقة من المعتبرين  
في ان عده الدقية الوفاة كعده المحرم مع تيقن بعضها بالحكم في الامه وانها كل ايقه وان الدقية تارة للامه كما مضى من المعتبرين الاخر  
في ترجيح لاهتها بجمية التعليل الى ان الامه تكتفي في عده الوفاة كالذمية التي هامة وليس في الرواية الاولى من المرجحات كوال شهر العظيمة  
في خلاف هذا القول ولعلها بمجرد ما غير كما في هذه الروايات من المرجح الا ان كونه المؤثرة لظن القوية القوة ومع ذلك  
فلا احتياط برعايتها البتة بل لا يجوز المدل عنه تمسكها بالحق والامه الاستسباب بالاصح على التفضل فليكن في حله اذ غايتها  
اثبات الحكم في ذات الولد هو غير لازم لثبته بما عدها لا يبرع من النجس المقتضى في احدها خاصة قد قرأه في بحث عند المتقدمين  
مقتضى بما في يده المنافي للمعشر العمومي كما ياتي بكل اذا كانت جاهلا او كانت خالفا اعتد مع ذلك هو العدة شهران وخمسة ايام والجمع  
بان يجعل العدة ابتداءها احكاما جماعا بين عمولا لاية واوقات الاحكام فيض جملهم مع عده محض لانهما في حقاها ما في مقام  
المعتبر باعتبارها التي يحملها على الحامل والحامل التي يضيع في قل من الذي يحمل لاية على غيرها كل ذافي لانه غير ذوات الولد من المولود واما  
ام الولد منه فتعد من ذوات الزوج مطه كانت انك لم منه لم اجماعا كما حرره على الاظهر لاشهر بل لعده عليه ثمانية ايام في اخر العمول لاية  
المتقدم من الكتاب السنة السليمة عن معاضة لاجنا المتقدم باستمدادها بان نصف على المحرم لا خصاصة بها بحكم اعتبارها والفتنة بعض  
ذات الولد البتة فحقا الى الصحيحين في احد هاهنا من اجل كانت له ام ولد من وجهها من اجل ولدها غلاما ثم ان الرجل مات فوجت في سبيل  
الان يطاهها قال فتعد من الزوج اربعة اشهر وعشر ايام يطاهها بالبلك من غير نكاح وفي الثاني ان طاهها قال في امها الاولاد لا يبر وجن  
حق عتيد من اربعة اشهر وعشر ايام واما مع صحتها اصل حرة ما في المقد واعضاها بالاصغر والعموم واعتد بالاشهر العظيمة  
المنافرة التي كادت تكونا جماعا ومع ذلك ميلنا عما يصلح للمخالفة لاهل البيت لا اشاره وليس فيها اشاره الى التقييد بذات الولد  
المستل للنفى عما عدها نفى في الثاني ان كان فيه لاية عليه من حيث وقع السؤال في صدقها عن عده مطلق الامه واخصا الجواب المتضمن  
لعده المحرم بام الولد المستبرئ ذلك وفيه نظر اذ هو حيث يمكن استفتاء حكم مطلق الامه من ليس الامه فقد تولته الذيل وهن ما المشعر  
بالعموم والحق على مطلق الامه وكانه ما اراد بها حكم مطلق الامه بقية على ذواتها الولد لكن لما كان بما يتوهم منه لاختصاصه من كونه ان  
حكمه عليه من كان في الحائض او ما ليس في هذه الحالة بغيرها موقوف في فاعله الولد وكيف كان فاعله ذات الولد بعد المحرم ليس محل  
شبهه وان حكم عن اكثر الفقهاء والاعتد بنصف ماعدا المحرم الا انها ضعيفة لينة ثم ان ذاك العبارة عدم اعتد ام الولد من المولود من موته تلك  
الذرة بل اعتد ادها من موت الزوج فتاوى حكمي عن الحل صريحا حكمه بان عليها الاستسباب خاصة نفى عنه لباس في وقف وجرم يفي موضع من غير  
شيئا العلة للاصل لاختصاص العدة بالزوج وعده وفيه نظر السبع عنها بعد زود المعتبر باعده الامه من مولى المولى عدا المحرمه الصحيح السابق في امها  
الا ولا يبر وجن حتى عتيد من اربعة اشهر وعشر ايام هو من ام الولد وما المولى المولى الاول ولعله في الاول وبويدة الصحيح المتقدم للمع الحكم  
في كل وجهه وموطوء ولو بالملك الصحيح يكون الرجل تحه اليه فيقعه ما في لا يصح لانه ان يخرج حتى تقضى ثلثة اشهر لان نوى عنها مولى ما فاعله  
اربعة اشهر وعشر ايام الموت سبيل فتعد عند التو عندها وبعها في الخبر بل الحسن في الامه اذا غيبها سيدها ثم اعفها فان عدها  
ثلث خض فان مات عنها اربعة اشهر وعشر ايام الاستدلال بهذا الرواية مع قصو سندها كذا بالصحيح الثانية كما وقع عن معانظر لاهلها في

الاعتدال بعدة الحرة بعد ان صارت معتقة فيك من محل البحث في مثل ثلثه وربعه على ما في الاشارة فاعلم ان في الصحيحين الاولين  
 والموثقة وهي كاجرة الحرة بما مع اعتدالها بالثبوت كما يطر من بعض الاحكام فيكون حكمها حكم الحرة في جميع ما يقع من غير ثبوت  
 التمسك بالعتق لاختار من الماخزين عنهم فيجاء مدعين كون تلك المعتبرة عن العاصر سليمة من كل عيب فان لولا الاجرة فلهذا شرط العتق  
 ثم اختلف في الاعتدال بالذمة المرفوعة ولا زمة بعد الاعتدال في ذلك فان كان بعد ثبوت العقد بعد الحرة سوي لا يستلزم استعانة بالثبوت  
 الاعتدال مع عدم الاعتدال في غير محل البحث وسند الرواية ليس بذلك لضعف بل بما بعد من الحسن ومع ذلك فمقتضى العمل باليقين و  
 صحتها ما دل على ان هذا الامر لا يستلزم خاصة دون تفصيل بين موت مولاهن من عدل وموتيهن فمقتضى مقتضى كراهي العمل بالاجتهاد في كل  
 بديل من غير قوة الا ان الشهادة في جانب الاجتهاد السابقة بما قبل ان تزوج مع الاعتدال بالثبوت الحرة فلو لا فروع المسئلة لان  
 نشأ القوة انما هو شهر فلهذا مدارها انما هو ذات الولد كما دام غير هكالا لا المحضة الغير المتبينة بل الحرة فان الممان على ما لا يستلزم خاصة  
 على ما قد مضى من اوله خلافا للقول في يد يمينها العقد على اطلاق تلك المعتبرة وهي مع عدم الشهادة من مكافاة لاعتدال البرة والعقد  
 السابقة مع مفهوم الرواية المتقدمة المعتدلة في جميع هذه الامور العظيمة فيصير ناعمو الصحيح الموثقة ويجعل الممان لها ان لا خاصة و  
 مفهوم الرواية السابقة ان عملها ان لا اولها محضة غير من عموم الصحيح المتقدمة منها ان لا ان لا يزوج غير من قبله وعل  
 هو في الحكم في عقد فوقه احد من الطائفة للشيخ في المسئلة لا يجب فيه كذا ذكر بعض الاجل من كذا اذا لم تكن حين فانه من جهة الافلاحة  
 عليها من فانه باجاء الطائفة كاحكام جامعة للاصل اختصاصا المتبينة من المعتبرة بحكم التبادر وبغيرها بالعتق ثم قد شرط العتق في الرواية  
 انه لا عتق عليها بعد ونحوها المعتبر بل الصحيح الذي اذا مات ولا مان عندنا ان بقدر شهر عشر من يوم يموت سيدة هاد كان سيدها  
 يطها الحرة هو وان كان مودة البتة الا ان بالعتق على الحكم في المسئلة فانها مع حرمة اذ كانت لا تعتد بالانقضاء شهر و  
 عشرها الاولى لا تعتد بها رقبته باحد هو لا فسا في غير اختصاصها بالانقضاء من غير مبادر غير فها بما يقتضي اطلاق ما مضى من المعتبر مع  
 انها لمبادر منها خاصة لكن هذا في العقد عن عقد وفان لمكروا بالزوج فالحكم عام للذكر والخو وغيرهما قطع اطلاق النص الفصيح عند  
 متقاض للمام وتبرع على ما ذكرناه من اعتدال الامر ذات الولد من فاش الزوج بعد الحرة وغيرها بعد الامر له لو طلقها في ذات  
 الولد الزوج طلاقا رجعيما ثم مات في العقد استأنفت عقد الحرة لانها بمنزلة الزوجية يدل عليه طلاق اكثر المعتبرة باثبات هذا  
 الحكم في الحرة المطلقة المتوعدة عن ذات الزوجية لان ذلك منها لو لم يكن انك لداستأنفت عقد الامر للوفات وانما لو طلق  
 باينة استمرت على عدمها السابقة لعين ما ذكرناه في الحرة التي عنها ونحوها العدة البانية الاصل غير وسو الرواية لظهور اختصاصها بحكم البنا  
 بالحرة دون الامر ولكن فيما عداها كفاية مع مكان الاستدلال لها بنحوها كما لا يخفى في جلد ولومات ورجح الامر غير ذات الولد ثم اعتقدت  
 العدة اتمت عقد الحرة تغليباً لجانب الحرة واستعجالاً للحرم السابقة لافعالها لا اذ لم ينكحها كانت باعته مطلقاً ولو جرحه  
 كانت امة باربعه شهر وعشر خمسة من الامة المحضة الغير المعتبرة بالمرق باجتماعها الماضية المخصصة على تعديك تسليمها بها من حيث التبا  
 جدا من فالاخص بعض النصوص هنا كالصحة انه طلق ثم اعتقت قبل ان تنقضي عدها في عقد ثلثة حيض فان ما عندها  
 ونحوها اعتقت قبل ان تنقضي عدها فان عدتها اربعه شهر وعشر ونحو غيره ولو على التواضع ثم اعتقت في حيض اعتدت بثلثة فروع  
 ان كانت غير مستترة وتعدت في الشهر الثلثة على الاظهر لاشهر بين الطائفة للصحة المستفصنة غيرها من المعتبرة في الصحيحين الذي اذا  
 مولاهن عدتها اربعه شهر وعشر من يوم يموت سيدا اذا كان سيدا يطها فيل فالرجل يمتن ملوكة قبل موته بكذا اي يوم ثم يموت فوهة بعد  
 بثلثة حيض وثلثة فروع من يوم اعتقت بها ونحوها الخبر لان في اخرنا في اعتبار الاعتدال بالافراو في الصحيحين وغيرها لا يصلح للمير لمعتقة  
 ان تنكح حتى تنقضي عدها لثلاثة فروع واشهر خلافا للحل وجب الاستبراء خاصة من اعضاء من الاول فريتا وهي محضصة بهذا النصوص في جميع حصة  
 اكثرها واقبنا باقينا معتقدا بالشهر وموتيهما باقيا الحرة ولذا لم يوافق احد من الطائفة خلافا لضعف كضعف خلافه في ثلثها  
 من الصحيحين الاولى من عتد الدبر الموطوء من فاش التواضع اربعه شهر وعشر وهي مع صحته اعضاءها بالشهر المحكية وايضا ما سنا  
 التمتع معتقدا باطلاق كثير من المعتبرة منها الصحيح الرجل يكون تحت السيرة فيعتقها في الاصل لمان تنكح حتى تنقضي عدها لثلاثة اشهر وان  
 توفي عنها مولاها فعدتها اربعه شهر وعشر وقيد وعنه اكثر الاصحابا ليعتق بالثبوت فيه نظرا لانه لا نص في العلق المحرم اصر منه  
 المرسل كالصحيح لان فيه قطعاً رجلاً اعتق ولم ثم توفي عنها قبل ان تنقضي عدها فالاعتدال باربعه شهر وعشر وان كانت حرة اعتدت بعد  
 الاجلين في العمل بها احوط سيما ما يدعي اطلاق الخبرين بل ظاهرهما احدهما في الامر اذ اعتقها سيدا ثم اعتقها فان عدتها لثلاثة حيض فان  
 مات عنها فاربعة اشهر وعشر في الثاني عن حل اعتق وليه عند الموت فوق عدها عند الحرة المتوعدة عنها اربعه شهر وعشر ولكن في



الفرع الذي يخرج من الخرج في هذه الصورة الحما نونهم انقطاع الحكم الزوجية التي بها هي عن الامرين بعد الطلاق فلا يجعل مثل هذا الفرع  
دليلا واضحا للاول ولكنه على خلافه لو كانت سفرهما او نكاحا في جوب الطلاق لم يكن اذ كانا جزء من العقد او مطلقا وتخرج منه  
الاعتداد في النكاح من غير الطلاق الذي يخرج من مذهبها فيجب عليها التحصيل لكونه من عند الله تعالى هذا انما ينشأ من طهره والمنقصة وانما  
الفائدة حيث لا بد من جرحه من العقد وهذا أقوى اختصاصا الذي المطلق في النكاح فيكون الحكم الوضعي والثبات يبرر عمل الفرض جدا كل ذلك مع مكان  
الرجوع عند الضرورة لا يملك ويحجبها عمومها فانه كان الضرورة بالتمسك بعد على تقيده وجوبه فخرج ايقه فان اضطرت خربت طبعها لكن بعد انقضاء  
الدليل لم يحدث قبل الفجر وجوب على الاشهر بل اضعف على خلافه لا من بعض من يد ومن آخره الا فيشكل الموقوف الذي لا يفرح فيه من حيث ان  
والاشهر كما هو المخرج مع انه على تقديره فهو بالشهر العتيق يبرر فلو ظهر ان نكاحه وبغير الضرر والابان كان لا يفرح بغيره فاجابوا بالحدود  
ذلك لا يمنع عن كل من الخرج الاخراج الطلاق لبا ان شرطه كما كان المطلقه وحاملا ولا الشؤ غيتها وحاملا فكل بل ثبت كل هذا  
حيث شئت بل لا خلاف في الطلاق المقتضى بل على الخرج في كلامهم وهو كغيره فمضاهي الاصل السام عن خاصة ما دل على المنع خصا بالامير  
ما في اخرها من الغلبة بالوجوه على تقديره لا طلاق بل في رواية في المطلقه بما لا يقتضي منها الصيغ والطلاق ارجح  
طلاقة لا يملك فيه الرجوع بل ان من عتقتا طلقها وملك نفسه لاسبيل عليها تسديد حيث شئت ولا نفقة لها ونحوه ولا معاض لها في النكاح  
يتركسوى الاطلاقات المقتضية بها بالاجتماع في بعض من الخرج توفى عنها زوجها بغير تسديد حيث شئت فان حيث شئت انجرح  
عن غير ولا معاض لها من الطلاق الا في الامير والاشهر المقتضى وكثير من المعبر الذي في بيتهم ما من بينهما لم او عاملها لانهم ما بين مكرهما على  
الاستحسان واداء لها من اصلها او بواجب عند المناخون فاما ما عدا عتقها من بينهما وبين ما تقدمها التضمن التغيير والنكاح لا يملك  
بالعقد انما شاعت وليس فيها النكاح الذي عن التمسك من مكان العقد وقد تضمنت هذه المعبره فالعمل ما عتق من لزم كما قاله بالبل في جميع  
بينها وهو حوط وان كان في عينه نظر من حيث عدم القابل لها بل وفلها ما اتفقتهم على ردّها ما هذه تشايعي بالتأدي لا يجب دة او بالبره ثم المطلقه  
بايتا وانما جازاها لولا ما لا الاخره ليس على الطلاقه حد بل ينبغي تقيده بما اذا خرجها الى مكان اخر مطلقا فان المانع في السكن  
كما با وسنة واجماعا لفرق بينهما بين المطلقه حيث هو على جواز اخرها ما لم ولو في سكن اخر دون هذا يجوز اخرها اليه مطلقا  
جدد وعند المطلقه من حين الطلاق مطلقا فان كان المطلقا وغايبا اجابا في الاول وعلى الاظهر لاشهره الثاني الصحيح المستفيضة  
وغيرها من المعبره ففعل الصيغ في الغايب الطلاق امر انما تسدد من اليوم الذي طلقها الطلاقه كغيره اما طلقا اذا عرفت الوقت الذي طلق  
فيما بالبدية الشرعية والقرآن القطعية ومقتضى الصحاح الصريحه ذلك المستفاد من نصوص الطلاقه منها الصحيح على المطلقه بطلانها فلم يعلم الا بعد  
منه فان شئت اهدا على ولا تعدد الا لتعدد من يوم بلانها واطلاقه كالصحيح الاخرين يفيض الاعتدال من يوم البلوغ مطلقا وجعل  
القطع تنفذ الطلاق عليه يوما او زيدا ويأقيد بصحة واحتمال وقوع الطلاق فيه فربما انشأ ونحو ما في نفاة وتيقن سبق الطلاق  
البت لو تعدد بالتسليم بغيره بالملحق بكون المراجع من الاعتدال يوم البتو البتة عليه لولا اعتدال ما سببه جرحه من العقد وليس المراد جعله  
ابتداء وهو غير جيد لان لمصلحة الطلاق في حوطه فاقطع المانع في بيع وخلاف الجلي منها بالجل لروا الاعتدال من حين البتو كذا في  
بعد الثبوت شئت وشئت من ان العقد حياته فقتل في نية مع ما فيه من المنع في طرح الصحاح وتعددت في نية من حين  
ومن حين يبلغها الخبر مع الغيبة على الاظهر لاشهره من الطلاقه المعبره المستفيضة منها الصحاح احدثها الرجل يموت ونحوه امره وهو  
فان تعدد من يوم بلانها فانه خلافا للاستحسان كما لا ريب في الاعتدال من حين وقوع بعد الثبوت ولا قبله بل من حين البتو الجبرين  
احدهما الصحيح امره بلانها في نية من كان حيا لم يرضع عليها وان كانت ليست بحية ففقد حصة عدتها  
فامتنع البتة انما في يوم كذا وكذا ان لم يكن لها بقية فلعده من يوم سمعت نحو الثاني لانه فاحل لسنه هو كالأول فحينئذ  
للمستفيضة التمسك من حيث الاعتصام بالاستفاضة الشهر العتيق الا حينا الاصابه الحرة فلو طهر حارثا او جلا على القية  
كما فعله بعض الاجلة حلها على الرخصة كما في المتن ايضا في خروج الكفاة ومناة الزوا العمل بالاجابة والرجوع وطرح المروحة والجله  
لادب شئت وهذا القول كضعفه ككتاب المفضل ما في الصحيح المزمع يموت زوجها او يملكها وهو غايب ان كان ميسرا يام من يوم يموت وجهها  
وان كان من بعد من يوم ياتيها بغيرها لانه لا بد ان تعد له عين ما يرضى بل بطريق دائم لا فرق في الفجر بين الحرة والاميرة نظا العتاة كالكثير النصوص  
الفتاوى لا يارضها بالتحليل في بعضها بل انما يحل عليها وهو مختص بالحرة جدا الغلبة هيصة على الشرع ومطلوبها فلا يجوز ذلك على تقدير كثر  
النصوص الفتاوى بها يجوز الرخصة على العدة نفق العدة عن الامير جعلها كالمطلقه لعد منعد جدا ولذا لم يل لينة لانه لا فرق بين الحرة والاميرة  
تعد من يوم ينصرفه عن قيسا قوله ويثبت الحكم باجتماع ام لا في طلاق او كثر النصوص الفتاوى بل من غير ما من صحاح الكثر بما ينافيها النص



















فيما استدلوا به من اجل انهم لم يثبتوا ان كل من كفر عن الله تعالى كان كافرا ولا ان كل من كفر عن الله تعالى كان كافرا  
والحكم بين من كفر عن الله تعالى وبين من كفر عن غيره من الملوك والامم والاختلاف في التكفير بينهما لا يخلو الجدل  
نعت وهو الاظهر للاشهر بين الطائفتين خلافا للقولين من قبلنا ان كل من كفر عن الله تعالى كان كافرا ولا ان كل من كفر عن الله تعالى كان كافرا  
منه وليس هما في اذنا الجلس حكم من كفر عن الله تعالى ولا من كفر عن غيره من الملوك والامم والاختلاف في التكفير بينهما لا يخلو الجدل  
اربع مرات في مجلس احداهما عليه كفارة واحدة وهو الاول فاصروا من الكفاة لما من طرعا او يوكا الى ما يوكا الى الاول هذا في الاول  
الحصول اكثر في خلافه وقد استدلوا كما ذكرنا من عندنا في اورد حمل الشرح على ما حمل عليه في السابق من اذنا الواحد الجسد لا الشخصية  
بحر الوطى قبل التكفير فافهموا نصابا من سنة فلو وطأ احد من كفارة ان احدهما الظاهر والاخرى للموقفين خلاف بين الطائفتين  
من الاستكفاء ليجب بالمرء الاول اصله او الثانية فكلنا مع الفكرة على العنى والصواب اما الاطفا فلا يخفى الثانية ايضا ولم ينفذ له على  
شاهد في الصحيح غيره فلو اننا قد ان يكره ان يستغفره الله تعالى ويكفر حتى يكفر فيهما فلو سئل اننا ليس من في المطالب ولا طاهر  
وعلى تقيده الظاهر فليس بينهما التفضل المذكور فانها اذا ان وقع لك معاصيا بالتعبير المستفيض المقتضى بالشهر والعلية منها الصبيح في كل  
لا يتساهل في كفره بل ان فعل فعلية شيء قال له وايضا ان لا تظلم في كفارة غير الاول ان لم يقين ايضا وقبره في الثاني اذا وقع المصطفى  
قبل ان يكفر فعلية كفارة اخرى لم يفرغ من هذا الاختلاف معونها الثالث فهو ان خصر شديد بها الراى لا في الجمع على صحيح وانما مع اجابة لغيره  
ومعنى التكفير ان يواقع الحق بكفره فان حمل فعل فاما عليه كفارة واحدة ويحرم كما عرفت في العتابة اغنى عن التكفير في الجاهل ويدل عليه الاصل  
مع اتفاق الراى لا خفا العتابة المتكبر بحكم الشافى بعض البناء في ما عرفت من قوله في الحكم في السابق ان خفض الصحيح الجاهل فطال ان  
والاجابة الكريمة مع حكم العتابة من اليد والحق في بغيره المان بعد الكفاة على الحرية فتمت القعدة المتزامن بينهما من الكفاة فالاجابة الى ان  
ولو كره الوطى لزم كماله كفارة منه كغيره من الاول ام لا على الاشهر الا في الاصل ما يفرق في الثاني فاكفى فيه الواحد والعنى حرم عليه  
**في كتاب** اذا اطلوا الظاهر من حقه ما حقه حتى يكفر كما عرفت في المصنف لوعلة بشر من غير وجه من ام يحرم حتى يحصل الشر فخرج ان فلنا به حجب الكفاة  
لو اراد الوطى ثانيا فاما لا اكثر ولا اصل فيكره ان على تحقق التوبة هو الصحيح الظاهر اننا في احدهما الكفاة في قبل الموقفة الاخرى فافهموا عن  
فانك يكفر قبل الموقفة هو الذي يقول ان على كماله لا يقول ان ضلكت كذا وكذا والذكر يكفر بعد المواقفة هو الذي يقول ان على كماله لا يقول ان ضلكت كذا وكذا  
بعض الامساح وهو الشيخ في قوله والفتن الثالث لا يجب فيه الكفاة الا بعد ان يفعل ما شرط ان لا يفعل او يواقع ما هو بعيدا ولا يجتمع مخالفة ما عرفت  
رتب الظاهر عليه في قبل ان كان الوطى هو الشرط كما في الصحيح المتكبر ولكن حمل عتابة عليه بحكم ثم ان كان هو الوطى فحقق بالنزاع فحرم المعادة فيها  
ولا يجب قبله ان طالع على الصلح لقول من حمله على التفتان خلافا للشيخ وجهها الاول ان من ضل الوطى ينافى في الاستمرار وطى فاني وبضعف ما مر  
**في كتاب** استدلوا من الكفاة ونصا التلذذ بالانها ان فلنا به اسوا استغنا قيل وهو ثبت الاكثر فندرج في حجب وطوا حتى يكفر اخذ  
بذا الكتاب التمسك التمسك لا في الصحيح كل من كفر عن الكفاة التي تجب عليه عتق او صوابا وصدا في بين اذنا وقيل وغير ذلك مما حجب على  
حيثما في الكفاة ان لا استغنا الكفاة ما خلا بين الظاهر اننا في العتابة ما يكفر حوت عليه ان يجامعها فاقرب بيدها الا ان خصا المرء ان يكون  
معها الايام من قبل ان يخلص من الاستغنا وهو شبهة بينهما الفاضل لف عتقها بالعتابة او ان يجاب الكفاة مع الجهر بها التكليف  
مقدور فيكون مدفوعا بالتوقيل الصحيح في الظاهر اننا في العتابة فليس يغفر له لئلا يكون لا يعوق قبل ان يواقع ثم لوقوع وقد اجاز ذلك  
عن من الكفاة فاذا سئل سئل ان ما يكفر به ما من الامام فليكن في جميعه نظرنا انقطاع الاول باذنا الظاهر المبينة لبايضاهة الاصل  
بقاؤه وان دفع التمسك التكليف الكفاة نفسها ما ثبت بل هو بعد اذنا الفواع ومع عدمها التكليف لما صلا لا يكفى الا ان يوقى بخلق  
التكليف بل ما كان كما مضى اللهم الا ان يوقى بخلق التكليف بل ما اذا ان ما يوجب على المظاهر في الموقفة لا من باب استلزام الكفاة ولو من باب  
المقتضى فلو لم يجز بالاستغنا مكانها او ما قد من الملائمة وهو التكليف بغير المقتضى لئلا يكون في التكليف بالوقفة هذه الصوة من حيث  
كونها بقية الكفاة غير مقتضى وعلى تقدير ان لا يوقى بخلق التكليف لا يوقى بخلق التكليف على الكفاة كما يمكن صيرورة قوتها لا يستغنا  
كما يمكن خروجه شاهد على عدا التكليف بغير المقتضى ووجه الاول على الثاني هو قوله لا لا يوقى في المقام مدفوعه من عدا جواز التمسك في  
لم يجز على المظاهر وطوا كما لا يوقى بخلق التكليف بغير المقتضى وهو وقوع مظاهرها كما هو هذا الحكم الاشهر لا في كما مضى الدليل اخص من ذلك وما لم يجز  
فتكون سند الحكم معلومة جيدة معارض بالصحيح المتقدم وهو اقوى منه ما ثبت الموقفة نظرا لا بثبوت عدا اشهر الظاهر بين العترة ومن نظره في قضا  
مع اغضائه بظاهرها من الكتابات السنة فتوى اكثر التي هي اقوى للمرحان كما عرفت وقدره فافهموا ذلك في حواط البعث  
ان لم يشرع الوطى ومبشر المظاهر عليه ولم يفرغ من الحاكولا الا في حواط البعث لا في ذلك ان الحق لا ينافر اسما لها الجزاء فافهموا الى الاصل كما لو لم تكن







الذكورة بالايلا المتفق للسلط بالانص والاجماع سقطت عن قول الحق على المطالبة لا يقتضي خبر الامة من حين المرافعة بل بعد انقضاء ايام  
حين لا يلاء يثبت لنا الحق في ذلك لا يثبت لنا من حين المطالبة لا يقتضي خبر الامة من حين المرافعة بل بعد انقضاء ايام  
تحت انقضاء الامة امر باخذ لا يثبت لنا الحق في ذلك لا يثبت لنا من حين المطالبة لا يقتضي خبر الامة من حين المرافعة بل بعد انقضاء ايام  
كفارة تباين ذلك مطلق الكفارة انقضاء الامة وفيه مقتضى **المقتضى** في حصرها بيان انما انقسم الى مرتبة غير واحدة وبما يجتمع عليه من وكفارة  
الجمع فاقسامها اربعة فالاول وهو لم يثبت كفارة الظاهر عن بقية فان لم يجد فيما اشهر من مناجين عن ان يستطيع فاطع استين سكتا والاصل فيها  
بعد الاجماع المستفيض المحاذرة كل انما يتصل بالاية في تبحر والذين يظهرون من مناجين ثم يعودون لما قالوا فيجربون في ان قال من لم يجد فيصحب  
متابعين من قبل ان يماسا من لم يستطيع فاطع استين سكتا انما الى الاستين سكتا لبعض المتعبرين ان لم يكن محترقا في الموت جازل في الموت  
في يار الله طاهر من امر في ذهب عن بقية في غير مقتضى فادب فيهم ثم يثابرون في الاقوى قال فادب فيهم طمع سكتا في  
ليس عند الخبر في المرسى كالعصبة على الصحيح رجل صام كفارة الظاهر وجدته قال يثبته ولا بعد بالصوم ولا في القربة واما ما يستند  
من المتعبر المستفيض فيها الصحا والموتقة من كونها غير فشا لا على دليل من حمله على ظاهرها فالحال ان الكتاب المشتمل على الاحتياط امر في وثاب  
الباقي الايمان في شغل الله اليقين يستد البراءة القينية وهي انما ان الترتيب في صلبه واما مشكوك ولا ينقص اليقين بالثبوت كما في  
المستفيض فله طريق وتوالت في نايه الى الاول كان في كل على ان المراد منها بيان اعتبار الحاصل الثالث مثلا لا كونها محبوبة ومثلها في الحاصل الثالث  
تحتها كفارة مثل الخطاء على الاشهر الاقوى بل عن نفي الخلاف عنه وكذلك في كتاب الديار لقوله ثم ومن قبل مؤمننا فخير رتبة الى قوله  
فمن لم يجد فيصحب من مناجين قيل في معنى النص المستفيض منها الصحيح افضل خطا ادى به الى وليا ثم اعني بقية وان لم يجد فيصحب  
ثم من مناجين عن لم يستطيع طمع سكتا في سكتا خلافا للفتنة الذي في حصرها اشهر وانما فيفت على مسندتها على نقد في فلم يبلغ قوة الصحا  
لما قد مشاجد الوجوه شتى مثلها كفارة الاجماع في اعتكاف الواجب عند الصلوات في عجم الصحيح عن المعتكف في اهلها قال اناضل فعليه ما على المظا  
وبخو الصحيح الاخر خلافا لا اكثر في التحسين من الحاصل الثالث للموتقة عن معتكف اقع اهل هو بمنزلة من اظفر في ما من شهر رمضان ويذكر ثابتهما  
متعدا عن بقية وصوشه من مناجين واطع استين سكتا والجمع بينهما اجل كل منهما الا يمكن ان الشهور التي هي اقوى المرجحات  
القينية والاعتبارية مرجح الثاني ولكن لا حيا لا يقتضي المصير الاول ومثلها كفارة من حلف بالبره على قول ياتي ذكره ومثلها في الترتيب سكتا  
دون الحاصل الثالث المتكف كفارة من فطر يوم من رمضان ثم رمضان بعد الزوال فانما المعاشرة مساكين فان لم يجد صام ليلة ايام على الاشهر  
بل عليه الاجماع في انصا العكس الجبر الذي قصود منه اليها بالشهر والنقصان في الجمع على صحيح ما يصح عنه العكس ما يجز في ان اهلها يعني  
الفاضي لم رمضان قبل الزوال فلا شيء عليه الا يوما كان يوم ان كان له اهل بعد الزوال فان عليه ان تصد على عشرة مساكين فان لم يجد صام  
يوما كان يوم وصام ليلة ايام كفارة لما صنع يمكن الاستدلال عليه بهما بالصحيح الفاضل لرمضان ان كان تقع عليه قبل مالمو العصر فلا شيء عليه  
يصير يومه ايا واما من فعل بعد العصر صام ذلك اليوم واطعم عشرة مساكين فان لم يمكن صام ليلة ايام كفارة لذلك ذكره الشيخ من ان اذا كان  
وقت الصلواتين عند زوال الشمس لان الظهر قبل العصر ثم ان جبر ما قبل الزوال فانه قبل العصر لقيام بين الوقتين بغير ما بعد العصر بانه  
بعد الزوال مثل ذلك قول يخرج الشهر بل الاجماع والعكس السابقة اهلها ذكره خلافا للحلي في خبره ما وكذا ابن هرقود بعد ما عليه عكسها  
والفاضي يجعلها كفارة بينهما مع مخالفة ما لم يفسد في نفسه على مسندتها مما لا تقسمها للموتقة عن الفاظ في رمضان الفطر بعد ما واث  
الشمس قال قد سألوا ليس عليه شيء الاضداد ذلك البؤ الذي اراد ان يقضيه هو ان اعتبر سدا واعتصد بالاصل جدا الا انه غير مكافؤ لما  
مر على وجوب شق منها موافق لما العيا كما حيز في هي مدعيها خلافا لما عا من هذا العمل والصدقة بين فحصلها كفارة شهر رمضان للموتقة  
عن جمل فقي من شهر رمضان في الشافعي عليه كفارة على ذلك اصناف في رمضان الا في الثالث يوم عند الله من ايام رمضان وفيه رمضان الى  
منه سابقا لمخالفة للاصل عند التقييد فيه ما قبل الزوال بل في القليل العمول جدا ولم ان بذلك في اخيه منها فليطرح على الاستحسان وهذا قول  
اخر شاء يبلغهم مع ما مر ثمانية على ما حكاه بعض اجلة الخبر كفارة من فطر شهر رمضان وجوبه على من فطرها في حق بقية ومساكين شهر رمضان  
او اطع استين سكتا على الاشهر في الانصا والفتنة عليه لا كما وهو الاصل الصحيح من جمل فطر شهر رمضان متعديا يوما اهل من غير  
عندنا في يتوقفتها ويصوشه من مناجين ويطعم سكتا في سكتا خلافا لما عكسها امر به كالظهور وانفة الشيخ في احد قوله لكن في الافطار  
بالاجماع خاصة في كل الاصل في الشهر وهو مع ضعف سند ليس في الترتيب بل ولا ظاهره مع وجب سدا اخو بعبادة اخرى فلهذا ما بالصدق وفي  
اخره قال الراوي فلما رمضان قال سبحان الله بالعتق قال اعتق او صم وتصدق وهذا ايقم يدل على التحريم ولود على الترتيب لثلاثة على ان  
جمعها في القيمة لكونه من باب الحقيقة واجبا والشاخي كما في الانصا والصدقة في الافطار بالحرم فجعله من القسم الرابع للخبر في جمل الرجل حراما

۱۰۰

[illegible]

۱۰۰



مستقيمة منها الصحيح ٢ لقوله اليهم بطعم عشرة مساكين لكل مسكين من من حصة واحدة من هو وحصة وسوم لكل انسان ثوبان او عنقوب  
 وهو في ذلك بالجملة التي الثالثة من غير ان لم يقد على واحد من الثلاثة فاصحابه ثلثه ايام ومثلها كفارة ٣ من المراء ووجهها ادمت و  
 نعتها من ثلثها المصائب على الشكايان واما كفارة الجمع بين خصاها الثلث لانيته فلقول المؤمن هذا عندنا هو حق بقية وصياهم  
 مشاييرهم اطعام ستين مسكينا بالاجزاء والعبرة المستقيمة منها الصحيح سئل المؤمن يقبل المؤمن من عمل المتوفى في ان كان قبله لهما اتفاق  
 له وان كان قبله لعقبيل ولسبب امر الدنيا فان توبان توبان توبان لم يكن علم به احد انطلق الى اوليا المقبول فاقولوا عندهم يقبل صاحبها  
 فان عفوا عنه فلم يقبلوا اطعامهم الذي وعقوبته وصايرهم من مشاييرهم اطعام ستين مسكينا ومثلها كفارة من افطر على جرم في شهر رمضان  
 على قول تعد ذكره خلافا لا اكثر في غير من اظهره ويحق المقام مسائل **الاصلي** قيل كل ما من الشخير من حلفا من حلفا بالبراة  
 من الله تعالى ورؤسوا الآمنة الميايين من الله سبحانه عليهم على الاجتماع او الاقرار لونه كفارة ظاهرا فان عجز كفارة بينا ما يخرج من كل الطوسين  
 خص به في الغنة الاجتماع عليه على الصلوات وبعد الحنف كل من المفيدة الدليعي وافهم ابن خزيمة في ام الكفارة الا انه جعلها كفارة نذر ولم  
 اتفق به على نص في ثبوتها راسا فضلا عما يدل على انها مرتبة وخيرة ومع ذلك دليل عليه من الاصول والاجزاء المقطوعة لثبوت الاختلاف  
 لا المحل سواء تقدم وهو موقع هذه بالاختلاف الشديد وميل كثير المشايير الى العقد معارض عليه من الشيخ في فانه ادعى ان الاجزاء الامامية  
 اجتاهم على العقد ومنه يذهب الشيخ في الكتاب بل وادعى المحل وجوه طائفة ومع تعارضها ما يد من المصير في حكم الاصل وهو اني مع ما يد  
 بخلاف الاجزاء بل ودلالة المستقيمة منها على عدم انعقاد الدين غير الله تعالى ولعلها المراد من الاجزاء التي ادعاها الشيخ والافهم نفق على ما  
 سلوها ما يدل على النفي من محال ولا ظاهر الا انها تدفع القول الثاني وهو انها على الحنف لا على المصير في العقد مع اقوى فافهم المحل  
 واكثر ما خرى صوابا وهو قول ان اقرن احدهما للصدق فوجب الكفارة لكن غير ما روى الصواب لثبوت ايام والصدق على عشر مسائل لم ينف  
 على مستند قما وانها الشبهة كلف وتبعد من المشايير بعض الاجزاء وهو الكفارة بالاطعام عشرة مساكين لكل مسكين قد يستغفر الله تعالى بالصحيح  
 لكنه مكاتبه ومع ذلك فهو شاكاه به بعض الاجزاء لكنه حوطا وحوط منه المصير في الاول هذا ولا خلاف في تحريمه بل يستحل الكفر في بعض صور  
 وادعى على ذلك الاجزاء ويدل عليه بعض المعتزلة كالمسائل على الصحيح على الصحيح سمع سوانه رجل يقول انباري من برئ رسول الله صلى الله عليه وآله  
 من بن محمد فقل من من تكون قال فما كلفه سوانه خيرا فاقول واكثر من ذلك لا خلف البراة منافاة من حلف البراة صافا وكذا بانفاد برى  
 منافاة على المرة في الحيف عاددا لونه دينيا في اوله وضيقه وسطره وبع في اخره على قول من بين مقتضى الاستصحاب مستفيض نقل الاجزاء عيشه كراه  
 عطاها ولم يترك بعض المعتزلة بل طواها كثر منها بعد حمل طلبة على مقتضىها هو احوط لولم يكن اقوى خلافا لكثير من مشاييرهم صافا لا يستحب الاجزاء  
 هتافي بحث احكام الحيف قد مضى مستقصى ومن فرج اماره في عدم ما فيها وكفارة من يدين بوجوبها فافهم الشيخ من غير هذا العلة  
 لقد عد ولد في شره هو طرد في ان يدين في غيرهم للمعتزلة من المراسل على الصحيح على الصحيح الرجل يترفع المراء والناج فوق اذ لم يرفع الى الاما فاعلم ان  
 يتصدق بخمسة صدقة فيقارنها بالجر من اماره تر وجهها بل هو جليل عليه كمالها لا يرم لان قد تفقد بعلم وقد تفقد بعلم وكفارة بان لم  
 يقد الى الامان يتصدق بخمسة صدقة فيقارن في سنة كالاول اشراك كامل نعم في بعض رواياتها الا ان فيه قوة كماله في حله من بعض رواياتها  
 ومع ذلك يجوز في الاول في الاول اشراك فيها لو كان يقسم الجماعة وليس فيها قصو محجب لانه لفظه على الظاهر في الوجوب بل يصرف في  
 الاول وفي الجملة لجرته الى الجماعة في الثاني في الثاني عموما من حيث ان الاستصحاب ايشل ذات البعل المعتقد بالعقد والجمعة العقيدة في  
 بالعقد البانية ناشئة من عقد الفاعل بالقرين بين الطائفة وصير بعض الاطعمة من جميع ذلك الوجه عند الفرق بين الجاهل العالم وبينه  
 العقلية في الروايات الثانية المشعر اخص الحكم فيها بالثاني ونحو لفظ الكفر فيها فان اثبات الشيء لا يفي باعدا فاندفع ما روى في العقد في الروايتين  
 ولزم الحول حكم الاصل فانه يجب الخروج عنه بعد ما ان ذهب الى المحل وتبعد كثير من مشاييرهم صافا نعم ربما يتطرق اليها العقد بدلها على خصا  
 التكفير بضرورة عند الرفع الى الاما وقد مضى لا فله ووقف لك بضر الشطر من طاهر معق والاجزاء ان لم يكن الا انه ليس بالي من ضر ما طاهر الوجوب  
 فيها الى الاستصحاب لكن لا بد من الاول هنا ان يفرضه لجان دون الاول يفرضه لجان واحد هو ولي من ركبها فافهم كمال الاصل الشهرة المشايير  
 المقطوع بها وغلو اخذ الترويح في العقد فيها كون راوى بعضها راوى هذه المعتزلة رجاء توب المصير في الثاني فالانصاع خلق الوجوب عن  
 الاشكال لهذا توقف في العقد هو في حله لان المصير في احوط والحق في هذا النص في التوقف وما خص من نوع يجوز اخرج كفارة وهو  
 الدقيق الغير المحظرة ودليل عليه سوا البشار والغلبة لزوم تفرغ الذمة الشغل في البتة لا باس في جواز ايقاعه ام لا قوله ان وعين تفق  
 التكفير خمسة ايام وادعى عليه الاستصا والاجزاء وحل على القيمة ولا دليل عليه ما من اصلها فضلا ان يكون دراهم خمسة فالاجزاء الاقتصا على  
 الدقيق ان كان لا حوط المصير في القيمة مع الضرر ومن ايام عن مشاييرهم الاخرة حتى جاوز وقتها وهو نصف الليل فضاهاها وصير ما كان في

محمد بن قاسم



م









وهو موافق لما مر من شاهد من الأختصاص والحق على الاستصحاب من اعتبار العلم به مع تخصيصه بموجبه كما  
وقع لبعض المتأخرين مع كونه حقا لا يخفى كضعف حمله على صوته والاختصاص بما مر على صوته لا ينظر رجعا عند الشاهد عليه فان  
حكم القول بذلك عن شرط معتدل من ختمه واليه شار بقبوله وقيل هذا مع الفلحة واحدة الضرر نعم يستجبان بزيادة على الدخلة لثبوت  
مخوطه جزوا ن توقف على ذلك كما في الصحيح غير المرعى عن غير الصواب واجبه لاستصحابها ويندفع بالأصل ضد الأمثال وما  
منه لا يختص بالحوادث مع ورودها مقام الحاجة على الثاني مذهب في المشتبه بالاشتبا ولو تركه كان يطعمه وضى وعيشة لا يصل صدق الأمثال  
وغیر ما من لا يختص بصاحب الصحيح يشبههم ثم واحدة خلاف الفلحة لا يلزم وهو قدوة بأشياء يوم وهو طي في الدين من غير ما سكا في الأول  
عليه اعلم انه لا خلاف في انه لا يجوز إعطاء ولد دون العدة لعل في الأمر بذلك كما لا يحصل الأمثال في الدفع الذي غير المسكين كذا لا يحصل بالدفع  
الما دون التين ولا يجوز التكرار في الكفارة الواحدة مع التكرار في إتيانها والغير لا يسمى المسكين لو اهدا الطعام تينين أو تينين مسكينا وهو وضع  
لا خلاف فيه بتكثير بعض العترة من إتيانها كما هو في طعمها مشركا لكن لا يطعم مسكينا بجمع لك لأنسان واحد بقطافه لا  
ولكن يطعم انسانا انسانا كما قال الله عز وجل وقرب صلب الجبل الذي منه هو ما وهب يجوز مع العدة لعد العدة في البلد مع تعدد الأعيان الذين  
غيره قولان ظاهرهما واشهرهما انك بل لم تقف على مخالفهنا وبراعه في إتيانها من حيث الجبل بل العوان لم يوجب الكفارة إلا الرجل والرجلين  
عليهم حتى يتكامل العترة بيطعمهم اليوم بيطعمهم غدا وقصو السند بخبر البشارة العظيمة الحما القينة بورد موافقا للذهب بحجبه مع  
كون الرأى من نقصا العامة مدحج بان مذهبه لا طلاق وفيه شرط الحكم بالضرورة وكون الرأى من قضائهم محل قسما لجماعة وادعوا كون  
الأمارة فالأولان يفيد به الأصول والرواية السابقة بحملها على حالة التكرار وذا الضرر مع كونهما من الأفراد النادرة فلا تحمل عليها طلاق  
الرواية مدحج من اللجج من ظن جواز المحطر التكرار من العدة واحترار الواحد عن المقدرة لجواز التكرار في ما بقدها وبه مكرى من لعله لا خلاف فيه و  
الواجب الجسار ان يطعم ما يتكامل قوته وفانط وجماعا لطلاق العدة عليه خلاف الخلاف في كل ما يبي طعنا ما مد عيا على الرواق لا بأس بل موافقة  
للغنى المتخرج هنا على الفرق العامة كفاية لا يخفى الميزان مع انه لم يثبت منه الحكم بكون الطلاق لظلمة غير الغالب بعنوان الجواز دون الحقيقة  
والإجماع المبرور وهو مستند التبرج حتى كفاية الذين خلافه لظلمة فيها خاصة فوجب فيها الاطعام من وسط ما يطعم به الأهل بتكليفه لا من وسط  
ما تضمن أهليكم وهو محمول على الاستصحاب المأمور بالإجماع في الباب المعتضد بالشهرة بل لا حتم مع إتيانها التورود المورد الغالب فلا غرض  
بينهم وبين الإطلاق واستقرت في إيجاب المحطه والشعر الذي يفتق والجبر من الشهيد بأجر التروا والربك الأولى الأمانة على أطعم الله المحطه  
الذي هو كما في الصحيح غير يوجب ان يضم إليه ما لا يجب فاق لا كمن بل لعله عليه تمام من الأصل مثل الأمثال بدنه وخلوا أختا الله الذين غير غير  
الصحيح وان شئت جعلت لهم أو ما خلا لفة للمفيد الدال على كتمان بعض الجبر من أحد ما الصحيح من وسط ما تضمن أهليكم في ما تقوون من عيا لكم من  
أو وسط ذلك قلت وما أو وسط ذلك فوالحل والربك التروا والربك التروا وهو ما يجزى كنه مع قصو السند ما هو كالأول عن فادة الوثوق بها  
ومع ذلك مفترق للأوسط المأمور بالأوام الخالص المشعر بل الطق عمد جوازيه ومن يتوجه به فضا الى عدم مكافاتها لما مر وطوله الأمر في الإجماع  
لما مر المراد بالأوام ما جرت العادة بأكمله مع الجبر ما كان كالربك الدبس وبما كذا الجبر اللحم وهو محمول الجبر مختلف نفاسه رداءه وعلا  
اللحم أو وسط اللحم والربك وهذا اللحم الصحيح الأوام أو ما لمع أو وسط اللحم والربك وذا رضع اللحم في الجبر الأوسط اللحم والربك وأرضه الجبر واللحم  
أعم انه لا يفرق الطعام الضعفا اذا كانا من فرد من بعد التين بل لا خلاف جدا لامن بعض المتأخرين فوالأجر لا إطلاق وهو كما نرى لسد الضرر  
الهم عند الإطلاق نعم وما يشق من بعض المعبرة الأئمة لأجر فيما عدا كفارة اليدين كتمانها قصوا سايندها غير مجتزئة الافراد فيحصل انضمامها  
وقد حكم انما تعال الشخ في جبرانه يجوز اطعامهم اذا كانوا منصفين مع الجار واحتسابهم من العدة بلا زيادة لكنهم لم يفرقوا بين كفارة اليدين  
وغيرها : منهم من قال لا خلاف في جبرانه فيمن لا يصح عليه الضعفا والكتاسو والرجال والنساء او يفضل الكفاية الضعفا والرجال على  
النساء : منهم من قال لا خلاف في صوته التسليم لا الاشتبا ولا خلاف فيه كما في التوهو غير نعم في الصحيح يكون في البيت من يأكل أكثر من لده ومنهم  
يأكل أقل من البيت ذلك بقوله من وسط ما تضمن أهليكم وهو طي فها ذكره وان رد بان لا خلاف في الأكل تحقيق في الكفاية كفاية طلاق  
مع كون لا اختلاف بالضرورة لكبر من اظهر الأفراد لكن في الموق لا يجوز اطعام الصغرة كفارة اليدين لكن صغيرين بكبر هو مطلق لصورة الأفراد  
ولا يجمع بل اظهر في الثاني جدا اظهر منه القول الا في انهم حملوه على الأولى فقالوا ولو انظر واحتمل لاثنين با واحد جمع بينهما بين الصحيح  
المقتضى الطق في السأ وهو حن لان العمل بالطلاق المؤثر في حوطا ولى فيعد الصغرة بكبره ولو جمعتا وفاقا لا يبرن ختم وهو طلاق  
الاستصحاب والصدق في المنع لكن في كفارة اليدين صفا أو كيا أو فليس الصغير تهدي ما أكل الكبر فيدرك لكن لا حوط الإطلاق ومن جميع ما مر فها استهنا جواز  
المعبر كالقصر من طعم في كفارة اليدين صفا أو كيا أو فليس الصغير تهدي ما أكل الكبر فيدرك لكن لا حوط الإطلاق ومن جميع ما مر فها استهنا جواز







وهو شاذ وسند ضعيف لا يصح عن الكافور لما مر به من قبل احدهما فاصحح في الخبر وعليه لا يكون الا مع عموم المشاهدة وعدم اليقين  
على الظاهر الا شهرين في الطائفة بل في الاستصحاب الاول لا يجوز في القينة على التلخيص الثاني وهو محذور فيها مضافا الى المعبر المستفيضة الاول فيها  
الصحيح فاذا قل لرجل امراته فانه لا عنها حتى يقول رابت بهن جليها جليها فانه لا عن رابة اذا قال ان لم يرو قبل له اقم البينة والى كان  
بمنزلة غيره وعلما الجحد الاصل لو يد بمعه ولا يبرهن لهم شهد الا انفسهم الثاني خلافه لشيخنا الشهيد الثاني في الاول فلم يعتبر المشاهدة بل اكتفى بها  
بما اذا حصل العلم بالقرائن الاصل التصريح عليه الخلاف في الفتنة الثاني فلم يعتبر الخبر عن البينة الاصل ضعفه وهو الوصف له من  
على الغالب والواقع وهو كما روي ان الاصل هنا يقتضي الحتم فيكون القاطرة في غير نظرية اسقاطا لمحد من الطرفين الخالف الاصل فكيف  
يدعى الاصل على خلافه عند الاستصحاب فانه من الاصل كانه في الابتناء لم يخرج الى المفهوم مع انه في التلخيص ان لم يكن ليلا في المفهوم  
الا ان في شموله الصوة الفتنة على البينة نظر الغلبة عدمها كما ادعا الختم مفهومه لا يبرهن بغيره ولو ورد مؤيد الغلبة هذه الدواعي لجامع  
الاستدلال العموم بالاطلاقات من هذا التلخيص جبه التجرب عن العكس حيث استند للعموم بالا في النصيب واجاب عن المفهوم بعدم العموم الغلبة وليت  
سعي كيف غفل عن صلاح الغلبة في المفهوم الذي هو لغة العموم ولا في اللغة في الاطلاقات كذلك ليس له فيها بطريق ولا وبالجملة الظهور واد الطلاق  
الصحيح مورد الغالب هو عند الفتنة على البينة في حكمها بالحد بمجرد انكول الغير لجامع البينة فيبقى للعان الخالف للاصوب في محل النزاع  
خالي من دليل فالواجب في الافتضاء على الفتنة الثابت منه بالدليل هذا مع ان في العكس بمثل هذا الاطلاق نظر الورود ههنا ان حكمه في  
شرائط رجوع الى العموم عند ذلك كما قرئ في حمله اما الروا القامية في غير اختصاص لا في العموم منقلا الى خصوص سندها معارضتها بمثلها او ما قلنا  
من الاصل في التلخيص الحكم بانه لا يثبت للعان لو قد فيها في عند بانه لا خصص المراد من الاجمال الكتاب السنة بالبرهان من حكمها وليست حديها  
بالضيق في يثبت لو قد فيها في عند رجعية كونها من رجعية للاجتماع في وقت كثر لهما الرجعية بالفعل لهما بالاستمرار فمضا الاختصاص لاجتماعها  
في القينة الثاني نكار من لد على راسه من يفتون منهم شرعا لولا لقائه كان يولد استمراسهم فضا علم من طهر من وجبه موطوءة بالعقد الدائم  
ما لم يتجاوزوا ضوابط الحمل كذلك لو انكروا بعد فراغها لم تزوج او بعد ان تزوجت ولذا لا يل من سنة اشهر من ذلك الثاني فاول بدو في شرط  
انقضى بغير لقان والقي المحتاج اليه ما هو الا انه معتمدا لا يجوز له التعقيب الامع العلم بانقائه عند لان الولد للفراش من عند محبة غيره عنه  
مع العلم به ولا خلاف في شئ من ذلك **الشرائط** في الشرط لغيره للعان ويعتبر في الملاءم **البالوغ** العقل فلهذا بلعان الصبي والمجنون اجماعا  
لعدم العتق بكمالهم رفع العلم عنها مضافا الى الاصل النكاح واختصاص الادلة بشيئا بالاكفافي في اعتقاد الاسلام في الملاءمة فلا يصح  
لعان الكافر الكافرة قولنا انبأهم الله انهم اكلوا لحمي وادلة العتق لا يثبت المصير بجزء اللقاة الدنية النظرية الدالة على الحكم في المسئلة  
لعدم العان في الفرق بين الملاءمة في الملاءمة فان كل من اعتنق الاسلام في الاول اعتنق الثانية اربعة ومن نفاه فيه نفاها جاحدا وهي ان يجوز  
باختلافها عن عتق الذميين لكنه ما عتق من المفاوئة لذلك كما يشي الى ذلك لان من حله عن عتقه الاسلام فيها الاستقامت والحل اكلها  
للقنة خاصة مستند ان كان ما تقدم من الروايات كما يظن الما في بيعه وغيره فيصير ما تقدم وان كان ما قيل من انه شهادت كما يظن من قوله  
سبحان فتباد احد هم وهما ليسا من اهلهما فاصح عندنا في القول ان شهادتهما بل منافضة له ولو بالجملة فلهذا منع منه بخوار كونهما بانا لا يفارهما الى  
ذكر اسم الله تعالى واليهين يتوفيه لعدو الفاسق الحر والعبد المسلم والكافر والذكر والانثى والمجرب كان كل شاهد من بين فيله من ذلك  
الاستدشاف لا يمتنع قطع ادليس المراد بالهنا المشتري منهم اطلاقا بل الشهوة المعنى المتعارف جدا مع ما يشي في لعان المملوكه من بعض الروايات  
المانع عنه معللا بقوله لم تقبلوا لهم شهادة ابداء فيه بما بل علمه لان للعائنه في عتقها من ماله من الخبر والاجماع لا يبرهن عنه بما قد نشأ  
من العتق مع ما دللنا هاهنا من العتق مضافا الى معاضة ما ذكر وقوعه من الفاسق في الطائفة مع شهادته غير مستعم وكذا الاستدلال به  
بل ادعى عند الخلاف في جمع من اخر عند اشتراط الهجرة في الملاءمة فيصير لعان المملوكه ولو كان تحت حقه لما فرضنا الى خصوص الصحة في احدها  
عبد قد غفل كثره قال تباركنا كاتبة لارض الاكرار في الثاني من الحرية وبين المملوكه لعان فقم وبين المملوكه والحر وبين العبد الامه و  
نحوها الثالث خلافه للمفيد الدليل في شراطها ماصط والمحل ففصل بانفس حجتهم مع الجواب كما تقدم مضافا الى الصحة المقننة الحالية هنا  
عاما يصلح للمعاوضة والعين يستغنى لك بسطة شرح الكتاب حيث عينا عند الخلاف ههنا ما عرف من خلافه لعلنا وقد حكمنا عنهم جماعة  
من الاجل كالتفاضل المفاد في حج الكتاب الفلم الصيغ في حج بيع وغيره ما يعتبر في الملاءمة البالوغ والعقل لما مر في الملاءمة في السلافة من  
من الصيغ المحرر لو قد فيها مع احدهما باوجود لعان من غير ما بالنا مع عموم المشاهدة وعند البينة حرم عليه مؤيدا من لعان بلا  
ولا اشكال في هذا مع الامرين او الثاني وكذا الاول على الاقوى بل عليه كجماع في كلامنا من اجل التحقيق في جميع ذلك فندفع عن كون  
عندها اذ انما فلا يجوز لعان الممتنع بها مع على الاشهر الاقوى بل عليه كجماع في كلامنا من اجل التحقيق في جميع ذلك فندفع عن كون

والله اعلم بالصواب فان الحق في وجه المذهب في قبلة الدين في ايمانهم وادبهم وانهم في المستقيمة انه لا يقع قبله فحق لا  
يقع اللسان حتى يدرك الرجل امله والجبر لا يلاعن الا بعد الدخول نحوها الخمر في بيتك في احد الجنبين بشيء وان المصالح للمسلمين بالصحيح  
ما يقرب منه فقد خيان في الاول برؤوس الثقات يرون غش في الثاني انه من اجعت العصب على تصحيح ما يصح عنه مع ذلك هما كالاوية  
مبنيان بحسب المسند بنسبوا اكثر بل عليه في القينة لا يجاوز حجة الخرج بعد العبرة منشا الى الاصل المتقدم ذكره غير في الحال هو كالاوية  
والعبرة ما يصلح للمعاملة فان يحكموا لا يترى والتمس بهما في الاصل في حجة لينا والغلبة الى الدخول بالخاصة على تقديره وعداق  
الاية هيمنة فلا اقل من جوزه ومسااته لغيره يجب التحصيل فيه بالمستقيمة المعتدك بالشهر وحكاية الاجماعين لثبوت هذه القول في  
غاية القوة خلافا لشيخنا العارفي عد فلم يعبر به بقا الصبح عن الميند مستند مع الجواب ما تقدم منشا الى الاصل على انقضاء الولد مع عد  
الدخول بجرا النفي من دون احيائها الى ايمان بنا على ان القول قول الزوج مع يميني فلا يتم القول بالطلاق عند الاشراط وادبنا انكر هذا القول  
بما استبعد ذلك عن قلنا ان جسد هو كاري لانه صرح عند حيث جعله فيه تعادلا للقول بالقبض على جسد عن الميند مع بيع للمفلي الصبي  
ونقل حكايته قولنا على الحل واما الاستبصار فهو في علمه لما عرفت وقال ثالث هو الحل بقوته الى اللعان بدون الدخول بالقدح ونفي الولد  
بمعك من المتأخرين للعبث ما يقتضيه سند الروايات ومعه حجة بالكون في الحاد والكل تم مع عد انحصار الجح في الواجب والاجماعين  
الذين هما في حكم جبري فيجب ان يكفينا اننا الاشتغال بالاستدلال بالروايات في البين في الجسد في الحل حيث جعل قوله جامعا بين القولين  
الاوية والادلة من الطرفين مع تصريح بمجانهم بالاطلاق كعض الروايات وهو الجبر لا يفران فيكون ملاعنا حتى نعلم ان جسد حاد  
المرتب ويكون فاذنا وصرا ما ذكرنا على ما قبل قال شيخنا الشهيد الثالث بعد حكاية الجمع غير لعمري ما قال وفيه نظر لان انشا اللعان هنا اقوى وفيه  
الولد مع عد الدخول مقطوعة بالاجماعهم على انقضاء الولد عند شرائه الخوف في الخلاف في الحقيقة اما هو في الرمي بالزنا لكن فينا فادبنا من  
وجوه القول بعد الاشراط في نفي الولد ايضا ونسب اللعان بين المحرم وجمعة الملوكة والكافر على المشهور بين المطابقة وهو لا يملكه الكتاب  
والنشر منشا الى الصحاح المتقدمة المحتر بعد اقبال المير في الارض الجارية في المسئلة بعد اقبال الفرض في اعتبارها بين بين الملائكة  
كل من لم يعبرها في علم يعبرها في علم مع ذلك الصحا به مستقيمة منها من المحرمية بين الملوكة لعمري فان نعم ومنها بين المحرم والامة والمسلم والذمة  
لعان ومنها من يكون تحت الملوكة فيقذفها في النار لا يغنيها الملوكة في بعض هذه الاجابات ان كانت تشمل الموطوءة بالملك الا انها خازنة  
بالاجماع ومهمو الصحيح من المحرمين الملوكة قال نعم اذا كان مولد في الدخول وجمعا في وقتها وادبنا في البين على ما روايت منها الصحيح لا بد من المحرم  
والا الذمة ولا التي يجمع بها الجواز في احد ما من حل سلم تحت هودية او فخرت وادبنا فاولد هاهنا عليه لعان في الاول في الثاني ليس بين حمة  
من يادوا بين ولا غنة ابهوتية تكون تحت السلم فيقذفها في النار ولا تكون تحت المحرم فيقذفها في النار تكون تحت العبد فيقذفها في النار  
الغير تدبسة تكون تحت المحرم اخذها الميند الديلمي هو من غير الصحا في بعض هذه الاجابات في الاول لا خلاف في الحل على الموطوءة بالملك ان بعد الصحيح  
المفصل قد تقدم منشا الى الصحا الثاني كالثالث في الراوي مع عد جاني لست لاخبره منشا الى طرفي الوصل الى ما الى الصحيح بالجملة القيمة كما  
ذكره شيخ الطائفة ويشير اليه في بعض العبرة كالمسئل في ملك كانت تحت حرة فغذفها في النار يقول فيها اهل الكوفة قلت يقولون يجلدون  
ولكن لا يعنها كالاوية محرمه فانه يصبغ الصحيح ومع الجميع ما فخر عن المكافاة لما مر من جوه عديدة فهذا القول ضعيف غايته والضعف  
القبض على بين لعان لعمري في سواي الولد فالاول كالحص الحل واليه انما بقوله وقول ثالث بالفرق وهو عكس ما تقدم منه من الفرق ومقتد  
له سوا الاصل اخصا اذ له الكتاب النسخة بقوته ما اذا حصل العذف فحذية قطر اللعان لاحد على فاذ الملوكة والذمة بل لا يغير ولم  
تعد الا ذمة اسقاط اللعان له فيجب فيه المصير الى الاصل وهو حسن لو اما قد منافر صرح بالمستقيمة فتكون هي المبنة لاسقاط اللعان في  
المسئلة ثم لا يمكن الجمع هذا القول بين الاجبا المختلف كما عرفت بمحققين بحال الاوية على صوة اللعان في الولد الثانية على الصوة الاخرى فقد  
الشاهد عليه مع بعض الاجبا الاوية عنه للتيك فيه باللعان في صوة العذر العجب شيخنا العلامة في لف حيث طعن على الحل بالاخذ  
هذه الرواية سند القليل مع انه ليس فيها علة لانه منشا الى انما من الاحاد والى حاجتها من الضعاف منها بل الظاهر انما على ما قد  
من الاصول المعتمدة كما حكى عنه جماعة وهو في غاية القوة على اصله بل على اصلنا ايضا لو انك العبرة بالمستقيمة المعتدك بالشهر ويقع لعان  
الحال في القدح ومعه في نفي الولد بشرط تحقق الحل على الاشهر الاقوى لكن لا يقام عليه لتحذر اللان بالانكول والافرا حتى تضع للموتى  
الصحيح لم يترك مستقيضا على بل لا عن امره وهي جمل قد استأجلها وانكرنا في فها فلما ولدت ادعوا وقوبه وزعم انه منته قال في علة لده  
وشبهه ولا يجمل لان اللعان قد مضى خلافا للميند الديلمي الحلبي فلا داعي في تضع الجبر لا يرضى على كل حال لان يكون حاملا ولضعف  
وقصوه عن المناقشة لما مر طرح وقول بعضا فاما تحذر لا خلاف فيه الخويلي ان كانت المرأة جمل المخرج ورميها على علة عتاة الخائف على

FIV

[illegible]

الحمد لله

بارشمنه







بالرغم من ينطق عليه بالبين في روايات أشهرها انه ينطق في الصحاح المقتضية نحوها غير ما كان يصح عن امرئ نضع غلاما لها من مملوك  
نحذفه هل لسان بنية حق لهونه من الرضا حرم عليها ببيعة كل غنم ثم قال البصير على رسول الله صلى الله عليه وسلم من الرضا ما يحرم من النسب  
الصحاح من الرضا نضع عبدها اتخذ مبعدها هل تنقده وهي كرامة نحوها غير ما الروي عن الفصح وكتاب علي بن جعفر والرواية الثانية  
انما عديدها منها الصحيح في بيع الام من الرضا قال لا بأس بذلك اذا خرج المخرج في احداهما اذا اشترى الرجل اباه او اخاه فلكه فهو حرام  
ما كان من قبل الرضا وقريب منه الثاني وهي مع قصوسند اكثرها غير مكافاة لما مضى من جوشن فخطب كرج او نول الى ما نول الى الاولى  
بالجمل ما على ما ذكره عما كالتس في الكباين غير او على القينة كما يستقام من عبادة في الحكمة حيث نسب مضامينها الى جميع فقهها العامة و  
واعلم انما ظهر من قوله لا يملك الرجل خاصة والشار اليه بقوله ولا يفتقر على المرأة نحو العتق يعني لا باع ولا الهبة ان علوا والا ولاد  
ان سفلوا خلاصة عادته واما ملك احد الزوجين حصة ابطال العقد بينهما وبذلك الملك كما مضى هنا فربما في كتاب النكاح مفصلا واما  
ان الازالة في سببها اللوعة لها ولو في الجملة اربعة الملك المباشرة والاشارة والعلو في هذا الاسباب منها ثمانية العتق كالاعتاق والضيقة  
والشرط والقبض والتكليف والنجس والافعال ومنها ما يتوقف على امر اخر كالاستيلاء وتوقفه على موت الموهوم واخر الكتابية لتوقفها على  
اداء المال والتدبير لتوقفه على موت المولى وتوقفه من ثلثة ماله وموت المورث لتوقفه على رفع القينة الى ملكه وغيره وما يفتصل انش واعلم  
انه قد كلف بيان الازالة بالسبب الاول وهو الملك بقى الكلام في بيانها بالثلاثة الباقية فنقول اما الازالة بالباشرة والعنف والكتابة  
والتدبير والاستيلاء ويستبان في الثلث الاخير ان في كتاب علي بن ابي حمزة واما العتق فعبارة الصريح في التحقيق بالتحريم كانت له في هذه الاقوال  
حرفا في خلاف بل عليه انما في عبادة جماعة وصراحتهم في اخصه قال يستباح من قبل مؤنسا خطا في تحرير رتبة وفي وقوعه بلفظ العتق مفصلا  
مثلا في رد واختلاف نشأه الشك في كونه من التدبير فيدل عليه صريح او كناية عنه فلا يقع فيه الاصح القطع بوقوعه لكان الشك  
عليه صريح العتق وعرفه وشربا بل استلزامه اكثر من التدبير جدا وقد انشأ على صفة قول السيد كاسته عتقك في رتبة وحيث ان  
ولا اعتبار في ذلك من الكتابات كقوله فكذلك قبلت وانت سائبة وان قصد به العتق لا خلاف في نظر بل عليه انما في ذلك وعنه  
وهو الوجه فيرخصنا الى متابعا والرواية ان يثبت خلافه وليس ثابت ولا يفتقر من بخلافوا بالعنف وغيره وبعض الاطلاقات في لزوم  
على تقدير وجوده غير معلول لشمول محل الفرض لا يضار في صوته وقوع العتق بصريح لفظه مع رده لبيان حكم اخر تدبر في حق  
يفيد بطريق او لا انه لا يكفى لاشارة ولا الكتابة مع الفكرة على النطق بالعتق ولا خلاف فيلزم وادعى انما في عليه بغير صحت  
صريحنا ويستقام من العبادة مفهومها كفايتها ما مع الجبر ولعله لا خلاف فيها ايضا ويدل عليه فضلا لا يخفى ما دل عليه ما في سياتي العقود  
والايقاعات كالطلاق والوصية نحوها خصوصا بعض الصحاح المقتضية في كتاب الوصية يظهر المسئلة وفي الصحيح عن رجل قال لرجل يا  
فلان اكتب لي امرأة بطلاقها الى هيك بعقده يكون ذلك طلاقا او عتقا فيكون ذلك طلاقا ولا عتقا فيكون بطلان لسانه او خط  
بيده وهو بطلان الطلاق والعتق يكون ذلك منه بالاهل والشهود ويكون غائبا من اهله فيفرض لانه على الاكتفاء في العتق بالكتابة  
مع الغيبة ولم اعمالا به فلا تصح لاثباته مع معاضة بخصوص الصحاح المقتضية رده في الغائب جلا كتب بطلاق امرأته او بعتق غلامه فحما  
قال ليس لك بطلاق ولا عتاق حتى يتكلم به فته ولا يصح جعله ممينا على المشهورة وفي انه لا بد من تجريد عن شرط متوقع او صفة متغيرة  
بل في قبحه وعن لف انما عليه هو بطلان الاقضية لبقاء الرواية السليمة عما يصح للمعاذرة خلاف الحكم على غلط الاسكان في قضى فحوز  
العتق عليها الرجوعية قبل حصولها كالتدبير يتبعها لتمام العمل المستند لها اظهر اعدا رواية استحق عار لا يثبت في المسئلة البقاة  
من المسائل الملحقة بالتدبير ويحمل عليها على القينة زبادة عليها من المخالفة للفاضة كما سيظهر ثم وقد تفكر بيان الفرق  
بين الشرط والضعف وان المراد بالاول ما جاء في رتبة الحال وقد كبح في زيد وبالبيان ما لا يملك في رتبة الحال وتغير في رتبة عادة  
كطالع الشمس والفرق بينهما وبين اليقين مع اشتراكها في الغلبين قصد الزجر عن فعله والبعث عليه في الاخير ومنها ويجوز ان يشترط  
مع العتق في سائر الامور الا كان او عتق بالاختلاف يظهر على شرح الكتاب للسيد لأجاء عليه هل يجوز فضلا الى عتقها والنسوة  
بل في الوفاء بالشرط السليمة عن المفادير لكونه عتقا مع شرط لا عتقا بشرط كما هو من رضى العبادة فمما لا يخفى الصحاح في احد  
الرجل يقول لعبد عتقك على ان ازوجك بنتي فان تزوجت عليها او تيسرت فعتقك ما دلتها غفيرة على ذلك فيرجع ويتبرأ  
عليه ما دلتها في الثاني وجعل عتق حار تبه وشرط عليها ان تحمض حشيشين فابتقت ثم مات رجل فوجدها وشرتها اليهم ان يستحلها  
قال في الثالث في غلامه حرم عليه عما ذكرنا وكذا قال هو حرم عليه لتمامه وظاهر اعدا الثاني لزوم الوفاء بالشرط وعقد توقفه على  
قبول المولى خلافا للحكم في قبحه عن بعضهم الاول حكم بالاستحسان وهو ضعيف للتدبير وعقد الثاني فاشترط فيها العتق ما لم يمتدحى الا

التسوية

واذا كان المشروط لا لاخره كما في الثاني واشارنا في غير هذا الموضع الى ان الشرط لا يصلح ان يكون له علة في نفسه او في غيره  
الثالث في صحة الشرط لا يصح ان يكون له علة في نفسه او في غيره كما في الثاني واشارنا في غير هذا الموضع الى ان الشرط لا يصلح ان يكون له علة في نفسه او في غيره  
وحيثما امكن للملوك ان يبيعوا ما في ايديهم من اموالهم في بيعها من غير ان يكونوا ملوكا في ذلك الوقت فيقول له مالك وان  
منعنا على موضعين في نظرنا فان اردنا باليقين معنا الاخص كان حصوله في الشيء الاخر وهو شرط الحذر على نظر الجاهل بالطلاق عند  
استقاء شيء لهذا الشرط في نفسه من الصحة الاخرى وسو القطن وان اردنا بمعنا الاعمال الساطعة في نظرنا في حصولها في ذلك الموضع من طلاق هذه الصحة  
الا اننا نحصل من طلاق الصيغة الاولى في الشيء بالطلاق بالمشروطية المال كما هو محل البحث بالجملة فان كان الظن بالحاصل من الاطلاق كافيا في  
هذا الحكم الخالف للاصل في غير مورد البحث فليكن كافيا في ذلك ولا فلا يكون كافيا في حكم واليقين معنا الاخص كان الخلاف غير  
متحقق ولو شرط اعادته في الزمان خالف الشرط في صحة العتق والشرط قولنا اخذنا اولها الطوسي في صحة الشرط ونصون في قولنا لو لم يبق  
ملوكه وبزوجه بنته بشرط عليه ان كانا في ذلك الوقت في قولنا له شرطه ورد الاول بان مقتضاها ان يكون من بقاء حرة وهو غير جائز ولا  
معهود شرعا ولا يرد مثله في الكتاب المشروط لانه يخرج عن مطلق الرقبة فان معنى قول السيد فان عجزت فانت في الزمان المحض الذي ليس  
لامطلق الزمان لانهم يثبت بالكتابة وعند الاخص اعم من هذا اعم والثاني لشد وزه وقصود سند ومناقاة لا يصح ان يذهب فيجب ان لا يحرم  
وبهذا اجاب عنه المان في التكت اخذنا فيه القول بنسب الامير كالتعاضل في ذلك عن الحل في هذا الموضع من القول في صحة العتق في الزمان  
في فضاء الى ما في صحة العتق في بناءه على التعليق رد بانه لا يدل على صحة من ونا القصص في ما يستقام قوله والمراد الزوال ليل الى  
الاول ويوجه عليه ما اجاب عنه في التكت من لشد وزه ويوجه في التكت في لشد وزه ويوجه في التكت في لشد وزه ويوجه في التكت في لشد وزه  
العتق فلا يقع من الصلة لا المخرج من المطلق لا غير في غير وقت كماله ولا السيرة لا الذكر ولا الناس ولا الغافل ولا السكران بل خلاف  
في معنى ذلك حتى يصح في المبلغ عتقا ولا يشبهه لعموم المخرج في بعض المعبرة المستقيمة في غير منها المعبر في احد ما عن عتق  
فوقه ليس يتحقق في الثاني ان المرأة عتقت عتقا ومنه لا يجزى احد ما الموقوف لا يجوز عتق السكران في القربة بان يقصد بعقده اقمته  
الى جنبه سيجامى الطاعة له او طلب الثواب من عنده على حد ما يبيح في سائر اعيان بل خلاف للمعبرة وفيها الصيغة من العتق اما ان  
به وجهه تبارك وتعالى في عتق الصبي اذ بلغ عشره اطلاقا واية بالجملة في المان انما خشيته لا وجهه في سند موسى بكر ومعه ذلك  
مرسلة في بعض طرقها ومقطوعة الى زارة في قوله يكون مراده باليسر في المعبر المعروف كالتعاضل منه وكذا وجهه الحسن  
هذا المعنى ما يدعيها وفي مثلها المسئلة من نحو الوصية الصلة ونحوها من التصو المقبرة وسبب الطلاق في ذلك انما جازوه منه بل  
على جواز العتق من اية بالاولوية وهو حسن ان صرنا الى ملك التصو والاكافد مثلنا تلك الباحث فلا تاتي في الاولوية فاذا اصبح المنع  
وقال لا كبر خلاف الشيخ جماعة في الزيادة وقد عرفت ما فيها من المناقشة ولا يصح عتق السكران لما مر في اعتباره القصد بانها  
له عتق عن كرم هذا ما ينافي وقوة حصته من الكافر ترد واختلف في نيلها من الطلاق لادلة او عتقها من العتق في ذلك ملك الكافر  
انصف من ملك المسلم فهو في قبول الزوال ولا ينافي بشرطه بنسبة القربة لان لا يجزى المقبرة لانه المراد منها اياه وجهه سبحانه  
سواء حصل الثواب له ام لا وهذا القدر يمكن من قرأته ومن ان عتبه شوقه على القربة وان المعبر ترمي ثمرها من الثواب لم يطلن  
طلبها كما يبين عليه حكمهم بطلان مثلث صلو العتق من القربة من فان القصد منه هو هذا المعنى لا ما ادعوا ولا وان العتق على  
ملزوم للو لا لا يثبت ولا الكافر على المسلم لانه سبيل منفي عنه وانقضاء اللازم فيسقط انقضاء الملزوم وفي لادلة من الجاهل بنظر المصير  
الى التفصيل بين الكافر المقر بالله تعالى والمعتقد حصول القربة الى العتق الاول وبين السكران والغير المعتقد حصول القربة اليه فالثاني كما  
وقع جماعة من المتأخرين اظهر ان كان هناك عتقا او طلاقا يرفع استثناء الاول الى وجود المقصد وهو العتق الجامع للشرط التي منها ارادة  
وجهه تعالى فان الكافر اذا كان مقر به غير محال واعتقد شرعية العتق عنده امكن قوع ذلك منه وعرف انه لا يلزم من اشتراطه بالارادة الكدية  
حصوله فانه يحتاج الى شرط المعبر كونه عتبا مطم بل هو عتبا خاصة بفعل فيها ملك الملك فلا يمنع من الكافر وفي الثاني  
الى عند تصديق شرط من جهة ما يفقد عتقه من هذا الوجه بشرط ان يكون ملوكا ملوكا المعنوية مسلما ولا يصح عتقه لو كان  
كافرا بل خلاف في الاول للمعبرة وفيها الصيغة لا عتق لاني ملك على الاشهر لا ظهر في الثاني بل عليه لا يجامى لا استثناء في الحرف هو  
الحج مضاف الى الاصل عند ما يدل على لزوم كل عتق وتصو بعض التصو يجوز ان يفتق ملوكا مشركا قال لا وقصود سند كاختصاص بالمشرك  
يجوز بالثمة وعند الفائق بالفرق بين الطائفتين ان عتق الكافر اغانة على الائم محرمة كما تحريم من القداء لجماعة فكيف يحصل معها قصد  
المشرك في الصحة لو لم يزل بعد حصوله بالمرة ولو لم يكن فيه الاغانة الموزونة وما بعد ما بين هذا وبين ما يدعيه من المتأخرين عتق من كان







عج

ومورد هامر وض العباد وهو غنوا الثلث فتخرجون لثلاثين بغير كتابه اسما العبيد فان اخرج من الحجر كفت الواحد والاخر رقتان ويخرج  
كتاب الحجر في رقة الرقية فيصير في بصر على اسماهم في المسئلة ويثبت في الاستوجهة لثلاثين سنة وان يكتب سنة ثمان باسم الشجر  
على اسماهم احدى واحدة على الحجر والرقية الى ان يثبت المطلوب ويكتب في اثنين حرة وفي ربيع قية ثم يخرج على واحد احد الى ان يثبت  
وهذا الوجه اعدل لان جمع الاثنين على حكم واحد يمنع من اخراجه الى الحجر والرقية ومن الممكن خروج احدهما دون الاخر بالضرورة لكن الشر  
ينزل لعدا ما سبق كما في الكفاية لوروده في الرواية ويمكن تنزيله على هذا الوجه بجمع بينهما بان يكون اخرج اولاً في استخراج صوته بالجمع  
الصوت المكتبة على الوجه المذكور في الرواية وهذا الوجه لا شبهة ان تساو اعدا وقية واختلف مع اسكان التعديل ان لا يخلو اذ اختلف في  
وان اختلف القيمة ولم يمكن التعديل عند اوقية بل احدهما خاصة كما اذا كانوا سنة قبة احداهم الف حبة اثنتي الف حبة تلك الف فان  
اعتبرت القيمة كانتا ثلاثاً ولكن اختلف العد وان اعتبر العد كان ثلاثاً لكن اختلف القيمة ففي جميع اعتبارها او المدد وجمان  
لعل اظهرهما الاول وثانيه لا اكثر على ما يظرونهم الشيخ فالا انما صرح عندنا وهو في الاجماع عليه كائناً لعله الحجر دون ما بقى من ان  
المقصود الذاتي من العبد لما يثبت له المعلومات في المسئلة وان لم يلحقه القوية واختلف في لثلاث في موقفة للرواية على اسماهم اسئلو  
النته التي هم مورد هاقية والقائما الى ان يثبت الثلث في العبيد الى القيمة ففقد رها على خلاف القاعدة ويضعها بعد مسماها  
في مقابلة الاجماع المحكي على الظاهر المتعبد بما مر مع حق الاكثر مع عدم معلومته ثبوت الحكم بمثل هذا الاستبعاد وان دفع الاخر بابا  
لان قدر القيمة بل نقول ان اخذنا الثلث في العبيد باقتناء الماينة فيكون كالفير سنة على ربيع القيمة لكن في ثبوت هذا الدخول  
مناقشة يصير معها جعلها اجتهاد وان لم يكن جعلها موقية واما العتق بالسيرته وهو انقضاء في المملوك اذ اعتق بعضه بشرا خاصة من  
اعتق ناقصا بغيره يزل في حرم من عبده اذ مته ان قل الجرح من عتق عليه كلابي مع ان لم يملك سواه على الاطلاق لاشهر بل في العباد  
وكثير من الاستبعاد الخلاف فيه وفي صدره ما كان اجماعا لكن فيما في ذلك نسب القول بعد السير الى حال الدين طاموسه ما لا ريب انه  
الاوفق بالاصل في كثير من النصوص المقتضية للصحة غير الا ان ظاهراً في الاستحالة ان كان بلحق بالاجابة بل في الواقع يتحقق بعد معلومته  
السيد عدم حصوله في حرمه بغير وجه يحصل لصلح بوجوب طرح ما بعد اذ واؤله بالامانة في السيرة سيما بعد انقضاء برهاتين هما حجر  
مستقلة باخبارها بالشيعة العظيمة وان لم يبلغ رجة الاجماع مع ان الفرض خلافه مع ان احدهما موقية ان سبلا اعتق بعض غلامه فوق  
على هو حري ليس لله فيه شريك خيل صاحب الكفاية الى موافقة السيد ضعيف غايته لو كان له في المعنى شريك في العبد لكان اعتق  
شخصه قوم عليه مضيقه الى الشريك ان كان المولى المعتق موسراً وذلك كما ذكر الشهيدي وغيرهما بان يملك اذ عاقتني في الدين  
من اذ وخادمه دابته وثيابه الا لاقتة بحاله كية وكيفية وقوت يوم له ولغيره ما يسع فيه مضيقه الشريك في دفع اليه يعقوب الاخلاف  
فيه لو قصد بالعتق الاصل على الشريك لا من المحكي عن الحلبي فاطوى جواب السعي على العبد كالباني وكذا لو لم يقصد عند اكثر خلافاً بالشيخ  
فاوجب السعي على العبد في الفسخ كما سيد كره ولا اسكافي في الشريك بينه بين ازام المعتق قيمة مضيقه لا مشاهد له وسعى العبد في  
لحق باقية لتكان المولى المعتق معترداً اخلاف ان لم يقصد الاصل بل قصد له بغيره خاصة كذا ان قصد عند اكثر ومنهم المقيّد ان  
والصديق وتضي مدعيه عليه على ما مر في الامانة هو الحجر فيها فاضا الى الصحيحين في احدهما من كان شريكاً في عبده وامر فليلا  
كان او كثيراً اعتق حصته ولم يبقه فليشتر من حيثما يقع كل وان لم يكن له سهم من المال نظر قيمته يوم اعتق منه ما اعتق ويبيع العبد  
في حتما ما بقي في الثاني في جارية كان بين اثنين فاعتق احدهما مضيقه قال ان كان موسراً كلف ان يضمن ان كان معترداً اخذ مث  
بالخصص يذب غايه على ذلك من المناقشة جعل الاخداع على السعي اذ يقتضيه صوته محجاً جارية عنها لا مطر ونحوه المرسى بالصحة بها  
مضاً الى الاجماع المتقد بجمع بين الاخبار المطلقة والذاتية لغيره عليه مطر كالصحيح عن المملوك يكون بين شركاء فيعتق احدهم مضيقه  
قال ان ذلك فساد على احتياط الاستطاعة بغيره ولا ملو جرت له فال بقوية فيجعل على الذي اعتقه قوته وانما جعل ذلك لما افسد ولو  
بعثان عن مملوك بين شركاء فيعتق احدهم مضيقه فال بقوية ويضمن ان اعتقه لانه افسد على حتما والحجر عن قومه وروايت عن  
فاعتق بعضهم مضيقه كيف يصنع بالان اعتق مضيقه منه هل يؤخذ بما يقف فان يؤخذ بما يقف الدال بعضهما على السيرة عليه كل كالحجر  
احدهما الموقوف رجل اعتق شركه في غلام مملوك عليه شيء قال لا وفي اخر عن مملوك بين ناس فاعتق بعضهم مضيقه بل يقوم قية ثم  
فيما بقي ليس للباني ان يستخذه ولا يؤخذ منه لضرية جعل الاولى على صوته والى الثانية على صوته الاعلى مع الحما الاولين منها  
الحمل على نفى الاثم خاصة ونفى السيرة والجمع بينهما بالحمل على القول الا في وان كان ممكناً الا ان هذا اقرب ارجح جمل للشهر وحكا  
الاجماع المتقد وتعد ما دل عليه من النصوص العتق وكيف كان لا يحصل من الجمع بين هذه الاخبار المطلقة باحد الا بغير تعدد هو قائل











[illegible]





فيلما

قُرْبُ









21

سنة ١٠٠٠ هـ



هذا الكتاب  
من كتب  
الشيخ

هذا الكتاب  
من كتب  
الشيخ

ضعيف بان شانه في المشي ومثل كان يلحق بالشواهد من مقتضى بالخصوص فان الاحتياط بان من مقتضى حاكمه بالوجوب على الولي لاجل احوال  
متعلق بالوجوب هو لخط عن مال الكفاية مع ايتانه شيئا يستعين به على الاذ واجبة على الولي الزكوة ام لا كما عن المجتهد ومقتضى الحكم بالمشيوط  
الطاهر عن قوته من مقتضى اليمين قوة على الولي فتجب عليه الاغاثة منها عند فعله الا انما ان يحكم عن سهم الوفاة كما عليه على من ان لا يوجب  
من اصله حاكمه باستحياء الاغاثة للسيد بدفعه الى مكانة شيئا من ماله من سهم الوفاة كما عن ابن خزيمة والشافعية وهذا الاقوال كما ترى وليس  
فيها ما يوافق مقتضى الرواية عند ما في ذلك تفسير الايتان بالخط عن بعض الجواهر كما فيها الكون ادوية شيئا يستعين به على الاداء فتأمل هذا  
الجهة فلا يمكن الضمير لها بعد كونها ههنا المثابة لم يعلم ان في مقتضى ما من غير الاستسكان انما في كونه لا يوجب على من يكون ذلك انما بان  
يدفع الى الكاتب من سهم الوفاة من الضمان ان يغزو او يجمل ان يكون نذبا للسيد ان يضع عسكره من مكانة الاحتياط الاخير موافق  
للقول ان تملك الاستسكان والامتناع **باب الاستسكان** الا انما بملك اليمين المنة على احكام خاتمة بابط كل مقتضى فيها ناطل الملك عن غير  
غير مصلو للفقير ومصلو للفقير كما لو هو من مائة مائة من المولى قبلها مع خلو مائة من ثمن قبيلها الوفاة الزكوة وجنوا الولد وغير  
ذلك فهو تحقيق بعقود امته من مائة مائة ملكه بما يكون مبدءا لثبوت دعي لموضعة لا بعقود الوفاة والامتناع الوفاة لثبوتها وان  
ولد له رجل او ملكه ما بعد على الاظهر لا اشهر على غير ما من لا يوجب من خط الاجماع على بعض النصوص احدا الا من وهو يخرج في الجملة مضافا  
الاصل المظن المعتضد بالخبر المعتبر قصود بعلم الاكثر في رجل يترجى الامانة ويولد هاتم ملكها ولم يولد عند بعد قال في امته انما في الجملة ما لم يحدث  
بعث لك حمل وانشاء اعتق خلافا للشيخ وابن خزيمة فان ثبتا بذلك الاستسكان نظر الى الاطلاق في النصوص الدالة على حكمه ثبانا على الوضع المفقود  
ويضعف لا بعد عموم الاطلاق في النص في الحكم الذي لا يبرن وانما بعد تسليمه بل هو يفتقير ما من الخبر  
المعتبر لو بالعرض لا بالظن واما لا اكثر الاصل بعد ثبوتها ولذا في الفرق هو ان حرم في نحو الموضعة على تقدير تسليمه لكنه يلحق  
بالولد بالاخص خلافا لثبوتها في الجملة ايضا نظر امته الى بنا الاستسكان على التغليب لذا يفتقير بالعقود والموضعة النطق بعد استقرارها  
استعدادها للنصوص الانسانية في العلق في الجملة وهو كما ترى ثم ان الاطلاق في البينة وغيرها من عتبات الجملة كالنصوص في مخرج من مقتضى  
جملة انه لا يشترط الوطى بل يكفي مطلق العلق منه ولا حل الوطى لا ريب فيه مع عرف من الخبر كماله والنصوص ما مع صليته وتزويجه  
من الغيب العلم بالتحريم او بالرضا اذا قلنا ان مقتضى العلق عند ملكه ما فقد قطع الشبهة الثانية بالعدم لوجه الحد اليه فلا يلحق به الغيب  
الذي هو مناط الاستسكان وما لا يثبت من خلافه الصلح فيه عن كماله في الاول ويشترط مع ذلك الحكم بحرمه الولد فلا يحصل بوطى الكفاية  
امته قبل الحكم بعقود مطلقا استرقاق المولى المجمع نعم لو عتق مائة ام ولد وليس لبيها قبل عجزه وعقود لثبوتها بالتحريم ولا بوطى العبد  
امته التي ملكها باهامم لو قلنا ملكه وهي مملوكة للاصل السالم من العتاق فيجوز استبعادها ووطئها بالملك من غير ان يوجبها ولو غير رضاها  
واجازتها وعقودها بالاختلاف يستفاد من النصوص لكن لا يجوز بيعها ما دام ولدها حيا الا في ثمن قبيلها اذا كان ينال المولى لاجلها  
لقضاء غيرهما متى كان مولاها حيا بالاختلاف في كل من المنع والحواجز الامن قضى في الاخير فتدفع على الاطلاق في دفعه بعد الاجماع  
في الظاهر ان احدهما الصحيح ما رجل اشترى حرة فاولد لها ثم لم يرود ثمنها لم يردع من المال ما يوجب عنه اخذ ولدها ثمنها بيعت فادعيا  
فلن يبعن فيما سوا ذلك من دين قال ولانها بالخبر المعتبر ضعف بعلم الاكثر عن ام الولد بتأني الدين قال نعم في ثمن قبيلها وعن ابن خزيمة  
فيما يرضى بصفوة موت المولى خاصة اخذها بالاصل اخصا انما الصحيح هذه الصورة فلا يثبت موه الحيتو ضعف الخبر ويدفعه اخبار  
الخبر بالعل فيحصل الاصل لا عند ورجح في اخصا الصحيح بصورة الوفاة مع اجتماع عدم الاختصاص وشموله الصورة الحيتو كما فيها شيخنا  
الشهيد الثاني واكثر للاختصاص وبينا الوجه فيه في كتاب الكاسح في فروع الاما ومقتضى الاصل كلام الاحتياط اخصا الصحيح ما بالخبر خاصة  
الحوت بصورة كون الدين ثمن قبيلها والحوت بعضهم موضع خربها اذا ان قبيلها تقدر ثوب وعلى من تغتفر عليه اذا جئت على غير مولاها  
ليدفع عنها او قبيلها في الجناية واذا كان علقها بعد الارهاق وبعد الامان اذا عجز عن دفعها واذا مات لم يخلف سواها وعليه بن  
مستغنى وفي كنهه فام يخلف سواها واذا اسلمت قبل مولاها الكافروا اذا كان له ها غير وارث ومنهم من ادما لو حث على مولاها  
او قتلته خطا وفيهم من ادعوا ذلك في كثير من هذه النصوص من الصحيح الاول عن ام ولد فواته ربيع وتورث حمل على موت الولد  
له مائة معاضة للاجماع والظن والحكم في الامتناع وخصوصا النصوص المتعلقة وعليه فيكون المراد منه الرد على القائلين بان من مائة على الامان  
ونظير ما على هذا الحمل لو ان الولد جاء بها ماضيا الى الانفاق والنصوص المستفيدة منها الصحيح ان ما في ذلك ما قبل ان يبعثها  
انما انشا واعقوا وانشاوا استرقا والموت عن رجل اشترى حرة فولدت منه لدا فان قال ان ثمنها يتبعها باهامم انما اد المخلف له واولد  
لدا واهية امه ففي ذلك حكمه حكمه فلا يجوز بيعها ام لا وجبنا بل قيل لو ان اطهرها الشاهي المستفيدة من جهتها الى الحوت رقية موت الولد بنا





مطالب شریعت



المان نظر من ان لا يفسر طاق نفوذ اصل الامر بل شرط تلك المقرة **التي** مع القبر وهو ما مال اونسب وهو كالتصاو  
خبا الشفعة ينعقد لا قرار بكل واحد بل خلاف للعموم وعند مانع ولا يعتد في المال ان يكون معلوما اذ كان على ذلك المرفوع يعلم  
قد عكس حجة الى قراره فيتمصل الى اربعة دقة بالصلح او الاجراء فلو قال له على مال قبل ان امنع عن البيان غير فيتم على وجهين  
الان يدعى النسيان فيقبل تفسيره المان بما يملك يتمول ان قبل بل خلاف بل عليه على اربعة قول الاول انما في كره وهو حجر مضط  
الى اعتبار اربعة الدقة عن الزايد السليم عن المعارض اصدا المال على القليل كصد على الكثير هل يندرج فيه غير المرفوع كجدة من خطه فيقبل  
تفسيره ام لا قولان من انه ملوك شرعا ان لو يكن له بقة عادة والحقيقة لغيره منعت على التفسير انه حجر اخذ بغير اذن مال كره ويجوز  
ان الملك لا يفسر الى اطلاق اسم المال عليه شرعا على تقدير الاستلزام فالعرف ياباه وهو مقدر كالتقدم مع ان طرقة الاقرار يقتضي  
في الدقة ولا يثبت فيها ما لا يتمول ولا يقيمه بل خلاف اجد وبه حجر خارج وهذا جو عليه لاكثر وحكي في قول الاول عن الفاضل في  
فان من كره كذا من لك والكتابة ولو قال له على شيء يجب تفسيره بما يثبت في الدقة دون ما لا يتمول كجدة من خطه على الاشهر ايضا  
خلاف كره دقة فحجوز المة التفسير لكن الثاني خصه بالشيء ون المال ولم يفرق الاول بينهما هذا وان فرق في غير وهو اعمية الشيء من  
المال لا خصصا ما يبعد ما لا دون غير كفي الشفعة ونحوه وشمول الشيء لها ومقتضا جازي في تفسيره السلم والعبادة ويثبتها الطائفة  
شيئا ولكن الاشهر كافي فتم خلافا وهو الاصح لا نه خلاف المتعارف بعد ما عن الفهم في عرض الاقرار وموجبه الى انه خلاف المتعارف  
عرف فلا يثبتها الشيء ان لم نعتد لتوحيق قد يمد عليها كما تقدم مع انها تنقطع بالفوات فلا يثبت في الدقة وطريقة الاقرار على يقضي الشيء  
فيها هذا ولما راقه فلا بالاول صريح بل ولا ظاهر وان حصل في الكتابين المتعارفين ولو قال على الف درهم او مائة درهم ورجع وتفسيره الف  
لا يخاله الى خلاف فيه وفي قول تفسيره بما شاع حتى لو صرحا بجناب من خطه قبل وصح به عجا او لم الفاضل في كره ولو قال مائة وعشرين  
درهما او الف ثلثة درهم او ماشا كلها من اربعة المنعاطفة المتخالف في التيمر المتعقبة لها يجب الاقرار والجمع والجر والنصب لكل درهم  
في المثلين الاستحسانا المتأخرين وفاء الشيخ والحل المطابق للغة العرف على ان المفسر اذ وقع بعد المبهين والمبهات عاد الى الجمع حتى لو قال  
المسلم له على مائة درهم وعشرين درهما مستحسنا قال الله تعالى ان هذا الذي له شئ تسعون فنجوز في الجزان رسول الله توفي وهو ابن ثلث  
وستين سنة نحوها ورد في الشعر خلافا للفاضل في الف فجعل الباء والالف في التالين مبهين فخرج تفسيرهما الباء لان الميم  
ليسا يميز للعددين وكما يحتمل ان يكون ميم لا يفرق فلا يثبت في الدقة يخرج الاحتمال ويقتضي من القليل عدم اختصاص ما ذكره في المثالين بل  
خارجا بجمعي في القليل كذا في هذا التفسير في كره عن بعض الاحتيا ونظير من المقدس لانه على الميل التبرج كذا من القليل  
وهو عليل بعد ما من مطالب العرف في اللغة على فهم رجوع التيمر الى الجمع بحيث لو عقب كل علم يميز حكما في الاستحسان واعلم ان  
لفظة كذا كتابة عن الشيء على الاشهر لا قوي ناعا استلزاما كانه عرفا فيقبل تفسيره بما يقبل به تفسير الشيء عليه الحل خلافا لخلافه عليه  
كتابة عن العدد وحكي في قبح عليه على الاداء وينتفع على الخلاف في الجملة ما اشار اليه بقوله فلو قال على كذا درهم بالحركات الثلثة او  
الوقف فالأقرار بجمعكم باحد مطر على المختار لا شر اكبر من الواحد فاذ دونه فاضل على الاول لانه المتيقن اذ المفسر باريد وضع الرفع  
يكون الدرهم بل لا التقدير شيء درهم ومع النصب يكون يميز له ومع التيمر اضافة بيان يجب الحصيد التقدير شيء هو درهم قبل بشكل  
بارد ذلك وان صح لانه يمكن تقديره ما هو اقل منه يجعل الشيء جزء من الدرهم اصف ليه فيلزم جزء بجمعي فيفسره اليه لانه المتيقن ولا ماضا  
البراه من الزايد ومن حمل الرفع والنصب على الدرهم مع احتمالها الزايد منه واستوجبه البند الشرح وهو كذا وختامه الفاضل في كره  
وامانع لوقف فيحمل الرفع والجر لواعب لا النصب جواب ثلث الالف فيه فحاصل على مدلول ما حمله من الرفع والجر على اخصاه  
المان والاكثر من اربعة الدرهم مطر ولو لمنا الجر فيشر لنا الاعراب في احتمال الدرهم فيحمل عليه على قول كره بلز بجزء درهم خاضعة لانه  
بالجملة ما حصل الشك فيما زاد على الجر فيحمل على المتيقن هو ما دلل عليه لاضا وقال الشيخ في ما ذكره بقرينة عشرين درهما لانه اقل  
عند مقرر ينصب ميمه ومع الجر كانه اقل عند يكون ميمه مجردا ووافقه هنا وفيما في الفاضل في كره في الجملة وحكام في كره  
عن في خيفة وهو ثابا على اصله المتقدم وقال ايضا لو قال كذا درهم بالنصب فيقبل تفسيره باقل من احد عشر لانه اقل عند مركب مع  
ينصب بعده ميمه اذ فوقه اثني عشر لانه عشرين فيحمل على المتيقن ولو قال كذا درهم لانه اقل من تفسيره باقل من احد وعشرين  
لانه اقل عند من عطفها احدى على الاخر وانصب الميم بعد اذ فوقه اثنان وعشرين لانه عشرين فيحمل على الاول وينتظم في تخصيص  
المان في الذكر خلاف الشيخ بالمثالين اخصا خلافا بها وليس كل ما عرف من خلافه السابق فضلا الى تعليله بالثبت لما ذكره من الحكم  
فيها هذا ما يشاهدنا كيف ان الاقرار في الرجوع في تفسيره كذا في المقول ان هذه الالفاظ موضع هذه المتألفه واصطلاح

في المثلين الاستحسانا المتأخرين

مع النصب



كما حكيه فمما عرفت انما على الوجه المذكور لا توجب شئاً الذي بمقتضاها مع ثبوت الباطن واختبارها لغيرها على الوجه  
الكثيرين ولا فرق في ذلك بين كون المفسر اهل البيعة وغيرهم لاستعمالها على الوجه المناسب للبرية في غير ما ادعوا استعمالها به  
خلاف الفاضل في قوله ذكره والمقداد في ح الكتاب فترى ان كون المفسر من اهل اللسان في اخذ الشئ وغيره من حيث لا يكون هو  
ضعيف لا يقبل تغييره مع انه في غير الجواب اقل من انهم يتأيدون على ان المفسر ولو اقر بثنى مؤجلاً كان فاله على الفوجلة الى سنة فانكر  
الاجل فيه الشئ فله وكان حالاً اجماعاً ان فصل من اجله من الكلام المتعد ولو بسكون طويل وكذا الوصل على طلاق العباد و  
شئ حكى عن الشيخ وحكي لزيادة دعوى الاجل على اصل الاقرار فلا يمنع كالأوفاء بالمال ثم ادعى فصله خلاف الاول في قوله الاخر المحكي في كلام  
جمع من اصحابه ولا يسكن في الجلبى تبعهم كثير من المناخين لان الكلام الصام منه جملة واحدة لا يتم الا باخرا وانما يحكم عليه بعد كانه  
كما لو عقبه بثناء او وصف وشروطه لا يقوله ذلك منه لادى الى انسد باب الاقرار بالحق المؤجل فلا كان على الانسان من مؤجل و  
اواد التخليص ان لم يسمع منه لزوم الاضرب به وربما كان الاجل ملولاً بحيث اذا علم عد قوله منه لا يفسر اصل الحق خوفاً من الزيادة كما في  
في ذكره الى الاضرب به في هذا غير موافق للحكمة الالهية والصحيح ان اير المؤمنين لا يخذلوا بل الكلام ووزاخره هذا من انما الى التا  
باعتنا على ان المفسر اهل الاصل على الاول بل هو المفسر الذين يكونون منكر في وجهه عليه كما يتوجه لثبوت المفسر عليه لانه يكون مدعيها و  
انما يلزم كالمفسر عن غير ما متباجداً والواقع في هذا في بيان احكام الاستدلال العقول المتعقب للافراد ومن شرطه مطعون استيعاب  
المشتني منه والانتصا العادي بينهما والمراد به ما جرت به العادة فيغتنق بنفسه ما والشاؤون نحوهما لا يبعد عنه الاستدلال بنفسه  
عرفوا خلافه شئ من ذلك بين العلماء الامن الحكي في الاخير حيث يمكن عندهم ان الاستدلال الى شهر ميل ولم يثبت ذلك عنه وربما حمل ذلك  
على ان المراد ان لو اخبر في ذلك الله قبل منه هو بعيد لكنه قريب من حمل كلامه على انه ولا يشترط بينهما الاخذ في الجنس ان يكون المشتني  
من جنس المشتني منه بل يصح ان يكون من غير جنس يبر عنه بالمتقطع الحكم فابن باعنا الفضا واهل اللغة كافي فيج وهو الاشهر في  
والفقه ما اخذوا الماشق هنا ورد في مجمع وجهه غير اضع مع ندره الفاضل بالاشراط حتى ان بعض اصحابه انكره وقال انه غير موجب  
في كتب الاصول بل مخرج في حق المختصر رايه لا يعرف خلافاً في مختصره وروى في كلام العرب القرآن اول منه قوله سبحانه لا يسمعون  
فيها القوا ولا ياتوا الا في اسلاك اسلاك ما تكلوا الملوكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجاز عن ان منكم وبجد المملكة كلم اجمعون الا  
ابليس كان من الجن اخلفوا في كونه حقيقة وعجازا والمحققون على الثاني لعن النباد وهو لا يصح فلو قال له على الف الادرها بالبحر  
دراهم على المختار ومبهم على غيره وبرجع في تفسيره الى ان الاستدلال حقيقة اي فيكون الاستدلال مشركاً بينه وبين المنقطع شراً كالفطيا  
عن بعض ومعنى باكلهم اخبرها في ذلك قال في المسئلة قول ثالث نادوا من غير خبايز لا حقيقة لا مجازا وهو لك شر ذيف الله وهو كائنه  
ظاني وجو القول بالاشراط وان ليس الامر كما ذكره البعض المتعد من عدم وجوه وظهر من ذلك كلام الفاضل في ح الكتاب حيث  
قال بعد علو الاجماع للتعد والخلف فيه الاصوليون والفقه ما فطر على الاتحاد في الجنس بعض من اشراط الاخرين اخذوا المقابلة  
مع انه حكاه في كونه من مقام الغائبة كوفي ولحد حبل لا يحمية لكنه خص المنع باعد الكيل الموزون ونقل الثقات في شرح شرح  
المبطل في الجملة عن ائمة والجملة لا يبيح ضعف هذا القول وشدة ولا يشترط ايضاً بنفسان المشتني عن الباقي من المشتني منه بل  
يكفي في صحة الاستدلال ان يفي بعد بيته قلت وكثرت وفاء للمحققين من الاصوليين الاكثر كافي في ذلك شرح الكتاب للسيد قال فيه  
ودهب شافهم الى انه يجب ان يكون الباقي من المشتني منه اكثر من ضعفه بذكره قوله تعالى عيسى ليس لك عليهم سلطان الا من  
ابتنك من الغاوين ومن هنا بياينة لان الغاوين كلهم متبعون فاشتنى الغاوين وهم اكثر من غيرهم بل بل قوله عز وجل وما اكثر  
الناس لو حرصت بمؤمنين فانه يدل على ان اكثر ليس مؤمنين كل من ليس مؤمن غاوي ويتبعه ان اكثر غاوي في كل من يدعو شدة و  
هذا القول والاشكال على رده نظراً لاولاً بانه ذهب عجم المحققين من افحاء الاصوليين بل في صحة انه مدعي كثر الفضا  
جماعة من الاصوليين والثبات بوقوعه على ان المراد من العبث هو الناس فقط وهو خير المنع بما افاده اللفظ الصواب للفقهاء فيتمثل بالمعكة  
وغيرهم من عبث الله وما بقي من المشتني من هذا القيد اكثر من المشتني قط ولا ينافي في الايمان عن اكثر الناس في الآية الاخرى ان فقه عن  
اكثرهم لا يمتثل الفقه عن اكثر العبث هذا مع ان سند هذا القول قوي من تمام التحقيق في الاصول والمشتاق في ح القول الاول هو الحق عند  
الفقه ما مؤناب دعوا اجماعهم عليه لعله كان ذلك ارفع في هذا الكتاب على مخالفه منهم بل ظاهرهم الاطباء على ما في علمه فلو قال له على  
عشرة الاستدلال في أربعة ويلو المشتني منه كلاماً على القول الاخر ليط الاستدلال على تقديره وان هو الاخر قول لافان له عشرة الا عشرة وقاموا  
فيه على رده عشرة كالملة بط الاستدلال بالاستيعاب ولو قال بدل الا في المثال نقصته لم يقبل بل يلزم بالفسر لانه يجوز ان افراها خلا

فيها

كتاب الأصول  
١٣٤

يكون مسموعا والفرق بين الاستدلال والافتقار كافي في الكتاب للتشديد بل لا يحتاج كافي في جميع على قوله لو فوجئنا بفتح الكلام بجلال وعنه  
من الألفاظ المستعملة للرجوع عن الافتقار كذا قيل ولا يلزم في بيان وجه الفرقان الاستدلال مع المستثنى منه بعد جملة واحدة يكون الاستدلال  
جزء منها لا يمكن فصلها عنها وكل نقص في المثال كونه جملة أخرى منفصلة عما سبقها فيكون كالمثال في المثال لا يمنع نعم لو ابدلنا أو  
فوجئنا ناقصة من قبل الناقص بالثقل لكونه كالاستدلال ما لا يتم إلا بزيادة جملة بخلاف بدله لا مكان فصله عنه تمامية بدله بخلافها  
ولذا الخلاف في القبول ناقصة بل عليه لا يحتاج في ح دلل المقدس لا ريب في ردون نقص فلم يقبلوه من غير خلاف وجد لا من حيث  
ح الكتاب حيث قال ويحتمل قويا القبول مع الاستدلال لأن الكلام انما يتبع ما بعده ولا نه لو قال ناقصة بل بغير غيره ها هذه في معناها وهو كما ذكره  
لظهوره من غير ما قد وثق له على عشرة الأخذ بالثلاثة ثمانية مقدما أحدها ما من عند اشتراط نقص المستثنى عن كونه  
منه الثانية كون الاستدلال من الأبحاث نفيها كما هو إنما يحتمل ما هو محتمل في كلام جمع صريح كما نبدأنا كما هو واضح القولين للأصوليين بكلمة  
التوحيد خلافا لبعضهم لو حصر غير واضح مطرد في الأول أيضا مع كونه مسلما والثالث لروى خروج كل استدلال متلوه وخلافه في ذلك  
لغيره واستلزامه إلى التبعيد من جهة الأقرب من غير سبب عوده اليه ما يوجب تناقض الاستدلال مع المستثنى منه فحالان نفيها  
وأيضا ناكما مضى حيث ثبت هذه المقدسات لك صفة الحكم بل في الثانية المثال لأن الاستدلال الأول ينبغي من الغرض المبينة خمسة و  
الثاني يثبت من الخمسة المبينة ثلثه فمقتضى الخمسة الباقي من الغرض في ثمانية ولو زاد في المثال الواحد لزم سبعة لاستلزام الاستدلال  
نفيه عن ثلثة المبينة فبقى ثلثا فمقتضى الخمسة الباقي في ثمانية فبقى سبعة وقيل على هذا ما يرد عليك من ملأه الأمثلة ومنها ما لو قال له  
عشرة الاستدلال ثمانية السبعة الاستدلال أربعة الالتماس اثنين الواحد فيلزم خمسة والضابطان تقطع الستة الأول  
من الستة منه ويحتمل الباقي منه ما ثبت بالاستدلال الثاني وتقطع ما فيها الاستدلال الثالث من مجموع ما ثبت ويحتمل الباقي منه بالراجع  
هكذا ويحتمل لأحد المبينة على غير ما ينبغي كل تقطع جملة النفي من جملة المبتدئ في المثال الأول في عشرة والنفي فيه ستة واستقطبه  
من الأول بقى سبعة ومن المثال الثاني ثلثون والنفي منه خمسة وعشرون والباقي بعد الاستقاط خمسة ثم كل إذا تم بعد الاستدلال  
ولا يمكن شيئا للاول ولا الزيادة منه الأربع جميع إلى الستة منه الأول ما مع العطف فلزموا اشتراك المتعاطفين في الحكم فيها كالمجملة الواحدة  
والآخر في بربن كذا حرف العطف عند ولا يربن ياداة الثاني عن الأول وطائفة لم يفصلها عن ما مع ياداة الثاني عن الأول أو ما اتاه  
فلاستلزام عوده إلى الأقرب لاستغراقه في صيغة واحدة كالأمر عن الخدم ما يمكن بجوها جميعا إلى الستة منه ورجح قلوه قال له على عشرة  
الالتماس الثلاثة كان افتقارا بأربعة وأعلم أنه لا يلزم من عود الجميع إلى جهة كل واحد بل يراجع بعد استلزام العود الاستغراق فان لم يثبت في الستة  
منه كافي المثال صحيح والآخر ما يلزم منه الاستغراق خاصة أنه هو الذي وجب لفنا فلو قال له على عشرة الأخذ بالثلاثة إلى الثاني خاصة كما  
أقرا بخمسة كذا مع العطف شوكان الثاني شيئا للاول كما ذكرنا أن ذلك عشرة الالتماس السبعة وانقص كما لو فوجئنا الستة على الثلثة  
ولو قال له على درهم درهم الأربعة درهمان وثلاثة الفلاف لفت وعنده كوة ومجانب على اخمص الاستدلال المتعقب للمحل المتعقب  
بالرجوع إلى الأخيرة كما هو لأظهر الأشهر بين الطائفة إذ يلزم من جهة الاستدلال الاستغراق خلاف للشيخ في قوله الآخر وبعد على بناء  
على رجوع الاستدلال إلى المحل يستلزم : : جدا كما بين في الأصول مستقصى ثم إن بناء الخلافات المسئلة على تلك المسئلة الأصولية  
متم بين الطائفة وسهم الشيخ والمحدثين في تع خلاف الفاضل في كنية الذكورة والشيخ في الكتاب عينها فلم يصححوا البناء ولو  
بلزوا الدرهمين مطر ولو فلنا الرجوع الاستدلال إلى الجميع وهو حيث يكون ونفس من الغرض لاستلزام الرجوع فيه إلى الجميع لناقض لور  
الأقوال على الدرهم بلفظ يفيد الخصم فمخرج أحدهما بصدق فرض على بثوته كالأقوال بما زيد وعمرا لا يرد ولا كذا درهمان إلا  
ديهما لجواز التجوز في الستة منه فلا يكون تناقضا ويضعف بجهة التجوز في كل من الدرهمين عن نصفه في كافي درهم الأربعة فيمكن  
أن يكون استدلال من كل درهم نصفه نصف درهم تمامه فارتفع التصويرة الموجبة للتناقض قياسا لمفروض على المثال المذكور قياسا  
مع العار في إمكان التجوزية عن الشخصين بجهة ما لا استدلال عن الشخصين ما بعد ما بين هذا وبين القول بجهة الاستدلال  
لزم درهم مطر ولو فلنا باختصاص العود إلى الأخيرة نظر إلى الاختصاص إنما هو حيث يمكن ما مع عدل مكان كافي الفرض للاستغراق  
فيجب عوده إلى الجميع كما يجب عوده إلى الستة منه لو كان مستغرا للاستدلال لأن إلغاء الاستدلال ومخالفة قوله أشد مخالفة لكل  
من عوده إلى الجميع فيجب صوته عن هذه ولعله أتبع عن جهتيهما أن ذلك راءه الذي ولو قال له على عشرة الأمثلة واستقطب  
العشرة قية التوثيق بناء على ما من قول الاستدلال المتعقب لو كان مجازا فانه يجب قبوله بعد ثمانية القسمة عليه هي هنا عند إمكان رده  
المصلح لأن حقيقة مع ردهما قبل كون هذا الاستدلال متساويا وأقبل رجع إليه تغيير القيمة قبل من كذا ما فيروا لم يستغرق

يصح



منہا بکبار و

مفتی محمد رفیع الرحمن





الحكمة

وشرعوا كما انفقوا به في شئ من الصلح انفقوا به ما لم يشر اليه من قبله ولا هذا في انفقوا به كما انفقوا به في شئ من الصلح  
 فانه لا ينفقوا به في شئ من الصلح الا في شئ من الصلح ولا ينفقوا به في شئ من الصلح الا في شئ من الصلح  
 حتى انفقوا به في شئ من الصلح ولا ينفقوا به في شئ من الصلح الا في شئ من الصلح  
 لان الحق في انفقوا به في شئ من الصلح ولا ينفقوا به في شئ من الصلح الا في شئ من الصلح  
 الاول في انفقوا به في شئ من الصلح ولا ينفقوا به في شئ من الصلح الا في شئ من الصلح  
 ذكر في غير موضع من المصنف في انفقوا به في شئ من الصلح ولا ينفقوا به في شئ من الصلح  
 فان قيل انفقوا به في شئ من الصلح ولا ينفقوا به في شئ من الصلح الا في شئ من الصلح  
 ولا ينفقوا به في شئ من الصلح الا في شئ من الصلح  
 الى الصلح في شئ من الصلح ولا ينفقوا به في شئ من الصلح الا في شئ من الصلح  
 من في شئ من الصلح ولا ينفقوا به في شئ من الصلح الا في شئ من الصلح  
 وتنفقوا به في شئ من الصلح ولا ينفقوا به في شئ من الصلح الا في شئ من الصلح  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في شئ من الصلح ولا ينفقوا به في شئ من الصلح  
 في شئ من الصلح ولا ينفقوا به في شئ من الصلح الا في شئ من الصلح  
 الفاضل في شئ من الصلح ولا ينفقوا به في شئ من الصلح الا في شئ من الصلح  
 الجهر في شئ من الصلح ولا ينفقوا به في شئ من الصلح الا في شئ من الصلح  
 الا في شئ من الصلح ولا ينفقوا به في شئ من الصلح الا في شئ من الصلح  
 بعد انفقوا به في شئ من الصلح ولا ينفقوا به في شئ من الصلح الا في شئ من الصلح  
 العلم في شئ من الصلح ولا ينفقوا به في شئ من الصلح الا في شئ من الصلح  
 المشية في شئ من الصلح ولا ينفقوا به في شئ من الصلح الا في شئ من الصلح  
 ثم انفقوا به في شئ من الصلح ولا ينفقوا به في شئ من الصلح الا في شئ من الصلح  
 في شئ من الصلح ولا ينفقوا به في شئ من الصلح الا في شئ من الصلح  
 ما من في شئ من الصلح ولا ينفقوا به في شئ من الصلح الا في شئ من الصلح  
 الحاف في شئ من الصلح ولا ينفقوا به في شئ من الصلح الا في شئ من الصلح  
 اخذ بالعلم في شئ من الصلح ولا ينفقوا به في شئ من الصلح الا في شئ من الصلح  
 المتيقن في شئ من الصلح ولا ينفقوا به في شئ من الصلح الا في شئ من الصلح  
 ينشئ في شئ من الصلح ولا ينفقوا به في شئ من الصلح الا في شئ من الصلح  
 على ما في شئ من الصلح ولا ينفقوا به في شئ من الصلح الا في شئ من الصلح  
 وكون في شئ من الصلح ولا ينفقوا به في شئ من الصلح الا في شئ من الصلح  
 لهذا في شئ من الصلح ولا ينفقوا به في شئ من الصلح الا في شئ من الصلح  
 والعقل في شئ من الصلح ولا ينفقوا به في شئ من الصلح الا في شئ من الصلح  
 لا يؤخذ كراهه بالعلم في شئ من الصلح ولا ينفقوا به في شئ من الصلح الا في شئ من الصلح  
 في بعض المقرة الواردة في تفسيرها وقد في صدد الكتاب الى انفقوا به في شئ من الصلح  
 رفع العلم عن الصلح في شئ من الصلح ولا ينفقوا به في شئ من الصلح الا في شئ من الصلح  
 لو حلف على انفقوا به في شئ من الصلح ولا ينفقوا به في شئ من الصلح الا في شئ من الصلح  
 الصلح في شئ من الصلح ولا ينفقوا به في شئ من الصلح الا في شئ من الصلح  
 غيره معلل بان الصلح في شئ من الصلح ولا ينفقوا به في شئ من الصلح الا في شئ من الصلح  
 ونحوه فانه لا ينفقوا به في شئ من الصلح ولا ينفقوا به في شئ من الصلح الا في شئ من الصلح

المقدّم في شئ من الصلح  
 الا في شئ من الصلح  
 في شئ من الصلح  
 باقية من الصلح

الحكمة

وعلمه وعلمه من غير هذا الأمر من غير هذا الأمر الأول ولعل هذا أول ما يدل على نفسه قط ولا يمكن من غيره من حيث الكثرة  
للسكون لا المذكور ولا الغنص إلا أن يكون أحدهم ضد الآخر البين لصار عنه فنغمد معه بلا إشكال في غير العلم مع العلم لما تقدم مضافا  
إلى الخبرين لا يبين في غنص لا في قطيعة حم ولا في خبر لا في أكرام وفي خبرها الخبر كان من جهة السلطان أو الكرامة كان من ربه ولا من غيره  
ويصح البين من الكتاب ومطروفاً للأكثر ومنها الشيخ في جيل في بعض ما ياتي في لاطراف الكتاب الشبهة يصح في أحد هاتين أهل الملك يختلفون  
حال لا يختلفون إلا بالله عرف جل في الثاني لا يختلفون اليهود ولا النصارى ولا الجوس إلا بالله وفي الجمع نظر بعد الاطلاع في مثل مفرض  
الشبهة لاخصتها في الكتاب بعض الشبهة بمقتضى قاعدة خطاب الشبهة بجملة المؤمنين منهم المسلمون خاصة التقيين لا غيرهم ومنهم الكفار  
مقتضى الدلالة في المقام مقفوة لا وليت إلا الأجماع وهو مقفوف في عمل النزاع أما الاطلاقات في الشبهة فغير بافعل كورودها  
حكم آخر غير حكم الشبهة لا اعتدائها منها فيها كالمتر غير متر والمال الصحن فليكن من مفرض الشبهة لكون المؤمنين المستعمل الموجب في الغنص  
لنحو الكفاية وكل مؤدوها الغنص باستحلالهم في معاد النصارى وهو غير محل لكونه من انتم بكونه لا يشك في ما بالفتوى في ان تغادر  
حلفهم في الدعاء المنصبة للمفرج الاموال يشتر انفقها هنا بطريقا وفي هذا ملع كان ان يكون الاشياء البهاضها ليس ذكر بعد  
الانقضاء من عدم مفرجه بالله ثم يتبع على ان حصة القليل ينقصه عدل انقضاءه ولو في الدعاء والحال ان يصح في ذلك على الانقضاء منها فكل  
عطف القليل على ذكر الشيخ في قوله لا يصح لما مضى الاصل السليم عن المعاص بباطل ما قد متنا من عند الاطلاع وعمود على الانقضاء منها  
وتحيد الاسلم يجب قبله بضعفه لا وان بامضه الثالث ان الجب هو قطع ثابت جوبه كالصلى الواجبه عليهم ونحوها هو غير منعه من  
الثبوت في حال الكفر لعل البين بتعقد علمهم حال كفرهم بحيث توجب مخالفتها عليهم الحنف والكفارة واسلامهم بعد يجب واجب عليهم  
قبله بالخالف من الكفارة هذا بضعف الاول زايلا على ما مر بانها من الكفر لاخصتها على مفرجه لربا بضعف دون من غير فلا بد  
من التفصيل بينهما بالانقضاء في الثاني الاول كما في لغة فيج والى سبطه ح الكتاب للسيد عليه كثير من تعها وهو جود الاموال  
واختصاص العيصين المجوزين في الثاني الاصل في الجوز بالثاني من ضعف الاطلاقات بامضه مع ضعفها الشمول الغنص لغير ان مؤدوها  
الحلف بالله وحلف الشكر لا بد حلفا جلد بل يكون في حلفه على معنفة لا عياها هذا ويظهر في النزديتها كاول والرجوع الى منا  
عليه لاكثر للعموم وفيها ما من المناقبات كيف كان يحصل بجوع لانفاق على الجوز في الجملة وهو غير آخرى مستقلة الا ان الحكم من  
المخالفة المصير في القول الثاني ولعله لا يفرجه لعل منية نبيه مع حصول ما يفرجه من القطع بالانجاس في نفاق فهو فائدة الصفة بقا البين لو  
انتم المطفة او قبل خروج وقت الموقنة في التقاب على متعلقها الوان ككفره ولا يفعله لا في ذلك الكفارة لو سبق الحنف الاسلام لها  
تسقط عنه بلا خلاف بقا الامن في شئها السرقة فيه ولا وجه بعد لا لغير التفتد العيص بالعلم فضلا لا دعوا الانجاس عليه ب و غيري  
دل عليه الانجاس من سقوط فضا على الصلوة ففقط الكفارة التي في ادنى منها ولي ولا ينقضاء انما يبين الولد مع الوالد لا بادن ولو  
بادر اليها قبله كان للوالد حلفا ان لم يكن منية فعل واجبا ونزله عمر كذا الزوجه مع زوجها والمملوك مع سيده بلا خلاف في شئ من ذلك  
الجملة بل عليه لا جبا في القينة للبعين احدهما يصح لغير الولد مع والد ولا المملوك مع سيده ومقتضى هذا كصد العتبات  
هنا وفي بيع عبد الصخرة دون الاذن لان ادبها ليجازات في النفي الميتة حيث يكون رادته على الحقيقة مشغولة لا شئها النفاق في الصخرة  
حيث يدينه ولا نفي معتدلة لا يبين في قطيعة حم فان النفي فيها راجع الى الصخرة اجاعا فليكن النفي المتفد عليها ككاتبه و غيره  
القائم في تخنيافا لك وجملته من بعد ذلك لان البين في نفاق لا يقع حرقه خلافا لذي الالعباء هنا وفي بيع وس فجلوا البين بذكره محضه  
والنفي عنها ما نفاذ في ذلك فيج لا الشئ واجبه كالتفتح بالعموم الذي لا يفرجه بالبين بضعف فضاها اجاعا لا يمان الصخرة وكول البين  
في الشبهة منها اول الكلام ودعوى مضارته وعلى تقدير تسليمها تخصها بالمعبرين الظاهر في نفي الصخرة فهو شيئا وطرحها الاقتصار في انفسهم  
على المتقين منها لا جبا وهو صوة المنع لا عدل الاذن وخبر اتم الاطلاع بعد العلم بالانجاس الا اذا وعدت تخصيص العموم بالانقطاع بها ونحو الخبرين  
بضعف ثانيه او جوازه بيم هاشم في سند اولها فيكون متوثقة بل حسن ليس بحجة وبضعف الجمع محجة لانها المعترة المستأولة في التفتح  
للقطعة بما كان من علمها واثارة اربهم على الترا الصخرة مع ان الخبر انك هو حسن في نفي لغيره بطريق صحيح بالجملة فلا ريب في ضعف هذا القول  
وان كان لاكثر ونحو في الضعف شئنا البين على فعل الواجب ترك المحرم كما هنا وفي بيع دلاطلا في نص عدم دليل على اخراج هذا الفرع  
وتعين الفعل عليه جودا وعدا لا يقتضي شئنا ان انقضاء الحلف عليه حتى تترك الكفارة على الحنف بما ذكرنا من الشرح وصفا الكفاية و  
يمكن ان يوجه كلام الشبهة الانفاق فاذا ذكرناه بان ايراد من الاحلا جواز الامتناع ما حلف على فعله وفعل ما حلف على تركه ونفي جواز الاحلا  
هذا المعنى لا ينافي على انقضاء البين امر وما يشر الى ارادة هذا المعنى عباءة من المواظفة للعبادة في الاستئذان خيفة في كتاب الله والحمد لله





[illegible]





الامامية ثم ان الشافعي انما يكتفي في التبرير بذكر لفظ الجلالة مع التبرير من غير ان يذكر لفظ الصيغة فلا يحتاج في هذه الامور قولا  
وتحقيقا من وجه الشبهة او غير ذلك من ادلة شافعية من غير ان يوضح ولو اعتقدنا ان كان كذا فلهذا قد علم كذا ولم يلقط بالجملة بل بوجه  
في غير ما خصه في اعتقاده قوله ان اسمهم ما بين المتأخرين وقال لا اسكاني والحمل انه لا يعتد بالاصل في الاصل عند شرط او بوجه من الوعد  
لفظي بالاصل عند النقل فضلا الى انه المتبادر من التذرع على تقدير النقل وتسلم على ما ذهبنا اليه في الاعتقاد لا يقتضي نقول لا انما انما الشك  
في كونه مجرد التبرير واقتضاها من ان الوفاء به شرعا مع عدمه لا يمكن الخروج من الاصل القطعي اليه بل يجب ان يطلع على ما يقتضيها كما يتبين  
الاشارة في كتابها بطلانها في التبرير الدال على اعتبار التلطف بالجملة لا انما لم يقتضها جرحا كما لو كان المراد بها اشتراط قصد التبرير  
خاصة لا اشتراط الصيغة ونقد ذلك من مناسباتها لا يشبهه انما ذكر التلطف والقيمة تبعاً للثبوت في الغالب حيث انها لغوطة لا متوهم ولعله لم يذكر  
لرصيد بها شيئا خاصا مع ان اسنادها من انك وتبرير عليه من بعد جملة منهم من سبغة الشرع صاحب الكفاية والقول الاخر للشيخين  
واين حقهم واسند لهم في صحة الاصل لا المثل وهو في ذلك وهو فرع عند التذرع على المتنازع بعون الحقيقة وقد علم لك ما في من المقتضى  
وقوله واما الاعمال فاليان واما لكل امرئ ما نفعه واما للصحة البلية فدل على كسرتين فيهما هو فرع كون المسبب هو وجوب العمل  
بهذا المصداق كما لو كان له يثبت بل انما العكس كما يشاهد اسناد لان العلم على احتياج الاعمال حتى وكالاته بالقول المربوب ولم  
يتبدل احد وجوبها بها وانما ان بعض من افق على هذا القول في هذا الدليل فحق بعد النظر فيه او لا كما في واعتبا التبرير في الكلام في  
الاكتفاء بها وانما للفظ في لغتها انما اعتبر كقول الاملي الامام في التبرير في الاعتقاد هنا صاعده ثم العالم بالشرع وهو حسن ان وجد ما يدل  
على ذلك وما نفعه بطلان العقد بحيث يثبت مثل هذا وليس اذ ليس هذا سوى ما يدل على عدم الوفاء بالثبوت والتسليم فيه كما عرف ليس الا  
النية الملقطة لا المتوفاة فاعتبا للفظ ليس الاصل انما في الضمير كقوله في الحكم الخالف للاصل التيقن من الدليل بالجملة هذا القول ضعيف  
كالوقوف على صوابه ووجه سركه ان كان لا يلائم اصله من اعرضه بغيره الخلاف اتفاقا الى ان المتفق ان كان يكون طاعة كما سيحكي ما في قوله  
وفضلها حسن طم وسبقه الفهم ان يقول عاهدت الله ثم انتمى كان كذا فعل كذا ونقص هذه العبارة كعبارة في حق من وقع عدمه الا مشروطا  
الا توى قوعه من ايقنه فالله في الفاضل في جملة من كبر الشيخ في مدينا عليه لا سيما الاطلاع في كتاب الشريعة في الوفاء به بطلان  
على التبرير به حقيقة عرفا واقتضاها في الشرح او فواجبه كما في قوله والذين يفتقرون علمهم من بعد شيئا لا يبرروا في الجزع عن جعل  
عاهداه في غير مقتضى ان ايف بغيره فاعل يفتقرون بغيره ويتصدق بغيره او يصومون بغيره من مناسبات في اخر من جعل عليه عهد الله ثم وثيقا  
في امر الله طاعة غنت عليه فتوى بغيره او يصومون بغيره من مناسبات في اخر من جعل عليه عهد الله ثم وثيقا  
واشهره ان لا يعتد كالتذرع والخلاف هذا كالحلاف في المختار المختار والدليل الدليل بشرط فيه الفصل الى الاول كالتذرع والخلاف  
الاشارة في التذرع الى التبرير بصيغة وضابطه ما كان طاعة لله ما وجبوا واسمها فلا يعتد بغيره في المعصية والمكروه  
اجماعا كما في انصافه في قوله لا يذري معصية كذا التباح مطر في طاعة ام ترجع دينها او ينافي في طاعة الله في المعصية في قوله  
من كتب الصلوة في ذلك غرام الى المتأخرين في ذلك في مسألة في رسول يوم من مناسبات الاجماع عليه خيال بعد احتياجا جواز واعلى في  
الحمل للاجتماع على ان التذرع انما يعتد اذا كان في طاعة بان يكون واجبا او مندوبا الى غيره اذ كره وهو محقق فضلا لا النصيب المعتد الدلالة  
على اشتراط التبرير ولا يحصل الا فيما اذا كان متعلقا طاعة خالفا للدين من محكم بانعقاد مطر اذ الركن من وجوب التبرير المعتد في  
الجماعة حلف منها بغيره في الله على ان ايسر ما في الله بذكر وفيها قصور التبرير فلا عمل عليه ما يشبهه ما قبله ذلك لقص المعصية المعتد بالشرع  
مع احتياها الضعيف الدلالة لعدم الطاعة باحتمال اختصاصها بغيره رجحان في سبع الجواز بحيث يحصل معصية التبرير في الاستقصاء في  
الجواز ان كان ياباه الا انه لا يوجب الطاعة بل غاية الطاعة في العموم وهو يقبل التخصيص تلك الصلوة جمعها بين ما بين ما من التبرير ولا  
مصرح عن هذا الجمع لا من جهة الاستلزام تركه والعمل بها طريق تلك التبرير ما هي عليه من الاعتناء اسنادا وعلا لا انصافا ولا اعتناء  
بالشرع جواز الطاعة التي عليها لا يمكن حملها على ما يجمع معها هذا مع انها تقتضي لزوم الوفاء بالثبوت مع رجحان تركه للحاجة وهو متنازع اذ كره  
جماعة من جواز الخلف في هذه الصلوة بل في قضية مشهورة في هذا من الحلف في غير من احتياها الا ما يتبرر به على الفاضل النهاية  
في عملها بمقتضى الروايتين المتقدمتين اليها الاشارة ولا يرب فيها لا كراهية الاجماع الحكمي كلامه فضلا الى بعض المقبر الوارد في ذلك كلما كان في  
فيه من مقتضى دين او دينا فاخت عليك فيه بعضنا ما ورد في قوله الذين ينافي على الاشكال انك انما غلبا وافضلها على شر اكملها  
الاصح كما مضى للمعصية فصل بين الشرط الاول والبرع الثاني مع تخصيص التباح بالراجح دينا ودينا ولا وجه وان فيه شرحا الى التبرير  
ولا يذهب عليك ما بين شبهه هذا اليهم في هذا الكتاب الاول من الشافعي وانما في التبرير الثانية على الصلوة المجلس طاب له ولم يزل الجسد

وكتبه الشيخ  
في كتابه

وكتبه القول الاول به  
في الكتاب



وجوهها بل الذي يقيم من تتبع كلام الغور هو حصة الفسحة الاولى وهذا قول رابع حكاه جماعة وهو كالثالث الا انظر اطلاقه في جواز نذر البياض في شئ  
الثاني قال بجواز نذر ولو كان نذرا او الطهرين لم يرض على فائدة مع انه ضعف كتابه فممكن اخيرا في النسخة في المباح الرابع دينا اذا كان راجعا الى  
الطاعة كما اذا قصد التوقى على العبادة ونزع النفس عن الشهوات المملوكة لربها لا قصد العبادة ويشترط ان يقيم كونه مقدرا للناذر وبالخلاص  
الاستحسان التكليف بالمنع من الملامح بمقتضى تسمية الصلاة تعلق الفدية بمبنة عادة في الوقت المنقوب له فعلا كان وقوه فان كان قد مر معنا اعتبر  
فيما كان من طهره لم يرضه واعتبرنا ذلك مع كون المتبادر من كلامهم الفدية الفعلية لانها غير مارة لهم كما صرحوا بكثير الحكم بان الناذر للنج العاجز عنه  
بالفعل الرابع الفدية ينقذ نذره ويتوقفها الوقت فان خرج وهو عاجز بطل وكذا الناذر للفقير مال عوفيقه بخود ذلك انما خرجوا باليقين  
المنع عما كند والصعود الى الشماريخ فلا يكون في غير الجحيم ولا يجمع بين الفسحة او شرعا كالاعتكاف حجب الفدية على الفعل وهذا القسم ممكن  
دخوله في كون طاعة مباحا فيخرج هذا الفدية وبها بالاول ايمه ويتفرع على القيد لا لا يفقد النذر مع الفجر من الناذر عن المنذر ومطروا يقطع  
التكليف عنه لو جحد له الجحيم بعد نذره عليه لربا وفي الجحيم ضعفه ضعفه او عمل الايمان جعله شيئا من جنس غيره فليس عليه شئ  
وظاهره كالعبادة ونحوها من غير الجحيم عدم لزوم شئ عليه من خشا وكفارة لكن في الصحيح كل من يخرج عن نذره فكفارة كفارة بين وفي  
الجحيم جعله عليه شيئا في نذره لا يقوى قال يعطى من يصوم عنه في كل يوم مدين في ظاهرها لزوم كفارة وفقد قلنا الكلام عليها في بحث  
الكفارات فليطلب تيممها في الكلام على نحوها ايمه انتم والسبب في العلل عليه لئلا يشترط اذا كان طاعة لله وكان النذر لعل  
عليها شكر على فعلها او لئلا كان النذر ذراعتها لربها والامر بالعكس لو كان السبب معصية فيلزم لو كان النذر ذراعتها ويطلب  
كان شكر الله على فعلها ولا خلاف في شئ من ذلك الوجه في ان الشكر على الطاعة طاعة والرجوع بها معصية كما كان الرجوع عن المعصية طاعة  
والشكر عليها معصية فلو كان حجج الله ثم على كذا وصلة لشكره انقضاء لوقصد الرجوع بطل بالعكس لو قال ان نذرت لله على كذا انقضاء  
لوقصد الرجوع بطل لوقصد الشكر ويعلم من ذلك ان صنع الشكر والرجوع واحد وانما يتميزان بالفقد والائنة لا ينفصلان سبب لئلا  
نذر لا يكون طاعة لامعصية كالشكر من المرض خصوصا الولد مثلا انما فاقوى رواية والمعتبر في جسد الشكر والفقد والائنة لا ينفصلان  
لو قال الله على نذره واخبر عليه بالانقضاء فكذلك ذكره معلقا للبعثين المفذين في احدهما الفدية في الصحيح من جعل قال على نذره فانه  
ليس النذر بشئ حتى يسيئ الله شيئا او اقتضا وهذا او جحوا ونحوه الثاني عن الرجل يقول على نذره ان ليس بشئ حتى يسيئ الله نذره فيقول  
على صوته او يفتك او يفتي ويهد هذا وينقذ لوقال الله ثم على قربة بلا خلاف لا جحوا شريطة التي من جملتها ذكر المعلق وهو فصل القرية  
وبقي اى يمتثل بفعل كل قربة ولو كان صوم يوم او قتلوا كعتين نحوها من جوه القرب كعبادة مرض افساء السلا والتسبيح ونحو ذلك  
في الاجزاء بمفرده الوتر قوله لا يجوز ذلك فانه للمحل وجحا لانها من حيث انفرادها عن كتي الشفع تكبيرة وقيلته عند ناصلي مسئلة  
فيتم لها نحو قوله في الفصل اخر موضع خلاف للشيخين ابي بكر بن ابي بكر في الشهد من النذرة في البناء عن البناء في النهاية الاثرية  
بان ثبوت بكعة واحدة والخبر عن جلاله في يوم شيئا قال انما صلت كعتين وان شأنا بواو وان شأنا فسد برغبت فيها فصور من حيث  
النذر بالفقد الدالة بعد الصراحة لجمال البناء في الرواية الاولى بنو باني عليه لا سئل في النهاية وهو المحكي فيها عن بعض فقهاء  
من انه هو الذي شرع في كعتين فام الاولى وقطع الثانية وعدا فانه اقصاء في الرواية الثانية على الركعتين المنع عن الركعة الواحدة لا  
رأى الى اقصاء في الفدية على التعريف الحال انه لا يجب فيها بل يجوز اقل منه قطعا لم منها بيان نوع ما يتقوى امثال النذر المطلق لا  
مقداره فندبر مع شذوذها في الطاق الاولى بان النهي فيها عن البناء على تفسير النهاية النبي عليه الحجة على طلاقة غير مستقيم الاعلى من  
الغاية الناهية عنها مائة ولو كان كعدة الوتر ثانيا على اجماعهم وصلها بركعتي الشفع وجعلها كصلوة المغرب على نذرها من يقين فضا لها  
عنها بقيلته فلا بد من تقيد الرواية بما عداها والقيمة ويشهد له كون الرواية من العانة وعلى التقديرين لم يثبت النهي فيها عن كعدة الوتر  
في الشريعة وتقيدها بصوت النذر خاصة بخارفة تحضه لا بركتها ومكة والثانية بان الذكور فيها من نذره ولم يسم شيئا في القرية فخرج عن  
موضوع المسئلة وندخل في المسئلة الاولى وقد حكموا فيها بطل النذر من اصله تقديرا للقيمة ونحوها فيها خلافا لاصل الادعاء على ارتكابه  
وبالحجاة لان شذوذ الروايتين لا يوجب من مجموع عدة ولعل هذا لا يفسد اليها الشيخ الشرح صاحب كفاية على هذا القول مع ميلها  
اليها انما استندوا في النصوص الدالة على ان النذر اسم للركعتين الثالث لا خصوص المفردة وشتر عية فعلها على الانفراد غير انبذ وفي هذا انشأ  
ايضا مناقشة كان فيها على عد ثبوت شرعيةها مفردة وهو مما عرفت من كونها عندنا مصلوة مستقلة فيتم لها عموا الرواية السابقة لئلا ان  
الشهيد من خص ما ذكره من عدم الاجتزاء بها بصوت ما اذا نذر صلواتا واطلق ما لو قيدها بركعة واحدة قال لا قول لا نفعاد ونحو الشهيد انما  
في ذلك حيث خص محل الزام بتلك الصوة قال ولو صكر في نذره او نذر احد هذه الامور المشروعة فلا اشكال في انقضاء صرح قبل ذلك ثبوت

مشروعية وكذا التورقة في قليل المنع بالاجتماع بين الركعة فادارة اذ لم تشرع الا في الوقت فانه لا يربط بالاجتماع الا بقرائنها مع نذر  
الضمان لمصلحة لا مقيدة بركعة التوراة مع لقيتها بما بل من الركعة الواحدة فيصعد بها لا ياتان بها الا بشهر ولوندر صحتهم كان للزمان  
عليه صوة شهر ولو قال هو على انما صوزا ما كان للاراء عليه صيا ختم شهر لوانه السكون في شهر رجل يند ان يصور ما نال الزمان  
ختم شهر والحين سنة شهر لا يهتتم يقول نوفي كلها كل حين ان في ربهما رواية ابو الربيع الاول من اجل قال له على انما صحت اذ كان في  
شكر في قدر ان على مثل هذا فيهم سنة شهر فان الله يقول وذكر الابر معقبها بقوله يهتتم سنة شهر لا خلا في الحكمين احدا الامر لك  
وسبطة فيظهر منها فروع مناقشة منها القصور سند الروايتين مع هذا اللفظين كالوقت في العرف اللغز على القليل والكثير فيحصل الامكان  
بصورتهم وهو من لوازم الخلاف بين الاصحاب الذي كان ان يلحق بالاجماع كما في ظاهرها من غير ان ينص الا على ما علم مع ان السكون وان  
في الشا الا ان ادعى الشيخ انما العضا على قول وفي رواية وكل ابو الربيع وان جعل ما له كماله من حين ان لا يري عنه الا ان رواية الحسن محبوب  
عنها باجتر صورها دعوى انما العضا على صحيح فاصبح عنه ولوندر الضمان مال كثير كان ثمانية رجا بالاضافة في اصل العضا على على  
بل عليه في ذلك مخرج فيجاء عشا على الخبر في احداهما الحسن وظهر من نذر الله شكر ان عاها الله ثم ان يصدر من الرشي كثير ولم  
يتم شيئا فانقول ان يصدر شيئا من رجا فانه يخرج في ذلك بين في كتاب الله تعالى يقول لينة لقد نكر الله في مواضع كثيرة الاكثر في كتاب الله  
ثانوي نحوه الثاني المرسل المتضمن فيقول مولانا الهادي في فصرة المتوكل لما نذر الضمان في كثير من عوق من مريض فوجه العفا اولا لا يختلف  
فانما بالثاني من معللا بالاية ولكن لم يقيدها بالذاهم ولذا اختلفوا في القيد بها وعيوب على احوال بين من يده بها كالماتن هتافي مع وفاء  
للشيخين الداعي الفاضل بين من اطلقه كالضدين ومن دها في التماثل به درهما او دينار كالحل ومن فصل بين نذر انا في المطوق والى  
والمقيد بنوع فالثاني من منة كالفاضل في لفة للذاهم وس يقتل اخرين في النذر من ماله الاول والنذر مال كثير يقول على في الوقت ونذر  
الاقوال على هذه الصورة ولعل ما عدا القولين الاولين شاذ ويبدو ذاهبا على محلي صر في لك والفاضة تقتضي بجان القول الاول اذ عشا  
سند مشددة مع صراحة لانه بالقياس الموجب لطلو المرسل مع ضعف سند عليه لوند رعي كل عبد قد يرم في ملكه اعن من لنة  
ملكه سنة اشهر فضا سدا وقد مضى الكلام في المسئلة في كتاب النور مشغولا لبعده ثانيا ثم ان هذا الحكم المذكور في هذا السائل الرابع ما هو  
فيما اذا الرشي شيئا اخر غيره اى غير ما في الشرع في لونوى بيع ما نواه قط ولو كان يارو به الشرع غاليا ولعل لخالق في بغيره واطلاق النصوص  
نزل على غير هذا الصورة جدا ومن نذر شيئا في سبيل الله ثم صرف في وجو الرزق الضمن ومغزو الحاج من الرزق من طلبت له لوجه الحسن  
وعو ذلك لان السبيل لغير الطريق في سبيل الله طريق ثوابه الموصل اليه في مثال كل امرئ الامور المذكورة ونحوها من وجوه القبر والشيخ في قوله  
المسئلة مضى الاشارة اليها في تمام الكلام في هذا في كتاب الوفاء فليطلبها ثمة ولوندر الضمان بجميع ما يملك في الحال او الوفاء به في المرض لجا  
في الدين او الدنيا والرحمان الضمان في عدا انها مع عشا بوجع في وجعها في غرضنا فان نذر وجوده بان نذر به دنيا ودنيا وشق عليه  
الوفاء به فوجه على نفسه اخرج من في صفة الصدقات شيئا في شيا حتى يوفى كما طبع به الاصحاب واعتروا جماعة منهم مؤيدون في دعوى الاجماع  
عليه هو بوجه مضى الى الرواية الصحيحة الصريحة في ذلك هي طوله ولو لاها الاشكال الحكم بانعقاد هذا النذر لوجوبه الموجب لبعده انعقاد  
بمقتضى القواعد المتقدمة الدالة على ان معلقه لبدان يكون طاعة مثل هذا النذر المستعقب للضرر ليس بها بلائتها الا انه بعد جود ايراد  
الصيغة المعتدلة بتمتوا الاصحاب كما في اعتراف الجماعة لا سيما عند لاند حقا سنكالا في الشرح لا وجبة كتموه انما في الاستصحاب  
نذر شيئا وهل يلحق بمورد النص ما خرج عن من النذر بعض المال مع خوف الضرر فاندفاعه بالقيام للمساكنة في القصة يكون كل من رافرا بما له  
على تقدير نذر جميع من ذاهبا في استخدام لا يخرج عن الامور والقواعد المتقدمة فيقتصر على مورد الرواية وشما الجود هما الثاني بهما شهيدان في  
ولعل الاول ظاهر للمعنى بناء على ان النذر بجميع المال لضرر من النذر بعضه فلو ان الوفاء به في سبيل الله في نذر في بطريق وفي الا ان نذر ومن هذا اعما  
هو شون لا انعقاد الاجور القديم والاخراج شيئا في شيا واعلم ان مورد الاشكال هو نذر النذر بعين المال ما لو كان المقصود به نذر  
به عينا او قربة فلما ان النذر المطلق لا يقتضي التقييد كما هو لا قوى فلا اشكال في انعقاده قطعا لا مخالفة فيه للقواعد الشرعية في الوفاء  
وهي ما نال الا في لوند ان يصور ما معينا فاتفق فيه السمع الشرعي لك يجب فيه الفصل فطر ذلك اليوم فضا وكذا الوفاء وخاضرة  
او نذر بلا خلافة وجوب الا فطر في الجميع لان المقيت احد قوله في في الاول فلم يجوزاه اما لاختصاص الصور المنوع من في النذر  
كما عليه لا واو استناد المقام منه ما شاذ ان والمعتبر المستفيض عموم ما خصوص ما المعتد بتمتوا الاصحاب كما في هذا ما يجوز فيها  
ليس من البرا شيئا في الشرع الموقوف عن امر جعلك عليها نذر ان والله تعالى عليه بعض لد هاس من كانت في ان غليله في نذر ذلك اليوم  
النذر فيه ما بقيت خرجت معنا مسافة الى مكانه شكل علينا لمكان النذر انما هو نذر في لاند وضاع الله عز وجل عنها خبره

فتصوّرنا جعلت على نفسها فالتزمنا في النزول المتقدمة قال لا قلت فشرط ذلك لعل لا يوافق في الذي يذكر فيه ما تكلمه ومما  
 التحقيق في المقام بيان ما لعل على الحكم في الثالثة الأخيرة يطلب من كتاب التصحيح وكذا في وجوب الغشاق في العبادة ولقد كانت حيث لم يجعلوا محل الغشاق  
 وقطعوا به من غير الإشكال بمصلحة السيد الشرح مقطوعا عليهم من الأصحاب يؤيد ما بدعوا الإجماع عليه كما حكى به في في الموضع هو المحرر فضا  
 في التصحيح منها الصحيح جل يدان يصح يوم ما معينان من الجمعة أما ما بقي فوافق ذلك اليوم يوم ميلاد وفضلوا وأصحوا ويوم جعفر وأيام التثنية أو  
 سفر أو من غير هذا عليه مشود لأن لا يكون أو قضائه أو كونه من غير ما يستلزم فكتبه قد وضع الله في هذا الأيام كلها ويصوب ما يدل  
 يوم ونحوه ورواية أخرى في سندها جها الزيادة ونحوها ما لشر في قصود السيد بالجماعين جل جل على نفسه من راصوا محضته في رواية في  
 عبد الله ثم قال يخرج لا يصح في الطريق فاذا رجع فقص ذلك قصودها بالجماعين لا أولها ولا ثبوتها ولا كتابته ويجوز جعل الطائفة مع انفرادها  
 بالآخرين في مثل الخبرين في الخبرين من في عمله وكذا تضمن الرواية الأولى سقوط الصوم يوم الجمعة المخالف لما عليه لا صحت كافة غير  
 فادح أو ليست إلا كالطعام المخصص هو في التباين مع انتمج الكافي في الرواية هذه الرواية عنها كانت في عين هذا الزيادة مخالفة لا إشكال  
 في المسئلة بعد ما شخاوا في اخذت الروايات الثلاث من هذا الحايض القضا وغارضا في النذر والوثقة المتقدمة وغيرها المصحة بعدم  
 لزوم القضاء بعد ان سئل عنه في الرواية من الأول بعد الفاضل وعن الثاني بعد الكافي في الموضع من حيث السند العمل  
 العمل مع خلوف في الكافي في الرواية في هذا الكتاب عن ذلك سؤالا وجوبا وأما النذر في الروايات يجب ذلك الكافي كفاية في وجهه غير  
 واضح الأعلى في قدره بعد رجوع محل الخبر إلى الانشائية أو هذا فإذ لا امر الوجوب في عرف الأئمة وأما محل من الضعف الشديد في كتابه من  
 منقضى في الأصول ولو شرط صواب في اليوم المنذر وسفر أو سفر محض صوابا وباطل وانفق في السفر لا خلاف في كافي في عمله كان  
 أن لا يظهر إلا من الباشرة في كتاب الصوم من هذا الكتاب العبريت نسبة إلى الأشهر استضعف ما دل عليه من الخبرين أن الصوم كل يوم  
 فان تالوا صهرا يابون من الكفارة فكتبه وقرأته لا نذكر إلا من علمه وليس عليك صوم في سفر ولا مرض إلا ان تكون نويت ذلك الحد في فيه  
 نظر الصحة السند وعدم ضعف بالكتابة والأصالة كما مر مع انه على قدره فهو بالعدل في الخبرين لا بأس بالعلم به وان اشتمل على ما يقبله احد من  
 مشايخنا المرحومين لا يشرع وجوب الصوم ولو معها اذا كان كل قصد وان صرح الا كالطعام المخصص الذي هو محذور في الباقي نعم ربما يتشكل في  
 باستقضاء الصوم بالذهي عن الصوم في السفر يقول مطلق فيكون نذره كل نذر في معصيته فلا يبعد استقضاء الصوم في الغشاق على  
 ذلك جدا اللهم إلا ان يذهب عن ذلك تخصيصا لله في غير ذلك الميعاد بالنصر فليكن نذره في معصيته قد يرد ولا يربط في الأحوال بعد  
 ايقاع النذر على هذا الوجه ولو اتفق اليوم الذي فيه يصوم يوم عيد فطر جماعة كما في العبادة وضرب وجماعة الصوم فيه منع ذلك  
 مستفيض منها الصحيح ونحوه المتقدمين قبل المسئلة وفي وجوب لفضا نذر واخلاف في من في كافي كالصديق الشيخ في في وموضع  
 من في الذين خروا في يوم الجمعة في ينك الروايتين المتقدمتين من في العمل كاليشيخ في موضع من في والغاشي في الجله والحلي والما في في  
 يع وفضل في في في في الكفاية في الشهرة لقصود الروايتين من هذا بالضعف المكتوبة ولا لزم بناءه في وجوب القضاء لعلقه بالاشية في  
 المخصصة بالحل لا التحق في العمل على الاستحسان وفيه نظر في الخبرين قصود الأول في ما مر التباين لظكون هذا التعليق لئلا لا يشارك مع ان المتدبر  
 من الواجب في الشية ولذا اسندوا منه على ما اتفقوا عليه مما مر وحده الجواب المتضمن للحد من غيره وعن محل الفرض فاذا القول الأول  
 اظهر مع انه لو لم يجر من صوابه بعد ولا يكاد يجرى زواله مطلقا كما في اكثر الروايات سقط عنه مشود وكفارة عليه لا يصل ما في مسئلة  
 بحد الخبر في الرواية المعبر الدالة على ان من جعل لله شيئا بلغ حمد فليس عليه شيء لكن في رواية بل في ايات عديدة انه يصعد في غيره  
 اي عن اليوم المنذر ويبد من خطئه او كما في الصحيح وشعر يدل على في الخبرين ونحوها جبر آخر لكن اقصر فيهما على الخطه خاصة قصود  
 اكثرها وعدم مقارنتها لاجمع لما مر من الأصل والخبر في الخبرين ومن في سند وعمل اكثر مع طرحة في في الوجوب ومنها الظاهر هو انه واجب  
 حلها على الاستحسان مما شذوذها وعدم قائل بها ولا ما لئلا يها على الشهيد كما حكى عنه السيد الشرح حيث ان ظاهره ذلك لضعف سند  
 بعضها لخلوها بغيره عن العاد صلا او كانه غفل عن الخبر لك قد مضى في العبادة ما ذكرنا من عدم وجوده فأن ما نعلم من في بحث الكفارة  
 فتوى المان في الشيخ في النهاية بوجوب هذه القصد لكن يدين والروايات كاري في في في كرها لا خصصاها على البدل الواحد فتكون شاذة  
 كالصحيح الدال على ان كل من عجز عن نذره فكفارة كفارة بهن الخبر الدال على التصديق بالدين على من يصوم عنه لخلو فوجها عن العمل  
 الاخر فيه فلا يمكن ان يجعل مسئلة في القول الاستحسان اقوى ويعضده اعنفنا انما زادة على ما مضى خلافا في هذه النصوص  
 لكنه ان جعلنا من ما جعل في كفارة يمين وما جعل في كفارة يمين وما جعل في كفارة يمين وما جعل في كفارة يمين وما جعل في كفارة يمين  
 ثم كذا في غير هذا مع عدم استقام معنى الكفارة الحقيقية هنا لئلا تكفي في الذنب وشرو ولا ذنب هنا أصلا ولا يكلف الله نفسا الا

وسمها هذا ولا يزال ان التصديق بالدين هو ما اولها **الشيء** ما لا يندرك بالعين بوقت يلزم ان الله سبحانه وتعالى لا يمتنع ان لا  
ينظر الوقت كسائر الواجبات الموقعة لاطلاق الامر ما يتد بوقت يمكن ادائه فيه بل هو ان فيه عملا مقتضى التذرع ولو اخل بالمرتبة في التلخيص  
لوقعت الكفارة المتقدمة بيانهما فيجبنا ولا خلاف في شئ من ذلك فتوى بجواب ما اعلقه بشرط ولم يقرر بان فيه تحولا لان احدهما ان يتحقق  
عند حصول الشك وتبين عتبه الى ابن خزيمة خاصة الفاضل المقداد الى الشيخ ابانته لم ارفع على من افتر على هذه الفتية بل في الجملة خلافا و  
كيف كان يحجر هذا القول غير واضح الا على القول باقائه الامر القويته او لزوما باقائه الامر بالانقسام والمشاركة هما ضعيفتان عتبه كما برهن عليه  
في محله القول الاخر انه لا يتحقق بل هو كالتلخيص المطلق موسع لما مر من طلاق الامر في ذلك اكل هو اشبه بغيره بل عليه عتبه من اخل بل ينبغي  
من لف الزود من مخالفة ابن خزيمة حيث اخمل رادته من القويته التي حكم بها قوتية تعلق الوجوب الا اذا الرجعة في القول الاول وهو  
غير بعيد عن عتبه المحكية فيه حيث نفى عنها وجبا الكفارة بالاخلال بالقوتية في لزومها بعد الحكم بالقوتية فان لم يفعل لم يلزم الكفارة لا  
بموتة **الشيء** من هذا التصديق في مكان معين او الصلوات والصلوة فيه وفي وقت معين ثم التذرع وبخسفة لو فعل ذلك في غير احواله  
مطلبا ما كان من هذه التلخيص لا خلاف في هذا من الشيخ وتمام في الصلوة في مكان معين فوجب الصلوة واستقطب الفيد خروجه في غير نظر  
لما ان الصلوة لا يحصل بايقاعه في مكان وزمان اخر صفة زائدة على كماله في نفسه فانما في الصلوة في مكان معين ان بعد الصلوة خاصة لوجهه دون  
الوصف مخلو عن الجزئية ويضعف بعد تسليم خلو المكان عن الميزة ان التلخيص لا يتعلق بطلاق الصلوة نطقا واقتضا وانما يتعلق بالصلوة المخصوص  
الواقع في المكان المعين فتبين لنا بانها تندر لم يحصل الاشكال بدونه الا ان يبين على ذلك الوجهة التي يجب ان تكونها ما عتبه التذرع  
جواز الايمان بالتذرع في غير ذلك المكان فلا وجه له اصلا هذا ملغ في اخص من التلخيص خاصة بالمكان الذي ليس له مرتبة ام واما في المرتبة فلم  
يجز هذا الدليل قط ولذا ان حمله من تبعه على التخيير قد وبغيره الى الجزئية وحكمه فيه بل هو مدعي بعضهم ان الجماع عليه لكن فله تنزيل التلخيص  
حق من الشيخ على خلافه غيره وكيف كان لا ينبغي ضعفه لما مضى حاصله في التذرع وان كان مباها او مرجوحا بالتحقيق الا انه من حيث  
كونه قواما من المطلق ارجح عتبه بل المطلق لا وجود له الا في من من خاصه فانما في التذرع بها مختص الطاعة فيه كما تقتصر عند الايمان  
بها في متعلقها فلا يجري فيها مع ان فتح باب المنع في مثلها يؤدى الى عتبهين شئ بالتذرع وهو باطل انفا وبوجوبها وحكمها  
به من غير خلاف بل ادعى بعضهم عليه لوقوع تعيين الوقت للصلوات اذ عتبه وكذا المكان في التصديق وانما تعلق بعتبه مخصوص لا يجري  
غيرها وان كان افضل منها ويحذور ذلك وليس كذلك لا يبطا لاعتد المتقدم لعدم لزوم المكان المعين ان ينبغي تعيين المكان في التصديق بانه  
يرجع الى تعيين اهله فهو في قوة تعيين المتصدق عليه لكن فيه نظر لمع التلخيص الايمان بالتصدق في المكان المعين على غير اهله  
فاين التلخيص الا ان يدعى لا تعرف النادر عليه الى اجماعه لونه وان يرى مرضيه او قدم مسافره فيان التلخيص قبل التذرع بل  
لان الظاهر ان التلخيص وان حصل هذا الشرط بعد التذرع فلا يجب بدونه وبشبهه له الصحيح عن رجل وقع على جارية له فارتفع حيفها وانما  
ان يكون قد حملت فحمل له تعضوق قبة وضوا وضعت ان هي خاصة فذلك كانت الجارية تملك قبل ان يحلف يوم او يومين وهو يعلم  
قال ليس عليه شئ بخلافه غير **الحائض** من يذرع في ذلك ولا يجمع به او حج عنه ان يذرع اجاعا لانه طاعة منه وذو النادر فيضعف  
والحيثية لا تبرز ومقتضى هذه الصيغة على ما صح به جماعة غير الناذرين ان يجمع بالولد وبين ان يستنبه من حج عنه فان اخذ التلخيص  
النائب الحج عن الولد عملا بمقتضى التذرع وان حج الولد نوى عن نفسه ان كان بمنزلة الاجر والاداء فيعاضه صور الحج به كما للصيغة الحج  
بترعا ولو اخر الوالد الفعل المان بلغ الولد فان اخذ الحج عنه لم يجز عن حجة الاسلام وان اجمعه جازعها لان ذلك بمنزلة الاستطاعة  
بالبدل التذرع ولو مات الوالد قبل ان يفعل احدا لم يبرح حج به الوصال ومن في حكمه وعنه من اصل التلخيص خلاف بظهره وبه صرح  
بعضه لا نه حق ما يعلق تركه فيجب قضاءها قبل المحسن القريب من الصحيح بما مع اشكال منه على الحسين محبوب الجمع على تعيينه  
وفيه بعد السؤال عن مورد المسئلة قال ان جلالته عز وجل في ابنه ان هو ادركنا بحج عنه فان لا بد ان ذلك الغلام بعد  
فاني رتبته ذلك الغلام فاشاع ذلك فامر رسول الله ان يجمع عنه ما شاء ابو ذر في الاشياء اليه لاني ان الحكم في محل الفضل اشكال  
لما من تبنه له فان المفروض خصوص الشرط المعلق عليه التلخيص الموجب لاجرا من اصل التلخيص ما مذكور في اطلاق العتبه والمحكي في حج  
للسيد عن اكثر الجماعة وبشرط تمكن النادر من فعل التذرع في جوده كما صح به جده في ذلك الحال ان ما في الرواية عدم حصول الشرط التلخيص  
هو لدرارك الابدال وفاته ومعه لم يشغل ذمة النادر بالذمة وجدا فلا وجه لاجرا من تركه ام لانه فرج نفعه بقتله حاجوته ليصير  
دينا عليه حيا خراجها اولا اللهم الا ان يكون قبدا بعضا لكنه فرج وجود الفائق وليس لا نقاشا في الفناء ويقتضي المسئلة بوجوبها  
قد مثا ولذا استدلل عليها بما اسلفنا اولا ومع ذلك فيلزم سكال اخر ولكن يسهل الدب عنها بنوع من توجيهها فاذا الدليل على الحكم



انهم يأمرون بالامتناع الى عدم الخلاف في هذا المذهب لكن مقتضاها معونة القائل بالاصولية لخصاص الحكم بصحة تمكن التنازع من المنعوق خال الحيوة  
كافي ذلك مطر كاعن كرا لا يصح او لو مات اولد قبل ان يفعل الواجب لادام الامر ينقضي الحج من لو كان قبل تمكن من الحج بنفسه لا لان التذلل بخص  
في حجر حتى يتغير كنه في وجوبه لم لو كان موته قبل تمكن الاب من احد الامرين داخل التسوية كاعن من لقوات تعلق التذلل قبل تمكن منه لانه لا أحد  
والثاني من غير احدى الكلي العدة لان الحج عنه وتعلق التذلل ايضاً وهو ممكن اشتراط العدة على جميع الافراد المحض بينهما وجوب احدى هاتم وان هوج  
الاكلونذ والصدقة بدوهم هوج راهم فان تعلقت امر كل هو غير في الصدقة بايها اشأ ولو فرض هابها الادرها واحدا وجب الصدقة به ولعله  
اخر طبل واجود فافا للسالك **السالك** من جعل ايترو عبداً واجار تيره هدا بالبيت الله ثم فان قصد مصر فامينا يقين وان اطلق  
بيع ذلك ومنه غنم في معجزة الحاج والرايين للمعيرة منها الصبح المسمى كنه بيت بابا الزيارات من كتاب الحج عن جل جعل عن جان تيره هدا  
للكعبة كيف يصنع قال ان ابناؤه رجل قد جعل جار تيره هدا بالكعبة فو كنه موع ناديا بقوم على الحج فبقاى الامن صرت به نفقة و قطع به او  
نفذ طعنا فليات فلان بن فلان فامر ان يعطى اولاهو لاحق يقصد في ثمن الجارية والحجر من احدى هاتم جار رجل الى ابي جعفر فو في اهد بيت  
جارية فاعطيت بها ختمادنيار فامر في قال هاتم خذ هاتم فم على غلبا الحجر ثم نادوا على كل منقطع به وكل محتاج من الحاج وفي الثاني ان فو  
قد اقبلوا من مصر فاح رجل منهم فامو بالف درهم للكعبة فك الباصف محمد بن علي ثم عن ذلك فو لكان الكعبة غنم عن هذا النظر الى ام الهديا  
فقطع به او ذهبت نفقة وضلت احلته وعجز ابنه رجوع الى اهله فادفعها الى هؤلاء الذين سميت لك وقصوها بالبحر الجيوريان في سند كل  
منها من جمع على صحيح ما يصح عنه لغضا وهو ابان في الاول ثمان مائة مائة في الثاني مع انها مقتصدان كالصحة بالبهمة العظيمة التي لا يوجد  
لها مخالف بل القامن لكان في بيع وغير الاجماع عليه لكن في الثلثة المذكورة دون غيرهما من نحو الامتعة الاقضية حيث جعله خاصة مودا  
الخلاف في محنة نذر اهدا غير النعم وفشاء الا ان القامن بعض المتأخرين عند الفرق في بدو جزئيا للثلاثة في تحقيق الخلاف الموزع منها حيث قال  
ولونذ راهدا غير النعم قبل صرف غنم في معونة الحاج والرايين كافي الصحيح الوارد في اهدا الجارية فيه قول بالبطاكاورد فغيره ان انا اهدي  
هذا الطعام انه ليس بشي انا هدا البدن وفي الصحيح ليس بشي ان الطعام اهدي على شيء هو كاري فظ في عند الفرق في ذكرنا فكيف كان  
فالقول بالبطا في الثلثة على تقدير جوه فيها ضعيف غاية لطيفة النصو للنفقة في مصها مع سلاقتها عن المعاضد من عدمها هو المحصر  
في اول الروايتين الاخرتين وهو مع مخالفة الاجماع كما عكس في ذلك مردود بضعف الرواية الدالة عليه من دكا فاه لما مضى من  
النصون وجوه شتى اخصها الجهرين الاولين منها بالاجابة عن متابعه ثبوت الحكم القدر الى اخونها من الاجمالي في ذلك الرواية بالاشارة  
المقتضية للعلل العامة الموجبة لتلك النفقة وتعد به اخرى هي الحاق المشاهدة المشرقة والعيال المقتضية ببيت الله سبحانه في حكم المسئلة و  
دنيا لتقديتين في فتح الى الاصحا مشعر بدعوى الاجماع فيهما مع ذلك لم يحض القدر الاول بالحاق اخرى الجارية خاصة بها بل عمم القيد  
الى غير هاتم حيث يشمل ما حدها بما جعله المان في بيع عمل الخلاف في عيها كاك غير بعيد كولا الصحيح المسمى لما من الرواية العترة المعللة مع  
تصريحها بصحة التذربا هذا الذراهم التي ليست من الثلثة مع انه حوط في الجملة **المسئلة** روى الحسن بن عمار في الموثق به عن ابى ابراهيم  
في رجل كان عليه حجة الاسلام فاراد ان يبيع فليل له نزع ثم حج فو ان يزوج قبل ان حج فعلا في حرقه بالانكاح قبل ان يحج فو في نزع العلم  
فقلت له لم يزوج ببقه فليله فو ان نذرف طاعة الله ثم والحج احق من التزويج ووجب عليه منه فقلت ان الحج نطوق حال ان كان نطوق  
فهو طاعة الله عز وجل فدا عنق غلامه واقفي بضمونها كافي في حق وفيه شكال لامن حيث السند كما قيل لكونه من الموثق مع بضمه  
صفون الجمع على صحيح رواياته بل من حيث التزويج والعتق مع ان اللفظ لا يقتضي الا التزام به بل هو عن صيته لكان  
وانه هدا اليهن ثانيا ان المملوك انما يحرر بصيغة العتق فاذا نذر وصبر كنه حرقه نذر امر من غنا فحقه ان يقع باطلا اللهم الا ان  
يذهب عن الاول بان المراد بذلك اللفظ الاجتماعي للصيغة المقضية للالتزام وبهذه قوله انه نذرف طاعة الله ثم لان هذا اللفظ هو  
المذكور عن الثاني بان يكون المراد انه جعل العتق فيما بعد نذر او يعني نذر انه يعتقه ان تزوج فانه يحص التذرو ويحجب العتق وحصل التحرر  
به ولعل المراد بقوله فعلا م حرانه صامند والعتق فكانه قد صار حلالا ان ماله تحريره كذا بين وجه الاشكال مع الجواب فظني لانه لم يرد  
على لزوم العتق المعلق على الشرط وقد مر في بحثه انه مذهب القائلين بحلها على القيد سيما كون الرواية عن مولا نا الكاظم ع وقد كانت  
القيمة زمانه في غاية الشدة ووجبا يصعد شيئا الرواية فمذمومة **القيمة** روى فاقه في الصحيح عن ابي عبد الله ع في رجل نذر الحج فلم  
يكن له ما الحج ففطن اجبري عن نذره فو نفعه وقد افي بها ايضاً في وفيه شكال من حيث ان نذر الحج مطر بوجبا مستقر في ذمه الناظر في  
ايقاعه الى نذره وقصد لما نذر في اعتقاد كل عبادة الى ذلك حجر من غير كنه فيه قصد الحج عن نفسه بذلك الوجه الذي ذمه فواقع مجزبا  
كما ذهب اليه رضي الا كثر وهو لا ظهر علا بالفاعلة المعتمد عليها المعتمد بعلمهم فلا نارضها الرواية وان كانت صحيحة فظننا كرا دون سما

يؤلف اليها بان تحمل ما على مائة الف من المند ورواستمره كافي لقوله عليه ما اشار اليه المان بقوله الامان فيقصد ذلك بالنذر اى يقصد في  
 نذره الحج المطلق الشامل للحجر عن نفسه عن غيره فان ذلك لا يوجب تبني الحج فمنه عن نفسه بل العم من الامر في حج كوجع عن غيره وضد ان بالنذر  
 وجهه لا من احد الا من الواجب على التحجير بمقتضى هذه **الاستعانة** قبل الفاعل الشيخ في قوله وتبعد ضل من نذر ان لا يبيع ثما لا بد  
 لزم الوفاء به وان خالف الى منها حاجته ضرورية وهواشتا الارواية بل ولين فيه الكلام عليه ما في بحث اشراط كون المند وطاعة  
 مستغنى وصفه المان لها يكون ما سئل عنه ووضح كما ذكره جماعة لانها مشددة ضعيفة لا مرسله اللهم الا ان يريد بالارضا على الاحتيا  
 فيصح فانه لا واحد منهما ان كان من الحشى مرقبه الا ان الاخرى بابا فاما الابان من الاستعانة فمرفقه واطلاق الارضا على الاحتيا  
 اعلا عن من على المان **الاشارة** اخلفه لا صحتها ان العهد هل هو كالمين بل هو حيث لا يرفع على المبيع ذلك الطرفين وما روى على  
 شرطه كالتنذر فلا يلزم الا على الطاعة والمعلق على شرط الاصح الاول وفا المان هنا في بيع وصلة في دوشخا في ملك عملها بالعموم الدالة  
 على لزوم الوفاء به من الايات بقتيد هاها اذا كان تعلقه طاعة وشروطها يتحقق الا لانه في المقام مفعوله كالميتا لانه لا شارة خلافا للشيخ  
 في رواية الشهيد من الاعتد بتعدي في الثاني وجهه عليهم غير واضح هذا المشايخ الذي في هذا المقتضى عليه مفهوم الرواية من جعل  
 عليه عهد الله ثم وشيئة في امره تحت ضلعية عن تبة او ميتا شهر من مثا بعين واطعام ستين سكيلا والاولى محضه بامر من يحق  
 الاذلة والرواية ضعيفة لنفسه ما غير محتمل ومع ذلك بمنها مارة وفيه من جعل عاهدا لله في غير مقتضى ما عليه لم يف به بعد فاما  
 بيقى تبة ويصدق بصدقه او يوصيهم من مثا بعين ضلوا لكفارة على التمسك غير مقتضى الشامل للمباح المكره وما هو خلاف الاول  
 من المباح الا ان الاخرين خارجا عن الايجاع كافي لك فيقول الاول نعم عايد بما ذكر وبعض النص الوارد في العهد على ذلك المقتضى الظاهر  
 شراد في مع النذر وكون كفارة كفارة النذر على الاشهر لا يظهر لكنه ما غير صالحين لمقتضى العموم بما مع تصوست الاول ونظيرة الخلق  
 فيما روى توفقه على اذن من غير اذنه على القول الاول والثاني فلنا بعد توقفنا على اذنه والا فلا تمة هنا كما لا تمة فيما من المقتضى  
 ايتم ان فلنا باعقاد النذر في المباح للشئ الطرفين والمترع في غير المعلق على شرطه كالميتا لانه لا شارة خلافا فيقضى فيها التمة  
 ولو تعلق العهد بالاعود الا تقع مخالفة ديننا او ديننا مخالفة ذلك انشأه كفارة عليه بل خلافه في وجهه واضح لثبوت الحكم في اليقين المند  
 اجماعا فلو مضى وهو لا يخرج من احدهما اجماعا فليكن الحكم فيه بانه **الصبي الذي لا يبيع** والكلام فيه يقع في مقامين **الاول**  
 في السيد اعلم ان في الشرع معينين احدهما اثبات اليد على المكون المنع بالاصا والثاني ارفاق روجه بالالة المعبرة فيه من غير تذكير  
 وكلاهما مباح بالكتاب الشريعة **الاجماع** احكاما جماعة قال الله سبحانه اهل لكم صيدا الجور وطعامنا اكلهم والميتة وحرم عليكم صيدكم  
 ما دهم حرموا وقال الله تعالى واذا حملتم فاصطادوا ذوال عرن من قال وما علمتم من الجوارح مكلين تعلمون ما علمكم الله تكلوا اما اسكن عليكم  
 واذكروا اسم الله عليه اما الستة فتواتر في ابي ليل لاشارة في تضاعيف الابحاث الاية والانهما اجماعا وحيوان اما الاول فلان  
 من الصيد المقنن الا ما قتل السيف والرجح والسهم ونحوهما ما اشبه على فصل بالافراد في المشتري منه هو المحرم مضافا الى اصله الحرة  
 المشقة من الصلح المستفيضة وغيره من المعترة الذلة عليها في الصيد الذلة لا يعلم زهاف روجه بالالة المعبرة وان كانت له خارجة  
 منها الصلح اعن الوتيرة حيدها صاحبها اياكلها قال ان كان يعلم ان صيده الذي قتلته فلياكل ويحومها الموثق بناية والا فلا ياكل منه  
 في الصحيح صيد وجد فيه سهم وهو ميت لا يدرك من قتلته لا يطعمه فهو الصلح المستفيضة وغيره من المعترة الناهية عن اكل قتلته  
 الجور والساد في وعلى الاظهر الاشهر من المشتري بل عليه ثما اصحابنا الاما يحكى في لف وقبح عن الدبلي من جعله حكم ما قتلته الثلثة  
 وما في حكمها حكم ما قتلته العهد والصنعة الا يحكى الى التذكير وبسبب المثل الى الرقة وفي صحة الحكاية مناقشة فان حبانة الحكاية في لف  
 وان وهما لانها كالصنعة في الموافقة للاصا من لا ياحر دون التذكير لكن مع الكراهة ولذا ان جعل من الاصا في لف في المسئلة  
 بل ادعى بعضهم الاجماع عليه هو المحرم المقتضى لاصا الحرة مضافا الى الصلح المستفيضة غير هان من المعترة منها زيادة على ما مر اليه لاشارة  
 في احدهما كل من الصيد ما قتلته السيف والرجح وفي الثاني عن السيد مير الرول بهم فيصيده معزضا فيقتله وقد كان سمي  
 حين دعى لم يقتله محد يده فاق ان كان السهم الذلة اصا له الذلة فان راد فلياكل وفي الثالث عن السيد يصيبه انهم معزضا لم  
 يصيبه بحد يده وقد سمي حين دعى لم يقتله محد يده فاق ان كان السهم الذلة اصا له الذلة فان راد فلياكل وفي الثالث عن السيد يصيبه  
 انهم معزضا لم يصيبه بحد يده وقد سمي حين دعى فاق ان كان السهم الذلة اصا له الذلة فان راد فلياكل وفي الثالث عن السيد يصيبه  
 وبه حكم جماعة من اصحابنا بل عليه في ذلك اجماعا وهو وجه اخرى مؤيد كالسابق بل لا خلاف في كونه من النص المقتضى وانما  
 لم تكن محرم النذر مع كون الاطلاق حجة لعدم انفراده الى مفر من المسئلة ويحل عند الاصحاب ما قتلته المعزض في آخره ولو قيل بان ذلك دون

المقتضى

كتاب النكاح  
 في الامتناع  
 في الصلح

ما اذا اخرج من النصوص انما يصح اذا اريت بالعرض فخرى ككل من لم يخرج والعرض فلا تاكل قائلين في العرض ان قتل بعد فكل من قتل بقله فلا تاكل وفي  
عدة من المتبرع وفيها يصح غير ان العرض اذا كان منها اوله يكن له بدل غيره فلا بأس بكل ما يصيد لكنه ناشئة كالمزحل المركب في بئر وجب ان كان له بدل  
ليس فيها حد يد وهي عيدان كلها فخرج بالعرض فيصيد سطر الطير معتصما فيقتله ويدكر اسم الله تعالى ويأمن بغيره ولم يبال فاعلموا فياكل منها  
اذا ذكر اسم الله عز وجل فغضنا الى ان لصا وقصو منه المعرض كحمارهم بل لا بد من قتل الطير فقلط الوسيط يصيب بغيره من حد ولو اصاب اليهم  
معتصما وقتل الصيد هل ان كان فيه حد يد وان لم يكن الفاشيا بها المامضى لو خلى منها المروى كل الا ان يكون حاد اخرج وقتل فيؤكل ح كالمقتول  
بالعرض بالاختلاف اما الثاني فلا يجل بكل ما يصيد بل على التفضيل المشار اليه بقوله ولا ياكل من الصيد ما يقتله الكلب المعلم خاصة ومن غيره  
من كلب الجوارح الغير المعلمة للاختلاف في شئ من ذلك جده وبالا جماعه من جماعة هو المحرر فغضنا الى الكتاب السنه المستفيضة بل المتونة  
ففي الصحيح ما قلنا من الجوارح مكبلين ذكر اسم الله عليه فكل من صيدهم ما قلنا للكلاب التي لم تعلمها من قبل ان نذكرها فلا تظنوه  
وسمنا الى جملة منها زيادة على ذلك الاشارة واطرافها بل عمومها كالغباة ونحوها من غباة الجوارح يقتضي عدم الفرق في الكلب بين سلة  
منه وغيره حتى لا يتوهم صحة جرحه خلافا للاسكا في نفسه فبعدا الاستبعاد للبعوض لاشيعة واحد للكلاب الاستبعاد لغيرها لا ياكل من صيدها  
رئيسا الله امر بقتله وهو شاة مستند ضعيف ومقاومة لما فيه من جوشة مع احتمال التغير كما كون الواوي السكوني كذا هو من قضنا  
الغدا والجرحين لفت في جواب عن الخبر بان لم يثبت عندنا مع انه مركب عن طريقنا انه لا ياكل ما قلنا الفهم في جوارح الهنالك ولا ما قلنا  
الغباة وغيره من جوارح الطير على الاظهر الاشهر بل عليه تمام من اخرج في الانشاء والاشيعة لا ياكلها من الامامية هو المحرر فغضنا الى انشاء  
المؤسسة بما قد مناه من الاصل مع اخصنا ادلة لا باخرة من الكتابات الشبهة بالكلاب تتامع ولا لا ولا من فهموا القيد المعتبر على فهمها اعملا على  
القيد فيكون ذلك المحرر كالاصل نحوها الصحيح المستفيضة بغيرها من المعتبر ففي الصحيح قلت ما قلنا ان ادرت كوة فكل قلت القيد  
بمنزلة الكلب قولي في مكبل الكلب فيه ما قلنا في البازي والصفر والغاب فوق ان ادرت كوة فكل منه وان لم تدر كوة فلا تاكل  
واما ما قلنا الطير فلا تاكله الا ان تذكى اما ما قلنا الكلب فذكرنا اسم الله تعالى عليه فكل وان اكل منه في الحزن عن صيده البزاة والصقور  
الكلب الفهم في قتل اكل صيده شئ من هذه الاما ذكيتوه الا الكلب المكبل بالخمر خلافا للفقهاء حيث حل صيد ما شبه الكلب من الفهم في  
وغيرها لهم ولا يترك الصحيح الكلب الفهم سواء خصها بالشيخ بموجبها نازا اعنى الفهم محجة بان يسمى كلبا لغة وحلها على التغير حري  
على الضرورة فالنظر في غيرها وسطها المامضى من الصحيح المضمون بعد السؤال عن الفهم الذين غلبت الكلب لقوله ليس شئ مكبل الا الكلب به نظر  
الجواب عن عموم الآية مضى الى ان المبالغة لاشيعة وخصوا الصحيح في تفسيرها هي الكلاب تتامع عن جهة الشيخ الفهم يكون الفهم اخلافي لا يذنب كونه  
كلها لغة محل مناقشة فقد ذكر في صحيح اللغزان الكلب معروف وهو النابج لا يفاضه ما في القاموس ان كل سبع عقور له جو حية كلابه عند التعان  
مع الجوهري ملغ ن قال بعد ذلك وغلب على هذا النابج ولعله يدل على كونه مفعولا لغويا فانه هذا ولو سلم كونه حقيقة فيه لغة فقول انها متما  
بالفرق جدا لكون الكلب به حقيقة النابج خاصة لوجود اماراتها في اماره الجوارح غيره جدا وهو مفعول عليها كما مضى مرارا واماد على  
حل البزاة والصقور من الصحيح وغيرها على القيمة متعين لما تارة الصحيح السابغة الصحيح كان لا يفتي وكان يفتي وكذا غرضي في مخاف في صيد البزاة  
والصقور فاما لان فانا لا نأخذ ولا يجل صيدها الا ان يترك كونه فانه لفتي كتاب على ما ان الله تعالى ما علمت من الجوارح مكبلين فسمى الكلاب  
وفي خبر اخر كان ابي يعقوب في زمن بني متران ما قلنا الباز والصفر فهو حلال وكان يفتيهم وانا لا اقيمتهم فهو حرام ما قلنا هذا وبالجملة لا يترك  
في حقه صيد ما عدا الكلب المعلم فاما ان يترك حيا يترك وغاية اذ ان يكون بان يجره ورجله بركض وعينه تدور وضابطه حركة الحيوة  
وسيتبين انهم تمام الكلام في المقام في المسئلة الرابعة من مسائل الاحكام وما ذكره الماتن هنا من ان لها اخذوا منه من لصبتها اسفل الجحوة  
الا ان غيرهما هنا كما عن ابن خزيمة لكنه خلافه اكثر كما سيظهر بل في لغة قبح عن تفسيره ببقاء الحيوة يوم او بعض يوم ويترط في الكلب ان  
يكون معلما بحيث يترسل فيطلق اذا فرغ وارسل به جرد يقف عن الاسترسال اذا رجعه ولا يفتنا اكل صيده بلا خلاف في الشطرنج لا يترك  
وان اختلفوا في اطلاق الثاني في كافي فاما الغباة وعن اكثرنا واختصاصا ما اذا لم يكن بعد ارساله على الصيد كما اخذوا الشبهاء وغيرها متبع الفهم  
في تركه ليس به حد لانه لا يعرف عليه هو الا حصل اثبات هذا الشرط لعدم دليل عليه سلوه بعد الاجماع وعلى الاظهر من الثالث وهو الاشهر  
بل لعله عليه تمام من اخرج في الانشاء وقلنا وكذا يعرف ان الاجماع عليه على انه لا يتركه بالاكل على سبيل التدن كما حرموا باب هذا  
القول كانه وهو المحرر فغضنا الى ما استدركه ما قلنا الاول حيث قال بعد لان كل الكلب من الصيد اذا لم يترك وتكرر دل على انه غير معلم وتعليم  
شرط في باخرة صيد الكلب للاختلاف بدله لقوله تعالى وما علمت من الجوارح مكبلين اذا تبايع اكل الكلب من الصيد لعل على انه غير معلم فلا ياكل  
اكل صيد ولان اذا نوال كلبه منه لا يكون ممسكا على حبال بل يكون ممسكا على نفسه قول الخائف لانا ان الكلب قتل اكل يخرج عن ان يكون معلما







وهو لا وفق

وهو لا يوفق اطلاق الكتاب السنة لان المشايخ اباها شرطا على الفاعل كما قيل ولم اجد لهم عليه ليد اصرحوا وانما قيل بوجهه بانها الحرة و  
عند انصرف الاطلاقات في ميدان تحقيقها ليزيد منها في اعتبارها لان اعتبارها مع عدمها في غير موضع سنته ثم  
يخرج لانه ولعله مخالف للاجماع في الضرر هذا مع انكاره على الاستعارة والتعقيل للنصوص والفتوى على وادان حل الصيد بالاصطيداد  
وخرجه مدار حصوله حال الاستعارة به وعقد مع الفلذ عليه فخر في الاول والى الثاني لا بعد تذكيره وفيه عن الحل الاجماعية حيث قال  
ولعله يقول الكتاب الامع الاستعارة لاجتماعها على هذا فلا خذ في الالة وصيرته غير متنع توقف حلها على التذكير فيجب تحصيلها بالاستعارة المعنى  
وهذا الوجه وان اقتضت الحرة بعد الاستعارة مع ذلك التذكير فيكون ما يقتضيه الزمان ونحوه ما لم يرد الاشارة الى ان هذه الصنوع خرجت بالاجماع  
ونحو من الادلة فان ذكره لا يخرج عن قوة سببها اعتناءه بان المشايخ من النصوص والفتوى على حل الحيلون على الالة الفرج ونحوه وان الاكفاء في هذه  
الحليلة انما هو حيث حصلت فخره كالاستعارة ونحوه ويكون ان ينزل عليه طلاق العباءة ونحوها من النصوص على صحتها على صحتها فيفتى في  
ولو رده لبيان حكم اخر غير الشاة بل لعل الترتيل يتعين نظر الامار اليه الاشارة من تلك القواعد المشتقة من تتبع النصوص وكما انهم وكلما  
غيرهم من الجاعة واعلم ان المشتق من النصوص المقدسة انما هو عينا ادراك الذكوة خاصة هو يحصل باذنا ونظره في غير ذلك من جملته  
النصوص في الحكم انما ما ورد في الصيد من الذكوة اذا كانتا العين في طرف والوجه في كرض الذنب تحرك ومنها ما ورد في الذنب تحرك وهو كرضه في  
وغيره وما الى ذلك العلم بها الشبهة وتبعها من مشايخنا الذين يجمعون في جاعة وفاء الحكم في جمع ونحوه من خلافه للمشاخرين كما هو  
برعيها وفاء منهم المحكي في الكتابين عن فاعله في اذنا الذكوة استقر اجوبته على ان يكون بقاءه يوم ومقتضا ان غير مستقر اجوبته هنا  
ممنزلة الذنب فيجوز فلون في عدا حوان حل مع انهم في الاستعارة الجواز كما عرفت بما يمكن ان يعيش صاحبها اليوم البوم هو بعيد بعد الدليل  
المعتمد عليه غاية بوجهه ما قد يوق من قبلهم ان ما لا يستقر جوبته متاخر في المقبول وهو اجابته في مقابلته النص غير مستقر هذا مع ان المحكي من  
يجب له الذي يتحقق سبيله في عينا استقرار الجواز في من الذهب مولد من هذا الفاعل ياتى به كاشي في وطاعة تلبس في الاول فاعل النصوص  
المفردة الى وان اريد الاصطلاح كالحل في الثاني اليهم انفسهم هو في عو الاجماع وليست سقر ما الداعي مع تلك الى احياء خلافة وعليه في  
النظر في هذا البحث فان فير كسا لا وهو ان يتجاسر اخاروا القول الاول منهم ابن حزم فصاروا في غير مستقر الجواز في موضع كثر بعد  
الاجلة منها الاشارة فيكون في الاول بل في التذكير في الحيلة في التبعيد وهذا التفسير لا يتصور الا على تقدير تفسير استقرار الجواز بالذكوة  
في وطاعة الجماعة من ان كان بها الجواز في المشتقة فانه هو الذي يتصور في القضية في استقرار الجواز وهو ما يمكن على ان يعيش الذنب وهو  
قابل وانما فيه باذنا ونظره في عدا حوان كثر جله غير متوفرة في التفسير في ذلك مراد لا حركه في الحركان المربوة بعد فاعله ما هو متعاقب  
الجواز فيمكن الذنب عن الاشكال ما هو حقيق وان يسطر في جمع التبع في هذا المجال وهو ان المشتق من تتبع جملة من العباءة في تفسير غير  
مستقر الجواز بانه هو الذي قطع حلقه ووقوفه في اوشق طهنا من استقرار الجواز فاعله هو الذي يتصور في احد من الامور المربوة سواء كان ما يعيش  
الذنب المشتقة ام لا واستقرار الجواز في هذا المعنى مما عرفت ما ذكره ابن حزم ومن تبعه في ادناه من طرف العين كرض الذنب يمكن ان يفسر الشغل باذنا  
من ان كان لبقاء تلك الذنب عليه باذنا من لا مكان ما يقابل ان كان البقاء مع شق البطن ونحوه ويعتقد ما نقله عن الاصطلاح في ادراك الكثرة  
العين مع مواضعه لابن حزم في تفسير غير مستقر الجواز ما ذكره في ما يابى عن هذا التفسير في بيان ان كراهة هذا الخلاف في استقرار الجواز كاستقرار  
من يتج وانه على تقدير كراهة انما هو في تفسير ولا يتأخر من غير مستقر سبيله من ان اقبله ليس من الذنب فاعله انما هو من لا استقرار في ذلك فاعله  
الاستقرار بمعنى ابقاء الى الذنب الذكوة لاطلاقه ولهذا الحقيقة فيظهر الجواب عما عرفت من الاشكال المتعلق بفرص استقرار الجواز مع عدم استقرار  
لا ذكوة الذكوة ولعل هذا الفرض انهم في شؤهد هذا التحقيق كما فنده عليه القدر لا يدل على ان ما اوجب عنه على طرفه المشتق في تفسير  
الجواز لا يخرج عن قصد التحاشي لارسال المسك كلبه فادرك كلبه فاعله لا يسلط ولا يسلط الكافر مسلم ليم او من لم يقصد جنس  
الصيد فاعله لا يعمل في خلاف في غير النسخ الحكم في مطلق الالة اما في الاشارة في بحث من رسل كلبه سمى غيره من اشراط العلم او الفطن بالنبش  
الموت الى السبب المحلل خاصة لا السبب المحرم ولا الشرطية فيهما كما هو المفروض من لاف في غير بين يافان لا ليتين ككلبين وسهين ونحوهما اذا كان  
كل منهما فاعله لا يوافق السبب المحلل ثم قد استمر عليه السبب المحرم حل لان الفاعل هو الاول ولو انعكس الامر لم يحل وكذا الواشيتة المحل  
فانما عند التذكير في الشغل في المحل بالشرط بوجه المحل بالشرط السبب المستقر لورثها بالالة العبرة منه فاعله لا يسلط فاعله من حل  
ولو روى لا الصيد بل للموت وقبوه فضل سبيله في الجمل في خلافه فيما ايفر كلبه من اعتبار قصد القبض في الصيد في المحل فان البعض القصد في  
للمجنس المحلل الشخص اذ كان في اعتبار القصد في ما مضى عن ذكر هذا الحكم جدا المستعجل اذا كان الطير والكابضه لا يكون فيه  
اشراك في موصافه الا ان يعرف ما لذكره في غير الالة في شئ من ذلك الجند والنصوص مع ذلك تفيقه منها الصحيح عن حل صيد الطير

والمشايخ اباها شرطا على الفاعل كما قيل ولم اجد لهم عليه ليد اصرحوا وانما قيل بوجهه بانها الحرة و

يشاء ولهم كبر وهو شكو الجناحين وبصرف حشا العبيد فطلب من لا يملك المال كسبه وعلمه فقلد فان هو ميثا ما هو مالك الجاحك  
 لا يعرف لما لا يافا له وهو الجحر من جيل الحماة نساى ضعفهم وورهما حق ان اعرف من صاحبه فزده عليه ولزم شرف حشا وكان منسوق  
 الجناحين بطيرهما فهو لك وقرب بينهما خرا الطير تقع على الدار فيؤخذ لاهلها هوام حرام لمن اخذ فحق عاقله من عواف ذلك ما العاقل في  
 المشوك جاحا المالك جناحه يذهب حيث شاء له من اخذه ومنها الجحر من احدهما الرسل كالقوتق اباين بكبر ان املك الطائر جناحه  
 فهو مني لئن وفي الثاني القوي الشكوى وصدا الطائر اذا ملك جناحه فهو مني هو حلال لمن اخذه ولو كان الطير مضموما وموخرافه  
 اثره على الملك لم يجل ان يوقد لا يجوز ان يملك ان لا يعقضي الا ان الدار على تراب ليد ملكا عموما الملك الطير تربط يده عليه القوي  
 المملكه له بحره كما عليه عجاويل عليه بعض الصنوف العترة ونحو مضاهية السند للعين ما رآك للبد ما اخذت اما على القول بعدم  
 افادته ذلك بحره بل لا بد من اليك كما عليه خرون لا يستحق باق عدم المملكه واخصا ما من من الصنوف حكم النباد وبصوته منها وانته  
 لترتب ليد ملكا لما عرف من الطير هو الشفاء من جهه اخصا الصنوف تلك الصنوف فلا يفتق الى اثمان من اثنان المملكه كان فضل ذلك به  
 عشا من غير قصد للملك حاصله يرجع الى ترجيح الماهية هذه المسئلة على اثنان اباة وعد الحكم بالاكثير ان كان خلاف التحقيق  
 في موارد مخصوصة ان لا يكون اشتقائه من الصنوف السابق حيث القى فيه بالملك لمن يدين عينة بحره وعواه الغير المعلوم انها صادقة ام كاذبة بعد ان  
 انليس الذي جعل النية ولا ريب ان ذلك لا يجوز بحره هو لوقوت بعد ان تمام مدعيها فيصير الطير هو النية لعل النية الخاصة من غير النية  
 يكون منع لنية افوى من النية الخاصة بحره وهو المرفوع فترى بعد حكمه هذا مع ان لثنا اباة على تقدير تسليم جواز لثنا البهائم فثنا  
 باثنا اباة فثنا ملكية الصياد لما شاءه وبعد ان تخاصر النفاط يبقى اثبات ملكية هذا حال جهة اخرى عن الخاصر سلمته ولا وجود  
 لها هنا بالكلية سواء اطلاق الصنوف بان من اخذه وقد مر الى حوايه الاشارة ويكون ان يملك الصياد بها هو اكبر منه ولو انفق لريه فيقول كما في  
 وعن يربان خرم حرم الفعل مع الصيد للمرفوع لا يري الصيد بشئ اكبر منه ولا المشية لا مشية بل عليه ان يري الصنوف فيها للاصل فلا  
 مع ضعف الجحر الارسال والرفع مع اختصاصه بالشيء عن الفعل دون الصيد فلا وجه لبحره وان قلنا بحره من سابقه فكذلك اكره اخذ الفرائخ  
 من اثنان ثمانية الا الاكثر للاصل خلاف للصنوف فيجوز الجحر فانما الفرائخ في اثنان ثمانية حتى يربط في تعلقه في اطارها وفيه قولان  
 له حق ولصنوفه مع عدم مكانة لادلة الا باخرة من الاصل والاطلاق لكتاب التنزيل على الكراهة وكذا يكره الصيد بجلد عليه  
 يجوز للشيء عن في الجحر عن كلب مجوس استيعرفه حينئذ لا لا تأكل من ميتة التوحش حله عليها ما من في الجحر السابق مع زياره عليه  
 مقاضته لخصو النض الصبح الصبح كلبا المجوس اخذ الرجل المسلم فيمسي حين يسلا ياكل ما املك عليه حتى يتم لانه مكلف كواسم  
 عز وجل عليه فضلا الى اجاعنا الحكمي عليهما في المعتضد بعد الخلاف فيه بيننا الامن الاسكافي وطواشيدل لها باقوله تعالى  
 ما علمكم الله فان الخطاب للمسلمين وانما الجحر الذي مضى ها كما نرى لضعف الاول بعدد لانه على اشتراط الاسلام في المعلم وانما غايت  
 الاختصاص بالمسلم لا ينافي في البوث في غيره ما مر في ردود مود الغالب هذا مع ان لانه على الاشتراط لو سلمت لفتق حرمه مقبول ما علمه  
 الكافر وهو خلاف الاجماع حتى هنا فطر لخصيصها بالنوع بطلب المجوس كما عاينها ما جازعنا من اثنان ثمانية ان كان بطلب المعلم لا يربط  
 حكمية الاطلاق عنها ولو كانت كما نرى هذا مع ورود النص على جمل مقبول ما علمه اهل الذمة في الجحر وكلاهما هل الذمة وبطلانهم جلال المسلمين  
 بان ياكلوا من صيدهم لانه لا ينافي ذلك الا لما ذكرناه من عدم دلالة الاية على الاشتراط بالكلية والثاني ما من من ضعف السند المعارضه بالصحيح  
 الاجماع المحكي بل الحق المعتضد الاطلاق فيمكن مطلقا وعلى الكراهة محمول فيمكن حمله على تعليمه ساعة كافي الجحر لا تأكل صيده  
 الا ان ما عدا المسلم فيعلمه بسله في اخر وان كان غيره يعلمه في ساعة حين يرسله فلياكل منه فانه معلم هو على نظر ان يذهب بثوب  
 الحرة لاصح تعليم المسلم فيعلمه بسله في اخر وان كان غيره يعلمه في ساعة لفتق الجحر عن اثنان ثمانية ما مضى في الرواية الاولى وهذا مع  
 فتوا الاولى في منها على الدلالة على الحلية صوته الاشتنا لاهل ان يكون المراد بالعلم التعليم الحقيقي ويكون مرجع الضمير في اطلاق  
 كلب المجوس معلمه مرجعه الى الجحر الاول لانه في صيد كلبه معلمه ويعضد هذا الاصل انه لا معنى للتعليم على غيره لخصو بطلب تعليمه  
 هو حسن ان اذ انتفاء الكراهة بالتعليم في الساعة فجد وكذا يكره صيدا ليه يوم الجمعة قبل الصلوة الجحر في غير المؤمنين ان يقتضيه  
 الرجل يوم الجمعة قبل الصلوة وكان يربطها كين يوم الجمعة فيها هم عن ان يقتضيه من ليه يوم الجمعة قبل الصلوة وصيده وحش والطير  
 بالليل للجحر في عددها في رسول الله عن اثنان الطير بالليل لاهل ان الليل ثمان لها ونحوه الثاني والوجه حلهما من اثنان ثمانية على  
 الكراهة مع تضمنها في الصيد الحرة هو ما يقدم اليه لاشارة من ضعف السند عدا الكراهة لادلة الا باخرة من الاصل والاطلاق لا يكره  
 والثانية المعارضه بالصحيح المجوز غير المماثل في الذبايح والكلاب في صيدها في بيان في بيان الذبايح



१. श्रीगणेशाय नमः  
 २. श्रीगणेशाय नमः  
 ३. श्रीगणेशाय नमः  
 ४. श्रीगणेशाय नमः  
 ५. श्रीगणेशाय नमः  
 ६. श्रीगणेशाय नमः  
 ७. श्रीगणेशाय नमः  
 ८. श्रीगणेशाय नमः  
 ९. श्रीगणेशाय नमः  
 १०. श्रीगणेशाय नमः

كتاب التفسير  
في تفسير القرآن

فيهم في حقيقة الكتاب من جهة شتى ومخاضه في الكتاب السنة الشريفة في المحل المذكور اسم الله تعالى وما يشتمل من المعنى التي تفضل الصيغة في اللغة  
 ذبيحة مع عدم سماع التسمية في ذلك وما خضع للعامة كما ذكره الشيخ في كتاب الاختلاف في جملته وما يجعل مصير مسك في اللغة في ذلك تحريف ولا يرد  
 في ضعف هذا القول وإن أيد بآية وطعام الذين أتوا الكتاب على أنهم باطلون في اللغة ما ما يطعم مطر فيحمل المعنى فيها والبايع خاصة كما صرح  
 بعضهم فهو من في ظاهر ذلك من الجوز في معنى التسمية ومخوضه وخامسه حمل الطعام على الجوز وما قول بعض الأصحاب في الجوز غير  
 حمله على الجوز كما ورد في الاختلاف مع أن حملها غير مستحسن بل يشمل الجميع أصناف الكفاة في باب عريب بعد الاعتراض بالورود في الوجه الذي  
 منها الصحيح الضم وإن هو إلا جملته في مقابلته غير مستحسن لا يمكن الصير في ذلك إلا الاصطفاة التي أنه على تقدير سلامتها عن الجواب الموقوف  
 بعونها ما دل على حجة ما لم يذكر عليه اسم الله تعالى في كتاب التسمية في شأنه لكونه في هذه الوجوه منها صلتا الحرف وعدم معلومها في التسمية الشريفة  
 وفي رواية ثالثة في التسمية من الأصناف أن إذا سمعت تسمية فكل هي لغة مستفظة منها الصيغة في بايع أهل الكتاب فاسمهم قد تم وقد  
 اسم الله تعالى فكل في بايعهم وإن لم تسمهم فلا تأكله وإن تأكل رجل مسلم فاجزك اللهم معوا فكل المحسن في ذبيحة التناصب اليهودي والضمير  
 لا تأكل ذبيحة حتى تسمه يدكر اسم الله تعالى في الجوز في قولهم إذا سمعت يدكر اسم الله تعالى والجوز اسمهم يدكر اسم الله تعالى من أهم بيتي فكل  
 لم تسمهم ولم يسم عندك من أهم فلا تأكل ذبيحة ويمنع عليها كذا ما ورد على سابقها من قصود كراهة ضعف جهم من المفاويز  
 لما في من جوشى أعظم ما غنقها بالاسم العظيمة التي كادت تكون بالانجاء المحقة في هذه الرواية لئلا الغافل لما دلم على القول  
 بها الاختلاف كراهة خاصة في القاد وفيها الموافقة لهم كما إذا شايخ الطائفة في ما لو كان كفر في المال لأن أحد منهم لا يشترط على بايعهم  
 أن يسمهم يدكر اسم الله تعالى فكل في الجوز في قولهم إذا سمعت يدكر اسم الله تعالى والجوز اسمهم يدكر اسم الله تعالى من أهم بيتي فكل  
 الجميع مباينين في روايةين الأولى التي على التسم والتسمية على التسم والتسمية الثانية على سماعها يجعل هذا قولنا على أن  
 المراد بالتعليل التسمية لا لسان في اختيار الحرة بابها اسم لا يؤمن على علم المعنى المتقاربة باري النظر وهو عندنا من حيث خربت  
 التزم لا خوف على القصد إلى أن لم يكن الجميع هاهنا غير محتمل لكن غير محتمل الية في ضعف سندها وطرفه الثانية منها المصلحة في ذلك  
 الموجب للتردد حقيقة أنها ما وقع بين المعبر من اختيارها وهو يقع في هذه الرواية الفصل جدا فلا اشكال في الصير فيها ولا لارجحان  
 رواية الحرة ومطلقاتها صريح بالاسم لكن بعد تكملة هذه الرواية لا يمكن من العلم بذلك التزم أو امتنع من من وابتاع  
 الحيلة ما لا يقبل الحمل على هذه المصلحة مع أنها صحيحة عن بايع اليهود والنصارى والجوز في كل قول بعضهم أهم لا يمتنع في حق من حضره ولم  
 يسموه فلا تأكلوا قال إذا غاب فكل لكن يمكن الدبض بها بالحمل على التسمية مع هذه الرواية الغافل ما من حيث التسمية مباينين الفرق الثالث  
 مع أن الغافل الذي هو أحد الغافلين بالخيرة يفرق بينهما فيحكم في ذبيحة الجوزي بالحرمة مع ما يحظر لغافل في الاستسكان خاصة لا يفضل أن يليه  
 لأنه المؤمن لا يصح أن يترك عن نيته كل من كان على خلاف الدين فكذلك على صاحب اليد أحد الضمير في ذلك الذي أن قاد الحرة لا أنه  
 محمول عند الأكثر بل عام من آخر على الكراهة التقا لا الاستسكان الشيا بها من حيث تخصيص الزكوا بالخطاب بالذي هي جملتها بين الصحيح الآخر  
 ذبيحة من فإن بكلمة الأسلم وصار على كل حال إذا ذكر اسم الله تعالى والجميع بينهما بتخصيص هذا بالمؤمن غير ممكن لخروج الأكثر مع اعتقاد  
 الجميع لقول يعمل الأكثر وعموم ما ذكر اسم الله تعالى عليه فخصا إلى ما من المعبر المعلقة للشيء عن كل بايع أهل الذمة بابها اسم ولا  
 يؤمن عليها لا الأسلم لظهورها في خصوص الأمان في التسمية إذا كانت الذبيحة من مسلم وهو موطأ وأنها بقية الغافل: أهل الذمة من المؤمنين  
 بلا شبهة ومفعول ذلك التسم هو المحصر على عدم اعتناشي آخر في التسمية غير التسمية في هذه المفرد خاصة في حال ما يشتر من الجوز  
 والجلوس من المسلمين وهو عام أصغر المؤمنين بل لا يسلط إلا على الأغلبية في أن هذا القول بل هو الحق في الجوز المنع عن ذبيحة غير المؤمنين  
 كما في الأول وإذا كان جاعدا للنصر كمن الثاني ضعيفا إلا أن يقولوا بغير من ضاع عن ذبيحة كونه مسلما خيفة هو أضعف من ضعفها عنها على  
 التسمية الأول جدا وليس له لغاضا لا غير مع ما بعد من التعليل الظهور في غير المؤمنين من جهة ضعف قول الغافل أنه بالمنع عن ذبيحة من  
 لا يقصد جواب التسمية كما سطر مع أنه لا ولا بشرط اعتقاد الوثوق بعد الحراف في الكتاب التسمية على ما ذكر عليه اسم الله تعالى في ذلك لئلا  
 أن حصل المنع بما إذا لم يعلم من التسمية أن يكون مقتضى النص المعلقة للشيء انتهى عن بايع أهل الذمة بابها اسم لا يسم عليها إلا  
 مسلم اعتناشها من غير تحقيق التسمية حل الذبيحة وهو لا يحصل ذبيحة من يعتقد وجوبها لا يجب أن لا يسم بغيره عليها فتركها  
 يقتضي هذه ههنا في أن يفتضا بمصلا أو من يتحقق في المسلم لأن المراد من المسلم في ما يعتقد الوجوب لا ملة للشايرة الأغلبية جدا فأكبر  
 أهل الأسلم يعتقدونه قط وهذا بجانب عن التمسك بضعف هذا القول المعاضد البرزوا لعل على أنها الحلة في اليوم المشارة من أسواق المسلمين  
 با على أسلم صير لرواياتنا في هذا لا ضال كونها بايع من يعتقد وجوبها وهو من الغافل الذي هو من الجوز ويطرد ذلك

لا يسمها

حكم في الحجة والبرهان

في حجة البرهان

لا خلاف كون الكثرة معتقدي الوجوه منهم موجب في البرهان والبرهان هو العلم لا الاعتقاد وهو العلم بالبرهان  
اذ اختلفت من بدء فلا نقول بالاطلاق الحكم محل ما يؤخذ من السوء مستحق الحكم التبادر والعلية لا غير هذا الصوة وهو اذا اخذ من كذا يعلم حاله  
اضيقا وجوب اليقين في علم وهذا الوجه غايته من النانية والقوة لا تقف على من تقطن له وذكره في الاحتياط غير ان البتة واعلم ان في العتبة لاد  
على ابا حنيفة مطلقا للمسلم ولا يقول بها الناني وغيرهم فيهم في حجة الناصب كذلك يقولون في حجة المعالي هل البيت العتيق لثبات  
بلا خلاف بل عليه لا يخفى وغيره وهو الوجه فضلا الى العتبة منها الموقوفان للفرق بين الصحيح في عينه احدهما لم يحل باج الحردية وهم  
من حلة النصا نصيبهم لعدله على غيرهم من فرق في خروج وفي الثاني في حجة الناصب محل نحوها محل في شمس اللحم من النصا ما ياكل الا المنة  
والدم وحكم الحزن بالحديث واما الحسن لا ياكل في حجة الناصب ان تسمي على حلة محو على الفينة كائنه في الصحيح في حجة المرحى والحردية في كل  
وقد استقر به بفتح يكون نايكون الثاني في الآلة التي عابده الذبيحة واعلم انه لا يطلع للذكية الا بالحكم مع الفدة عليه فلا  
يجزى غير وان كان من الطراد المنطبقه كالحاسن الرضا والذهب الفضة وغيرهما بالاخلاق فينبأ بل في ذلك غير ان عليه اجماعا  
هو الوجه فضلا الى حجة الحردية مع اختصاص الاطلاقات في كتابا واستحق حكم التبادر والعلية بالحديث مع انها واردة لبيان احكام اخر غير حكم الآلة  
وهذا العتبة بفتح ذلك مستقيمة منها الصيغ الاذوية الا بالحديث وفي معناها الموقفة والحسن ويجوز الذبيحة بغير ما يفرح له ولا  
ويقطعها بفتح اذا كان ذلك عند الضرورة بالاضطرار الى الاكل والخوف من قوت الذبيحة ولو كانت الآلة مرقية وهي حرج بفتح ما اذا  
الطبيعية بفتح اللام وهي الفضة على القصب المتصل او حجة غير في ذلك من غير ترجيح بلا خلاف بل في حجة المرحى والجماع عليه هو حجة  
فضلا الى ان الفترات تلج المحطرات كادل عليه لا يخفى والاولى الاخر العقلية الظلية وخصو النصو العتبة وفي الصحيح عن جل لم يكن يفتن  
سكين ابدج بقصبة في نزع بالحج والعظم والقصبة العواذ الرقيب المحل اذا قطع الحلقوم ومخرج الدم فلا يابس فيه عن المرقية والقصبة  
العود يندج بمن الدم يحيد سكينه في اذ في اذ واج فلا يابس نحوها غيرهما في الظفر والسنع الفضة من ديشان عودا لانه ابا حنة  
الفترات للخطوات وظواهر النصو المتعدية حجة غير قطع الحلقوم وفي اذ واج ولم يقتر بحجة الفاطم هو موجبها فضلا الى  
اطلاق الظلم بعضها لشاملها وما لهما الحردية ودعوى الشيخ في ف ابن هرة في الفينة على المنع عنها اجماع الامامة لئلا لا يبر مسندنا  
والرواية القائمة ما انهم الدم وذكر اسم الله تعالى فكلوا ما لم يكن شدا وظفروا صاحبكم عن ذلك ما السن فظلم واما الظفر فله الحشرة و  
الاولا في كماله كانه ضاير في شدا واما الحلة فاقا الخلاف فينبأ هو عليه حجة اخرى يعارضها اجماع الكمضي مع كونه هو ثابتا  
الضامن بالمنع جدا اذ ليس الا تناقل له ولا سكا في من الفدة ما وتعد لشهيدك بعض كية من مناخرى ايضا هذا مع غيره مملوكون مورد  
الاجتناب كانه المنع عنها حال الاضطرار لا سيما كونه المنع غالبا حال الاخير فانه زل عليه لافاضل في الشهيدك من معين ظهور التزبل  
بل في النافل جرد مثل في عند الضرورة في نحو الظهور في نفع منافسة وكيف كان فقول مثل هذا لا يخفى ان هذا المنابة لا يخفى  
منافسة واما الرواية القائمة فضيقة سندها وكافة لما من اذ لمع غرابة تعليل المنع فيها عن الظفر بانه مكشوفة وعاشق  
من كون الفهمي للكارهية في القولين عند الفرق في الجواز والمنع بين كونها متصلين ومنفصلين فحينئذ يرجع للصحيح في الاحتياط  
ناقلين الفرق بينهما بذلك عن التعيينية حيث كان الجواز في الثاني والمنع في الاول معللا بالان في ذلك شبهة بالاكل والقطع المقتضى للذكية  
هو لنوع ورب الحاملة الشهيد لثباته هو حوط واخط منه لقول بالمنع المطلق على تقدير الجواز هل يباين غيرهما ما يفرق غير الحد يد او  
يتربان على غيرهما مصلين كانا ام لا مقتضى الاستدلال بالنصو الاول وفي سن استمر الجواز مع عدم غيرهما وهي ظاهرة  
في المقاربة ولا ريب في حوط واول **الثاني** في الكيفية كيقبلة الذبيحة وهي قطع الاعضاء الاربعة في الذبوح المرفوعة اليهم وكسر  
الركب والفرقة مع الثامن غير مد هو محرم الطعنا المتصل بالحلقوم من تحت والوخا نفتح الواو والدال المهملة وهما حرفان يحيطان بالحلقوم  
على ما ذكره جماعة والمركب ما ذكره بعضهم والحلقوم بضم الحاء المهملة هو مجرى النفس اشتراط طعنها هو المشرب الطائفة كادعائها في  
وجاهة بل في علم المرفوعة في الفينة مرفوعة المفعول العيم لاجل اعلم هو حجة فضلا الى امتنا الحرة السلية عما يصلح للمعاصرة عد الاطلا  
الكتاب السنة محل بتحقيقه الذكية وما في الرواية الصحيحة المتقدمة في جواب الذكية بغير الحد بد مع الضرورة من ان اذ قطع الحلقوم وكسر  
الدم فلا يابس المناقشة فيها وادعوا ان اذ اختلفت بحكم التبادر والعلية الا الى ما قطع او اجله لا يقتر مع انها واردة لبيان حكم  
اخر غير الكيفية ومعاصرة الصحيح مملها المذكور ولو هامة لطرحها في اشراط في اذ واج والباس المفهومه على تقدير عدم في ما وان كان  
اعلم من الحجة الا انها مارة بقرينة السؤال الواقع في لظعن الجواز والخصه كالصحة الاولى والمناقشة بان لا يهذه بالمفهومه وملك  
بالخطوط هو ربح من المفهومه عند دة او لا يمنع الرجاء نايضا على تقدير تسليمه معارضه رجاء اذ اذ واج من الحلقوم في ذلك الصحيح

حيث غلبت ثلثها فيها وشيوع التذكير فيها دون الحلقوم الحقيقي خاصة مع ان قلعه قليل وقطعها غالباً الغاية اتصالها ببعضها البعض على غير  
الفاضل المقداد في ح الكتاب فوان الاوداج الاربعه متصلة بعضها ببعض فادخل الحلقوم او الودج فلا بد ان يقطع اثباتاً مقبولاً لك ليس  
في الروايتين ذكر المرئ حيث تعارض الودج في المرحلية فيها فلا بد من التبرج وهو في ثبات الرواية الثانية الاصل لا غشها بالثبوت والظنية والادراج  
المحكمة مع ندره الغالب في الرواية المتعاضدة وليس الا اسكاني كما حكم اقدمه سابق من هذه الرواية المتعاضدة مع سنداً من رواية الاوداج  
جداً اذ ليس في سندها سوى هين من هاشم الثقة على الصحيح لداً اقدمه في الباب من الصحيح فانه يجمعه من محققين وعلى تقدير حسنه كما هو  
المشهور عليه ثبات القول في سندها وفي غيره عند الكل وفيه واما ما روي في ثباته في رواية الاوداج المتعاضدة مع سنداً من رواية الاوداج المتعاضدة  
الغالبين هيناً وانما غايتها في ذلك لظن اشتراط رويها من القطع هذا الصواب على طرح الشك المجمع عند القطع مع كونه في كبري الكثرة  
عنه ولا بان الوجوه في بعض ما عكس من كتب اللغة فيسويها هو لظن القطع بل ما هو في غيره وحكي ايضاً عن الغامضين الصواب ما بان  
المباح من المرئ حيث يطلق في التذكير هو ما يفضله القطع بحكم الثبات والغلبة والثباتان جمل على الامر على تقدير تسليمه في الجملة  
اذا القول عند الاكتفاء بقطع الحلقوم ولو لم يرد في باب معنى الشك لم يرد في باب احد من اصحابنا في التمسك بالثبوت الا انه كفى  
بقطع الحلقوم في بابنا وهو غير ما دلث عليه الرواية من روي الاوداج خاصة مع هذا الاجماع القوي وثبوت على اذ القطع  
من التمسك بها من اجماع الامم المحكية واربعا بان المرئ في هذا بالنظر في الحلقوم بمعنى القطع اجماعاً فينبغي ان يكون بالنظر في التمسك  
والا لزم استلزام اللفظ الواحد استلزاماً معنيين حقيقيين وادراجين وهو غير منسجم عند المحققين في وجوب مسابان الاوداج كمثل  
المرئ المفضل كل له وكلهم غير مما تحت الحلقوم وشق غير ممكن الا بقطع ما هو من الاوداج فاذا ثبت وجوب قطعها من هذه الرواية ولو  
من باب المقدر ثبت وجوب قطع الجميع لعدم الغالب في الفرق بين الطائفة حتى لا يعتبر اكثر من اقلها لا سيما واما اعتبار  
شفا خاصة لا قطعاً ولا شفاً واما اعتبارها شفاً فممكن بل بالضرورة واعلم ان هذا الفاضل في لفظ المرئ في لزوم قطع المرئ ورويه صحابا  
الاجماعان المنهية الا ان في الفينة الموافقة له حيث اكثر المرئ واكثر في ذكر الحلقوم والودج من شفا ولعله في الاجماع الحكم لا ينج عن قوله  
ذكر المرئ في الرواية في الاوداج في الثاني غير ظاهر التمسك لادراجها اما المعنى الحقيقي والجمع جميعاً كما مضى في هذا الحلقوم  
خلاف المرئ او المعنى المجازي كما تحققت في جميع الحلقوم في الودجين لا يجماع في صدقها في ضم المرئ واعلم ان محل  
الذبح الحلق تحت اللبسين بل اختلاف بقاها لا سيما في التبرج في غيره مع عكس اضراف الاطلاقات الى الحلقوم تحت اللبسين لان المرئ  
المتعارف يوجب حملها عليه في الصحيح لا ناكل من نبتة ما لم نذبح من نبتة اخرى هذه الالبسة لا يغير في قطع الاغصان الا بغيره بل يلقى  
في الفم الطعن في الفقرة التي في هذه الالبسة بفتح اللام وتثنية الباء التوسيد بمعنى التماسك السكين نحوها من غير قطع الحلقوم  
وغير اصله ولا خلاف في ثبوتها بل في ذلك صريح الكفاية ان حملها على اعماد في الصحيح لغير في البسة الذبح في الحلقوم في لفظ  
التذكير استنبطنا القبل بالذبح مع الامكان هكذا التمسك ان يذكر الله سبحانه عند الذبح او الفقرة البسة الذبح كما تقتضيها الايات  
القرآنية فلو خلاها او ابعادها عن العمل بالاجماع السفيضة الثبوت في كل ارجحاً وهو بحجته في الغايات منضاه الى الصحة السفيضة في  
الاول في اثنين منها عن الذبح بفتح الهمزة في الباس اذا التمسك في الثالث من جمل نذبح ذبحاً فحمل ان يوجهها الى القبلة في  
كل منها قلت فانه لم يوجهها الى القبلة فاكل منها الى ان قال اذا اردت ان تذبذب فاستقبل بديحك القبلة نحو ذلك اربع والمبارك بها  
العبادة وغيرها اعتباراً استنبطنا جميع مقامات الذبح لا سيما في ما يخرجها خاصة كما استقر في تمامها منضاه الى الاصل عند الضرر الاطلاقات  
بحكم البناء والغلبة الى الذبح في المستقبل جميع مقامات القبلة في الاستنباط الذبح فضله منه بقاها اعتباراً استنبطنا الاستنباط في مقام  
لان المبطل من العبادة والرواية الاخيرة في وضعها بالباء التوسيد لان التمسك بها حصل للزود في التبرج والجماع في القيد بالبناء  
هذا المعنى المستفاد من الآية بالضرورة كما في قوله تعالى فاحملوه على الصواب في قوله تعالى فاحملوه على الصواب في قوله تعالى فاحملوه على الصواب  
مستقبلة لكن لا بعد لعلها الاصح عن شوب مناقشة سببها وورد الاطلاق مورد العبادة وهي استنباط الذبح لبا ارباب هذا  
كيف كان فالأخبار بانها لغير البسة في كتاب الصحة المستفزة غير هاشم المعبر في الثاني وفي الصحيح عن جلد في فسخ وكبر وهلل  
او حمله قال هذا كله من شافه ولا باس ونبينا كما في تطلق الاسم في غيره من غير خلاف بينهم اجماعاً واعتباراً في التبرج  
اجودها ذلك ولو كان خلافها ما بينا ناكل لجماعا للقبول المستفزة منها الصحيح المقداد في الاول والصحيح عن جلد في فسخ ولا يسمي لان  
كان ناسياً فلا باس عليه في الثاني في الصحيح عن جلد في فسخ ولم يسمي لان كان ناسياً فليس من يذكر ويقول لسم الله على ولهم فاعرفه  
الوجود عند الذكر في فسخ على الاستنباط وهو نظير ما ورد في ثباتها على الاكل الا في الاكفاء بها وان لم يعتقد وجوبها





۱۲











الاشبه بالاول ورد الفصل الصحيح غيره ما نقول في الكتب قال لا بأس بكل ذلك فانه ليس قسرا بل لو كانت حوت شيئا لم يتلف بكل شيء  
فان نظرت في اسئلة بني تاجك لما نقول ان كل الدنيا بكسر الراء والنون والياء بكسر الخاء والياء والنون بكسر اللام المثلثة الميم الطرية يقع الطاء  
المثلثة والياء المفردة والياء بكسر الخاء وسكون الاء المقطعة من تحت نقطة واحد بلا خلاف في شيء مما وجدنا في كل من هذه الكتب ان فلس  
وانا ذكرها مع معلومتي وكما مامعني من الحكم جعل بالفلس في لورود النص في كل منها بالخصوص والعصم في غيرهما بالخصوص بالياء بالياء غير الذي  
اجمع على تصحيحه فاجمع من اصحابنا في الاول على ان لا يضاف اليه في النص الثاني والخم في الثاني وفيه بعد سوال الزيد عن علمه بال واصلح  
ينبغي عن كل فكتب لك لا بأس به ويشق فانه جود الغايل النع عنها قابل وكثير مشهور وان يكون في النسخة على يد منشا القضية بها  
في التناظر كراية ولا يترك السلفات في السيل المثلثة في اللام والياء المثلثة الساكنة فالفاء الفتحة والياء بعد الالف في الصناعات جميع  
صنفه بكراية مثل خصل لا الشرايط في قوله وفيه يسمي مقربا لما فيه من جواهر البحر لمر من حرمته على الاطلاق وان كان جنسها  
في البرية السلك المخصوص في الفلس في الماخذ الثلاثة المذكورة في النص منها بالخصوص في الصحيح في قوله البري بالياء المكتوبة في لواء المثلثة المثلثة  
المكتوبة في الجرب بالاضبط الاول محض ما بالثاء الثلاثة نوع من السلك طويل ملس في قوله وانيان اشهرها من المتقدمين والمناظر  
التي مر عليها في حقها في الاستدلال في تراجم الامامية جعلوا متعلفة في الكتب الاخرى مطلق السلك في لاء فلس وهي تقع في حكمة متقدمة  
منها في اني يوجد في كتاب على ما قد فيلها كره عن الجرب الماراهي والطاقي والطاقي في لاء حرك الله منها فان في السلك ليس له  
قشر في كل ماله قشر من السلك واليس في قشر فلا تاكل منها في كتاب على ما انه في عن الجرب ومنها لا تاكل الجرب لا الطاقي فان في سواها  
كرهه وقال ان في كتاب على ما في عن الجرب ومن جملة من السلك الجرب ويشق فانه لا في الكراهة على التيمر فلا يجد علمه عليه في الجرب احدها  
الصحيح ليكون في من الجرب لا الجرب في هذه الصلح مقبرة اخرى متقدمة منها لا تاكل الجرب ولا الماراهي ولا طاقي ولا طاهي الا ان يبيت  
الدم ومضقة الشيطان منها لا تاكل الجرب لا الماراهي ولا طاقي على الماراهي ولا يبيع منها الجرب الماراهي والطاقي حرم في كتاب على ما  
منها عن الجرب في قوله مارية فلو كان في كتاب على ما حرم او في رواية الثانية العيص في احد ما عن الجرب في قوله في الجرب فنتجده في قوله  
لا اجده في ما وحى الى عمر على طام بطبعه الى اخره لا في قوله لم يحرم الله تعالى شيئا من الحيوان في القرآن الا ما يخرج من بطنه في الثاني عن الجرب ولما  
ناهي الزيد في السلك قشر من السلك حرم في قوله في هذه الاية التي في الاصل لا اجده في قوله فقل فربها حتى رغبت منها في قوله الحرام ما حرم  
ورسوله ولكنه لم يرد كما هو ايضا في قوله شيئا حتى نفاها وهذا الجرب ان جمع سندها الا انها مع مخالفتها لما عليه اصحابنا من غير اشتبا  
لتي في القرآن في قوله ان هذا الذي هو العيا ومثل ذلك فاصغر من المفاو في الماضي من جوه شتى لا خفاء بالشهر العظيمة التي كاد  
تكون اجابا بل الجاني الحقيقة لخص الضرون من مذهب الامامية بالاجابات الهيكلية المستقيمة في الاستفاضة التي تتبين من بلوغ حد التواتر  
وبعموم المتقرب المستقيمة الثانية عن كل سلك لا فلس في السلك ان الجرب من كل امر الى لاء واهترق الجماعة في الصحيح وغيره كان على اكله  
يركب بلاء في قوله ثم يبرئون الجاني في قوله لا تاكلوه ولا يبيعوه ما لم يكن له من السلك قشر وفيه الجرب اما يتركها ما كان له قشر وفي الجرب  
كالصالح عليا كان ذكره الجرب ويقول لا تاكلون السلك الا شيئا عليه فلس كره الماراهي الكراهة فيه للتيمر بل لا تاكلوه الا في  
في الذيل عليه بنا على ذوق الجرب في متعلفة من هذا الى ما ورد في بعض الاجتياز من ماله كان كره الا حرم ومنها الجرب لوان في الزهر  
المتن بعد اعراضه عن كراهة قوله اكلوا لا حاجة لنا فيه ما هو كالقيل له وهو قوله والفرس لك ليس قشر هذا مع ان الفان بها شئ  
نادرا وليس الا الفاضل في ما لا يخفى فانه وان حكى عن المصلح في ما في موضع من غير الا انه يرجع في موضعين منها باق كنبه حتى انه حكم بغير  
فما هذا شأنه كيف يمكن المصلح في ما حمل الاجتياز المتعلق على الكراهة كالمثل من مناوئي المناوئين في جملته فالتاقت فيه واخص من جوه  
صديقه سيما ان كان يجمع بينه وبين المصير علمها على القيمة لوضوح الماخذ في هذا الجرب من الاعباء والسنة المستقيمة في الجرب على كل  
او لا شاهد عليه من كتاب لا شاهد ولا يتركه لا يشاء يكون الذي المحو عليه ما رجوا بالاضافة الى ما فابله وغاير بحيث يعين طهر  
ولا بأس ان كتاب في ذلك وهذه الصلح من و ن شاهد لا قربة لكون العمل فيها بالراجح حقيقة وان كتاب الجرب في مقابلة طهر الجداد  
اما ان كتاب في صورة التكافؤ المتعارضين في رجحان ما ضمن الذي من و ن شاهد وقربة كل في غرض المسئلة فهو ما لا وجه ووجوب لفظ  
الكراهة في بعض الاجتياز المتقدم يمكن جعله على الجمل المزود قربة بعد ضجوع ثبوت الصلح عليه لان في الاونة القديمة من  
كونه من ومن حرمه لغرض زيادة الاول منه و ن هذه من و ن قربة فاشدع ان القربة على ارادة الحرمة فانه ما يادة على ما لم يبر  
الامانة الذي يتجر بالحرمة في بعض الاجتياز المتقدمة فاما طاهر في التيمر غاية في كونه معلق الذي في كرهها الطاق ونحوه  
وقد اجمع على كونه بالاضافة اليها لانه فيمكن الاضمار اليه لما فيه والاول استلزام في معنيته الحقيقية والمجاز في غيرهما فتم جدا

وغيرها



وهو ما أحسن حل في الأكل للحرج والناقض فيه ما يقتضيه ما لا ينافي في الباس القهري من الحرمة والثالث يكون القهري  
من الحرمة والثاني يكون القهري من مفسدة فلا يكونان بذلك جهة مدفوعة بجلا ما يجنبها بالثمة العظيمة التي كانت تكون عجا  
بل العلم بالحق في الحقيقة بين ما بين متاخر الطائفة من الباس في الأول وإن كانا من الحرمة لا ينافيان في الحرمة في الأول والحق في الثاني  
سواء بعد ضم قوله وهو حلال فانه حر الشريط فيكون القهري مع هذا الشريط في الحرمة وليس حلال فهو نص في المطلق بل يكون القهري في الثاني  
منه مفسدة لعله محل مناقشة بل القهري من مفسدة وهو عند الكل محرم ويصدق ما ذكره الأصحاب من تعيينه البين للحرمة لا سيما ما كان من مفسدة  
الحل والحرمة وتبين القهري في الموارد المحترمة المحكمة باليقين مثل ما ورد في تحريم بيع الخمر الطاوس حل في بعض الأحيان وفي بعض الأحيان يكون الحل في الجمل  
وحل ابن الأثير ويحرم المالكين هذا الضم إلى غير ذلك من الموارد الكثيرة منطوقها إلى بعض الموديات لا خلاف في بحث حرمة كل بعض الأكل في كل محرم  
فلا يثبت في المسئلة بعد الله سبحانه ولو اشتبه الحل منه بالحرمة أكل منه الخش لا الألسن لا خلاف في هذا في تخصيص القهري بالاشتباه فقد أطلق  
كثير حل الأول وحرمة الثاني من دون تخصيص غير بعيد تنزيه عليه لا يفرق عليهم الإطلاق ما دل على تعيينه للحرمة من مفسدة أو حتى أنهم جمل  
عند وضوح ما خذهم في تعيينه ما ذكره هنا وهذا مستند أصل القهري بوضع عدل الانعقاد بحل القهري لعل يدل عليه التحريم والثالث  
ولما انفصلها التحريم للقاص من غير ما انفصله في القهري هو الانعقاد والقوله كان لا حيا طاعة له لأن ما ولو من باب القهري وان كان محل محتملا  
أشكاله في البهائم وأعلم أن يجوز أن يكون من الأدنية الخفية منها نعم من الأبل والبقرة والنعم لا خلاف في بين المسلمين كافة كما في ذلك وغير ذلك  
لعله من غير ما لا يدين كما حرم به جماعة وقد نطق به الكتاب في السمل المأثورة وبكر الخيل المحرم والبغل لا يحرم ولا خلاف في الأولين بل جعل  
الحكم في الأخيرين في الانسداد والغنية من مفسدة في الأمانة وعلى الظاهر الثالث وهو لا يشترط بل عليه ما قامنا من آخر وفي الأجماع عليه على  
أيضا منطوقها إلى الإجماعين المتقدمين هو المحرم منطوقها إلى احتيا البررة والأمانة للشقائتين من الأدلة القطعية العقلية والمنفعة كتابا وإجماعا ومنه  
مستفيض بل تنازع وطواهر الصيغة المستفيدة منها الصيغة وغير ما بل يرجع بعضها كالصحيح من سبغ الطير الوحش الغنافة والوطوط  
والحجر البغال الخيل قوايين المحرم إلا ما حرم الله في كتابه فند في رسوله عن أكل لحم المحرم ما منها من أجل فهو لهم أن يفتوا وليست  
المحرم ثم قال في هذه الآية قول لا يجد في ما أوصى إلى محرما على ما علم عليه لأن يكون ميتة وما مفسرنا لحم خنزير فانه رجس وفسا همل  
غير أنه بقية والخمر من الخيل والبغال فحلل ولكن الناس ما يؤمنوا وقرع بيننا الخراف المسلمين كانوا اجتهاد في خير وأشر المسلمين  
دواهم فامر رسول الله بأكفاء القدر ولم يقل إنما حرأ وكان ذلك بقول الدواب خلافا للجلبي حرمة للصحيحين أحد ما من أكل الخيل والبغال  
قال لا تأكلوا مما هو مع بقية الله في عاصدا البعل أي ولا يقول له هو ولا أحد منا أصلا فصار من عن الكفاة لما مضى من جوه شتى فليطحا  
أو يول بالجل على الكراهية لكون التحريم مذهب ففها العامة كافة كما حرم به جماعة وما أشعر به بعض الروايات السابقة وأعلم أن في تلك  
وتغيره الانعقاد على تفاوت الثلاثة مراتب لكرهية في المأثورة كراهية له 'مشد لكرهية من الأفسس الحار وها مكرهتها عن فقهه وقائله  
أن كراهية المحرم لأن المتولد من قوى لكرهية وضعفها الخف كراهية من المتولد من قوتها خاصة في التعليلين ما ترى والأول أقوى  
لشهرته المرجحة مع وجوه القول في البغل بالحرمة الموجب لنا كذا الاحتياط فيه للشبهة فاسبغنا كذا كراهية ومحرم الجلال منها على الأصح  
الاشتهار بين الطائفة لكه في غير النص المستفيدة العامة والخاتمة في الصحيح لا تأكلوا لحم الجلالة وإن صابك شيء من عرفها فاضله  
وفيه لا تشرب من اللبن الأبل الجلالة وإن صابك شيء من عرفها فاضله في القرب عن الموقوف في الأبل الجلالة قال لا يؤكل لحم الأبل الأركب  
أو تبين ليله خلافا للاسكافي في كراهية في ما قبل قيل إن ظاهر الأجماع عليه حيث قال انه مذنبنا قول ونحوه لكن في هذه  
مناقشة فان قوله بالكراهية في الكاين ودلوه الأجماع فيها عليها ما هو سبب منه على أن الجلالة عند ما يكون القهري أكثر غذائها الأغذية  
محضا كما يشاع حكايته فيها وبه معروف في الجلال عما عن البهائم التي تأكل الغدة اليابسة والربطة إلى أن قال فان هذا كره علفها  
كروحمها عندنا ثم قال في روي شيئا يحرم ذلك إذا كان غذاؤه كله من ذلك الكراهية على هذا لا يخص بل هو مذنب كرهنا كرهنا  
بنق لعل ذلك عينها محل النزاع الذي قبله لقولنا كراهية في ما هو الجلالة التي يكون غذاؤها الغدة المحضة لا مطلق الجلالة وهو  
له يظهر منه القول فيها بالكراهية بل ظاهره في كراهية القول فيها بالحرمة مدعيها عليه في الأجماع الفرة بعد أن فيها إلى رواية لا سيما  
كافة وانحصر القائل بالكراهية في حل المشاجرة في الاسكافي خاصة مؤشرا وجهته غير واضحة الأصل لمخصص من مؤشرا هذه  
نما حل كلامه بعض الأجلة على ما يرجع إلى ذكر الجماعة وعليه فلا خلاف في الشبهة ولا اشكال محمدا به سبغا واحتيا رضا صاحب الكفاية كراهية  
ضعيف غاية كسند الكراهية أنه لا ينفصل من الأجماع الأكثر من الرهان مع ما علم من القهري الدالة على الإباحة لا سيما ما ذكره من عدم  
الحرمة من التواهي المتقد على احتشاه من عدم إفاة نواهي الأئمة أيها الأبا القهري وهي في القهري وهو فاسد البصر في كتابه من

التروقات







[illegible]

منابع

من المجدى الميت قال لا بأس به فلتا اللبن يكون في ضريح الشاة فقد ماتت قال لا بأس به فلتا لصوت الشعر وعظا الفيل في البضعة يخرج  
من المتجاف في كل هذا لا بأس به وفيه لا بأس بالصوف في مكان من صوف الميتان الصوف ليس فيه روح يستقام من الخليل في في في الزوايا البقا  
عموا الحكم بنى الباس يجمع عشرة وان اختصا ببعضها فان العبر يعموا اللفظ دون خصوص المورد كما برهن في محله وفي البحر من اللبن المشبه  
والبيض من الميتة انفجرت في قول كل هذا في في آخر الشعر والصوف والوبر والريش كل ثابت لا يكون ميتا قال وتسا عن البضعة يخرج من  
بطن الدجاجة الميتة قال ناكلها واطلا منها في البضعة ان شمل صورا اكتسبها بالقشر لا على وعدا لا انه مقيده بالصوفه الاولى خاصة بغيره لا  
اجده للاختصاص وبعض الصوف المبرقعه ووضعه سند ومكافاة له بالشهر في بضمه خرجت من است جاجه ميتة في ان كانت الميتة  
الجلد الغليظ فلا بأس بها وفي محال اللبن هذه العشرة واثنان اصفها لك قد مر الى لا شاة وهي تمنع تلك متعده اكثرها يصح نابتها و  
ان قصر سند بالجمله الا انه يجوز ولا يبرقضا عن بركب عن وجهها فاجتهد العصب على تصحيح ما يصح عنها وبالشهر العظيمة بين قد ماء  
اجتبا بل قد كما ينظر من تحت اللعنة سر حيث نسب المروية الثانية الى الشاة وهو في الشهر المطبق على لعل ط في عمو لا يجاع عليه به صريح  
في وما ينظر من الميتة بل حكمي عنه صريح وهو تحريم في المسئلة والاشبه عند الناس هناك في الشرايع والفاسل تحمل من كنهه والفاضل  
المقداد في قبحه والصيغ في بيع التحريم فافاد بالدلي في الاختلاف بين المحصيلين للافادة الميتة بالوطية والنجس في الحوام محضا والاول  
مع انه جها في مقابلة النص كلية كبره في جيل يمنع اذ لا دليل عليها الا من الكتاب لا من السنة ولا الاجماع المصير الى كل الاختلاف بل لا يكره  
خالفه من المعد ما قبل الحل عدان اذ كانا يظمن تتبع الاقوال في حكاية الاستدلال ومنه نظره لعل في تغير الخلاف عما ذهب اليه بعض  
كيف لا وتر من معظمهم اساطينهم كالشيخين والكليفي والصدقي بن خمره وزهره البرج القوي لا على التحليل فان لم يحصلوا الذين في  
الخلاف بينهم وعلى تقدير وجود غيرهم فلا يمتنع على رقبته منهم فكيف بغيره من جمعهم مع انهم من جملتهم لو لم ينفك بكونهم اعظم شيئا  
الذين تأسسهم اساس الدين لو لا هم لاندرك من تاردين خبر المسلمين بالجملة لا ريب في فساد دعواه لعدم ثبوته لا يثبت ما من كلية  
الكبرى وقد عرفت انه لا دليل عليها فاصحا في صحيحه اعوى التبع والاستسقاء للمورد الجزئية المحكوم فيها بجائزها بل افادتها النجاسة  
فان بها يحصل الظن لقوى انتخاب حكمها في المسئلة والمناقشة في هذا الخيال واضحه اذ بعد تسليم خصوص الظن المعطى عليه فيها من تخصيصها  
فدما من النص المعتبر في النص نفسها المستندة بالشهر العظيمة المحققة بين الفداء والحكمة مطر وحكاية لا يجاع المقدرة بموجب الظن القوي  
اقوى من تلك الفطنة الحاصلة من عمو الاستسقاء المروية سيما انا في الاستسقاء المذكور هو الاصل في القول بالحكمة في الحقيقة وان  
فان لوها الظاهر من اذ لا الضعيفة غاية بلا خطه تحفيض تلك الكلية في مورد كثيرة لا لا فتحة على كون كرش ما على الحيوان كما جبر في ضمه  
فانها اعاول وما كان اخله على اختلاف لغيرين المتقدم اليها الاشارة فهي ما يمتد مستندا وابع جارها كما الاستسقاء والغسل فاعاد في  
الجملة على بعض الاقوال ومخو ذلك من المورد والثاني ضعيف عندنا بل قبل ولا لا رواية وهو هب وهب عن كذب لبرته كما هو جملته من طلبة  
ومنع عمل الميتة بل حمله عليها جاعلة ومنهم شيخ الطائفة المذكور هو اعرف بهذا هب جميع القائل اسرج عن القول بالمشقة واما ما  
وما يناقش فيه بعض مناخرى الطائفة في الروايات المتقدمه الدالة عليه سند في بعض دلائل في احوال في الجميع فهو ما لا ينبغي العرج  
عليه لا نجح الاول على تقديره مع انه قد سدد باليد به بل واعرف هو في الجملة بالثبوت العظيمة المحققة والحكمة في كلام عجم ومنهم شيخنا في ذلك  
حيث نسب لقول بالحمل الاكثر المتقدمين وعجم من المناخرين بل بغير ما ينافي لكل ثبوتها ما اجتمعوا عليه من الحكم بالحكمة في تلك الفترة المتقدمة  
والثاني بما ايقضها الى ان اللفظ فيها الدال على الحكم في المنق عليه هو الصريح هو بغيره الدال على الحكم في المسئلة ضد المناقشة في الدلائل  
بالاضمان الى تلك العشرة دون المسئلة لعل غفلة واضحه ولذا ان القائلين بالتحريم من المناخرين لم يردوا الى ما ذكره من الاجابة وانما اجابوا عنها بغير  
ما ذكره ومن جملة ما ذكره في لغيره حمل الميتة في الرواية على ما فارب الموت بما زام شاركه وهو بفتح في غاية من الغرابة لبعض من الاجابة عاذره  
الفاضل المتقدم فضا الى ان الاصل الاستسقاء الحقيقة وما ذكره الحر من الدلائل في المتقدم اليها الاشارة قد عرفت انه لا يصلح المجتزئة فكيف يصلح  
قرينة لغير تلك الادلة القوية الى خلاف الحقيقة **المسئلة** ما جبر من الميتة وهو مضافا يجمع عليه بخلافه في الاول خمسة القصب هو الذكر  
والانثى وهما البنيان والطحال هو مجمع لدم الفاسد الفرس وهو لزوت جوفها الدم والابحاج جمع ومنهم الفاضل المقداد في التفسير  
الشيدي في الانتصا والعينة لكنها حكماء في بعد الفرس هو طالح الحكمي عن في في الجميع ففي هذه الخلاف كثير من مناخرى لا يستحق وهو حجره العنق  
بالنصوص الابنية واما بعد تعرض المتقدم الدلي لذكر الاخير من المعلومات به ما مع الحكم كونها لا يبره عد تعرضها اليها اما احتمال كلهما  
بخلاف الثلاثة الباقية او كون حرمتهما من الضرر يات استنباطا منها وتعاين الادلة من الكتاب السنة بحرمها الثاني منها مضافا الى استلزام حرمه  
الطحال المذكورة في كلامها المستقام الصحاح المستفيضة غير ما من المعتبر حرمه بالاول ولعل لغيره حرمه بعض تلك النص يكون مادي حقيقة

لا يحل من الشاة حشر  
حياتها من اللحم و  
الطحال والغدة و  
الغدة والخصية  
والبنكرياس والحجاب  
المرء وسفاحه

وبالجمل لا يشبهه في حرمته هذه الخمسة في حرمته الثانية بفتح الهمزة في كل من هذه الخمسة مع الكبد والبنكرياس  
بفتح الهمزة في حرمته الأولى بفتح الهمزة في كل من هذه الخمسة مع الكبد والبنكرياس في حرمته الأولى بفتح الهمزة في كل من هذه الخمسة مع الكبد والبنكرياس  
والأبادة وهو الكتاب الشرحي لما ذكر عليه سم الله سبحانه مع ضعفه لضعف الدلالة عليها منها ما هو من الشاة بفتح الهمزة في كل من هذه الخمسة مع الكبد والبنكرياس  
والخصية في الشاة والغدة والطحال والمرارة ومنها ما لا يكون في الأبل والبقر والغنم وغير ذلك مما حرمه حلال الفرج بما فيه من  
والبنكرياس في الشاة والبنكرياس في الشاة وهو موضع لولد الطحال لا يولد مع الغدة مع الفرج الذي يكون في الضلع المرارة والحجاب  
والخصية التي يكون في الدماغ والدماغ مع هذا كله في كل من هذه الخمسة مع الكبد والبنكرياس في حرمته الأولى بفتح الهمزة في كل من هذه الخمسة مع الكبد والبنكرياس  
في الشاة في الأولى على الحبل والمهوى والثاني على حرمته المنطوق وتعارفها في الشاة في حرمته الأولى بفتح الهمزة في كل من هذه الخمسة مع الكبد والبنكرياس  
بفتح الهمزة في حرمته الأولى على حرمته الأولى بفتح الهمزة في كل من هذه الخمسة مع الكبد والبنكرياس في حرمته الأولى بفتح الهمزة في كل من هذه الخمسة مع الكبد والبنكرياس  
الحكم بالبحر في المرارة ثبت الحكم بما فيها بالقطع باستصحابها مع أحكام الأجزاء المركبة لا تعاق كل من حرم ما عداها في الفقه حرمها وعدهم وذكره  
الأجزاء الأربعة كغيرها في دعواه بوجوبها في حرمته الأولى بفتح الهمزة في كل من هذه الخمسة مع الكبد والبنكرياس في حرمته الأولى بفتح الهمزة في كل من هذه الخمسة مع الكبد والبنكرياس  
ما بين حرمته الأولى بفتح الهمزة في كل من هذه الخمسة مع الكبد والبنكرياس في حرمته الأولى بفتح الهمزة في كل من هذه الخمسة مع الكبد والبنكرياس في حرمته الأولى بفتح الهمزة في كل من هذه الخمسة مع الكبد والبنكرياس  
خاصة من ذلك في الشاة في حرمته الأولى بفتح الهمزة في كل من هذه الخمسة مع الكبد والبنكرياس في حرمته الأولى بفتح الهمزة في كل من هذه الخمسة مع الكبد والبنكرياس  
فيها ما عدا الشاة في حرمته الأولى بفتح الهمزة في كل من هذه الخمسة مع الكبد والبنكرياس في حرمته الأولى بفتح الهمزة في كل من هذه الخمسة مع الكبد والبنكرياس  
ولكنه في القول لا يحل في حرمته الأولى بفتح الهمزة في كل من هذه الخمسة مع الكبد والبنكرياس في حرمته الأولى بفتح الهمزة في كل من هذه الخمسة مع الكبد والبنكرياس  
منها من الكراهة بالمعنى المصطلح فلا يثبت الحرافة بهذا اشعار العباد بغير الخلاف في هذه الثلاثة في حرمته الأولى بفتح الهمزة في كل من هذه الخمسة مع الكبد والبنكرياس  
فيها ما عدا الشاة في حرمته الأولى بفتح الهمزة في كل من هذه الخمسة مع الكبد والبنكرياس في حرمته الأولى بفتح الهمزة في كل من هذه الخمسة مع الكبد والبنكرياس  
الحكمة المستحصلة من الأصول والعقوبات والحجج منصوصة إلى الشهرة العظيمة غير ما بما في اليد لا يشاء لضعف سائدها الأجزاء الساقطة  
الوهن الحاصل فيها باعتبارها باعتبارها بالاشارة مع إمكان ذلك من هذا الوجه بعد تسليم معارضته مثل هذا المفهوم للمنطوق  
بأن الشاة من بينها ما عدا حرمها من حرمته الأولى بفتح الهمزة في كل من هذه الخمسة مع الكبد والبنكرياس في حرمته الأولى بفتح الهمزة في كل من هذه الخمسة مع الكبد والبنكرياس  
منطوق بحرمته الأولى بفتح الهمزة في كل من هذه الخمسة مع الكبد والبنكرياس في حرمته الأولى بفتح الهمزة في كل من هذه الخمسة مع الكبد والبنكرياس  
لذلك في الأولى على حرمته الأولى بفتح الهمزة في كل من هذه الخمسة مع الكبد والبنكرياس في حرمته الأولى بفتح الهمزة في كل من هذه الخمسة مع الكبد والبنكرياس  
والعلباء بالمعنى المكتوبة فاللام ساكنة فالتاء في الهمزة في كل من هذه الخمسة مع الكبد والبنكرياس في حرمته الأولى بفتح الهمزة في كل من هذه الخمسة مع الكبد والبنكرياس  
المخطط الأبيض وسط الظاهر من حرمته الأولى بفتح الهمزة في كل من هذه الخمسة مع الكبد والبنكرياس في حرمته الأولى بفتح الهمزة في كل من هذه الخمسة مع الكبد والبنكرياس  
تتصل بمصيبة غير الكف في حرمته الأولى بفتح الهمزة في كل من هذه الخمسة مع الكبد والبنكرياس في حرمته الأولى بفتح الهمزة في كل من هذه الخمسة مع الكبد والبنكرياس  
العين الحرة التي تكون في اللحم وتكون في الشحم في حرمته الأولى بفتح الهمزة في كل من هذه الخمسة مع الكبد والبنكرياس في حرمته الأولى بفتح الهمزة في كل من هذه الخمسة مع الكبد والبنكرياس  
الدرة بعد المحصر بفتح الهمزة في كل من هذه الخمسة مع الكبد والبنكرياس في حرمته الأولى بفتح الهمزة في كل من هذه الخمسة مع الكبد والبنكرياس  
الاصح في حرمته الأولى بفتح الهمزة في كل من هذه الخمسة مع الكبد والبنكرياس في حرمته الأولى بفتح الهمزة في كل من هذه الخمسة مع الكبد والبنكرياس  
لذلك في الأولى بفتح الهمزة في كل من هذه الخمسة مع الكبد والبنكرياس في حرمته الأولى بفتح الهمزة في كل من هذه الخمسة مع الكبد والبنكرياس  
حرمته الأولى بفتح الهمزة في كل من هذه الخمسة مع الكبد والبنكرياس في حرمته الأولى بفتح الهمزة في كل من هذه الخمسة مع الكبد والبنكرياس  
لولا الشهرة المحيطة بالكتاب بل الظاهر الجازم في حرمته الأولى بفتح الهمزة في كل من هذه الخمسة مع الكبد والبنكرياس في حرمته الأولى بفتح الهمزة في كل من هذه الخمسة مع الكبد والبنكرياس  
كل في الأولى بفتح الهمزة في كل من هذه الخمسة مع الكبد والبنكرياس في حرمته الأولى بفتح الهمزة في كل من هذه الخمسة مع الكبد والبنكرياس  
الطاهر هذا مع إيجاب تلك النصوص بالاتفاق في الجملة لضعفها بغيرها أو بالجمع عليها مع أن أولها مكرر في الحصة الجسد مع على القول  
الثاني مكرر في الحاشية بسند من مؤيدهم بغيره بل بحيد ومفعول ذلك وحاشي الجرح غير الثالث ليس في سند سري سعيه بل مراد من ذلك  
في الرجال ما لا يتساقط من الأجزاء العلوية هذا مع إغضاها بنصوص أخرى في الكتب لا يرد غير ما هو في حرمته الأولى بفتح الهمزة في كل من هذه الخمسة مع الكبد والبنكرياس  
الحكم بالبحر في جميع هذه الخمسة في حرمته الأولى بفتح الهمزة في كل من هذه الخمسة مع الكبد والبنكرياس في حرمته الأولى بفتح الهمزة في كل من هذه الخمسة مع الكبد والبنكرياس  
شئ من ذلك في حرمته الأولى بفتح الهمزة في كل من هذه الخمسة مع الكبد والبنكرياس في حرمته الأولى بفتح الهمزة في كل من هذه الخمسة مع الكبد والبنكرياس  
الحجج التي يوجب كبحها وصغيرها كضعفها بالقيم من حرمته الأولى بفتح الهمزة في كل من هذه الخمسة مع الكبد والبنكرياس في حرمته الأولى بفتح الهمزة في كل من هذه الخمسة مع الكبد والبنكرياس





حصه فان تناول منها  
اكثر من مئة

عبرنا عن الفرق بينهما ما في بعض النصوص والفتاوى المتقدمة لذلك الاطلاقات من التعليل بالنص المفقود في هذا النص في صورة الفرض كما  
 التمسوا الفاعلة والاشياء الصماء حرام كلها بجميع ضفافها جامدة كانت وما بقرة قليلها وكثيرها ما يقتل او يضر كثيرا دون قليله كالافون و  
 السموم وادوية السموم الخ من غير ما لم يضر منه ما بلغ ذلك الحد هذا اذا اخذنا من الاما الواضحة الى غير قصد لا يضر منه الكثير كما هو معروف عند  
 الامامية والجمهور ما يحصل الضرر على البدن وافتش المراجع الاصل فيه بعد الايجاد حديث نفي الضرر والاضرار وقاود في المنع عن الذين من  
 بان فيه امانته على النفس في قتلها او ضعفها هو بجائز ايضا **القسم الخامس** في الامايات المحرم منها خمسة الاول التحريم الضمني من  
 الدين الكتاب المستلزم لوقوعه اطلاقا ولو لم يجر كل مسكنا عاما للنص النبوي كل مسكر محرر وكل خمر محرر او التحريم بمرجع ذلك مستفيدة كغيرها  
 من المعبره في الصحيح فيرون الله بنوا الله لم يحرم الخمر لاسمها لكن حرمتها لعاقبتها فان كان عاقبة التحريم خيرا وعقباها عينا هو في الصحيح  
 وما يقر به من بعض ثوابه في غير الله سبحانه والجمهور من جهة العصية من الكرم واليقين من الرديف البع من العسل المزمن والشعر والبنين من الشعر في كل  
 كالصحيح المحرم من جهة اشياء من التزويج الزنيح المحظرة والشعر والفلس الاخلاق فان العبرة في التحريم اسكا كثيرا فيجوز قليله ولو كان منه ملكا كان  
 الاختصاص الماده الفضا والنصوص المستفيدة من المتواترة وفيها الصحيح غير ما اسكر كثيرا فقليله حرام وفي بعض النسخ انها ظلت فليل المحرم  
 كثير لا فرق عليه بكمية من غير الاول في الخبر لا فرق في ذلك من السكر فيلب عليه لما في نه جلدية ونه مسكر في الله ولا فطره يقطر منه في  
 حب لا يفرق ذلك الحجب بل هو في السكر الفعا قليله وكثيره مطلقا وان لم يكن مسكرا بالاخلاق بل لا يصح بل عليه لا يجازي كثير من العبادات كالكافيه  
 ويرى وقد من ذلك غيرهما من كتب الجاهل وهو المحرم فضلا الى النصوص المستفيدة من غير تفصيله بالاسكا وفيها من خرج على قوله التحريم بان واحد حد  
 شار بالخمر في بعض كل مسكر حرام وكل محرر الفعا حرام وعاقبة منه عموم التحريم لصحة عد الاسكار كما ذكره فذهب مقتضى الاصول ودوران الحكم  
 بالتحريم بدو تنبيه الفرق في بعضا غير معناه ان انه ذكر في كتابنا انه انما يحرم مع قليله بل لعله في الصحيح كان جعل لابي الحسن الفعا  
 قوله قال في جميع الى ابا محمد في خبر ابن ابي عمير لا يعمل فقا بطل وفر الغليان النسيب الموجب للانقلاب في الصحيح من شراب افعا الذي يعمل  
 السوى ويبا ولا ادرى كيف عمل كذا في عمل ابن ابي عمير في مال الاجرة فيه شعاب كونه المجهول خال قبل فتر لها لا يصح على التحريم ولا في بيع اطلاق اسم  
 عليه حقيقة عرفا واما مع عد فيه شكال وان كان لترك الحوط والتحريم العيص هو المعصر من ما القى ضحا في الاصح وانما يحرم اذا غلبان جبا  
 سفل على قليل ان يذهب ثلثه بالاخلاق كافي لك بل عليه لا يجازي ظاهر وحكي في فتح وغیر من يجامع ذلك كعبرة المستفيدة من طرفة به جلد  
 الصحيح كل عصير جبا النادر هو حرام حتى يذهب ثلثه ويبقى ثلثه فينبه البصير حتى يخلو في الموقد ان الشئ العيص في غلا حرام ويستقام من عصير طارا  
 اكثر التواني والفتاوى في الفرق في الحكم بغيره بالغليان بين قومه بالنار وغيرهما من جملة كالتان في بيع والفاضل في يوشن في ذلك منه  
 كثير من يعتبر كذا الفرق في ذهاب ثلثه بين الذين الاطلاقات للنصوص والفتاوى به من جملة ايضا الا ان طرفة هنا القول بالفرق في ثلثه بعد  
 التحريم بعد الفرق الاول فان غلب النار وذهب ثلثه حل لعله لمنع ما يدل على القول لا يمكن دعوى اختصاص الاطلاقات بحكم التبادر والحد  
 ثلثين النار في جميع في غير الى متابعا التحريم وهذا الدعوى وان امكن اختصاصها في الاول يتم نظر للتبادر الغليان لتاري من مطلق الغليان  
 الا ان جود الموقد الخاص على عند الفرق في المصنوع من الخلاف فيه فمقتضى اختصاص عدم الفرق بين الذين به دون الثاني فاذا ذكره لعله لا ينجح  
 وجازم يعتقد الاجماع على خلافه مع نفي الجملة حوط ثم ان نصوص واكثر الفتاوى الغضري في سبب التحريم على الغليان خاصة عند اعتبار شئ آخر  
 غيره خلافا للفاضل في ما عدا اشتداد اذنه ووجهه غير واضح عدا ما يدعي من الثلاثين بين الذين وليس ثابت بل القاعد كما مر في جميع  
 على تقديره فذكره مستند واعلم ان مقتضى الاصل القوم الدال على الاباحة من الكتاب السنن مع اختصاصا ما دل على حرمة العصير في  
 وراية بعصر العنب كمره في ثلثه لاشارة حل عصير التمر الزنيح المحصر مطلقا وان غلبا لم يبلغ الشدة المشكوك واخذان الفاضلان الشهيد  
 وفخر الاسلام والفاضل المقداد والمحقق العيص والمقدس لا رد على وجهها الكفاية مدعيين عليه كالمحقق العيص الشهير ولا رب فيها بل قدس في  
 التمر في عدم وجود القول فيه بالحرمة حيث انه بعد ثبت الحل لبعض اصحابنا في نقل الخلاف له وانما ظاهره وجبة المخالفة الى وانه عا الا يضر  
 اعظم منه كلام في ثبوت ذلك في هذا الكتاب كتاب الحد حيث انه حكم الخلاف عن بعض اصحابنا في الزنيح حرام في الزنيح التمرى بالكلية انما ذكر  
 في الكتاب الا يضر ويحرم في المان فيها وانما كان ذلك ظاهرا في من المعين حيث لم يشير الى الحكم فيه مطلقا مع تقريرهما بان لا يحرم لعصير  
 من الزنيح ان غلبا في الاصول فلو وجد القول بالتحريم في ثلثه في الحقا بان يبيح جدا فمذايع حكمي عن بعض الفضلاء في الفرق بعد الخلاف فيه اصلا وهو  
 حجة اخرى لا ينافيها نه ودالان في حكمه القنوية بالحل بعد صرحا بان ما سبق من اشعار الزرد بوجوب الخلاف فواضح ان الفتا الاصل في خصوصية  
 الاختصاص دون الاصول في ثبوت كلام من المتقدم الزرد فيه لموقفه فاحسن النصوص في اطلاق حتى يذهب ثلثه ويبقى ثلثه ثم يتمشيط ويحرقها  
 الاخرى عن النصوص المعقولة كيف يصنع حتى يحل في هذا التمر غلبه حتى يذهب ثلثه انما التمر وهو كثر في نصوصها عن المخالفة لما مضى من ادلة





التي هي وانما لو ذهبنا قبله لا يصح ويرى ان الاشياء فيها بل ما هو اقربها اقربها ان هاب الثلثين وقد بعد الفلك كان لا هذا واما ما رايته  
به المحرقة في التمر في الزبيب من موصولة كل عصير قبا الشارح وهو حتى يذهب ثلثاه ويتبقى ثلثه فلا ينبغي الاضعا اليه لا العروخ مقام تحقيق  
عليه لان حلاوة العروخ لا تخرج الا في القمح والبياض على التخصيص فيكون العام في ما عداها حجة حتى ان كان الباقي اكثر والحال ان الامر بالعكس مثله  
ليس بمحتمل على الاصح فينبغي من ان يكون هو اما عصير العنب كما هو في الاصطلاح كما هو في اصطلاحه واعرف من حجة وهو في النجدة من غير ان يعلم نحو عصير  
غيره فيه عند مقتضى هذا القطع بارادة عصير العنب في التزوي في غير وقت ولا يمكن صرف العروخ لغيره لان يدعى كونه التمر والزبيب هذا  
مع ان المتضمن للتصو المقتدة الدالة على ان التمر من جنس العصير من الكرم الخ كونه العصير عرفهم اسمها لا يؤخذ من العنب خاصة ان ما يؤخذ من  
التمر انما يسمى بالبنيد وما يؤخذ من الزبيب يسمى بالقيق قبل وهذا هو الذي يصادف العرف فيتم كانه لا ينبغي ان يسمى عصيرا انما يطلق على ما يؤخذ من  
الاجسام التي فيها ما يشبه لا يخرج انما منها كما لعنب الزمان مثلا واما الاجسام الصلبة التي فيها حلاوة او حموضة فيراد استخراج حلاوتها او  
حموضتها مثل التمر والزبيب السابق نحوها فانها لا تخرج ما فيها من الحلاوة والحموضة ما بنيد هاتين ثم انقعهما في ماء فانه يخرج حلاوتها  
او حموضتها الى الماء وانما تخرج من التمر من غير قمع وانما تخرج من التمر لاجل ذلك فينبغي ان ينظر في هذا من جمع من اهل الفقه  
كالشيخ في الفقه الشافعي والاشعري في شرحه وغيره من اهل الفقه في ذلك فاما عصير العنب من العنب في عصير العنب عصرا من باب ضرب  
استخرجت ماء واسمها العصير في الاضادة نفع والقيق شراب يتخذ من ثيب يقيق في الماء من طنج وقال لا يخرج في اية بنيد ما يصل  
من الاشياء كالتمر والزبيب العسل والخطوة وغيرها وذلك على ان فليس المراد من العصير التمر بل عصير التمر لانه اطلاق  
العصير على ما يصفى وما يطلق عليه ما كان لبنيد القيق خاصة لانه لا يترك على تجزئتها احد من الاصطلاح هذا وعلى تقدير تسليم عموم  
نقول انه من غير ان يكون التصو الدالة على ذلك الحكم في البنيد حتى وحلاوة السكر وقد هي متفصلة جدا وشبه بعضها لو كان مجرد  
لغاليا بوجوب التجزئ وان لم يبلغ حد الاستحالة لم يذكر واسارة ولو في بعضها سيما وردوها لاجل الكلا في مقام الحاجة جدا واما ما يدعى  
من انه مجرد الغليان يحصل منه السكر وما يلبه باعثة بعض الامثلة وبعض الامثلة فغيره فهو للعبد بعد انفاق حله من عناصر الاصطلاح  
وقفت عليه في رد والمان وبيان وجهه على عدم حصول السكر بمجرد الغليان ما لم يبلغ الشدة السكرية ويما يوصي له في امره ودران الحكم  
حلاوة على حلاوة السكر وقد بعض التصو ايضا كما تجزئ لبنيد فوم وما البنيد فمضغوني فقالوا يؤخذ من التمر فينبغي اناء ثم يصب عليه  
الماء حتى يمتلئ وتؤخذ تحت حتى يطلع في اذ الطبخ اخذت في القوية في انا اخر فصبوا عليه ثم يمر من ثم صفو ثوب ثم يلقى في اناء ثم يصب عليه من عكر  
ما كان قبله ثم يهدد ويقلن ثم يسكر على عكره فوم افيسكر في اناء ثم يسكر حلاوة هذا والاشكال ان الحكم في اناء في الزبيب لا يخرج عن  
نوع الاشكال لقوة ذلك في الموضعين على خلافه مع وجوده في من الاصطلاح كما يظن من لبنيد وغيره وانما يصح حلاوة لكن هذا الكلي في حيث انه عنوان  
التي لا تذكر في الموضعين وغيره ان باب منقذ الشارح لاجل ان مضغوني وقوع القيق يخرج من بعض الاختلاف في الزبيب يدعى بلقي في القدر  
ويصبت عليه ثم انما قال حلاوة حتى يذهب ثلثاه قلت الزبيب كما هو يلقى في القدر قال هو كل من اذا ادث الحلاوة الى التباد كل ما خلا نفسه  
او بالتاثير قد حرم الان يذهب ثلثاه والخروج هذه التصو عن الاصطلاح فطعمه المنقذ بالشهر ويجهولية القائل ما صرحا او يدق  
وان كان لا يخرج عن اشكال لان الاختلاف في اناء على كل حال ولا كذا التمر في لوم ماخذ الحلاوة من الاصول والتصو الدالة على ذلك وان الحكم فيه  
حلاوة حقه من السكر وقد وخصوا الزاوية مع قصور ما يعارضها سدا ولا لزوم ما يدل على حرمه صرحا بما مع عدم ظهروا بل ما فيه  
امته ومع ذلك الاجتهاد عند خطوط اول المشبهة التاشين من الموضعين المقد اليها الاشارة وبعض التصو المشعور بل الظاهر في انما عصير  
العنب التمر في العلة المحرقة وفيه بعد كلام طويل يقتضي تعليل الحكم بحرمه العصير العنب بتمسك بليس منه فيا وحى الله الى ادم ان العنب قد  
عذو وعد ولنا بليس لعنه الله تعالى وحرمت عليك من عصيره الخ وما خالطه نفس بليس حرمنا الخ الى ان قال ثم انه ان بليس قال نحو  
لو امصصني شئ من هذا الامر كما امصصني من العنب فاعطته تمر ففعلها وكان العنب التمر اشدا رائحة واذا من المسك الاذرو واحلى من  
العسل فلما تمها بعد والله ذهبت اعتمها الى ان قال ثم ان بليس الملعون ذهب وقات ادم فيا الزبيب اصل الكرم والنخله فير في ثا في  
عرفها من بول عد الله فمن ثم يحرم العنب التمر فحرم الله على ادم كل مسكولان لما جرى ببول عد الله في النخل العنب فصا كل  
مختم حرا لان التاثير في النخله والكرم من بول عد الله بليس لعنه الله فتم ويقوا الاختلاف في هذا وجود قول بجرهم من الحلي في سائرهم  
حيث قال بعد الحكم بحرمه عصير العنب بالفتيش كذا القول فيما بنيد من التاثير في التاثير في الاضعا في جواز شره وما لم يتغير  
فان تغير بالفتيش لم يترك لكنه ليس يصير في التمر مجرد الغليان بالتاثير فالتاثير بالفتيش هو شئ الغليان الحادث من طول  
الوقت ولا ينبغي تجزئها من انكر كما ينشأ من الاختلاف في الغليان بالتاثير لحد معلومته استلزامه معلومته عند كرمه وما

وَيَقُولُ هَذَا أَجْمَعُ فَمَا تَالِئُكُمْ  
بَلْ لَمْ أَقِفْ فِيهِ عَلَى حَقٍّ  
صِرَاحٍ عَدْلًا مِنْ بَرٍّ وَشَدِيدِ  
الْحَقِّ مَنْ الدَّمُ بِالْإِسْفَاحِ  
وَلَمْ يَذْكُرْ حُرْمَ عَيْنِهِ كَالْغَنِيِّ  
وَالنَّارُ فِي بَيْنِ عِشْمٍ طَادَ  
عَلَى غَيْرِهِ خَلْ جَبِيثٌ مَرَّ

## انذار

انما اذا اضطررنا لمواكلة امره في كل ما كان صحيحا لانها امر مركب لا عام بل ما عدا الشيخ في غير ما قد صرح قبل ذلك باسطر قليله بان لا يجوز  
الكفار على خلاف ذلك بل انما انما لا بعد عنها بالثبوت وان كل طعنا توافقه بعض الكفار باليدىم وباشروه بنفوسهم لم يفرجوا عنه بل انما  
الطعنا بمبطلتهم ياد وهذا الكلام صريح في الحكم بنجاستهم فلا بد من جعل كلامه لا في المطلق بل في خصوص الخبر على خلاف ظاهره اذ من المستبعد جدا الرجوع  
عن الحكم في هذه المسألة القديمة وابقائه مثبتا في الكتاب لصل ملاءه الموكلة التي لا تتغير معها بالنجاسة كان يكون الطعنا جامدا وفي وان تعدد  
ويكون جامدا لم يغسل يديه او اذ تظلمها من انار الفاذ وراثة التي لا يتغير لكافة منها بالبا فلو كانت على هذا الحالة ليدون غسل اليد منظره  
حصول الغرة وقد تضرعنا الى ان نكتل لنهاية للكلام على عبثنا انما الموافقة لضمون الرواية فذكر على وجه السؤال انما الفاعلة في الفصل  
واليد لا تظهر واجاب بان الكفار لا يتورعون عن كثير من النجاسات واغسل يده فقد زالت تلك النجاسة ثم قال في هذا اجل على حال الضرر  
او على موكلة اليابس غسل اليد لئلا لا يستقدار النفس الذي يعرض من لاثبات النجاسات العينية وان لم يغسل يديه لم يزل طهارته وما ذكرنا  
ظهر وجه حمل الرواية على جبر وافاق القول بالنجاسة واما ما نسب اليه من القول بالطهارة ولو كان ما وقع فيه النجاسة جامدا يصح الجود  
عليه عرفا وضابطا لا ينصب عن الانا اذا صلب القى ما يكف عن طهارتها النجاسة وحل ما عدا اجماعا في الظاهر الصحيح المستفظة منها اذ وقعت  
الغارة في الضرر قامت فان كان جامدا فاعلمها ويا ليلها وكل ما بقي ان كان زائفا فلا ناكله واستصحب به والرب مثل ذلك منها في الغارة و  
الدابة تقع في الطعنا والشراب فتتورق في ذلك ان كانا او صلا او زينا فانه وما يكون بعض هذا فان كان الشافعي مخرج ما حوله وان كان  
الصنف رفعه حتى يبرج به وان كان براف طرح الذي كان عليه لا يترك طعاما من اجل طهارة مائه فيه منها جود مائه من اذ يتاوعسل  
فقال ما السمن الفصل في هذا الجرد وما حوله وما الزيت فيستصحب به وان في بيع ذلك الزيت ببيع غيره فيشره لئلا يصح به ويستفاد منه  
ان لو كان المانع المتجسس هنا جاز بغير الاستصحابه مع البيان للحال في شره وفي ويجوز كونه تحت لثما لا تحت اظلة او جوزه مطبوخا  
تقدم ذكرهما في البيع مع تمام التحقيق في المقام واكثر ما يتعلق به من الاحكام ومنه لا يحل ما يقطع من ليا ان الغنم ولا يستصحب ما يذاب منها  
واعلم ان ما يموت فيه ماله نفس سايلة من الرابع نجس بغيره دون ما لا ينقل كالذي ياب نحوه اجماعا وقوى رواية كما تقدم في كتاب الطهارة  
واعلم ان في العجاة نوع يكثر في الجملة وحقها ان يواضع انما نجس بالميتة اذا كانت له نفس ثلث اذون ما لا ينقل ومع هذا كان عليه ان يبر  
على هذا في الدم ايقولانه كالميتة جدا لا نجس منه الرابع اذا كانت له نفس ثلث الى اربع اوال ما لا يواضع كالميتة عا حرام اجماعا لنجاستها  
استصحابا قطعاهل يحرم بول ما يواضع كل حجر قيل نعم الا بوال الابل للاستشفاء كما هو في الشيخ في وقتها بن حنيفة واخذوا المان في بيع و  
الفاضل فيها خضر من كبره كالارثا وبره عد ولق والشهيد في صريح من عقصة فهو في غاية القوة ما للقطع بالاستصحاب كما هو الفاذ  
النجس الواجب للشرع عنه ولو من ابا الملقه هذا منضاه الى الاولوية المستفقا ما قد من ان الادلة الدالة على حرمة الفرب المثلثة التي هي جميع  
بشاطط بعد ما بالاضافة الى البول عن القطع بالنجاسة في جميع ما مع ذلك يسلو في حرم البول القريب من القطع بالانجس بالانفاس اليها انما  
اولى من ذلك وجبر الاولوية في حرم الفرب بطه في تصدق المعتبر في سهولة الروث من الجمل البغال والحمار بالاضافة الى اوالها في جود  
الشرع عنها واستصحابا حتى نلن حكمة لذلك الفرق بينهما بالطهارة الروث والنجاسة في البول والفرب في معنى الروث قطعاً ورجح في حرمه  
يتلو في حرمه لاشد بالاولوية المتقدمة حيث ثبت الحرمة في اوال هذه الجملة المأكولة لجماعها على الاشهاد لا يظهر من الطائفة ثبت الحرمة في  
اوال غيرها من كل ما كوال اللحم لعد الفاذ بالفرق بين الطائفة والقطيل عندنا لان هذا في كتاب البيع من بيع اشبه فاجماعه من هذا ما لا استقام  
وقضى المحل مد على الثاني عليه اجماعا بل في الخلاف عن كل من كان طهارة اوالها ما يواضع كالميتة لعد في فضلنا الا باقية المستفقا  
من عموم الكتاب الشدة بضعف الاول بضعف ما قد من ان الادلة التي منها الاجماع المحقق الحكم على حرمة الروث والمثانة الدالة على حرمة بول  
جامع من الاولوية التي هي من الدلالة الاثرية التي لا فرق بينهما في الدلالة المطابقة الموجودة في اجماع السيد في النجاسة والنجاسة بطلان  
الادلة والجملة لا ريب عندنا في حرمه الحرة لاشبههم مع اوقية بالاحتياط المطلوب في الشرع ما ذكرناه من الدلائل الاول النصا يظهر من  
مطلعون في حرمه ايضا الانشاء ونظامه عرقه وبعض فضلات الحيوانات كاهولث وضمها الحما الحما فيها وفي معرض سئلنا من المقدس ردا  
وجبا الكفاية حيث لا يرفع صد الحديث عليها اذ لم يثبت له حقيقة شرعية ضد العرق والفقير ظاهره تنفر بعض الطباع عن كراهية  
ادلة الحما سالا وهو كراهي الطهارة ضد العرق بل النقص طعنا في جميع الطباع عنها جامدا وهو كاف في الحكم بالنجاسة في ذلك كما هذا مضنا  
الما عرف من عدم الاحتياج الى القطع بالنجاسة وانما يكفي احدها لاجتماع الروم الشرع عن مجملها من باب المقتضى وليس التكليف واجبا بتكليفها  
مشرط طابا لعم نجاسة بل هو مطلق من شأنه توقف لا مشال فيه بالشرع عن مجملها وان هوجح الا كالتكليف واجبا بالسموم والمضرة  
مكلا احمل اسم والضرر بحسب الشرع عند قطع اقل لا لا نقلا وما نحن فيه كناية الحما ليس البان الجود المحرم كالشر بكم الام

لا يستحب

۱  
استغفر فہرذکی کل



الشبهة دلو عدم معرفة الخلاف صدقه صرحا عن الخلاف وولده في كتبها العرفية الشهيرة المتداولة في سائر قريها على الوجوه و  
 يمكن اعتبار المختلط بذلك لان الاصطلاح اهل ذلك استضعف هذا الاستحسان في ذلك فصار المختلط يعلم فيه شيئا يقينا  
 مع كونه محطوفا جناب الجميع متعين خلافا مما يمكن كونه باجمعه مذكى فلا يصح حمله عليه مع وجود الفارق وفيه نظر لظهور الخبر في نفاذ  
 علامتي الحل والحرم للذكر والميتة من وزان يكون مخصوصا بورد السؤال في ذلك فدل عليه فلا شبهة فيها ذكره لكن باق عليه في قوله  
 ثم على المختار لو كان اللحم قطعاً معقداً فلا بد من اعتنا كل قطعة على حدة امكن كونه من جنونات معقداً ولو فرض العلم بكونه متحداً جازاً  
 حكمه بان يكون قد قطع بغيره من قبل التذكية ولا فرق على القولين بين جواز الحل للتذكية ورويته مذبوهاً وخوفاً وعده لان الضرر والنجس  
 بمجردهما لا يسلطان الحل يجوز ان يختلف بعض الشرط وكذا الوجود الحيوان من غير ذبح وروح ولا يفتقر لكن ضرراً بالحد يترك بعض جسد يجوز كونه  
 استعصى فذكر كيف انفق حيث يجوز في حق ذلك بالجمل في الشرط امكن كونه مذكى على وجه يبيح لحمه اهل ان يفرض المسئلة ومورد هاتين  
 هو وجدان اللحم المشبه كونه في موضع لم يحكم بهما شرعاً ولو وجد في موضع يحكم بهما فيه استوى الاسلام ونحوه فلا اثر للاشتباه فيه جداول يحكم بكون  
 مذكى اجماعاً فلا يحتاج الى استعانة الامارة او اقبل او استعملت وظاهر ما رواه الحرة امكن القول بالا باحة لكن على اشكال فيه يظهر من ملاحظتنا  
 بالقرينة المتقدمة اليه لاشارة وعلى هذا الصوة يحمل المعبر من الصحيح الموثق غيرهما الدال على ان كل شيء يكون فيه حلالاً حراماً هو حلالاً بالبدن  
 يعرف لحم بعينه القوي ان ميل المؤمنين في سئل عن سقره وحيته في الطريق فطره وحيته كثير لحمها وخبرها وجنبها وبقيتها فيها ساكن في سقره  
 ما فيها ثم يوكل لا ينفذ فليس بقاءه ان جالها طالبع وهو اليه القوم قيل يا امير المؤمنين لا ندري سقره مسلم او سقره مجوسي قال هو سقر  
 حتى يعلموا وانما خصت هذه النصوص بما مع انها عامه لها وغيرها فبقايتها وبين الفواعل القوية المقصدة بقاوى الاصطلاح كافر في قوله  
 المتقدمة الصريحة في عدم الحل بمجرد الاشتباه واحتياجه الى معرفة الذك من الميتة ونحوها النصوص اليه التحريم في حرمه للمذكية المشبهة  
 والا لهما امر يبيع اللحم المختلط بها من يتحملها هذه مع ان الرواية الاخرة ظاهرة الاختصاص فيما حلت عليها من الصوة بناء على وقوع  
 السؤل الجواب فيها في بلاد الاسلام وهي كما عرفت مما لا يتفق بما يوجد في من اللحم ونحو اشتباهه بالاكل ولو اختلط الذك من اللحم وشبهه  
 بالميتة ولا سبيل له يميزه وكانا مخصوصين بيمين الشرف عنهما من ذبح حرج اجنباً معاً وجواً لوجوب اجنباً بالميتة ولم يتم الا به فيجب لو من  
 باب المتقدمة مع انه لا خلاف فيما جده الامن المقدس لا ريب له وصحة الكفاية فالالا في الا باحة اسناداً الى الاصول وما مر اليه لاشارة من  
 النصوص الظاهرة فيها قد عرفت الجواب عنها احتمالها الحل على الشبهة الغير المحصورة التي لا خلاف في ان الحكم فيها بالا باحة لا سئل من حرم  
 فيها العسر والحرج المتيقن في الشبهة وقد عرفت ما يعضد الصحيح عن السهم والجنس بخلافه في ان الشك في مالوكا كلف قتل ما ما علمنا انه قد حمله  
 الحرام فلا ناكله واما ما لم تعلم فكله حتى تعلم انه حرام قد بررنا بجملة الاربعين ضعفاً ذكرنا حولها شبهة سببها اذا كان لا خلاف بيننا في  
 لاشتباه الافراد في الحكم بالا باحة مثله يتلوه الحكم بالا باحة المحرم القطعي فينا وله اول مرة وهو ما يقطع بقضاءه من دون ريبه واعلم ان ما في قوله  
 الجلب بل وايضا الصحيح من انه ببيع المشبه المذكور ومن يتحمل الشبهة على يد هاتين الدلائل كما لا يلائم لاشارة الى الحل امكن ان يجاب ببيع فائدة ومضمونها  
 من جواز البيع على سبيل ما في الشيخ في جواب حجة وضع الحل في نظر المطلق في النصوص بغير الميتة وتجرم عنها واعند الفاضل عن الجواز  
 ناه بان ليس ببيع حقيقة وانما استعما الكافر في صفاً اخرى بغير البيع الى ذلك خلاصة ينبغي ان يقصد ببيعاً استحسن الاخر في بيع ميتة  
 وضعها الشبهة في من ذلك فصار الاول بان من سئل عن الكفار من لا يبيع لاشين ظاهراً ويذل المشركين بانها معاً انه يقصد ببيع  
 الواحد الشري كونه مختلفاً في البيع باية ونقصاً او انه لو كان مع ذلك لعقد ببيع من المستحل الصريح غير ايقه قد جدها دون ما يوقم  
 ذكره من الوجوه ضعيف لا اعتذار الاول ان احرام ماله لا يمنع من اشتغافه به وهذا يدفع بان ضا انما يحصل بوجهها في بيع لفساد  
 فلا يؤثر في اباحة ماله المحترم على غيره وقوله بالجملة لا يبيح ضعفه لا اعتذار الثاني وجع فاما ان يعمل بالرواية بعضها من غير تعليل او يحكم بالاطلاق  
 مقدّمه له الاقوى لمخالفة الرواية وان صح سندها لقاعدة المقتضى الجمع عليها من اصلها العقد بالشبهة هنا حتى من القاضين المتقدمين  
 ذكرها ونحوها لا اعتذارها عن الرواية بما عرّب عن مدعى اعراضها عن ذلك القاعدة وصرفها الحل في الاعتذار الثاني بالتمسك بالرواية دون  
 القاعدة ولما دل على ان الاعانة على الامم محرمة من الكتاب الشبهة على مدعى اعراضها عن ان الكفار وكلفون بالفروع وقد اشتهر ان ذلك في رسالة  
 مفردة وفي شيخنا الشهيد الثاني في ذلك وفيه التوقف في المسئلة ولا يخفى عن جرمه انه احوط في الفتوى لا يشبهه الشك لا يجوز ان ياكل  
 الاكل من مال غيره ممن يحرم ماله وان كان كافراً الا باذنه اجماعاً بالكتاب السنة المستفيضة بل المتواترة قال شيخنا لا ناكلوا اموالكم بينكم لئلا  
 الا ان يكون قحارة عن ارض منكم وفي الحديث السلم على السلم حرام ماله ورويه عن النبي في اخره لعل ماله الا من يلبس نفس من ماله وخص من ماله

41

100

[illegible]

خداوند ای که مرا آفریدی و مرا برگزیدی

[illegible]



ايضا بالاستقلال باثبات اليد على مطلق حق الغير كما يحق وحق المجد ونحوه مما لا يعد مالا مع كون الغضب فيه مستحقا عرفا بدل المال فيه بمطلق الحق في مثله  
فخلص من ذلك ان لا يوجد في تصرفه انه لا يستلزم على حق الغير عدا او اموالها بل العدا ان يغير حق لينا الى الغير من ترتيبه على يد القاضي لا  
بالغضب من سكنه او غيره فظلم اولئك بغير خطأ فانهم ضامنون ولرب يدخلون في التبريد بدون البند كبل المذكور في رد لعد صلا الغضب عرفا  
على شيء من ذلك جدا والحكم بالصفا فيها لم يكن في جهة الغضب بخلاف العدا لئلا يربطها بالجماع والعدا لو ان ابا الصفا غير مختص فيه مع ان  
الغضب من افعال المحرم بدليل العقل الايات المتكاثرة والنتيجة المستفيدة بل المتوازنة واجبا الامر المحقق والمحكم في كلام عجمي الى حد متسا  
فلو قصد الغضب عليها حقيقة لاستلزم حرمة ما مع انها مقطوعة مما يجب قد عرفنا عينا الاستقلال والاستيلاء في الغضب فليس  
لك الوصية بعد ملاحظة الأصل ايضا انه لا يضمن احدا ان ثم لم يقع المال من الماسة الدابة المرسلة فلفت عنها لا تمتنع من المنع وكذا  
لا يضمنها لو منع من الغضب على سبيل السكينة في داره فقلنا ما عرفنا من الأصل عند قصد الغضب الموجب للصفا بالاجابا على فقد  
المعروف من لغة وعرفنا وهو ايثان اليد قليل ويشكل بانه لا يلزم من هذا الغضب عدم الصفا العدا خصوصا السبب بل لا ينبغي ان يخص ذلك  
بما لا يكون الا نافع سببا ثلث العين بذلك بان اتفق تلقاها مع كون السكينة غير معتبرة في حفظها والمالك غير معتبر في مراعات الدابة كما ينبغي  
من الدؤور والدليل ما لو كان حفظه متوقفا على سكينة الدؤور وكوب الدابة لضعفها وكون ارضها سبعة مثاقيل من الحجر الصفا فظلم لا كونه سببا  
توقفا مع ضعف المباشرة وهو حق فاجماعه من المتأخرين كفي ذلك الكفاية واختاره ايضا لا ذكر من ان عدا الغضب بل من عند الصفا لا سيما  
سبب اخر لثبته بالاصل المتقدم ولذا سلم عدا الصفا في صورة عدم سببها في النافع التلطف بل لان نفعها سببها سببها في الصفا بالاصل انما توجه  
حيث لا يمكن اثباته بدليل اخر اقول في حق من خصه هو في صورة سببها في النافع وضعف المباشرة يمكن لمعول كاضر ولا ضرر في الدين بنا على صفة الاضرب  
النافع في هذه الصورة عرفا في حق من خصه ومن هنا يتوجه الحكم بضم الغضب القيمة السوية للثا اذ حصل نفع المالك من عيته لمع بقا العين  
وصفاها وذكر القائل المتقدم هنا انه لم يضمن قطعا لان الفاش لا يثبت بل كاشبه وهو كما في الناحية وحكم بالصفا هنا وفيها مفسر هو  
الامر في التفرع ثانيا وليس فيه ما يقتضي تخصيص الغضب النفعي ما يكون من علة لا لعدا الاختا الشبهة في بعض فتاوى الصفا هنا ايضا وان تولى  
في نفع الصفا مطلقا فاعلم ان ذلك والكفاية ويصح تحقيقه في صورة غضب العدا كما المنقول بل خلافه لا يثبت بل في الكفاية وذلك ان عليه  
الاثبات ومن اكره افعال الغير بالاستقلال باثبات اليد والاستيلاء وتوقفها يمكن في العدا كغيره ومن ثم امكن جنة البيع نحو ما يعتبر فيه الغضب وهو تحقيق  
بدون الاستقلال باثبات اليد عليه فليكن هناك هذا مضافا الى الخبر من غضب بامر من ارض طوقه الله ثم من سبع ارضين للمومنين القيمة في اخر  
خان جاره بشر من ارض جده الله ثم طوقا في عتقه من نحو الارض السابعة حتى يلقى الله عز وجل يوم القيمة مطوعة الى ان توبت به رجعت في ثالث  
من اخذ ارضا بغير حق كلف ان يحمل اربابا الى الخسران فالبعض العاق لا يمكن غضبه بل انما يضمن بالامتناع اذا دخل اتمت ضمن المهدم ومغفر  
ظلم مع عدا الدليل عليه اعلم انه انما يضمن بمجرد الاستقلال اعم بالعدا باثبات اليد عليه لو بان يشترط عليه ان يتسلم معا بها من ذن ان يرجع اليها  
ويخرج منها على ما يقتضيه طلاق العدا ونحوها بصر حلقه كالمالك الكفاية حلالا للعدا فجميع ذلك الدخول والازعاج ووجبه عز وجل  
لصدا الغضب بل ان بمجرد الاستقلال والاستيلاء عرفا الاخر انه لو كان للمالك غايبا يتحقق الغضب لا رعايته وكذا لو استولى مع المالك صاغا  
ولو في الجملة مع انه لا ازعاج فيه بالمرء فظهر ان اعتبار اليد بالاستقلال بلا شبهة قبل لعل المراد به عدا فذرة المالك على تصرفه فيها هو يده  
تصرفه معنى انه لم يكن من ذلك ان كان جاشا معه فانه يكون جوده وعده سوا وهو حق ولو سكن القاصب لداره فملأه مع صاحبها ففي الصفا  
قولا ان يثبت على الاضطرار في تعريف الغضب بان الغضب فيه الاستقلال فلا يضمن والاستيلاء فيضمن حيث قد عرفنا ظهري الثاني ظهر لك  
توجه الصفا كما عليه اكثر وفافا للشيخ ونبه على الاكثرية شيخنا في ذلك صفا الكفاية فلهذا مع كان صحيح هذا القول على اعتبار الاستقلال ايضا كما هو  
جميع منهم الشبهة في من ملة الفاضل المقداد في صحيحه في غير بعد تعليل عدا الصفا بعد الاستقلال بالقاصب انما يتصل بغير يد المالك ابره في  
نظر لاننا اذا راد استقلال اليد عند المزاك فهو اجل الارض عدا الصفا على شخصين اشركا في غضب سوا حادنا اذ اذ بد بئانه على وجه رفعه به يد المالك  
فهو مقارن على المدة لان ذلك عين المتاع فيه لو قلنا بالصفا ضمن الضيف عينا وقية كما اذا كان له شريك الغضب طلاقا لعدا ونحوها مما عينا  
الجماع يقتضي عدا الفرق في صفا الضم بين وهذا المالك تعدد ويحمل تخصيصه بالصوة الاولى الرجوع في الثانية الى الصفا بالنسبة لو كان بين  
لزمه الثلث لثمة لزمه الربع اربعة لزمه الخمس استقر في جميع الحافا للمفروض ما لو بعد العاصف ان بعد ذلك التحقيق يقتضي الصفا لثمة المثل  
عليه استقلال ان يضافا فضاء وان ثلثا ثلثا وهكذا وهو جيد على القول بالصفا لا بد من التقييد بكونه متصرفا في الضيف مثلا بحيث يبيع  
المالك من انواع التصرف فيه كالباع الهبة وامثالها لا مجرد السكينة كوزن كنه على الاشاعة من غير اختصاص بموضع معين او مائة لجمعة كاشا  
ما كان لو كان يوتا مسئوليا وصفا الدار ضيفها بحيث انصهرت يده مع حمل قواياها الجمع وانعكس الفرض ان منعفل لساكن الداخل على المالك

عن ثمانية ولكن بمصلحة الملك مع قدره من الساكنة وانه ناسك فاصلة لا يتلفا فنفقته غير اذنه ما كره هذا مع خضوعه الى الملك امام غيبته فلو كانت  
 في ضمها العين اية لتفوق لا سيما لاحد ويضم حرج الدابة ولو غصبها كذا غصب الا ان الجاهل غصبها على بلاغ او اجد ظاهر الالة المعصية كالام و  
 الاشارة الى ان عليه حاصل بالتبعية لها وليس كل حمل البيع فاسد خيب يدخل في البيع لا بد من بيعها فيكون ما نثره يد المشرع لا المشرع  
 الضمان لا يشبهه باذن الباع مع حرج الضمان العموم على اليد ما اخذته حتى تؤدى مع شاة من امانه عليه به قطع الماثر في بيعه لو كان سقطت  
 الحرج بغيره لزم له نفقات ما بين قيمته احوالا وحالات وان تلفت بعد الوضغ لزم بالاكثر من قيمته الولد قيمة احوالا ان اعتبر الاكثر والقيمة  
 يوم التلف اعلم انه لا خلاف في ان لو باعنا على الدابة على المعصية فاعطاه اكله او اعطاه بالقيمة جميعا او جعلها اوم بالقيمة الحق المعصية في اليقين  
 بغير اذنه الموجب للضمان العموم قوله على اليد اخذ حتى تؤدى وان نفق الاثم عن الجاهل بالغصب حرج الجاهل الى ان يضمن من شاء منهم العين و  
 المنفعة او يضمن الجميع بدلا واحدا بالتسليم وان لم يكن بشا بالان جواز الرجوع على كل واحد بالجميع يشترط جواز الرجوع بالقبض كذلك لا يقتضي  
 خارج جرح بر على زيد من احد شركه الباقي لما ذكره جرح الجاهل بهم بالغصب ارجع عليه الى الملك على من غرضه فاسطر على العين والمنفعة لم يعلمه  
 بالحوال وهكذا الاخر لان يتيق الضمان على الغاصب لعل وان تلف العين في هذا اذا لم يكن يد من التلف يد يد حيا كالعارية والا لزم جرح  
 غيره ولو كانت يد الجميع على غير الجاهل الى ان الرجوع عليهم او بعضهم واستقر الضمان من التلف يد جرح فخر عليه لورجع الى الملك عليه فلو كان  
 يتيق المنفعة على من استوفى والحرج ايضا من ان ثبتا المنفعة بالغصب جرحا لا منفعة منه ولو كان صغيرا لاصل عدم صد الغصب عليه عن الاصل  
 فيه ما كان ما لا كالمضيق هو ليس بالمال لكن لو اصابا تلف في الغاصب من تحو الجناية على نفسه وطرفه مباشرة او تبعية اصابا كذا  
 في حرجه كتاب الجنايات ثم ان عند الضمان غير هذا الضمان اجماعا في الكبر والضعف لان كان تلفه بالوقت الطبيعي من قبل الله كافي في حرجه ولو كان  
 لامن قبل الله تعالى ولا يسيء الغاصب كالموت باضرار البيع في الحرجة فتخول ذلك فيكون السبب في انما امر من نسيب الخلاف ان الصغير  
 لا يستطيع دفع المملوك ان نفسه عرضها كثر في من ربح السبب فري هذ في نفس من عد ويعضدهم الحرج من استعاضا صغيرا غيبه من  
 بناء على ان الاستعاضا هو من الغصب لكنه بعد الاغراض عن شاة لا فاعل بالاطلاق ومفعولك هو كفؤوه هو الجاهل بالضمان في المسئلة او في  
 الزمان ينفقة كما عن في ذكره ومفعولك تغليظهم المثار الى غير ذلك التحية بتحسين لتمام البرعة العظيمة فالمسئلة اما الاظهر فيها عدم الضمان كما هو  
 الاستمارة بل الطائفة على ما جرى في ذلك الكفاية او محل رد كما هو في ذلك في بيايوس خوسه ويعضد بالقول ما الضمان بالخطا في دفع باب  
 عما الضمان في مثله يفرض الى الحيل لقتل الناس ان يجلية يد عنه مسبعة مضيقه ان الضمانا سبب عدانه ويقابل بفعله الشيع وهو مع ضما  
 من ان بعض استعاضا في الكبر لاذن اقل ان الطاعة الفرق بين الكبر والجور والطفل الضمان الغير القادر على الدفع عن نفسه هو مثل الجور  
 بل الطاعة الفرق بينهم وبين الكبر ان الجور لا يقد على الخلاص منه حصل في الحديث في اهلكه مثل دفع الحجة غير الاشارة الى العلم  
 المقدان كبر مع فذته على دفع الحجة العقر بالذم في الخبر لظلمة كالمفضل بل وكما يجوز ان لا لا شعور بانتهى لكن لا كثر خصوصاً في  
 فلا يمكن ان يستدل لهم بهذا التعليل ولو جرح من انما احوالنا له اجرة فاه لم يضمن اجرة اذ لم يتعلمه فالو الان منافع الحرج لا تدخل تحت  
 بتعاله سو كان فلا ساجوه لعل فاعتمله ولم يتعلمه ام لانم لو كان فدا ساجوه مدمعته مضيق من اعتقاله وهو باذل نفسه للعمل فمقتصر  
 الاجرة لذالك للغصب بخلاف الفرق لانه مال محض فمقتا كل وظاهرهم القطع بعد الضمان في ضوته ويرجح في الكفاية ان تمام اجاعا ولا فية  
 حيث يكون الجاحس سببا في المنافع المحبوس لقوة الضمانه للغصب بل لا يجاب الضمان على المنفق عليه بغير الفاضل المقدس لا بد من سبل في ذلك  
 فال بعد تقوية الضمان الذي المفسد لدفع ضرر عظيم فانه قد يموت وعيشا من الجوع ولا يكون في ذلك مال مع كونه مالا وعاديا ووجود ما  
 يدل على جواز التعبد بالاعتك وجرا الشية سببا في الضمان بخلاف ذلك انه في بيعه لتمام العتلة في حوشه عليه بل بعد تقوما ذكره الشر والجملة ثبت  
 اجماع على ما ذكره الاصحاب والافا لمر كذا في اي الشاخ قول ويجعل قويا الاختصاص ما ذكره الاصحاب بصوة عدم استلزام الحبس النفوت كما فرضنا على  
 الفوات خاصة وبما يستفاد ذلك من كره حيث لم يصرح بما ذكره الاصحاب بصوة عدم استلزام الحبس النفوت كما فرضنا على الفوات خاصة وبما  
 يستفاد ذلك من كره حيث لم يصرح بما ذكره الاصحاب فانما في بحث منفق يد الحبس النفوت بالنفوت انتهى في نفق الفرق بين الحبس  
 بها الوجبة في الجارة في الفادة فان كان لولم يحبس لم يحصلها كما نحبس سببا في النفوتها فانفقت هناك ذكره وان كان لولم يحبس لم يحصلها ايتم  
 يكن حبس سببا في النفوتها وهذا مراد الاصحاب في حكمهم بنفي الضمان كما احتملناه من كلامهم ولا يشهد فيه الا شبهة في ان لو انقاع به باستحدا من  
 اجرة الانقاع مع انه لا خلاف فيه ولو غصب الحرج لم يضمن من سلم وكافر فظاهر وان كان فدا تحذرها التخليل لا فية لها في شرع الاسلام لكن  
 هنا اياهم الغاصب يجب عليه رد ما مع بقا عينها ولو تخلص دها خلا لانها ملوكة على هذا الوجه فلا يوزل ملكها بانساقا الى الصفة لخله  
 بل يتركه وان تلفت عينها عند الغاصب فان كان بعد التخليل لزمه الحرج وان كان قبله لم يستقطعه الضمان في المشا في نفق ذلك وغيره لان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ





بالقيمة في ذلك الحال وفيه نظر سبيل التبيين على وجهه كتاب الجواهر في غير محل وهو منع استلزام النقص لا انتقال القيمة حيث لا مانع من ترجيح القيمة  
 الا على حصة لا من آخر كذا في صرح ولا ضرر اذ لا ريب ان جمل العين عن المال كجمل رفاقة ما ضرر على المال كجمل تقويت لئلا القيمة العليا عليه  
 ومن هنا يتوجه الوجه الثاني في ههنا ان القيمة من جمل العنصر في حين الرد ذكره الحال في حاشيته في واخاره وفيه نظر مع لاجل المحكي صرحا  
 وضحا على عدم ختم القيمة التوقية بدفع هذا الوجه المبني عليه اختاره منشا الى شدة هذه وبذرة الفائل ان اذ لم يحل القول به الا عن المان في احد القول  
 وكافة لا صحتها على خلافه لان لواجب القيمة حتى حكم بها استقرت فلا هيوة بزيادة ما ولا نقصانها باوم النقص مع ذلك لم يوجد تحت المان هذا ما  
 ذكره بل ما يمتنع عاين ذلك بعينه لا ريب في بعد ذكر التعليل المتقدم على ردده نعم لو قلنا بان لواجب القيمة في مثل كذا هذه الية ان كجمل المحكي بغيره  
 القيمة والمثل في مال الية المحكي في باب الفراض بغيره جوبا لا من القيمة الحرة فيها كما في المثل وكيفية المسئلة على الشكال الا على الحقيقة  
 المصير في تحت الحال لكن على سبيل الاستحسان واما الاخطا الواجب لتفصيل البراءة القيمة عن الشغل في القيمة فقطضا المصير في القول الثاني  
 واما لم يحل الاخطا في الوجه الرابع مع جواز دليله في لفظه والجماع من الكل كما عرف على خلافه ثم ان محل الخلاف كما هو جمل تحت المان لا صحتها من غير  
 خلاف هو ما اذا كان نقصا القيمة مستندا الى الشرا اذا استند الى حدث نقص في العين ثم يفتقر الى اخطا مضمون بل اختلاف بل عليه ذلك  
 الوفاق في وجهه صرحا ارسل لغيره نقل الاجماع في قيمة اعلان العرب في الاخطا كما في الكفاية انهم ردوا الى الشئ المضمون بعينه لا على  
 الفاضل ان يرد زيادة القيمة التوقية وبعد الخلاف فيه صرح في طو بالاجماع في لفظ كذا هو ذلك حيث يتصل الخلاف فيه بيننا وبيننا  
 اكثر اهل العلم وميكما الخلاف فيه من شدة ذم العا وهو كالتصريح بالاجماع عليه مناد من اكره الفاضل وهو المحكي العنصر بالاصل ان لفت  
 رقبيا شئ من المضمون فان غيره موجودة فالواجب دها خاصة وبذلك يخص عموم حديث نفى الضرر ولو له كان المصير في ختمها من غير  
 من القوة الحديث ان يرد شيئا على ان تقويتها بالانصب في ردا شدة وصليدها العلامة لكن طاهر الميل اليه لا طهارة الترد في الاجماع  
 كونها من غير كلام المحكي غير معناه المضطج وليس الفاضل على ردده وفتح باب الاخطا الزور يوجب باب حجة الاجماع ان لم ينع مع عدم  
 الخلاف اقل منه فقط وهو وجه ظني كذا في ردا شدة في ردا شدة في تحقيق الاجماع ولا ريب ان لفظ الشك من اقول من لفظ الشك من عموم المحكي  
 لكونه خاصا فليكن قد اورد في الرواية اولى باده القيمة ان كانت زيادة في العين كالبشر الشرا لولها التمر او الضعفة كعلم الضعفة نحوه وان  
 كانت بفعل الفاضل بل خلافه في شئ من ذلك جدينا على ما يستلزم من شدة الفاضل الى المال الزيادة عيننا كانت وانا راحضة في قيمتها الفاضل  
 ولو كان المضمون ذاته فضايت عند الفاضل دها الارش وهو لو كان العيب من قبل الله تعال واجب المضمون ضمان ارسل العيب من الاجماع  
 وغيره ويتبين في ذلك جهة الفاضل في الشك في الزيادة في قيمته بيننا بل عليه كلام جملنا هو كجملنا في العا ولا خلاف في بعض الحكم  
 في الجيت على جهة الفاضل في الشك في الزيادة في قيمته بيننا بل عليه كلام جملنا هو كجملنا في العا ولا خلاف في بعض الحكم  
 في الحكم بل يرد الارش في العيب من مائة الى مائة الف في العا ولا خلاف في بعض الحكم بل يرد الارش في العيب من مائة الى مائة الف في العا ولا خلاف في بعض الحكم  
 وضى في الخلاف في الرواية لئلا يفتقر الى الانسان وحل الدابة عليه قياس جملنا الفاضل لفت على غير الفاضل احد العيين في بعض  
 الفقد عن الارش اما الجرح المشتبان في عين الدابة ربيع القيمة فليست من جملنا الفاضل على احد الذهبين مع انه لا فائز بها في الية في بطر خا او جلا  
 فقد حكي في قوله القول بضمنا من لا خيفة الدابة ربيع القيمة او على ما اذا وافق الارش القيمة فلهذا ان كان بعيدا غايته لا انه لا بأس به جعنا  
 الا انه لو كان المضمون العيب بغيره عا ولا ريب ان كان الفاضل هو كجملنا في دهم الجحامة ان كان مقداره مائة واما للمبطو في تقوية بين الفاضل  
 وغير لاهنا العقد وفيه قول اخر في المحل والفاضل ان الشك في العا لا يوجب على الفاضل كجملنا في دهم الجحامة ان كان مقداره مائة واما للمبطو في تقوية بين الفاضل  
 شرعا في الحاية لان اكثر ان كان هو العقد فهو جلا وان كان هو الارش هو لاهنا في يد كغيره من المول المولى على اليد ما احدث حتى يترك وهذا  
 انهم لم ينع ان يحكم عا ما يوافق هذا القول فلا خلاف في ان الفاضل في لفظ كجملنا السابق على اذ الجحانة في الفاضل في الحكم في ذلك بل انما  
 بل عليه لوفاء في ذلك غير ان لا فرق في ختم الفاضل من جهة الما لينة فيض من فان منها مظهر في الجحانة في الفاضل في الحكم في ذلك بل انما  
 العبد فيعلق به في الية بخلاف الفاضل في يد عا ان يوجب ختم الفاضل عليه بالقيمة مظهر حتى لو كان العبد عند ضمن قيمته مظهر بل خلافه كما  
 في الكفاية وغيره لا فرق في ذلك على القولين من مالوكا في الجحانة في الفاضل في لفظ كجملنا السابق على اذ الجحانة في الفاضل في الحكم في ذلك بل انما  
 لزم الفاضل في ذلك والفاضل في ذلك لان ما لينة مضمون عليه كذا الوحي عليه غير فقطع به مثلا من اقل الامرين من نصف القيمة ونصفه بتر

الشيخ



بِإِذَا كَانَ الرِّضَا  
مَعَ

غُلَافِيْدَا

القوة لكن



كتاب الشريعة  
في بيان حكمها

القوة لكن لا من جهة كونه لا غنى الاصل عنهم فخرج عليها اولاً كان خاصه لغيره الكفاية ومع ذلك لا يخاطب الا في المسئلة ثم ابحاث  
 المقتضا كما **الشفعة** وهي قسمة من قولك شفعك اذا جعلته شفعاً باري واما كان الشفع يحمل فيضيد شفعاً باري فيكون  
 واصلاً بالقوة والا لكانه ومنه الشفعة النفع وشراً ما عرف المان هنا بقوله الشفعة شفعة حصلة الشريك لا شفعة الهابا بالبيع وكذا في بيع  
 الا انه بدل حصه الشريك بقول احد الشريكين حصته وشريكه ولعله جود لها فيه من الذي على اتحاد الشريك الشرط في شئها كما بان في الاستحقة ومنها  
 الجفس ينحل فيه شفعة الشخص الاخر بالارث والاستحقة بالحياته والاحتياؤه وبقيده الشفعة لكونه احد الشريكين خرج منه شفعة الشخص  
 مال اخر بالارث والاستحقة بالحياته والاحتياؤه وبقيده الشفعة لكونه احد الشريكين خرج منه شفعة الشخص ولو حصلت شفعة ببيع غيره  
 وخرج بقيد شفعة الهابا بالبيع ما اذا استحق احد الشريكين حصته خرجت شفعة غيره ما هو هذا التعريف ان ينقص في طرقة باموتها ما لو باع احد الشريكين  
 حصه الاخر فانه يصعد عليه من الشفعة يستحق حصه الشريك الاخر بسبب شفعة الهابا بالبيع الا ان جود ما عرفه بانه قد من انما شفعة الشريك  
 انترج حصته شريكه المستفيدة بالبيع لا تقاضيه طر او زيادة على ما ينقص به الاول بانه قد يستحق الشريك حصته شريكه المستفيدة عنه بالبيع لا  
 بسبب الشفعة بل بسبب حركه الارث وغيره وانما لا ينقص ما هنا لتعليل الاستحقة بالانفعال بالبيع لغيره عنده ما كان الانفعال لا يربط  
 من التوافق والامتنان والصلح بخلاف ذلك هذه والتحقيق ان هذا التعريف الفظي لا يصدق فيها ما هو دور وادبر عليه من النقص و  
 المناقضة فانما المقصود منها التميز في الجملة لئلا يتركب عليه الاحكام بهوله وانما يحصل مما التميز بالعلم بالشرط من الادلة والاصول فانها  
 بعد ارجح المحقق المحقق في كلامه عجا الشفعة المستفيدة من التواضع من طريق الحاشية العامة وسبيل عليه جملتها منها الامحاشات لا يميز والنظر  
 فينا في هذا الكتاب في تدعى ان ذكر فيه امورا **الاول** في بيان ما يثبت فيه الشفعة واعلم ان ثبت في الارضين المسالك اجماعاً كما هنا في  
 بيع وشراجه في المقدس لا يربطه والشفعة لا تستغني عن جدها فاضطر لسواها بالشفعة بين الشراة في الارضين المسالك قال  
 ضرر ولا ضرر هل ثبت فيها ينقل كالياب الامتعة فيه قولان اكثر المقدس فيهم الشفعة والمرقعي الاسكاني وضى والجلبي الحلبي وجماعة  
 من المناخرين على الاول مع شواهد بالقسمة ام لا وما لا يميزه فيمنع من بيعه عند البعد لعله لم يكره لاجل اعلم ان الشفعة لا تستغني عن جدها فاضطر  
 للمصلحة المبيحة بالشهرة القديمة الشفعة الجارية في كل شئ من حيوان وارض ومثل اذا كان الشئ بين شريكين لا يبيع احدهما بغيره  
 فيكون الحق من غيرهم فخره رضا الى التماسيد بالاطراف بل في عموم بعض الروايات كالحمل الشفعة في البؤا كان شريكاً فهو الحق من  
 غيره بالعموم الجمل الشفعة لكل شريك له في القاسم وقريب منه مفهوم غير واحد من النصوص هذا مع التواضع كحكمه وهو الفرض الذي يطر به شرعية  
 الشفعة كما اشرقت الجملته وفيما استفيد من رواية السابقة التي هي احد استيفضة المسئلة هذا مع احكام التاميد بغير بعض النصوص لا يميز في  
 ثبوت الشفعة للمملوك ولا يخاصها المرسله الاخرى لم يرد في بعد هذا ان الشفعة لا يكون في الارضين الدور فقط لعموم سندها  
 عند جابر بن عبد الله الاصل الشهرة المناخرة والاول بسبب خروج عن اجماع النقول والعموم والناظر الى ما لو لم يقاضه الشهرة القديمة التي رجمته  
 عليه حيث حصل بينهما معاضة كما في المسئلة ومع ذلك من فقهه العام كما يستفاد من الانتصاوشية اليه الاشارة والاشبه بين اكثر المناخرين  
 وفاطمة وابن حنيفة وفتاوى الافضل على موضع اجماعاً اخذ بالاصل الدال على عدم نشاط السلم على مال السلم الا يطيب نفسه فخرج منه  
 الجميع عليه بقي الباقي وما دل على نفها من الحيوان والطير والنبات من الشفعة من المعبرة لا يميز وبالمرسله المقدس وضعف الجميع طاهر الاول بل في  
 الخروج عن عام من الجمل الشفعة بالاجل اجماع النقول المعضدة ما تقدم والثاني ما بان والثالث ما مر والجب من الفاضل في لفح خبيث  
 على هذا القول بالرواية المتقدمة من جملة استيفضة ما كان عند ثقلها وهو يدل بمفهومه على ان شفعة الشفعة في الارضين المسالك اما او لا  
 فليقلق الحكم عليها اما ثانياً فلو قلنا لا ضرر ولا ضرر وهو كما نرى فان تعليل الحكم عليها لا يقتضي نفيها عما عداها وعليه فيكون المذكور  
 بالضرر الضر الذي يطر به حكمه في ثبوت الشفعة لا ضرر في السلطنة الملك عام لملكه كما عطفه في روايته خرج منه جميعاً منها المستفاد من التعليل  
 فيها لما عطفه في القد ما على تقدير عدم ظهور ما ذكرناه فالحكم الا اقل منه ومصلحة يتم اشكالا له لعله تقدير مرجوحه ولا يربط في ضاده  
 وثبتت الشفعة في الشجر والخل والابنية اذا بيعت بتمال الارض التي هي اصلها ومنه معها بالارث لا يطر به في حقها ويظهر المان في بيع  
 وشيخنا مشرحه في بعد القطع بالحكم لدخوله في عموم النص الوارد بثبوتها في الربع والسكان والدور وبغض ذلك وان بيعت منفردة او  
 منتمية الى ارض اخرى غير ما هي فيها بثبوت الشفعة فيها بعد على القولين السابقين فمن علم بانها بطريقا الى ومن خصص مورد  
 بالارضين المساكين البساتين في ريوحيها لانها لا تدخل منفردة في احد هاتين المساكين اسم الجميع المركب من الارض والبنا وكذا البنية  
 بالنسبة الى الشجرة لا يقعها فيها غير ارضها العدة البقية وكونها جزء من مساهاتها في ثبوتها الشفعة في الحيوان والارث المقدس ما ولم  
 انهم رويها بقوله والمر في ثبوتها لا يثبت لاسفاره بل لا يثبت بعد ورواية ثبوتها في غير موطر وقد عرفت ورودها هو صريح في ثبوتها

في بيان حكمها  
في بيان حكمها

في بيان حكمها  
في بيان حكمها

فيسبقا غايتها من ضعفها الارشاد لكنه كعرف بجبر البهيم بين الامتداد وهو اقوى من الصريح الغير المجبر بها فالرواية النافذة لها وان كانت موقفة  
الا انها بالاشارة الى تلك المرسلة لذلك من جوهرة ان نرجع علمنا بما جازنا من حقيقة الشفعة للتفصيل بين الملوك وجواهرهم ومقتضى البتوت  
الاول ويظهر في الثاني من الملوك بين الشفعة فيبيع احدهم بضميمة يقول صاحبنا اخبرنا بذلك قال نعم اذا كان احدا فقبل امره المجنون  
فحق لا يحولها صيغة اخرى في غير مرتبة لان هذا التفصيل لم يقبل احد من راي القائلين بل لا يغيرهم بل لا نقل القائلين من لا يحل احد  
لدا لما في هذا في بيع فوق من فقهائنا من ثمة ما في العبد دون غيره وفما عرفت في هذا بعد من معرفة فتيه فتمتله شارة ان صلتا الشفعة ولكن  
منعيت ان متى سند ما دل عليه لما من فقد التكاثر لا يثبت بين الجبر الميثب هذا مع ان الموقر مع ما هو عليه عامر اليه لاشارة محتملة للخل  
على الشفعة لكونه المنع من هذا لما كان من الامتداد حيث قال بعد الحكم بالبتوت فيسلك الامامية خالف باقي الفقه في ذلك اجمع على  
انها لا يقبل الا في العقارات الارضية والارض من الامتداد المحل ان يمتنع معك باطلا فقامت له العبد غير فغرض بامر القصور  
الصحة المحل بدو متما في الاول وان اشركت متما في الثاني في حقها الموقوف على الصريح الملوك يكون بين شريكتين احدهم بضميمة فوق  
احدهم انا اخبرنا بذلك قال نعم اذا كان واحد او لا تبس الشفعة بها لا ينقسم ولا يقبل الشفعة الاجابية كالعقبات والدكاكين والحمامات  
الصفقة والنفوس الا في طرق الموقوف كل منها على الاشهر بل لا يثبت في اكثر من اثار البهيم المطلقة صحت في كره والجحيم عليه غير واضحة على ما في صحيح  
من جوه ضعيفة منها من غير الشفع بالشفعة في الضرر المالك بالغير ولو ارادها المشرك وهذا الضرر منصف في الشفعة فيه وهو  
كما ترى في غايته من الضعفاء اما في الامتداد وروى النص الصريح الضميمة في هذه القلة نعم راي شافعي من بعض الروايات السابقة كون العلم في ثبوت  
الشفعة موقفا للضرر ولا ضرر في الشفعة لكن يتعلق الضرر فيه غير محمول في كل حال من قبل الشريك في الشفعة او في سائر الشريك في كل حال  
ولذا استدل بعض الاصحاب انما لا يقبل على ثبوت الشفعة في المسئلة بالضرر في ان المقتضى لثبوت الشفعة هو ان الضرر عن الشريك قائم في  
غير الموقوف بل هو حق لان الموقوف يمكن التخلص من ضرر الشريك بالشفعة بخلاف غيره قال ابي حنيفة ليس المراد من ان الضرر بالشفعة ما ذكره  
بل ان الضرر طلب الشفعة مؤثما وهو منصف على النزاع ولا يخفى عليك ضعف هذا الجواب في مؤثمة للشفعة ضرر بذلك يقال ضرر  
الشريك في ذلك لا وسيلة الى التخلص منه وهو في تمام الجوده واما ما في الضعفاء التعليل من جهة اخرى وهو ان الشفعة انما تبس بانقال  
الملك عن الشريك الى المشتري فلا بد ان يكون الضرر الذي يبط به الشفعة في النص كلام الامتداد اناسيا من جهة وضو طلب الشفعة  
ليس من اناسيا من سبقه على الانتقال وثبوت الشريك على كل حال فضرر طلب الشفعة لان على كل يقبل هو من لوازم الشفعة فيقتل  
الشفعة فلا يمكن ان يكون مثل الضرر المناظر بالشفعة هذا من قول الشاهد على تعيين ما استظهرنا من محل الضرر في الرواية ومنها  
الاشارة بالملك على ما ذكره واثبات الشفعة مخالف فيفتقر الى دليل وهو كما السابق في الضعفاء بعد ما عرفت على البتوت على العموم  
من الاجماع الموقوف الجبر المجبر بالعمل المؤبد ما لم يمتد من المؤبدات منها الجحيم لا شفعة في نفسه لا في غيره ولا في طريق ريد في بعض  
النسخ ولا في ربح ولا في محام وفيها مع قصو السند ما ذكره بعض الاصحاب من انه لا دلالة فيها عليه مع احتمالها القليلة بما مع كون  
الرواية من القائل على المسئلة لا يقدح في خلاص الشفعة الامور الموقوفة الا على تقدير جهة مثل هذا المفهوم ولا يقبل  
بما احسن الطائفة واكثر القاهذا منقلا الى طائفة مما لا يروى منها سند وهو جرح احداهما مؤثر في الاخر حسن ايتان في جرح  
الشفعة المقصود الا في طريق والغالب فيه الضيق لا خلاصا بالطريق غير تاذع بعد الاجماع المركب على العموم وعليه ما بينا الا  
بالجرح الاولين فاذا القول بنبوت الشفعة في المسئلة في غاية من القوة وقا في جماعة من هذا الطائفة ومنهم من يوجب على ايامه  
ما لا يوجب من المناجيز فيجوز ان يجمع من بعد لكنه يرجع عن غير ضرورة فافوا في جماعة مستند الى الوجه الثاني في ما عرفت هذا ولا يربط بالخط  
للشفعة من المطالبين في الموضوع خلافا فيهما لا يقبل لشفعة وخضعتوا الحجة الواردة في خصوص الجرح المنقذ اليها لاشارة ونحوها  
من ثمة رضوية على ما الصدق ان حيث فيها الشفعة فيها وابتنى قاضيها مطر ولو لم يقبل القسمة والشفعة اجابة الشفعة طلبها  
مطروان تعاسرنا لعل على ما عليه كثر قد ما اجتمعا وبشرط في ثبوتها انتقال الى الشخص المشفع بالبيع فلا يثبت لو انتقل هبة او صلح  
او صدق او قسمة او افراز على الاظهر الا في شهر بل عليه تمام في اخرى ذلك كلامنا ان كان ان يكون جماعة واقعة بين المناجيز من مرجح  
في بيع وقبول الاجل في ثبوتها على الصدق مرجح وادبر في الجميع مرجح في ثبوتها من الاو بيط في ح وهو المحل فضلا الى الامتداد  
اكثر التصويص في البيع خاصة اطلاق بعضها غير متعاضة بعد ردوها لبيان حكم اخر غير مقرر في المسئلة خلافا للاسكان فثبتها  
في المعتبرة بعضا من الام لا ونسب عجا الية ثبوتها في الجميع لا يسعد ما اعلمنا الحكيم في ذلك لاندب لير البتوت فيما ذكرناه جهة  
في شريكه كان تجر غير واضحة ما قبل عن من عد دليل على التخصيص مع اشترائها بجميع الحكمة الباعنة وهو في الضرر عن الشريك

حققت النصيب لا يشي بثوبها غيره ويقدم لك الليل اليه الجملة وكذا بعض من تبعه قال بعد نقله وهو قوي ان خصها بالاعاوضا المحضه  
لاناخذ الموهوب مثلا بغير عوض يمينه به خارج عن مقتضى الامثل كمن غير الهبة المناقصة فيه واضحه لا يشي بالقوة على ثبوت حكمه من  
جمله مقتضى ولم تقف عليها اعدا الرضا المتقدم النافذ للضرر بعد الحكم بالشفعة هي مع قصور سندها على جابر لما في المسئلة فذكر ما يقدر  
2: دلالتها من حيث حال العمل هل هو شوبها او بعضها كما فهمه العلل وعليه فيعكس ذلك لا ولا ينافي الاجمال ما ادعينا سابقا من  
ظهور الاصل الاول لعدم كونه ظاهرا معناه بل ولذا ايدنا به الادلة القاطنة بحمله حجة مستقلة على تقدير قوة الظهور والدلالة فلا ريب  
عن مقاومتها للاجاءات المحكية والقاعدة الثانية المسلمة ومع انك من هو العلل فيها مقام من معهود الشرط او الفيد المقبلة في الرسالة المتقدمة  
المقتضيه لقوله في الشفعة تجازي في كل شيء الى ان قال اذا كان بين الشريكين لا غير ما فباع احدهما فبطلت حجة من غيره وقريب منها  
اجتازا معتبر وفيها الصحيح وغيره ايتى 2: مسئلة بثبوت الشفعة الدور المقسوم كون طريقا يجمع اخذ ولكن الاصل ان مثل هذا المهيما  
عمله للوجود ومورد الغلبة في بعض السوال 2: اخر فلم تبلغ رتبة الحجية لا كمن فمها العلل في الرسالة لكنها كانت للاعضاض والقوة والاعمال  
هو ما قد مضى من ادلة الظاهر والحق الباهر اليه كما في علم اصيل المعاضة فلا يشي في المسئلة بمقدار ما قد مضى من الفاضل في الشفعة  
بالصحيح عن جل شرفه على يد دار لنق في ذلك الدار شركا ان ما يملك ولا شفعة لاحد من الشركاء عليها في نظر يجوز ان يكون نفى الشفعة لكثرة  
الشركاء لا للاصل ولو كان الوقف متاعا مع طلق فباع الموقوف عليه ولو فاعل وصبر مع ثبوت الشفعة لصاحب المطلق بالخلاف فيمنط كوجوه المقصود  
وانتفاء المانع وان انعكس فباع حصص المطلق لم يثبت للموقوف عليه وفاته من المانع هاتين وجه التمسك من طائفة الخلاف في نسبة العمل  
الى اكثر ولعل لا يظهر اختصاصا فيها خالف لاصل على المتيقن من الفتوى النص ليس يحكم التبادر الا ما عدا على الفرض مضى الى نقل هذا الخلا  
المقدم للمعتضد بدعوى الحل على ذلك الشبهة وهو حجة كما نبهت في رسالة في الاجماع فذكره ومع انك سليم عن المعاض بالكلية عدا ما تمحيل من جهة  
الحكمة المشتركة وقد مر الجواب عنه في المسئلة السابقة هذا كله على تقدير القول بان قال ملك الموقوف الى الوقف عليه كما هو احد الافعال في ذلك  
المسئلة على القول بعد الانقال اليه ومط لا ريب في عدم ثبوت الشفعة لفقد الشركة المشتركة في ثوبها انتفاء فتوى في ذلك وقال قضى بفسخ  
الشفعة ومط وهو شبهة جزو الامام وخلفاء المطالبة بشفعة الموقوف التي نظرون فيها على الساكنين وعلى المساجد مع السليم في كل  
ظاهر حق 2: وقف عن حقه ولو استند فيه الى الاجماع وهو موهون بعد وجود ما يلزم سلوه معارض نقل الشيخ على خلافه على الخلاف وهو راجح  
بعد اعتضاده بالشبهة المنقولة والاصل المتقدم اليها الاشارة وعن الحل الموافقة له مع صحة الموقوف عليه لطمع ثبته وعليه كثر التحكيم  
بل سبيل التمسك اليهم كافر وجهه غير واضح الا على تقدير ثبوت انتقال الموقوف الى الموقوف عليه مط وجوه ومط على ثبوت الشفعة كل  
حجة في الملك الغير التام كالوقف فصح ما ذكره ح لوجوه المقصود لثبوت الشفعة الاولى المانع عنه هو ثبوت الشركة على الاصح كما ياتي في الشا  
ولكنها على الزود والسفر الثاني بيان التبع المستحق للمالبة المشتري بالشفعة وهو كل مسلم شرى بغير شفعة شافا در على التمسك واعتبار الا  
فيه ليس كليا لثبوتها بين الكفار بعضهم مع بعض اجاعا كما في ما وعبره لمعوا الادلة بل بقدر ان كان المشتري مسلما فلا يثبت له ولا حرج على  
مسلم اجاعا ما في بيعه صا وطرفه في ذلك ح دلت المقدس لا ريب على ما كاله عن كره وهو بقطر اجاعا وهو الحجة مضى الى ان مطالبتها اسقط  
سبيل لغيره ولو جعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا في الجز ليس لله بوجوب ولا الضرر بشفعة يعني على المسلم للاجتماع بثوبها بالاعا  
واختصاص النص والقوة بالثبوت لعدم انتفاء شركة المسلم مع الحر والمغنية على الاولى بالا على وتفرع على اجتناب الشركة في الحصنة لا  
تبث بالجو ولا خلاف مناخ من ان الحكم في ذلك صريح بعض من تعبد بل عليه الاجماع في رد عن شيخ الطائفة وهو الحجة مضى الى الاصل  
اختصاص الحصنة بما فيه الشركة مع حوى النص الاية الدالة على نفى الشفعة فيها حصيل فتية بل بعضها كالشركة في ذلك كالحسن في الشفعة  
2: الدار اشى واجب للشريك ويعرض على الجار فمواحقها من غير فوق الشفعة في البيع اذا كان شرى بكماء فمواحقها من غير بالتمن فلا يشي  
2: المسئلة وخلاف القامضا على تقديره كما يشاف من عجا شاذ مستعدا للاجتماع خلافة بعدد وتفرع على اعتبار الفتوى على التمسك انك  
تبث الشفعة لجار عن التمسك بلا خلاف وطرفه مصر بالوقا عليه وعلى باقي القيو الغريبة في ذلك حيث حكاه بعدد كره بيقوه وهو الحجة مضى  
ان الاصل ياتي اختصاص البنت من النص والفتوى بحكم التبادر في بعض والتصرف في الاخر بالفاد مع امكان الاستدلال عليه بالخر لا  
2: ناجل لثبات ايام لم يعم غيبة التمسك في الشفعة لم يحضر بعد ها ويلزم الضرر على المشتري والبايع على تقدير ثبوتها العجز ايضا وهو من  
عقلا ونقل ومنه بظ الوجة المحاقم الماطل الهارب بعد البيع عن بذل التمسك بالعاجز عن ولا يرجع في العجز اعترافا وشهادة  
الفران للقطعة بغيره وعلى امكان استدانته وعدم مشروعية ثبوت الشفعة فيما يبره ومنه على اظهر الاشهر بل علة مما من باخر  
عن الشيخ في رد فح وغيره الاجماع عليه هو الحجة مضى الى اكثر ما خر فيها الجار من الادلة والنصوب مع ذلك مستفيضة كاد

تكون مؤثرة منها زيادة على الحصة المقررة للصحيح لتكون الشفعة لا يشترط في القوي لا شفعة لا لشريك غيره مما هو  
اجتباؤه في الجواز وقت السهم ان يقع الشفعة في اخراذ الارض وحدها لا في بقية الارض لا في ثلث الارض لا في سواها  
بالشفعة ما لم يرد في الوارثين في المعين لا شفعة لا لشريك لا يضر ضعف الاستبعاد لا لاجبا بالاصل الكثرة وعمل الاصحاب  
وخلاف الفقهاء ما دونه من غير واضح عما يستلزمه بالجواز الوارد في الجواز النص لا في الاستثناء والاول ضعيف لا غير صحيح  
ولا في مقام الامر من الادلة من جوهري والثاني يقول موجب سماع الاصحاب من غير خلاف منهم الباقين هنا القول لا بالشركة  
في الطريق الهلالي سبع احدها اوها مع التقصير المصنوع للصحيح ان ينفذ دور وطريقهم واحد في غير الدار فباع بعضهم من رجل  
لشركائه في الطريق ان يأخذها بالشفعة فان كان ناع الدار وحواها الى طريق غير ذلك فلا شفعة لهم وان باع الطريق مع الدار  
فلهم الشفعة نحوه خبر اخر قريب منها الرضوخا فلا كانت الدار فيها دور وطريقا بل في شاعرة لحد فباع رجل داره منها من رجل كان  
خمس الدار الاخرى شفعة في الميراث ان يقول بانه لا الذي اشترها الى موضع خران حواها فلا شفعة لاحد عليهما على ما  
قيل من لم يرد قولها في الميراث كناية عن دخول الطريق في البيع مع ما في ناع الدار وحدها من غير دخول الطريق بها فلا  
شفعة لهم من عدم موجبها وان ادخل الطريق في البيع لحد كان طريقا غير ذلك فلا شفعة في الجميع عن كره الاستدلال ايضا  
بالحسن عن ابن عباس في قوله تعالى فان كان ناع الدار وحواها الى طريق غير ذلك فلا شفعة لهم ان يبيع منفلا فباعه منهم  
الذي قال نعم ولكن يبد بانه يفتح بابا الى الطريق وينزل من فوق البيت ويد بانه فان اراد صاحب الطريق بيعه فانهم احق به والا  
فهو بطريقه حتى يجلس على ذلك الباب نحوه الموقوف لا انزال وينزل من فوق البيت فان اراد شريكه ان يبيع منفلا فباعه منهم  
اخرى وان اراد ان يبيع حتى يقعد على الباب المسد الكنا بانه يبيعهم ان يبعوه وفيه نظر كما ينعى جمع ممن اراد ان يبيع منفلا فباعه منهم  
الدار مع الميراث على البحث بل ظاهرها بوث الشفعة الطريق فقد بدعيه حواها على ان الموقوف كاري مختصة بوضو الشفعة في  
الطريق لكنهم المحاربة الاشتر في الثوب مشددهم غير واضح مع مخالفة لصولهم في الكتاب اللهم الا ان تكون انقضاء عليه لاجبا  
ثم لو ناع الشريك حصته من العرصه التي في الطريق وان الدار جازا لاخذها بالشفعة لمر اليه لاشارة واشترط بعضهم كون الطريق بها  
يقبل الشفعة في صوته انفراد به بالبيع في صوته الانضمام وبعضهم اشترط ذلك في الموضعين ليس في الروايات غير ما تقرر في ذلك  
فالاولى عند اعتبارها مطلقا والاولى ان روايات يقتضي عدم الفرق بين كون الدور مقسوما بعد اشراك سابقا او لا وبه صرح في ذلك  
حكم عن كره وبتمها جماعة عن اخرين اعتبار اشراكه سابقة على الشفعة في ذلك الطريق يقولون ان جرحه ضعيفه فالاولى في ظاهره  
واعلم انه ثبتت الشفعة بين شركتي اجماعا فتوى نصا لا ثبتت لما اراد عليهم على اشهر الروايتين فتوى بل عليه منار وشرع في جرحها  
ومع ذلك هي محتملة مستفيضة غيرها من العبرة تقدم الى حمله منها الاشارة في تضاعيف المباحل لسابقة مغضقة بالاصل  
المقتضى غير من الرواية الثانية ان مستفيضة منها النص المقتضى في المسئلة السابقة ومنها الجرحان الشفعة على عدم الرضا في  
قضى رسول الله بالشفعة بين الشركاء وهي مع قصور سند كثرها وعدم مكافاةها لما مضى من جوه شتى شاذة لا عمل لها في المسئلة  
والصدق في غير الجمله موافقة لذهب الفقهاء الذين يضمنون ما حكم به بتقوى الطائفة وبحثا فاضل على التقيد لذاتها  
كون الروايات بعضها من ائمة ويعتمد مصلح الاسكا في البلية لان المنقول اليه مما يخص ذلك بغير الجواز ومصرفه الى ما عليه الاصحاب  
وهو كالمصدق في قوله بالتفصيل الموقوف فان في تبه بعد نقل ما يدل على الجواز من الاجتناب في هذا الكتاب يعني بذلك  
الشفعة في الجواز محمولة وما غير الجواز فالشفعة اوجب للشركاء وان كانوا اكثر من اثنين فتصدق بذلك رواه احمد بن محمد  
بن نصر عن عبد الله بن سنان قال سالت عن رجلين شركاء في دار احدهما يبيع نصيبه في بيعه فقلت فانها كانا اثنين فاداهما  
بيع نصيبه فلما اذم على البيع قال له شريكه اعطني قال هو احق به ثم قال لا شفعة في جوارح لان يكون الشريك فيه واحد انتهى وفي  
جماعة من الاصحاب مصلح الاسكا في القول الموقوف ومنه في التفصيل عبادا لف يثبت ذلك ما ذكره قاضي نزال بعد نقله من  
الصدق وكذا اجتناب الحين بوث الشفعة مع الكثرة ويعضد ما ذكره المان في بيع من في المسئلة اقوالا ثلثة وعددها القول  
بثبوتها مع الكثرة ومنه في الجمله الغايل بل لو لم يكن الاسكا في كنه ضعفه ندم منها القول بالتفصيل بين العبد حواها وعنه ولا فان  
حتى الصدق لا شرا لاعداد الشريك في مطلق الجواز من دون تخصيص بالعبد فهو غير المصدق في العمل القول بالثبوت على عدم الاسكا في فقد وقد  
على ما لا يرد في علمه القول بالتفصيل لكن حكاه كيف كان القول بالتفصيل يقتضي بغيرها ضعيف جدا انسابها بعد وضوح ما  
عدا ما في الفقيه قد مضى وهو كاري لحد التعاضل بين الجرح الذي يدعى تشهد به لتقيد ادعائه اشرا الى الجواز وهو شرا

جماعة ما ذكره







المبيع على الشفع وبذلك قيل فينا ما ان قيل وتبرك الشفعة في قول الضر عن المشتري ان لم يفعل ذلك كان التبرع من قبله وعلى فقد بر  
عند مكان دفع هذا الضرر دليل من لدن اخص الجبر بالاجماع المركب نفع جلا يمكن العكس وهو ممكن في محل النجس فندبر هذا  
ان هذا الدليل كما في صورة الناجز لفت وقد اطلعت على شواهد الشفعة فيها مطا والحسنه لادالة فيها على الفتوة بالثبوت وذكرها واحال  
معرفة ما الى العرف العادة ولا يبين لنا لآخر ثلثة ايام بل وما دونها من ورن عند كما هو مورد الرواية ثبوت في الفتوة العرفية ولكن  
به المقدس لا يبين بل في القول الثلاثي واجاب عن الاستدلال بهذا القول ما يرجع حاصله الى ان الحكم ببط الشفعة بعد التملك  
بعلم ارادة الشفع المطالبة بالشفعة عرفا وعادة اقول ويجعل كونه من جهة عدم قدرته على اداء الثمن المشترط في استحقاق الشفعة  
بالاتفاق كما هو المذهب لا شاق ولذا علموا بعض مناهج ورن خلاف فيها يذكرونه وانما هذه الرواية لو لم نقل ظهورها في صحتها ذكر  
الجماعة فلا ريب انها على ما ذكره غير الزوال والتجزي لا يخرن فيها عايشا على الظاهر نخذها في كتابنا الشبهة ولا نقلها ما نأفل  
من طرفنا في الكتب الاستدلال بل صرح بمناها من طرق العامة فليس فيها حجة وانما يجرب بالثبوت المتأخرة بل والمطالبة على تقدير ثبوتها  
لانها معاصرة بالموقف للعامة صريحة في الانصاف وفيه في المناقول اخرها على النزاع لا تقطع الا بالاسقاط ذهب لينة بنى  
ووالد الصديق والحجوي المحل مدعيان الاظهر بين المائنة حاكما الاول هو بعض الاصحاب مع اننا نشأنا ما اختار بين الاصحاب واد  
نعتى ما دعى الاجماع عليه هو المحجة لهذا القول فضلا الى العموم السليمة كما عرفت عما يصلح للمعاصرة مع مستحق الحالة السابقة هذه  
الادلة في غاية من المثانة والاجابة عنها فاستدعنا ما اجبت الاجماع انه حق المعاصرة بالمثل الا ان في الباقي في كفاية كولا الشبهة كلفته  
المتأخرة التي كادت تكون بالاجماع ملحقة فالمسئلة محل اشكال فلا ينبغي ترك الاحتياط فيها على حال وعلى اعتبار الفتوة بمرم المباشرة  
الى المطالبة عند العلم على وجه العادة والرجع في العرف في المباداة بكل وجه ممكن فيكفي مشية الى المشتري على الوجه المعتاد وان قدر  
على الزيادة وانتظار الصبح لو علم ليلا والصلو عند حضور وقتها ومقد ما لها من معلقاتها الواجبة المندبة التي يعنادها على الوجه  
المعتاد وانتظار الجماعة والرفقة مع الحاجة وزوال الحرج والبره المضطرب ليل لثوب امثال ذلك لا خلاف في شئ من ذلك الجدد ولعلم  
لعدم جهة طرفة على الفتوة الحقيقية بل غاية ما فيها الفتوة العرفية ولا ينافيها شئ مما تقدم اليه لاشارة في ولو كان الناجز بعد من المباشرة  
والتوكيل تبطل الشفعة بالاختلاف لا اشكال الا فيما يقضيه طلاق العتابة وغيرها من اعتبار الجماعة من عدم البطاظة وان وجب انما  
على المشتري ضرورة انه مناف لما ذكره سابقا في لخير الثمن ثلثة ايام بعد عوى عينته من قبيل الحكم ببقاء الشفعة بعد الناجز  
الى التبرع بما اذا توجب من على المشتري فان قيل القيد المذكور في وقتها في المسئلة اللهم الا ان يكون القيد عراضا ينافي وانما ذكره  
حوله على ما مضى وكيف كان فراغا القيد مطا اخطوا واولى وقد عدنا اصحابا من غير خلاف يعرف من جملة الاعذار ما اشار اليه  
بقوله وكذا لا تبطل الشفعة لو كان الناجز بسبب توهم زيادة ثمن فبان قليلا او كونه جنسا من الثمن كذبت مثلا بان عوى في نفسه و  
نحوها او بالعكس وانما اشترط النصف في الربع او بالعكس في المشتري واحد في الكل وبالعكس ونحو ذلك لا خلاف لا غرض في  
مثل ذلك في هذا الفتوة كجاهل الشفعة وناسيها تقبل دعوا الجهل ممن يمكن في حقه عادة وانما يؤمر بالمطالبة بها فوجبه  
يكون البيع صندا تابنا بالثبوت والبينة ونحو خبر الفاسق والجهل والصبي المراه مطا وفي شبهة العدل الواحد مطا وجه قوي  
وفافا للروضة عن من لا كفاية مع القرينة وحجة غير واضحة ان عم القرينة للظنية ومنع الاكتفاء بالخبر الغير المحفوف بها بالكلية  
فانما انكناث عموم ادل على حجية خبره فليس فيه القيد بالقرينة وان كانت حصول المظنة بصد الخبري بقوة ما زيادة على ما يحصل من  
مجرد خبره وان المعترق المظنة فلا دليل على اعتبارها بعد ان قطع النظر عن عموم ما دل على حجة خبر العدل مطا وكذا لو نظر اليه لما  
مضى من على تقييده بالقرينة وان مفاد الحجة من حيث هو ولو صدق الخبر كان كونه في حقه على الظن وكذا لو علم صدقه  
بامر خارج واعلم انه باخذ الشفع الشقص المبيع من المشتري لا يستحق اخذ بالبيع وبعد انتقال المملوكة المشتري فلا تسلط  
له على اخذ من البايع ولا خلاف في وفي ان ركائز الشقص لو ظهر مستحقا عليه في على المشتري جمع عليه بالثمن وبما اغتر به  
لواخذ منه ما لك بل دلي لا يبين الاجماع في رد لا فرق في ذلك بين كونه في يد المشتري او يد البايع بان لم يكن قبضه لكن هذا لا يكلف  
المشتري قبضه منه بل يكلف الشفع اخذ منه والركائز لان الشقص هو حق الشفع فحقت ما وجد اخذ ويكون قبضه كقبض المشتري  
والدرك عليه على التقييد ولو انهدم السكن او غاب غير فعل المشتري اخذ الشفع بتمام الثمن وترك ولا شئ على المشتري مطا كان الشقص  
والثبوت قبل المطالبة بالشفعة ام بعد ما مر بها كان يفعل دعى على الاشهر لا فوى فافا والحجوى للاصل المؤيد باطلا في  
دل على لزوم اخذ الشفعة بالثمن المرسل بالنجس لا اكثر في رجل اشترى من رجل دارا مشاعا غير مقسوم وكان شريكه الذي له





بما علم من عمومها دل على كونها سالما لها على الصحيح للمقاصد ومنعفت ما تشبه على خلافه من الأدلة واخرى بان لك ترك قبل الاستحقاق فلا  
يكون كما لو استعمل المراد المهر قبل التزويج ونحو ذلك خلافا لما قيل ان المهر لا يملك قبل التزويج بل يبيع حتى يشان بشره كذا  
تابع ولم يمانه فهو حق فليعلق الاستحقاق على عدم الاستبذان فلا يثبت معه لان الشفعة شرعت لارادة الضر عن الشريك فان لم  
يبره دل على عدم الضر وليس ذلك من باب الاستعاطى حتى يتوقف على الاستحقاق والجميع نظر لعدم وضوح سند الخبر وعند جابر بل الجابر  
بالعكس مع ما عارضته بما مر من الاجماع المنقول لكونه موجودا ومنع ذلك عند الرد على عدم الضر فانه اعم منه مع عدم احتمال جعله سبيله على الا  
بالشفعة وعلى تقدير تسليمه فهو انما يتم على تقدير قيام دليل على كون الضر هو السبيل لبعث ثبوت الشفعة لا لجهة عليه مستقيمة نظرا اليها  
النفس كماله لا لاشارة فهذا الحق ضعيفه وثما ما يمكن ان يتجسس لهم شيان احدهما ما ذكره المتأولون وبلى من ان التزويج وحده فشملة لادلة الله  
على وجوب الوفا به وليس هنا البراءة واستعاطى بل قول ووعده بشرط ومخالفة حقيقة عقلا وشرقا وانما عر واعر وليس صفقا المؤمنين بانها  
ما يتجلى بالبال من الاصل وعند عموم من الاجماع يدل على ثبوت الشفعة في جميع الاحوال انما العموم الموجود فيها ما ناضوا بالثبوت على بيع اليها  
في جميع الاحوال وغايتها بالثبوت اليها ان يكون مظهر وجوبه للعموم شرط بقاء في افراد في الانقباض الى المدين عنه اذ مع تجا بعضهما بقبول  
ونحوه ينصرف اليتمون المروجح ما نحن فيه من هذا القبيل لعدم تبادر ما سقط فيه الشفعة من اطلاق دل على ثبوتها بلا شبهة صفقا الى انشا  
بما ورد في محله الوضعية بما زاد على الثالث باجازه الوضعية لما قبل الموت من المعبره وعليه عظم الطائفة وادعى بعضهم عليه عجا الامامية لا يخ  
الجميع عن المناقشة فالاول بان يقيد بسم كون من باب لو عدم ينحصر الا ان ليل محابله على وجوب الوفا به على الاطلاق بحيث يشمل حقوقا لا يبيع  
مع عدم وجوبه في كثير من قبيله بالاجماع فقد نفى بعضهم عن شفا المرأة حقها قبل الثبوت ونحو ذلك والفرق بينه وبين ما نحن فيه لو ادعى  
طبيع والثاني بان العموم في البيع يشمل العموم في الاحوال والا لما بقى عموم على حال الاختلاف حول افراد العموم بلا اشكال فتد الثالث  
نافع حيث يوجد دليل وقد عرف ما فيه اعلم ان مقتضى الأدلة من الطرفين عدم الفرق بين المؤمنين المقتضى من غيرهما من المواضع التي  
اختلفت في سقوط الشفعة فيها اما اشار اليه لما تن بقوله اما لو شهد على البيع لم يرد او بانه للشرك او بالبيع في براءاته فتمت لكما في البيع  
او هو مثلك كما ونحو ذلك واذن لهما او احدهما في البيع في تباعا فغير التزويج الناسي فانه من عدم السقوط الجميع كما عرفت استبره ولم اهتم  
وتجمل الفرق الهان بين هذه المواضع ولما رزق ان به بل اطلق ان باب لفولن الحكم فيها على الفاضل في دفعه كالمان ولكن حكم بالبط في الاول  
الاول تحسنة نظرية في باقي المواضع وجهها ايضا واضح وان كان استنب من فرق الهان لا ترق في تمام البعدان عند البط بالاستعاطى قبل البيع  
يشمل عن فيها على بطر تباري اذ ليس بالبلغ في الدلالة على الابطال من الاستعاطى قبل البيع بل هو ابلغ فكيف يفرق بينهما بالعد في الاول و  
السقوط في الباقي بل العكس اولى وقد نبه على الاولوية في الشفعة من اللواحق مسلمان الاول قال الشيخ في موضع من في حق الغير  
ان الشفعة لا تورث بل تطالب بموت الشفع ونسبة ط الى اكثر الاستحقاق لثبوت الشفعة وان ملك الوارث يوجب على الشرا لا به فلا يصح  
ويضعف الاول بضعف الراي معهما الراي عندنا ايضا ولا جابر لانه عند اكثرية المحكي في ما هو هو هو ما شتمت الخلاف بل ودعوا الاجماع  
عليه كما ياتي مع انه موقوف على اي يجنيه كما نبهه في شيخ الطائفة وقال شيخ الفقيه وعلم الهدى والشيخ في موضع من في والحل والشهد  
والضمير انها تورث وتبهم جملة من المناظرين بل اعلم عليه عامته اذ لم اقف على مخالف منهم وهو بالشبهة المطلقة في لك والكفاية في  
الثاني في الاستقنا ان عليه عجا الامامية حيث قال في توجيه الخبر الوارد بان اذا سمح بعضهم بحقوقهم من الشفعة الى اخر الرواية فيمكن ان يكون  
قائلا ان الوارث يحل الشفعة اذا كان واجبا فان الشفعة عندنا تورث متى سمح بعضهم بحقه كانت المطالبة لهم ببيع الى اخر ما ذكره وهو الحجر  
منصفا الى الرواية المرفوعة لك وضو الخبر بالشبهة ما تركه السيد من حق فلوانه هذا مع النابذ بموت اولى الارث قال شيخنا ولكم بضعف ما  
ترك اذ واجكم واذا كان هذا هو الاشبه عليه فالشبه بل كان يكون اجاعا انها تقسم على سبها الوضعية وجهها غير واضحة عما اسندوا به لثبوت  
اصل المسئلة من عموم اذ الارث وهو حسن بل بغير درجته المحيطة كما ظنوه والا كما ذكر بعض لاجل له لا يخ عن قوة فيه مناقشة ومن  
يقضي اليقون لكن الخالف لهم غير معروف وان كونه قولنا لظنا من العامة كما ينشأ من عجا ولو عفي احد الوضعية عن نصيبه هذا الباقون و  
لم تسقط لان الحق في الجميع فلا يسقط حق احد ترك غير فلو عفى الا واحد اخذ الجميع او تركه احد من بعض الضعفة على المشتري وهو  
ضر من في الشريعة اتفاقا فتوى رتبة ولا يقدح هنا تكثر المشتري وان كانوا شركا لا اتحادا اصل الشريك والاعتناء بالوحد عند البيع  
لا الاخذ الثاني لو اختلفا في الشفعة في الفرض لكان وقع عليه لعقد دعوى الاول انما رتبة مثلا والثاني انهم خستوا فاقول قول الشرح  
مع يمينه في الشريعة لا يصح بل لا يكاد يوجد فيه خلافا لامن لا يشحن الشهيد الثاني بما الحكماء هو الشهيد الاول في سعة الاسكان من  
العكس بامانة على ضعف حججهم على ما ذكره ومنها التي اشار اليه الهان فينا بقوله لا يفرق بين المشتري من يد فلا يرفع يد عند الامامية غير منها



ان حطابنا كما قيل خصوصاً بالثانية فقالوا لو كان الامام غائباً فمن يتولى الولاية كان ملكه واخيراً ومع وجوده لم يرفع يد له  
المحيى وبهم غير واضح ان لا ينفصل الولاية عن الامام اقل على العباد من ان في قوله وضع وجوده مناقضة لقوله ومع ذنبه تلك الولاية  
لان اذا ملكه بالاجابة لم يكن لاحد رفع يده اما ما كانا وغير لقوله الناس سلطوا على امولهم قد خرج بانه مناقضة بعد اطلاق  
كونا لقوله لا يخرج خصصا لما قبله كما فهمه الفاعل المتقد اليه لاشارة وعرف في نفسها بان المراد ملكها بالاجابة ملك منافعها لا ايتها  
فانها لم ترفع يد المحيى ان اقتضت المصلحة ذلك هو كما نرى وان اشترطه بمقتضى الولاية لا يخرج كالكلام وسر حجب عن الملك بالولاية  
والاولوية هذا والاشكال في هذه قليل الجدل فانه عرفت بما فعله فظهر في الشرط في الملك بالاجابة الاول ان لا يكون في يد سلم  
ولامساك بالولاية لا خلاف في الاشكال لان ذلك يمنع عن مباشرة الاجابة للمصرف مجرد بثوث اليد المحترمة كافة في منع الغير من الاجابة  
وان لم يعلم وجود سبب الملك نعم لو علم ان ملك اليد بغير سبب ملك لا موجب في لوقية فلا جرم به كما لو استند الى مجرد تغلب على اليد  
وعرف ذلك الثاني ان لا يكون حياً للامام بل لغيره في ذلك فيقول للاصل الاتي ولا يميز عن الضرر للمنفى بالاجابة وغيره ولا ذلك  
العامر استحق حرمه لانه من مراقبه ما يتوقف عليه كمال انتفاعه شيئا الكلام في الجبرم وتفضيله وهل يملك تبعه العامر او يكونا في  
طريق من غير من دون تلك حقيقة قولنا ان شرطها كافي في غيره الاول ولعلنا ظهر في اطلاق المقترقة المتقدمة في ثوبنا لشققة ببيع الطريق  
المفترقة لانه عليه ثمة الغائبة في غيره منفردا في غير على الاول وعلى الثاني لا والثالث ان لا يميز بين الشارع مشعر اعلا للعبادة للغيره ومناخيه  
من لغة بلا خلاف في ذلك لاجل اختصاص الضوم الدالة على ملك الارض بالاجابة بحكم التبادر وبغيرها واضى المنزوع مع ما يتبع  
اجابة ما من تفويت لغيره من منافع التيقنة فيها الحاجة لكن مقتضى هذا التعليل المنع عن حيا الكثرة ما خاضعة لثبوت حيا في  
الى الصيق على التاسكين يحتاج ليد غالباً او اما عدلاً فلا يدل على المنع في غير ذلك استثناء الناس على ما حكمه عند مجوز احياء ونفي العبد  
في التام في الان الاشهر المنع منه وهو كذا لو كان الاصل يجوز الاصل الدالة عليه تمامها منوها كما تقدم والاصل يقتضي الاحتياط  
عليه لا كذا في غيره فحق تقاضى الوقوف فيما يملكه المحيى وبغيره في ثانياً فيمنع الوقوف في بقائه وعدم فلا ولا الحكم في الملك باقى القول  
بالمجاز فطال ان يجعل مرادى بعد الاضرار فيكون التفضيل متوجهاً الرابع ان لا يكون مقطوعاً من امام الاصل فهو ولا يحكى ولا يشبه  
كما قطع النبي في الدور وارضاه بموت وحضر في الزبير والجالج المهله والرضا الهبة وكما في التبيع لابل الصدقة ونعم الجبرم وبطلان الجاه  
في سبيل الله والخاص ان يكون محجراً او مشروفاً اجازاً شرعاً ما يبلغ حد الاجازة بخلاف جدي شئ من هذه الشرايط الثلاثة في اليد  
لان الجبرم كناية عن قيداً في اختصاصه الاول في بلا خلاف جدي بل عليه لاجماع في كلام مجاز كالمساك غير فلا يصح لغيره التخطي اليه ان كان لا  
ملكاً على الاشهر الاقوى الاصل اختصاص الضوم الدالة على الملك بالاجابة وبغيره مع ذلك لا يكاد يتحقق فيه خلاف لاما كما قلنا  
وبغيره من بعض المناخين من ان الجبرم احياء وهو منصف لان المرجع فيه الى القرينة لا رتبة في تباينها فيه وان تقارب في بعض الافراد عليه  
حل كلامه في ثانياً في التخصيص ذلك بعد نقل كل من الخلاف المحل ولعمري ما قال وحسن كان الحكم في الاجابة للعرفان وافق الجبرم في بعض كون  
كفى ولا خلاف واعلم ان الجبرم مثل ان ينيب عليها اي على الارض التي هي اجاباً ما من في جميع قولها يازا او بغير فيها خبثاً او يخطى عليها  
خطوطاً او يخذل ذلك ومنه ان يحفر النهر في بصل المنزعة التي وان جعل في القنان الباطنة عملاً لا يبلغ ثباتها اما بطلان غيره فواجب ولا  
يجزى المعادن الظاهرة كما لو لا شرع في الاجابة وهو منصف فيها لاهل الحجر العارة مدة طوله جبراً الامام على احد الابرين ما  
الانعام والخلية للغير جدي من التفضل والاختلاف في شئ من ذلك يعرف واعلم ان لم اقف على ما يقتضيه الجبرم فضلاً عما يدل على  
حصول الاولوية به الاتفاق عليهم عليه في كلام جميع منهم صرحوا بعلهم اخذوا من مخوى ما دل عليها في السجل في مكان من المسجد  
او السوق من الغرض غيره ولا بأس به واما الاجابة فليس كذلك لانه من جهة الضوم له وحصول الملك به وهو ان كانت لا تدل على عذر  
للشرع فيه لان الضابط في مثله معروف هو ان جبرم في كيفية عذبه في القرينة والعاقبة حيث لم يثبت له قد خفي في الغرض ولعله لا عبر  
بالمات البصر عنها في كيفية الجبرم ومن رد الى ما رواه في كيفية الاجابة فيها الوارد النص جدي في الجبرم انما تدل في ما يدل على ما  
بين في الجبرم ولعله الاجابة في حيث جاز في حيا في اشياء الى القرينة فلا بد من اقصاء على ما يحكم به في وهو مختلف باختلاف ما يقتضيه  
فالمسكن بالحايط والشفق نجيباً وعقد الخيط ولا يشترط نصب البنايين فيها عند ما وزع بعضه الاشجار وقطعها في جهة لا تشعاً  
وسوى النما او عيشة البنت والبيع يحصل لاجابة ايضاً بقطع الميتا الغالبة ولا يشترط الزرع ولا الغرس على قول اخبار في من تركه لا يشترط  
الحايط ولا المساق في الزرع نعم بشرط بيان الحد بمنزلة وشبهه اما الغرس فالتأشير اذ احد الثلاثة من المزنا والمساك والحايط في غير  
الى القرينة لو فصل عن ذلك واقصر كان محجراً واعلم ان التفتيد من جعل الشرط لا تضره وجعل في الامام مع حضوره وجود

جبرم

ما يخرج من الموت بان يتحقق الاجتناب اذ لا ملك قبل كمال العمل المعتبر فيه وان نادى الشرع بحمل لا يفيد سؤالا ولو ثبت كما مضى قصد التملك لم  
حصل سببا الملك بقصد غير اوله لا بقصد لم يملك كتحته سائر المباحات من الاصطلاح والاختصاص لا يمكن استنفاذه هذه التملك  
من المات هنا الا ان ما ذكره في اول الكتاب من انه لا يجوز اجتنابه الا باذنه والثاني يجعل الشرط شرطه والاحتياط شرطه الى ما من قوله  
وغيره في كيفية التملك والثالث بما من قوله في كمال الشرط ويشترط في التملك اذ التملك يستلزم القصد اليه والدليل على اشتراطها  
واضح عند الاخير بعد وصفه مع اطلاق النص على حصول الملك الاجتناب من زنا شعابها ولا قيام دليل في غيره على التقييد  
اشترط القصد اللهم الا ان يكون اجتنابا ولم يتحققا ويعد اجتنابا اطلاق النص بحكم النبادر بقوة القصد مع اقتضاها الاصل  
العقد بدونه وهو غير بعيد ويحتمل هذا الكتاب مطلقا مع الاصل الطريق المستقر والمراد به الملك المحذوف المباح من الارض اذا  
اهله تحته ختمه في موطع عند المات هنا في بيع والفاصل في عدو عن قوله انه نقله عن كثير من اصحاب الخبر المروي في باب بيع كقول  
والجواز اذا اشاح قوم في طريق فوجبه اذ بيع فوجبه الله تعالى من اذرع وقيل لا مشا البراءة من الزايد ولعل المراد بها  
المتابعة ذمة المانع للاعتراف بالزاد عن طريقه المنع فيجوز له دفعه عنه لكن يعارض بالمثل مع اوقفيته بالعموم والذمة على جواز تملك  
الموات بالاجتناب خرج عنها الزايد على البيع في الاجتناب البقية الباقي وفي ذمة غيره على ثبوتها التباينة وعجزهم المحذور  
في نقله غير الاستسلا والشهيد وغيره واوله المتبين لما قلناه من حديثه اذ اذرع موطع وهو اقوى للاصل الذي مضى بقدر الرواية  
كما تيسر اليه لاشارة وقوة بعضها سند اذ ليس فيه سؤاكوني الكه على من اذرع من اجمع على تصحيح ما يصح عنه احتياجا واعتضاها مع  
ذلك بالشهرة مع شدة المقابل لها كما عرفت وما يقتضيه الطريق بين التي للاطلاق الاول وغيرهما كالتى للقوافل فالثاني جمعا  
بين الروايات ولا شاهد عليه يصح الفتوى كما عن المحقق الثاني وزعمنا ان لا يثبت هذا الشهيد الثاني في ذلك وقد يفرض اجتنابا بعضها  
الى الزايد من البيع كالطريق العمومي عليها الحاج بالكتايب في نحوها بحيث مراعات قدر الحاجة بالنسبة الى الزايد على المقدار ما انقصا  
عنه فلا حيث يقتصر من المقدار والروايات فان كان هناك حاكم فهو ويطبقه والاوجب على المسلمين كفاية من ارباب الحجة ولو  
تساق المحيرون من الجابنين لرواياته ولوزادوها على البيع واسطرقت منها الجميع طوعا فلا يجوزنا حدث فامنع المارة في الزايد  
كثيرا ما ذكره نظر الا ان يستند في بعضه الى اذنه نفى الضرر في الموقوف المروي في باب في الباب المتقدم فله الطريق الواسع هل يوجب  
شيئا اذ الموضع بالطريق قال لا يوجب يكون الطريق في المتكرران لاملال لا يوجب ترك بعضها لاجل الطريق  
فيكتفى بالطريق الموجود بين المكين موطع موطع او اتسع **المسألة** حرمة بئر العطن هو العطن واحد الاعطان المغاطن وهي بئار الابل  
الماء الشرب اربعون راعا من الجواب اربع وحرمة بئر الناضح ستون راعا كحل على الشرب بين الطائفة في المقامين كحكا جاعة مجدة  
الاستفاضة الجيزين المفصلين احدهما القوي بالكوني المجمع على تصحيح ما يصح عنه على النقل الماضي ان سؤا الله تعالى ما بين بئر العطن  
البئر العطن اربعون راعا وما بين بئر الناضح ستون راعا وما بين العين الى العين يعني الغداة ختمنا ذراع والطريق يتبعها  
عليه هله حدة سبع اذرع وفي الصحيح غيره اربعون راعا من ون تفصيل بين بئر الناضح والعطن في روايته حسن كون الا ان يكون  
الى عطن والى الطريق فاقول من ذلك الى خمسة عشرين وفي اخرى مائة عن قربها لا يشاكل ان اذنه زيدا فيها وحرمة البئر المجدة خمسة عشرين  
ذراعا ولا خلاف هذه الاجتناب في ان الجوز في البئر موطع ما يحتاج اليه الاستفاد منها جاعا يثبتنا اسطرطهم بعض متاخر من  
اجتنابا وفيه ما لا يخفى فاستلجمع او لا بعد الكفاية اصلا لا غنضا الفضيلين بالشهرة العظيمة التي كانت تكون اجناعا ويغيره عشا  
قيح ولو ضعيفا حيث نسب الحنفا الى الاحتكاك فزبدنا زاعى عليه ولا الشهرة فلا يقاومها في الروايات ولو كانت جميع صحيحة مع  
اكثرها ضعيفة وانما بعد وصفا الشاهد عليه من نضر الامارة فهذا القول ضعيف غاية كتمان الاسكانى من ان جرم بئر الناضح  
قد رجمها المات هنا بعد وصفا ما خذ فلا يصح حمل رواية السين عليه كاحتكاك دفع عنه الياس في لف وحرمة العين الغداة اذ  
ذراع في الارض الرخوة وفي الصلبة خمس مائة على الاظهر لاشهرها اية كما في المسئلة السابقة الخبر يكون بين البئر اذ كانت ارضا  
صلبة ختمنا ذراع وان كانت ارضا خوة فالق ذراع وعليه يحمل اطلاق الخبرين السابقين بالجملة بقتييدهما اذا كانت صلبة  
حدة الاسكانى ما يفتى به الضرر وقال الشيخ لفت اخذوا شيخنا الشهيد الثاني وبعض من تبعه جمعا بين ما دل على نفى الضرر وعلى  
جواز الاجتناب من غير تحديد لضعف ذلك الاجتناب والضعف رجل كانت له قنارة في قرية فاراد ان يحفر بئرا في البعد حتى لا  
يضر بالاخري في ارض اذا كانت صلبة ورخوة فوقع على حساب لا يضر احد بها بالاخري انتم وفيه نظر بوجه ما مر جازا  
ويزيد هذا الصحيح بكونه مكاتبه والمكاتب مجهولا وهما موجب اللزوم جديهما من هذه الجهتين لم نقل بكونها موجب للضعف

حسن اذرع وقال  
بعضهم ٢



ذكره في صحيح ولكنه ضعيف نعم وما يمكن المناقشة في الجواب المستند للاكثر بوجهين دون الثانيين مع ذلك فليست مشعر بان ذكر  
 الاسكان في قصته قوله وقضى سؤل الله في جل اختف قضاة واني لملك منته ثمان رجلا اختف الى جانبها خاضة فقصي ان يقاسموا  
 بجوانب البئر ليلته هذه وليله هذه فان كانت لاخوة اخذت ما الاول في خورث لاخوة وان كانت الاولى اخذت ما الاخوة لم يكن  
 لصاحب الاخوة على الاول في شئ فتروي بما يشق من فائدة هذا الجرم مع الغير من احدث غير اخر في ذلك المقتضى لئلا يتقل ما العير  
 الاولى الى الثانية عليه ينبغي ان يكون في الاو من ثم اختلف باختلاف الارض بالرحاء والحبلا بخلاف جرم البئر المتعلق فان تدر  
 منع الغير من احيا ذلك المقدار مع حق الزرع والشجر لان الغرض منه تنقيا للبشر فيها اعدته وما يحتاج اليه وليست في العين قد رما  
 يحتاج اليه لا انتفاع بها فيما احدث له عرف من غير تحديد واعلم ان ما ذكر في الجرم للبشر والعين الحايطة والدار محتوي بما اذا كان احيا  
 في الموان فيجوز الجرم بها اما الاملاك فلا يعتبر الجرم فيها واما الاطلاك فلا يعتبر الجرم فيها لان الاملاك متعامة كل واحد من  
 الملاك مسلط على المالك التصرف كيف يشاء ان يحفر في ملكه وان كان بجاره بغير ريب منها ان نقص ما الاول ولكن فعل مكرها  
 ولو حفر في ملكه بغير الوقره وفسد بئر الجار لم يمنع منه لا سيما عليه من الجوارح والوعده المحفوظ بالساكن حماها او غانا او طائفة  
 او مانون حدار وقصا لان التصرف في ملكه كيف يشاء بجميع ذلك من وقرة وبئر الكفاية الى الاصحاء كانه مؤذ فابعد  
 الاجماع عليه نحوه المحل حيث نفى الخلاف فيه لكن قال في الكفاية ويشكل هذا الحكم في مؤذ وقرة والجوارح فانما حشا نظر الى مقتضى  
 الاختصاص المذكور في الضرر والاضرار وهو الحدس المعلوم بين الناس الخاصة القام المستفيض بينهم خصوصا ما يقتضي الاختصاص المذكور  
 من نفى الاضرار الواقعة في ملك المقتضى وفيه نظر فان حذر في الضرر المستفيض معناه من الحديث الدال على ثبوت لسلطنة  
 على الاطلاق لرب الاموال وهو بغير معمول به بين القريه بين النخاض بينه بالعارض العموم والخصوص من وجه والنزاع في ذلك بالاطلاق  
 وعمل الاصحاء كما عرف به ولا سيما اذا استلزم من نفي المالك عن التصرف من راء عليه شد من ضرر الجار ومساو او اقل بحيث لم يقتض  
 معذرة ويغني المقطع في هذه الصلوة بما عليه لا سيما ولما فيها عداها فانها لا تذكرك ان كان لا حوط عند الاضرار  
 الاطلاق واما الاختصاص الدال على نفى الاضرار في ملك المقتضى فمقتضى بعضه او عدمه كما في ما مضى يمكن حملها على ما اذا  
 قصد المالك بالتصرف الاضرار دون دفع الحاجة كما يشعر ببعض تلك الاخبار ثم على تقدير تسليم ترجيح حذر في الضرر لا وجه  
 لتخصيصه بصوة تقاض الضرر مع عموم وشموله للغير **الثالثة** من اعم من غيره خلا المار به الجنس الشامل للمقتضى من اقل  
 بقرينة قوله واستثنى احد منها كان له الدخول اليها المخرج منها ومكسرا لها بالانكشاف ولا يحل للغير ان يقيم السكون كما في رجل باع غلاما  
 عليه غلظة فقصي له رسول الله بالدخول اليها والمخرج ومكسرا لها بالانكشاف ولا يحل للغير ان يقيم السكون كما في رجل باع غلاما  
 اليها لاصلاحها اخذتمها وذلك مقتضى العرف انه مثل ستمها صاحب المثل على الغلظة مع انقائها بغير ملكه وينبغي ان لا يكون الاصل  
 تلك النحلة المتعاقبة لا غيرا فقد اعلم ما خلفه الاصل بل العرف كما في بعض الاصحاء ومقتضى هذا الدليل الشهاب حكم في كل ما ياتيه  
 محل البحث من نحو بيع الدار واستثنائيت منها او نحو ذلك اعلم ان الانبث في هذه المسئلة كتاب البيع في بحث ما يدخل في البيع كما فعله  
 في بيع وسيا الاصل على المحل فان ذكرها كما لا ريب في هذا الكتاب **الاربعة** اذا تباح شارع اهل الوادي في هامة اللبأ الغير المملوك لهم  
 حبسه على الكلب بل هو له للمخل الى الكعب للزرع الى الشراك وهو سفل منه بقليل ثم يرحمه ويرسله الى الكلب ليلته هكذا بلا خلاف  
 في اتم الحكم من استقر لثاني بجبس الاول لا بل في ذلك الاجماع عليه هو الحق وقضا الى التصرف المستفيدة العمامة والخاصة المتقاضيها  
 في تحديد مقدار السقي عليه لاثنا بتعا لثاني خلا لظهور فقا لا روى صاحبنا ان لا على حبس الى الساق للمخل وللشجر المقد  
 وللزرع الى الشراك وعليه كثر الاصحاء منهم الماتر في بيع وادعى جمع الشجرة عليه منهم شيخنا الك وبقي منه ومن جمع من تعده كالكفاية  
 وغيره ان محل الخلاف بين القولين الجوزي انها هو القرض للشجر غير المخل في الثاني دون الاول حيث استد لوال هذا القول بعض ما من  
 التصرف المستفيدة لغيره في العباءة من دون يادته واعتراضه عليه بضعف استد عدم القرض به للشجر خاصة ولم افهم بعد ضووع الحق  
 بين لكعب الساق انه اعلم منه بكثير سببا اذا اريد من الساق فنها واسطة فيصير هذا ايقه محل الخلاف بينهما من حيث يتجدد السقي  
 في القول الاول بالاول وفي الثاني بالثاني فلا وجه محصر محل الخلاف في الاول ولا الاستد على هذا القول ما دل على القول الاول  
 اللهم الا ان يجعل الكعب هو الفصل بين القدر وعظم الساق ويلا بد منه لا الزايد فيصير قوله الى الساق كناية عن منه هو الكعب  
 فيوافق الروايتان في تحديد مقدار المخل ايقه ونظا اختصاصا اختلافهما في ما ركنه خلاف مذهب الاصحاء الا ان الدار حيث حدد و  
 الكعب لم فصل في قبة القدم وادعوا عليه لا جأ مجدا لا فاضا فانما عليه لا دلل الفاضة كما تقدم في بحث الوضوء من كتاب اللهم

ومع ذلك لم ينعج الفرق بين تحديد الشجر والقد والنخل لا الساقي لثابتها على ذلك التقدير فربما يكون فعله لفصل محو وسأبحث كاد ان يكون  
 احدهما غير الاخر وعليه في المخرج وفي الاختلاف فلا بد من تعيين سائر الفرق بين التقديرات بان يراد من الساقي غير مبدا ومعهما لم يرفع  
 لخالفة الكعب على لغيره الساقي على هذا التقدير اذا عرف هذا فاعلم انه لا اشكال في مقدار سعي الزرع لانها في النصوص والقاضي على  
 تقديره بالشر والى في الشجر لم يسلط في سائر المخرجين بل لاكثر مع سلامة ما من خاصية باقي النصوص الاخر فلوها عن تحديد مقدار سعيه  
 بتجلى اشكال في النخل لخاصة النصوص والقاضي فيه كما عرفت ولم يجمع كل من القولين في الاول واستفتا النصوص الدالة عليه مع صحة سعيها  
 لا ابنه في سعيه على تعيينه وايضا في التماثل بين المرسلين الدالين عليه بعمل الاكثر فلا يعارضها شيء من النصوص المعتمدة ولعل هذا  
 احوط سيما او فقيته بما يشاء بقاء الحق عند سلطنة لاسفل على الاعلى في معنى هذا الذي اريد على الجمع غير لئلا في اطلاق النصوص  
 اكثر لافساد في تعيد الحكم بكون الاعلى سابقا في احياء الارض التي يراد سقيها او كون السابق محمولا كما ذكره الشهيد وغيرهما فان لم  
 يتقدم المناظر اذا كان سابقا في احياء معللين بتقديم حقه الى الباقي واستوجبه الكفاية فالتاثير في احياء الدالة على تقدم الدال  
 على فوهة لغيره لا محمول على ما يجب بل هذا الفهم فيه نظر كفاية رجوع الاطلاق الى العموم في حيث لم يذكر فيه شايع متبادر ويتكافؤ افراد كما في  
 محل البحث لعله لئلا ينظر فيه ذكره في تيج وهو في محله لان يكون قد انعقد الاجماع على صحته ثم انه ذكر في الدال اطلاق النص الفوقى  
 الزرع والشجر بل ذلك المقدار محمول على الغالب في ارض الحجاز من استوى ما كان سقي جميعها ملك فلو كانت مخالفة في الارزاق والحق في  
 حيث لو سقيت اجمع ملك زاد المال في المخفضة عن الحد المشرع افر كل واحد السقي بما هو طر يقرب توصلا الى متابعه النص بحسب الامكان  
 ولو كانت كلها واحدة لم يقف لما فيها ملك سقيته بقية لعمادة وسقط اعتبار التقدير الشرعي لاعتدائه واستحتمل الكفاية واخرنا  
 بالقييد بالملك اذا كان ملكا لهم فانه يقسم بينهم على قدر سهامهم اما بقية نفس المال او بالملك ايات عليه بالاختلاف في هذا الحكم  
 لا يجوز لان الشاخص المسمى في ملكه خاصة فلا يجوز ان يجمع بقية من الموت على ما يمنع بينا الناس من ارض فيها بلا خلاف اجده  
 بل عليه لا يجرى في ذلك غير وهو بخلافه الى ما دل على شرعية التنازل في النار والكل وخصوصا منطوقه في النسخ لاجل الله لو سئل  
 وفهمه النصوص ومنها النجاشي في النسخ بان يجمع بين الجمع على تعيينه وايضا لحد ثمن الرجل يكون له الضيقة يكون لها حد يتبلغ  
 حدودها عشرين ميلا او اقل واكثر باقية الرجل يقول له اعطني من ارضي ضيقتك اعطيتك كذلكا وادها فوق اذا كانت الضيقة فلا  
 باس اظهر منه الثاني في ذلك لثابتها ولها حد وفيها امر على رجل مناخره وابل يحتاج الى ذلك الماعى بله وغنم ايجل لان يجمع الملك  
 كحاجة النما فوق اذا كانت ارض رضة فلان يجمع بين النسخ الى ما يحتاج اليه فذلك الرجل يبيع الماعى في اذا كانت ارض رضة فلا  
 باس عليه ما يحمل اطلاق بعض النصوص الفاضلة وسد ابل الضيقة جدا عن بيع الكلال والماعى في لا باس في سوا هذه الضيقة يحمل  
 المسهلين يحمل الحمل على غير ذلك لثابتها ما هو اقول النص الفوقى يجوز ذلك للنسخ ولا كما مضى باجاءنا المحكي في كلامه من صحتها خلافا لبعض القضا  
 العياض يجوز لغير النبي من ماله للنسخ في الضيقة العياض مستحب لو كان له ان لا ينادى على غير ماله لغيره ليجوز له ان يخصصه لغيره بعد  
 بالثابت ويصرفه عنها الا بغيرها صا حقا في خصوص الصحيح كنه جل في الضيقة رجل كان له دوى على مرقته والقرية لرجل او لرجلين فارد  
 صاحب القرية ان يوقى الماء في قرية غير هذا النهر الذي عليه هذا الرعى ويظل هذا الرعى له ذلك الم لا فوقه يبقى الله عز وجل ويعمل  
 بالمعروف ولا يضاهي انما المؤمن حديث واعلم ان ارفاف على معرض هذه المسألة على قليل منه بعض ضاحي المناظر يستدل الى هذا  
 الصحيح زائد وهو انما الضيقة بالاعلى على غير معنى هذا انها بهم على القول المنفصل من قريب بترجيده لثابتها في النص على انه ساط  
 الملك على الضرر في امل اكلهم واما على غير فيشكل الحكم على اطلاقه ولذا في قوله المحلى في ثبوتها اذا كان ضمن الرعى على النهر باخرى واجب على  
 صاحبه هذا هو الاقوى بناء على القول الاخر الذي ذهب اليه صاحب من حجج اولى السلطنة على ارضه في الضرر ولا يرب ان الاول احوط  
 واولى المستعمل في اشتري ارضها بانه من الطريق للسيل في دواته ابن مسلم الموقفة المروية في سيب باب بيع الغرد والحجاز فانه ان  
 كان ذلك اي الزايد ليدلول عليه لزيادة فيما اشتري فلا باس بخوها وايضا في جملة المروية ثمه لكن يعينها في العباءة وفي رواية لم  
 يعين الزايد لم يكن عليه شيء ان يميزه اليها رجع على البايع باليد والخذل من ثمنه لانه لا ينافيه ضعيفه السد الاول ان كانت ثمنه  
 الا انها مخالفة للنصوص حيث لا يملكها الا بخرى استبان طريق المسلمين في نظر جودان يكون اللام فيها في الطريق للمعتمد  
 الطريق المملوك وجاز ان يكون مقصدا يرد على الفد الشرعي فيكون على الا باخرة فلا يضر له ما في الملك فاجاب عنه بغير الباس لما  
 علم من خاتمة فليس له الزايد من محل البحث في ثمنه في العباءة وعبا في مرقته في زائدة الطريق بالاخذ من طريق المسلمين الطريق  
 السلوك وقد قيل انما في موضع البيع لان عدلنا لا يقتضي باجاءنا اخذ من الطريق بل ينبغي رده اليها على جميع الاصول والوجه

في الباطن أي بطل البيع من أصله لا من حق الطريق وإنما من جهة العقد ما هو ملك المالك وهو لا يملكه غيره ويبيع البيع على نقد  
الأمينة لا أصل لتسليم من المتعاضد من نحو الجواز ولكن لما جازا في غرضه أن مثالا لا يوجب رد الزائد إلى الطريق فيقضي البيع على الشرعي ودون  
عيب موجب لنجاسة ما يعلم حقيقة الحال مع العلم بها لا يثبت الاستكال المحقق الغرض عليه من قبله **المسألة** من كان له نصيب من  
ملكه في قناه أو غيره من البيعة بأشكال في المعبرة ففي الصحيح عن رجل يكون له الشرب مع قوم في قناه فيها شرك فبيعتهم عن  
شرب ما يبيع شربه قال نعم إن شاء الله بوزن وإن شاكيل خطه ونحوه الصحيح المذكور عن قريب الاستماع قوم كانت بينهم قناه ماء لكل أنسا  
منهم شرب معلوف باع أحدهم شربه بدينارهم أو بطنافيل صلح قال نعم وفي الحسن عن قناه بين قوم لكل رجل منهم شرب معلوف فبيعتهم  
رجل منهم عن شربه بدينارهم أو بطنافيل صلح قال نعم وفي الحسن عن قناه بين قوم لكل رجل منهم شرب معلوف فبيعتهم  
جمعا بين الأدلة واستشكل الحكم على الإطلاق في قبحه قال العقد مكان التسليم عدم العلم بقوله ما يسلم له بالقبضه نعم يجوز الصلح على ذلك  
كانه أراد بالبيع ملكه المتعاضد من نوع ما يبيع ويستفاد من ذلك الكفاية أن المنع في محل الاستكال هو لا شربه بل الاستحباب فانها لا ما حكم  
منها يجوز بيعه كالأدلة والأضبطا وكذا يجوز مشاهدتها إذا كان محصوا وأما بيع ما العين البئر اجماع لا شرب منه لكونه مجهولا وكونه  
يزيد شيئا فيخطأ المبيع بعينه وفي من جوزه بيعه على الدوام أو ساو كان منفردا أو باع الأراض انتهى فالمسألة محل استكال من ظهور  
هذه المعبرة ومن لفظة الناهية عن بيع الغرر والجحش العنقضة بالإجماع من أصلها وخصوا الشهرة المحكية في المسألة ولعل  
هذا لا يخرج عن قوته سيما ظهوره في المعبرة كالعبارة في أن المتضمن الحكم فيها يجوز البيع بكل ما يئسا لا يجوز حقيقة الإطلاق على طر  
المتعاضد الشريعة بخلاف ما يبيع وقد ورد مثله في جواب بيع خذمة العبد الذي قد حله الاستحباب الجارة دون البيع حقيقة ونحو  
الإطلاق في البيع على المعاوضة على سكنى الدار وكيف كان فالأحوط ترك البيع والبناء على الصلح لجوره مع الجواز لا يتوقع رفضها كما في  
المسألة بالاتفاق وقد مر حقيقة في كتاب الصلح مع اتفاق هو الجماعة الذين قد عتد على كتبهم في المسألة على جواز من دون **المسألة**  
وكذا الشيخ في بيعه باب بيع الغرر والجحش في نسخة عن حسن محمد بن سماعة عن علي بن رباب عبد الله بن جليل عن الحسن بن عمار عن عبد الله  
قال سألت عن رجل في يده دار فبيعت في يده ويدا بانه من قبله وقد علمه من مضمون بانه انما أليست له ولا يدرون في بيعها  
ياخذ منها قال ما جاز ببيع ما ليس له قلت فانه ليس به فضا حياها لا يدرك من هو ولا فله يحل لها رباب قال ما جاز ببيع ما  
ليس له قلت فبيعت سكاها او مكانها في يده فيقول لخصنا البيعت سكاها تكون في يده كما هي في يده قال نعم يبيعها على هذا  
اختر عن جميع هذا المأني ونقل بالمعنى في نقل النسخة ولا يظن محي ما جاز قال ما جاز ببيع ما ليس له ويجوز أن يبيع  
واعلم أن صفها من هذه الرواية بأنها متصلة بغيرها وأصلها لا ياتي من عدم العلم باستحبابها إلى العسوة لا في صفه لكونه عبدا  
لا يقضي كونه معصوما في نظر الشهادة التبع وتصريح جميع بان المراد به حيث يطوف مولانا موسى جعفر هذا مع أن جوده  
بعده ما يعين كونه معصوما كما لا يخفى وكذا الطعن فيها بان طريقتها الحسن محمد بن عمار وهو أفعى غير واضح لأن قبحه لا يمنع من العمل  
بروايته على الظاهر لا شهر بعد نفاذ كاصح به القائل والنقاش وغيرهما من علماء الرجال لا يستدل بالرواية لا بأس بها بحسب الاستدلال  
لأنها من الموثوق نعم منها مخالف للأصل من حيث تضمنها جواز تركها في يده وبيعها لسكنى مع أنها ليست بل ببيعها اشترط جواز  
بيع نفس الدار ولو مع الكراهة لكان لفظه لا أحل الظاهر فيها بالاشبهه ونحوه فاذكره الشيخ في غير من أنه يبيع تصرفها لا يبيع  
أصلها لأن قول تصرف ليس شئ يباع ولو سلم أو حمل البيع على الصلح نحوه فهو فرع بثبوت هذا الحق بموجب سبب لم يظن إلا جود  
سبق بذا بانه عليه ما هو لا يفيد ولو تميز جواز الصلح عليها ذهني في السبق على الأمر المباح والمشارك دون مال الغير ولذا اختلف  
الأصحاب في توجيهه قول المحل ويمكن أن يقال إنما كان الأمر على ما ذكر في هذا الحديث الوجه ذلك كيف يجوز تركها في يده وبيع ما جاز  
بيعه هو يعلم أنه لم يكن لمؤثره أن هذا الدار لم يحط علمه بأنها غصب إنما قال في الحديث لم يكن لو زود من كان بيده شئ ولم يعلم من قبله  
سبيل للفظ بهذا التعريف السريع على التصرف فجازان ببيع ما هو لخص ذلك ذكره في الجردون في الأوقاف إذا كانت في الأرض  
عنقوه وهو حسن لأنه ليس فيه توجيه لفظ البيع عليه أنه ليس حقيقة فيه بل في المعاوضة على الاعيان ونحوه في هذا توجيه التما  
الشأن البتة بقوله ويمكن تنزيله على أرض ما طلة خرمه ملكه أو حياها غير المالك بأذنه فان مثلها للهي التصرف فيه وإن كان لأصل المالك  
فان قول التصرف ليس شئ يجوز بيعه كما عرف حقيقة إنما هو شئ يصلح الصلح عليه اللهم إلا أن يكون المراد ببيع التصرف ببيع لا ثار للموعدة  
من الابنية السقوف بهذا وجه الفاضل لفظ كلام في المسئلة في الظاهر إلى الرواية قال بغيره ولا يلزم من كون الدار ليست كونهما غصبا  
جازان يكون نهاية وهو الظاهر نص المسلم إنما يبنى في الظاهر على المشروع انتهى وهو حسن كما **بالقسط** وهي ضم اللام ونحو الفاعل

في  
اللفظ  
نفي  
في  
نفي

وسكونها اسم للمال الملقوط على ما نقل عن عجمي هذا هو اللفظ كما لا سمحى ابن الاعراب والفرع واسمييد ومن تحليل انهما بالتسكين لا  
غير واما بفتح الفاء فهي اسم للملفظ لان ما جاء على فعله فهو اسم للفاعل كقوله ولما فعلت فاعله فعله ولفظها صريح يقع في فتح وعلى انه تقدير في لفظ  
مختصة بالمال فيسكن به المان في القسم الثالث لكنه هنا بعد اللفظ تجاوز في طلاقها على ما يشهد الادنى او ثانياً أى الملقوط لانه لا  
في اللقيط وتبوء الملقوط والمنقو ايضاً وهو كل صبي يحيا الا كافر له خالة لا تقاط ولا يستقل بنفسه بالسعي على ما يصلح ويدفع عن نفسه  
المهلكات المحرم ففما عاده فيلنقط الصبي الصبي مع عدا اليمر احكاماً وكذا مع على قول مشربل وضحا ولا يبر فيه مع عدا بلوغ  
حد يحفظ نفسه عن الهلاك بوجوه في شراً واما اوداعه من سطح ويحذر ذلك فيشكل مع بلوغه لك الحد ان خراج الى بعض الفرضيات وبعد  
الجوز فيه صريح بعض الاصطفاً فيكون امره الى الحاكم كالبائع من باب الولاية القاطن المحابن واموال الغياث ساير الصالحات العامة فينصب  
له من يباشرك ويصير عليه من يد المال لم يكن له مال وهو حسن مرجعه الى ان الحكم الا لقاط وهو الاخذ الفرض في الضبط وحفظه  
ويحذر ذلك مخالفاً لاصل سبط الفوق بوجوبه فيقصر فيه على التقيد المستقيم من الفرض القتم وهو ما يطابق عليه لفظ اللقيط حقيقة  
عرف والمير الذي اضع عن نفسه لا يسمي لقطاً جداً وعلى تقدير التنزل فلا اقل من المشك فيتمسك بذلك حقيقة وهو كاف في الرجوع الى حكم  
الاصل لعل مراد الجوزين خصوصاً المير الذي اضع على ما ينظر من تعليمهم الجواز ما يدل عليه من هذا انقذ و كبره بغير المان كغيره  
عن اللقيط بخصو الصبي ومن مطلق الانثا الشامل له ولين في حكمه كالمجنون لعدم صدق اللقيط عليه ومن لم يستقل بدفع المهلكات  
من نفسه لا ترتب احكام اللقيط عليه بالاسم ولا الحاجة دفع الفرض عن النفس المحترمة لانها ما دارجاً الاسر الحاكم ومن في حكمه كاف في  
العادل لانفاقهم فيه على انفاً القاطن مع ذلك فالوانم لو خاف على النافع التلقة مهلكة وجب انفاً كاجب انفاً العزق ونحوه وهو كثر  
خافى وان احكام اللقيط مد الاسم ون يتجوز دفع الفرض اليه في ثا في بيان اخر ان المان بقوله الصالح في المينق وان لم يكن كاف في  
التعليل انه لا يصدق عليه اسم اللقيط وان كان كافاً لانه اجبره كالتصا الا انه لا يسمي لقطاً في بيان اخر انه لا كاف في انفاً المرفوف كسب  
من قوله فان باوجد ومن جب عليه خصاً محضاً بحكمه ولا يلحق حكم الا لقاط وان كان ضايعاً نعم يجب على من جده اخذ ويستلزم الى  
من يجب عليه خصاً كفاية من باب الحجة نحوه كلام غيره فلا وجه لادراكها وعبرها من الحان المجنون مطر بالصبي اعترافهم باذكاره وتبر  
بعض اهل اللغة في تعريف اللقيط بانه الصبي المبذود خاصة لا جود وفا لبعض من اخر عدا القطع بالاحاق بل التوقف فيه لهم الا ان  
يكون جماعاً ولم يتحققها مع اقتضا كثر من التعايف على الصبي كالمش مع موافقة اللغة كغيره ثم توجه عليه خروج الصبي المحض  
البالغين مع صدق اللقيط على غيرهما لغز وعرفا وورد النص في الاولي في الخبر المعتبر عن اللقيط في اتباع ولا تشتر ولكن يتخذ بما  
انفقت عليه نحوه غير ويمكن الذب عنه بانها ما في الصبي بغلبا مع شيوعه ودخول الصبي فيه بغوى الخطاب جداً ويشترط في الملفظ  
الكثيف ما يبلوغ العقل فلا يصح انفاً الصبي المجنون بلا خلاف في محكيه في كلام بعض الاصحا لاسئلام الفصح الولاية والخصا والافا  
وليس لها اهلية شيء من ذلك هل يجوز الا لقاط من يد المان اهلية فله ولا يمحظ لم لا يلجج بذلك عن حكم اللقيط ويكون الولاية  
ويجاء الى المحكي عن كرم الثا واستصحاب الاول فيجاء الشهيد لثا بل ضرر عدا الصبي بذلك في مقابلة الاستصحاب الحالة السابقة لكنه معارض  
بالمثل ولاطلاقات في الضرر في الى محل الضرر في شكل يفهم من اطلاق المان كيشل شرط التكليف خاصة عدم اشتراط الرشد فيصيح  
وله لان خصاً لثا لا يخرج الصبي ومطلق كونه مولى غير خلاف للدور في استقريل شرطه محجبا بان الشاع له بائنه على ماله  
فعل الا لقاط ايمان شرعي لا يمتد بضعفان عدا ايمانه انما هو على المان كغيره بل جواز قصره في غير مطر وعلى تقدير ان يوجده  
مال يمكن الجمع بين القاعدة بين الغشيين هما عدا سيمما المند على المال واهيلة غير من مطلق الضرر التي من حلتها الا لقاط والخصا في  
منه المال خاصة فيشكل ان خصاً القاطن يشتر وجوب نفاقة وهو مشع من المند لاسئلام الضرر الى جعل الضرر في اخره فيجب  
الضرر على الطفل بقرين اموره هلد مضاً الى عدا عمو ويشهد جواز الا لقاط فليجمع فيه الى حكم الاصل هو عدا جواز فقه وكذا فيهم من  
ذلك عدا شرط الهدى واليه ذهب اكثر على الظاهر من ذلك قبل الاصل لان المسلم محال انما نعم انه ليس بينهما حقيقة ولا نفاقة  
باز لقاط الكافر مثله يجوز في غير خلاف قبل الاشارة الى الشخ في احد قوليه الفاضل في يرد عدا فقار الا لقاط والخصا في ثا  
لا يلبق بالناسق لانه لا يؤمن ان يشرقه وياخذ ماله فينظر له ول اول اظهر بهما التايد بالاطلاقات الواردة مورد العاين لثا العادل ثم لا يرك  
ان الاول اخطا كما حجه الشهيد الثاني فافا المحكي عن المحقق الثاني فندبر هذا قول ثالث محكي عن المحقق الثاني بالتفصيل بين ما اذا كان ارجا لثا  
لان الخش في المال امر راجح وما اذا لم يكن فالاول لهما وفيه نظرية في شرط الاسلام في القاطن المحكوم بانه لا لقاط دار الاسلام او الكفر مع  
مسلم فيها يمكن تولد منه تردد في ثا من انفاً سبيل كافر على المسلم ولا يؤمن ان يفتن عن نير سيمما داخل في الزينة والصحة المتكثرة باخرا

كتاب النطق





24



يحتاج ان تصدق به ويبقى الجواب عن غرضك للجملة الصرفة التي هي في تلك الروايات ايها الكراهية يمكن ان يقال ان صرف اللفظ في تلك  
 الصحاح بالغيرية من اجزاء الرواية لا يستلزم صرف اللفظ في هذه الروايات من واد قربة كما هو المفروض في ما يبدا الكراهية بالرواية الاخرى  
 واضح لا شعرا لها بل هو في اختصاص عدم الصلاحية الكراهية بارض مني خاصة لا فان من اللفظة فليطرح او نول محل لا يصلح  
 على الحرمة ويلحق مكة وباقي الحرم يعني بعد الفاعل بالفرق بين اللفظة ولا يحدروا ولا كان لوابقبت على ما هو من الكراهية اذ عدم القول  
 بالفرق في الزيادة انما يتم بها الكراهية في لفظه جميعا لا يدفع عن ذلك اختصاصها فان مقتضاها الكراهية في لفظه غيره ولا فان لم يحل  
 يصلح على ناكدا الكراهية ان لم يكن يندفع به هذا المحذور لانه مجاز كالحل على الحرمة لا يمكن اختياره خاصة لا بعد قربة معينة هي في  
 الرواية منقوذة اللهم الا ان تكون اقربا لمجانزي الى اصل الكراهية لانه حقيقة لكنه معارض لهم في الروايات السابقة في الحرمة مع  
 اشتمالها على اللفظة كما عرفت به وهو غير واحد واختبارهم يكشف بعضها عن بعض فان لم يكن المحل على الحرمة بهذا اجماع المحل الاخر  
 فلا فائدة من التمسك بها وهو يوجب الاجمال المتناقض للاسناد وما حوزاه ظهر قوة القول في لفظه الحرم بالحرمة وضعف القول  
 فيها بالكراهية غائبة وعلى كلا القولين يفرع ما حوله واحدا اجماعا فيما زاد عن الدرهم وعلى الاشهر لا قوى ما بنا على عدم تملكه وما نفق عنه  
 انهم كمن مضى ان جازا جبر سلة البحر الا تصدق به عن بعد الحول واستنباطا من ان يذ ولا يجوز له ان يملكها بل اخلافه في شئ من ذلك الا  
 عند جواز التملك فقد جوزه جماعة في الناقص عن الدرهم ولومون تعرف بكم امر وعن الجلي يتجوز في ان لا يذ ايضا بعد التعريف قد  
 ضعف الاول مفصلا امسلة الثاني جدا مع كونه شاذا محجوا هو كما بقية بالاصل عن دليل ان على التملك مع عدم ما ياتي من النصوص  
 الدالة عليه الواردة في مطلق اللفظة الغير المنصرفة كما عرفت بحكم التنازل ولعلنا في مفروض المسئلة ومع لك معاضة بصرح الرواية  
 المبيضة بالشهرة العظيمة في الجملة التي كانت تكون اجماعا بل علماء الجما في حقيقة كائن لفظ كره وفيها اللفظة لفظان لفظ الحرم يعرف  
 سنه فان جذبت لهما لهما والاصح انها ولفظة غيرهما تعرف من ان لم يتجدد صا جها فهي كبسبل مالك لا يفارضة الخبر في حين  
 الطوائف ينار اذ لا يصحق كتابته في له وكذا الاخر فان ويجوز في الحرمة نيارا مطلقا فهو ملك لا تعرف لضعفها اسنادا ونحالفها الاجماع  
 ظاهر لانه لا يملكها على الاطلاق خوار التملك من واد قربة بالترتيب مستمر مع تصديق الاخرى بالتمسك به ولم يذ في هذا احد من الاصحاب  
 الصدوقين هما شاذان لا يقدح على خلافها الا جماعا فليطرحا اذ يوجبها لانها من حمله على اللفظة من لفظه ومن غيره من اعلا  
 كان يعلم ان من خارجا وانما صحت ولو تصدق به بعد الحول وكره المالك فلم يذ به بل يذ به في شهر على حكاية المالك في هذا  
 لم ينقل الا عن العبد الديلمي وحسن بن حمزة في ذلك نسبنا الى الشهور وهي عن الشيخ في كتبه الثلاثة والاسكان في الحلة واخره في  
 لفظ الصير في حرج ولعلنا ظهر الخبر المنصرفة بعد الامر بالصدق قوله فان خاصا جبه فهو له من اضعف من غيره على اليد ما اخذت  
 ونحو الاذلة في لفظه غير الحرم من انما بعد الصدق والكراهية ذلك انما جازة ولو على كراهية كراهية لاشارة فضا منها في  
 الامر من مع كونه ما ذ في اللفظ والصدق ينسب الى الصا بعد ما في مفروض المسئلة بالاولوية لانهم يرضون في الا بالصدق دون اللفظ  
 للتمسك به كعرفه من انما الى اجباره من اصلها بالشهرة الظاهرة في انصافه من حكم المسئلة بالشهرة المحكية نعم يعارضها حكاية الشهور على  
 العكس في القضاة لكنها على تقدير تسليمها غير واضحة الخبر جدا ما صرح به في آية وغيره من ان الصدق بها صرف وشروع بالاجماع فلا يتبعها صا  
 وهو حسن لولا ما قد من الخبر القوية الترخيم على هذه بوجوه عديدة اقربها بالاولوية المتقدمة وهي ان لخصت بصوة بعد اللفظ  
 فلا يثبت غيرها من لصور لكنها انهم حجة على تمام الدليل بعد الفاعل بالفرق بين اللفظة اذ لا يفتح لاختصاص اللفظ بالصورة الاولى لا يفتح عن  
 وجه لاختصاص الخبر المتقدم الدال عليه مع بعض معاضدتها فلا معاضة للقاعد من جهة فيها عداها ان وجهه في غير الحول  
 كان زائدا عما دون الدرهم بغير حوله واحدا بل اخلافه في في الجملة والنصوص به مع ذلك مشففة ففي الصحيح يعرفها سنة فان جازا  
 طابها والافهم كبسبل لما وفيه لا يرضوها ان يثبت بها بغيرها سنة فان جازا طابها والاف جعلها في عمر من مالك يجرى عليها  
 ما يجرى على مالك ان يجرى طاب في فيه بغيرها سنة فان لم يعرف حفظها في عرضها حتى صا جها فيعطيهما اياه وان مات وهي  
 بها وهو لها من فم وفي المسئلة الصحيح يعرف سنة فليلا كانا واكثر وما كان واد الدرهم فلا يعرف لغير ذلك من النصوص  
 الكثيرة واطلاقها كالعبادة ونحوها من غير الجاهة يقتضي عدم الفرق في وجوب التعريف بين صورتين التملك بعد وعد  
 اقوى فانه لاكثر اجماعا لذلك لان مال الغير حصل له في غير فعله في الكد والتعريف سيلة الى علمه به فيجب من اياها المتقدمة  
 ولما في تركه من الكتمان المفوت للشيء على مستحقة خلا للبدن بخصه بالصورة الاولى تحتها بان التعريف انما وجب لتحقيق شرط  
 التملك فاذ لم يقصد له يجب يكون مالا مجهولا للمالك وفيه مع مخالفتها من نظرنا مع حصر سبب وجوب التعريف في اذلة



عند انقضاء الفرق بينهما لم يكن في وجه قولنا ان البيع يكون مالا ارفيه لفظه اذا لم يعرف المالك لا البائع ايته ويدفع النص لحد وكذا ما يجزى في حق  
دابة ماله كغيره ماله كما لم يمتدحى بغيره ولو كان من ماله دخل في علفها بعد جوده في الصبح وعلفها فان علفها المالك الا وهو لو اوجد في الصبح  
عن جمل شجر جود او غيره للافتقار لانها جودها في جودها او دابة او غيرها من المتاعين يكون ذلك كيف يعمل في حق  
عرفها البائع فان لم يعرفها فاشترى تلك لفظه اياه واطلاقه كالبناء ونحوها عند الفرق بين ماعليه ان لا يمتدحى لفظه منه وعرفها فاعلى  
في الاول بان لفظه لا امر مع جوبه مع ان الاولين حملوا الاطلاق هنا فان ثابتهما الاطلاق النص القوي وظاهره اطلاقا لغيا على غير الفرق  
هنا لكونه في ذلك وقوع الخلاف المتفق هنا يقر ولو وجد في جوف سكة قال الشيخ يترتب فيه من غير خفاء ولا عرف بل عليه ان  
كانه خلافا للذي يلزم الحلي خاصة هو كما لا يخفى من خوف الدابة وطلب البناء الترد في ذلك وبمعنى الخلاف في اشتراط التيقن تلك البهايات و  
عند فعل الاول يقولون لان الحيز انما قصد ملكها خاصة لم يملكها فاعلم بتوجه قصد اليه على الثاني بقوى الثاني كما هو في  
واحدة لفظه في وجه قوله على الاول ايته قال لا لا قصد ملك هذه الجملة وما في طبعها كان جودها لكونها ماضعة قال ولها بعد البناء وما يترتب  
عليه من القولين ان اصحابنا لم يفتوا بالملك لم يمع عند المفروض وهو يدل على بطلان هذا القسم عندهم وبقي الوجه الاول وما اشار به العبد  
اشترط التيقن بالملك عيانا في انعقاد الاجماع عليه فلهذا ذهب الاول لكونه الماخوذ بما حاق الاصل فاذا جزم مع البناء ملك  
هذا نصا الى اعتضاده بالنصوص المستفيضة المروية في الوسائل في الباب عن في وقصلا لا بنيا والامالي تفسيره في تفسيره في تفسيره  
تبرهم لم يكتف في نصهم فيها وجد في جوفها بعد الشراء من دون تعريف على ما هو لظنهم اساسا ها وان كانت حرا الا انها  
بالشهر مبيع فلا وجه للقول الثاني نعم يتوجه فيها لو كانت سكة محصورة فيما علفها كذا ذكره الشهيد العيني ما ذكر في الدابة ولا يمتدح  
يظان المراد بها الاهلية كما يظن من روايته فلو كانت حرة لا تشلف من مال المالك فكالتسك به في تعريفه وتعلق فيه ولما كان  
الاحكام الشرعية غالبا منولمة بالغالب ون التاد والغالب فيها بلعند الدابة من ان البائع فيها لا يمتدحى سكة من غير  
اوجب له التعريف الاول للبائع في الثاني حتى اننا لو عرفنا مضى الحال في البابين حكما بضد الحكمين لو ان البائع قد اشترى  
الدابة ثم في ذلك ان بعينه باعها لم يجب تعريفه وعرف البائع قبله لو ان السكة محصورة في كفة في انسان جبان يعرف بشا  
بطما انتهى الثاني ما وجد في داره او في ضيقه المخصصين بالنص فيها فهو له ولو ساء في النص غير كان كاللفظة غير  
اذا عرف الشريك ولا انكره بل خلاف فيها ظاهر الدلالة الصحيح عليها منطوقا ومفهوما في رجل وجد بئر دينا قال يدخل من  
غيره قلت نعم كثيرا قال هذا لفظه قلت فجل جئت ضيقه دينا قال فيدخل احديده في ضيقه غيره او يضع فيه شيئا قلت  
لا قال فهو له هذا مع شبهة الظن في صوته عند المساركة لانه لو قد عرض له الشيء لكنه يختص ما اذا لم يقطع بانقائه غير لقطع  
به ليكمل لئلا قيل ان خرج لفظه اي كصوته المساركة مع لا تكرار وهذا ايتم مشكل بعد الاطلاق النص القوي مع عدم فصل اللفظة على  
مثلة ظاهرا فاستبعد الاطلاق لعلها اولى وانما في لفظه قطع بالانتفاء فيكون شيئا بعينه الله تعالى ورواياه واطلاق النص و  
القنوي يقتضي عند الفرق في الحكم بكونه لفظه مع المساركة بين المخصص وغير المخصص الوجه في لفظه لانه يمتدحى كغيره لا بد له  
فكون لفظه واما مع اختصاص المساركة فان المفروض ان لا يعرفه الواحد فلا يملكه بكون التعريف منه قبل ويحتمل قولنا بكونه له مع  
تعريفه المخصص بها لانه بعد اعتراف المساركة بصيركا لا مشاكلا لغيره هو حسن يكن ينزل الاطلاق النص القوي عليه لافرق في وجوب  
تعريف المساركة هنا بين ما نقص عن ادرهم وما زاد للاطلاق لا لاشراكهم في اليد بسبب قصر قبل ولا يفتقر من غيرهم الى البناء  
ولا الوصف في مال لا يدعيه احد لوجبه لوجبه لوجبه فلم يغتوا به ولم يفتقروا فان كان الاشارة في النص خاصة فهو للمالك منهم و  
ان لم يكن فيهم مالك فهو للمالك ان كان الاشارة في الملك النص فيهم فيرسلوا دليل بعض ما ذكره غير واضح **التمسك** بالملك  
اللفظة بحول الحول وان عرفها من ماله نيو الملك الا شهادتين للآخرين بل مطلقا في حق خاصة الكفاية اقتضاها خالف لاصل  
على الميقن للصحيح المقتضى الامر بجعلها في عرض المالك بعد التعريف مع عدم التعريف به يجعله مالا وهو في كونه امر بجعلها ماله  
وفي الجمع نظر للردم الخروج عن الاول بما ياتي في تصوات السند لا لا يخرج من مع ضعف ثبوتها وخالفه الاطلاق لا يجمع من حيث بخوبه لا يمتدح  
عنه من كون يقيده بالتعريف من حوله الحول وذلك لان الامر بجعلها في عرض المالك غير متعين بل ولا في جعله ماله كيف لا وهو ماله  
ايته سابقا مع ما في قوله من قوله عجز عليها ما يجري على مالك لفظه في ان جميع احكام ما عليه ما من جعلها ونحو الزكوة عليها بعد جود  
الحول اذا كانت نفدا وهذا احد ثمرات النزاع التي رتب عليه فهو ليل للملك فلهذا لا نذكره ولا يخفى واما ما يستفاد من قوله من ان  
الاشكال هذه الرواية ان الامر بجعلها في عرض المالك امر اقله لا باخرة فيستدرك ان يكون الما في مقتضى رابعه لغيره بجنى المالك

وهو يجمع مع الملك قهره في غاية لو كان الامور به جعلها بالاول فليس كان جعله في عرض المال عبثا كما هو في لفظه لئلا يجعل في حيزه  
بذلك بل ما عساه وبالحكمة لا تشكك في هذا الاذلة كما ترى ونحو الاستدلال بالقبول في ما سطره فان لم يعرف ما حفظه في عرض الحق في حيزه  
في علمه ما يراه وان ما لم يصح هو من اوله لو كان ما كمالها فاما ان كان له التصرف فيها كيف شاؤ لم يبره بحفظها وذلك لفظها  
ان يكون قوله فان لم يعرف بالتدبير لا كلام فيه بالتحقيق المبني عليه لا تشكك وقيل كما عن الشيخين الصديقين في الحجة ان ملكها  
بمضي الحول بعد التعريف عندنا الاخير لا جاعلا عليه من الاستحوا وتواثر الاجتناب وليس بعبد عن التصور اعقوب على ما ذكره من الاجتناب  
والاجتناب ضمن كثير منها ما بعد التعريف كبيل ما لفظ في ذلك على اللفظ المصروف في صفة لفظ الجواب عنها بان التشبيه لا يقتضيه  
الافتقار في جميع الاحكام والالكان هو هو وليس بل يكفي في مطلق التشبيه لا افتقار في بعضها هو هنا جواز التصرف فيه بالحدود  
الثالثة المتقدمة ذكرها من نوع ما حققه من علم من قضى التشبيه لا افتقار في الجميع لان يكون فيها فرد متباين في صفة البه لا يحل  
الفرض من المشتق دعوا استدلالا في الافتقار في الجميع لان يكون فيها فرد متباين في صفة البه وليس محل الفرض من المشتق ودعوى  
استدلال الافتقار في الجميع لا تخالف في اصح لفظا لكفاية اشياء الغايبات انما هو غير الاحكام من تخلفاير المبتدأ وغيره فادعوا لفظه  
الاختصاص بكون الاستدلال الى خلاف غيره بعد نقله هو نفسه هذا القول عن جملته القول الاول عن الشيخ في الكتابين المطبوعين  
عليهما لا يربطان لا يربطان كثر عددا بالنسبة اليهما مع ان الشيخ قال في هذا القول في قوله الاخر في قوله انما خاصة مع ذلك كيف يمكن دعوى  
الاكثرية بل لا نسب للعكس كما انفي لخصا في حيث قال بعد نقل القولين في الروايات حجة للقولين ان كان الملك بغير اختياره  
اشهر قال وفيه الفائدة اخينا الصديق والتمس البجود والجواب في الحول والضمائم هل يملكها بعض ثبت في نفسه وبعض عرض  
ثم يتبين بجواب الكتاب في الروايات انما لا يربطان كما عن الشيخ وغيره ودليل غير واضح وان كان جوازا وبعد فالا حوط القول الاول في ذلك  
**الفصل الثاني** في بيان اللفظ للمال مطلق وهو من اهل السنة لاكتساب فلو ان اللفظ للصبي المجنون جازا في المشتبه بالاستحوا او فاعا في  
فاطما ببل لا يكتاد يتحقق فيه مخالفه من غير ما هو من اهل السنة لاكتساب فلو ان اللفظ للصبي المجنون جازا في المشتبه بالاستحوا او فاعا في  
والفاتيح فوق شرط في الملفظ اهل السنة لاكتساب عند يوم واهلية الحفظ عند الاخير واحد اهل السنة عند ثالث ولم اقف على ان  
القولين الاخيرين عدلان في بيع حيث جاز في بيع الملفظ ثانيا مهووش في النقاط الصبي المجنون للفتا في مجملها ولعل نظر القائل  
للخلاف في غير الفتا في الاصل تقع على مخالفة في اثنين ما بعد ما يبره في هذا وبين ما ذكره الناقل الثاني من موقوف الى القيس الثاني في كلا  
وكيف كان فالتحقيق ان يقرأ ما ان يرد بجواز النقاط غير المكلف بايقال الحرمة بمعنى باخلة او يبره بها حكا اللفظ عليه من الملك  
او انفسه ما بعد التعريف في وجهه ابدل عن امانة المحصة لا معنى للجواز بالمعنى الاول لكونه من متعلق المكلف ليس غير المكلف  
اهلا له وان كان حكمة ثابتة في حق اولئك في الثاني ولا دليل عليه لا خصصا التصو المشقة لاحكام اللفظة المزبورة بالمكلف بحكم ثبوتها  
وتضمنها الامر بالحفظ والصدق والملك هو لا يتوجه الى غيره فاحكم بالجواز مشكلا بعد اقتضا الامل لحد ويمكن ان يتوان في جهر  
الاشكال لكونه مقتضى اعتبار اهل السنة مع الدليل هو لا يحد فولا يكون للاجتماع الفايغ في جميع احوال القول الثالثة المتقدمة  
على تقدير ثبوتها لا يربطان المشتبه بالاولي لما عرف من عدم مخالفة صفة او كونه نادرا وانه عليه يتولى القول بالحفظ والتعريف فيما  
يقصر اليها ثم يفعل لها ما هو لا يعط من الملك الصديق والابقا انا ان قلنا في جواز النقاط المملوك من دون ذوقه وادعوا  
واختلاف في من حكم بالمنع عند الاستكافي للحجج البان في المنع عن النقاط اللقيط الصبي في ذلك منقضا الى الامل واخصصا  
عادل على حوز اللفظ لغيره اما للتباعد ولتغير كثير من التصو المتقدمة مع اقتضا جواز الملك الصديق تبعا لتعريفه وليس اهلا  
للاثر في اجاعا في الثاني لكان لا يحج عليه مطلق التصرف على الاصح لا شهر في الاول ثبنا على عكس فليسه الملك بين من قال بالصدق  
دشيرة لفظ الى المشتبه منهم البان لقوله اشبهه بالجواز لان المملوك له اهل السنة لا يشبهه لان اهل المودقة غيرهما من الامانات واهلية  
الاكتساب الجواز اكتسابه بالاختصاص والاصطفا وان كان الملك هو لولا ان كسبه والسئلة اكتسابا بعامل اشكال وكذا  
الكلام في النقاط المكتوبة والدبر ولم الولد منهم متجاوزا ولكن احكام الحكم بالاخير في المكتائب في كمال لا يفي هذا في غير لفظه  
الحجج ما فيها فاجاز اخذها للعبد كما في سب معلا بانها انا في حكا على لفظه في الفصل في الخلاف عند **الفصل الثاني** في الاحكام  
المعلقة بالمقام وهي ثلثة الاول لا تدفع اللفظة الصديقه جازيا الا بالبيعة العادلة والاشارة بين العلم بان له ولا يكتفى الوصف  
اجاعا اذا لم يورث ظنا بل عن الحجة كفاية فكم لا تشكك في ذلك وخلفها وايضا الى ملكها ولم يثبت كون الوصف حجة والواصف به  
ما كاد قيل كما عن الشيخ انه يكفي في الاول الباطنة كالذهب الفضة هو حسن غير خال عن القوة اذا اذ المنة كاهو لعل في وصفها

والا فله لا قبل بالحقوق  
جوابا للادبون واعلم  
فما حصل المستلة فولا  
فانما طرقت لنفسه  
فثبته وهو لا يحتاج  
فذلك الى التيقن والتمسك

في بيان اشكاله  
في اللفظ



ولا ينظر لتلك الحول بانفراجه بعدا كمال صلة واطلاق العبارة وسيا القدر في كونها القطر مع عقد القربان اما ان يقضى عقد القربان فيها ينظر  
لفظة الحرم وغيرها وهو حسن ان قلنا بعد الفرق بينهما احكاما واما على القول بالفرق بينهما كراهة في الثانية وخبره الاولى فيشكل جدا  
بل لا يفي بالاصل فيكون لفظ الحرم اما ان يكون الابد لاخذها معا دية من حيث انتهى عن الظاهر بالاعلان لنا في التصرف فيها  
فتجدد كما هو في قوله من الغرض ان ريد بها المفضل فان ريد بها ما يعم الاجمال كان في الاولى كما هو في بعضها  
ومن ثم كان التبعين بها في من لا يغير الغرض والاصل فيه بعد الاجمال الكتاب السنن في الشك بوضع الله في ولا ذكره للذكر مثل  
خط الانثيين الى اخر الايتين في النبوة تعلموا الغرض علموها الناس في امر متعبدون لعلم يتقصد بظلاله في مختلف  
الاشياء في الغرض فلا يجدان من يفضل بينهما ذلك لا ينشأ من ان الغرض على الصغر عرقلة عند اشمال القرآن على جميعها  
ولا لاهل البيت فيها لصو بانها سائر الفرق وهم ادرى بما في بدلت الشيء وفي انهم تعلموا الغرض فانها من ينكم وان نصف العلم وان  
اول ما يندفع من نوع قد ذكرنا في توجيه التخصيص جوها كلها انتم والنظر فيكون في المقدار والمفاد الواضح المقدر بان  
ثمة اول في بيان موضع الارث وهو في سبب نسب هو انك بالاولاد بانها احد الشخصين في الاخر كالا في الابن وابنتها  
الثالث مع صدور اسم النسب عرفا على الويلة لشرع هو تلك مراتب لاهل البيت من المرتبة الثالثة مع وجود واحد من المرتبة السابقة  
خال من مواقع الارث فالاولى الابن من غير انما والولد ان لم يدر النسب لا قرب فالقرب وبعدا هالاجل والجدات وان  
عليه مرتبة والاقرب والاقرب والاقرب مع تقدم ولد نكحتم كبعدها الاصل والاقرب والاقرب والاقرب والاقرب مع تقدم ولد  
ان نزلوا الاقرب فالقرب هكذا الى سائر الدرجات في كل من المرتبة الاولى من صنف اهل البيت الا انهم لا يورثون من غيرهم  
الاقرب من كل صنف لا بعد من النسب المذكور في مرتبة بل بحجة ان كان من صنف الواحد من كل مرتبة ودرجته ان كان في حجب من رتبة  
من المراتب التي لا تجوز في صنف واحد اجماعه هي ان ابن العم لا يورث الام بحجة لان العم لا يورث والام لا يورث من غيرهم  
بعد الاجماع عليه في الجملة الكتاب السنن قال سبحانه اولوا الارحام بعضهم اولى ببعض الا في الصلح كل ذي حرم بيننا رحم الذي يحرم  
لان يكون ارث اقرب الى الميت فحججه ونحو غيره وفي الخبر انك اولى بك من ابنك وابنتك اولى بك من اخيك اخوات  
ابيك اولى بك من اخيك اولى بك من اخوك اولى بك من اخيك اولى بك من اخوك اولى بك من اخوك اولى بك من اخوك اولى بك من اخوك  
واولادهم بمعنى زيادة المراتب وفي غيرهم بمعنى انهم لا يورثون من غيرهم الا في الصلح والام لا يورث من غيرهم  
ما به الاصل فيه قسما وجبته من الجاهلين مع عدم العقد او شرط الارث على الخلاف المتقدم في كتاب النكاح ولا يقع الواو واصلة القرب  
والدنو والمراد به هنا قربا لحد الشخصين بالآخر على وجه يوجب الارث بغير نسب ولا زوجية والاولاد ثلاث مراتب كالنسب بحد  
من المرتبة الثانية مع وجود واحد من المرتبة السابقة خال من الموانع فاقربها ولا يعاقب ثم لا يقتضي الهجرة ثم ولا الامانة والضم والاول  
بجامع جميع الولات والثاني لا يجمع النسب وان بعد الثانية في ثلثا موضع الارث وهي كثيرة ذكرها في المراتب منها هذا الذي اظهر في  
في الكفر والقول الرق اما الكفر فانه يمنع في طرف الوارث يعني انه لو كان كافرا لا يورث مسلما او يورث لو كان بالعكس الاصل فيه بعد ثلثا  
المسلمين كانه كافر في حركته وغيره المعتبر المستفصصة التي كانت تكون متواترة بل علمنا متواترة فحق عن رجل المسلم هل يورث  
المشرك فالنعم ولا يورث المشرك المسلم وفي الصحيح المسلم يورث امرأته الذمية ولا توريثه ولا يورث اليهود والنصر المسلمين يورث المسلم  
في اليهود والنصر في الجحيم القريب من الصحيح بن ابي ابي بن محبوب مجمع على يقين وانما يورث من امة القصة المسلم بحجبه ككفره وبشره الكافر  
لا يوجب الموت لا يورث الا يورث الا يورث الكافر مسلما مطر حربا كان الكافر او ذميا او مشركا وانما حصل المنع بما اذا كان الكافر في  
طرف الوارث لا يورث المسلم الكافر مطر اصليا كان ومريدا باجماعنا الحكمي في عتق جماعة من صنفنا مع وقوع التصريح في الاجابة في  
فلو انها سابقا واما النص المستفصصة لانه لا يورث بين اهل ملتين من المؤمنين وغيرهما منع قصوا سايندها وضعف  
جله منها حمولا اما على القيمة لموافقة الذهب كثر العامة كما هو مخرجنا ونهم شيوخ الطائفة او على نفي الوارث من الجاهلين على  
وجه يورث كل منها صاحبه كما يورث المسلم وهو لا يورث ارضا حدها من الاخر خاصة وبهذا الوجهية تقع التصريح في كثير من المعتبر  
ولو جعل الطائفة منها الصحيح عن مولانا القائل في ان الناس عن رسول الله انه قال لا يورث اهل ملتين فوثرهم ولا يورثوا  
ان اسلام لزيد في الاعراب في حقه الخبر عن قوله لا يورث اهل ملتين فوثرهم ولا يورثوا ان اسلام لزيد في امره الاشده وفي





الثلثون

[illegible]

ولما رقت على من تعرض لذلك عن **الحج** وهو كافر بعد الإسلام أو كافرا يوقى الأيمان إذا كان ارتدادا عن فطرته الإسلام بان ارتد عنه بعد أن اعتقد واحد ابوبير مسلم كما صرح به الفاضل والشهيد وغيرهم من ورن خلاف بعضهم بينهم ويعضد خواهر بعض النصوص  
 الآية المستفاد من حيث التعبير عن غير ذلك على الإسلام كما في بعض الأدلة على الفطره كما في الخرو لا تشك في أنها الإجماع ذكره فيقول ولا  
 يستأب تعذرا من هذه الوفاة ولو لم يدخلها على قول قوي تقسم لمولده يبرئ منه ولو كان حيا بلا خلاف في شيء من ذلك جدد ولا حكاة  
 احد من الطائفة لا يشخص في ذلك وبعض من بعده يحكيه عن الأسكان في حيث لم يفصل الاستبنا والقتل بعد تعاهد التوبة بين الفطره  
 قال التابع بعد نفاذ وهو شاذ وهو في تعاقب الاجماع خلافه ويرى في حقه غير ما هو المحجوز من الالمعبر المستفيضة ففي الصحيح من غيب  
 عن الإسلام فكفره انزل على محمد بعد استناده لا توبة له وقد وجب قتله ما ثبت منه امره وقسم ما ذكره على ذلك وانما خصنا الفطره مع شئ من أهل  
 جعابين يبرهن ما دل على لزوم قول المرندي بقول طلق بعد امتناعه من التوبة كما يصح من غير واحد من متابعيها في المرندي شيان فان تاب الا  
 قتل لا غير ذلك من النصوص بحملها على المخاصة الجامع بعد الاجماع المتقد اليه لاشارة العبرة منها الصحيح من مسلم بنصر كافي في ونب وارثا كما  
 في الاستبنا قال يقتل لا يشأب فلت ففصر اسلام المرندي من الاسلام قال يشأب ان يجمع ولا يقتل والموقوف كل مسلم من مسلمين راند  
 عن الاسلام ومحمد بن محمد بن بنون وكذا به فان مرجع الكل من يمتنع لك منه وامرته بانته منه يوم اريد فلا يفرته ويقسم لما على وزنه ويعتد امر  
 على الشوق عنها وجهها على الامام ان يقتله لا يشأبته والمرفوع كالنوف بن عثمان بن عيسى الجمع على صحيحه وابانه ما من كان من المسلمين له على  
 الفطره ثم نزل في فاجر عنقه ولا تشأبته من لم يولد منهم على الفطره فاستدبه فان تاب الا فاجر عنقه وفي الصحيح جلد له على الإسلام  
 ثم كفو واسره وخرج عن الاسلام من استأب و لا يشأب فقتل وفيه نص صحيح يقتل الفطره عند استبنا وفي كثير من النصوص عدم  
 الملى الامن بعد امتناعه عن التوبة ولا صار من ينهاها يوجب العمل بها بلا تشأبته وفيه ما قرينه اخرى على الجمع المتقد اليه لاشارة فلا تشأبته في  
 المسئلة وقصوا سايند بعض المعبر المتقد كقصود لا لبعض اخر من هنا فانها ما ذكره الحافظ معصن مجيبو علمهم فلا وجه لمناقضة بعض  
 من اخرى الطائفة فيها بينك الامرين وغيرهما بالمرفوع وما ذكرنا يشأبا ما ذكرنا الاختصاص من غير خلاف فيه بينهم بعضنا من ليس ارادة من  
 فطره كما سلم عن كفو نرايد لا يقتل ابدا بل لا يشأب فان تاب الا يقتل والنصوص من زيادة مع ما من مستفيضة ما بين فطره الحكم بالاستبنا  
 غير مقتد للمرندي بالملى مقتيد له به وقد عرضنا الجواب عن لا تشأبها على مقتيد لما عرف من لا تشأب مع انها ضعيفة واكثر بها الملق  
 موفقة لاداهم كما صرح به جماعة فيحمل الحمل ايق على التقية وبعضه مصلح اسكان في اليها كما صرح به ومفوطها من المرندي هذا الحمل غير مشأ  
 فان في بقية النصوص كفاية انهم مع عدم الخلاف هنا اصره ويرى حكا الفاضل المرندي في حق بعد فعل ما فعلنا هذا من المرندي مع ما بعد من قوله  
 ويعتد زوجة هذه الطلاق مع الحيوة عند الوفاة مع انها هذا ما لا خلاف فيه عندنا لكن التبع في حق زاد على هذا ان اذ التخي بدار الحرب  
 لم يقيد عليه بغيره بل انزل هله وتعد حتى نازعه الحلي فان لا بان الاصل فيها الملك على ما لا دل على فطره مولدنا نرايد قال وقد  
 رجع الشيخ عن ذلك في طر وب وهذا هو المرفوع انتهى ظاهره كما ترى على خلافه في مبلغ العدة في صور الجنو والوفاء ايضا وقد قد منا  
 التحقيق في كتاب النكاح وهلى الملى لثوبه حد فطره في كل لا تعد دليل على قيل الفتا الذي يكره معه الرجوع احياها في الدنيا  
 وازاخر البشمة العازية الحد قيل لثوبه ايام الحز الضعيف لجماعة فيه المرندي نزل عند امره ولا توكلا بحجة يشأب لثوبه ايام فان تاب  
 والاقتل لهم الرابع ولعل الوكسط اجو واما المرندي فلا يقتل بالردة بل يحبس بقبر او فاة الصلوة حتى توب مطم ولو كانت مرتدة عن فطره  
 للمعبرة المستفيضة ففي المرسى كالصحيح بل الصحيح على الصحيح المرندي اذا ارادت استبنت فان تاب ورجعت الا اخلدت في التخي ونبق  
 عليها حبسها في الصحيح المرندي عن الاسلام قال لا يقتل ولا تشأبته عند شدة بدو ومنع الطعام والشراب الا ما تمسك نفسها للمبسن شش  
 الشيا ب نصير على الصلوات اما الصحيح الدال على ثل المرندي عن ملة بعد بانها عن التوبة فنع انه شاذ مخالف للاجماع قضية واقعة بحمل  
 الاختصاص بها وغير مع توجبها فيه بما ينافي الاختصاص الاول ذكر بعضنا الشيخ في الكتابين غيره مع انه غير مكافؤ لها واعلم انه ذكر شيئا من  
 وبعض من بعده لم يلبس فيها ما يدل على قبول توبتها مطم والا اول منها اكان ظاهرا ذلك لا انقص حكم الرجل بل لا يبق وحله على الملى  
 بر مشله فيها تحمل الدال على تحليكه جسمه ما دام غير تفصيل على الفطره وعدم قبول توبتها كما لو لم يكن وفيها شعا بالخلاف في ذلك  
 وهو مشا للاختصاص الاول وظهر من عبادته عبادت المحبنة في بعض الحواشي العبرة وبينها بعد الحكم بان حكم المرندي حكم المرندي عن غير فطره  
 وذهب به جهم انها تحبس اياما مع التوبة ان كانت عن فطره ولكنها لم يطر منها ولا من العباداة الاولى كونها مخالف منا فلعلم من العاليها  
 او من لم يعتد بها ورمي بالشر هذا ما حكمه عاب ايش في خيل تلك العباداة في ردها وهو لم يقر به احد لا يد عليه ليس بل الاختصاص  
 يدل على خلافه انتهى ما بعد ما بين ما ذكره من لا تشأبها على خلافه وما ذكره بعضنا من مناسبت لها وكيفية كان فعبارة طر في عدم الخلاف



كباره من تبع شيخنا الشكاري حيث قال هذا الحكم او بلا خلاف هو لقوله حيث كتب الحكم بعد ذكره الى الامتناع كاذب من دون خلاف  
ذكره ولا ريب فيه فان حبسا الاصطاح مطبقه على ذلك من دون نقل خلاف فمن بعد به ولا ذكر اسكال حيث كانت المسئلة بهذا المناهضه اسكال  
فيها بعد الله سبحانه مع امكن استنفاها من الرواية الاولى نوع من الشك بكونها باهنا او دونها واعلمنا من اسكال احمل المذهب على اليه  
المذهب يمنع النادر من الجاهل الغافل فلا يفتن قبيحا اطلاقا احدهما بالادلة الخارجة ايضا الاخر على اطلاقه نعم وما في ذلك لا يشك  
وكان مستبعدا لكنه من دفع بعد ضم اتفاق من دون خلاف اليها ولعله لا بد من شكل الحكم بذلك في منتهى صلاحه وجعله تابع احوط واولي  
لومات المذهب كان يراه لوانه المسلم وان بعد قريب اربعة اقسام اجماعا لها ولولم يكن له وارث الا كافر كان يراه لوانه الجاهل الا كفاه عنده بالضمير  
للقيام به بل خلاف يظهر فيها اذا كان المذهب في طرفة وكذا مظهر على الاظهر لا شهر بل عليه ثانيا من اخر وفي عتباته البان من تبع وغيره استعاب الاجماع  
عليه حيث ثبت الرواية وفاته الى الشك في ولعله القام من تبع اتفاقا لانتفاها على ذلك من دون ظهور مخالفه في ظاهره عند الصدوق في  
يتجسس ويما يدلى على ان يوارث للمولى لورثته في الموقوف الصحيح عن ابي بصير محمد بن ابي اسلم ثم رجع الى التصريح ثم مات قال يراه لوانه  
النصا ومسلم بن ابي اسلم ثم مات قال يراه لوانه المسلم في ظاهره القوي مضمونه لما ذكره في اول كتابه مع انه حكى عن ابي بصير في صريحه ما مضى لم  
نموافقه اطلاقا الشيخ في استنبطه حيث حكى الرواية بعينها من اسناد الكون من اسناد ابيه بعد هاجم ارباب التصريح يكون لولده النصا اذ لم يكن  
له ولد مسلمون لكنه غير صحيح بل لا ظاهر في قواه بل هو معلوف في كتابه من حاله مع انه صرح في خلاف الرواية بخلافه لانه على النقد في انهما  
مذهب العامة وبذلك دها جماعة واخرون يارسانا لها وهو كما ترى لا يختص الا ان سائر كتابه الا في مسند في يرمع ان في مسند ابن  
عيسى المجمع في صحيح ما يصح عنه ثالث بعد معاضتها للفائدة الدالة على ان المذهب يحكم المسلم فلا يراه الكافر وهو كمن ان ثبت كليله وعجمو  
المنزلة بحيث يشبه مذهب من المسئلة من اجا اورا يراه ولا تعفها كلك بالكلية وراجع معارضتها بالمرسلة الصريحة بابان ابن ابي عمير على صحيح  
رواياتها كما مر غير مرة في رجل يموت مريضا ولما اودق ما له اولاده المسلمين ثانيا على تعيينه الولد بالسلبين فهو القيد المعتبر على كونه ارث  
لاولاده الكافرين فلا يكون لغيرهم من الورثة الكفار والاجماع على ان المذهب يحكم المسلم فلا يراه الكافر وهو كمن ان ثبت كليله وعجمو  
الغالب كما ذكره هذا المذهب في الذبح عن معارضته هذا المرسلا باطلاق الصحيحين في احدهما عن رجل ارث من اسلا من يكون من ابيه قال يقسم  
يراثه على ورثته على كتاب الله ونحو الثاني قال بعدها انهما ميثاقا على الغالب من كون ورثة المذهب من اسلا مسلمين مقتضوه ان يترقب  
باطلاقه لورثه موده فلا يرم ورثة الكفار كما هو محل البحث مقرر منه فلما قال قبل مثله القيد الوارد في المرسلا لورثه موده ايقظنا  
يعرفه وخامس يحمل الاولاد فيها على الضعاف وهم يحكم المسلمين تبعا لاسلا ابيهم قبل ارثاده وفيه نظر لما فيه من تعيين الاولاد بالضعاف  
ثم يتبينهم بالضعاف حال اسلا الاب ليس فيها ما يريدها مع استبعاد ضيقها بالنصا على خلافه لاولا الاجماع القاطن من حلبة  
من القيد لكان المصير اليها ليس بذلك لبعيد لا اعتبار السند والاعتناء بعقوبات الارث السليمة هنا عن المعارض مما دل على عكس الارث  
الكافر عن المسلم لا يختص بالحكم التبادر بعد الارث عن المسلم حقيقة من مطلق في حكمه وبوجهه الاسكا في ابا عن ابن فضال وابن عبيد  
ابن عبد الله والحمل على القيد يثبت اليه مع جود معارض الاقوي ليس بعد الاجماع كافر مناصا الى انجاء ضعفها بذلك لموافقتها للعموم  
السليمة هنا كعرف عن المعارض لما القائل في قول الوارث لولاه الوارث فيمنع الوارث من الارث على رث المقول اذا كان عمدا ظاهرا اجماعا  
ضعفا يحكي في كلامه اتحاد الاصطاح مع ذلك فيضعفه في الصحيح غير لا يوارث للفان واخرى بالظلم عما قوله جدا او قضا صا  
نحوها من القتل بحق فانه لا يمنع بلا خلاف كافي كلامه هو الجرح المؤبد بعقوبات الارث كتابا وسند السليمة هنا عما يصلح للمعارضه عدا  
اطلاقا فالنص للمقتدر وهو غير صحيح في المعارض بل ولا ظاهرا لا خصاصها بالحكم التبادر في غير مرفوض المسئلة وهو القتل ظاهرا لا  
هذه مناصا الى مذهب الجرح المجرى ضعفه بالعمل على ما يقتضين من المؤمنين احديهما بالبيعة الاخرى عادلة افضل او فضل رجل من اهل العراق  
اباه وابنه واخا وجميعهم من اهل البغى وهو لانه هل يراه قال نعم لانه فله بحق ولا يمنع لو كان خطا مظهر عند القيد نقل الكلداني الى ابن  
هنا وفي تبع واليه يميل شيخنا في ذلك للصحيح عن رجل قتل ابا له قال ان كان خطا واما ان كان عمدا ليرثها ونحوه الموقوف في التمهيد بين صحيح  
في الفقيه مع انشاء الحكمة الباغية على الارث حيث لم يقصد القتل وهي مقابلة بقبضه مقصوده خلافه للعلم فيمنع مقام اخلا باطلاق  
النص المانع وخصوا الجرح ليرث الرجل باه اذا قتل وان كان خطا ونحوه وهو شاذ مستند ضعيف لتفصيله لا طلاق ما لم يصح  
وعبرها مما يلي في البين وضعف الجرحين سندا ومكانه لما مر في شيئا من جوه شتى مع احتماها للحمل على القيد كما ذكر الشيخ في الكتابين  
وقال في الشرح في تضعف الاستسكان والحل في ابن خنوز وابن هزم والحل في الجمل الاكثر على القاطن في في كلامه جمع من اخر كالشهيد وغيره  
انه يمنع من القيد حب يرث ما عداها من التركة ولعله لا يظهر لغيره نقل القيد في الشرح والحل في ابن هزم والاجماع عليه من الطائفة وهو الجرح

كلاهما

كفرهما من  
المعتبر



كالكافية

القطعة من الكتاب السنو وخصوا رواية الاخره المعتقده بالشهره المشهوره العظيمة بحيث لا يكاد يوجد مخالف لهم وكان لبعضهم هذا القول في غاية القوة ولعله لما نزلوا في هذه المسئلة كبر الشبهة المرفوعة ولم يحكم بشئ من القولين في المسئلة المشبهة برث الذرية في القولين طرعا كان قبله او خطا من تقرير بالاثبات كرواياتنا بالاختلاف لا من قبض فقال لا يثبت الا المقتول لانه لا يورث دون احدها وهو شاذ ومشتبه غير واضح عدا ما يقدح من حجج لبعضهم من انه رافق عليها ولا ينفك عنه وهي مسئلة لا غرض من اثباتها والنصوص الاثنية وكذا يثبت الرجوع الى كل منهما من تارة الاختلاف بظهوره في قولنا بالوفاء فيلزم صرح جميعهم بالشيء في قولنا بغيره فمضوا الى محمول الكتاب السنو وخصوا المعتبر المستفيض الدالة على انها يتوارثان من الذرية ما لم يقبل احدهما صاحبه قد تقدم غير بعيد الى بعضهما الاشارة واما الرواية التي لا يعلان عليها كان لا يورث المراء من تارة وجهها ولا يورث الرجل من تارة امرانه شيئا ولا الاخوة من الام من الذرية شيئا انما شاذة فاقترحت بالسند بالكون في غيرهما من الام من الام من جوهه عدتها فليكن طرحة ومولدة ما خرج به الام من الرجل على صفة ما اذا قبل احدهما صاحبه مع احتمال الحمل على التقية كما ذكره شيخ الطائفة في رواية الراوي لها الله هو من فضلها ولا يورث من غيري لانه بالام خاصة وفافا للمعتقده وبه وضحي التفرق بين هاتين الحالتين الكيدية والفاضلة عند ولد والشبهة في سن لك وفيه فيه الى الاكثر وبغية التقية جمع شيئا من الحلق في الخلاف عشرة في الابعاد عليه هو المحجوز مضافا الى المعتبر المستفيض في الصحيح منها والورود على كتاب الله تعالى ومنها ما اذا لم يكن على القولين ذين الاخوة والاخوان من الام فانهم لا يورثون من تارة شيئا نحو اخوان لكن يورثون ذكرا الاخوات فهما في قولنا لا يورث الاخوة من الام من الذرية شيئا في الخبر هل الاخوة من الام من الذرية شيئا قال لا وليس في سند سوسهل التقية عند بعض ضعفة سهل عند اخوان وداود بن حصين وهو موثق وهذه النصوص وان قصرت عن فادتها الذي من حرجا جميع من يقر بها خصوصا ما بالاخوة والاخوان منها لانه لا يورث الا بالقرن ظاهر وان اخذنا الشهادين مع جوع اولها الى عقد القرن مضافا الى ثبوت الحكم في غير موارد هاتين اولي كما حكى به جماعة وان انكرها اخرون تارة في ذين فهما لا وجه له بعد ظهورها يجب فهم الفرق لانه هو المناط في جهة واحدة في كل كائن بها من رث المال كما امر بان لا يورث الارث ولا وجه للاشتباه بينهما بعد رد ذلك لنصوص الخاصة لا على نحو من ضعف العمل باخبارنا الاحا او عند فائدها الشخصية نحو الكتاب هاهنا خلاف التحقيق واما ما باق من البصر من ان سندا لرواية فتوجه عليه عين ياتي على حكاية السابقة من المسافة واعلم ان كثيرا من الاجماع كالبهيمك وغيرها بنو هذا القول الى الحلق في كتاب الجنايات ولما رافقه على ما يملك على ما ذكره مع انه في المسئلة لا ينفرد اعطاه ما قاله الشيخ فيماني في هذا غير صحيح ولا مستقيم بل الامام في القول المذكور ان شاء قل وان شاعفون رضي هو والغافل واصطاح على الذرية فانها تكون لادون بيت مال المسلمين لان الذرية عندنا يورث من بيت مال طائفة من سوكلا الام فان كلا الام لا يورث الذرية ولا القضا ولا الفود بغير خلاف فتركه لو مات كانت الام المسلمين بغير خلاف بيننا الى اخر ما ذكره وهذا كما نرى في قولنا في حلقنا القول الاول نافي الخلاف فيه بيننا ولم ار مثله في الكتاب باوجوب فهم ما ذكره ولما حكى في عن الشيخ في تارة في مسئلة من رث القضا فان عتباته في الكتابين المحكية في كتابه ذلك تضمنت حكم تلك المسئلة والمسئلة التي نحن فيها من عتباته صرحت بمنع الكلاله لام عن رث الذرية وعتباته ما اطلق الحكم بانه بينهما من رث المال ثم قال لا فوقي اختاره في مبطون ولعله لما نسبوا الى ابن سوزان عين رجوع اختياره الى قولنا في المسئلة التي نحن فيها ايقه وانقطوا رجوعا للحكم مسئلة من رث القضا خاصة فان عتباته النهائية وفيها ايضا اختلافا حيث تضمنت الاولى منع التنازل رث القضا والثانية انه يورث من رث المال حتى للنساء واختاره هو ومخاردا طائفتا الى عمواة واولوا الارواح بعضهم اولى ببعض ويشترط ما ذكرناه من رجوع اختياره الى قولنا في هذا وهذا دون ما مضى او لا ما ذكرناه من عتباته التي نحن في موقعه المشتهر ههنا مد على الوفاق عليه تانيا فانهم الفاضل في لف ما ذكرناه فان في كتاب الجنايات بعد نقله عبارة الحلقو عتباتي طويلا قال المعتمد عليه فانه الشيخ في قولنا لا يورث ثم قال اخذ الشيخ على قوله في النهاية بما رواه ابو العباس عن الصادق للنساء عفو ولا تؤذيهم قال والجواب المنع من صحاح السند وهو كما نرى صريح في فهم من تلك العتبات ما مضى فان عتباتها مسئلة تارة القضا لانه المسئلة ونسبته من الفاضل بعد تبينه الى الحلق قال وفي طرهما من رث المال واختاره ابن دريس الفاضل ولا راف على ما ذكره في شئ من كتبه التي تحضرو ولا يبعد ان يكون منشأ لبسته في لف عتباته في لف المعتمد المستفيض لاختياره ما احتجنا ط والحلق لكانا عرفت صريحه في ان عنوان مختارهم في تلك العتبات شيئا اخر لانه المسئلة في لفنا اذا لم يكن للقول عند وارث سوك الامام فله الفود والذرية مع الرضا عن القول عليها وليس لها الفوعة منها واما للاسكافي والشيخين في قولنا لعل المشبهة لا يصح كما صرح به جمع للشيخين في الكتبة لثلاثة بعد طرق صحيحه في الرجل يقتل ليل في الاما ان لا يورث لانه ان ينفك لانه يقتل او غنيا الذرية فيجعلها في بيت مال المسلمين لان جبايا القول كانت على الامام وكل من تكون يورثه الامام المسلمين هو يتناول العتبات الحلقا ونسب





[illegible]





جملہ مضامین



حاجب عن أخوه والباقي عن نصيبهم للآب الفلانة بخلافهم فما يجوزونه بالفرض ولو كان للام حاجب عن لها السدس من الأصل لثالث  
والتبا عن نصيبهم للآب كالتبا ولو انفرد الآب عن ثلثه فمقتضى ما لا يفرضه ولو كانوا أكثر من واحد شكروا فيه بالتبني بلا  
خلاف لعدم إمكان الرجوع من غير مرجح وكان البنات والبنات لو انفردن كان لهن المال كله لهن بالتبني لكن ثلث من بعضه وهو النصف والثلثان  
بالفرض والتبا بالفرض ولو كانوا ذكورا وانا فلذلك كرسما وللانثى سهم بالكتاب النص الإجماع معهم مع الأولاد الأولاد  
خاصة فلها السدس ثلثا بالتبني الباقي عن نصيبهم وهو الثلثان للام والمطر ذكرنا كانوا وانا ثلثون بالفرض خاصة ولو كانت بنتا  
في المثال فلها النصف بالتبني للابوين السدس ثلثا منها من أصل لثمة والتبا وهو لثمة بطلانهم أي على الابوين والبنات خاصة على  
نسبة الفرضية جاء لأن ذلك هو قضية الرد على السهام والصحيح المتقدم في إبطال العصبية فيكون جميع التركة بينهم أحاسا للبنات  
ثلثه أحاسا لكل منهما أحسنه الفرضية من الثلث لأن أصلها ستة مخرج السدس والنصف بينهما على البصر في مخرج كسر إلى ذلك  
هذا إذا لم يكن للام خاص الزيادة من الثلث ولو كان من حججهم من الأخوة رد على الآب البنات خاصة وأما الفرضية من أربعة عشر  
للأم سدسها أربعة للبنات ثلثي عشر لا أصل لثمة بالرد وللآب أربعة بالأصل واحد بالرد وخلافه أصل الرد هنا وسابقا وفيه  
اختلاف كما لا خلاف في اختصاصها من هذا الأم بل على جميع ذلك الإجماع عينا برتجا وهو الحجة المؤيدة بما مر من الأدلة مضاعفا في الإجماع فيكون  
الأدلة الدالة على حجب كلاله الآب للام عن الثلث فان حرمانها من أصل الفرضية العليا بطلان حرمانها من الرد بجملة الفرضية بطلان  
أولى بما تضمنه كثير من النصوص الدالة على حرمانها من فرضية العليا الغليل بحجة الوفر على الآب لموجوه هنا أيضا ولعل في هذا  
نظر المقدس لا رد سيرة في السدس له كحجبها من الرد بالكلية بالآية الدالة على حجبها من فرضية الكاملة فرد صاحب الكفاية فيه  
لا وجه له بل ضعيف غايته لما عرفت وبه يذهب عما اعترض به أيضا من منافع حرمان هذا النحو الصحيح السابقة في إبطال العصبية  
المنافاة بتخصيص عمومها بما إذا لم يكن ثمة كلاله خارجة بالجملة لاستبهة المسئلة كما لا شبهة عند الأكثرية كون الرد بأما لم يضر  
وتبنا من ذلك قضية الرد على نسبة السهام كونه لأن مشهورا بين مناجيح لا يكاد يتحقق فيه خلافهم ولم ينقل إلا عن بعض  
الذين المصحين في حجبها في قسمة الرد أحاسا هنا أيضا للآب منها سهمهم الأم وسهمهم لأن أخوه يحجبهم الأم عن الزيادة لمكان الآب  
فيكون الزيادة ولعله نظر المصنف ما تقدم من التعليل الوارد في الإجماع للام عن الثلث وهو غير بعيد لا عيب أسانيد هنا  
في بعض القريب منها في آخر مع حجية مفهوم التعليل أنه يتعدك بجملة كانت الفقه موجوه إلا أن طباقا لفتاوى فقهائنا على كون ذلك  
أرباعا بحيث كان يعدا جاعا أوجب منه مع مكان أن يقر أن التعليل إنما هو محجب الأم عن الزيادة عن السدس لا أعطى بجميعه ب  
التعديك برح إنبات أصل المحج عنه ونحن نقول كما قد فشا لا إعطائه كل الآب أن نفق ذلك في أكثر النصوص فانه ليس كالتعليل بعتدك  
غير بلد الوفر على الآب المعلقة المحج لا يجب أن يكون ثمة الزيادة لصدك الوفر بالبعض لكنه خلاف الظالمين من التبا في الوفر  
بالجمع إلى الذين ولعله احتمال هذا القول في سحر لكن يرجع عنه ولو كان مع الابوين بنتان مضاعفا فلا ابوين السدس بينهما  
نصفان للبنتين والبنات الثلثان بالتبني ولاد في المقام لأن الفرضية بقدر السهام ولو كان معها أي مع البنين ومع البنات  
أجد الابوين خاصة كان له السدس مطا با كان وأما ولها ولهن الثلثان والسدس الباقي عن سهمهم بطلانهم جميعا أحاسا على نسبتها  
على الأشهر لا يرى بل لعله عليه لأن كلفة صحتها المصفي بها خلافا للحكم عن الأسكا في خفض الرد بالبنين لدخول النص عليها  
الفاضل لهما وللوفق في رجل مات ترك ابنته ابان للآب السدس والابنتين التبا وبضعف لأول بانه مجرد عينا لا دليل عليه وعلى  
تقديره ما يجب من النص بذلك إذا لم يكن جبر لشي آخر غير والحال أنه قد جبر السباع به جث جعل من فرضية عليها خاصة وربما يكون  
النقص كالفرضية الدنيا في ابوين من جميع الوجوه فلا يصلح حجب مع استغاضة بالمعقبة المستفيدة الواردة في إجماع أحد ابوين  
مع البنات الواحدة نصير بمجراد الفاضل عليها بعبارة الفرضية منها الصحيح فإني أوجه صحة كتاب الفرائض الحان قال فوجدت  
فيها جمل ترك ابنته أمه للابنة النصف لثمة سهمهم وللآب السدس يقسم المال على أربعة سهمهم فما أصاب ثلثة سهمهم فلا يثبت وما أصاب  
سهما فلازم قال وفراقت فيهما جمل ترك ابنته أمه للابنة النصف لثمة سهمهم وللآب السدس يقسم المال على أربعة سهمهم فما أصاب ثلثة سهمهم  
فلا يثبت وما أصاب سهما فلا يثبت الجوز في رجل ترك ابنته وأمها أن الفرضية من أربعة لأن للبنات النصف لثمة سهمهم وللأم السدس  
سهمهم يبقى سهمها ما أحق بها بقدر سهمها هذه العلة موجودة في المسئلة فيعتد بها الحكم إليها وبما من بها الوفر ويخرج عليها لها  
عليه من الموجبة بالثمة والندوة وفي سمنها تركه وفرضها إلى اتفاق الإجماع خلافا لما بل بكان فيه عليه لانه والإجماع  
في برف بعض العبرة أصل الفرضية من سهمهم لا يرد ولا يقول عليها ثم الما بعد ذلك لاهل السهام الذين كروا في الكتاب فبدا

لو كان المراد







المعصية كغير المعتبر بالمعصية بانه وان كان اكثر فهو اكبرهم بدفعه اشتراط بلوغه وان من طلاق النكاح المتقد ومن لم يوجب عليه  
ان يقضي ما تملك من حيا ومملوكيها بالتجوز ولا يكلفه الا البالغ ولا يصح الاول المنع كون النكاح مباحا لهما ان شرطه بغيره ما يفسد حيا كان  
خبره لعداها لان زناها مع خلوصها الجانبين عن طاعتها لا شرطه بعض الاستحقاق في ثوبها الا يكون التجوز سببا لافساد الرأى مخالفا لهدى كذا  
الحال وان خروجهما عليه غير مباح مع كون النكاح مطلقا لا يصح هذا الشرط وان بشره على قول من قبله يمكن اعتباره الثاني من حيث ان الحالف  
لا يرضى استحقاقها فيكون الزامه بذهبها كما يشاء الذي يضعه من الارث وبعضه خفي يقول ان الله لم يعف عنه شيء هو حسن لانه ليس من الطهارة  
فندبره لانه شرط احده ابطال القول العصبية ثم فسار الرأى انها حكموا به مطمع بغيرهم كجدة من الاجتناب يجوز ان لا يخالف بمعصية بينهما  
جماعة من الاستحقاق في ثوبها اخلوا اليه عن من يستغفر للزكوة فيه بل ان شرطه اخلوه عن عطا الدنيا سكال فافا ليشحن اخره من انشأ الارث  
على تقدير الاستغفار وتوزيع الدين على جميع الزكوة لعداها ثم خرج فخصه من استغفار بطل بدستبر من طلاق النكاح انما قال الزكوة الى الوارث  
وان لم يجر المحرمات فابلهما من الدين ان زاد فكلها وبارك على المنع من مقابل الدين ان لم يقفك المنع من مقابل الوصية لافاد ان لم يكن بعين حق  
خارجة عنها من قبل الكفر الواجب ما في معناها كما ذكر وبذلك لا طلاق النكاح في ثوبها مع عدا انكاز الميت عن ذلك غالبا وعن  
الكفر خصاله الموافق للاصول الشرعية البط في مقابل ذلك كله ان لم يقفك المحرمات بخصه لان التجوز نوع من الارث اخصا فيه الدين الوصية كغير  
ومحوا يخرج من جميع تركه ونسبه الوارث على السوء نعم لو كانت الوصية بعين من اعيان تركه خارجة عن التجوز فلا منع كما لو كان ذلك العبر  
معدوم ولو كانت الوصية ببعض التجوز اعطيت من الثلث كغيرها من ميراث الارث لانها شوق على ايجاز المحرمات بغيرهم من ميراث الدين  
بغير المستغفر وغير مانع لخصيصه المنع بالمستغفر وغيره لخصيصه المنع بالمستغفر استغفر بغيره بغيره من اعيان الوارث من غير تركه لثبو  
الارثح ويلزم مثله غير المستغفر بطريقه وفي كذا الحكم لو تبرع من تبرع بقصدا الدين وارباه الدين مع انهما انما مباح مطع لبطا لهما حين  
الوفات بسبب الدين في زنا بغيره من اعيان الارث مع الابوين ولا مع الاولاد وان نزلوا بجد مطع ولا جده كل واحد من وعي الف  
بلا خلاف جدا لمن الصدق حيث ترك الجدة من الاب معه الجدة من الام معها شرك الجدة مطع ولا الاولاد ومن الاستحاش شرك الجدة  
والجدة من مع الثلثة الابوين هاشا ان بل على خلافها لان زنا بغيره لا تجوز بغيره الاستحاش الناجية في الرد على الاولاد في تركه الجدة مع لد  
الولد والفاصل اشد في قبح في الرد على الثاني هو الجدة مضافا الى كذا له من الكتاب لانه لا يمنع الاقرب لاعد على تركه في تركه  
مع الولد ولا معد لظهورها في انضمام تركه بغيره خاصة على التقيد الاول وبينها خاصة على التقيد الثاني مطع من وان تقيدت في ثوبها  
بما اذا لم يكن هتاجدا اذ اشارت اليه من الميراث الابوين فيها هو الاب الام بغيره اسطه بغيره خلاف قبح من الصدق والاسكاف والاسكاف  
والثلثين مثلا ليدل الاب الجدة وكذا السك والثلث ليدل الام والجدة لا وجوب بل ولا استحقاق في كثير من الارواح مع ان النصوص  
الابنية في الطهارة الدالة على ان الله لم يفرص الجدة شيئا وانما جعل في قوله تعالى الله سبحانه جاز الله تعالى له والد عليه من هتاجدا وجملة  
على قبحها بالصحة الدالة على انه لا يمتنع الابوين الولد غير الزوج الزوج فمقتضى الدالة على ان الجدة والجدة من مرتبة الاخوة  
لا يترتب ان حيث يترتب لا ريب لا خلاف ان لا يترتب مع الابوين ولا مع الاولاد وان نزلوا استحقاقا ليدل على ان كل واحد من خصوصية  
بذلك ناطقة في الصحيح لانه ما ترك زوجها ابوين جدها ووجدتها كيف يتيم بل مما وقع في الزوج لضعف ما بقي للابوين في الف  
منه عن امراء مملوك لم يدر هل من زوجها ما تركت امها واخوين لها من ابيها وامها جدها ابائها وانما جعل في الزوج لضعف النصف  
الام الباقي ولا يعطى الجدة شيئا لان ابنته حصة عن الميراث لا يعطى الاخوة شيئا في اخر مثله عن جلد ما تركت اباه وعمره جلد في حجب  
الاب الجدة ليراث ليس لهم ولا الجدة شيئا بالجملة لا ريب في المسئلة بما منع عك وضججه على فولي الصدق والاسكاف ولا امان على السك  
لانما في ولا يمسك الجدة الاولاد في التيمم لاني اخذت ابها الميراث لغيرهم وهي الابوة وانما يفسد حيا الطهارة لانه والناسفة فيها  
واختار ما الاول وبعد ما عرفت مضافا الى منع المسئلة في التيمم عرفت ولقد لان الجدة لا يدخل في اسم الاب حقيقة بل بل محال ليدل على  
كذا الجدة بالنسبة الى الام واما الثاني فلا بد لك محمول على اعطاء الجدة الجدة طهارة كالتيمم في الاجتناب مضافا لانه من ميراثها  
المعصية جعل كافرا لا يحصى واما الصحيح عن ثبوت الابنة الجدة في الجدة السك والتب لنبات الابنة بغير ميراث فيما قبل ليدل الصدق في مسئلة  
الجدة مع اولادها فيمكن الاستشهاد لانه اما لا فلهذا تخرج فيه يكون الجدة المسئلة لنبات لنبات لنبات لنبات لنبات لنبات لنبات لنبات  
ابا ليس يفسد ما من من المسئلة ولكن قبح حكم الرد فيه غير كذا باس لانها من غير من الاجتناب واما ثانيا فلا فلهذا تخرج فيه  
وان لم يكن تطبيقه الا ان ذلك لا يرفع الزوج حيا الثانية ليدل على المعصية في معاصي الجدة واما ثالثا فلهذا معاصيها فافا  
من الاولاد الدالة على ان الجدة بمنزلة الاخ فلا يترتب مع لد الولد كما لا يترتب الاخ مع ما اذا بلغا فلهذا الشئ عن تفساد حيا جميع الطهارة

مع ابنها  
٢

فأما دفع المصنف إجماع استصحاب الطعمة الأصلية فهذا لا يمكن التخصيص كما ذكره معترضنا عليه الكفاية هذا وإن كان باطن من صحيح الإجماع في المسألة فاما ما لا يمكن  
على استصحاب الطعمة فوله نعم وإذا حضر القصة أو لولا الفرض والنيكاشا الساكنة فإن زعمهم من هذا أن كان غاما في طرفي المصنف المصنف لكن إجماع الأصحاب  
والروايات خصا بالمسألة المذكورة وأما ما لا يمكن التخصيص في مسألة الطعمة للأبوين غامضا لأن كونه في القيد لا يخفى هاهنا من عيب الجاف وأعلم مقتضى الأصل الذي  
منه الثاني هاهنا المسلمين لنفي الطعمة اختصاصا في كل من الأبوين بما إذا كان أبجد ولدا أبجد دون ما إذا كان أمرا معالدا ظهور لأختها الأصلية  
الأولى مختافية كانت نفي الطعمة في الثانية إلى الأصل كمر عند الفائق الفرق بين الصوتين كانت في بنو ما فيها مع قوله احتمال بنو ما فيها بنو ما فيها  
لكن من هذا ما لا إجماع استصحاب السكينة ما روي لا يخرج لاحدهما في الاختصاص بالسكينة يتسم بالقيوتية من زيادة عن السكينة ما لا يمكن ثباتا بآثار  
الرائدة عنه بقية **السبعة** الولد الحاحب لكل من الأم والأبوين عن كمال نصيبه كما يشهد لنا الولد أن له إجماعا كاملا قبل الإطلاق لفظ الولد  
عرفنا من هذا اللفظ وفيه نظر ونحو النصارى والأولاد بحجوب الأبوين والزوجة الزبيرة عن سبها مالم لا أكثر وإن سفلوا بسطين نلتوا أكثر  
برئون ما برث ولدا أصلبت بحجوب ما يجب لدا أصلبت قريب من العبرة المشتقة الدالة كون علي ولا الأولاد بمنزلة آبائهم ومن حكمهم المحجب فليكن  
حكم الأولاد لهم والمنزلة وفي شمول المنزلة من لا يرث كالأبوين من الأولاد على جمل ولد الشامل لمنزلة من عموم ما دل على كمال النصيب هل  
مع عدم معلومته شمول الإطلاق لثمة سبأ بعد ملاحظة عدم شمول الأخوة الحابسين للأم عن كمال نصيبه المسألة كما يأتي في أصل هذا لا يخرج عن قرب  
سبها من بعض النصوص الدالة على عدم شموله لم تعلم الكفاية بمنزلة الولد لا بحجوب ولا برئون فانه يفهم من أن لا يرث عند الأثر يجعله في حكم الموقوف  
كعدمهم وهو جائها فاجدا ولا بحجوب أخوة الأم عن كمال نصيبها لا بشرط إقراره بل خمسة مشهورة الأولاد يكونوا أخوين قصدا أو إجماعا  
اختيارا وأربع أخوات فإذا زادوا هم بحجوب دون غيرهم بل خلاف بل عليه إجماعا من كبر من العباءة هو لوجه الصفا للأبوين عن ظاهرها مضافا  
إلى العبرة المستفيدة جدا وفي الصحيح لا يجب للأم من الثلث والذكر كونه لدا لا الأخوان وأربع أخوات فلهذا ذكر الميثاقين منهم أخوة مع المست  
جملا الأم وإن كانت أحدا من الحجول الأم وقال إذا كان أربع أخوات حجبن الأم عن الثلث لانهن بمنزلة الأخوات إن كن ثلثا لم يحجب في الموقوف لا بحجول الأم  
عن الثلث لا الأخوان وأربع أخوات في الأم ولا في المحض وفي الأولاد اعتبارا لأنه الإجماع والأصل في الأخوة وغيره ما دل على جمل الأخوة ولا اختين  
كالجبر في الحقيقة فلا يجب لها إلا الأخوان وأربع أخوات وأربع أخوات بل ولأب أم وأكثر من ذلك المملوك لا يجب لأب وأم وأكثر من ذلك  
عن تفسيره إجماعا لا يجب عن الثلث لأخ الأخ حتى لا يكونا أخوين وأخا واختين الجبر من هنا بطلنا ما قبل على الأصح من أن روايات التبا  
لا تدل على جبر كروا برين أن الجبر من المقتضى للصنفين لا بد من خلاف وفيه شبهة أنه يمكن استثناء جمل الذكر والمراتب من المنزلة  
المستثناة من الصنفين الثانية فإنها لا أربع أخوات بمنزلة الأخوات فالثالث بمنزلة الأخوة مع أخ واحد كالأخوة الثانية إن يكونوا لإمام أو  
لأب فلا يجب كل الأم لا بل خلاف في عبا جبرها وهو لوجه مضافا إلى العبرة المستفيدة من جملتها الإشارة ومنها بارة عليها الجبر المستفاد  
روايتها عن الفقيه فيجب للأم عن الثلث لأخوة والأخوات من الأم ما بلغوا في موقوف زارة وأما الأخوة لم يسلبوا لأنهم لا يحجبون الأم عن  
الثلث في ثلثه نصيب كل الأم الحابجة وثلث الأخوة من الأم إذا كان لأخوة من الأم لا يحجبون الأم عن الثلث في الموقوف بل ثلث من الأم  
وأخوة الأم قال الله سبحانه أن من أن يزيد لها العيال فينقصها من الثلث الثالث ما أشار إليه بقوله مع وجود الأب فلا يحجبون مع موقوف على  
الأشهر بل عليه تمام بقوله وأخوة الأم مع ما لم يبر كاسيظهر قبل لظا لا يبر فإن لم يكن له ولد وولده أبواه فلا له الثلث فإن كان لأخوة  
فلا له السكينة لأنه على إن جهم بل يافا إذا ورث أبواه فلا يثبت الجبر مع فقد الأب فيه نظر بعد استثناء الأشراف منها بل غايتها الاختصاص  
بالجبر في أخوة الأب فلا يدل عليه مع يصلح ما ذكره داخل من يثبت إجماعها بعد الأشراف والأخوة لا يشهد عليه بالنصوص ومنها الصحيح ما  
رجل ترك أمه وأخوة وأخوات له أم وأخوات له أم وليس لأب خيا فانه لم لا يرثون ولا يحجبونها لأنه لا يرث  
كلالة ومنها الجبر الأم لا تنقص عن الثلث بد الأمع لولدا والأخوة إذا كان لأب خيا أخوة غير قصوا السند يحجبون العمل الأكثر مع عبا  
في نفسه اعتضا الحكم بما يستفاد من النصوص من أن علة الجبر السوفير على الأب قال الصدوق في الفقيه لو خلفت وجهها أمها وأخوة  
فلا لها السكينة والباقي بر عليها فظاهرها الحججها وهو ثلثا ودليله غير واضح أما استدلاله بطعمه لا يبر وقد عرف جوابه نعم لغيره بغيره  
من الضم لا أنها مكره كان بالإجماع لا شئنا لها على أخوات مع الأم وحملها على التيقن والزامهم بمقتداهم بمعنى أن الأم لو كانت حرة  
ذلك جاز للأخوات الزامها بالمعتقد هاهنا وأرى النزاع هنا لفظيا كما ذكره في شرح لفظه ولا منازعة فيها الحاصل لها بالردود  
التميمية في الباقي كله لها وإنما النزاع في الفقيه عندنا أنها الثلث لقوله نعم وورثه أبواه فلا له الثلث ثم قال فان عرض بقوله نعم  
كان له أخوة فلا له السكينة اجنبا بان شرط جمل أخوة وجود الأب الأب هنا مفقود ولشئنا منه لأننا في من الصدوق على اعتبار  
هذا الشرط وبعضه بصر كج الصدوق بالعلل الجبر في النصوص وإنما يحجب الأم عن الثلث لأنه في عيال لا يرث عليه نفقتهم بحجوب







على تقدير كذا الخ فمما لا يمتنع للاختصاص فيهما وورد أو القول الآخر أنه يرجع على الفرضين من حيث مستحقتهما أن يوافقا الفرض الأول و  
 الخاسا في الآخرين وهو شبه عند الماهر هنا وفي مع والفاضل أحد قوليه فافلا لا سكا ولا حلا ولا شيئا في المرتبة فمما لا يمتنع من ضيقا للرواية  
 فانه في طريقه على بن قسطا وهو خطي ومنع اقتضاد قول النفس لا خصصا بالرد لخلفه في البقت الا بوجوه حسن ولا بد ود الفرض العبرة بالاختصاص  
 وضعف استدلاله لو توافقه على تبصر العبد من راياب الرجاها وادع معك معتد به بالهزة المحقة والحكمة لا على الكليتي في باب شيئا الفرائض كوجه  
 الا بجماعه قال في الاخوة الاخوة من الام لا يولدون على الفلك لا ينفصلون من السك والذكر والانثى فيه سواء وهذا كله مجمع عليه هو كما ترى عام  
 يتم على النزاع هل من مضاف الى مفهوم المحصر ما يفرق منه النصو الصحيحه التقيد التي هي العدة في ثبوت الحكم المذكور في المسئلة السابقة مع ما يندرج فيه  
 في بعض العبرة من قوله واخوة لا يملك اولئك من اخوانك ما كان ثبنا على ما ذكره بعض المحققين في توجيهه من نظر في مخالفة ظاهر الا بجماعه من ان جمعي  
 ان له ما بقي ان كان في ذكره ويره عليه فمما كان ان في قوله جدا وصغر من جميع المرسلات في مجمع البيان فان فيها يوضح ان الجماعه الكليات مع ذلك  
 فوايهما واد افضلتا لذكره في العاقل على كلاله الاب الام او الاب والاب كلاله الام فاذا القول الاول فوجي الجدل الى كماله اذا انفرد على الاب  
 كان ولا ام وكذا الجماعه المنفردة من غير مطلقا ولو اجتمع جده فان كانا الاب فلهما المال كله يقضي بينهما للذكر مثل حظ الانثيين ان كانا معا  
 لام فالله الم يقضي بينهما باليتيم ولا غلا في شئ من ذلك اجد به معوجا وهو المحذور فمما لا يمتنع في الامور التي لا يمتنع من الكليات  
 التي هي السندانية في اثار الاخوة لا اخوة بل جميع هذه المراتب المترتبة المقتدة والمناخلة كما غرض غير من لكن لا يستقامنها كقيمة الفسخ  
 المتفرقة في الاباء لغاوت والمفرقة في الامه باليتيم وهي ابنة في الاخوة بالكتاب والجماع والنسب وانما على نص معتبر سند بدل عليها هنا ولا سكا  
 فيها المتفرقة بالام لما مضى في السك السابقة بالادلة وهو ليس في موضع عداية ولا يكتفي في الطرف الاخر كما خالفها في السك  
 المرفور كغيره في رفعه بمبدأ الخلاف فيها هنا ايضا مع فروع القيمة في الرضا فان لم يجد من قبل الام وجب من قبل الاب فليجمل الجدة من قبل  
 الام الثالث بينهما ابنتان وما بقي فليجمل الجدة من قبل الاب للذكر مثل حظ الانثيين فترتب منه المسئلة المترتبة في جملة لبيان فيها الجدة اب لاب مع  
 الاخ الك هو ولد في رتبة وكذا الجدة مع الاخ فمما لا يمتنع في الامور التي لا يمتنع في ان قال متى اجتمع وايرة الاب مع وايرة الام  
 مع استوائهم في الذبح كان لفرأب الام الثالث بينهم باليتيم والباقي لفرأب الاب للذكر مثل حظ الانثيين فمما لا يمتنع في الامور التي لا يمتنع في  
 الذكور على النصفين ان كان لفرأب ليس عليهم جماعا لا نفقة لا مغللة وانما ذلك على الرجاها ولذا جعل المرفور بها احدا والرجل سهمين في الفسخ  
 غيره وفي ثالث فان الله تبارك وتعالى فضل الرجاء على النساء بدعه لان النساء جرم عسا على الرجاء وهي كائري عامة من حيث التعليل والامور  
 جهة الاطلاق بل العواييا ولا وجه لتفريقها على تخصيصها بيان على تفصيل الاول والا كلاله الذي يقتضيه لانه اكثر بعد عموم العلة واللفظ  
 ولا يرد ذلك في المتفرقة بالام بعد مقتضى دليل على تخصيص من الاجماع والكتاب النسب فيها فمما لا يمتنع في الامور التي لا يمتنع في  
 نظا لها في ايات من الادلة على ترتيب الابد من كل جهة فمما لا يمتنع في الاخوة من ذلك جهة فمما لا يمتنع في الامور التي لا يمتنع في  
 نحو المسئلة كانت جمة مستقلة وبالحكمة لا شبهة في المسئلة اذا اطلق غشا المناقشة فيها بعض الاجلة لكنه بعد ما غرقت لا وجه والحمد لله سبحا  
 واذا اجتمع لاجداد مختلفون قرابة بان كان بعضهم لا ي بعضهم لم فليس من قبل الام الثالث على الاصح مطلقا واحدا كان واكثر وليس يفرق بالبيان  
 كذا لو كان المتفرقة واحدا فافلا لا الصدق والنهاية وقضى بالحلي وابن خمر وعليه لما خور كما كان لك مدعيان اتفاقا فيهم وعليه بغير عسا  
 ضمه حيث نسب فيها الاقوال لا شبهة الى السك وهو المحذور فمما لا يمتنع في الامور التي لا يمتنع في الامور التي لا يمتنع في  
 ان الام سهمها الثلث فليكن ذلك لفرأبها الجدة لو انفرد والقول بانه كان الثلث ضمتها كل السك ضمتها من جميع الاول على الثاني في اعطائه  
 الفريضة ونه يحلج الى مرجع فاسد منع كون السك فريضةها الاصل بل هو الثلث انما السك فريضةها بالحاجبة فمما لا يمتنع في الامور التي لا يمتنع في  
 فليجعله عكس ولو من ثبوت التفصيل الاصل لك هو الثلث من هنا فمما لا يمتنع في الامور التي لا يمتنع في الامور التي لا يمتنع في  
 خصوص الموقوف اذا ايرت لالميت لا جارية جده ام ابية فان الجدة الثلث الجدة التبا اذا ارثت جده من قبل ابية جده جده من قبل امه وجده  
 امه كان الجدة من قبل الام الثلث سقطت جده الام والباقي للجدة من قبل الاب سقطت جده الاب نحو الرضا فان لم يجد من قبل الام وجد  
 من قبل الاب فليجمل الجدة من قبل الام الثلث الجدة من قبل الاب الثلثان في المسئلة اقوال اخرتها قول الصدق الجدة مع الجدة الاب والام والام  
 السك والباقي للجدة الاب والام وضما فمما لا يمتنع في الامور التي لا يمتنع في الامور التي لا يمتنع في الامور التي لا يمتنع في  
 جده ام اسود جده ام ابية فلام الام السك ولام الاب نصف الباقي مد عليها بالنسبة ومنها قول الفري وابن خمر والكيد عن الجدة  
 الجدة للام السك ولها الثلث باليتيم وسندهم غير واضح ولا منهم غير ثلث السك من ان لهم رواية محمد خزان عن راف قال راف ابو عبد الله  
 صحيحه الفرائض فانها لا ينفصل الجدة من السك شيئا ورايت سهم الجدة منها شيئا فان في وجه الاستدلال بها هو غير محمول على الجدة لالا

في

لأنه انما اذا كان مع اخوه كان كاحدهم انتهى هو ضعيف جدا ولا ينعطف المسند بالمثل انما اذا كان في الحرب صنفان من حيث  
 الموقوف المتقد صريح مع اعتضاده بما تقدم اي من العرف والاعمال لا سيما وان الشيخ علم على التقية فانه قبل الجحد وهو جحد هبنا القول و  
 يجعل حملها ايقظ على الطعنة على بعض الوجوه بما انصرف به بعضا مثل المعايير وغيره مما يشتمل من الاجتناب للنزلة للاجتناب من النزلة والاخوة ونقصها  
 ما ذكره لان الواحدة كالالة لا يصيبه السند فليكن ايقظ بضيق الجحد من نزلة على المعايير والنزلة ولا انزاله فانه على ان يبين نزلة  
 الجحد على نزلة الاخوة والاخوة له وهو لا يسئل من نزلة الجحد لان نزلة كل منهما لا يتم الاشد على هذا التقيد فطعا وانما انما على تقدير  
 فليعلم ذلك غاية ما اثبات المنزلة لهم اذا كانوا مع الكلاله لا مع ونسب على هذا الصنف في العقبة فوقه فكل كلام له في الرد على الفصل فليعلم  
 به من ان الجحد بمنزلة الاخ ابد برب حيث يشتر ويحيط حيث يقطع ما لفظه فكيف يكون الجحد بمنزلة الاخ ابد وكيف برب حيث يرب ويحيط حيث  
 يقطع بل الجحد مع الاخوة بمنزلة واحد منهم فاما ان يكون ابد بمنزلة برب حيث يرب حيث يقطع حيث يقطع الاخ الى اخر ما ذكره وطال في رده وتضعيف  
 مستند ومن هنا يظفر بالثابت لفتك الاشد لان هذا جميع تلك الاقوال فان منها قول الصدوق هو كاري بالي مناط الاشد لا يكون  
 غاية الاكثار وبشبهه في انكاره منقضا الى الاصل مع خصصا اكثر تلك النصوص المثبتة للمنزلة مع الاخوة خاصة كما لم يلبس الاشارة بتقيد  
 جملته بما لها اذا اجتمع الجحد مع الكلاله كالصحيح قبل الجحد مع الاخوة من الاب صبر مثل واحد من الاخوة ما بلغوا نحوها المرسل المذكور عن العيا  
 ان شوا الله املي على امير المؤمنين في حصة الفران من الجحد مع الاخوة برب حيث يرث الاخوة ويحيط حيث يقطع كل الجحد اخ مع الاخوة  
 من حيث يرث من شوا الله املي على امير المؤمنين في حصة الفران من الجحد مع الاخوة برب حيث يرث الاخوة ويحيط حيث يقطع كل الجحد اخ مع الاخوة  
 ان الجحد مثل احد من الاخوة برب حيث يرث الاخوة ويحيط حيث يقطع فانه جحد ولو اجتمع معهم في مع الاجد ورج اور وجده خذ كل منها  
 الضيعة الا على امر من الضيف والربع ولين تقرب منهم بالامثل لا على ان ينعقد بالفرع من الغرض لما فيها خذ الموقوفين بها الباقي من تقرب  
 بالاب منهم والجحد الذي يمنع الجحد لا على خلاف الاشكال فيه ولا فيما مضى القواعد المقررة منقضا الى خصوصية المقترع منها عن نوح جحد  
 يجعل المال بينهما ضيعتين مضمين في الموقوف السابق ما يدل على منع الاذن الا على ان اجتمع معهم الاخوة والاخوات الجحد الجحد للأب كالاخ  
 والاخوة والجحد الجحد للأب كالاخ والاخوة على المعروف من هذا هبنا صحتا من غير خلاف فيجب بينهما بل ادعى صحتا منهم الا انما على كل  
 في الكافي والشيخ في الاستصحاب والفاضل المقداني كثر العرفون بسند الشهداء الى اصحابنا من غير عوى الا على علمه لكن عتبة الاولين  
 مخضعة بدعوى على فيما الجحد من الاب عتبة الثالث كما بعد ان كانت ناضية بالعمى الا انها غير صحيحة في دعوى الاجماع على نفاه  
 الاجد عندنا في منزلة الاخوة فاذا اجتمع معهم كان الجحد للأب كالاخ له والجحد له كالاخ له والجحد للأب كالاخ له من هذا كما كان الجحد انتهى لكنها  
 فيما ظن غايته الظاهر سيما كون ما ذكره المعروف من مذهبيهم والمثقف في الجحد المثبتة لهذا القصيل الذي هو منقضا الى طلاق الوصلة المثبتة  
 ليس فيها التقيد للأخوة بكونهم من الابوين والاب صحتا كما في اجماع الكل في الشيخ واكثر النصوص السقيمة في المرافعة الواردة في المسئلة ان جملته  
 منها ايقظ مطلقا الصريح رجل مات ترك سبعة اخوة وجدا قال هو كاحدهم والموقوف في سبعة اخوة وجدا قال الجحد لسبع الجحد جحد واحد وجدا  
 قال من سنة لكل واحد منهم فان طلاق الجحد الاخوة منها شامل للمسئرين بالام بكما منع لك جملته فانه عن بابا تفصيل المعروف بينهم من ان  
 جحد الاب جحد كلاله ما يقتضون نفسهم كلاله مع الاختلاف المذكور في الاوقية والفقهاء والفقهاء لا يوجبون الا على الصريح بركتها فانها  
 الاشد على طلب جحد اخرى في المسئلة او تطبق على اجابها معها مع تكفل كثير من النصوص لبيان التقييم بالغا وباب من الاجد والاب و  
 الاخوة اذا اجتمعوا كالصحيح الجحد مع الاخوة من الاب صبر مثل احد من الاخوة ما بلغوا قال قلت جل من اراه له بنية ام سعد وقلت له  
 جحد وانما الابية ام قال لال بينهما فان كانا اخوين وانه الف فله نصيب مثل احد من الاخوة قال قلت جل من اراه له بنية ام سعد وقلت له  
 خط الانبياء ان كانا اخيتين فالنصف الجحد النصف لآخر الاخنتين ان كن اكثر من ذلك فله هذا الحسب وان كان اخوة واخوات فقام  
 الاب جحد واحد لخالها لهنهم للذكر مثل حظ الانثيين قال زاده هذا ما لا يوجد على فيه وقد سمعته من ابي بصير في ذلك وليس  
 غلظ ذلك شك لا اختلاف في الصحيح عن جل من اراه له بنية ام سعد قال لال ان بينهما لو كانا اخوين واما كانا الجحد معهم كواحد منهم للجحد  
 نصيبا من اخوة فان ترك اخن فلحق بينهما وللأخت سهم وان كانا اخنتين فالجحد للنصف للاختين والنصف ل فان ترك اخوة و  
 اخوت من اب ام كان الجحد كواحد من الاخوة للذكر مثل حظ الانثيين في غير ذلك من الاجاب التي يبينون نرها المعافي هنا شي  
 هو نذا اجتماع الجحد الجحد للأب مع الاخ لا الاب فلا اخذها السكك والثلث على الخلاف للاختلاف في النصف للاخوة هل يكون لخال  
 عن سهمها امر وداعيلها بالقبضه كاهو قس ابن هرون والكبيدي على اخن خاصة كاهو قس وضحي يجب لذين قولان ترك ودينها  
 الفاضل في رده ولا وجه له بعد عمومها هو الحصول المنقذ في قوله فاهم الذين يراون بنقصون مشيرهم الى كلاله انما ليس في تقيد

حكاية واحدة  
 الام وحجتها  
 ع

فضیلت



وہی ہے جس نے





انما الامم الكعبة البضعة فربما ضل احد من هذه الامم في الحق فلهذا جعل الله في كل امم من هذه الامم  
من ربي خبيرين سموا افراسا والامم سموا افراسا والامم سموا افراسا والامم سموا افراسا  
الاولى عموما والى عموما والى عموما والى عموما والى عموما والى عموما والى عموما  
من عموما والى عموما والى عموما والى عموما والى عموما والى عموما والى عموما  
انما رثا لفرانها والكلية الناطقة بنقل كل شيء من رثا لفرانها والكلية الناطقة بنقل كل شيء  
الغير فلولد العلم وان كان انثى للثلاث ولد العلم وان كان ذكر للثلاث ولد العلم وان كان انثى للثلاث  
ابائهم انما هم في الارث عند عدمهم وباخذ كل منهم نصيبه فيقرب واحد كان واكثر فباخذ العلم والفران كان انثى للثلاث ولد الخال  
او الخالة وان كان ذكر للثلاث ابن العمة مع بنت العلم الثلثة ينسب ابن الخال وابن الخالة وبنتها باخذ العلم والفران كان انثى للثلاث ولد الخال  
والثلاث كان اكثر والباقي الاولاد العلم والاب مع عدمهم وكذا القول في اولاد الخولة المنقرضة لواجتهلوا جميعا اولاد الخال والاب  
او الخالة كذلك للامم الثلاث ولا ولا الخالين والخالين فصاعدا اوهاكل تلك الثلث في باقية المنقرضة منهم بالاب كذلك القول في اولاد  
العمو المنقرضين بالاصناف الى الثلاثين هكذا يقدم اولاد العمو من الابوين والاب عند عدمهم بالفران للذكر مثل خط الانثيين في ذلك  
اخوه من غيرهم في الذكور والافانثية ويقسم اولاد العمو من الام بالتساوي وكذا اولاد الخولة من الاب كانوا اولاد امهم والباقي  
من اجتمع له سبب ابي وجبنا للارث المرد الى السبب بالبعني السابق لشمولة النسب في سببها معا لا يمنع احد  
الاخر ولا يمكن ثمنه اقرب منه فيها او في احداهما فالاول الى الذكر بالبين للذين يمنع احدهما الاخر كان عم لاب هو ابن خال لام او زوج  
هو ابن عم او عم لاب هو خال لام ويتصلوا الاول في التورج اخ الشخص من ابيه باخذ من ماله هذا الشخص بالنسبة الى له حصة كما لا يخفى  
من الاب خال لانه اخوة من الام ولد ابن عم لاب ابن خال لام وكل من الولد الولد يصلح للمساواة في نصيب الخولة والعوض لا  
ما فيه لانه من اهلها ومن اهلها فلا اجتماع مع عم الابوين حجة عن الارث نصيب العمو وكان له الثلث نصيب الخولة ويتصلوا بالثلاث رجله  
ابن تزوج باقرها بنته ولد نصيبها ونزج ابن الرجل من غيرها هذه المرأة بنتها من غيرها فانفسها عمة خالها من تولد من ليد بها الك  
نزوج حدها بالآخر والآخر الى الكاحل السبين فيخرجها الاخر فلا يرث بها معا بل باحداهما هو ابن عم هو خال لام ويتصلون رجل تزوج بالمرأة  
اخر لا يحد منها ولد اسد حسن ثم ولد له منها ولد اسد حسين فحسب عم يحسب اخوه لانه فاذنوني وورثه حسين من جهة كونه داخل الامم  
كونه ابن عم لان الاخ حاكم بين الام والاختلاف في شيء من ذلك لا ينافي في السبب للبعد من هو في طرفة عين في السبب الواحد من حيث  
نوههم قوة السبب بعده لان ولد الحجة انا هو على الاختلاف في الفرق البعد بحسب بطون على وحدة القرابة وتعدد هياها خالها والفرق  
مع عدا مانع من جهة استحقاق النصيبين باخذ والفران الواحد من جهة ما نصبت احد لا يفرق بقدر في المنقرضين بالابوين على المنقرض  
بالاب حجة باخذ فان ذلك على خلاف الاصل من ثم كانت المنقرض بالام **الثلث** لارث في خلاف في ان حكم اولاد العمو واولاد الخولة  
مع عموما العموم الزوجية حكم ابائهم وامهاتهم في باخذ من قرب بالام منهم نصيبها هو ذلك الاصل باخذ كل من الزوج والزوجة نصيبه  
الا على من من النصف والربع ويكون ما بقي عن نصيبها لمن قرب منهم بالاب يقسم كل منهم اقسامهم حال انفارهم عن الزوجين بخو  
ماسبق **المقصد الثاني** بيان مراتك الزوج اعلم ان الزوجين بدخلان على جميع الطبقات لا يجزئها حجج عموما احد العمو الابنة  
والمعبرة المستقيمة بالمواطنة وحصول المعبرة منها لغيره من الصحيح ان الله تعالى ادخل الزوج الزوج على جميع هل الوارث فلم ينقصها  
عن الربع الثمن والاجابة ان الضرر قد مران للزوج مع عدا الولد لغير المجموع من الارث ان نزل النصف للزوج مع عدا كل الربع و  
ان لكل واحد منهما مع جوده وان نزل نصيب نصيب الربع الثمن ويكون الباقي لباقي الوارثين من رايها الطبقة الثلث كاساس كما ناولوا  
كالوا معقنوا وضما جرت ولولم يكن منهم وارث سوى الزوج وعليه لما نزل من نصيبه على الاشهر الاخرى بلا العتاء ونحوها فيجوز  
عدا الخلاف فيه في كلام الشيخين في كتاب الاعلام والاجاز والاستبصار السيد في الغيرة والاستبصار والحجة في امر الاجماع عليه هو  
الحجة مضى الى الغيرة المستقيمة الصريحة في الصحيح كعتبة عبد الله فداها بالجامعة فظفرها فاذا فيها امرها ما ترك زوجها  
ولا وارث لها غير عماله كله وفي امره نونك لم يعلم لها احد لها زوج قال المراتك زوجها في الموت لم ترك زوجها قال المال كله  
اذا لم يكن لها وارث عترة وفيه رواة على ابي عبد الله فرائض على ما فيها الزوج يجوز المال اذ لم يكن زوجها غيرا مخالفا للحكم عن طا  
الدبلي فلا يرث عليه بل هو الامامة لظا اية المولى بالاصل لان اردنا شقنا من ابيه والى الارحام والرحم منصف عن الزوج من حيث هو  
زوج والموتى لا يكون ردة على زوج لاروجه وهو شاة ومسندة ضعيف لو جاز الخروج عن الاول كما مر عدا مفادته الموتى له من حيث هو

في كتاب الميراث









كتاب المصنف

على القول بان الحكم فبر ان يقوم مستحق الاتفاق في الارض بما نال من فتيته الا اذا كانا من بيتة ملك الغير على وجه لا يستحق لهما الجزء ان ينفق  
 وتطلى فته ما عدا الارض من ذلك ذكر الصيغ واما حكمه فيمنع من الارض وهو فيقول الارض على نقد بخلوها من الابنة والاشجار ما  
 يسوقا ذاقيل عشر مثل ثمنها اخرى فمضاهما ذاقيل عشر من ثمنها كانت ثمنها في العشرة الزائدة وهل العترة تخصه للورثة لست قبل الامر لهم حين  
 لو بذلوا الا ان يكون ثمنها طلب العترة ثم يسلل استحقاقا في جبرها وهل الاقرب الاول وثانها لجماعة من لا احتداد ان كان لثمن المصروف جبرها لثمنها  
 على وجه فري لوردها مقام ثم يقرن لثمنها فلا ينفذ سوا باخرة الصنف وسبيلها سبيل لوامر الوارثة مؤدوهم لخط الغير العترة لذلك علوها  
 كالمهر من علة مستقصي فمضاهم الاستحقاق لوردها في حلة منها بذلك جدا خلافا للصيغ المحقق انما والشهد لما في لك وصنفه لا ينفذ معتم  
 الجملة وهذا مستلذان **الاول** اذا طلق في الاربع نسا واحدة من الاربع تزوج اخرى بعد العدة او فيها اذا كانت باسرة ثم ماتت استشهد المصلحة  
 بين الاربع الاول كان للآخر الخامس العاشر ربع الثمن مع الولد وربع الاربع مع مائة الباقي عن نصيبها الا ان قبلها بغيره من المصلحة بالبر لا خلاف  
 اجمد ولا نقله احد من المصنفين لفاضل المصنف في حقها والشهيد في من ذلك منه فقلوه عن الحمل فاصح صا الى الفرع من اخرتها طلاقا  
 صنف من الارث وحكمه بالنصيب للباقيات لا يتولى لان الفرع لكل امرئ شئ تاما وفي القامع كونه من عترة عند الله تعالى والامر هناك لا في المصلحة  
 نفس الامر غير ان تزوجت من الحكم توريث الجميع بثلثين ثوب ثمنها يعلم عدانته القطع بان احدا الاربع غير اذ هو حرج على اصغر كذا على  
 لولا الشهادة المستند الى غير بعض المصنفين في المروفي في صحيحه سب كل باب بل رث المصنفات واخر بابا احكام الطلاق في موثاقى باب رث  
 الارواح فيله وان خرج من بعض البلدان طلقوا اخذ من الاربع واشهدك طلاقا فوامن اهل تلك البلاد وهم لا يعرفون المرأة ثم يزوج مرة  
 من اهل تلك البلاد بعد انفقنا عندا التي طلقته ثم ماتت ما دخل بها كيف عتيم بئرته قال ان كان لوردها في المرأة التي تزوجها من اهل تلك  
 البلاد ربع ثمن ما رثت وان عرفت ان طلق من الاربع بعينها اسمها بغيرها فلا ينفذ ثمنها من الميراث عليها العترة والى يفتي من الثلث فيقولن ان ربع  
 ما رثت بغيره عليهن لثمنه وان لم يعرفن التي طلق من الاربع فثمن الاربع ثمنه اربع ثمن ما رثت بغيره جميعا عليهم من جميع العترة ولو شتهت  
 بواحدة او باثنتين لم ينفذ ذلك في حقها الحكم والفرع من غير خروج عن النص ثانيا وما معنى استعرب لوجه الاول في الاستدلال في حقها  
 اثنا في صفة ان خاشا في ذلك الحكم ولو تفصله لفاضل الشهادة الاول وهو محله فلا بد من الرجوع الى الصلح **الثاني** كتاب النكاح المربع  
 مشروط بالدخول بمعنى انه لا بد من مجتنب يرتب عليه حكمه من الارث ويحرمه فان كان مرضه ذلك قبله ليجوز له الدخول فلا امر له ان لا يزوج  
 على الاشهر الا ظهر له ان لا يكاد ينجو فيه خلافا من احد لا تأمل ولا نظرا لثمن الارث في بيع والشهيد من حيث قبله والى الحكم الى الرواية والى  
 لا الشئ وهو مناه من شئ من دونه فانه بعد من حيث محال العترة لعمومها القطعية من كتاب الشئ خصوصا اطلاق العترة الناطقة بخول  
 نكاح المريض بعد المنع من طلاقه من وزن تقيده بالدخول لا استلزام في لورثه وهو حرج لا للطايف العترة عليه تحتمها هناك في اللعنة  
 المناخلة كالكتاب من الكتابين السابقين فهو رجوع منها وجزء منها بالحكم جدا ونسب الحكم في ثمانية اصحابنا مشعرا يكون مجمعا عليه بغيرها  
 كما هو صريح في كونه ومنع ذلك التصرف الصريح المعتمد سندنا مطبقه على ذلك لا ينفذ في الصحيح المروفي في مرضه جل نفع في مرضه حتى اذا دخل  
 بها فماتت رثته وان لم يدخل بها لم يرثه ونكاحه باطلا في نحوه المروفي هو وباني في رثته باب طلاق المريض ليس المريض ان يطلق وله  
 ان يزوج فان هو تزوج دخل بها فهو حلال وان لم يدخل بها حتى ماتت مرضه فنكاحه باطلا ولا مهر لها ولا ميراث في رثته الميراث منها ساند  
 محقق ويكبر الجميع على تصحيح ما يصح عنها من المرض الذي انطلق قال لا ولكن ان يزوج ان شافه دخل بها ثم انزل بها فماتت باطلا و  
 المراد بطلان العقد في هذه النصوص عدم لزوم رتب عليه جميع حكمه حتى بعد الموت من الميراث العترة لا البطا وعك الصحة حقيقة ولا  
 لزوم عكس جواز وطه لهما في المرض بذلك العقد مع ان صدورها كغيرها من الالزام على جواز نكاح المريض بقول مطلق على خلافه وانما المريض  
 في مرض اخر بعد رثته من المرض الاول او مات بعد الدخول فلا ريب في صحة العقد في مرضه رتب حكمه على العموم خصوصا هذا الواجب بها  
 في الفرع ثانيا والصحيح انما منها في الفرع الاول لقيته البطا بموت في مرضه بغير تقيده الموت المطلق الموجب للبطا في الفرع مع ان المناخلة  
 فيهما المقتضى ولو ماتت في مرضه لكان عقد فبقوله قبل الدخول بها في مرضه مما اشكال يشتمون من صحة العقد ولو لم يوجب رتب الحكم  
 عليه موقوف على الدخول والبر من ان الحكم على خلاف الامر المروفي في كتاب الشئ فبقصر على مورد العترة وهو مؤخر خاصة هذا المؤخر فان  
 لكونه يمنع الدليل الا انما الفرق بين موتة وموتة مرضه حيث منع عن الارث في الاول وان الثاني بانها كونا الحكمه وجعل منع عن الارث وقابلها  
 بصد قصد من الاضرار بالورثة اذ خالها في وجوبها وبعبارة اخرى كونا الحكمه مراعات حال الورثة وهي في الفرع انما موقوف على منعكس فينبغي  
 الحكم فيها بالحققة **المقصد الثالث** في بيان الارث اولا وقد عرفت ان ثمانية مرتبة **الاول** ولا العترة ولا اصله بغيره لاجل الشئ مقتضه  
 بل المتواتر من طرق العامة الخاصة ببيتها التي حلة منها الاشارة ويحصل لارث بالمعنى في الارث مؤلا المقتضى لارثا خلافا لغير الامر لا نكاحا

كتاب المصنف









عليه السلام الحكم على موضع شرط وفوقه على اليقين فيما خالف الأصل خلاف الحكم في تركه عن الكفارة متعين من هذا القول كالأول في الغيبة في جميع  
الأحكام الثانية له حجة مع ندوة غير واضحة لا ينعى ان ضمن كبره الامع مناشئة كالمعنى في التذرع والكفارات وتبرع مع التبرع عن خبره كابر  
او عن كان حر الأصل لكن لا وارث له مقم ولو مضى فان هذا الارث مناصر عن الارث بالنسبة الغيب لا خلاف بل في هذا الغيبة لا يجرى عليه رعا  
في الغيبة الصحيح لا لا عليه على انه لا يرث الضامن لامع فقد كل مناسبت ان بعد ومع فقد الغيب غفارت به الوكاع انه لا خلاف في بقاءه والغيب  
بين هذا الحكم والسابق مع اشتراكهما في اشتراط هذا المناسبت المعنوي لك شرط صحتها هذا شرط الارث والمعنوي مع صحة العقد الجاهل شرط  
لا يثبت الارث للضامن الامع فقد الارث المذكور عند موت المضمون ايقم فلو فرض عكس وارث للمضمون بان نزع بعد العقد وولد له اولاد كما  
ارثهم دون الضامن ان كان سببه محاسنا او يتصور تحت الغيب على العقد بان يكون مثلاً عارياً ثم يكفر بعد العقد بلحق بالارث حيث يثبت  
في عقد مولا فانه بعد ولا الغيب على الضامن المتفق ومنه مع الزوج الروقة بضمتها لا على من الضامن الرابع ما بقي عنه كان ارث الضامن  
بلا خلاف بل عليه لا يجرى في الغيبة العتق واخصوا ما من منصوص الدلالة على ختمها على جميع طبقات الورثة وهو ارث الضامن ومن يثبت  
الامام بلا خلاف في الغيبة عليه لا يجرى وهو المحرر مضاف الى الصحيح المستفاد من غير ما من المتبرع في العتق من مات ليس له مولى فالمرء لا ينفك  
ونحوها التوق وعرف في الصحيح قضي اهل الوثوق فيمن اعتق عبداً سائبة لا ولا المولى عليه ان سأل الى رجل من المسلمين فليشهد به فبعض  
خبره وكل حد يدره فاذ فعل ذلك فهو تبرر وان لم يفعل ذلك كان كافر ثم يرد على امام المسلمين وتبين الموقوف في جملته من النصوص ان الامام  
وارث من وارث القسمة **الثالث** ولا الامام الاصل فيه بعد الاجماع الفاضل في الخلاف الغيبة ويرى ذلك في غير ما من النصوص ان الامام  
الضامن المتفق وغير ما من المتبرع في الصحيح من مات ليس له وارث من قبل وارثه لا مولى عنه فممن جرت به الامور من الاطفال هذه النصوص  
التي لا واحد عليها الا الله تعالى فما كان ولاؤه لله تعالى فهو له سواء كان رسول الله تعالى ولاؤه للامام وجنابته على الامام وبما لا ريب له  
غير ذلك من النصوص التي كادت تبلغ هي مع طامر التواتر ما من النصوص الدالة على ان ارث محلا وارث له يثبت مال المسلمين فمع فصوص سند اكثرها  
مقتضى ما من الاصل من ان لا يرث من جرت عتق اعظم ما من افضلك للشهرة القطعية ومخالفتها للعداوة هذه فاما في طرف الغيب كذلك فليطرح  
عمل على التينة او قول الكلام القائل بما هو لاسكان في الشيخ في الاستصحاب ما يقول الى لا حجة الاولية من المراد يثبت مال ان يثبت للمسلمين  
يثبت مال الامام بغيره الاجماع السابقة ما ذكره من شيوخ اطلاق يثبت مال ارادة يثبت مال الامام وبغيره اليه كلام الشيخ في الخلاف هذا  
حينئذ يثبت محلا وارث له يثبت له يثبت مال الامام في خاصه عند جميع النصوص التي يثبت مال الامام يكون للمسلمين من الادلة  
المتقدمة من رواية ثقات ان الامام لا يرث احد الامع فقد كل وارث له حتى غفرت المحررة فلو وجد كان حق الارث من غير عدا الورقة  
فانها اشراكه واخذ بضمتها لا على الاصح الا شهر كما مضى بانه مفضل لا يرث مع وجوه على الامام قال مال لم يصبغ ماساً وقدرى  
الشيخ في عده وبما كان على عتق فراء بل لا يملكه من غفرتهم في الاكيا في الاصح انه كان ذلك من غير عتقهم امام عتقته فيصير  
مال جماعة يخطط له بالوصية والدفع الى غيره فله كسائر المحقوق في ذلك الاجماع عليه في كل حوط وان كان لا يظهر من الاختصاص المان في محاسن  
العدا والمناخ من من يترتب القدر والمساكن ما مطر كما هنا وفي مع وبرعد وروى ذلك عن المقيّد الذي لم يجره والخلف في الكيد  
وبالجملة اكثر من الاصح اجمع عدا الصدق في الغيبة الشيخ في كتابه في النكاح ومقتل بغيره بل يملكه ما كان في الغيبة هذا الكتاب  
ومن في بحث النقال من كتاب المحقق تلك الامور من النصوص الصحيحة الدالة على ان من الانفال قد نزل جواز صرفه منهم لم يرد على ما هو عم  
من ذلك بناء على القول بتجليهم الانفال للشيعة زمان الغيبة كما هو الشرع ما صحت في ضد مضاف الى ما يثبت عليه الكفاية بعد اختيار هذا  
القول بما لا ينفك لا بد منه من ان وجهه يستعنا الامام واجتماع الفقهاء والحفاظ في هذه المنظار ولا يترتب مال للمنفذ فمعلوم رضى  
الامام بذلك انه لو كان حاضر مستغنياً الفعل لك هذا مع اني ارجح الخلاف الامور في هذا لاجتماعه الى باقي الاصحاشاد وبرهوض ما في ظ  
كلامه من الاجماع على صراحة في نعم في مراد بل على موقفة له لان المحكي غيبة النكاح فمما ليس هذه الادلة لا يبدل على اعتبارها  
المشايخ المتعطلين هم مطلقاً لا شاهد له الامام في رواية الشيخ من فعل على عده وهي مع ضعف سندها لا سيما الاذلة على ثبوته  
غيره يثبت ذلك من غير نعم الاولى في ذلك كونه الكفاية حد من الشبهة الناشئة من خلاف المتكلمين ما مشروط ما ان الرضا عنها اولوية  
من وجهه كما اذا كان فقراً غير اهل البلد اخرج منهم لا يثابوا ولا امل بالضعف العاجز عن التكسب كالعاجز والشيخ والمرض والصحاح  
العاهات هنا قول ثالث بلزوم دفع الى محاسن ما يحرم اخذ الصدقة في الغيبة بخبرين باسناد السند محض احدهما بحال حضوره  
مع انه لا يقول بل يحضن ذلك مجال الغيبة كما هو على البحث مع ان بعض الحديثين حكى عن بعض النسخ هبة بغيره بالياء بعد الشين بدل هبة  
بالياء بعد الشين قال المراد به نحو الاخر الوضوء فلا دخل لها بعمل البحث مع شدة دها على هذا التقيد وان على ما دل عليه بعض النصوص





المصطفى بالأكبر

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

الصبر بالاكتمار بالحكم معلل بان كان اخر من العمل لقوله انما ورد هذه الاجابة في مورد الغالب وما جمع بعض اصحابنا بين الاجابة  
المقتضية بالتعيين الامر من بعض الاكتمار باحد ما لا باس لكن ينبغي ان يجمع حقيقة بل خرج عن الاخر وطرح لغايبها بالاكتمار بالاجود  
حلمها على التيقن كما فعله سبحانه ومنه شيخ الطائفة قال لان بعض الصائرين عوز في توثيق الاستدلال فيقول يشر اليه الامر بالصلو عليه بعد  
استدلاله الصلوة الاولى فيستقامن بعض الاجابة الصليحية كونه من مذهب الغلاة واما الجمع بينهما فيخصيص لا يخرجه الارث من الدية والاولى  
بالارث من غيرهما كما في المفاتيح ضعيف عاينه لهذا شاهد عليه وكذا اشاعته الرسالة من حيث تخصيص الارث بالدية باعتبار الاستدلال  
فيما اختصا الموقن عليه بالماية ولا يصح ان للشهادة من حيث ان الاختصاص في الموقن انما هو في كلام الرافضة خاصة الاستدلال في الرسالة  
بجدة الاجابة قد برحمته فهو واللقب هو مع انه ليس بجدة بانفاق المايفة لا يعارض مفاهيم التعديل في الاجابة المقتضية التي هي نص  
عندنا الاستدلال بالكلية ولو في الارث من الدية ومقتضى ذلك فهو مقتضى صريح الصليحية المقتضية المنة من الدية وغيرها المقتضية  
خاصة بالجملة فهذا الجمع ناش عن قلة الشامل في الاجابة وعدم التبع لها كما هو واعلم ان مقتضى المدعي لروايات الفقه كبر صريح  
وغيرها عدم اشتراط استقرار التحويل وجوها مطر خلافا لظاهر الماشي في معتبر استقرارها ولا وجه استصحابها وورد بعض الصحافي  
السطر ان اذا عرفت تحريكها بغير ثبوت وبورث والغالب في معتبر استقرار التحويل لا يشترط جوده عند موت المورث بمعنى حلول المقتضية  
عند بل خلافا وقد عكر به بعض الاصحاب الاطلاق فيصوب ان مع لانه حيا الشامل لما لو كان غيبا موت موث نطفة نعم لغير العلم  
بوجوده عند الموت ليحكم بالبنية الاية يعلم ذلك بان ذلك لادون سنة شهر من حين موته يمكن تولد منه ولا التحمل اذ الرنوط الام وليا يصليح  
الولد بعد الرنوط في فطر الفاضل في تر الشهد من قهرها بان لو خرج نصفه عرك او استعمل ثم سقط ميتا لم يرث لا بورث ولعله للاصل  
اختصاص النص بحكم البناء والناساطة كجملة لا باس في واحد بخلافه وان شعره عباة يروى لعل المخالف من القائل الشرا  
قال الشيخ وتعد الاصحاب من غير خلاف كما عكر به جماعة منهم انه يوقف فيقول للحمل فيصير كناية الحامن تولد حيا عنه ذكر او انما الرنوث  
لزيادة عن نصيبها احتمال التولد انداعها التركة غالباً على هذا التقدير لا يخرج احكام عشرة اما ان يولد ذكر واحد وانى كان  
خشي او ذكرين واثنين او خشيين وذكر او انى او ذكر او خشي او انى خشي او يقطع ميتا واكثر هذه الاحكام نصيبا للحمل فيصير كناية  
فلو اجتمع مع الحمل ذكر اعطى الثلث وقف للحمل الثلثان لو اجتمع مع من عني اعطيت الخمس في بيتين الحمل فان ولد حيا كما فرض الازرع الكرك  
بينهم على حيث يقتضيه حال الحمل فان ولد ميتا اضر ايتها بالولد لا يوجد مطر وان ولد حيا رعت بينهم انصافا وان لا وادوا نحو ذلك عجب ما  
يقتضيه الحامن كونه ابوا وانثى او خنثى واحد او متعكدا ولو كان هناك فرض اعطى النصيب في ذلك ان كانوا من محبهم الحمل على اعطى  
كان زوجة ابوين واحداه مع عك ولده هاتاه فان ولد ميتا اضر نصيبها ثم ولد حيا وعي جاله وقسم التركة على حسبها وانصافا ان  
كان هناك حمل وطلب لورثة القسمة فمن كان محبها بالحمل لا اخو لا يعطى شيئا لان بيتين الحال ومن كان له فرض لا يقبل وجوده وعدم  
كصيب الزوجين ابوين اذا كان معتد يعطى كل نصيبه من نصيبه لو عك بعض الزوج يعطى اقل ما يصيبه على تقدير بولادته على تقدير  
كالابوين والركن هاتاه وعك كسر بعته يرث ذرية الجنيح هو الولد في البطن من حمل فيه نحو ام على ما يقتضيه طلاق عداة  
الزوج باقى اجابا ابواه ومن يقرب لها ابوا لا يضر مع عدمها بل خلافا لامل الشيخ موضع من فتنع المنقرب باحداهما مطر وهو غير  
الامنة المنقرب بالام خاصة كما مضى التحقيق في تيقن الاقوال والادلة في مسائل مستقصية المسئلة الثانية من المسائل الثلث  
المستقصية بحث ما يقيد لقتل عن الارث انما افرد لها الاصحاب هنا بالذكر مع استنفاة حكمها من طلاق الادلة المقتضية ثم فهو في رتبة  
لورود نص فيه بالخصوص ان وليا لها هو الطاهر والزوج اقبل الناس من غير فرضا بامراة حامل على الطريق ففرغت منهم فطرحا في بطنها  
حيا فاضطر جنى ماك من بعد فمها على ما وصح او هو مطر وقدر على الطريق فسالهم عن رها فقالوا انها كانت حية فضرعت حين ارث  
القتل في القربة قال فسالهم بها مات قبل صاحبه فيقال ان بينها مان قبلها قال قد عني وجها بالاعلام الميت فوثره ثلثي الدية وورث امر  
ثلث الدية ثم ورث الزوج من المرأة الميتة نصف ثلث الدية التي ورثها من بينها المحرم قصون شد محبوا بالعمل وبما رتبة ابن محبوا الجمع على صحيح  
رواية عن جوه وضوء مستند عن فادة تمام المطلق بغير بعد القائل بالفرق مضى الى ما مر من الاطلاقات اللهم الا ان يدعى عك اضرها  
بحكم البناء الى محل البحث فليعلم انما مستم اذا اضر افاى انسان غير معروف في النسب بما يقتضى الميراث بينهما من نسب وزوجية او  
ولا وتوارا ولو مكلف حدما البنية اجماعا الجمل في العواقر والعقلاء الصراخ فقد تقدمت كتاب الاقرار وبيننا عك بعد  
النوارث الى غيرها مع جملة من الشرايط المتعلقة بالمسئلة اما دل على عك النوارث بالعارف اجابا الى البنية كالحمل لا بورث الحمل  
بنية فمحول على التيقن كما صرح جماعة منهم شيخ الطائفة قال لانه موافق لذهب بعض القائل اول ويشير اليه جملة من الصحاح المقتضية وانه

والله اعلم بالصواب

مع فخری





نہیں ہو من

والله اعلم  
بما كنا  
على

فہرست

ان سے تشریح میں  
طوائف کے لئے  
اعمال میں  
تسلیم و رضا ان کے  
مقام میں  
مقام میں  
مقام میں  
مقام میں  
مقام میں

المشقة الواو القدير



**சென்னை**

میرزا محمد علی خان









غسل نما



تصل ثمانية للزوجين والربع اثنان لكل منهما واحد للاخوة ستة لكل منهم واحد ان تدخلت جارات الاكثر من ثمانية الفرضية اربعة يحصل  
كل ربع زوجات وستة اخوة لابل الفرضية من اربعة كما فرضه الزوجان الا ربع احد يتكسر عليه من غير ان يكون له اخوة الستة تنكسر عليهم لو  
عدهم بالثلاث اثنين من عدهم الباقين اربعة من الزوجات داخل في ربع من عدهم من الفرضية تبلغ ستة عشر للزوجين والربع  
او ربع لكل واحد من اخوة الستة عشر لكل منهم اثنان ان وافقت من الزوجين من احد في جميع الاخر من الحاصل في اصل الفرضية  
وسنة اخوة لابل ستة عشر لابل الفرضية من اربعة من الزوجين لابل ستة عشر لابل الفرضية من اربعة من الزوجين لابل ستة عشر لابل الفرضية من اربعة من الزوجين  
بينها بين عدهم ثمانية من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين  
خمس ثمانية من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين  
متوافق بال نصف لابل ستة عشر لابل الفرضية من اربعة من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين  
عشر وكلا لابل الستة ثمانية اربعة من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين  
في اصل الفرضية زوجات ربع ستة عشر لابل الفرضية من اربعة من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين  
عدهم ثمانية من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين  
التي هو ثمانية من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين  
وثمانية للزوجين عدهم ثمانية من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين  
الابل ثمانية من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين  
وياو مثلها في غير المستوعب لابل ستة عشر لابل الفرضية من اربعة من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين  
لام ثمانية لابل الفرضية من اربعة من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين  
الابل خمسة عشر لابل الفرضية من اربعة من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين  
سنة ثمانية للزوجين عدهم ثمانية من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين  
لجميع الضوابط المتعددة ولو نقصت الفرضية عن السهام الزائدة عليها بدخول الزوج والزوجات فلا حول فيها عندكم ماضي الكلام فيه  
في اخرج يدخل الفرض على البنات والبنات من اهل المرتبة الاولى اذا اجتمعوا مع اهل البيت الا لابل الام او لابل من  
الاخوان من اهل المرتبة الثانية اذا اجتمعوا مع اهل البيت الا لابل من المرتبة الاولى على ابوين زوج بنت اخ الفرضية من اربعة من الزوجين  
سنة يخرج لابل الفرضية من اربعة من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين  
الستة ثمانية لابل الفرضية من اربعة من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين  
عليها باو واحد لان فرضية النصف منها ستة كذا واجتمع ابوان واحد هما وبنت وبنتان فضا واحد وزوج وزوجة فضا بنت هذه العباد  
امثلة لابل الفرضية من اربعة من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين  
كالنساء ابوين من قوتها الامن حيث ان هذا بدل البنت بنتين من اهل البيت ابوين وبنتين من زوج الفرضية كتابتها الا ان هذا بدل  
الابوين حد فاضا اذ البنات اضيق على الابوين الحد فضا مع ذلك نقصا ابوا واحد لان فرضية البنات ثمانية منها ثمانية وقد اعطيت بقية  
ومنها جميع ابوين بنتين زوجة الفرضية اربعة وعشرين من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين  
تبلغ ذلك الابوين ثمانية للزوجين ثمانية للبنين ثمانية لابل الفرضية من اربعة من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين  
اجتمع اثنان من لابل الام واثنان لابل الام والابل مع زوج او زوجة باخذ الزوج كلا لابل الام والفرضية ما يدخل الفرض على من يفرج لابل  
وام او ابوا حصه الفرضية الاول من ستة عشر لابل الفرضية من اربعة من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين  
لثانيهما للزوج النصف منها ثمانية وكلا لابل الام الثلث اثنان لابل الام والابل من اربعة من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين  
الاثنين تحت احد الاماها الفرضية ثمانية لان فرضية النصف لابل الفرضية من اربعة من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين  
لثانيهما للزوج اربعة لابل الام اربعة لابل الام اربعة لابل الام اربعة لابل الام اربعة لابل الام اربعة لابل الام اربعة لابل الام  
الفرضية عن السهام اذ خال على من ذكر اننا ان نقصنا الفرضية على ارباب السهام فخرج من ذكر فلا يجزى في المثال الاول من الامثلة المتعددة  
وهو اجمع ابوين زوج بنت احد وكافيه لابل البنات لابل البنات لابل البنات لابل البنات لابل البنات لابل البنات لابل البنات  
عدهم في اصل الفرضية اربعة لابل الفرضية من اربعة من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين عدهم ثمانية من الزوجين

التَّائِبِينَ

هذا الكتاب من كتب  
الشيخ الفاضل  
المرجع في  
الدين والدار  
الآخرة

الثاني سها ورثه ورعاها بينهما بالتوافق الثاني بعد ذلك فاصير الوفاة من الفرضية الثانية التي هي السها لا الوفاة من نصيب المذكور  
 الميت أصل الفرضية الأولى التي أحدها فرضية الميت نصيبه كان بين الفرضيتين نصيب الميت سها ورثته التي هي الفرضية الثانية  
 زوجها بوري بن ثم جود الابن عن ابنه بن بدين والفرضية الأولى من شتر مخرج نصيب حد لابوين ونصيب لابن الوفاة منها ربعه وسها ورثته  
 ستة توافق نصيبها بالنصف ففرضية الثانية في الفرضية الأولى من شتر مبلغ ثمانية عشر منها نصيب المسئلة لابوي الميت الأولى  
 ثلثها ستة لابن شتر عشر تنقسم على ورثة لا يبقية منها ثمانية والنبتين ربعه كاخوين لأم ومثلها لآب زوج مات الزوج عن ابن بدين والفرضية  
 الأولى اثني عشر مضرب مخرج النصيب شتر الثلث لثباتها ثم مضرب المرتفع منها اثنين لاكتسابها على فري بن أحد هؤلاء فلو كان للابوين  
 نصيب الزوج منها ما هو ستة فرضية ورثة ربعه توافق بالنصف ففرضية الوفاة من الفرضية هو ثلثان في اثني عشر مبلغ ربعه عشر بن  
 ومنها نصيب المسئلة للأخوين ثلثها وأما ورثة الزوج نصفها اثني عشر تنقسم على ورثة الابوين منها ستة والنبتين شتر لكل واحد ثلث  
 والأخوين للآب ربع كل من هؤلاء يأخذ نصيبه من الفرضية الأولى مضربا في اثنين وهو ما مضرب أصل الفرضية الأولى ان لم يكن بن بدين  
 الميت لثباتها ورثة وقول بياض جود تمام الفرضية الثانية أصل الفرضية الفرضية الأولى فمبلغ نصف منها الفرضية كما لو توفيت  
 المرأة عن زوج اخوين لأم وأخ لآب ثم مات الزوج عن ابنه بن بدين فان فرضية الميت الأولى ثلثها كالفرضية نصيب الزوج منها ثلثه ستة  
 خمسة فلا تنقسم فرضية علمها بدين بن بدين مضربا خمسة ستة الفرضية تبلغ ثلثين منها نصيب المسئلة للأخوين لأم منها عشرة وللزوج  
 نصفها خمسة عشر تنقسم على ورثة قسم صحيح وكل من له من الفرضية الأولى شيء أحده مضربا في خمسة علم انه قد يقع المناسبات في أكثر من  
 فرضيتين ان مات بعض ورثة الميت الثاني قبل الفرضية وبعض ورثة الأول وح شتر في الفرضية الثانية فان انقسمت على ورثة الميت الثاني  
 على صحته والأعلم فيهما ما حصل عند من الفرضيتين السابقين بعد العمل فيها على ما قدمنا كما علمت في فرضية الثانية مع الأول وهكذا  
 لو مات اربع وخامس زاد والعمل واحد جميع ما تقدم فيها بنو من الافراد هنا بقية الحمد لله **فيما الفضل** وهو في اللغة  
 كثيرة الخلق منه قول شيخنا فضيلة بن سبع سملوى في علمه من الحكم ومنه قوله تعالى ويقضي بالحكم والامر ومنه قوله عز وجل وقضى  
 ربك لا تعبد الا اياه اى امر الى غير ذلك في الشريعة على ما عرفنا في الامم لا يحكم شرعا لم له اهل بيته القوي بن ثبات الفرضية ثمانية  
 على اشخاص معينة من ليرتبه بانيات الحقوق في استيفائها المستحق ومبذره الواسعة العانة في اموال الدين والدينا وغايتها قطع المنازعة  
 فالواو او اسما من الحكم فيه لا ينقض الاجتهاد ويصرفه اصل الفقيه عن من الفضاوان خالف جهته ما لم يخالف لطلب الطاعة ولا يه على كل من  
 عليه مع فذل يذم مع وجوده في مواضع متماو بل يبره حكم من شهد عليه الشهود وامر من شهد عليه فبالرأى والحق واما الشهود فيقسمهم بانه لو جعوا  
 عن الشهادة وهو من فرض الكفاية بلا خلاف في خبر بينهم اجد لموقف نظام النوع الاستعلاء لان الظلم من بينهم النفوس فلا بد من حاكم ينصف  
 من الظالم للظالم ولما يترتب عليه من النفي عن المنكر والامر بالمعروف والاصل فيه مع ذلك الكتاب السنة اجماع الامة المحكي في كلام عجم فال  
 سبحانه اودا ناجلنا على خلق الارض فاحكم بين الناس بالحق وقال ثم انا انزلنا عليك الكتاب بالحق فاحكم بين الناس بالحق والارادة وفي قوله  
 ان الله لم يقدس لغيره ليس فيهم من باخذ للضعيف حقهم لعلم فانه نزلوا النبي ومن قبله من الانبياء لانفسهم ولا منهم من بعدهم من خلفهم  
 وفي خبر عظيم من يقول بشرا بطه فلي الجبريد الله ثم فوئ اسما للاحكام شرف في الرواية فاذا حاث كلمة الله تعالى في نفسه في اخرا اذا جلس القضاة وجلس في  
 مجلسه صلب الملكان سيدا وبر شدة ونوب فانه فاذا اجاعا ذكره ولكن خطر جسيم قال بركة الامير المؤمنين في شرحه جلس مجلسا مجلس  
 فيه لا يفر او وصلى ونفى عنه النبوة الفضا لثمة واحد الجنة واثان في النار فالت في الجنة جل عرف الحق فحاز الحكم وجل فضي لثمة  
 على جهل بنحو الصفاة الفضا اربعة لثمة في النار واحد الجنة والرابع في جهل قضى بجوره وهو لا يعلم فهو في النار واعلم ان القاضي يباير  
 المفتي والمجتهد الفقيه بالحجة وان كانت لا وقتا الزبوة فيه جمعة من القاضي يجمي فاضاها كما ما يجيبنا الزامة حكمه على الافراد الشخصية  
 بالاحكام الشخصية كالحكم على شخص بنبوت حق عليه لاخره ولا يملك الاعيان بل بمجرد الاجزاء الاعلان في يسمي مفتيا كما انه باعينا بمجرد الاستدلال  
 يسمي مجتهدا وباعينا على تعيين مظهر حكما شرعيا في خضر حق مقلده فيصاها عالما بالعلم القطعي بالحكم الشرعي من هذا الشتر وصح ان طلبة  
 الطريق لا ينافي طليعة الحكم وليس فيه ابتداء على القول بالصبر والظن في الكتاب يقع في موضع في الصفا المعبر في القاضي المدعو من قبل  
 الامام والاداب المتغيرة وبكيفية الحكم له واحكام الدعاء واعلم ان الصفا الشريعة فيه سمة التكليف بالبلوغ كال العمل بالانسان بالحق  
 الاخص اى الاعضا بالاصول الخمسة والعدل وطهارة المولد عن الزنا والعلم ولو بالعلم الاعم الشامل للطن الاجتهاد بالحكم الشرع القائم مقامه  
 بالدليل القطعي فهو الحقيقة علم ولو بوسيلة الظن فانه في طريق الحكم لانفسه الذكوة بلا خلاف في شيء من ذلك بعد بئنا بل عليه الاجتناب عيا  
 جاعة كالمسالكة غير في الجحيم ح والفقيد الاردي سبلي في فاعدا الثالث الناس الغيبة العلم والعدل في الحق للعلم في العلم والذكورة

فقد جعل الله في  
الانسان خلقا  
لحق

محکم دلائل سے مزین



يجز الكتاب بعد النبوة وانما المحجة بها قبل البعثة وظاهره انما عليه بنا ويشهد له جملته من اجل ما في مجمع البحرين عن كتاب بصيا الدرس المحقق  
الحسن الصفار في بيان لسو اقسامه كان يشترط ان يكتب بكل انسان استشهاده الى جهة من جهة الصلوة قال سئلنا باجتهاد عن محمد بن الحسن الصفار عن ابي عبد الله  
عليه السلام قال ما يقول الناس قلت عن ابي عبد الله عليه السلام لا يركب حتى يكون له ثوبان عليه السلام قال يكون ذلك الله تعالى ان يقر بكونه في محكم كتابه هو ذلك  
بقية الامم من سواهم يتلو عليهم البشارة بركبتهم ويعلمهم الكتاب الحكيم فكيف يعلمهم ما يحسن الله له ان يكون رسول الله يقر ويكتب بآيتين في جهة  
لنا وانما ليس الا في مكان من اهل مكة من امهات العرب ذلك قول الله تعالى في كتابه قلند ام القرى من حولها وفي رواية اخرى في الكتاب المشار  
اليه عن عبد الرحمن بن الحجاج قال قال ابو عبد الله ان النبي كان يقر ويكتب في ثوبين اعلم انه قد مضى بلول على انه لا يتعدا القضا للمرة فلا بد  
للاضاهة وفي القضا للاعنى تردد ديننا من عند نفوذ شهادته في بعض القضا والفاضل في هذا شأنه وافتقار الى شرط هذا الحكم على عهدهم  
وان البصر طريق الى المحسوسات التي يحكم القاضي بها وموانعها كان اعمى وقد كان نبيا والبصر في شهادته الاقرب لانهم كانوا في ذلك  
وقد روي عن الصادق عليه السلام ما رواه في كتابه لا يتعدى القضا الا ما ذكر في توجيهه لقضوه بجميع فاستعان بما ذكرنا الحكم على وجهين بل المتك  
ما ذكرناه في شرط العلم بالكتاب من اوسع النعم هذا انما هو مقتضى قلة الفاضل بالاختلاف من جهة ما وان شرط وجوده بغض القضا انما هو  
من الامتناع مع البتة التقيد وضعف دليل المخلاف بكونه قياسا مع العارض فيجب ان يثبت في بعضه في الوحي بجزءه لا في كل واحد من اقسامه  
من الامتناع بالكلية هذا مع ان شرط المعرفة بالكتابة يشترط اسرط البصر كما نبه عليه في النسخة قال اسند لا لا بالمرور على الامتناع فندبر  
في شرط الحرية ايضا ترد في شواها في قولنا القضا والاية والصدق ليس بجلا لهما لا اشتغالهما باسناد في وقته وقبوله المولى منهم من كسب  
الجليلة التي لا يثبت حال الصدق بها الا شبهة عند المان هنا وفي آية لا يشترط الاصل ان المناط العلم وهو حاصل وعموم قوله وما ياتي في النسخة  
فانظر الى اجل حكم يعلم شيئا من قضايانا فاجعلوه صانعينكم في قد جعلناه قضايا في اوله من الطرفين نظرا لاول من الاول والمنع من  
عده اهليته للولاية من جهة ما ذكره من التعليل لا اشتغال بمقتضى الموالي مانع من القضا ادغاسه عند اهليته مع عدا ان الموالي لا يكون  
اخص من الله والثاني منه بانه يجوز وعكول ومصادره واعاده للكد واما الاول من انما يفيد دليل عليه ان اريد من شرطنا الجواز بل الاصل  
العقد كما مضى فاعلم ان قرة هذا الاختلاف ما هو بالاضافة الى صيد الفاضل وانما يشترط في زمانه غلبة الامام لان زمان خصوه فانه في ذلك  
الوقت لا اختلاف في فعله ووجه الاصل عند جواز عروصه في غير وقته في غير زمانه ان اريد منه عمود الاذن فيها ورد من القول في  
فيله نه تح نفس العمود لا يوافق به ما وجد جعل احدها الاخر لا يطف مغاير او كل منهما لا يسلط الا انما فيكونه مشطبا لا دليل  
اصلا لا يكون الحكم به قياسا اما الثالث منه فبالمنع من عموم لغيره بل غايته الاطلاق الى المصنف بحكم التبادر الى نحو العبد جلا سبها بلا حجة  
قوله نعم بعد املوك لا يثبت على شيء في المنع اقوى فانا لاكثر احتياجا كما في ذلك لا يشهد في شهرته ويذكره الفاضل بخلافه خيل فلم يقل  
احد عدل المان في بيع هذا ايضا مع اننا لو اقمنا واعلم انه لا بد مع اجتهاد هذه الشرايط من ان الامام يقر بالقضا المستجمل اخصوصا وعموما ولا  
يكفي مجرد اجتماعها لاجل ما مضى من فناء القضا القوي على انقضائه ينصب القضا فلا يجوز لاحد التصرف فيه الا بان شرطنا ان يقر  
الوجوب انفقوا عليه من ان لا ينفذ القضا ينصب العمول الى المتبع شرائط وغيره بالشرط الاول فيهم فاضيا لكن ولى الكشي في عرفه القضا  
ما يشي الجواز فيه قال قال ابو عبد الله اي شيء يلغى عنكم قلت ما هو قال يلغى عنكم انكم اعدتم فاضيا بالكتابة قال قلت نعم جعلت ذلك  
وجل قوله عرفه الفناء هو حل خط من عمل يجمع عنده فتكلم وفتائل ثم رد ذلك اليكم قال لا بأس لان سنده فاصر بالجواز قبل و  
دلالة اية ضعيفة لا يثبت في لباس فيل الا كما ذكره الراوي في نسخهم الفاضل من انما الى الية للناسل والحادثة في الروا الى الية  
وهو غير الاستقصاء والحاكم اليه لا ينافيه قوله في الصلح اقدم فاضيا لهما من فعل الراوي بانه لا يضاعده وانما ليس للقضا الحقيقة  
بل لهما من دفع الناس انما يعلق به لا بالاستقصاء الحقيقة بل في قولنا اي شيء يلغى على نوع انكار لما بلغ اليه من فعاده فاضيا خيل  
المباد ومنه كونه فاضيا حقيقيا فيضه لا يبيد لما ذكره الاحتجاج فلا يشهد فيه نعم لو تراعى شأن خصما ابو عبد من الوعد بحكم بينهما لو  
حكم في خصم المان بين خصما بل لم يقلوا فيه خلافا اصلا مستندا الى وقوعه في زمان البتة ولم يشكر احد منهم ذلك فخرى القسوم من  
حكم بين اثنين فاضيا بل علم بعد ضلبي لعنه الله وارى البحث في هذه المسئلة طيل الفائدة بنا على اخضا عنها مان خصومه وروى عنه  
وذلك لاجل اعم على القضا المصنف في ذلك على شرط الحكم فيها بان يثبت الواحد الذي يحكمها وبشرضا جميع منها القاضي المصوب  
من قبله وقيل في القضا التي قد منها شوا من اولها في العروا والخصم وفرصة زمان الغيبة فيمن يتصور بطلان ما يشي من تخلف الاذن لها  
في القضا لمن سيجي تلك الشرايط فاذا حصلت حالها في كل ما ذكرنا وان فقد في كل من جمل القضا ممل ولو كان الامام حاضر هذا  
فرصة زمان المحسوس مشكل ايضا فاعلم ان ما تضمنه الاذن في القضا المستجمل الشرايط عام غير محصور بحال الغيبة بل يشمل ما لو كان حاضر فكيف

فَاتِي قَدْ جَلَّتْ  
قَاضِيَا

في جرحه في ذنوبه  
في جرحه في ذنوبه

مع المؤمن الظاهر من الحق لا يجره الى الادلة العامة بنبي العسر والمخرج الشريفة وقوله سبحانه فمن عندك في الابرار فالحكم لا باس به الا ان لا ينبغي ولا اعلا  
الحكم المانع عن الحق من جهة الى ما كرا الحق اذا امر على جسد الحق فان ادعى ولا يظن ان الحق فاضاها خالف اصل الدال على خيرة النزاع اليهم على الحق  
واما ما في الكفاية من استحالة الحكم بان في النزاع اليهم اعانهم على الامم خيرة ضمنت ثغارا الذين ادل على خطيئته باقوى مما دل على حجة الحكم  
لهذا الظاهر كما يحسنه دلالة نفي الضرر والعسر الشريعة اذ لا يضره ذلك الا ان له بياضا مختصة بما جعلت ذلك من الحق المخرج  
مختصة لا دلالة لغيره بنوعها كون التعارض بينهما من الضرر والمهم والمختص من جرحه في العسر لا يضره الباطل الذي هو جرحه من قبله لوقوع  
الاشارة الادلة بعد تعاضدها من كل جهة قبول الفضا عن السلطان العادل مستحيل من ثبوته بعد بغيره اقبالا بابطال الفضا واستحسانه في اقباله  
لما قد مضى من امر واجبه في ذلك وجب علينا اذ الزيادة الامامة او لا يوجد من غير غير من جميع الشرايط ولا فرق في هذا بين خالفه في حق الامام وصيته  
ولا خلاف في شيء من ذلك عندنا خلافا لبعض العامة حكم بالكره والنقض المحدث منها من جعله في خلافه في غير يمكن في اخراجها للقاضي  
القيمة في حق من ثبته الحاصل ما ينبغي ان لا يقص من ثبته فيتم فقط وحلها لا يصح على من جميع الشرايط واذا به بيان خطر ولا باس  
**نظر الشا في الادراك** هي شمس مستحجة بكونه وهو لم يرد بكثرة فيها نص ولا يرد ان يكون ذكرا لها الامتداد ولا باس بما يتبعها من محسني اذ لا ينز  
والكرهية واستحسانها رعية احبها بوضوئها وقد ردت من ريشة جرحه وطلب من ثبته ما يحلج له من ثبوت يكون فيها على بعض من امر  
والزوجة وسط البلد التي تميز في خصوص مسافة الطريق الجوان في فضاها في الفضا في موضع بارز مثل جرحه فضاها في ثبوتها اليك  
ويكون استقبال القبلة في جلوسه تحصيل القبلة على قول والكره على استحسانا مستند بالقبلة ليكون وجوب الناس اليها نظر للماعى المصلحة  
وان ياخذ بتداعا في الحكم المعلوم من جميع الناس ورايهم يعلم تعاضل حال الناس يعرف حقوقهم وحواجزهم والتمسك بعد ذلك عن  
اصل الشجر واثبات ساهم والبحث عن موجد متعاليهم لطلبه ويخلص من محيل طلائه بان لا يثبت بحسب موجد ولا يظن له خصم بعد فضا  
خاله وان دعان له حكمه في حلاله في ذلك قولان ثم ليس على الاوصياء على الانبياء والمجاهدين عن ثبوت صابته بغيرهم في المال وبغيرهم  
يجب من نفاذ واستفاضة اوضه فيهم في نظرنا الامانة الحافظة لمول السام والحق عليه والغير في غير الحاش ويكفي الضعيف ثبات الاستدلال  
به حسب افضا ابراهيم في نظرنا الضلوال والقيمة في بيع ما يحسن ثلثه ما يستوعب نفقته منه وبغيره في ثبته ما ينبغي في كل نوع من ذلك  
الاهم فالهم ويستحيل نفي الحق التمتع عند الامانة في اذ وقع خصوصها موضع لونه كما فعله سيد الاوصياء في حله من فضاياه المعلوم وقد عد ذلك  
الوصا والشار من العلماء والاصحاب الاعيان فلا يستحج بهم بل يكونون ما حرم لما يقص بغيرهم من الفضا والمنايا بهم بل ولا يحسن في ذلك  
كثرة قولهم وان يستحسن من اصل العلم والاجتهاد من خصوصه في ثبته في المسائل المشبهة ويشهدهم حكمه فان خطابه ووما الفضا خطا في ثبته  
المعد المصداق في النص التعميم وينبغي ان يجمع فضايا كل استبرو ونايته حجة وكيفية ثبته في ثبته فان اجتمع كل ثمة كسب عليه  
لذا اوسنة فضا كذا يوم في ثبته كذا يكوننا اسهل عليه على من بعد من الحكم في استخراج المطر فيها فضا الحاجة واذا اتحد كتابا وجبان يكوننا  
عائلا اسلما على بصيرة من اخذها فان كان مع لك في ثبته اجيد الخطا كان حسنا ينبغي ان يجلس بين يديه ليطع عليه في ثبته ما يكتب في ثبته  
الامر في ثبته في ثبته عندنا الاشهاد من عدلان عمالا بالتفوق عليه لا خطا واذا شهد احد الغيبر فان يرفق وعمل راتب الشهي عن المنكر والكفر  
الاجتهاد في اخذها حاجب هو لولا لا يدخل احد الا بضا وقنا الفضا للتبؤ من في ثبته امور الناس في حجب وون حاجتهم فاضه في حجب اقيم  
دون حاجتهم فاضه وقمر ونقل قول بغيره عن بعض الفقهاء الجرح في نظر وقوة غير الدين مع اخذها على الدوام بحسب مخرج ارباب الخراج  
بغيرهم واستحسان الشهاد لثبته في ثبته من قسط الحق الواجب فضا على الفور والحديث يصلح شاهدا عليه الا كان مفيدا للكل  
للشهادة في ادلة الشهي لا باس به وان يقضى مع ما يخلل الفسرك الغضب لغير الله والجرع والطعن في الفرج المرض وغلبة التعاس في فضا  
الاخمين معذور ذلك من المشغلان كاستقام من لا خبا في الشبوا لا يقضى هو غضبا في الخراج لا يقضى هو غضبا في الخراج لا يقضى هو  
هو غضبا في ثالث لا يقضى هو غضبا في ثبته ولا مصاعرون في وصية على شريح ولا سعدون في مجال الفضا حتى يظلم وان يستعمل الامانة  
المانع من الايمان بالحق والمدين لولا ان يكون من جرحه الحصر ان يبرج يعين قوما دون غيرهم للشهادة لما يثبت عليه من الضيق على التكاليف  
والغضاض من بعد الفضا لربنا نقل قول بغيره من نظر لولا ان ذلك موجب لبطال الشهادة متبوء الشهادة فان يبرج الشهادة غيرهم فان لم  
شهادتهم في الحق عن اهله قد قال سبحانه وادى عندكم فاطي فخل في ذلك خبر على الناس حرج بالاقتضا واهما منقضا والاشهر  
الكره وان ينفذ الى الغير وصبا الحق في استفاضة ابطال خوفه من ينسج الغيرة في وطيرها فيجب لولا مع عذر رضاء في الباطن  
هذا اذا كان بعد ثبوت الحق والا فلا يكره بل يستحب الترغيب في الصلح هنا مسائل في حلال الا في الامام ان يقضى بغيره الحق في مظهر للكل  
كانت الله اجماعا في الظاهر في كتب عجماء الاستفاضة كالانضار والفتنة في الاصل في الحق للعلماء وغيرهم من كتب الجماعة وهو

والتم

الحجزة

بالوصف علوانه



كانوا رعية من المسلمين لا يعرفون بشيئا من الرضا جرت شهادتهم جميعا فاقم الحد على الذين شهدوا انما عليهم ان يشهدوا بما ابصر ابره وعلوه على الوجه  
الذي جرت به شهادتهم الا ان يكونوا معروفين بالفسق المرسى عن البينة اذا اقيم على الحق اجمالا لقائل فيقضي بقول البينة من غير مسئلة الرعية منهم قال  
اشيا يجز على الناس لاخذها بنظر الحكم الولايات النكاح والمواثيق والشهادات في اركانها ظاهرها ما هو باجازه شهادته والابتناء  
عن الظاهر والجرع من شهادته من اجل ما كان لا يعرف بشيئا من الرضا جرت شهادته من لدن على الفطرة وعرف بصلا في نفسه جاز شهادته ومنه  
ثالث المسلمون عدل بعضهم على بعض لا يجلو في حد لم يرب من رتبة شهادته زوا وجن من رتبة الجحيم نظرا لاجتماعهم بمصير لاكثر على  
خلافه مع عدل فائل ما ادعى عليه عدل النافل له وبعض من يتقدم مع ذلك فالحكم غير من الموافقة له ما وافق القوم فعلى المسكافي اذا كان شهادته  
حرا بالعام ومنا بصير معروف بالنسب ضايع مشهور كذب شهادته ولا يارتكاب كبر ولا مقام على صغير حسن شيطعا لابعاد الاقوال  
عارفا باحكام الشهادته من رتبة يعرف على ما لا يهاون واجب عن علم واعمل ولا معروف بمشاهدة اهل الباطل والدخول في جلدتهم ولا يجوز  
على اهل الدنيا لاتباع الرتبة برهان اهل البكة التي يوجب على المؤمنين البرزخ من اهلها منهم من اهل العدالة المقبول شهادتهم عن  
المفيد العدل من كان معروفا بالدين الورع عن محارم الله وعن البينة العدل لكن يجوز شهادته للمسلمين عليهم ان يكونوا ظاهرة اهل الايمان ثم  
يقرب بالشروط والصلا والعتاق الى الخرافات في بعض الصحاح وقرب من رتبة هذا مع انه معاصر في نظام من الفاضل العدل في كثير العرفان من  
كون تفسر العدل بالبكة مجمعة على رتبة البكة البضعة الجع على بالام المفيد العدل واليد بشيئا من المعدل الرتبة في رتبة وادبها  
قال وقد عرفت في الاصول والفروع من الموافقة والخالف بالبكة التي تقتضيها على الكبار الاصل على الضيق والمروءات اظهر منها العدل  
على انقطاع الاجماع على خلاف الاجماع المفيد كلام المان في رتبة حيث يشا لرواية الدار على الاكفا العدل لفظ الاسلام في الشذوذ والنداء بما  
النص في ضيقه اكثرها وعقد جابر لهما مع عقد وضو لا رتبة شهادتها كالمسئل المشروط كون ظاهرة ظاهرها ما هو باجازه شهادته على الوجه  
على الفطرة كونه معروف لعدله في نفسه الشريطان كما جعل ان يكون المراد بهما عدل ظهور الفسق كذا جعل ان يكون بهما ما يند عليه من البكة وحسن  
الظن ومعه يمكن لاشد في رتبة ظهوره منها بحكم التبادر واستيلاء من الاجماع ومع ذلك فهم معاصرة بظواهر الكتاب السنة المستفيدة من  
الما تفرع عن قول شهادته القاسق بالمرتبنا على ان القاسق اسم لمن ثبت له وصف لفسق كذا هو المخرج عن الطاعة في نفس الامر ولا عليه  
لست في المعرفة في حقيقة مفهومه لغزيل ولا عرف مع ان المنع عن قول شهادته في لانه معلل بكونه التوقع في الذند وهي كالصير بل صير في  
اعتبار الوصف الواسع ومقتضى تعليل الحكم عليه لزوم مراعاة النص عن ثبوت عدله في نفس الامر والاسلم كما يجامع هذا الوصف ظاهرا  
كذا يجامع ادعاء سببه جعل التوقع في الذند فيجب التخصيص وفي رتبة الكتاب السنة المستفيدة من المتواترة الدار على اعتبار العدلة بنا  
على ان المتبادر منها عرفا وعادة ليس هو مجرد الاسلام عند ظهوره فوسن جد ايتا بلا خطه ما يشق من جلدته واخره من النص في مورد عدله  
من اعتبار العدلة في رتبة البينة المراتب المرتبة ضعفا فوه ولا يكون ذلك لا يفسرها بغير ذلك ما يرجع الى امر وجوده والا فلا يعد  
ولور كبح وجوده لا يقبل المراتب كما هو واضح مع ذلك لتصورها بالخصوص مستفيدة في الصحيح يعرف عدل الرجل من المسلمين  
يقبل شهادته لهم وعليهم فن بان يعرفوا بالشروط العفاف وكذا بطرق الفرج البكة النساء واجبا الكتاب التي وعدا تهم عليها الناس في  
الحرم والزنا والربو وعقوق الوالد والفرار من الرخت غير ذلك الدليل عليه ان يكون سائر العيوب حتى جرم على المسلمين يقتبس ما واز ذلك  
من عيوبه وعيوبهم ويجب عليهم ان يكونوا طاهرا عدل في الناس ان لا يتخلف عن عجا المسلمين فضلا هم الامر على فاستل عنه قبلته عليه  
فالواما رتبة من لا خير موطن على الصلوات متعاهدا لا وفانها في فضلا عن مولا العسكر في نفسه لرقم من رتبة من الشهادته  
نضوب دينه وامانه وصلا عنه بقطعة فيما يشهد وتحصيله تمهيدا لكل محصل كما يروى كل من رتبة الحد في الخصا عن كونها  
الوصا عن رتبة على عاقل قال رسول الله من عامل الناس فلم يظلمهم حذره فلم يكذبهم وعدهم فلم يخلفهم فهو من كل مرفه وظهر  
عدله وجب خونه وحرم غيبته ونحو اخره فيلزم في ثبوت لا باس بشهادة الضيفان كان عينا صاينا في الجرح الكار والبلاخ الجا  
قال لا باس بهم قبل شهادتهم اذا كانوا صالحا وفي اخر الرجل يشهد بالبينة والابن يشهد بالبنة الرجل لا مرته قال لا باس بهن لك اذا كان خيرا و  
المتبار من الجيرة والصيا والصلا والعفة سابقه هو الامر الوجود الزائد على مجرد الاسلام مع عدله ظهور الفسق كذا جعل في العدلة في نفسه  
وهنا لتصور مع كثرها وكونها الكتاب السنة المستفيدة من المتواترة كلام البينة لشاره واعتبارا سند جلدته بها اجبا باقتضاها  
الظنية من صحتها التي كاد تكون جماعا اظلالا من روايات الاصلية بل الغار من بينها تغارض المطلق والمقيد كما صرح بها جماعة فان  
الاختبا الساقط على تقدير لا لهما جلة لاندل الا على ان المسلم ان لم يقام فوسن مقبول الشهادته وهو مطلق نعم ما لو كان منصف  
او حسن الظن ام لا وهذا الضو كما عرفنا كالصير بل صير في رتبة البينة التي لا بد على ما نالك فلنكن بره في رتبة وبالجمله لا رتبة في ضعف

والله اعلم

عالمی

ما مضى حيث اكتفى في العدة بالاطلاق ثم كما هو المشاع على تفصيله من مضافي العدة والمعتبر من العدة انما هو ما قبل ما اقر ان ثلثها اعتبارا من حكمها  
من قوله على او مقبول ثلثها الى قوله هو على حكمك في ذلك من اكثر المناجيز ومن الاسكان فيهم الاول خاصة من الاكثر بقوله هو على من دون  
اعتبار من شيء على وحده فلو ان كان المصير ما عليه لا شك في احوطه ولو لم يكن بين الاول والآخر اجماعا انما كان قولنا باعها ولا يجوز بقوله لا  
مقبول الثلث وان ضافة العدة اليه كذا لا بأس به ان قصدت جواز الاجتناب من ذلك من جهة انه في اللفظ العدة ويمنع ان يمنع من الاضراء بل يقبل  
العدول لما ظهر لك من الشراف بينهما ان كان ما اجزاه بالادلة على العدة انما الظاهر واجلي واذا تضمن المخرج الشد بانه لا يجوز انما لم يتكادنا  
بان شهدا المولى للعدة من اوصفها لكن من غير ضبط وقت من شهد الجارح بان فعل ما يوجب المخرج وقت من قدم المخرج لحصول الشهادتين  
من غير نظام بينهما حقيقة ان تكاد بان شهدا للعد بانه كان في ذلك الوقت لكان شهدا الجارح بفعل العقبين في غير المكان الذي عينه للمقبضين  
كان فيهما مشغولا بفعل ايضا ما شهدا ليد الجارح فالوجه لوقت فاما للطلاق لانه اذا اطلق فحيث قبل فتوى عدلا لكانت قبل للنظام مع  
عد المخرج ولا يتم الا على التقصيل المتقدم هذا ويمكن الجمع بين الشهادتين مع مخرج النكاح في اذنا المصير السبيل لذكر الجارح لكن مع عقد  
توتير رجوعه عنه **السابع** اذا التمس الغريم والى المصير من الحاكم اخذنا من مجلس حكم وجب على الحاكم اجابة بطله ولو كان الغريم المشو  
اختصاه من الاشراف ان كانت برة بفتح الباء وسكون الواو الممهلة وفتح الراء البهي كاصطفاي الى لا يجيب اجابة الشوب هي وقع لك عقيبها فان جلس  
للناسي عند تمام من البرود وهو لفظه ولو كان المشو اخذنا داعت بغيره من الخصم كان من قبيل او امره عند بغيره استنباط الحاكم من حكم  
بينها وامرهما بنصبت وكبل لهما صم عنها فان رعت الحاجة الى تخليصها باعثا لهما من خلفهما اعلم ان طلاق العدة يقضي عدم العز في الحكم الا  
بين كون الغريم المصير اخذنا حاضرا في البلد او غايبا عنه كونه من اهل الشرف المروءات الذين يشق عليهم حضور مجلس القضاء لا خلافا للاسكان  
فخصه بالخاصة لا بد من عليه حضور من جهة الشرف والفضل المناقروا من وقت على كلامهم في التخصيص من الحضور والوقوف في الخصم في  
الشرف فاجلو حضوره مع الحضور اقبل في صفة ذلك طاعة دعوى الجارح اعليه من ذلك قد اعد وجوب الاختصاص في فتوى العقبين اذ لا يحرم له  
الدعوى وجوبها ولو ترك عند الحاكم ستموا واجلوف قبل الصوتين الاختصاص من يخص من مجموع ما كان الا على وجوب الاختصاص في المروءات  
الخصومة ولو لم يحرم الدعوى وهو بخلافه كالاجماع المحكم المتقدم في وجوب الاختصاص للمروءات البغ مع عدم مخالفة فيه هذا الاسكان في هوشا هذا  
مضا الى الاستدراك بالشيخ لو وجب الاختصاص من ان الحاكم يصيبوا لشيئا المحفوظ حفظا وان لم يتبينها فلو انزلنا ليجزى من المحفوظ  
لان الزوال انما يسلط على مال الغير اخذ وجب في موضع حاكم فيه ما قضى الى هذا بطل في نفسه عرفه الفاضل في لقاء حيث انتم في الاختصاص  
مع العقبين في الجملة تنبج البلا فيقول فان الحاكم مطالب بالقبض على ما اخذنا فاذ ثبت ان خصم الاباح ماله ودفعه الى الحاكم او لم يكن الحاكم من بيت  
ومطلب غير لا خلافا له بل في مال كان ميدا لغيره باقضي به الحق الثاني عند الحاكم فان الحاكم هنا بعثت في طلبه على ما قاله الشيخ وشيئا كالم  
مع الشيخ كما انما هو لزم اخذنا من الاختصاص لغيره لا بد من ذلك والمروءات كما فهم من الفاضل لفضل في ح الكتاب حيث نسب لغير  
عنم اختصاصهم الى المختلف جعله موصفا للاسكان في ثم انما ذكره في لقم من وجوب الاختصاص مع العقبين بعض الصواب ذكره انما هو بعد تحرير الدعوى  
وهمها وما قبله ضد ذكره مما بان ان كان الغائب محل ولا القاطن كان له انساب لم يحضر بل يسمع لغيره ويكتب للجزان لا يمكن هنا بغيره انما  
خليفتهم لغيره فيما لم يكن له انساب ان كان هناك من يصح للاستلاف اذ لم يفي القضاء بينهما في ذلك بعد هذا والاطول انما يخرج ذلك  
قد تكون غير مسموعة فيكون الشقة باخضاء لغيره بخلاف الحاضر في البلد فانه لا يخفى في اختصاصه الى تعدي البحث لا ليس في الخصومة هنا مؤثرو  
مشقة شديدة الى اخر ما ذكره ومنه يظن وغيره في المناجيز بين خالتي المحصور والعقبين بوجوب الاختصاص في الاول مطر ولو لم يحرم الدعوى وعقد القبا  
قبل تحريرها محصلة عدل في المشقة باخضاء في الاول ولو وصفا في الثاني وبذلك صرح لوجه عتقا واقسم في ذلك بعض مناخى المناجيز نظرا  
منه الى ان مطلق الاختصاص ولو لمحا المحصور مشقة ولذلك حمل اختصاصا بوجوب الاختصاص مع المحصور بغيره الدعوى وسماها له وجب لان الاجماع  
الظاهر والحق في كلامه كفا ناموت في البحث في ذلك تباعا مع عتصاه ما ذكره من ان ذلك كان معمولا في الرض السابق الى الان من غير انكار الحامسة  
بذلك الرض وانما هذا على الحكم حرا بالاجماع والتشريع المستفيض المتقدم اليه والى جميع يتعلق بالمشكلة الاسماء في الفصل الاول من كتاب النكاح وبقي  
فيها شيء لم نشره مفصلا ثم وهو لغيره في الرض والهبة حيث تجوز فيه مطر او في الجملة مطر على تفصيل تقدم ذكره ثم فقيل بان الرض هو الذي  
يشترط بان الحاكم بغير حق الاشناع من الحكم بغير التمس هي العطينة المطالعة وهذا الفرق بناسط الطلعة انما يقع من اختصاص تحرير الرض بطلب  
الوصول الى الحكم بالباطل وان الحق ولو كذا في جماعة تحريرها على التقيد بن خصوصنا باثبات الرض وحده من ثمانية انما اخره على المرتضى مطلقا على  
لرشي كل ان يكون محققا لا يمكن صلو الى حقه بغيره منها فلا تحرم عليه وعلى هذا يحتاج الى في اخره والظاهر في ان دفع المال الى الها في  
عنه من النكاح ان كان الغريم من الرض او الوصل الى الحاجة من العلم ويحرمه هو هبة وان كان للنسول الى القضاء والعمل فهو رشوة صرح بذلك في كتاب





الخاصة بالاختصاص لا ينفك عن الظاهر من تلك الكتب المتقدمة المعبر في ذلك على كون المراد منها ما ذكره الناقد الصريح في اقتضائه  
 للآل والوفاء في كل من يدينه يعني في كل من يدينه خصصه فان روي ما يدين به بالاول منهم فالاول وان روي ما يدينه بالثاني من روافع  
 من يخرج من سلكه لا يدينه بالثاني فيقدر رضا للضرر ومثله في التواضع الطبع عند المدرس الشفيع عند المفتي وجوب التعليم  
 والافاء فيقتضي الاستبصار فيهم فالاستبصار فيهم لا يستوفى فيهم بل جاءوا معارفهم فيهم لوجوبهم على دروسهم عند فساد فهمهم في الاولاد ومع عدم وجوب  
 الامور في الاولاد بها يتخير ان من شأنا من ذلك جماعة من سلكا **المقصد الثاني** في جواب الدعوى عليه هو ما افادته الدعوى عليه وانكاره او  
 سكوت عنه انما جعل هذا جوابا مع انه ليس بكنة لغوية لا عرفية بل انما اصابه على كماله كالتكليف في الحكم كالتكليف في الحكم في كونها في مقتضى  
 اما الاول فيلزم ان الحق يثبت في نفي المفسر اذا كان جائزا لا موقفا من مقتضى ما يقتضيه من افعال المفسر في غير المفسر كالمفسر او احواله  
 او غيرهما بخلافه اذا اقام الدية بغيره فانه لم يثبت بغيره فاما ما منوطه بالجملة المحركة في قوله لا يدينها وها هو في غير المفسر من تلك  
 جوارها فاشترط الدعوى حتمها اذا اقامها مع عدم علمها بالافراد والى الينذارة المحركة فان التمس الدعوى الحكم لبرأي الحق الثانية  
 بالافراد حكم الحاكم لبرأي جوبها وفي حوزة بذكر مستند قوله ان من نفي الحق فيستوفى على سؤاله ومن ثمة الحال بطلانها في الوجود على ما  
 الحاكم الدعوى عليه بالجواب قبل التماس الدية والاشهاد في المقام على الظاهر من ذلك بل قال في الثاني انما الثاني انما يقتضي عندنا  
 مؤثرا بدعي على الجواب عليه مع انه قوي الجواب ايجاز وحكاية في لغة الشخص الدليل على ايقظ واخاره قال لان الحاكم مقتضى ذلك وما  
 خفي على الدعوى في ذلك قوله وها هو الحاكم فضا حقه في هذا الدليل نظر لخصيصة من الدعوى لاختصاصه بغيره جمل الدعوى فيما كان اللفظ  
 يسلم الجواب هنا كما اتفق له في حقه قال بعد الحكم بالبرهان الحاكم ان يحكم عليه لا بمسئلة الدعوى لانه حقه فيستوفى استيفاءه على مطالبته ويجعل  
 ان يحكم عليه من غير مسئلة ما لو كان الدعوى جاهلا لمطالبته ان كان الحاكم يحكم عليه ويدينه على ذلك لئلا يضيع حقه بغيره في المطالبته  
 ومنه يظن وجهه من النظر فيما ذكره في لغة من جمل الدعوى في ذلك لانه جوب الحاكم لبرأي جوبها في الاول من غير مسئلة لا بدفع الضرر المترتب عليه  
 بغيره على ما جملته فكيف كان مستندا لقوله في غير موضع كسند القول بالفضل بالجواب في المقام الاول وعندنا في المقام الثاني كما هو  
 الثاني في مع كماله في غير شئنا من حوزة والى العكس فالمنع في الاول الجواب في الثاني كما هو في الفاضل في بحثه قبل ما ذكرنا من ان  
 حرر الدعوى عليه فلهذا كان في كماله من حوزة الجواب في حقه فيستوفى في ذلك على التماس الدية لانه حقه فيستوفى على المطالبته والافراد الاول لان  
 شاهد الحال يدل عليه في اختصاصه والدعوى انما يبرر بهما ليس الالحاق الحاكم الغير وهذا مع ما قد مضى من في اختياره التفضل المتقدمة كما  
 ذكرناه وفيما ذكره هو وغيره من الاصطاح من تعليل الجواب بغيره شاهد الحال لان على الاتفاق على اعتبارنا ان الدعوى في مطالبته الجواب بالحكم  
 له بمقتضى ذلك الجواب من غير وان خلا فيهم انما هو في اعتبارنا الاول لبرأي او اكتفاء بينهما الحال بحيث قد تمت هذا لا وفق  
 بالاصلح هو الاول اقتضا على المتيقن مع اعتضائه بظاهر التمسد ومثل ذلك فهو حوط على تقدير الرد بين القولين عد وجوب  
 اصل جرم البينة البين كما هو ما جملته يكون ما ذكرناه ايضا متيقنا لعلنا لظن من حيث كونه مشهورا واصله الحكم هنا في غير من الابواب  
 على ما ذكره الاصطاح الزمنا وقصبت عليك وادفع اليه ما له ونحو ذلك ما يكون من حوزة ثبوت عندك حق خصمك او ما شابه  
 ذلك اعلم ان فائدة الحكم هنا بعد اتفاقهم على ثبوت الحق لا في الاول كما مضى غير واضح عما ذكره شيخنا لك من ان فائدة انفاقا حكم  
 اخراياه ونحو ذلك حيث يتحقق الحكم فان قضى المحكوم له بالاقصا على لفظ الحاكم به فذاك وان التمس ان يكتب له به جرمه بغيره يكون في  
 يده قال يكتب على المرفوعة الا بعد المرفوعة من بابها على المرفوعة وبشبه بذلك في كل من الاسم النسب على ان من شأنا عند خوفه من  
 التروية وتواطؤ المتدعين لا يثبت ان فوائدها في كتب عليه حجة بخط الحاكم وخبره بحكم الحاكم عليه بحكمه الثاني المذكور في حقه  
 حيثما يجابه الحال انه غير العرض ولا يقع الخطأ بالشد في حقه هو لا يعلم به فلا يجوز له ذلك الا ان يقع الدعوى بالجليه وهي كسر  
 الحكم له ثم انما الشبهة نقطتين من تحت بعد الامام الضعيف فكتب ضمة المرفوع من طول وقصر وبياض وسود ونحو ذلك من الاوصاف التي  
 يؤمن معها التروية والاختلاف في شئ من ذلك لانه الشيخين الجلي والجلي والتشابه في الاكتفاء بالجليه فلم يذكره لكن الشيخ في بعد نقل  
 ذلك منهم وفيه خلافه والاكتفاء بالي من خالفهم من لفظها قال والذكر قال بعض شيوخنا على انه لا يجوز ان يكتب مقتصر على ذكره فاما  
 فذلك يمكن استحضاره على ما ذكره برفع الخلاف كما هو في الاصطاح حيث لم ينقلوه وقد مضى في الفاضل في لغة في التحقيق انه لا مشاحة هنا  
 لان القصد تخصيص الغير وتمييزه عن غيره وانما الاستبصار ان حصل لك بالجليه جابوا على ما علمنا فائدة كتاب الحاكم هنا مع الاتفاق على عدم  
 جواز الرجوع اليه وليس من الحكم الا بعد العلم بالواقعة والقطع بما جعله مذكورا ومنه اعلمنا فائدة انفاذ خطه فان ذكرها  
 اقام الشهادة عليها والا فلا حيث ثبت الحق بالافراد وغيره كلف ادعاء ان شفع المرفوعة في حكمه من ثبت عليه الحق من التسليم مع قدرته عليه

اي جوب الحق ام قراره  
 البينة مع دونه حكم الحاكم

وهو الحكم بالاقراء من دون  
 سؤال الحق من

وهو مطالبته بالدعوى بالاجواب  
 من غير سؤال منه



وهو باهر باليقول من كان عنده كلام أو شبهة فليذكر ما عنده من الشبهة بالبيان لا بالنبش حتى طرح قوله ما من قطعا ما يحق الدعوى فطابق القول  
وعرف القيد المتمكم كما ذكرنا وان عرف فقهنا من الشبهة ما لا يلبس التوكيد لان الجرح مقدم وان حمل خالف الطالب من التكرار فان كانا كاهما لكانا  
او شاهدا على قول على كل من الشاهد يعرفان القيد وفيلها البتة ما لم يسئل الخصم من الجرح فانما اعرف بعد حكم الحاكم وان ادعاوا شطرا شيئا  
امهله فلا شرا ما من فان خصم الخارج نظره امره على عيبه بل من تعقيل اوجال وغيرهما فان قبله وقدمه على التوكيد على القيد المقدم اليه لا شارة  
والا خلاف فقلنا شئ من لا شاهد حتى في توقف سوال البينة والحكم لثبوتها على سوال الدعوى لكن في الكيفية وغير هذا ذكره الوجه المتقدم وذكرها  
في نظير المسئلة ثم ان الطالب لا يصحح الامهال بل لا يملكه مع الاستظهار فيقتضي عدم الفرق بين قول الشطر ان يتهوى على الجرح على منافر لا يصح  
الا بعد ثابته ايام وفوقه غير ذلك قيل ينبغي لو من كانا بطلان بهل بعد ما ذكره في الوجدان المقدر الموجب للضرر بياجر الحق لا باس ان  
لربقية لا تجزأ على خلافه وفيه على كثير في الجرح والمثل لا يجعل لرب ادعى فهو عينا ما بينه ما كان خصمهم اعتد له بحجة وان لم يحضرهم ان  
عليهم القيد وقدمت ثابته من لو لم يحضرها اللب بل قال البينة غائبة بل من قبله وفوق بعدا واختصاصها بلا خلاف فبروف في نه انشا الحاكم  
خير من قبل الجرح الى الاختصاص وبني خلافه المنكر بل ذكرنا في الجرح من كون خلاف بينهم بوثب الجرحا والمثل على من احالته وبين فائدة البينة ولو كانت حاضرة  
لان الحق لم يفلن في فعل ما شاعته ما في حوزة تكفيل الدعوى عليه اخذ التكفيل من الخصم وانما هي حصة البينة هنا اي عند غيره البينة ومعد بوث  
الحق بآثاره وادخلنا في الاستحاضة من جرح وكما لا يصح في الشفعة برفقة احد قولها ابني خمر وهو فاعيا الخلاف في غنطها من خطها  
لحق الدعوى حكما من هاب العزم ومانع كالامساك في التبع وفيه والخلاف الحلي ومقتضى قوله الثاني وعليه كثر المناهون بل غائبة كافي ذلك  
بالاصل كون مثل ذلك عفوته قبل ثبوت الاستحاضة مع ان التكفيل يلزم الحق ان لم يحضر لمكفول هنا لا معنى لقبل اثباته ولا معنى لانه يكون  
ذلك الحق هنا هو حصة البينة مع انه بعد اختصاصها ان كان حاضرا والاعكام عليه هو غائب بطلب الحق كسابر القضاة لا ريب ان لا  
منع من الدعوى عليه حوزة شيئا ما من الغيبة من عدم الخلاف فيه مع اكان المناقشة ادلة المنع بمقابلة اصل تبادل على لزوم مراعاة الحق  
عن الوثبات في حق البينة التكفيل فيكون من باب القيد ومن باب الجرح بل الثاني ان التكفيل وان كان ضرا الا ان هاب الحق البينة من اخر  
وعلى الحاكم مراعاة الاول منه حاضرا وقد يكون التكفيل لا يضر او اما ان لا يضر في التكفيل قبل اثبات الحق فسلم ان تحقق عدم اكان اثبات الحق  
اصد في فصل الامر ولكنه غير متحقق بعد استحضار البينة بوثب الحق بما قبله التكفيل اخصاء او الالتزام بالحقان بوثب هربا ليدع عليه  
لو لم يكن له مال يقص منه من ربح الجرح عن الاخر فان حكم عليه هو غائب فهو كاف في التخلص عن احتاد هاب الحق بعد فرض عدم مال له  
يقص منه احتمال عدم الوصول اليه ليدعيه قياس المقام على اثبات الحق على الغيبة سيما مع الاعراف لا مكان التكفيل هنا وقد ثبت جرحا  
الغائب فاذا القول الاول لا يجزأ عن حجب هربا بالمنكر عند التكرار من استيفاء الحق بعد ثبوت من ماله ولو لم يحضر عن ذلك امكن من جرح  
الثاني في هذا القيد من صرح القاضل المفاد في ح الكتاب قوله نعم ما لا يقول ان التكفيل موكول بالنظر الحاكم فان حكم غيبته بخلاف  
الفرمان فان لم يضر قد يكون جرحا موكولا لمصلحة تكفيله ولا لزوم بتعيين حق المسلم ولا يكون كان بل يكون اثرة وحشة مكنة فلا ريب ان  
تكفيله بعد ثبوت الحق الامن من عيبها وان كان له محضا لا يكون طلبه للتكفيل وسبله الى اخذ ما لا يستحقه على القول بالتكفيل قبل  
تعيين من ضرر بته ثلثة ايام كما عن في خمر او نيا ط بنظر الحاكم كما هو ط الاكثر قولان وعليه ما يخرج التكفيل من حق الكفا عند انقضاء  
الاجل المقر كاشا ما كان ولا خلاف فيه على الظاهر وجهه مع ذلك اضع وان قال الدعوى لا يثبت في عرض الحاكم ان له اليقين على حصة  
كفها كان عليه البينة عليه لاجل النص المستفيض بل المتأخر فيها الجرح المستفيض لثقل بين العامة والخاصة البينة على اليد واليهين  
من انكر ولا نه مشددا الى بله الا اصلية فهو ولي البين من البين لا ينفذ الاستنفذ لا يجوز هنا احلافه حتى يمس اليد في قوله واحد لانه  
حق له وان كان يقاعد الى الحاكم وليس هناك شبهة حال دون تعلقه غير بعد ثبوت الدعوى بل بقاءها الى ثبوت اخر ما لم يثبت البينة  
اوليهم من فاضا لكان ترفع المنكر بالجحلف واحلفه الحاكم من ان سؤل له لغيره بعد ما او اعيدت مع التماس ليدفع الخلاف هنا  
صريح من حجب من اصحابنا وذكر الشهيد ان غيرهما من غير خلاف بينهم اجد بل في القيد لا يرد بطلبه البينة الى الاستحاضة كما لا يقتضيه  
بالبين من وذا ان الحاكم لان يقاعد موقوف على اذنه وان كان حقا لغيره وان وطيفه شيئا انتم تعلم ما يدعيه المنكر اما ان  
يعلق ويرد على المدعي او يتركه وباني عن الامر من فان خلفت فطقت الدعوى وان لم يرد منه من الحق في فصل الامر لو كان كاذبا بل يجب  
عليه فيما بينه وبين الله تعالى التخلص من حق الدعوى بالخلاف كما يشهد من المعترف بها الصحيح غيره فان سؤل الله الا انها افضى بينكم  
البينات والايان وبعضكم الحسن بحجة من بعض بها وجل فطقت من ما لا يخفى شيئا فانما فطقت من النار ونحوها ثالث مر  
من تفسير مولانا امولا العسكري باذي تفاوت في ردي فيه فلا يخذله ويستقامها بوثب مثل ذلك في جانب المدعي ولو شهد له البينة

بائیں مطا



اليدين وقرب منه توهم ضعف الاستدلال بالروايتين على تمام الدعي بما علم ان مورد هما انها هو بذلك المدين والمالك والاميان برخصه وذلك  
 لا يجبا اخصاله لورده بعد الفاعل بالفرق بينه وبين غيره مع اكان استثناء القيمة من مينا فها سؤالا وجوبا بالتبع من التذمر التام فتم جلد ولو  
 رد المنكر اليهين التوجه اليه على الدعي مع وزنه الحلف للاختلاف فية التمسك به في جملته انما عليه لا يوجب الغيبة وغيره وهو لا يوجب نصا الى  
 ظهور النص والاشارة وقد استثنى الاصل من ذلك موضع للغير فحرف بينهم فيه جلد بل بسبب بعض اصحابنا البهم مؤذنا بانفاهم عليه  
 كافر منها دعوى اليه ومنها دعوى على القيمة ما لا على اخر وانكره ولو تكل عن اليهين وردوها ومنها ما لو ادعى الوصي على الوارث ان الميت و  
 للفقراء مجلس وركوة او حج او نحو ذلك ما لا يستحق له بخصوصه والوجه الاول واضح بناء على ان اليهين على الميت لا يمكن من الدعي فلهذا ولما فيها  
 عدله فاعله الاصل عموم ما دل على لزوم اليهين على الدعي عليه مع اخصا النص الاشارة الى هي الاصل في امة المسئلة بحكم التبادر ما لا يثبت  
 باليهين لم يرد في حقه حتى نفس المدعي لا يغيره ويظهر ذلك صرح المفسر من الاريد بطله ووافق الفوم على الاستدلال ذلك مع بلوغ المنكر على  
 تقدير انكاره ما دافع حتى الى الدعي واليهين له وهل يهين الدعي بمنزلة اليهين نفسه لان الجرح اليهين بعينه دها وقد وجد من قبله فوار  
 المنكر لان الوصو الى الحق كما من قبله برده وانكاره فيكون بمنزلة اقاربه قولان فبقية علية افرع وكثرة منها بوث الحق مجرد يمينه على  
 التا واجبا جرحه في الحكم الحاكم على الاول لما امر واخصا المقدس الاريد بل يصرح وصاحب الكفاية الرجوع فيها الى الاصول و  
 الضوابط انه يعمل عليها اكل منها مدين وان يجعل احدا القولين لا يكملنا يرجع اليه جرحها بل لا واقضت الاصل في بعضها ما باوافق  
 احدهما وفي الاخرنا جاحفة على الاصل مع ما هو حسن ان لم يكن في المسئلة قولنا اننا يكون للاجتماعا خافا وخائرا في الفرع لم يثبت  
 عند التوقف على حكم الحاكم نعمانها كوز التوقف عليه بخلاف الاصل فان مقتضاها بوث الحق من ونزوفه نظر وحيث يتوجه للمنكر  
 رد ما على الدعي فان حلف تحت الدعي لا معنى ان تكل افسح عن الحلف ان لم يجلد بشي او قال ما اريد ان حلف سقطت عنه وليس له  
 مطالبة خصم بعد ذلك ولا استئنا الدعي معن في مجلس خرا كما حلف المدعي على النصو المستفيض منها الصحيح في رجل يدعي ولا يدينه له في  
 ليحلفه فان داليهين على صاحب الحق فلم يحلف فلا حق له ومنها الموثوق بالصحة بل قبل صحيح اذا اقام المدعي البينة فليس له عليه يمين وان  
 لم يقيم البينة فو عليه لكذا ادعي عليه اليهين فان بان يحلف فلا حق له ومنها الرجل يدعي عليه كحي ولا يدينه له في البسطة فله يمين  
 على صاحب الحق فان لم يفعل فلا حق له ونحو المرسل المقطوع استحق الحقوق بارتعابه بوجه رجلين عدلين فان لم يكونا رجلين في رجل و  
 امر لانا ان لم تكن امرانا في رجل يمين المدعي فان لم يكن له شاهد فاليهين على المدعي عليه فان لم يحلف رد اليهين على الدعي فيمى اجبة عليه  
 ان يحلف ياخذ حقه فان لم يحلف فلا شيء له وفرضه سنده بالامر من كاستبقره بالجملة يجوز على الطائفة ولا نكره ذلك لرفع خصمه  
 كل يوم الى القاضي الخصم بر عليه اليهين هو لا يحلف ضيعم الخطب مع ان ذلك اجماعا على ان كان في مجلس الحكم كاجر يرضى عنه ويطلب اية  
 من تتبع الفتا واما الخلاف الاشكال في غيره ففيل انما يسقط حقه في ذلك المجلس له بمقدار بنة غيره واذ كان اصح اشهر وعليه  
 عانة من اخير الفاعل المذكور غير معروف مستند مع لك غيره واضح على تقديره لا يعارض طلاق النصو للمغضه بالاصل وعلى  
 المش واستثنى من ذلك الشبهة وبعض من تبعها ما اذا اذني ببنية والطلاق النصو وانما يدفع ذلك لان يدب عنه باقتضا الحكم  
 التبادر ما اذا لم يكن له بينة في نفس الامر بل يخصص الجرح للشبهة كحقة في يمينه لعله غير بعيد ان كولا مشاعه سببا مثل الاميان بالبيعة  
 وسؤال الفقهاء والنظر في الحسنة او نحو ذلك تركه ولم يبطل حقه من اليهين كما في ذلك غيره وهو حسن لا ينافي طلاق النصو لخصا  
 بحكم التبادر بالاشناع الخالي عن ذكر نحو ما ذكر من السبب فلا يشهد غيره بل لعله لا بعد مشقة العرف مشاعا وهل بقدر امهال له ام لا  
 وجهما الجوده الثاني عند شيخنا الشهيد الثاني ان اليهين حقه له ناخر لان ان يشا كالبينة فيمكن من اقامتها متى شا وهذا بخلاف  
 الدعي عليه فانه لا يمهل اذا استمهل ان الحق فيه لغيره بخلاف ناخر الدعي فانه يفرح حقه فقبل له اذا كان عدل وصمو فينظر ولو تكل  
 المنكر اليهين وعرف دها ما قال له الحاكم ان حلفك لا اجعل لك اكل امره وجوبا ويكره ذلك لثنا استظهاره الا فضا كذا قالو وان  
 اصر قضى عليه بالنكول وبل من يوجب الدعي محرمه وفاء للصديقين والشهيدان والبشيعين الديلمي والحلي للنبو المقدس المستفيض البينة  
 على المدعي واليهين على من انكره فانه جعل جنس اليهين في جانب المدعي عليه كما جعل جنس البينة في جانب المدعي والقبيل فاطع للشكر ورد  
 اليهين على الدعي حيث يحكم عليه بما جاز من قبل الرد لا باصل شرع المنفرد من الجرح للصحة المشار اليه بقوله وهو المروي عن الاخر  
 كيف يحلف قال في التومين كتبت له اليهين غسلها وامره بشربها فاستغفرت له الدين طاهرا انه لم يدر اليهين على خصمه الا لنقل و  
 لو ناخر البيان عن قنا الخطاب بل عن قنا الحاجة مع ان قوله فانه دال على تعقيب الا لزام للاشناع بغير منزلة لكان لقا وهو يتا  
 خلل اليهين بينهما وفعله حجة كقوله والفرق بين الاخرين يفرع ملغي بالاجماع والجرح عن جلد بدعي قبل الرجل الحق ولا يكون له بينة بما له

الفرق بينه وبين غيره مع اكان استثناء القيمة من مينا فها سؤالا وجوبا بالتبع من التذمر التام فتم جلد ولو

الفرق بينه وبين غيره مع اكان استثناء القيمة من مينا فها سؤالا وجوبا بالتبع من التذمر التام فتم جلد ولو

الفرق بينه وبين غيره مع اكان استثناء القيمة من مينا فها سؤالا وجوبا بالتبع من التذمر التام فتم جلد ولو

الفرق بينه وبين غيره مع اكان استثناء القيمة من مينا فها سؤالا وجوبا بالتبع من التذمر التام فتم جلد ولو

الفرق بينه وبين غيره مع اكان استثناء القيمة من مينا فها سؤالا وجوبا بالتبع من التذمر التام فتم جلد ولو

الفرق بينه وبين غيره مع اكان استثناء القيمة من مينا فها سؤالا وجوبا بالتبع من التذمر التام فتم جلد ولو

قال فيمن ادعى عليه فان حلف فلا خلاف له وان لم يحلف فليس عليه قسمة فثبت جواز الحنك على حلفه فلا يغير مع امر اخر وقصور سند بالجملة المحجوز  
بشقي الاستحسان اياه بالتبطل في غير مورد المسئلة هو الحكم بثبوت اليقين على الدعي على الميت مع بيشة في الجمع فظهر في الاول بعكس ذلك  
على الحكم بالتكول صريحاً بل لا ظاهراً وانما غايته ان ان جسد اليقين على المنكر ولا يثبت عليه قسمة فيكون لا ينكره وليس فيه دلالة على ذلك من الدلالة  
الثالث بعد ملاحظة ان اعتبار منبها الوظيفية الشرعية في الاصل لا يثبت لكل من المنكر والدعي هو لا يثبت في مورد اليقين على الدعي من ثبوت  
الورد ولو من حكم الحكم الذي هو ثابت المنكر حيث يستصحب بوقف الامر على حاله ويبقى النزاع الموجب للفصل على حيا لا باطل الشرع كختلف  
من الجرح اعترف به المستند في جوبه من النقص المتقد وبالجمله ان ارتفاع المتأفاه بما ذكره في محل النقص وضعه فله ترفع برأيه في محل  
البحث عند قيام دليل على ثبوت الرد فيه على تقدير تسليمه لا بوجوب المتأفاه على تقدير ثبوته وبالجمله المقتضى من ذلك رفع المتأفاه التي  
هي الاصل الثباني متحده لا يثبت ان حيث فرض عدمها بالرد على محل البحث اية ولو على تقدير ثبوته لا يبيح لا يثبت ان الجرح المذكور على الحكم  
بالتكول رد القول بالرد والثبات لا بعد الفاعل بالاطلاق لان الحكم بالتكول على تقدير القول مستطرد اتفاقاً بالتكول من كل من حلف  
ورده وليس فيه الاشارة اليها الا في التكول على الحلف صريحاً من التكول عنده فلا بد من تقديره وليس بالرد من تقدير الرد على  
البدن وحلفه بالجمله فلا بد من تقديره في الجرح على تعيينه فكما يمكن تقديره بما وافق الاستدلال كما يمكن تقديره بما يخالفه وجب  
لا مرجح فيه للاول على الثاني لم توجه لا يثبت ان فاعله ان كان مسلماً فحجه لان الحاخذه في  
الجرح كما يضاف من سنده هو معرفة كيفية حلف الاخرى في كيفية الحكم في الدعوى مع نكول ولو زعموا جرح البيان عن وقت الخطأ على ما بين بها  
فوزي محله والثباتان الجرحي قصته وافقه فلا يكون غايته فاعله بانها فرع العمل من كيفية حلها في الاخرى لم يقبل من المتأفاه من الثبات  
وضو من حكم بالتكول في غير عداناد كما ياتي فلا يكتفيهم الا نشأ اليه ثباته وخامساً بما فانه على تقدير تسليمه لا يثبت ان ثباته من الجاني فهو  
على نفل خلا من على ثمة والثالث بضعف السند ولا يلقى الاصح اياه بالقول بما يبرهنه من نكول لا جميعاً كما يثبت الوصف في وسائل الاجماع  
مستقيم ثانياً باختلاف المستحق فيه فحق في بيب كما مر في الفقيه بدل محل الاستدلال وهو قوله ان يحلف عليه بقوله وان دليهن على  
الدعي فلم يحلف فلا خلاف له وعليه فلا دلالة فيه على الحكم باختلاف الفقه موجب لنزول الردا به وان حجت الفسخ الاول بعد الفقه  
في الثالث بضعف الدلالة صفة الصيغة المتقدمة من عند الفاعل بالاطلاق فلا بد من تعيينه اما بالتكول عن الرد كما هو مناط الاستدلال انما  
اذا رد اليهن على الدعي حلف لئلا يبرح بالاضافة الى الاول كما مر وباعا باجال مرجع الضمير عليه التمسك المفد فكما يجهل المنكر  
يكون المبتدأ المفد للتحقق كما يجهل البدن ويكون المفد الحلف والمنكر يكون الحق المفد عنه وان معنى الدعوى ويكون كذا من عدم انقطاع  
الدعوى عنه بمجرد نكول فلا يحجب من اعراضه بل على تقديره وان اوجب عليه الدعي بعد ثبات الدعي باليدين المدعوه عليه وخامساً بان في ذلك  
ما يؤيد القول الثاني ان ما يثبت عليه وهو قوله ان لو كان على الدعي عليه كذا او باليدين والحق في رد اليهن عليه بضعفه المحجوز كما  
في بيان المقبر الصحيح عند مضبوط به كحصول الفصل ايضاً ووجه ثباته ان العدل عن قوله الرد اليهن وشر بضعفه المعطوف على الجمل  
لا وجه بحسب الظاهر البقية على عدم اختصاصه بالرد في المنكر وامكان كون غيره وليس لالحاكم وشاساً بقوة احتمال الكفر على تقدير تسليمه  
على الحقيقة لكونه مذهب عجماء كاشياً اليه الاشارة وفيهم اوجه في رد اليهن عليه بل اكثرهم عليه الا من انسابه لا  
ولعل ما ذكرناه من جواز النظر في هذا الجرح بعد الاخير منها هو لوجه عدم استدلال اكثر الاحتجاج به لئلا القول في محل البحث في الحكم  
اليقين على الدعي من باب ثبوت العامة فان حلف ثبت حقه ان نكل بطل ولم هذا ظاهره فان كثيراً من القضاة كالاسكاني والشيخ في وقت ولحق  
طاب ثمره وابن خمره واكثر المتأخرين عد المناهضة في جرح وشيخنا الشهيد الثاني وبعض من تبعه مع رد دالاً في شقها بالجمله لا يثبت في شأن  
هذا القول بين المتأخرين بل عليه عامة كما يضاف من ذلك عن جرح في القضية لاجتماعه على رآيه مذهب جماعة الشيوخ به وقد رجح غيره  
في طه وظاهره ايضاً لاجتماعه هو الجرح فضلاً الى الاصل لما لا على براه ذمة المنكر عن الحق الذي عليه ثبوت عليه بمجرد نكول لا خالاً الا  
لاخر اليهن الا اذا كان بثبوت الحق ولو زعموا فلا يخرج عن ادليل بل قائم على ثباته عليه بمجرد الجواب عنه فيما الدليل على ذلك كضعف  
بطله وجهه لمن تأمل الاجابة عنه التي تقدمت فيها نظره قريب من الجواب عن الاحتجاج بوجود الخالف من نحو الفقيه جرحه لضعفه ولا يثبت  
على اصول العامة في الاحتجاجات جملوا مجرد الواقع لا يثبت على ما عليه الاحتجاج انه هو لا نفاق الكاشف عن قول الامام ولو كان في شأن  
وخط عنه ما نكل ما نكل من كائنات بل يوجب الخالف في الكثرة حد الشهادة يمكن التفكيك فيه بالهوى ما الموجب للمرجوحية والخروج عن المجتهدين  
وليس في المسئلة للاشبهه وانما بعد صرخه كلامهم في الخالف لاحتفاء العمل على ما عليه العمل كلام الثباني ان الرد بقوله لونه الحق  
ان يتكول ضاهاً اليهن على الدعي بعد ان كان له وكل من كان عليه فهو اقرب من حيا والقول قوله مع يمينه لا انه مجرد التكول يعنى الحكم عليه

والجرح المذكور على الحكم بالتكول رد القول بالرد والثبات لا بعد الفاعل بالاطلاق لان الحكم بالتكول على تقدير القول مستطرد اتفاقاً بالتكول من كل من حلف

وقال في رد القول بالرد والثبات لا بعد الفاعل بالاطلاق لان الحكم بالتكول على تقدير القول مستطرد اتفاقاً بالتكول من كل من حلف ورد له وليس فيه الاشارة اليها الا في التكول على الحلف صريحاً من التكول عنده فلا بد من تقديره وليس بالرد من تقدير الرد على البدن وحلفه بالجمله فلا بد من تقديره في الجرح على تعيينه فكما يمكن تقديره بما وافق الاستدلال كما يمكن تقديره بما يخالفه وجب لا مرجح فيه للاول على الثاني لم توجه لا يثبت ان فاعله ان كان مسلماً فحجه لان الحاخذه في الجرح كما يضاف من سنده هو معرفة كيفية حلف الاخرى في كيفية الحكم في الدعوى مع نكول ولو زعموا جرح البيان عن وقت الخطأ على ما بين بها فوزي محله والثباتان الجرحي قصته وافقه فلا يكون غايته فاعله بانها فرع العمل من كيفية حلها في الاخرى لم يقبل من المتأفاه من الثبات وضو من حكم بالتكول في غير عداناد كما ياتي فلا يكتفيهم الا نشأ اليه ثباته وخامساً بما فانه على تقدير تسليمه لا يثبت ان ثباته من الجاني فهو على نفل خلا من على ثمة والثالث بضعف السند ولا يلقى الاصح اياه بالقول بما يبرهنه من نكول لا جميعاً كما يثبت الوصف في وسائل الاجماع مستقيم ثانياً باختلاف المستحق فيه فحق في بيب كما مر في الفقيه بدل محل الاستدلال وهو قوله ان يحلف عليه بقوله وان دليهن على الدعي فلم يحلف فلا خلاف له وعليه فلا دلالة فيه على الحكم باختلاف الفقه موجب لنزول الردا به وان حجت الفسخ الاول بعد الفقه في الثالث بضعف الدلالة صفة الصيغة المتقدمة من عند الفاعل بالاطلاق فلا بد من تعيينه اما بالتكول عن الرد كما هو مناط الاستدلال انما اذا رد اليهن على الدعي حلف لئلا يبرح بالاضافة الى الاول كما مر وباعا باجال مرجع الضمير عليه التمسك المفد فكما يجهل المنكر يكون المبتدأ المفد للتحقق كما يجهل البدن ويكون المفد الحلف والمنكر يكون الحق المفد عنه وان معنى الدعوى ويكون كذا من عدم انقطاع الدعوى عنه بمجرد نكول فلا يحجب من اعراضه بل على تقديره وان اوجب عليه الدعي بعد ثبات الدعي باليدين المدعوه عليه وخامساً بان في ذلك ما يؤيد القول الثاني ان ما يثبت عليه وهو قوله ان لو كان على الدعي عليه كذا او باليدين والحق في رد اليهن عليه بضعفه المحجوز كما في بيان المقبر الصحيح عند مضبوط به كحصول الفصل ايضاً ووجه ثباته ان العدل عن قوله الرد اليهن وشر بضعفه المعطوف على الجمل لا وجه بحسب الظاهر البقية على عدم اختصاصه بالرد في المنكر وامكان كون غيره وليس لالحاكم وشاساً بقوة احتمال الكفر على تقدير تسليمه على الحقيقة لكونه مذهب عجماء كاشياً اليه الاشارة وفيهم اوجه في رد اليهن عليه بل اكثرهم عليه الا من انسابه لا ولعل ما ذكرناه من جواز النظر في هذا الجرح بعد الاخير منها هو لوجه عدم استدلال اكثر الاحتجاج به لئلا القول في محل البحث في الحكم اليقين على الدعي من باب ثبوت العامة فان حلف ثبت حقه ان نكل بطل ولم هذا ظاهره فان كثيراً من القضاة كالاسكاني والشيخ في وقت ولحق طاب ثمره وابن خمره واكثر المتأخرين عد المناهضة في جرح وشيخنا الشهيد الثاني وبعض من تبعه مع رد دالاً في شقها بالجمله لا يثبت في شأن هذا القول بين المتأخرين بل عليه عامة كما يضاف من ذلك عن جرح في القضية لاجتماعه على رآيه مذهب جماعة الشيوخ به وقد رجح غيره في طه وظاهره ايضاً لاجتماعه هو الجرح فضلاً الى الاصل لما لا على براه ذمة المنكر عن الحق الذي عليه ثبوت عليه بمجرد نكول لا خالاً الا لاخر اليهن الا اذا كان بثبوت الحق ولو زعموا فلا يخرج عن ادليل بل قائم على ثباته عليه بمجرد الجواب عنه فيما الدليل على ذلك كضعف بطله وجهه لمن تأمل الاجابة عنه التي تقدمت فيها نظره قريب من الجواب عن الاحتجاج بوجود الخالف من نحو الفقيه جرحه لضعفه ولا يثبت على اصول العامة في الاحتجاجات جملوا مجرد الواقع لا يثبت على ما عليه الاحتجاج انه هو لا نفاق الكاشف عن قول الامام ولو كان في شأن وخط عنه ما نكل ما نكل من كائنات بل يوجب الخالف في الكثرة حد الشهادة يمكن التفكيك فيه بالهوى ما الموجب للمرجوحية والخروج عن المجتهدين وليس في المسئلة للاشبهه وانما بعد صرخه كلامهم في الخالف لاحتفاء العمل على ما عليه العمل كلام الثباني ان الرد بقوله لونه الحق ان يتكول ضاهاً اليهن على الدعي بعد ان كان له وكل من كان عليه فهو اقرب من حيا والقول قوله مع يمينه لا انه مجرد التكول يعنى الحكم عليه



تقديم الحفظ

المفطرات الداعية  
فصل في بيان  
الوجوب فيها كيفيت



هذا هو المقصود

تقدم النسخة على العينين من وجهيها في الخوف من غايها بذكر ما ورد فيها من الاماكن والروايات المشتملة لمقتضى الخلاف كما في ما يحفظ من ابي الحافظ  
يقول في تفسيره ما لا يقل كذا لا خلاف مما لا خلاف في الشك من حلف له بالله ثم يخلص من حلف له بالله ثم يخلص من حلف له بالله ثم يخلص من حلف له بالله  
من الله ويجوز الحاكم بل يوجب كل هؤلاء تغليب اليقين عليه بالقول كواحد الله لا اله الا هو علم الغيب الشهادة الرحمن الطالب الغالب  
النافع لذلك المهلك الذي يعلم من الشرايع علمه من الصلاة في الصحيح النسخة لا خلاف في الاخرى الزمان كالحجعة العتيقة وبعد الزوال والنسخة بخلاف  
والمكان كالكعبة والحجيم والمقام والمشهد الحرام والحرم الاقصى تحت الضحوة والمساجد الحرام هو ثابت في الحق وكما وان قلت سنطها واعدا  
فانه لا غلط فيه لادون من حلفه لا خلاف في شئ من ذلك قبل ان تغلب فلو جرح الحالف في الحق فوافى من عقوبة العلم على نقد جرحه  
عليه كذا بامتنع ولو خذله حيث قدم على الحلف به مع اعتنا عظمه جلالة الشريعة والموضع الشريف الذي يماحل الاخرى في الجرح في قولنا  
عن قريب لا شئ ان علينا ان يتخلفا ليهووا التمسك فيهم كايديهم واليمين في بونته لا يقيم ويقول شدة داعيهما احياها للسلب وفيه المزل  
لا يخلف احد عند قبر النبي على اقل ما يوجب فيه القطع فلو او لم يمنع الحالف من الاجابة الى التغليب لم يجز ولم يتحقق ما منعه تركول لما من ان  
من حلف له بالله فلو من الظن النص انما يختص السبحة التغليب في الحاكم وذا الحالف بل التحققت في جانيه ولو كان اليقين مقدر مرغوب  
عنها فقل ما خفت كان ولي في الجرح ادعى عليك مال لم يكن عليك بينه فادان حلفك فان بلغ مفدا لشهر وهاهنا عطف ولا تخلف  
ان كان كثر من ذلك فاحلف لا نقطة في اخر حديثي ابو جعفر ان اياه كانت عند امراء من الخوارج الى ان قال فقتل في ابي نطفها فادعت  
عليه صدا فهاجوا في الى امير الدين يستعده في امير الدين براء على امان حلف امان نطفها فاقباني ثم عطفها اربعاء وبنافقت له با ابر  
جئت فلما انت عتقا ان لي باني لكنني اجلت الله ثم ان احلف يمين بغير حلف الاخرى لا اشارة المفهية لليمين على الاشهر المتكثرة في كل  
جمع كالمائة وتجب وجع للصيغ واللك الكفاية وغيرهما من كتب الجاهل فاختاروه ابقه معللين بان افساح اقام اشارته في اللفظة في سلب مو  
وقيل كما في الشيخ في النهاية انه يوضع يدك في اسم الله تعالى في المصداق خضرا ان لم يحضر فطه اسم المطلق مشددة مع شدة و  
مخالفة الاصل ما دل على ما اشارت به ثم نفا لفظه غير واضح وقبل كما عن ابن خزيمة خاصة بكتب البيهقي في صحيحه في يومه بغيره بعد اعلان  
فان شرب كان حالفا وان اشبع الزهر الحكي الصحيح عن الاخرى كيف يحلف اذا ادعى عليه يمين ولم يكن له يمين في حقه لو مدين كما ادعى عليه  
على الاخرى من غير يمينه الحمد لله الذي يخرجني من الدنيا حتى يثبت لاني جميع ما يحتاج اليه ثم قال ابن خزيمة مصنف في حق الاخرى ما اختلف  
راسله السما وانشاء كتاب الله عز وجل في ان بنوف بوليه في اناح الحاقعة الى خبيث ثم قال لا يقرب على يد او صحيفه فانه بهائم قال لاخ  
الاخرى قل لا خيك هذا بينك وبينه انه على نفسه اليد بذلك ثم كتب الى المؤمنين والذين هم اقرب اليه في كفة البيهقي المخططة ان فلان بن  
فلان ادعى لي في فلان بن فلان يعني الاخرى في لا طلبه بوجه من الوجوه ولا سبب الاسباب ثم غلبه امر الاخرى ان يشرب في شبع  
فالزينة الدبر في غير غير البعد الفاضل المفضل في حق الكتاب لكان الاشارة لا توافي بل هذا من احدى رواياتنا وفيه بعد تسليم كون حلفنا  
ان هذا القول الحكم في العتابة وما ضاهاها من عتابة الجاهل بغير حلفه في القبله ومانق البعد انما هو جواز من حيث كونه احد  
افراد الاشارة لا بعتبة ولعل لا خلاف فيها ان صح الفردية ثم ما ذكره من الجواز عند التعيين بمرجع عتابة ابن خزيمة الحكمة كلامه جازعهم  
فخر الدين في الاصل فانه في وسيله اذا توجه على الاخرى وضع يدك على المصحف وغيره حكمنا وحلفه بالاشهاد الى سماء الله ثم قال فان كتب  
اليمين على لوح ثم غلبها وجمع الى شئ وامر ان يشرب رجاء ان يشرب فقد حلف ان لا يفقد الزينة وضد بقية فاستأبنت القول بغير ما في  
العتابة البديلة لان يكون المراد من الغيبة نسبة الجواز لا التعيين عليه يكون مذهب المشرك جواز ولعل منع كونه من افراد الاشارة فلا  
يكون يجوز من جهة الامن حتمه الصحيح لكونه خفية واقصه ولا يكون غائبة واحكاما كونا حلف فيها بشرا مكتوب بعد الحلف بالاشادة  
ويكون ذلك من باب التغليب كما مضى في عين المكتوبة وبالجملة الخروج عن الاصل لدال على القول الاول المعتمد على الاكثر بل عامين  
ناخر حتى الفاضل المفضل يجوز في الرواية زعمنا كونه احد افراد الاشارة فيكون ذلك ثغاف من رتبهم على انها الغيبة احلافه خاصة  
مشكل فائده والاحوط الجمع بينهما في حق الاخرى احلافه في الرواية والافا لاشارة مستندة اعلم انه يجوز ان يحلف الحاكم احدا لا في مجلس  
فقطا اي مجلس خصوه مع اذنه لا خلاف بل ظاهرهم الاجماع عليه كاستنفا من كثير منهم المقدس لا يدل على تنقيح عند صاحب الكفاية هو  
الحجج مضى الى ضاعده لروم ما يثبت على الحلف من سقوط الحق ولو لم يجزده فيقتصر فيما حلفها على الشيعين من النص والقول  
ليس لا بعد ذلك اما النص الذي على لزومه فلا عموم فيمكن لتثبت بدلية لاثبات اللزوم بالحلف معه وانما غايها الاطلاق العبر  
النسخة الى الحلف بغير الحكم واذنه لكونه من اهل البيت ايمان حكم اخر غير ما ارد ان يثبت من الاطلاق في محل الجرح مثاله مضى الى ان الغالب في  
الحلف في مائة الدعاء في هي مورد هاكونه بغير الحاكم واذنه والى بعض ما ذكرناه وغيره في كلام المقدس لا يدل على حيث فانه في بيان

دليل الحكم ولعل من جهة الحكم ولا حكم فلهذا هو العالم والكيفية لا غير والاشياء او بآثار ذلك الى العلم من الاستطاعة في الوفايات العبادية  
وبالجمله قد نرى عندهم عند جواز الاحلاف لغير الحاكم ثم لان يكون له استخفاف بعد وادعاء اشياء كالرخص التي من الدين لا يمكنها  
او يثبت عليها الحفظ في الحاكم والحفاظ على السلطه وتحت ذلك وكان مراده من غير ما في محله من عايناه وشاهدنا بالبرود والتردد الى ان  
الرجال والحكام ويكون ذلك نقصا في عاينها او خايعا ونقصا او مستحشا لان من ثلوثنا نحن نجانب كون الحاكم فيه واحدا من  
الاختلافات في الجمله كل معترض بها يجوز له سعة الخلف عن الخلف عند الحاكم ويستنبط الحاكم من جملته في موضع الاختلاف لا يستلزم  
الحفظ مع ذلك انفس الحجة المتعينين عدلا وشرفا ليس في معنى المعنى التي وقعت عليها ما عايناه من الحاكم الاحلاف بنفسه ولو انفس  
اليدوقه ولو لم يكن السلطه نفسها وسقطا المحل عند التام احكام بعض الاستعدادات لا مع استلزامه لنفسه على الحاكم وليس في هذا ادع  
هذا الفقه لا خلاف في انفس وجب ما بالاعمال الحاكم في ميثاقه من غير شدة من غير الشريعة مع عدم كونه مع ثواب الاعضاء السابقة والاختلاف عند  
احد من حكام الخاصه العامة والاشهر اشهر الشرائع فانما لا يحلف المنكر على ما ادعى عليه من الاعمال الفطرية والمخبر به  
يحلف كل رايه على فعل غير ان كان على ابيانه لو كان على نفي حلفه على نفي العلم برأيه على علمه لا رتب مع الدعوى المعروفة بهذا الاحتياج  
على الظاهر المتعارفين في انفسها ولو ادعى عليه حال او غيره انكر حلفه على البتة ما على نفي الشك في ادعى ما يدعيه على نفي ما يدعيه  
بالخص على الاصح كما ياتي وان ادعى عليه غير ذلك والادعى على الوارد العلم ما يدعيه الله على الوارد طاعة الله بعد ان كان في ذلك  
وادعى على المنكر ان يكلمه بقول او باع ما وكل غيره وانكر حلفه على نفي العلم به بعد العلم بالاشياء او فصول العلم بالاشياء كما اذا كان  
الدعوى معلنة بزمان مخصوص ومن كان هو يعلم كذب الادعى بما حلفه على البتة فهو وجهه كما يحلف غيره على البتة بعد الاثبات  
عليه اوضح ايقن من حيث ان الجواز من الحلف بالبرهان على الشيء الوارد في النصوص والفتاوى هو الحلف عليه في ما حلفه في نفسه من النصوص الوارده  
في بينا كيفية الحلف كالصريح الوارد في احلاف الاخر من غير الحلف على البتة بان فلا تالف على نحو ذلك فلا ريب في جزمه كان الحلف عاما  
بالحلف عليه في زمانا او مالا ولو لم يكن عاينها كالأدعى على غيره في علمه لم يعلم به ثم قبل حلفه على نفي العلم او برأيه على الادعى والاكبر  
ما كل اشكال قبل مقتضى كلامهم الثاني كونه ابيانه في ذلك شكال ان لا يعلمه لا كفاية بالحلف على نفي العلم ولا دليل على مقتضى ذلك  
عليه نفا ما يدعيه مع العلم فيمكن على هذا ان يكون عند العلم بشيئا من كفاية الحلف على عدم الاستشفاق لان وجوبها حقا يكون عند  
العلم به كونه عاينا اتم خلاف ذلك بعض المناظر ان حلفه هو ما عند القضاء بالثبوت في الصورة المذكورة وان قيل في غيره بل يجب الرجوع  
واخذل لا كفاية في الاثبات عليه على علمه بذلك قول ما حمله هو وبعض المناظر من لا كفاية بالحلف على نفي العلم على امل عدم الدليل  
عليه عدم الدليل على نفسه غير ان بعد ذلك ان الاصل عند انقطاع الدعوى المسموعة على هذا البين وان تكون مسطرة للبينة في  
بعد ما يقتصر ضابطها على المتعين من النصوص والفتاوى وليس الا ما اذا كان البين على البتة لا علمه وليس في النصوص والفتاوى الدال على  
بما ما يدل على سقوطها لاعتراض من ان المبادر من البين على الشيء فيها البين على البتة لا علمه وليس في النصوص والفتاوى الدال على العلم  
فيخصم قطع الدعوى وتوهمها بالبينة على الادعى ان حلفه خذ ان بكل سقطت الدعوى وذكره من ان القاطنة لا يجب عليه نفا ما يدعيه  
الامع العلم آه فسلم اذا اريد فيها بينة بين الله ثم ولكن لا يفتح ابيانه كفاية الحلف على نفي العلم في معاد الدعوى استقامها ان هو اربع  
التراب جدا ومنه يظن الوجه مع قوله ويمكن على هذا ان يكون عند العلم استخفافا الى رفع كفاية ذلك الحلف على نفي الاستشفاق المطلق من حيث  
ان البتة من نفي الاستشفاق ولو في نفس الامر ولا يمكن الحلف عليه لانه لم يوجب له الحلف على عدم كفاية في الظاهر لا بقاءه لا الحلف  
على عدم استخفاف في الواقع وبينها في اوضح وبالجمله لا كفاية بالحلف على نفي العلم في محل النص جهه في اوضح بتمامها الفقه الاصل المتفق  
يمكن ان يوان ثبوت الحق على المنكر بين اليك اذا كانت من الحاكم خلاف الاصل فيمقتصر فيه على المتعين من النصوص والفتاوى وليس الا ما اذا  
ود المنكر البين عليه وروها الحاكم مع نكوله عن الرد من غير علمه عدم العلم بالحق على علمه العلم بنفسه ليس باعترافه من جهة مسئلة  
محل اشكال المتعاضد الاصلين لان الظاهر في عدم الاكفاء ما البين على نفي العلم باذكاره الفاعل من كونه في مضمون كلامهم وهو كل من  
حيث حكمهم بغيره العمو يمكن الحلف على المنكر في فعل نفسه على البتة من كونه في ذلك فيما نحن فيه فلا يحلف لا ينصوح  
طبع الدعوى البرهان البين على الادعى ما من المنكر والحاكم بعد نكوله عن الرد ولا يمكن بجمع الاكفاء بذلك بما ذكره في تعليل الاكفاء بالحلف  
على نفي العلم الدعوى على الغير من عدم العلم بالاشياء لثاني ذلك بينه هذا ان كفاية ذلك تها هو من حيث عدم كون المنكر في الاصل  
الدعوى على الغير هو الطرف الاخر وانما المنكر طرف عواقر معترضه كونه عاينا بالادعى بكونه على البتة الدعوى لا على الحلفه على نفي العلم  
حلف على نفي ما ادعى عليه الفطرية هذا الدعوى فظهر ان حلف المنكر على الفطرية لا على البتة الى فعل الغير لان ما حلفه عليه ليس الا ما هو







[illegible]

المفضل المتقدم في كلامه لا يذكره ولنه الثالث يوقف لكن الأصل في بعض الحكم مع كونه اسمهم ويشترط تقديم شهادة الشاهد الواحد فانها  
 او لا وتقدم قبل البين ثم الاثنان بها لو عكس فبدا بالبين قبل الشهادة او التعديل في حقه فيمنع في اعادتها بعد اذ لا يشهد كما  
 هتاف فيهم ويروى عندهم والتمس في ذلك على الحكم في باب طلبة كذا بالاشارة انها هي البينة التي تقيم لها بالنظر في حكم الخلاف فيمنع  
 بعض العامة وهو في عقد الخلاف في بنية الغالبية المتفاتيح التي انا فلو تراجماعا ولا فلفظ فيخرج واما للكفاية لتضعف لتغليل طلال  
 التصديق كثير من القضاة وان امكن التبع عن بعد العزوب في مثالها في غير ذلك فبوجه لبيان حكم اخر غير ما نحن فيه واما ببيان ان المتقدم  
 من حيث الاستدلال على التقديم المذكور في حقه فلو فوف مع الاصل في بعض المصالح ما ذكره اخذ بالمتقدم في المثال الى ظهور الاجماع من العباد  
 ومن حال الحكم بغيره حيث لم يثبت في فتاويه الا على الاجماع ونحوه من الاصول الفقهية لا يخلف مع عدم العلم بما يخلف عليه لان الخلف من  
 شره المحرم وهو يوقف على العلم بكونه حلالا على خبر يثبت عن غيره وان لم يعلمه ومفصلا فلا يجوز له الخلف بقول الشاهد لا بما يجهل  
 مكتوبا بخطه او خط موثوقه وان من التزم به لم يحتمل العلم ولا يثبت مال غيره فلو ادعى خبره المبت بالالزم على اوجه شاهد فان حلف الكاذب  
 يثبت ان الشفع لم يخلف التزم ولا يجوز الجوارث عليه كذا لو ادعى الموهوب هنا فام شاهد واحد انه لم يوهب لم يخلف لان يمينه لا يثبت  
 الغير في غير خلاف فيه وفي السابق بل ذلك وغيره كونه محققا عليه بيمينه والاصل فيه بعد الاصل مع عدم ما يدل على بثوث الحق يمين غير  
 المستضي على طلال بعض التصديق في ثبوت الحق على وجه نظر في خبره من غير ما من المبتان وغيره قد يتركه وجبه للثامل منه كما انفق فيه لبعض  
 من اثاره ومنها مسئلتان الاولى لا يجوز ان يحكم الحاكم اجبا حاكم لزاما بمعنى لا يفتد حكمه واقعة اذ انما الله ما يجتبه ولا يابنه بثبوت  
 الحكم المزبور عند غيره وهو الحاكم لا يقر في بعضه واسقط القضاة في خصه ووضعه ولا يكتله اليه مد اجاعا في الثلثة لو كان الحاكم بثمان  
 حقوق الله سبحانه البناء على التخصيف في عدمه ما بالشيء عند ثبوتها بالافراز ولو في الجمله وكذا لو كان من حقوق الثلثة في الاما بالكتاير بلا  
 خلاف جده الامن الاستكفاء وجب لانها على الحاكم الثاني وهو مثال على خلافه لا يخفى في كثير من الكتب كالسري وغيره فثبت عدد غيرها من كتب  
 الاحتياط وهو حجر على صغر لا يندح فيها غيره لعلو منتهى نصها الى الجرح ان عليها كان لا يجزى كذا في الحاشية من حد لا يفرق وحسب  
 بنواميتها بازا وبالبيانات ضعفت ما يجزى بالهذه العظمه والاجامات الحكمية في الادلة الفاظ من الكتاب السنة التي انقضت عن العمل بالمظنة بشا  
 على ان الكتاير لا يورث العلم لاحتمال النزوي فيها وعبث الكثير بها وعقد قصد ما فيها طارئة في ضعفها اذ وان ملك البه بعض مناهجها  
 فاملا لا قد يحصل الظن المتأخر للعلم اقوى من كذا حصل من الشاهد بل العلم بالامن من التزوير وانه كتب ضد لا يبره فاذن باي حجة كان مثل  
 الجرح المحض في الغرض المصنف للعلم بان القاضي الفلاني كذا حكمه مقبول حكمه كذا يجب انفاذه واجرا من غير توقف يكون ذلك مقصدا من الجرح  
 ويكفي في اتيان احد يكون مقصودا بالثاني المتع في غير ذلك الصواب الصوة التي لا يكر ما يورث من التذوي على تقدير لم يكن معلوما كونه مكتوبا  
 ضد ولين يجوز العمل بالكتاير في الرواية واخذ المسئلة والعلم والحديث من الكتاب الصريح عند الشيخ المصنف كما يجوز وفي الاصول لفظ الحديث  
 انتهى في غير نظر لان ذلك فرع قيام دليل فاعلم على جواز العمل بالظن وطول خبره في نحو جعل البحث ما يعلو في موضوع الاحكام التي لم يوقف  
 عليها مدم ولو كان لظن للعلم مناخا ومجرد كون الظن بالكتاير اقوى من الظن بالحاصل من شهادة الشاهد لا يوجب قطعية ولا جحبه الا على  
 تقدير ان يكون جحبه من حيث فادها المظنة وهو تم بل حله الغالبين جحبه او سماعها هنا مبنية على انها من خبره لا دلالة لاربعه التي بشا  
 ذكرها هي ادلة فاطمة وبنية طنا مخصوصا بجميعها عليه مثلها المرجع على اعتبار ظن الكتاير بعد مكان وضع الضرر الذي هو الاصل في ذلك  
 الادلة بالاشهاد على الحكم وانه البينة انفاذا الحاكم التام الحكم بها وبالجملة لو كان السبيل غيبا شهادة الشاهد من هو فادها المظنة يمكن  
 ما ذكره اما لو كان قصدا للضرر وغير ما هو كالدليل الفاظ فلا وجه له ولا لعمتين لكتاير الشهادة ولا بالاكفاء بالرواية المكتاير  
 اخذ المسئلة ونحوها ما ذكره لان شدة الاكفاء بهذا الامور المعقدة في نحو الاحكام الشرعية ما هو من حيث قصدا للضرر وانفذ  
 باب العلم بها بالكتاير وعلمها مكان تحصيلها الا بالمظنة وان عدم اعتبارها حاح بوجوب الخروج من التكليف والتكليف لا يطابق وها  
 منقضا فاعرفا وشرا وهذا السبب ينجح بها وان ما نحن فيه ما لم يند فيه باب العلم ويمكن تحصيله فيجب فيه تحصيل القطع فان حصل  
 ولا يفرج الى الاصل هذا طريق قطعي لا يترك مسلم عند الكل حتى هذا الفاعل ويضعف في ان الكتاير هنا بما في الرواية زيادة على ذلك  
 انه لو صح له واعتبارها هنا مدم ولو لم يقد الظن لا قوي بل لو فادها طنا ما كفي للاكفاء في الرواية المكتاير عند الغالبين جحبه ان لم يحصل  
 لها معارض اقوى مما ذكره من التفتيد بالظن الاقوى والمتأخر لا وجه له بل ينبغي ان يطل اعتبار الكتاير كما هو الاستكفاء والاحتياط في الرواية  
 على المسئلة هذا في كلامه منافات اخر بطول الكلام بذكرها وانما المهم ما يرد عليه هو ما ذكرنا في انما بالبينة يجوزها من  
 جرحان يشهد بها الحاكم الاول على حكمة الواقعة في خلاف جده من الاصل كما فترق اخل لانفاذها مدم بعض المقدم اليه لاشارة

محلها بغير حاصل الى عدم فعله مدخله لا يشاءوا غلباها مع كونها داخل في عموم الاول لا لانه لا يثبت له ما فيها من الضرر وليس الحاجة الى انقاذ  
بالبيضة هو حسن لو اعد الخلاف في عدم انقائها هنا مع كمال ان يمنع الدخول في عمومها على ان سبب الحاجة ما يمنع الاكفائها الشيء لو لم يتصور انقاذها  
الا بهيئته من دفع البينة التي استهد بها الحاكم فلا وجه للاكفائها بغيرها بل لا اصل للناسخ عن العمل بالنقض حتى يخرج من العمل بالنقض في غير المصير الى  
ما ذكره ومحصله جوب شئنا الحكم الى القطع الا حيثما لا يمكن مع مسيل الحاجة الى تحقيقه فيحصل الاقرب الى البس لا الشق عليه الى هذا الاصل  
في كلام كثير في هذا البحث ولا يثبت قوته ومثاله ما عدا انقاذ واجبا الحاكم فعمل خلافه من الاحتياط في تحاشي الدكا اطلاقا الذي من غير خلاف  
وتحاشي الانقضاء كالفاسد في وعد والشهيد في من ذلك من دفعه كالتا في بيع الفاسد في من شأنه الاصل بعد التعريف كلامهم بانه حكم من شأنه  
بغير علم وقد والله عه خرج من عادله بل من خارج فيقي الباطل الاصل ما يتبين انتم من جوزه منع لشأه على حكمه فمع مساهمة في وفيه  
نظرا في المشاهدة الموجبة للاولوية انما هي مقتضا حكمه ذلك هو متعلق الشهادة ما شافه اجتهاد به فان لا ولو به هنا غير احتج به لعله الى هذا في كلام  
بعض الاجل في ذلك في منعها فان الغرض من الشهوات اثبات حكم الحاكم لا اقراره بغيره لبيان بقاء قول الحاكم اوفى من ثبانه بجاهد عدله الى هذا  
معدن وهو عدل واحد قول العدلين مجردة ولو اوجدنا في ذلك خلاف الاضاف في كل من منع هذا بل من المنع عن الانقضاء بالبينة التي استهد  
الحاكم مع عدم حضورها مجلس الحاكم والدعوى بطرفي وفي ذلك قولنا على القول لا خراشكال لكنه فكل من كان من جوده في ذلك لا اكر بعد ان  
انقضاء ما ذكرناه من الاول لا لانه لا يثبت له ما فيها من الضرر وليس الحاجة الى انقاذ واجبا الحاكم فعمل خلافه من الاحتياط في تحاشي الدكا اطلاقا الذي من غير خلاف  
الاول لا لانه لا يثبت له ما فيها من الضرر وليس الحاجة الى انقاذ واجبا الحاكم فعمل خلافه من الاحتياط في تحاشي الدكا اطلاقا الذي من غير خلاف  
عاد ذكره وقد كيف كان في شيا في الغايب من بعض المصالح العديدة الثاني علام الاصل فضا على المتيقن ثم لو حكم الحاكم الاول من خصوصية البينة  
الحكم والشاهد على نفسه حكمه شاهد من غير ان حضر الدعوى ومعهما ما افاضه شهادة الشاهد على الدعوى حكم الحاكم وشهد بجاهل حكمه على  
اخر وجب على الحاكم الشهوة عند انقضاء ذلك الحكم على الظاهر لا يشترط عليه تحاشي اخره وبصره جمع مع من عن عوى اجماعه عليه هو محبة  
منها الى ما ذكره من مسيل الحاجة اثبات الحق في مع بناء الدعوى وتعد نقل الشهوة من البكر المتباعدة وتقرها وعد مساهمة في دفع  
انته على الفصل والشهادة الثالثة غير صحيحة واما الشهادة على الحكم فهي غير النافذة فتكون مسوغة انها لو اتسع لطلبت الحج مع تطاول الداء  
ولا ولي استمر الخصومة الواقعة الواحدة بان يرضه المحكوم عليه في اقراره في غير من لو ضاف ان حاكم حكم عليها ان حاكم الحاكم حكم به  
الاول اجماعا في الظاهر المحكي في بعض الجبابر فكذلك انما لا يثبت له ما فيها من الضرر وليس الحاجة الى انقاذ واجبا الحاكم فعمل خلافه من الاحتياط في تحاشي الدكا اطلاقا الذي من غير خلاف  
حكمه الاحتياط في كنهه وفيما من له في شئنا كنهه في ذلك مع من ذلك في حجام علمنا وفيه نوع ابا لا عد فطعمه بخلافه ثم جهم مع ذلك في غير  
عدا الاصل المختص بامر من الاول لا لانه لا يثبت له ما فيها من الضرر وليس الحاجة الى انقاذ واجبا الحاكم فعمل خلافه من الاحتياط في تحاشي الدكا اطلاقا الذي من غير خلاف  
وضعه في الاصل المختص بامر من الاول لا لانه لا يثبت له ما فيها من الضرر وليس الحاجة الى انقاذ واجبا الحاكم فعمل خلافه من الاحتياط في تحاشي الدكا اطلاقا الذي من غير خلاف  
كتاب فاض الى فاض وهو لو كان مع البينة لكن ضعفه لشداد وعك جابل لها هنا مع عدم معاودة الشيء من الاول لا لانه لا يثبت له ما فيها من الضرر وليس الحاجة الى انقاذ واجبا الحاكم فعمل خلافه من الاحتياط في تحاشي الدكا اطلاقا الذي من غير خلاف  
لها بما يسمع عند صرحه ولا لنها بل ولا ظهر لها في المنع عن العمل بالبينة ولا حتى نقول منها اذا البينة التي اجازة بنوا ائمة لعلها كانت  
البينة على صحة الكتابة لا على الحكم وعليه لكن من دون شرابط المقتضى المستلزم بيان احكام القسمة انما ذكرت في كتاب اكثر الاحتياط هنا  
منها بكتاب الشركة انما لا ينافي لا ينعني من القسا الحاجة الى قسمة الشركة بل القسا كاحكام والاقتل شرعيةها لا الجابل الضرر في  
لكتاب الشركة لا الله ثم واذا حضر لغتها ولو اقر في الاية وفي خرجنا هم ان القسمة بينهم كل شرب محضه وضلعها بالحق فقد قسم  
في ثمانية عشر سهما فالشفقة فيها لا تقسم فاذا وضعت الحد وعر في طريق فلا شفقة وكان على فاسم بقر عبد الله بخرجي كما  
قد من غيرنا لما ولد افعى الاحتياط استحقاقا في حد الامام فاسم الذي في رضى من ثبت المال مع ان الحاجة تدعو الى انقاذ بقر الشركة  
وبعضهم بالمشاركة او بقر في الاستبداد بالنصر والناس مسلطون على امولهم وهي عندنا على الظاهر المعصية في الجمل من العبا بخرجي بخرجي  
لا نقضا بعضها من بعض ليست بيضا ان اشترك على ولعد افتقارها الى شفقة قولها لا الجابل وقد احدث نصيبين بعد الاخر وكسب  
يس فيه شئ من ذلك اختلافنا في ذلك على اختلاف المذاهب وطاشا في كل جزء يعرف قبلها بدينها واختصاص كل واحد بجزء معين انما  
لك الاخير بعد ما جوف معد بالثاني ليس من حد البقي حتى يدل عليه نظر القاطنة في عدم ثبوت الشفعة للشريك بها عدم بطلانها  
لغرض قبل القبض فيها بغيره الفاض في البيع وعك جابل القسمة في الوقت من التعلق في ذلك لا يشرط حضوره فاسم من قبل الحاكم  
لا من قبلها في محضها وهو بالاختلاف في القسمة وصحوق الاحتياط في حصول القسمة كفي بل هو حوط لا من بعد من الشان في خصوصها  
كان من قبل الامام فانه كالحاكم يقطع الشان بين المتساويين او اعدت لسمها بالاختلاف في ثبوتها كمالا او فدا او ذرا او عدل بعد

[illegible]





فأورد وج اسلمنا معانا لنكاح باق وفيه لا يثبت فلا نكاح وهي على الأولين من غير أن يكون لها الزوجين التحصيل في استمر النكاح المعلوم وقوموا الزوج  
 يترك لو سكت عنهما انفس النكاح والاصل في نكاحه وعبر عنه باصل عقد النكاح لا سند عاها نكاحا ثم على الآخر والاصل على وع  
 الظاهر من مدع بعد النكاح في الأصلين بخلاف الزوج يستمر النكاح على الثاني خلف لما وبطل كذا الوعد على الزوج الانفاق مع غيرها  
 وبسبب وذا ينشأ من كونه فله لفظ ومعها الأصل بشرط فيلغى الدعوى التكليف بالزوج كمال العمل وان يدعى لنفسه ولغيره ولا يرد الدعوى  
 بان يكون في كماله او وصيلا ولها وحكما وامنية فيلغى الدعوى الصغيرة والمجنون ومن لا يرد عليه لم تستمع طوعه بالاخلاق في شئ من ذلك الجدة  
 صرح بعض الاجلة وهو المحقق في الأصل اخصنا الملاقاة على سبيل الدعوى واحكامها من النص القوي بحكم البتار وغيره بما اوردت  
 من اجتماع الشرائط المربوطة وغيره بانها محجة على اعتبار التكليف تضمن الدعوى ما توقف عليه كانه لا يثبت دعواها ومن الدليل ان  
 يطرأ شرط ايراد الدعوى بصيغة الجور ما بان يصير في بطلان في غير كذا من وقت صريح ما يبرر عن عدم الجرم من لفظ الظن ونحو  
 الرجوع الاطلاق اليه بحكم البتار ووجه صريح في بطلان الدعوى بملوكاى يصح ملكه فلو كان الظن الجور عليه وانما لولا في عليه من الجور  
 ونحوها وكان مسلمة من عدمه بخلاف في الآخر وكذا في الاول اذا كان فيها لا يثبت ما في غيره كانت فقولان في الاطلاق لما هنا  
 وجه في بطلان الدعوى في ح النكاح المكسب في البتار من عدم ونسبة الكفاية الى المشقة في غير الدعوى الشهادتي في نكاح الاثبات  
 ولتضمنه المحقق ان كذا حكم على الثاني فانهم لبعض الفد ما كان ما اورد وفيه لافاضل في عقد وهو هو في الصبر وغيره وبسبب ما  
 طعننا انفسا الى ان الدعوى بوجبه لفظ على الغير الا لزاما بالاقرار او بالانكار والتعريض وهو صريح في نفيها في بعض من تعيقها  
 بين كذا القضاء بالنكاح ولها غير ممكن هنا لا شئ الحلف في الظن امتناع نفي النكاح لا يثبت لغيره ان باخذ مجرما بانكار الدعوى  
 عليه كونه على الغير لا سيما كونه للغير من غير وقت وهو قولهم وان حكم بينهم بما اورد الله فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموا فيها بشي  
 وان اصله على الاطلاق انه لو كان الجرم شرطا لم يكف للفظ المحمل عند الحاكم بل كان يجب عليه لاستيفائه فيقول هل انت تمام ام لا  
 الثاني بالادلة بعد مثله في الاطلاق ان المحمل بالشرط يستلزم عدم الجرم بشرط فلا يحصل الجرم في الدعوى في جميع هذه الادلة الاخرى فظهر  
 لمنع العموم في الآية وانما غايتها الاطلاق لغير المعكوضات في محل النزاع ولو سلم فلا دلالة فيها على كون الحكم فيه في الدعوى فقد يكون الحكم  
 رد ها كسابر ما في الآية ولم يستلزم جماعا والتمسك بالجماع عدم الاطلاق حسن حيث يكون الاطلاق نفع وعموم وجعلها هنا غير  
 وعموم الآية على تقدير تسليمه بل اخر فلا يتم به الاصل ان شرط الجور انما هو في الضيق في نفس الامر والعقد كما حكم به الشهادتي في النكاح  
 لان الصبر في ح نفع لواءه من المعلوم انما اذا كان الاثبات يثبت في الجور وهو لا يعلم به ان يدعى عند الحاكم في الشهادتي في نكاحه  
 لهذا نيب الجرم في العتابة وغيرها الى الضيق في ثبوتها على عدم اعتبائه في العقيدة وتجب فلا يجب على الحاكم الاستيفاء بعد فهمه  
 في الجرم وان احمل خلافه جملته بصرح لما في من جرم الاطلاق اليه هذه ولوسل هذه الادلة في فقدانها في الدعوى وطولها ولو لم يكن  
 هناك هذه اصلا لم يقوله بل ظاهرهم الاطلاق على خلافه وان حكم الفول بالاطلاق فيضا الشهادتي لتساوق فائدة غير معروف في الاطلاق  
 احد عدل فيضا المذكور ولعله من العامة وعلى تقدير كونه من الصبح النقص ايضا جده مع هو الجاهل ولودب عنه بالايجاع في التقييم انفع  
 لا لانه الوضوح في ادلتهم ولوا الاضطرار الى ما تقدم من ادلة المعارضة بالجملة الظاهر عليه لما في الله سبحانه هو لعالم فالوا على الثاني خلف  
 المنكر وقصينا بالنكاح فلا كلام وان لم نقض لا بد اليه من هذا كما كان بل توقف الدعوى ومنه نفا في استدلال الشهادتي في نكاحه  
 على اختياره لما بان فيه حسا لما في النزاع بعد احكامها على تقدير النكاح عن الغير عدم امكان الرد والقضاء بالنكاح ثم تنضم على القول  
 بالقضاء به وهو لا يقول فلا يوافق ليله مختاره الا ان يلزم بحسب المتكلم ان يقل ويخلف كما ذكره الصبر ولكنه لم يذكره هو ولا من عدا  
 بن ظاهرهم ايقاف الدعوى بصرح بعضهم قد جاد مع ان جسم ثمة النزاع غير مختص بسماع الدعوى لا مكانه برها في كسابر ما في الآية  
 اجماعا كما مضى اعلم ان من كانت طوعه عقوبة كالقضاء وحدها القذف فلا بد من الرفع الى الحاكم بالاخلاق يعرف كما في الكفاية وان كانت  
 عينا وتبين استحقاقها فله نزعها عن المنكر ولو قهر ما لم يثبت فثمة ولا يثبت لك على اذن الحاكم بالاخلاق لا يثبت له فلا حاجة الى الرجوع  
 في تحصيله في غيره فان الناس مسيطرون على اموالهم ولو اكدوا الى الفسنة فلا بد من الرفع اليه والى من يؤمن معه منها وفعاله ولو كانت  
 دينا والعموم مقرر باذن لغير ما طل او غير ما طل مع امكان الانزعاع بالحاكم وكانت طوعه دينا مع مجوده اعي الجرم ولكن عليه  
 اعي على الدين حجة يتكهن معها من يشاء غيره عند الحاكم والنزاع منه باعنا لم يستقل الدعوى ح بالاخلاق من واذن الجرم والحاكم حيث  
 لا يمكن ذنبه بالاخلاق فيه فباعد الاخر للاصل مع فقد ما يوجب خروج عنه عدا تعلق قصه بدنة ليس بجرح انه اكل من الدينون لثبات  
 في تعيينه من لا فلا يتعين في شئ من يدون تعيينه وتبين الحاكم حيث لا يمكن تعيينه بها لثباته وعكس ذلك ولا يثبتوا عتبات اذن الحاكم الا

الافتقار

في ما بين الصلوة وبين وقتها فلهذا لم ينزل الحكم الا على المانع من وقتها اللهم الا ان يتصور في قبله لم يرد مع حلول المانع  
 فصار الحكم بالانحراف الى خصوصه فيكون في معنى المانع في دفعه الى غير اصل المانع وان ورد في وقتها لا على عتباته فيجوز ان يكون من عتباته  
 هناك وما عدى الاستفاد في الاجرة فيحتمل ان المانع هنا خاص لا على اطلاقه الاصل على موضع الضرر وهي هنا منفعة الامكان  
 الوصول الى الحق بالحكم بمعنى البينة لان المانع عن عتباته ينزل القضاء على الحكم ويعين من موانعها لا ينافي ولا ينافي في نفسه خلافا  
 للاكتفاء على الظاهر من ذلك بل المانع كما في كلام الصيغ والكفاية وعليه فانه المانع من حق المانع فيجوز ان يظهر على وجه الادلة التي تذكر  
 بل يرجح بعضها كما ينظمها في اصل الحكم من سبيل التباديل بالاعتداد الزمان الذي يكلفه النزاع الى الحكم واما في البينة احضارها  
 مع ثبوتها واحتمال عدمها كما هو في بعض الموطوط الحكم كما قيل في العجب من بعض الاصطلاحات عند الفقهاء بان يكون عتباتها انما هي انما هي عند  
 بارئ الله انما بانسداد رجل شحيح وان لا يعطيني بالقبض في ذلك اما اخذت منه سر او هو يعلم قبل على ذلك في حق من كان له قبضاتك لكن  
 بالمعروف فان في امره من ثبوتها ذلك فلهذا من له امر قبل ولا يرد على وجه المانع لان يمنع بوقوعه على استيذان هذا باه في ذلك الحال  
 انما هذا سأل في السؤال في نفسه كون الامر جوا عن مسئلة لا انما على المانع وخصه في نظر لو كان له شرط المانع بان كان على وجهه  
 وبنوا الغرم منكروا له عليه ومقرضه بالاول او بالمال مع عدم امكن ان لا نزاع بالحكم وحصل للغير في ذلك مال كان له المقصود واتاه  
 عوضا عن حقه من غير نية بلا خلاف بعد ما اذا لم يكن مال وقيمة به صرح جماعة بل فيهم الاجماع عليه من البينة هو الحجة فضلا الى قوله يستحق  
 من اشتد عليكم الابر وقوله غرضها فاقبل بمنى اعوقبه به ونحوه البينة الواحدة على عقوبته وعرضه خصوص البينة التي كانت  
 تكون منقولة منها واداة على امر الابر لاشارة في تحت سقوط الدعوى بلا خلاف المذكور وواقع عليها البينة بعد الصلح المستفصصة في اعال  
 فوما فيها من سلوى في اخذ اثم الجارية والابنة فلهذا في امره لم يزل المال عندك فخذ منه بقدر ما اخذوا في فخذ منهم بقدر ما اخذ منك  
 ولا يرد عليه في المالى اطلاق السطحا فتكون عندك الجارية فخذ منها ثم يقع لك عندك المالى ان اخذ في فخذ مثل ذلك لان من عليه نحو اخر  
 والحكم بالصحيح قلت رجل له عليه درهم فخذ من حلقه عليها يجوز لي لو ان قهر له في درهم ان اخذ منه بقدر الحق في نعم ولذلك كلام  
 قلت ما هو في قبول اللهم في اخذ ظلمها ولا يخافه وانما اخذت من مالي في ذلك اخذني ولم ارد عليه شيئا ولا يفيده نعمتها يجوز القضاء  
 الحلف اعني ما الدعا المروية للحال الاول على الحلف من غير استحقاق كما تقدم في البحث السابق انما على الاستحسان كما هو الاجماع  
 نحو اكثر اجابا المسئلة الواردة ظاهرة في بيان الحاشية عنه بالمرء مع اختلاف المفسرين في بيان الكيفية في بعض كلامه وفي اخره يقول اللهم اني  
 ما اخذت من شيئا ولا ظلم ولا كسيت اخذت من شي في الفقه في خبر اخر ان سخط على ما اخذت من شي لان الحلف انما في هذه الكلمة وفيه اعني  
 الدعا يجوز الحلف لا اصل يجوز اخذ كما هو الاجماع المتفق هذا ايضا اخذ لا خروج قصور سائدا لكل واحد مفاد منه الامر من جوه  
 عديده يظهر من يدبر ومع ذلك فهو احوط اطلاق على المصدق في الفقه في الشيخ في بيان ظاهرهما التبيين في نظر  
 مقتضى الملائم والنص والفتاوى بل ظاهرهما هو صريح جملة من اعلم الفقه في الحكم بين لو كان المال المقتضى منه من غير جنس الحق او من  
 جنسه او لا يتخير في الاول بين اخذ بالقيمة العادلة فيها بغير نية لله ثم وبين نية صرفه في جنس الحق فيستقل بالاعتناء كما يستقل  
 احد الطرفين في الجنس بينهما في الرجوع الى الحكم في ذلك ولي ولا ريب في انما الرخص عليه حقه من التلف صلا وهل يتبع على اخذ  
 الجنس اذا اجتمع مع غيره في الاطلاق لا ذلك كالعناية ونحوها العدم خلاف للشهيد وغيرهما فيصير هو حوط وان كان في تعيينه  
 نظرا واما الود بغيره ففي جواز الاصل من مع الكراهة فلا خلاف في الاطلاق في الحق ونحوه وصريح بيع والبيع في بين والحلف في ترك  
 الفاضل وفيه الصيغ في بيع والفاضل المتداني في بيع والشهيد في النكاح في نفسه وفي الكفاية انه عليه كثر المناظر وهو  
 كان بل عليه غايته لا طلاق الادلة بل عموم الناس من نقطة في الابنة ومن ترك الاستفصا في الاجتيا المقتضى وغيرها  
 كالاجتيا المتفق في البحث المتفق اليه لاشارة والجرى في احدهما عن الرجل يكون له على الرجل العين مجتهد فيطغف من ما يقدر الله  
 جهده ياخذ له ويربعه الجاهل بذلك قال نعم وفي الثاني ان كان على رجل درهم فخذ من عندك درهم فبصر من تحت يدك ما له  
 عليه ان سخط في حلفه ليس له على شيء قال نعم التحريم فضلا الى خصوص جملة العتبات منها وانه عند المتفق بينا على ان مال الرجل  
 في ترك امره كالود بغيره واطهر منها الجهر عن جل دفع البينة الى الجهر في بعض جوه البر فلم يمكنه حتى ذلك الحال في الوجه الذي امر به وقد  
 كان له عليه ما لا يقدر هذا المال فضلا عن جرحه في انقضائه الى واداه عليه انقضائه فواضعا لك مما يدرك واطهر منها جرحه في اخذ  
 بل هما صريح احدهما الصيغ شيئا ما اراد ما بالعين في رجل هب الف درهم واستوفى بعد ذلك الف درهم في له ابو العباس فلهذا  
 له عند ما كان الف الف الف في شيئا قال نعم في شيئا عليه ان يجلد نفسه في ذلك في ذلك في ما اتاها في ان اخذ ونحلف في جرحه

والله اعلم  
 في اخذها

ولكن







لما المشاجرة حتى يتبينها الايجرة ذلك لكونه لا يجوز عنده ليس كمال الايجرة تكون باقية على حالها المشاجرة والحسن بل الصبح والبرق في بيته البالي المفسد  
 عن رجل مشاجرة فلم يأت من احد ما حجة فوضع لا يور على يد رجل فمال في ذلك الرجل ايدى وعادوا سها لك لا يجوز في المشاجرة من الايجرة الايجرة  
 حتى يقضى لان يكون الايجرة قال في ذلك فرضي الرجل فان فعل فخر حيث صدره من الحياصة يجوز ان يقضى على الغائب عن مجلس حكم مع قيام  
 البينة عليه بالحق وبما عايناه وقضى فيه ويكون الغائب على حجة اقدم بلا خلاف عندنا في هذه الجملة كمال الشبهة في النكاح ذلك في حاله ان عليه  
 ايضا الامامية وهو لا يجوز فشا الى التعبير سند ولو لم يبلغ درجة الخصم مع اخاه الباني عندنا حجة ما فيها الغائب يقضى عليه واما من عليه البينة  
 ويطلب المرد يقضى فيه شبهة هو غائب يكون الغائب على حجة اقدم قال لا يدفع المال الذي اقام البينة الا بكفلا والحق السني يقضى عنه كما قيل انه  
 قال لهند وجدة سفيان وقد ثالث ان باسقة رجل شيخ لا يعلني ما يكفي في ذلك عند ما يكفيك ولدك بالمعروف كان يوسف غائبا باعن  
 المجلس اطلاق العتاة ونحوها من عتابة الجماعة يقضى عنه الفرض في الغائب من كونه غائبا عن البلد واما من عليه من خصو المجلس ام لا و  
 لا خلاف في هذه الاول علم سواء كان بعلدا وورثا وكذا في الثاني اذا كان الخصم عليه فحده بل عليه لوف في ذلك ولا يخفى في غيره واختلفوا فيه مع عدم  
 نقد الخصم عليه على قولين فمن مانع من الفسخ على الفسخ لان الغائب موضع ضرره فيقتصر فيه على محلهما واندر باوجه  
 مطلقا من دعاء جاز الحكم في الغائب للشقة بطول انتظاره وقال ابل المقتضى لا يدفع له وبين يجوز كالفان من الشبهة ونحو ذلك من غير من  
 مشاخرى حجة بحيث كان يكون ذلك تمام اجماعا فان العمو لا دلر لم اف عليها على الوطيان الشقة ولا عمو في الايجرة منها بعد تسليم  
 ودلالة على الحكم في المسئلة لانها فبينة واقعة فلا تكون غائبة لفظ الغائب فلهذا ما كان علمه الا ان المشاخر من الغائب عن البلد  
 خاصة لانهم الا ان يكون المراد من الاولة المسئلة بعونها ما دل على لزوم الحكم بالبينة مع عدم مانع لها بالكلية لان الغائب ان كان منكروا فبينة  
 عليه وان كان نكرا فالبينة مؤكدة لا خلاف فكل غائب لا مانع من الحكم وهذا البينة لا يخفى عن نظر كفا كل ادب من القول الاول احوط ان لم  
 يتبين اعلم ان ما تضمنه العتبان من انه لا يدفع اليه المال الا بكفلا هو مذهب الشيخ في النهاية والغاضي والحكم والمال من هناك في بيع وقال البينة حجة  
 الثالثة كتابه اخذ حيا الكفاية خلاف ابن خرف فلم يذكر النكاح بل ارجع الفرض الى البينة بقية الفاضل حجة من شبهة وادعى عليه شبهة  
 جماعة كالصبر وصاحب الفاتح والكفاية وقد مر في الدعوى على البينة الى سندهم الاشارة وقد عرفت جوابه يزيد عليه هذا انما اجتمعا  
 في مقابلة الرواية العتري في نفسها المنقضة بل الطائفة ولو في اصل المسئلة ولا يزال الجمع بين الامرين حجة في غير العتري احوط ولا فاعلم  
 بالرواية متعين ثم ان جواز الحكم على الغائب بخبر عندنا وعند كل من قال من الغائبة العتري اذا كان الحجة الثانية عليه بالبينة من خصوف  
 الامرين مائة دون حقول الله تعالى اذا كانت محض اكد اذا كانت بحجة مشبوهة كالسنة بلا خلاف اجد الامن الباني في بيع حيث مر في جواز  
 بالقطع في المثال من حيث انه حقا قد تعين في ان لا يثبت لبناهما على التخصيف نفاقا ومن الاتفاق على ثبوت حتى الادعى فيه وهو يثبت ثبوت  
 حجة كمالا لانها معلولة واحدة ولا يثبت بخبرها وبذلك لا خرف في ذلك ان في الاستحاضة والفرق اشفا القطع نظرا الى وجوب المانع من  
 الحكم في احدى دون الاخر وتختلف حال العلولين المانع واقع كبر ومنه هذا المثال ما لو اقر بالسنة فانه يثبت عليه المال دون القطع و  
 لو كان المرفح حجة في المال يثبت في القطع دون المال فليكن هناك كل الاصل في ان هذه البينة عللا حقة انما هي معرفة الاحكام  
 انتهى وهو حسن **الفصل الثاني** في بيان احكام الاختلاف في الدعوى قبل ان يفسد الاصل لو كان في رجل وامراه جارية  
 فادعى الرجل انها مملوكة وادعت المرأة انها ابنتها فان اقام احدهما بينة على ما يدعيه قضى له بها الا يقيم البينة على الدعوى تركت الجارية  
 نذ حجة شاول للبرق في الكافي في باب قبل باب لثوار ومن هذا الكتاب في بيع واسط باب نقاض البينات بسند فدرسل ضعفه  
 على الاشهر سهل بل قبل فتمنع ان في الاول بسند حسن كالصحيح باين مجتو الجمع على بيعه فاصح غير تركه وفضل جارية لم نذكر نثبت بيع سبني  
 رجل وامراه فادعى الرجل انها مملوكة له وادعت المرأة انها ابنتها فادعى فخصمه في هذا على ذلك ما خصه في هذا قال كان يقول الناس كلام احوال  
 من اقر على نفسه بالبرق وهو مذ ومن اقام ببينة على عبدا وانه فانه يدر بضع البينة يكون له فاعلم فماري نث قال اري ان اسال الكفاية انما  
 مملوكة له ببينة على ما ادعى فان احضر شهوا يشهد ان انها مملوكة له لا يعلني باع ولا وهب فشا الجارية اليه حتى يقيم المرأة من يشهد لها ان الجارية  
 ابنتها فوه مثلها فلفظ ابنتها وتخرج من يد الرجل فلت فان لم يقيم الرجل شهوا انها مملوكة له فخرج من يد فان اقامت المرأة البينة على انها  
 لبنتها فضا لئلا ان يقيم الرجل البينة على ما ادعى ولم يقيم المرأة البينة على ما ادعت فلي سبيل الجارية يذهب حيث شئت فستقامه ومن  
 حد بثبوت نسب الصغرى اقرار الام حجة شرط في الحاق الجارية بها فانما البينة على انها ابنتها وهو واحد القول في المسئلة خلاف الجارية  
 المشتبه من مام التحقيق فشا في اقراره لان هذه الرواية لثوار كثره وللجارية الذب عنها ولا بعد مكافاةها للصغيرين وعدا وانما يبق  
 الجارية جارية من موضع المسئلة جدا لا شرط من كبر في ثبوت نسب اقرار الام عدم منافع لها فيه واما مع المنافع كما فيها فخرج في الجارية



وكل منها خلاف الآخر كما لو كانت في يد ماولها احلافان ادعى عليه الفائة الغرم مع اعذاره لا القضاء بالغير فان حلف الاخر منصف الحقنة الحالف منها لو  
حلفا معا غرم القيمة ثمانية اربعة ما اتيقن انها كالعين بينهما مضمون ان كذبها وقت الشهادة بعد عيونهما مسوا دعاها القسم لا ولا يحج عليه نسبة الملك  
المنفصل والى احد معين لو قال هي لاحد كما ولا اعطى اهل قوا بالقرعة فيخلف من خيجه فان نكل حلفه الاخر وان كذبا قسم بينهما ويجعل القضاء بها  
مضمون بينهما ابتداء حلفها وتكولها كما لو كانت بيدها ولكن الاول اهل القوي ثم ان كل اذا الركن بينهما لها وان كانت احدهما حكم له بها لو كانت  
لكل منهما وامكن الجمع بينهما كما لو شهد احد منهما بملك يدا مسر الاخرى انشاها على الاثر والى الفاضل احدهما فصلت الاخرى جمع بينهما الوجوب  
العلمي مع عند الخصام بينهما لو تفاضا فمضى في الفصل انك انتم **البيان** انما انما خصا بالعلم بالشهد وهو  
البيان ان يعلم من القضيت في مجمع الجهرين غير وفي الفقيه من الحاط من القضيت من الدارين خصوصاً في البدر معاشا القطر بالاكس هو الجبل الذي يثبت  
بالخص بالعلم جمع فاط وهي شلدا يخص من لفت خصوص غيرهما والحكم بذلك فيمن لا يصدق كما ذكره جماعة ومنهم الشهد في من وهذا الكتاب  
وكتاب الصلح وفيه في الكتاب الاخرين بما يشير عبادة لك بالايجاع عليه حكمه عن كراهية وبه حكم في نوادر هذا الكتاب من روى كتاب الصلح  
من الفقيه المحقق في ذلك هي رواية عن جابر المرقبة الفقيه عن جعفر عن عبد من علم انه قضى في رجلين اخصهما خص فوان  
الخص للثلاثة القطر في عمرو وان كان ضعف بعض عتق من اهل الرجال كالنحاش وغيره الا انه يجوز بالشهر العظيمة الاجماع ان المنفصلة للثلاثة  
كادت تكون معتقعة لعدم مخالفة الرواية صرح بها بل لا ظاهر عدلها ان هذا الشهد لكما والصلح مع ان الاولين المزدول لا مخالفة  
ومنه يتبين ان من قبله مخالفة للمناخون كما ذكر في هذه المناخون لافاضل الشهد فقد اقوا ما دعا الشهد لكما في بيع ودونك من  
بالرواية ومع ذلك الجهر غير محقق فيها فقد روى المشايخ الثلاثة الصريح عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله عن حص بن ابراهيم في رجلين  
في الكافي الفقيه في كافي الكتابين الاولين عورضت في الاخر بقوله قد كان عليا قضى في ذلك لخاصة لدارك من قبله جده الفاط وهي  
ان كانت قضيت واقعة فلعلمه عرفها واتجر الحكم بمقتضاها فلا يبعد الى غيرها الا ان في السؤال في صدق الرواية عن حكم المسئلة والجهر في بعض  
ينقل الفضايلة عن الواقعة يقضي عند اختصاصها بالعموم لكل واقعة ولا كان السؤال سكوتاً عن جوابه بالمرء وفيه باخر البيان عن و  
الحاجة لا ريب في جهر ولا شبهة تلازم للمناقشة في الروايتين شلدا ولا نعلم ان يمكن المناقشة فيها بما خلفها الفواعل الاصول المقررة في  
في المسئلة بقدر ما لا يشارة في المسئلة السابقة فيمكن الذب عنها بما يقابل مخالفة لفت مخالفة عمود خصوصاً في بعضها  
مكن بعد استكشاف الحاصل هنا بصحة سند الخاص بعده ومخالفة العامة كما يستقام من الفقيه حيث فان بعد ذكر الحكم ونقل اجماعنا عليه فيجوز على الفقه  
بارو ومن طرقهم من ان رسول الله بعث عبد الله بن ليا الحكم بين قوم اخضر في خص فحكم بين الية لفظ فلما رجع اليه اخبر بذلك فصبحت  
واحتشنتهم من بعد وجوروا بانه اخرى في المسئلة كما اشار اليه في كونه عاينته بحجها الشهد كما في رواية السابقة هذا وانما يحصل العمل بالرواية  
بما اذا اقتضت الحاجة كونه وقوع وقعة الفاط الى الجانب قربة على كنيته الخصم حشوا ولكن الفاضل لا ان ثمرتها على ذلك غير بعيد كما  
كان ينبغي تخصيص حكم بحدود الرواية من الخصم وان غيره وان حصل فيه نحو معاشا القطر وشهدت العايدة بكونه قربة على الكنيته فيجوز ان غايته  
ذلك الظهور ولا يخصص به الاصول بل يرجح هي علمه حيث يتم على العكس بل كما في اخبره على ما هو لغيره وضاً الى الجهر اذا ادعى ابو الشهد عاين  
لها بعض ما علمه كلف البينة وكان كغيره من الانساب غيرهم على المعروف من ذهب لا سيما في الظاهر كونه في ذلك غير عاين البينة على كنيته  
والبين على الدعوى عليه التمسك بوطيعة الناس احوالهم لا ادعى قوردها قوردها اولهم وفيه في المقام وايضا بالقرعة بين الابن غير غرضه ودعوى  
دونهم مروية في الكتب الثلاثة صحيحة في الكافي وبيانها في الفقيه صحيحة حرا عن صفير بن عيسى هو حسن قال كبت الى الجهر الحسن جعلت ذلك  
المروية موت فكذا ابوها انها عاينها بعض ما كان عندهما من المناع والحكم القبل عاينها بغيره لا تقبل علواً لا يثبت فكتبه يجوز بلا يثبت  
قال وكبت الى الجهر الحسن يعني علي بن محمد جعلت فلان انا ادعى ولي امره المينة اباوز وجها وام زوجتها مناعاً وخدماً مثل الكاذب ادعى ابو  
من ثمانية بعض المناع والحد يكون بمنزلة الابنة الذي فكتبه ولا هي ضيقة عند عتقها بالثقة ذوالثقة بلا شبهة بعد فاعلها بل لطلبها  
الفاضل على خلافها حتى من الشيخ الحكمي عنده فوه بها الرجوع عنها السائل الجاهل بان كما حكاها عن تميم طائفة الصديق القوم بها حيث واهاني الفقيه  
في بابنا يقبل من الدعوى غير بنية مع ضايفه على ما ذكره في اوله من ان لا يردى فيه لا ينفق به بحكم صحة لكن الظاهر من جده الجلسي وغيره  
عند له عاين وعرف وكيف كان العمل على ما عليه لاصح الحالف في العتق والمقتضاه يعلم من طرح وتعل على ما عليها عليه على من حل فويجوز  
بلا شبهة على الاستصحاب الا انكاره فيجوز حرقه على الا انكاره في عتيقه وذلك في غير بنية ولكن تارة الجهر يتشا الجلسي كما ذكره في فاعلها بعض على  
المقتضى ان الروايات في المناع من بيتها عليها بطل العلم عليها ح وجوز نظراً وجهه في بل المسئلة السابقة من اولهم الا ان بينه غير مقتضاه  
مقتضى من دستور له وتبع لوراء الجهر في الدعوى التي علم فيها يجوز الظهور يجوز العلم به والحكم بسببه كما يستدل ذلك لافاضل في المسئلة

والجمل

بالمكانة









بها الخالف فقول لم يكن في يد واحد منهما واقاما البينة قال الخلف ما فيها من الحلف وكل لا يخرج منها الخالف ان حلفا معا جعلتا بينهما  
 نصفين قيل ان كان في يد واحد منهما اقاما جميعا البينة فحق اقتضاهما الخالف للثبوت وهو مع عدم دلالة على التفصيل الذي ذكره  
 على الشك ضعيفة ومع ذلك غير كاف فقلنا من الادلة مستفهمة لما يقل به كش من الطائفة وهو لقضاءها بالعين التي في يدها جميعا  
 الخالف نعم والمثل كما في التشريك بينهما اعطى الا ان يحمل على ما اذا لم يكن بينة لهما والتمس افضا الى القرعة معهم مدعيان فاولا خبا بقضاء البينة  
 بذلك وهو مشا والاختيار المستفيض به والمتواتر كما ذكره وان كانت مطلقة الا ان لا الاحتجاج عداه الاطبا على تقديرها بما اذا كان  
 تعارض البينتين في العين الخارجية عن يد المتداعيين لعلة الجمع بينهما وبين ما من ادلة بتقديم بينة الخارج هي بالنظر الى هذا الاخبار  
 خاصة فلو كان عليها اعتقد يمكن تفسير كلام الخالف بذلك ليعمل لما ذكره من خلافه عند المسئلة مع ان الاختيار الدالة على مستفيضه  
 كيد كل في الاختيار واعليه لا صحا كما في ادلة منها بالملك المطلق ويقضي لخاصة الميلى وانفردت بينة بذلك السبيل لتنازع وقد لم يملك ذلك  
 الا ببناء مع اطلعت بينة الاخر ولم يذكر فيناشي من الاستيفاء القاطن في ذلك بل الحديث في ذلك مشعر انها بائع والاجماع على ذلك  
 فيها قبلنا ما اورد في الاول فقلنا لا ينبغي ان يشعر بغيره عما بن محمد حيث ذهب الى القول في ذلك الى ان يذهب القاضى والطبري  
 القاضى لا والشهيدان كتبهم المتقدرون والمحجة عليه غير واضحة عدا الاختيار المستفهم من عباب الشيخ ولا بهذا المتقدرون ما في قبح من تايد  
 بالسبيل جيد جابر انما يقتضوا صاحب اليد لما اقام كل منهما البينة انه انتجها عند وقوع بعض الروايات لانه في المناقشة في الجميع واضحة اما  
 الاختيار فبعد تسليمه هو من الحصة وهو بعض قائل من القضاة عدا الناقل وبعض ترجحه والافا كثر القضاة على تقديم بينة الخارج هنا  
 انهم كالقصة في المصيد الذي في الحل وان زعموا دعيا على الاختيار الامامية ما جاء به جاز الاختيار المتقدم مع حجة عليه لتصريح  
 فيه بلقطة عند هذه بموافقة من غير القضاة ولكنهم كذبوا على الاختيار اطلقوا الحكم بتقديم بينة الخارج من دون تفصيل بين كونها مطلقة  
 او مقيدة الا ان الاطلاء يكون في الشك لا في المحرر جنة ما من غير عناية الصدق من التعليل فترى بها عناية ابن هروما تايد اليد بالشخص  
 ان لم يبق الدليل على عدم اعتبار اليد في حقه مقابل بينة النكاح قد عرف قضاها اليه هو لا في المسئلة السابقة هذا مع ان في خصوص  
 التايد بالنسب نظروا لوسلنا اعتبارها هاتما اما الروايات فقاوض الاسان مع ضعف اولي عديتها التكافؤ اوردنا من الادلة  
 على تقديم البينة الخارجية مع كونها اشتغال البينتين على السبيل لربطها بحل البحث من كون بينة الداخل مقيمة ولا اخر مطلقة  
 اللهم الا ان يرتبط بالاولوية كما في ذلك كما استوقف على القبول بمخبر الرواية من تقديم بينة الداخل فيها لو كانتا مقيدتين شيان من ذهب  
 الماتن واكثر الجاهة القائلين بتقديم بينة الداخل هنا تفقد بينة الخارج فمعرضين عن الرواية فكيف يصح لهم الاستئثار اليها في المسئلة  
 جهة الاولوية مع عدم قولهم بطلانها وبطلانها بجملة الوحيه عند اخر تقديم بينة الخارج هناك ما في قولنا يا ابي البينتين في ذكر  
 السبيلين شهد كل منهما على كساح عن من نهى ذلك مثلا في القضاة الخارج والداخل وليت اشبهها ما تضمنه اقتضا للخارج هو اختيار من  
 والقاضى في كتبهم المتقدرون والفاضل المقداد في كتاب الشهادة في النكاح منه وغيرهم وبالمجمل المتعطل الظاهر المتعطل في كل ذلك  
 العلامة المجلسي حيث قال في حاشيته لم يشؤ اليه على هذه الرواية وهي الرواية المتقدمة دليل على المختار في المسئلة السابقة والفظه تدل  
 على ترجيح بينة الخارج فيما اذا كانت مسبتين هو كساح للموافق للاصول ولعل من الاختيار من ترجيح بينة الداخل لجموع النقيب لشهرتين بين  
 القضاة في رواية فاهم وروايتهم على لفظ الانصاحي ان جليل تداعيا اقام كل واحد منهما البينة انها ابنتها فاضى لواء الله  
 للذكر يدعيه عمل عليه كثرهم قال وما يرجح هذا الخبر واشابه الى الخبر الدال على التختا وهو انه مع ذلك لا يخلو لولها العار على التختا كما  
 ذكره انها الاصول وهي كلامه على فرائد من الجنا اقامة اشبار من الاختيار الى الرواية الثانية وتعد منه ما مر من ذلك للاسقاط بها  
 قول ان امير المؤمنين اخصم اليه جلا ذنبه وكلاهما اقام البينة انه انتجها فاضى به ذلك حتى يدعيه وقال لم يكن في يد جملتها بينه انصاف  
 ولا في دعوتها ضاعقة مع انها غير واضحة الدلالة على الحكم في فرض المسئلة والثانية ولو كانت بحسب السنة معتبرة في الجملة لانها  
 لا تقاوم الرواية المتقدمة المعتضدة باقرارها من الرواية المستفيضه بالشهرة والظن والحكمة كما عرفه في الجوامع على تقديم بينة الخارج  
 على الاطلاق في الغنية والخالف اعليه كثر العامة كما عرف من كلام الحال العلامة في حمل الرواية الثانية على النقيب ولعل بعضكم  
 الراوا لها عيان اجهيم وهو بطريق وبالمجمل طرح هذه الرواية متعين ان يذهب اليها الشيخ في وقت والتمس بغيره في شعبة تلك الغيبة والى  
 الماتن لعله ولم يصريح الماتن هنا كما ترى في نفع ايقم بتقديم بينة الخارج هنا وعناية النهاية بالحكمة في كساح عن حكم البينتين كسنتين  
 وانما حكمت بتقديم بينة ذلك اذا انفردت بالسبيل لا بد من سبيلها الى ما ذكره احد الطائفة حتى من تعدل جميع ما ذكرناه من  
 النسبة كفاضل في لسان نه في المشي في النكاح في غيرهم وبسبب هذا الوهم والوهم الكسب المشي في النكاح في النكاح في النسبة









وهو منع ذلك ما ذكره في بيع وشراء المصير بحيث كاد ان يجد مخالفا للراجح كما يشعر به القضاة في المرقبة مع انه لم ينفذ خبره في  
والشهادتين مع بيع المصير عن عياله ورواياته الى ان لم ينظر لهذا القول ولكن في ذلك عن صاحب كفاية الزوائد حكاه عن الشيخ في النهاية  
في نظر فان لم يخرج في كلامه ان الشيخ في تركه حكم هذا القول لانه حكاه عنه فيها فغيره في ما يطلع له دليل مع لجوبه مفصلا زاد الاصحا  
فذكر ما في يده وجوهها منها حديث رفع العلم عن الصبي حتى يبلغ ثبانا ان دفعه عنه ولا يعل على انه لا يعل باقواله وافعاله ومنها علمه بعد  
المواصلة لم يرفع الوثوق بقوله فلا يحصل لغيره بعد ذلك المانع لغير الكذب ومنها ان قوله على نفسه لا يقبل بالافراد فلا يقبل على غيره  
بالشهادة لكونه اكثر من وطول العلم الشهادة الافراد وتكون في الشهادة فهو من باب التنبية بالادنى على الاعلى واكثر هذه الوجوه وان كان لا يخرج  
عن نظر وجهه لا يخرج الا انه يصلح مقبولا لما قد شام من الادلة ومثلا كل ابي قول شهادة الضبب ادعى لغيره غير الجنايات اختلفت  
الاصحاف في قبول شهادتهم في الجنايات من القتل والنجح والجراح بعد نفاذهم على قول فيما الجمل كافي لانصاوت في دفعه مع بيع المصير بل  
ميرج الاخير الفينة كما عرفت وكلام القاضي المحكي في دفعه فان قال القدر المجمع عليه في الجراح مع بلوغ العتق يؤخذ باول كلامهم ويحوى  
كلام الماشي في بيع وشيئا خاصة كنهان زاد القبولات لا يثبت ولذا نسب الماشي لاختلافه في بيع الى العتابة فيه صرح شيخنا و منهم المصير في  
حج مع كمال ديانته في المصا اختلفت عن ان الاصحاف في قبول شهادتهم بالجراح القتل لانه لا خلاف بينهم في قبول شهادتهم في الجمل وانما الخلاف في  
العتبات بعضهم فيها الجراح المصا وهو المقيت بعضهم فيها في الجراح وفي المصا وهو الشيخ في النهاية والعلاء والشهد بعضهم في  
اجتماعهم على جبا بعض لم يشترط بعضهم اشترط على الاضاق ولم يشترط بعضهم ورتب في كلام القاضي الفاضل بعد دواين في شرح الكفاية  
ولكنها والاشارة في بيع وتلا في غير ما اخبرنا الفيد من الحاشي القضا بالجراح غير الثاني في الحاشي وفي اولى ما نسبته لشيخنا في النهاية  
عن شرحه في حاشي الماشي في بيع وشيئا شرع في حكمه في مذهب المقيت الاكثر حيث قال بعد نقل الروايتين الاخيرتين المصنفين بقوله  
شهادتهم في القتل لفظ الروايتين تضمن القتل فيمكن ان يدخل فيه الجراح بطريقا وفيهم من ذكر الاكثر القتل والجراح منهم من اقتصر  
على الجراح كالشيخ في دفع المص في التامع لعله راد بها ما ينهل لغير القتل لان القتل هو المنصوص فيها هو مستند الاستدلال في مذهبنا  
كون مذهبنا في غيرنا الاكثر بل الكل كما يفيد توجيهه به لمقتضى مع تخصيصه فيها بعد القول بالقبول في الجراح منحا الى الشهادتين فانها  
وفي من حكى بالشرط ان لا يبلغ الجراح لنفسه قال واشترط ذلك لا يخرج عن اشكال الا لا يجل مجرأ الا حيا في النفوس الا في احوال الصور  
فيقتصر اذ حالها واطرافها نظر العدة تحتها عما فيها الاصل يقتضي اخراج الجراح ايقوم من قوله هذا يظهر وجه نظره في حاشي الماشي في  
في بيع من ان يحصلها ذلك بغيره فانما منه الخلاف في قبول الجراح منحا مع بلوغ سن الصبي لغيره في بيعه في القول ولو اختلفوا في جود  
ما يول قولهم ان اراد من الجراح ما يعايل القتل لا يثبت لعد استثنائهم من الروايتين المتيقن بها الاصل المسئلة اللهم الا ان يكون المراد  
من قوله يحصلها يعني القتل المتفق عليه من ذلك العتابة ان المجمع عليه يثبت العتابة من العتابة سيما ان صرح بظاهرها على ذلك  
في دفعه في بعد نقل الروايتين التيمم على الدما بجبر الحاشي في اولى الاقتضا على القول في الجراح بالشرط الثالث بلوغ العتق وبقاء  
الاجتماع اذ كان على جناح من كذا في دفع الوفا في هو كذا في صرح في طريقه الروايات ولهذه المجمع عليه في كلامه في حاشي المقتدر من ان  
المطلوب يقتضي اخراج الجراح بغيره على نظر واضح اذ طرح الروايات يقتضي ذلك لو اختلفت مستند مخالفة الاصل فيها وقد عرفت من كلام التا  
استدلال في الرجاء الذي ادعاه في اطلاق حاشي المصنف في اخراج الجراح بغيره فقد يكون نظر الدوس في ما ذكر الماشي في العتق من شجاعة كيف نسب  
الخلاف في الماشي خلاصة مع ان خبره في بيع كنهان في المواصلة له هذا وما ذكره من عدم صحة الروايات على نظر فان الرواية الاولى هي  
على المختار وان كان غير ابراهيم بن هاشم وثاقا لجماعة من المحققين وحسنه كالبصير في حاشي الماشي في مواضع عديدة ورحم بنو المصير  
لما حاق القتل بالجراح سيما كونه مذهب الاكثر كذا ذكره هو وجمع من اخر عنه منهم الحل الذي لا يعمل باجتناب الاخاد الا بعد اخفاها  
بالقرار في المظنة فندان معاصدا للرواية او خيارا لمانصفا الى اعضاضها بالرواية الثانية وبها منحا الى الاجماع المحكية  
تجمع بين الروايات في الادلة المستندة المختلفة ومنه بطلان ضعفه عليه في الامسلا من عدم قبول شهادتهم مطلقا بغير الوجوه التي  
قد منها وبتدثره والابح على خلافه في دفع بيع المصير وليس في حاشي الماشي في الادلة الفاضلة على خلافه بل يجب  
الاما اقتضاه وحد ومن ضيقا خا المصير عليه في تمام الاحوط الاختلاف المتفق عليه متخا دون غيره مما اختلف فيه وهو ما ذكره الماشي في دفع  
الفاضل جملته من كنهان والشهادتين في ترك البعثين من عتق اقول في بيعه بلوغ العتق والاجماع المباح كون حكم في الجراح الشهاد دون  
النفس في حاشي في الخلاف من تركه في دفعه الى اهلهم بعد الفعل المشهود به الى ان يؤدوا الشهادة تمام مع لالة الرواية المفقودة  
المقتدر في الخلاف في مقتدر عن دفعه على العتق الاول ونحو ما دل على اعتبائه العتابة في البنا الفين على الثاني والاحياط الما موبرة في















انما سمع الله تعالى الفتاوى في القلب كما يثبت له في الزرع وفي البحر من قبل الميلاد فينبغي الاتفاق في القلب كما يثبت له في الحنفية وفي غيره من  
اصولنا في طهره عند ان كان الناطق يروي عن غيره من قبل الميلاد وان كان الناطق يروي عن الناطق من غير ان كان الناطق يروي عن غيره من قبل الميلاد  
لان يثبت في البحر وفي طهره عند ان كان الناطق يروي عن غيره من قبل الميلاد وان كان الناطق يروي عن الناطق من غير ان كان الناطق يروي عن غيره من قبل الميلاد  
يشري لغيره في طهره عند ان كان الناطق يروي عن غيره من قبل الميلاد وان كان الناطق يروي عن الناطق من غير ان كان الناطق يروي عن غيره من قبل الميلاد  
التصريح في حمله منها يكون ما وعد الله تعالى عليه بالثبات في البحر القريب من الصحيح بالابن في مجمع على تصحيح ما يصح عنه لغناه ما وعد الله تعالى عليه  
النار في هذه الآية ومن الناس من يشترط الاية وما سألنا عن استعمال الاية في طهره عند ان كان الناطق يروي عن الناطق من غير ان كان الناطق يروي عن غيره من قبل الميلاد  
على كونه من كبارنا انما المشقة من التصريح في طهره عند ان كان الناطق يروي عن الناطق من غير ان كان الناطق يروي عن غيره من قبل الميلاد  
عليها كما مضى ليله لاشارة وبذلك صرحنا في ذلك استحسنه الكفاية وما يشق من اطلاق العبارة وما ضاهاها من عباد الجماعة  
خصوا الفتح في طهره عند ان كان الناطق يروي عن الناطق من غير ان كان الناطق يروي عن غيره من قبل الميلاد  
نعم وما يشق من حمله من الاجابة في طهره عند ان كان الناطق يروي عن الناطق من غير ان كان الناطق يروي عن غيره من قبل الميلاد  
او مما حق صاحبها من ذلك في صاحبها من طهره عند ان كان الناطق يروي عن الناطق من غير ان كان الناطق يروي عن غيره من قبل الميلاد  
مر الية لاشارة لكتبتها مؤيد بالرواية المقدسة في هذا الكتاب المصنف لرسالة قوله لا الرقة الى الامم حيث قد عد منها الممثل اشقيا  
بالله في طهره عند ان كان الناطق يروي عن الناطق من غير ان كان الناطق يروي عن غيره من قبل الميلاد  
والتصريح في طهره عند ان كان الناطق يروي عن الناطق من غير ان كان الناطق يروي عن غيره من قبل الميلاد  
اجبارا في طهره عند ان كان الناطق يروي عن الناطق من غير ان كان الناطق يروي عن غيره من قبل الميلاد  
من التصريح في طهره عند ان كان الناطق يروي عن الناطق من غير ان كان الناطق يروي عن غيره من قبل الميلاد  
ولا يشق في طهره عند ان كان الناطق يروي عن الناطق من غير ان كان الناطق يروي عن غيره من قبل الميلاد  
من للاعب في طهره عند ان كان الناطق يروي عن الناطق من غير ان كان الناطق يروي عن غيره من قبل الميلاد  
المان بالذكور فضلا الى استثنائهم خاصة من الحكم بغيرها لاشارة اليها بقوله لا في الامم لا في الكس لعمري في الزفاف في الختان للصبيان في  
الدفق بينهما مباح لو علم كراهة عند المان في طهره عند ان كان الناطق يروي عن الناطق من غير ان كان الناطق يروي عن غيره من قبل الميلاد  
مدعي اعلى الزفاف في طهره عند ان كان الناطق يروي عن الناطق من غير ان كان الناطق يروي عن غيره من قبل الميلاد  
الكناح خلافا لغيره في طهره عند ان كان الناطق يروي عن الناطق من غير ان كان الناطق يروي عن غيره من قبل الميلاد  
نظر لاشارة القول الاول في طهره عند ان كان الناطق يروي عن الناطق من غير ان كان الناطق يروي عن غيره من قبل الميلاد  
اعتقدها بغيره في طهره عند ان كان الناطق يروي عن الناطق من غير ان كان الناطق يروي عن غيره من قبل الميلاد  
الله وكراهية ما مضى وبغيره في طهره عند ان كان الناطق يروي عن الناطق من غير ان كان الناطق يروي عن غيره من قبل الميلاد  
قوة دعوى كون مناط الجواز قطعا مشركا بغيره في طهره عند ان كان الناطق يروي عن الناطق من غير ان كان الناطق يروي عن غيره من قبل الميلاد  
لكنه من يعلل بغيره في طهره عند ان كان الناطق يروي عن الناطق من غير ان كان الناطق يروي عن غيره من قبل الميلاد  
بعضه في طهره عند ان كان الناطق يروي عن الناطق من غير ان كان الناطق يروي عن غيره من قبل الميلاد  
وبغيره في طهره عند ان كان الناطق يروي عن الناطق من غير ان كان الناطق يروي عن غيره من قبل الميلاد  
فان تم ولا كما هو الظاهر لاطلاق اكثر العبارات لاطلاق متغير المراد بالصبح هنا ما يجعل في طهره عند ان كان الناطق يروي عن الناطق من غير ان كان الناطق يروي عن غيره من قبل الميلاد  
من طهره عند ان كان الناطق يروي عن الناطق من غير ان كان الناطق يروي عن غيره من قبل الميلاد  
قال في طهره عند ان كان الناطق يروي عن الناطق من غير ان كان الناطق يروي عن غيره من قبل الميلاد  
بلا خلاف بل عليه الاجماع في ذلك وغيره من كمال الصحاح وهو المحرم مضافا الى التصريح في طهره عند ان كان الناطق يروي عن الناطق من غير ان كان الناطق يروي عن غيره من قبل الميلاد  
اشي حرم على ذكرها في طهره عند ان كان الناطق يروي عن الناطق من غير ان كان الناطق يروي عن غيره من قبل الميلاد  
ادخال التصريح في طهره عند ان كان الناطق يروي عن الناطق من غير ان كان الناطق يروي عن غيره من قبل الميلاد  
ليس له في طهره عند ان كان الناطق يروي عن الناطق من غير ان كان الناطق يروي عن غيره من قبل الميلاد  
والطحا خاصة التمثيل لا المحصر هو غير بعيد بغيره في طهره عند ان كان الناطق يروي عن الناطق من غير ان كان الناطق يروي عن غيره من قبل الميلاد



نفسه قبل شهادته قال نعم وظاهرها حطوا التوبة بمجرد الاكذار فيه اشكال بل الظاهر ان الابد التوبة والتدانة حقيقة كما  
بعض المحققين قد علموا من ذلك بقوله المحققين قبل شهادته بعد الاكذار انما يقال نعم قلت ما توبة الحق ويكون نفسه اذا نام  
يقول قد انشئت على فلا توبة وتوهم قال ولعله ظاهرا لا صريحا اي في كل حال الروايات السابقة عليه تهور وودها وهو الغالب من  
لكن بنفسه يكون في الحقيقة تائبا حقيقة فالظاهر ان كل الصحيح المنقذ عليه عتبا كونه الاكذار عند الامام به حركاتها  
وفلا كذا ولا عند غيره من المسلمين فيظهر من ذلك انما هو في الصبر عند اختلافه في اعتساب ذلك بحيث قالوا وعلى الاقوال كلها لا بد من ايقاع ذلك  
عند توبته عند وعند الحاكم المذكور فالتوبة في ملاذ الناس من انهم من الاقوال المتقدمة في نفس الاكذار بنفسه لئلا ينهضوا  
المرحون اكثر المتأخرين من نفسهم في الحقيقة ومنها قولهم وفي رواية اخرى العتابة بقوله وفي قول اخر من كل من التوبة التي من مع زيادة  
عليها انفسها في استلزامها طبع النص للمنفعة المعتبرة في اسانيد الطرائع عند الباعث عليه عند الشيخ ولما اصابه هذا التعديل  
وهو على تقدير صحة بقبضه لا فضا في مخالفتها على ضوء صدق في القول خاصة مع كونه عليه فيه ولذا انما افاضل الاقوال انما حيث  
التعليق في النص الاول والخالف في النص الثاني فقد ابدى من طرأ لروايات الكاتبة وهو ان خلص ذلك من هذا الاعتراض الا ان وقع فيها  
لهو من شواهدها عند قولهم من هذا الاقوال المسئلة التي وصلت اليها من اننا انما هو العتابة وضيقا ولكن حكمي هو لعل ذلك في  
الاكذار وغيره من ارباب من قولنا انما هو توبتنا وكان حقا قال الكذب جمل ولا نقول الى مثل اقله اصلح وان كان كما قال كذب فيما قلته  
هو وانما اصله فضل الكذبة لكن يفرق عنه من جهة اخرى كما لا يخفى على من تدبره ولا اجمل قوله اخر مقابلا لما مضى وهذا القول وان  
اسطر مع باقي الاقوال عند المشقة في الضعف والقصور الا اننا في النص والاعتراض بعذر التعريف بالقدرة الامام من قولنا العتابة ولذا وجه ضعفه  
عند من يؤول الى الكذب جمل الى اخره انما ذكره في صدق الصدق في الاكذار بنفسه انما غايته لظهور الضعف في القبول لا شعاع الغلبة بل من اكد  
الغلبة لولا في النص وبالجملة فالذهب عليه لانه من ظ الغلبة ونحوها من ارباب الجماعة كفاية التوبة بمجرد تقابل الشك هو اطلاق  
النص المتقدم وكذا لا يشترط الاصل بعد التوبة وفسره اكثر الاستمرار عليها ولو عتبا قال في هذا الاصل وهذا المعنى متفق عليه في  
في الاكذار عليه هو اصله العتابة قال ابن حجر في شرحه انما هو الضيق والكاذب لم يشترط الشيخ في التمامه وقال في كذا يشترط في الكاذب  
الضيق في اخباره ان يرضى المصداق الاستمرار على التوبة اصله الا المطلق كيقول في المسمى في الرواية المتقدم بل على  
التمسك على التوبة وكذا انفسه في نظر الجمل المطلق على المقيد مع اتحاد القضية لانه في ظاهره الميل الى قول ابن حجر ان كونه من جملة مطلق  
اروايه على الاية المقيدة وهو من الاكذار في تعيين كذا من الاستمرار هل هو اصله العمل الاصل والصدق والصدق من غير ما عرفت وما يشا  
بعد التمكن من السداد والادلة والاطلاق التا ولعله لظهور الاطلاق مع كونه في التباين المقتضى لبعض الافراد ومع ذلك انهم قد  
يشير الى الخبر القريب الصحيح الذي مر في النص المتقدم بقوله اذا تاب لم يعلم منه الا خيرا فان شهادته في التوبة غير القوت  
واما من جهة القطع بكفايته في العمل فهو التوبة بحسبها والتائب من الذنب كمن لا ذنب له مع خصص الاية المستدل بها  
بتوبة القاذف خاصة ان توفيقه على اداء حقوق الله او كذا من غير ادائها تحصيلها والا فلا توبة له كما انما استدل بها  
التمسك في الشهادة بالاختلاف اجل بل عليه لا يخفى في ذلك وغيره والنص عليه مع ذلك مستفيض كما تدل على التواتر بل العلم المتواتر وفي الصحاح  
عن الكبار من الشيوخ قالوا الظاهر ان الخصم في العمل ولا يخفى بالتمسك في اخونها وجمعت التوبة في انما اقلت فالعاسق والمخاض  
فقال كل هذا يدخل في الظنين وفي الموقوف عما مر من الشاهد في المصالح الشريك ودفع محرم والا جبر العبد الى ان ياتيه  
كله ولا تدر شهادته ونحوها غير ما وط اطلاقها المانع عن قبول الشهادة منهم مطا كما سنذكر ان وهو خلاط كثير الروايات  
الواردة في قبول شهادته الرجل من جهة وبالعكس شهادته لا يثبت ولا خيرة كذا خلاط الاصحاح فيما ذكره من قبول شهادته  
الصدوق لصديق والوارث لورثه وغير ذلك مما يثبت فيه فليست هذه الاخبار باقية على اطلاقها واصل في المستب  
التمسك وغير ما عرفت ولا يقدح مطلق التهمة فان شهادتها المستدقة صدقها والوارث لورثه يدين وان كان مشرفا  
على التلف ما لم ير فيه قبل الحكم بها وكذا شهادته وبقاء القاذف على اللصوص اذا لم يكونوا اخوين ويعرضون للذكرها  
اختلافها انتهى ونحوه من زيادة من نحو الاجماع عليه فقال وليس كل توبة تدفع الشهادة بالاجماع فان شهادته التوبة  
لصديقه الى اخره في صفة من لا مثله بتغييره لانه لجملة من هذا كره الاختلاف في المثال الثالث فقال لا بد من الاكذار في التوبة  
هو الاكذار ببعض غير المدينين لبعض كما لو شهد الاشهاد من تركه وشهد له شهادته والشاهد بوضوئه مما سمع وادعى على  
فقال لا يخرج شهادته عن المدينين بل قبل المحرر لا شهادته السيد كاشفة احد قولنا الفاضل في ظاهره انما لا يخرج

في كتاب

شهادة المذكورين على دعوى الاجماع بعنوان الغليل كون قبول شهادتهم مجمعا عليهم بما اشار الى الخلاف فيه فلا اشكال فيه في محل الاجماع نشأ  
في مقيد الاصل الاطلاق التصوي المفردة النافذة عن قبول الشهادة بالهبة التي لا يمكن في غير نياحة من الاتفاق على كل من ردها بها قبولها بها  
مع عدم وضوح الفرق بين الفايدين مع اشراكها في أصل الهبة ولم يذكرها لها من ابطار جميع الهبات فيميل البائع منها عن قبول الشهادة لاجماع  
منها مقدر لكن التحقيق في المسئلة يقتضي الرجوع الى الاطلاق لاجتناب المسئلة نظر الى انها بالاصناف الى ما دل على قبول شهادة العدل خصوصا  
او الاطلاق اما خاصة فيقيد بها او عامة فيصير الخصام بينهما شاملا للمع والخصم من جهة واحدة لا يخرج لاحد على الاخر من اجماع او غيره  
بيني الرجوع الى حكم الاول وهو هنا عدم القبول ثم الا ان يرد في الهبة بعض الافراد انها هل هي فلهذا اود اختلافا الاطلاق للهبة من  
النافذة عن قبول الشهادة معها كاشيتمان شهادة الوصي الوكيل فيها لها ولا يغيره مع عدم نفع لها الاخصو النصير فيه فان قبول الشهادة في  
مسئلة او في الاصل من حيث المبدأ الى عليه على الاطلاق مع سلامة عن معاصرة عموه هذه الاجتباب الماعرف من ان ما في اصل حصول الهبة  
او دخولها في الاطلاق للهبة المذكورة فيها الى ما ذكرناه في شرح كلام الفاضل لا يرد في الهبة في مسئلة شهادة الوصي الوكيل حيث قال بعد نقل عدم  
قبول شهادتها على اكثر الامتناع وفيها نامل اذ لا يصح فيها بخصوصيتها الفعل لا يرد في الهبة فيها بل الواجب في مثل ذلك ختم وتبلي ان يكون  
يجعل يجب مقدر المال في الاجماع اذ فعل عن ابن الجندب عدم رد شهادتها فيها ذكره عموما ذكره قبول الشهادة يدل على القبول والعدل تمتع  
بنا في حال المسلم بجمع شهادة الزور بل من الهبة المنعوتة وجوب العمل على الصحة وتوابعها كاشيتمان الصحة في كبت الى الجندب هل يقبل  
شهادة الوصي للتبديد بل على رجل مع شاهد خردل فوقع اذا شهد مع اخر عدل فيلزم الدعوى البين الحد بشانهم ورتب فيها الشهادة  
تر حيث قال فلو شهدا الوصي باليتيم فلهذا الرد وقال ابن الجندب تقبل دفع بان الوصي منهم بالوايز على المال في ياتير هذه الهبة نظر  
وخصا فيمال الاجرة له على حفظه واصلا طرته هي هوى غايته الجوة والمثانة وعليك براء هذه الفاعلة فانها تنفع في موضع اذا  
عرفتها فاعلم ان لا يقبل شهادة الجار او الكافر فنعما كاشيتمان اذا شهد لشريكه فيها هو شرابا فيبحث تقصص الشهادة المشاركة له فيه فلو  
فيها فيه لا يرد وكذا الوكيل على اشكال في الاجرين كما عرفه هذا في اخر كتاب الوصية فيها الا ان الشهادة العظيمة التي كانت تكون اجماعا  
كما هو طر جاعته ما توجب العمل بها من المنع ولذا صلت اليه كاشيتمان امل فيه ما ذكرنا ونهيه الشهاد المتقد ذكره فدا في في اللبنة  
كدا في س بعيد نظره السابق في بعده فلفظ كاشيتمان الهبة العتيرة فنهنا ما يجر شهادتها نفعها كاشيتمان ان قال الوصي في معلق  
وغرما الفلس الميت السيد لعبد ومنها ان يدفع ضمرا كاشيتمان العاقلة يجر شهودها كاشيتمان الخطا وشهادتها الوكيل الوصي يجر الشهود  
على الموكل وللشهود الى اخر ما ذكره وينبغي القطع اذ انتم شهادتها العمال جرف نفع لها بان عين لها جرة على القصص في الشريعة اما الحكم في  
الاول فلا خلاف لا اشكال فيه لما مضى الى المرسل كالموتى بان الجمع على تصحيح ما يصح عن غيره من غير ارسال عن غيره  
شهادته الصاجلة يجوز شهادتها في شئ لم يرد فيصيب اما الخبر عن الشهاد كادعي احد شهد لثان قال يجوز دفع قصصه سند  
وكافه لا مضى وجوه شتى تحمل الحمل على القبول فيما ليس لها شركة فيها صلا والافط حرمه من هذا مع انه جرد بطون اخر موافق  
كاشيتمان ان يرد بل يجوز شهادتها ويجعل سقوط الزيادة في الرواية الاولى ولا يقبل شهادة ذي العداوة والديونية على عدله ونقل  
له وغيره عليه اذا كانت لا ضمن فغالب خلاف فيها بل عليها الاجماع في ح ذلك فله من الارسل في ذلك لكن في الاول خاصة في  
في الاول في القوي لا يقبل شهادة ذي شتم او ذي غيرة في الدين عوة من شتم الاجابة لا يجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا ذي غيرة  
ولا ظنين في الام ولا خائنة ولا الفانع مع اهل البيت فالصديق والفر الشخا والعدوة والظنين المتهم في دينه والظنين في الولاة  
القرية الكاشيتمان بالدعوى غير اية الموالي غير مولاه الفانع مع اهل البيت لرجل يكون مع قوم في خاشيتهم كالحادم لهم والناجح للآب  
ونحوه هذ مع ان العداوة المرونة من سبب الهبة فلا خلاف لا شبهة لصدا الهبة على مثلها في اللغة العرف العادة فيدخل صلتا  
في الاطلاق التصوي المفردة النافذة عن قبول الشهادة ذي الهبة مع وقوع النكاح في جملته ما رده شهادة الخصم الضافي على العدل حقيقة مع كونه  
مقاما بغير في الثاني الى عموما قبول شهادة العدل من الكتاب الشتم مع سلامة عن معاصرة لاجتناب الزبوة لعد شمول ما دل منها  
على رد شهادة المتهم لغرض المسئلة لعدم ختم فيها ولا شبهة اخصا الاطلاق ما دل منها بانه شهادة الخصم بحكم البناء والغلبة في شهادته  
على عدله لا لولا اشكال في المسئلة فم يترك فرض حصول العدل مع ذلك لعدم بعد الاتفاق في مؤن ووايزه على عداوة المؤمن في  
الا لمر دني بعينه فكيف يجمع قبول الشهادة وقد تظن لهذا الاشكال شين الشهاد لتناق في لا يخفى ان الفرح بمائة المؤمن الخون  
بمشرية معشيتان كان لعداوة من هذه الجهة واعتد ذلك فهو فوسو ظهروا الفسوم مع القاذف وضع فاجمع بين العدوة وقبول شهادتها  
لا يخفى عن اشكال انهم يتبعه عموما ولكن فعوة ما رده حمل العدوة على عداوة غير المؤمن واخرى بان عداوة المؤمن حرام اذا كان غير موجب









كتاب التفسير

فهم في انفسه الفاضل في رواية الاسكان في كتب غيره والابق الاصطلاح في قبول ما عدا من انفسه وهو كتابه اربعة اوار مع ذلك سنة  
غير واحد اوضح عدل ما يتوهم له من الجمع بين الاجتناب والصحة لا يجوز شهادة العبد على المسلم الاول مشروطا بالكتاب واليمين في الواسع فلا يحد  
عليه الثالث معارضه عند من مع ان في الجوزية لا يحد على الرواية على ما علم على من قبله من اذن مولاه في ذلك  
من قبله حتى يتبدل ولا انتفاع به في غيره ولو كان هذا خلاف لما كان المصير الى وطى حرامه البكر كما ذكره شيخنا في كتابه في بعض الروايات  
في الواسع بل من ولا الخبر في كونه في تفسيره من ولا في ايرالموسى في قال كاشع في قول الله وهو يدرك ما يقوله ثم طاسه في شهادته  
من جبالكم قال الحارث بن كرز في عبيد كره في الله ثم شغل العبد بغيره من انهم من قبل الشهادة ومن لا يهاضد مع رفاق لا يذبحون او  
وليس بجبر على الاطهر الا شهروا في من لا على تقدير عقد الجحيم يشهد على قول شهانه على الذي يهاضد من العبد يذبح في حين  
عليه ان كان قبل الشهادة بعضهم على بعض لا يقبل شهادته على الاخراج فضعف ما من معارضه الصريح السابق مثله في بعض الروايات  
على قول العبد على غيره هل الكتاب الا بالمعنى الضعيف في الرواية غير معتلة في الصحة فلا يصح الجمع في بعض خصوصها كاستدلاله في الكثرة  
عن مقامه الادلة المتقدمة وبالجمل في القول كتابه ضعيف في العلم ان الصحة المنقذة وان اضعف باطلا منها في قول شهانه في الا  
الفاصلين بها اختلاف في اطلاقها اولا في عبيد هابير الشهادة على المتوكل في هذا الخلاف في قول شهانه في المتوكل  
اظهرها المنع هو اشارة على الظاهر في كل من ادعى الشهادة في بعضه في الشك واليمين في قوله ابن خزيمة والحارث  
الجلي في الفاضل في الصريح واكثر النسخين بل في اتمامه على شيخنا الشهيد الثاني في حله من تعدد من مائة من النسخين في حله في الجواز في اتمامه  
لا يعم المانع فيجب له في بعض النسخين في الجواز في اتمامه على شيخنا في الصريح في قوله في كراهة كلام السيد في حله في دعوى  
الاجماع على المنع في بعض النسخين في الجواز في اتمامه على شيخنا في الصريح في قوله في كراهة كلام السيد في حله في دعوى  
هو من حيثها في بعض النسخين في الجواز في اتمامه على شيخنا في الصريح في قوله في كراهة كلام السيد في حله في دعوى  
فلا يجوز اخياره في بعض النسخين في الجواز في اتمامه على شيخنا في الصريح في قوله في كراهة كلام السيد في حله في دعوى  
لان قال عن اهل البيت روايت شريفة في قوله في كراهة كلام السيد في حله في دعوى  
غايها الا في النسخين في الجواز في اتمامه على شيخنا في الصريح في قوله في كراهة كلام السيد في حله في دعوى  
الولد على والد وكل من لا في عدم رواية عليه في بعض النسخين في الجواز في اتمامه على شيخنا في الصريح في قوله في كراهة كلام السيد في حله في دعوى  
من بعد حملها على المنع هنا خاصة في بعض النسخين في الجواز في اتمامه على شيخنا في الصريح في قوله في كراهة كلام السيد في حله في دعوى  
في قول على المنع هنا خاصة في بعض النسخين في الجواز في اتمامه على شيخنا في الصريح في قوله في كراهة كلام السيد في حله في دعوى  
لان لفظ العتق في عبيده الامام لم يكون له اطلاقا على اعتباره في القبول بل هو لفظ الرأب في سلبنا لكن في بعض النسخين في الجواز في اتمامه على شيخنا في الصريح في قوله في كراهة كلام السيد في حله في دعوى  
في الضعف في دليلان السابقان في وجهه في كراهة كلام السيد في حله في دعوى  
المنع على ذلك من حيثها في بعض النسخين في الجواز في اتمامه على شيخنا في الصريح في قوله في كراهة كلام السيد في حله في دعوى  
ثم ولو سلم فلا يصلح ان يثبت في بعض النسخين في الجواز في اتمامه على شيخنا في الصريح في قوله في كراهة كلام السيد في حله في دعوى  
وهو حمل اجتناب المنع على الاطلاق على القيمة في صريح بعض النسخين في الجواز في اتمامه على شيخنا في الصريح في قوله في كراهة كلام السيد في حله في دعوى  
القيمة كان المصير في مقتضى الاطلاقات في العتق في كراهة كلام السيد في حله في دعوى  
القول بعد قبول شهانه مع الاصل المولى مع عدم معرفته في كراهة كلام السيد في حله في دعوى  
استدلوا بطريقها لو ان كتاب الجمع بينها في ذلك في كراهة كلام السيد في حله في دعوى  
وقد عرفت ما في بعض النسخين في الجواز في اتمامه على شيخنا في الصريح في قوله في كراهة كلام السيد في حله في دعوى  
وباقى الشرايط المعيرة وانما النافع بالمرأه ليس الا الرقية في ذلك في كراهة كلام السيد في حله في دعوى  
ان فانه قال نعم وكان البند اذا اشترطت شهانه في بعض النسخين في الجواز في اتمامه على شيخنا في الصريح في قوله في كراهة كلام السيد في حله في دعوى  
شهانه على ما كانا اشهد عليه في نعم في علم شهانه في بعض النسخين في الجواز في اتمامه على شيخنا في الصريح في قوله في كراهة كلام السيد في حله في دعوى  
اذا كبر ما لم يسيو ما كان في بعض النسخين في الجواز في اتمامه على شيخنا في الصريح في قوله في كراهة كلام السيد في حله في دعوى  
الحاكم قبل ان يفتي في بعض النسخين في الجواز في اتمامه على شيخنا في الصريح في قوله في كراهة كلام السيد في حله في دعوى  
الحاكم الى اخره يعني بها ان من هابض في احوال يخرج عن العتق لان شهانه في بعض النسخين في الجواز في اتمامه على شيخنا في الصريح في قوله في كراهة كلام السيد في حله في دعوى



ما ذكرناه حتى لو قلنا بقبول شهادة القيد قبل القيد على ما لو منعنا من ذلك المولى خاصة كما هو المذهب كما هو مذهبنا ولا وجه لمنع من  
رد الحاكم شهادة قبل القيد على ما ذكرنا بل يمكن جعلها أولى وأهم من قبل المولى ولدان شجاعتا لا يمكن من قبل المولى بل الحاكم حيث  
يشمل مثل القيد من غير ما لا يحكم بقبول شهادة من قبل المولى ولدان شجاعتا لا يمكن من قبل المولى بل الحاكم حيث  
بعد ذلك السابقة من رتبة الشهادة في الموضع الذي لا يثبت له الشهادة كما نرى في بعض النسخة من المصنفين في بعض النسخة  
شهادة بعد كان وصفاً إذا كان عدلاً وهو حسن يستأجر من المولى ولدان شجاعتا لا يمكن من قبل المولى بل الحاكم حيث  
للمؤيد من المولى ولدان شجاعتا لا يمكن من قبل المولى بل الحاكم حيث  
على قبول شهادة المولى بعد مقتضى فلا يثبتها مثل هذا القيد لو ثبت مقتضى القيد كغيره وهو الذي يكون له المولى ولدان  
السكون من مقتضى القيد فلا يحل له المولى ولدان شجاعتا لا يمكن من قبل المولى بل الحاكم حيث  
لها في القيد المولى ولدان شجاعتا لا يمكن من قبل المولى بل الحاكم حيث  
القبول ولدان شجاعتا لا يمكن من قبل المولى بل الحاكم حيث  
كما قالوا في المولى ولدان شجاعتا لا يمكن من قبل المولى بل الحاكم حيث  
ولا كذا ليدلنا في غير المولى ولدان شجاعتا لا يمكن من قبل المولى بل الحاكم حيث  
منهم المولى ولدان شجاعتا لا يمكن من قبل المولى بل الحاكم حيث  
أراد تمام التحقيق فيها فيلزمها ولو جعل الشهادة الجيدة الكاف ولو القيد والخلم والقاسم المعلن وغيرهم من رتبة الشهادة ثم زال النافع  
رد ما هو بعد ما قبلت شهادتهم بعد استجواب الشرايط الأخرى المقتضى وأنشأ المولى ولدان شجاعتا لا يمكن من قبل المولى بل الحاكم حيث  
في المسئلة السابقة على المسئلة السابقة من الصحيح من القوتين ولما في مسألة قبول شهادة العاد في جديتة من المعتبر في المقتضى الصحيح  
من ضمير كافي في المولى ولدان شجاعتا لا يمكن من قبل المولى بل الحاكم حيث  
شهادة فيتم النصير العجز في المولى ولدان شجاعتا لا يمكن من قبل المولى بل الحاكم حيث  
بعد يجوز شهادة في المولى ولدان شجاعتا لا يمكن من قبل المولى بل الحاكم حيث  
بعد على مقتضى بعد المولى ولدان شجاعتا لا يمكن من قبل المولى بل الحاكم حيث  
من مذهب لا كذا في المولى ولدان شجاعتا لا يمكن من قبل المولى بل الحاكم حيث  
وأعادها حيث خارا في المولى ولدان شجاعتا لا يمكن من قبل المولى بل الحاكم حيث  
النافع في المولى ولدان شجاعتا لا يمكن من قبل المولى بل الحاكم حيث  
ولم يفتد على ما ذكرنا في المولى ولدان شجاعتا لا يمكن من قبل المولى بل الحاكم حيث  
التميز في المولى ولدان شجاعتا لا يمكن من قبل المولى بل الحاكم حيث  
لعل مراد الاستحسان في المولى ولدان شجاعتا لا يمكن من قبل المولى بل الحاكم حيث  
الشيخ والمجاهد بقبول شهادة المولى ولدان شجاعتا لا يمكن من قبل المولى بل الحاكم حيث  
قد قيل على الذي فيها من المولى ولدان شجاعتا لا يمكن من قبل المولى بل الحاكم حيث  
في قبول شهادة القاسم المعلن بعد توبته مع ما قبل التوبة ثم أعادها بعد ما أو شهد به من رتبة عانة فالوا والفرق  
وهي القاسم المستخرج في المولى ولدان شجاعتا لا يمكن من قبل المولى بل الحاكم حيث  
ودخلوا في المولى ولدان شجاعتا لا يمكن من قبل المولى بل الحاكم حيث  
**الطاس** شهادة المولى ولدان شجاعتا لا يمكن من قبل المولى بل الحاكم حيث  
ذكره وهو شأنا ولا يفتد على المولى ولدان شجاعتا لا يمكن من قبل المولى بل الحاكم حيث  
شهادة في المولى ولدان شجاعتا لا يمكن من قبل المولى بل الحاكم حيث  
لغيرها في المولى ولدان شجاعتا لا يمكن من قبل المولى بل الحاكم حيث  
الذي جاز وأبو بصير في المولى ولدان شجاعتا لا يمكن من قبل المولى بل الحاكم حيث  
في المولى ولدان شجاعتا لا يمكن من قبل المولى بل الحاكم حيث

في المولى ولدان شجاعتا لا يمكن من قبل المولى بل الحاكم حيث



فعله

الا ان علوه او اعدا ظموا التهمة مظنة مشكل جدا لوضوحها البرع غالباً وان لم يكن فرض عدوها فوضوحه الجمل وضوحها ولذا لم يثبت  
 الاستحالة على عدة همة وتصل مرادهم الغالبين واما فرض من الصوة النادرة كلفه ولو كان مرادهم عدت منهم مطلقاً لزموا الغلبة وذكره للوجوب جدا  
 وهذا الظاهر في غير محل التهمة ما اوجب البرع فبالتهمة كما هو الغالب في غيره وانما المظن وامر في كون تقييدها بما لا يلزم الي فهم من  
 تعليلهم المنع بالتهمة وعلى هذا لا يثبت عندهم بقولهم ان التهمة البرع في الفرد النادر لا يكون فيه حجة ولا ينافي ذلك استدل بعضهم بالمنع  
 زيادته على القبول المتكدر بالثبوت بعد قوة احتمال ورودها في الغالب وهو يحصل فيه التهمة كما عرفت فمهم ان ضعف سندها الا انها لا تكون  
 للمنع المانع من قبول الشهادة مع التهمة مجزئة وكيف كان فالمنع مطلق في كلامهم اذا كان المنع من حقوق الادمين كما في نكث لا بد من غيره  
 وهل يمنع البرع عن القبول في حقوق الله تعالى ام لا فقولنا انه لا يمنع في النهاية كما في صحيحه وانما هو المنع على التهمة المصروفة في كلام  
 الصيغ بل لعله عليه من المناظر حتى لا يثبت في حق والفاضلة امر شاك في كل شيء فلو كان هناك اشكال قبل يثبتنا من ان التهمة المانع من قبول  
 الشهادة موجبة في الموضوعين فممنع من القبول فيها للشاؤن في العلم ومن انها حقوق الله تعالى والمصالح العامة لا بد لها من قبول فيها الشهادة  
 المتبرع لا في ذلك الى سقوطها وفي هذا نظر ليس فيه ما يفيد تقييد الادلة المانع من قبول الشهادة مع التهمة بعد حصولها كما هو فرض  
 المسئلة بحقوق الادمين فانه لا بد من عدم الدعي لحقوق الله تعالى في التهمة لا يفيد التقييد المرفوع ولا دليل على انه لا بد من اجماع او دليل  
 واذا عرفت القبول فيها الى سقوطها لا دلالة فيه على احد الامرين اذ لا يثبت في سقوطها مع عدم قبولها هو المطلوب لبل الحقوق لله تعالى على  
 انفاة نفوس نفعها لولم يثبت في سقوطها لورودها معسوا كان في محل البرع او غير ما لو خص الرد بالاول كما هو في بعض حقوق  
 الادمين فلا يؤيد على السقوط لا يمكن بقوله لو اذ في مجلس من غير ترويج ثانياً فهذا الدليل ضعيف جداً كالاشكال على القبول في المناظر  
 الاخرى غير الشهادة التي بان في الشهادة بل ان زيادة الادمين بعد الاختصاص من سند فاجترأ على القبول هنا خاصة بل هي غامضة لما يستوي  
 حقوق الادمين بها ولم يقل به احد كما مضى تقييدها بالمقام فروع وجود دليل عليها وقربها وبما ساقه جداً وواضعها ما ذكره الصيغ  
 بعد مصير الى القبول من ان العلم بهتدفع التهمة بذلك المنع ضرها لها كيف في هذا طبق هو سائر الاستحالة اجتماعها معها لاذاعة التهمة  
 من مواقع قبول الشهادة زيادته على القبول المقابل للعدالة فلا وجبت له التهمة فحقها كان لعدم اياها من المواقف في مقابلتها لفتق حيزها  
 ولو سلم الدفع وهو كما في حقوق الادمين ببقائه فلم الجنب هو با في الاستحالة على المنع فيها معللين بالتهمة مع انها غير مجمعة مع العدالة كما ذكر  
 وما ذكرنا بابقاء القول الاول الا ان ندركه الفاعل بل بعد لوجوع الشيخ فغش ط الى خلافه واستشهاد بين المناظرين وجب لرد وجهه  
 يمكن ان يكون هذا وجه الرد من المناظرين كما عرفت واعلم ان البرع في الشهادة في محل المنع ليس هو حاشي على قبول الشهادة في غير تلك  
 الواقعة لانه ليس بعصية تقع في غير هذا الاصل العمومي مع عدم علمه وخلافه في غير الاستحالة بل تلك الاجماع عليه ولو اعد ذلك  
 الشهادة في مجلس اخر على وجهها في قولها وجهها من التهمة الواقعة من اجماع الشرايط في الشهادة الثانية الاول اجماعاً وعلماً  
 خلافه لشيخنا الذي استجوب الثاني **المنع** الاسم الموزن اسم قبل ثبوتها لا يفتقر العلم به الى العلم او بما يفتقر اليه لانه اذا سمع نثر  
 اعتل واثبت بلا خلاف فيه في الجملة للاصل العمومي وخصوصاً ما استبان من بعض الروايات مع سلاتها عن المعارض والصيغ ليس له بلبنة التهمة  
 حيثما يان على الشرط العبري في تلك الشهادة التي بها العلم بالشبهة كما شئت ابله لاشارة وفي رواية جليل الضعيفه ببل درست قال سالت  
 ابا عبد الله ع عن شهادة الاصح القتل قال يؤخذ باول قوله ولا يؤخذ بشاينه وبها في الشيخ في النهاية وفي ابن حمزة وشيخنا في  
 الشيخ وابناءه كافر قال لم يقيد ابا القتل الاكثر على الملاق قبول شهادته وهو لا يفتقر الى رواية شهادته بل يفتقر الى رواية شهادته في قول  
 ما اخبره هو بالاشهاد في بيع غنار الاكثر كما ذكره بل المنع كما في بيع الصيغ وعليه في المناظرين فانها في محل الجلب والحل وجب عرضها  
 مع لانها على قبول شهادته في الجملة فاما ذكره الفاضل لعل في ح الكتاب حيث قال بعد تضعيف سند مع ان في العمل بما محل بحث وهو  
 ان القول الثاني ان كان مناجيا للاول فهو جوع فيروان كان غير مناف فان يكون مدلوله مدلول الاول فهو لا تأكيد غير مدلوله او يكون  
 فهو كلام مستقل لا يعلق له بالاول وحرر بينه كلام الفاضل لعل لا انه قال بعد تضعيف سند ابقا القول الموجب ان الثاني ان كان مناجيا  
 لما اخبره وفيه نظراً في القول الثاني على تقدير استغناء الروعة عن شهادته للاول وعدا ان باطرية شهادتها ان شاء من قبول شهادته على الاطلاق  
 فكيف يجمع بينهما مع القولين في هذه الصوة ولعله لهذا نظراً في كلامه في ذلك فوجدت في هذا القسم الاخر نظر في  
 بل لعله في القسم الاول وهو صوته منافات الثاني للاول ببقائه نظراً لان كان المرود هو الشهادة الاول لم يكن قولاً بموجبها لتضر بمجاوب  
 الشهادة الثانية في قول الاول في حاشيها ذكره وان كان هو الشهادة الثانية فلا يوجب رد هاهنا الاطلاق بل يخص بما اذا كانت بعد حكم الحاكم بشهادة  
 الاول في الاقوال كانت قبل الرد في كذا ذكره في مسئلة تجوز الشاهد عما شهد به وشهادته وما ذكره في تفسير الفاضل لعل في استعانة







كتاب النكاح

بعد من طه كان يقول لا بطلان امرى مسلم في البحر ولا يجوز شهادة النكاح في البحر ولا  
 ولا في كساح ولا في جرد ولا في الدين وما لا يستطيع الرجال النظر اليه فصوره سدا لاكثر وانضم اليه الا بطلان احد الاكثر بحجبه بالعلم  
 في محل البطلان كمنها محضه لمجرد ذلك فلا يشهد في الحقوق لكن لا يستلزم عدم الخلاف في صحة القبول فيها مع الاعتصام بها وبما هو المصون  
 الدال على قول شهائهم فيها شيئا من الاموال خاصة لظهورها في اخص القبول بها خاصة نعم عماد شئنا الذين في الزوايا والنجوس وما  
 ضاهاها على القبول في حق الله سبحانه الهال لصدقه الذين عليها حقيقة الا ان يدعى عنك بنادوها عند الاطلاق في البحر عن القبول  
 ولا يخرج عن مقتضى ما لا يخفى خاصة بعد ذكر الشهيد عماد القبول في الامثلة لاربعه لمقتضى بياننا لحقوق الله تعالى في هذه الاربعة  
 الحكم المصحح بقوله سبحانه واركان الارواح فيها خبط هو المقص منها المدينين المستحق على الخصوص انه في العمل ما ذكره من وجوبه في الخاف  
 راجع الى ما ذكره من عدم تباين في هذه الدون التي لا تستحق لها على الخصوص من الذين المستحق قول شهائهم فيها في تلك النصوص وقيل شهائهم  
 مع الرجال في الزم خاصة لكن لا تفصيل ياتي ذكره انتم في الفصل الاول من كتاب الحد وعليه محل الملاءم في النصوص يجوز شهادة النساء  
 الرجال مع ما في سند من الضعف القصور وقيل شهائهم في الجراح اقل لكن لا منفردات بل اذكر مع الرجال مصداق بان يحد رجل  
 امرائهم ولا خلاف في عدم القبول مع الانفراد الامن الجلي حيث قال بقول شهادة امرائهم في نصف تبه النفس والعلة والجراح المرأة الواحدة  
 في الربع استقر في ذلك سنة وفي ذلك شعرين بدعوى الاجل على خلافه ولعله كذلك فلا يبرهان على عليه الصحيح خبر في الاول فقولهم  
 المؤيد في غلام شهيد عليه امرأة انه دفع غلاما في يده فقتله بها شهادة المرأة بحجاب شهادة المرأة في ذلك على امر شهيد على رجل اخرج  
 صحيحا بمرثات على الرجل ربع تبه القبول في شهادة المرأة لها القضا مع قصور سند الثاني في الجناح الظاهر الاصل فيجب النصوص الاية لا ينفرد  
 عن قول شهائهم وطه والمجوز ليشترط انصافا الى الرجل وعموم النصوص المانعة من قول شهائهم في هذه الدون مع الرجال والمجوز في  
 خصوص ما لا يطلع عليه الرجال خاصة في الجمل وهذا القول في غاية من الضعف اما القبول مع انصاف الرجل الواحد امر من نفس عليه الظاهر والوكا  
 المشهور لا يوجب الاية بقتل الخطا والمؤثر الجائز علا لا اية الدال على قول شهائهم مع رجل في مكان لا او المقص من ذلك انصافا  
 في الاطلاق بعض النصوص الاية الدال على قبول شهائهم في الدب جمل على خصوص ما عرفت في اقامتها لا يوجب الا القضا مختلف بين الاصحاب  
 مانع عنه مما يحل والشخص في شأنه كان في موضع من تبع الفاضل في موضع من وعده اخبرته برواية في الاصل والكتك في ذلك  
 لا عقود مع ان عبادته المحيية في مبرحته عند القبول فانه قال بعد نداء ما لا يشهد الا بشاهدين من النكاح الخالف الاطلاق في الجنازة الموجهة  
 وغير ذلك ما لفظه في بعضهم ثبت جميع لك بشاهدين ما يبرهن هو لا في الاصل انصافا انتهى هو كاري مبرح فاما كونها موقوتة بقرينة  
 يسترات هذا القول لكثير من الاصحاب مع ان ارفق على ما قال به عد من كونه في ذلك لفاضلان ان اطلقا القبول في الفضل في كتبهم المذكورة  
 في هذا الكتاب لانها ادعوا فيها في كتاب القضا وابق كتبها كمنها الكتاب فان قال لا يقبل شهائهم مع الرجال في الجراح القتل  
 بقولهم ولكن قبيد وبغيره بان يجب شهائهم للدين لا القود نحو الفاضل في ذلك فترقبه في هذا القول فذكره اوله الى ان يبين بعض الوجوه  
 غنها في الجنازة ونقول الموجهة لا لا يثبت القبول في شهائهم بل يوجب الدية وكذا في بريحت جعل الجنازة الموجهة للقود من جهة لا لا يثبت الا  
 بشاهدين وجعل قتل الخطا وكل حرج لا يوجب الا المال كالماتم والمخاض وكل على وجه القضا قتل السيد العبد المسلم للكل والاشهاد  
 من جهة ما يثبت بها وبشاهدين ما يبرهن نحوها في قيد المنع عن القبول في القود والدين عبادا في الاصل الدين فيقتض على كلامهم في المسئلة  
 والشيخ طواف في ترمذي الجمل ان خمر وغر الدين والشهيد من اللغة فيهم من مناصري الاصل بل لا يصح عدم الخلاف في الامن القائلين  
 في كتبهم المقتضى ان لا يثبت القبول على الاطلاق فانه بعد نبذة في الجنازة فيها ما لفظه في غير عماد البوث غير الشاهد وهو المشهور  
 بين الاصحاب فبطلان ذلك بما كان من حقوق الله تعالى او حقوق لاديين ليس الا الا المقصود الى ان لا يثبت الا بشهادة الرجل والكتك  
 وهو كاري في ما ذكرناه وانما لا يخالف فيه من القضا ونحو عبادته لفتا المقتضى فان الكثير الذين ذكر مصيرهم الى القبول في القود ولكن شئنا  
 اعرف بما كره وبالجمل التحقيق في المقام ادعوا من احدى القبول في القود لا يظهر الا شهادته بل في طاعة الاسكا في المحكة في ذلك عينا  
 على نسب الدان القبول في كتاب القضا الى الشدة في مشرك سابقا بدعوى الجمل لا اصل القضا والنصوص المستفيضة في الجمل كمنها  
 في الايجات السابقة وفيها الصحيح غير من المعيرة وفي الصحيح لا يجوز شهادة النساء في القتل خلافا لمن مر من اصحاب النسخين بعد قولهم  
 في الحد في الاصل وحده والصحيح يجوز شهادة النساء في الدم مع الرجال والبحر الضعيف بمقتضى ما لا يجوز شهادة النساء في الدم مع الرجال  
 في الدم قال نعم ولا يخفى عليك عدم مفاوذه هذه النصوص لافانها الوجوه مع ضعف بعضها وبند في القائل بالحصر لشعاعن بعضهم  
 الاولى منها بل وعده مع تركه الاطلاق القبول فيها شهادة النساء الشامل الى ان كان منفردا مع ما عرفت من ذلك القائل بما جلة في

في الحد

في القصور

والجنازة







[illegible]











كتاب النكاح

الصحيح لا يبرأ إلا بشهادة على أفراد المرأة ولقيت مسوقة إذا عرفت بعينها لا يجوز عندهم أن يشهدوا على أفرادها دون أن يشهدوا على أفرادها  
 الظاهر مرجعهم إلى الجمع هو العادة العينا من أن لا يكون مكاتبه والغالبة في القبة قد جددوا أو أداوا بشهادة الأخرى من أفرادها فليشهد  
 بالاشارة التي يهاجسها أنه عليه لا يثبتها بالافراد المذكور فيها منها لا خصال خطية في العلم فتحقق الكذب في علمه من علمه عن الأخرى من  
 الأفراد والكذب له لا يثبتها كالحكم وغيره ولا يثبتها كالحكم بالافراد المذكور فيها منها لا خصال خطية في العلم فتحقق الكذب في علمه من علمه عن الأخرى من  
 كذا فكيف يعلم العلم إلا أن يكون المراد أن الأفراد حقيقة في الأجزاء من الخصال للفظ الدال عليه بحكم البتة ووضوحه فيكون بالاشارة عازا و  
 أو دونه من الأفراد المطلق المنقش في اللفظ بغير غيره من الخصال والافراد من حيثها فيكون بوضوحه فيكون بالاشارة عازا ووضوحه فيكون بالاشارة عازا و  
 بالاشارة من الأفراد المطلق ومن لا يثبتها فلا يثبت هنا مسائل أربع الأولى قد مر جواز الشهادة بالملك بالاشارة وهل يثبتها لا يثبت  
 الملك كمن عرفه من العلم بالملك فلا يثبت في شأنه إذا علم في الشهادة على الملك بتمام العلم لا يقتصر على  
 الضيقة على الأول ولا على الثاني في الاستكشاف في القضاء بها من دون الضيقة إذا علم كالأشكال في جواز الشهادة بها مع ضيقة الأمرين  
 مع ذلك لا خلاف في بقاء العلم على الظاهر في الكفاية بل في صحة ذلك عوى توافق عليه هو الحجة العتيدة بآبائنا من الأول على كفاية العلم  
 وحدها الشهادة على الملك في الاستكشاف الأولى بالجملة فلا اشكال لا خلاف في صحة ذلك عوى توافق عليه هو الحجة العتيدة بآبائنا من الأول على كفاية العلم  
 بالملك في مقتضى فصوله لا يثبت في جواز الشهادة بالملك شاهد أي شاهدنا شاهدنا اليد في حق غيره من الأجزاء والملك والاشارة  
 وغيرها بالاشارة والغال هو الشيخ في حق والجلبي في حق وهو في الكفاية والصدق في حق الكفاية والقيمة ما يدل عليه من غير ما  
 محتاج مع أن الثاني قال في صك كتابه أنه لا يثبت في حق غيره من الأجزاء والملك والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة  
 الثاني في حق غيره من الأجزاء والملك والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة  
 جواز الشهادة باليد هل يثبتها بالملك قبل ثم وهو في حق غيره من الأجزاء والملك والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة  
 على غيره من الأجزاء والملك والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة  
 برواية المشايخ الثلاثة لها معنيها عليها بالاشارة العتيدة التي كانت تكون جازعا بل لا يثبت في حق غيره من الأجزاء والملك والاشارة  
 شيئا يجوز أن يشهد أنه قال ثم قلت فلهذا لا يثبت في حق غيره من الأجزاء والملك والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة  
 في قبلة من صك كتابه الذي لم يجر هذا ما فاضل السنين في وقرب منها الصحيح التركي في الوسائل عن علي بن رستم في حق غيره من الأجزاء  
 فلا خلاف في الوضوح في حق غيره من الأجزاء والملك والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة  
 قال لا يثبت في حق غيره من الأجزاء والملك والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة  
 وبعد ولم نشأ في الوضوح في حق غيره من الأجزاء والملك والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة  
 وقرئ بها النص في الأجزاء والملك والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة  
 وهي على تقدير تسليم عدم وقوعها في ذلك فلا يثبت في حق غيره من الأجزاء والملك والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة  
 الغلبة بل انقضى على مخالفتها على ما سبق من كونها في حق غيره من الأجزاء والملك والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة  
 وبما ثبت في الصحيح في الرد والسلا حيث حكم القول في حق غيره من الأجزاء والملك والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة  
 الأول ويدل على صريح لفظة في حق غيره من الأجزاء والملك والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة  
 على الملك ليس ملك في حق غيره من الأجزاء والملك والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة  
 الشهادة على الملك بها من غير لزوم فائدة الشهادة على الاستكشاف وإنما قلنا ذلك لعلنا نطرح جواز الشهادة على الملك بالاشارة في حق غيره من الأجزاء  
 في جوازها بغير اليد الثانية عندنا من حيثنا لا يثبت في حق غيره من الأجزاء والملك والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة  
 ملك هذا في حق غيره من الأجزاء والملك والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة  
 بالملك في حق غيره من الأجزاء والملك والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة  
 اليك جواز الشهادة بالاشارة في حق غيره من الأجزاء والملك والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة  
 من كماله بغيره من الأجزاء والملك والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة  
 التيقن في حق غيره من الأجزاء والملك والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة  
 انهم حصلوا عندنا المستحجاب له عوى في حق غيره من الأجزاء والملك والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة

الاشارة العتيدة

انشاء لا يقتضي الحكم بملكيتها البايغ قد يجوز ان يراد من الوكيل والعاقد ضرورة او القاصد عدم العلم ودعوى الملكية بعد ان لا يقتضي  
 جواز الشهادة على ملكية البايغ او لا يجوز ذلك على ما يستحسن الوجه لا ينعى مدعى في محل المنع ولو سلم ضمير ال على المقطوع فيه نظر فانه ان اردت ان  
 الاحتمالات المزودة في اليد والتصرف من كون كل منهما من الوكيل السائر لتمامه والملك به وهو مكابر صفة بل انكار البنية  
 ولذا نرى في الكفاية من العلم خاصة ان اردت ما ذكره فيقولون في المقطوع من لولا يتم على اعتبارها دليل في المسئلة الحال انه قد علم لما عرفت  
 من رواية المصنف عامر الير لاشارة وحكاية الاجماع المتفق ومن ان اخذت باليد المتصرف الا ان رواية كاذبة في الحجة اليد الحاكمة عن  
 العموم لها او ظهورها فيها يكون شمول حكمها مع اليد المتصرف بطريق واحد انما لا يصح المتفق وما بعد ما من الاجماع المعتمد ولو لم  
 يكن فيها حجة مستقلة والشهرة الجارية للروي كما تحققت في اليد المتصرف حقيقة بحكمة كل حكم كما قلنا في ذلك وهذا حقيقة لا طابق  
 جرمه والمناخين على الحكم هاهنا عدة الماش من خلاف مع وحكي لا كثرية على ذلك بيننا في ملك الكفاية هذا فضلا عن منافات اخر على  
 صاحب الكفاية ليس في ذكرها هاهنا عدة ممتدة بعد شمول المخذ في المسئلة بخلافها من القصور والاولى بما يمكن عوى لضرورة وانما  
 اليد المتصرف بل علم الملكية وعليه ثبوت الفقه بالسلطان المسألة كما لا يخفى على المتتبع لا كثر الاحكام الشرعية بل كمالها في هذه المسئلة من  
 المسائل المتعلقة بالحكم اليد او بما شئت من الاستقالات المبررة عن الضمير من التصرف اليد عنها لتخرج لها على الاخرى لعموم الرواية فتدبر  
 عتقا كالفصلين في وجه عدم الشهادة بل المتفق يجوز الشهادة على ملك لا يعرفه الشاهد اذ قوله الشاهد بان معنى البايغ والمشتري بصفته  
 يتوافقان عليها ويكون شاهدا على اقرارها بذلك انما هو في رتبة وقدر خلاف فيه على الظاهر مستند مع ذلك واضح في الكتاب  
 الصريح في رجل باع ضيقه من جبل اخر وهو قطاع ارضين لم يعرف احد في وقت الشاهد وقال اذا انك بالحرف فاشهد بها اهل الجبل  
 ثم ذلك لا يجوز له ان يشهد فوقع نعم يجوز والحمد لله ثم وكنت هل يجوز للشاهد ذلك اشهد بجميع هذه القرينة ان يشهد بحديث قطا  
 الارض التي اذا عرف حده هذا القطاع يقوم من اهل القرية اذا كانوا على وقوع نعم يشهدون على شئ مفهوم معروفي كتب جبل  
 للجليل اشهد ان جميع الدار التي في موضع كذا وكذا كذا كلها لفلان بن فلان جميع ما في الدار من المنافع هل يصلح للشاهد  
 ما في الدار والبنية لا تعرف المنافع اى شئ هو موقعه يصلح له ما احاط به الشرع بجميع ذلك ثم وكنت لانه هل يجوز له ان يشهد على الحكم  
 اذ باعوا اخر من اهل تلك القرية فثبت ان حده هذه القرية التي باعها الرجل هذه وهل يجوز له ان يشهد ذلك اشهد باضيقه  
 ولم يسم الحكم وان يشهد بالحديث يقول هو الذي عرفها هذه الضيقة فثبت له ان يجوز له ان يشهد فخال لهم البايغ اشهد بالحديث  
 اذا اتواكم بما فوقع لا يشهد الا على صاحب الشئ بقوله انه ثم قيل والمنع من الشهادة في هذا الجواب لا خير الا على صاحب الشئ على  
 انه لا يشهد لا بقول المالك بجملا لا ينسب الفضل لذلك عرف من غيره اليه بل بحسن الصورة ويشهد بما لا او يحول على عدم يقين المالك  
 لذلك بان الحكم قد سبق على جهالة ويكون الاقرار بها او على عدم عدالتهم **الثاني** لا يجوز للشاهد ان يشهد في المسئلة التي لا تعلقها  
 بالنظر لهما بالقطع فلو لم تذكره كل الجبل الا انهم وطور خطرة خاتمة فظن به بالخطا فذا لم يكن معه اخر فقه ولا كان الدعي يقنع  
 بحمله الا شهرين من الماخزين بل عانهم الا النادر وطرفا منهم بجماعة من القدماء كالحل وابن هرو والحل للاصل عموم ما من الادلة  
 على اعتبار العلم في مستند الشهادة وخصوصا في بعضها كالقوى بالسكوني صاحب لا يشهد في الشهادة لا تذكرها فانه من شاكته  
 كتابا ونقش خاتما والنسخ جاذبي جران بكتاب في علمهم اشهد على ما في في الكتاب اسمي بخط قد عرفت لست ذكر الشهادة و  
 قد دعوى لهما فاشهد لهم بمعرفة ان اسمي في الكتاب لست ذكر الشهادة او لا يجب لهم الشهادة حتى ذكرها كان اسمي في الكتاب محطلي  
 اوله يكن فكتب لا تشهد وقصوا الاسانيد اضعفها ان كان يخبر بما من الشهرة والاصل عموم الادلة مع دعوى الحل في تركها بحيث لا  
 يخص بل وتواترها والاجماع على مضامينها خصوصا وعموما ولكن في رواية صحيح مروية في الكتب لا يشهد ان يشهد مع العلم مع الله  
 عرف خطه خاتمة ولم يذكر من لثاني قليلا ولا كثير ارجل اخر فقه وكان صاحب الدعي يقنع فجاز له ان يشهد فخال علمها اليشيع في  
 النهاية والنفيد الاسكاني وصفي الدبلي والداستدق بل هو والكل في رواية لها في كتابها ولا ينافي ذلك روايتها بعد ذلك  
 مضمون رواية السكوني في اطلالة وصحة هذه بحث بحمل القيتيد باعدها وبالجملة لا يشهد في الشهرة العلم ما بين القدماء وبه صرح الفاضل  
 في فتح الشهيد في كذا دعي الا كثرية بيننا في الشهرة فظهر منها بيننا مع صحتها من جهة العلم ما بيننا من العموم والاطلا فاني  
 سيما كونها خاصة صريحة بالاضافة اليها صلح تخصيصها بقتيدها لكن يمكن ان يوافقنا وان كانت خاصة من جهة كونها خاصة  
 حصول العلم بالمشية بشهادة القصة مع عدم الادلة المتفق وان كانت عامة لصور وجوب القصة مع الخط والكتابة الا انها خاصة بالاضافة  
 للاشهاد العلم والعقود فكما يمكن تخصيص هذه الصيغة لها كذا يمكن العكس هذا فخصصنا لذلك الادلة بصورة حصول العلم من شهادة

الشك مع الخطأ الكتابية والجملة الشارحة فيها ما مضى من الأمور والخصوص من وجه يمكن تخصيص كل منها بالآخر ولهذا يحصل العمل بهذا الوجه  
 وتخرج على ذلك لا بد من تخصيصها بالثبوت العكس ثم ذكرها وصحها بالانضمام إلى الشبهة من حيث نقل القولين مقتضى عليها  
 وذلك فقد مرجح لها وتعارض الشبهة من الطرفين كسائر جواهر النزاع بين الجانبين مع انضمام الكثرة مع غوى التواتر والجماع  
 في الأدلة الأولية أقوى مرجح لها على هذه الصفة منها بطرفي الشك لذلك لا ذكره بالغلبة لهذه المرحلات المزبورة مع انضمام الشبهة المتأخرة  
 المرحلة لها اعظم من الشبهة القديمة المرحلة لهذا العيص مع إمكان التامل في شهادتها بين هذا ما كاهي لها لئلا تعطى اعتبارا كونها قد ايدت  
 فقه ولم يعتبر من الجماع خبر والدال على ذلك خاصة في هذا الموضع فطرحها وتقيدها بصحة حصول العلم كما فعل في نفسه  
 وفي احوال العالمين بما يمتنع من المصير في ناطقة المناقرون فثبت بما مع كونه احوط كما صح به الشيخ الاستصحاب ونحو التراجع  
 من حضرة بابن جليل وسمع شهادته في قضية ما فان استشهدت بغيره لا فائدة بالاختلاف ان اختلفوا في عينه مع ما عليه الشيخ  
 وشيخا وكفايته اذا انحصرت شواهد الحق في شهادته فكما لو وان كان يستشهد كان الجحافل لا فائدة ما لم يحضر خط الحق وان منع وقد  
 مضى البحث في جميع ذلك في بحث جواز فائدة الشهادة وان هذا الحكم الأخير ليس فيه شيء لان مقتضا وجوب الافادة كفاية وهو ليس  
 محل خلاف يعرف بل عن جمع غوى الجماعة عليه ترجح فان ريد محل النزاع في الشهادة هذا فهو كائني وان كان بافهم من شهادتها ان  
 عينه الوجوه ان استشهد كما عليه الشيخ وجماعه فحينئذ قد عرفت الردح وان ما اختاره لا يخفى عن قوه الا ان احتمال واداه هذه من  
 العتية بعيد عن سيقاها بل ظاهرها وانما الاحتمال الاول وعليه فتوجب النظر اليه بما عرفت نعم لو كان ابي الشيخ ومضى خوفه عدم  
 وجوب الافادة مع عدم الاستدعاء مطلقا حتى لو خاف هذا الحق او امتنع وحصله عند الوجوح لا عيننا الكفاية كما فهم منهم جماعه فوجه  
 النزاع دح بل يبين بطلانه وان شهد له اطلاقا من كثير من المقترن الا ان المشتقان من جملة اخرى منها كما مضى عند عينه ترجح خاصة  
 عند كفايته بغيره بل يجب لو خشي هذا الحق او امتنع كما ذكره اليانضمام وصرح به الشيخ انه من جملة من مواضيه ان طلقوا عند الوجوح مع  
 الاستدعاء بحيث يتوهم منهم عدم الوجوب وكفاية الا ان اطلاقا ارادتهم ضوؤه عند اخوف من هذا الحق مع عدم الافادة ولذا استبعدت  
 اليهم عين شأنا العتية من هذا الوجوب الامع خشيته بطلانه مع عدمها جعل الفاضل في لقب النزاع بينهما ثم بين الحل الحاكم وجوب  
 الافادة ونفي الجحافل عنها لفظيا فحق بعد نقل عيناها جملة التحقيق لا لا نزاع في المعنى هذا لان الشيخ صدق الجحافل والجحافل من حيث انه فرض  
 كفاية يجوز له تركها اذا قام غير مقادير هذا اذ لم يبق غيره معانته خاف مخوف ضرر وابطال الحق وجب عليه فائدة الشهادة فان قصد ابن ادريس  
 الوجوب هنا عينا فهو نعم نعم في الحقيقة لا يبقى فتر بين ان يشهد من غير استدعاء ويزان يشهد معه شيء من قوله نعم آية نقطه لكون  
 النزاع معنويا ولا وجه له بعد اعترافه بكون مذهب الشيخ الوجوب كفاية مع عدم الاستدعاء اما عندنا من الوجوب عينا مطلقا مع الاستدعاء  
 كما هو ظاهر مذهبهم وكلام الشيخ والاجابة التي قد كناها بعد ضم بعضها الى بعضها من حيث ظهر لنا اعتبارها في كون النزاع بينهما معنويا لا ينجح  
 لان في كلام شيخنا ذلك ما حبل لكفاية عليه حيث لا بعد ان نقلنا عنه جعله النزاع لفظيا لا ذكره وفيه نظر لان الاجابة المذكورة  
 مختارة لفرق بين من يشك وبين من لا يشك وانما يتعين على المشتك في الشهادة مع ان الوجوح كفاية ثاقفا وان عرض له القيد على ما ذكره  
 في لقب من المعنى لفرق بين الحائرين لا يبق في التخصيص في الاجابة ثانيا واما وجه لهذا التكليف لكن لا يساعد عليه الكلام والحق ان النزاع  
 مقتصر في شئ كانها المراد بالخطا قولنا لا يخرى المعروف في معنوية النزاع كما ذكره ويتوجه عليه ما نأذنه على ذلك ان الفاضل جعل النزاع  
 بين الشيخ والحل لفظيا لا بين الاجابة بل ما ذكرنا شأنا افتراء اية قد عوملها الوفاق على كفاية الوجوب بعد اعترافها بمعنوية النزاع و  
 ظهر هو العينية مع عدم الاستدعاء من الشيخ ومواضيه ليس في محله بل انظر كون العينية مع حيث قالوا ليس محل خاف بل محل نزاع كما عرفت  
 به ورجح بقوى محققهم كما تقدم ايضا فاعبارنا بها التي حكيناها ان ثمة معنوية النزاع فطقت عينية الوجوب مع عدم الاستدعاء وكفايته مع  
 عدم مع انها ذكرنا في ترجح محل النزاع ما ظاهره كون اشرافا ما هو احوط الوجوب مع عدم الاستدعاء حيث لا بعد الحكم بكفاية الوجوب  
 والله عدم الفرق في الوجوب بين من استشهد وغيره وهو الاول الى ان قالوا ذهب جماعة عنهم الشيخ وابن الجنيدي ابو الصدا الى عدم الوجوب  
 الامع الاستدعاء الصحيح بحسب ما سلم ثم جمل من الاجابة المطلقة بقبولها هذه كالنص بل نص في ان الشيخ ومن بعده لم يقولوا بالوجوب  
 في ضوؤه عند الاستدعاء بالكلية وكفايته وهذا مع منافاة لعينيتها المتقدمة منافا لما نسب اليهم الفاضل والشهيد كما عرفت  
 عرفنا ان الحق مما يكره ان يشهد للمؤمن بخالف في الذي ذهب الى اخشائه لو استدل الى الحاكم ليشهد له ثم شهدا فيكون قد اذلل  
 كافي المرسلة فلهذا ان شر يكابر شهادتها قال فقال لا تدلوا انفسكم وقصو سنده بل ضعفه يمنع عن العمل به سيما ان يخصص عمودا له  
 وجوب فائدة الشهادة من الكتاب والنسبة لذا ان في ترشيب الحكم الى الرواية مشعر بتركه فيه جملة الصدق في الفقيه على كراهية التحمل



دونه لا وعنه الحق فحق هذه الرواية انه لما كونه ان جعل له شهادة ابدية ما ان جعلها فواجب عليه ان يثبتها وانما اذا وعنه ذلك عند من  
دعي ان اقامتها عند سوادها ولوردها قبلها اول بقية ما يبرح الاف لقوله ومن يكتمها فانه مائة فلبس في ظاهرها عند الاستسكال  
في جواز ترك الفصل هو مشكل هذا الشك في الاقامة الاولى الدالة على وجوبها من الكتاب الشبهة على ما بينه في تخصيصها بالان  
يكون ابيها الويد اترك الفصل اخفاء نفسه عن الحالف لئلا يشهد لا تركه عند الشهادة وما ذكرنا ظاهره في عمل الناس بالرواية وحكمه بكون  
الشهادة مطلقا ولو خيف من فوات الحق بتركها الا ان يعتبر ان فاته الشهادة يحتمل ان لا يكون من نفسه بل من غيره وصحة الرواية وهو  
عن النص الذي ايجح لاجله ترك الشهادة مطلقا فانما في رواية ولا يثبت وان كان لا حوط الشهادة شيئا موصو القيس يخوف فوات الحق  
وان كان لا فائدة فيها بعد مخرج من ردها كما هو مورد الرواية ومنه روى وجدة اخرى لها ولما عليه الناس من الكراهة لكن في الجملة لا مطلقا  
جاء في الثالث في احكام الشهادة على الشهادة وهي مقبولة في الدون الاول كالفرض من الضمان من عقود المعازاة والتحقوف المتعلقة  
بالاديتين سواء كانت عقوباتا لخصما او غيرهما والطلاق النكاح القنوق عتوق النساء والاولاد والاشهاد والاولاد والاولاد الوصية وفرضه بل اختلف  
اجد من صحة في الكفاية بل عليه لا يجافي كلامه عجزا وهو الحق في ان استدلوا به من عتوق الكتاب الشبهة يقول الشهادة وخصم الجرح  
المعتمد بتسديد في الشهادتين في الفقيه في سند جعل الفصل مع بعض جماعاته من ان القسوان كان يحجبون عمل الطائفة وفيه عن الشهادة  
على شهادة الرجل هو بالخصومة في البلد فانهم ولو كان خلف شائرا كان لا يمكن ان يقيمها هو لعله تنفع من ان يحضر قيمتها عللوا بها  
بدعها الحجة اليها فان شهود الواقعة قد يتفق لهم الموت والغيبتان الشهادة حتى انهم الا لا يجوز الشهادة عليها كالمسلم المحقوف المقبولة  
فيها ولا يقبل في الحد ودعا كان عقوبة الله تعزاجا في المخصصة بفتح الحد انما واللواط ونحوها على الظاهر من في والابضاح  
فيجوز ذلك منه وبغيرها من كتب الجماعة وهو الحق في هذا الى المعبرين القريبين حد ما من الفصل من على انه كان لا يجوز شهادته على شهادته في حد  
وكذا في الشك في بينة تعزير من الاديين كحد الفذف الشريعة عند اكثر كافي فيجوز وقته بل الشك في الايضاح والاكفاية ولعله لا يظهر  
الاطلاق من امر من المعبرين بل عمومها الناس من النكاح والنكاح في النفي خصوص سندهما بغيره بالانفاق في الجملة وبالشهادة في  
السئلة وبان الحد دلت بالبينه فيما البذل في هذا المبدأ لا يخرج عن شبهة خلافه للبشور ابن خزيمة وفخر الاسلام في الايضاح والشهادة في  
النكاح لك فقالوا ما يقول وجههم غير واضحه على ما في ذلك من العمود عند دليل على التخصيص فانه من مخرج حتى لا دعي هو  
حسن في ان نقل بحجة العبرين بغيره بامر والافا عليه المشرع متعين في هذا من العمو والدليل الصالح للتخصيص بقوله في امر  
الثالث لا يعتبر بعد تسليمه مقابلة النص المعبر عن منوع ولو اشتهر سبيل الحد على احكام اخروا للواط المترتب عليه في مثل الحرفة  
بام المفعول واخبره بغيره وكان انما بالقيمة والحالة المترتب عليه في حرفة ما وكان انما مكرها للراية بالنسبة الى شهود المهر وعقد ذلك  
فهل يقبل في غير الحد من الاحكام ويجوز من الاديين وكونها ماعلول على الحد ومن جواز البائع في بعضها هو الحد بالخص لا جاز  
فيبقى الباقي لانه حتى دعي لا مانع من اتيان الشهادة الفزع وعلى الشرع مع فاته فانه انما لمعلولها ولا ايدبت بها الشريعة  
الحد عند البائعين لما في الحد مطلقا وكذا مع الشاهد المراد به بالعكس لو كان المقرب في اليه غير ذلك خاض هذا القاض لا يثبت  
يع ويرى عدو والشهادة في سلك المعنيين من دون اشارة منهم الى خلافه لا يثبت بعد شئ في الاشارة الى الوجهين مسعرا  
تبرده بينهما لكن بصل ما بينهما اقوى لا يجزي في الشهادة الا اثنان عدلان على شاهد الا جازعا والنصوص في الجرح ان عليا كان  
لا يجوز شهادته رجل على رجل الا شهادته رجلين على رجل لان المقام اثبات شهادة الاصل لانه امر المشهور في الشهادة الثانية فقد  
ما شهد به الاصل ذلك لا يتم شهادة الواحد كما هو الاصل نعم لا يشر المراجعة فيجوز شهادة اثنين على كل واحد من شاهد الاصل و  
كذلك شهادة احد الاصلين مع الاخر على شهادة الاصل الا وهو يحوز ذلك بالاختلاف فيه عندنا وعند اكثر من خالفنا كما في الغيبة لك بل  
ظاهرهما كغيرهما دعوا جازعا على لعل للاطلاع كما صرح به جمع في التسليم لولا الاجماع نظر يقبل على الشهادة شهادة الشاهد  
الموضع الذي يقبل فيه شهادته من غير ذلك ومنضات على القول الاسكافي والشيخ في وقت وموضع من مده عينا الاول اجماع القوم  
واختباهم واختاه في لقب الاصل محموله فان لم يكن نار جلس في رجل امر ان انجز شهادة الشاهد في طلاق لا كفاية لاحد  
الاقى للديون والالاستيطة لم نظر اليه للرجال كانه شامل للشهادة الاصلية في الفقهية هذه الادلة كما ترى لو هن الا جازع دة  
الافا لم يضمنوا النافذ نادوا لا جازع لم يفت لها على ان اذن ريد منها ما يدل على الخصم وان ريد بها نحو الجرح الا جازع ما يدل  
على الحكم بالاطلاق والعموم بعد تسليم سند هذا لا عتوق فير بل غاية الاطلاق بل اجماع الفاعل معلوم مشمول للمثل ما جازع فيها  
مع مده تبادل من ريد غير وهو شهادته على نفس الدون نحوها وان شهادته على الشهادة عليها وتقبل لا شهادته









ما يخلو لا النكاح ولا الخلاف في شيء من ذلك لا في ان لو قال بعضهم تعدد في عليته لولي ما يفضل عن غيره بقدر ما ينشأ وليس على باقي الشهود  
 شيء لولا الزوج جوازا كان بينهما في غير الزوج علامتهم بالاصل الا في مع سلامته هناك من المعارض من النقص الفسخ لا خصصا منها بشيء  
 الزوج خاصة في ذلك ومن الاصل في الخلاف فيه خاصة فقالوا بعبادته كروا الحكم الموافق للاصل في غير شهود الزوج وفي شهوده ايضا اذا صدق  
 المتعدد الباقون من غير نقل خلافه فالولي يصدق قوله لم يضر افراؤه الا على نفسه حسب قول الشيخ في النهاية فيقول في غير الباقون من شهود  
 الزاوية او باج الدعوى لا يقتصر منه اقول في قول الباين من شهود الزنا لا يوجب الى خصصا خلافا لنهاية تركه في شواهد ليس فيها ايضا  
 ما عرفت من اختصاصا مستند به هو الصحيح عن اربعة شهداء على رجل ان زنا فلما اقبل جميع احدهم قال فيقول الراجع ويؤدي الى ثلثة  
 الى اربعة ثلثة او باج الدية وما ذكرنا من اعادة الاصل في الحكم في خصوص شهود الزوج بعد استنفاث من مجموع حكمهم السابق انما هو  
 للتبعية على عامر من اختصاص الخلاف في غلبته كرواها خالفنا على لفظة كما في ما بينهم من بعض الاجل وكيف كان فينبغي تحقيق القول  
 في العمل هذه الرواية فيقول انما وان كانت صحيحة السنن حكم العمل بها ايضا من الاستكاف في غير ان فيها ما يخالف لاصول التضمنها  
 فيما طالع الاصول المقتضى يقول احد واقراره وتخصيصها بان كان ممكنا الا انه فرع النكاح فبينما هو مفقود جدا لئلا العامل  
 بل في رواية وطابق ما في الاستحوا لا سيما المناظرين منهم على اطلاقها العمل بالاصل ولكن مطرقة ومحمول على كلام العالمين بها  
 في ما ذكره الغامض في ذلك غيره على ما اذا جاز جوازها قال احد منهم بعد ذلك قال الباقون اخطانا كراهم لوشهدا بطلاق امرأة  
 غير زوجت ثم رجعا واحدا بها والشيخ في تضمنها او احدهما المهر كرا او ايضا الثاني ورد في الاول بعد الاعتداد من الثاني و  
 به من غير استناد الى الصحيح في جليلين شهدا على رجل غلبت عنه امراته ان طلقها عند ثلثة امرأه وخرجت ثمان المخرج الغائب قد  
 خرج انهم يطلعونها واكد بآبائه احد الشاهدين قال لا سبيل للاخير عليها او فخذ الصديق من ذلك شاهد رجوع وخرج على الاجرة  
 بقول بينهما او بعد من الاجرة ولا يقر بها الا لا حتى تحققت عندنا بغير ان يحمل اطلاق هذه الرواية على انها كراهم لوشهدا بطلاق امرأة  
 اليما كراهم لوشهدا بطلاق امرأة الفاضل على انه لو حكم بشهادة الشاهدين القبول لم يقبل الرجوع عنها باستنفاث عما ان المراد بالزوج  
 للشاهد اليما الرواية هو الموثقة شاهدا شهدا على امرأه بان زوجها طلقها فخرجت ثم جازوها فانكر الطلاق فنقض بان الحد  
 وفيه ثلثة الصديق للزوج ثم بعد ثم رجعا الى زوجها الاول وفيه نظر ان ليس فيها وجوب الشاهد واحد كما هو مورد العبادة و  
 فقول في النهاية من ثبتنا بغير نكاح الزوج خاصة ليس سببا الحكم في الرواية انما هي شاذة لا عامل فيها فكيف تكون هي المراد  
 من الرواية في العبادة التام الا ان يحمل على ما حملنا عليه الشيخ في الاستصحاب من انه انكر الزوج الطلاق جمع احدا للشاهد عن الدنيا  
 في وجوب عليه ما تضمنه الخبر قال فلو لم يرجع واحد منهما لم يلق في نكاح الزوج الا ان تكون المرأة بعد الفداء فانه يكون نكاحه  
 بالمرأة ولو لم يرد واستشهد عليه الصحيح المتقدم وظاهره هنا الموافقة لما ذكره في النهاية حيث لم يحمل الروايتين على الزوج قبل  
 الحكم وهو مشكل لما عرفت من مخالفتها الاصل والمقتضى فضلا في صورته الثانية وتضمنها كالا لولي حد الشاهد مع انه واحد  
 منها بل لا يقر بان يدين اياها ان يكون ممنوعا مع انه قد رجعا اخاره في النهاية الى مقتضى الاصل في نكاحه ووافقه المحل ومما  
 المناظرين بعد الشاهد في المعنى حيث اقتصر على نقل القولين من غير ترجيح مع رابع التردد بينهما ولعله كما في شرحه المعارض في الرواية  
 العترة والمناسبة فيه طاعة المعارضه بغيرها وكيفية التردد لا بعد حصول النكاح والمفقود في هذه الرواية لما عرفت من  
 شد وزها بجمع الشيخ عنها فلم يبق الا الفاضل ولا يقدح في زوجة الاجماع على خلافها مع مخالفتها الاصول من وجوه اخرى  
 وان لم يكن الذب عنها بما مضى مع عدم مراعاتها اخطاها التخصيص في مقتضى ما شام على المختار هل يجرى ان الطلاق رجوعا بنظر فان  
 كان قبل الدخول غير انصاف لم يسمع ان كان بعد لم يجر ما شام كما قاله الشيخ في موقوف الحظر وعامة مناخرى الاصل في الاول في ط  
 دعوى على جماعة على الحكم في الشئ الاول وهو المحذور فيه فضلا الى ما ذكره في خلافها عليه نصف المهر لازم بالطلاق فيضمنها  
 وفي الثاني من اخطا البتة وعدم تحقق خلاف الاستفاد تمام المهر بالدخول والبضع لا يضمن بالمقوتية على المتقبل اكل كما يظن بالمتبع  
 قالوا ومن ثم لو قلنا فان قلنا وثلث نفسها لم يضمن لغيره وثلث في ما فيه من يدين في ذلك فتمتها بغيره مناخرى ان  
 لم يبق قوله اذن يضمنها مع عدم استيفائه واما ما يتجلى في رده على قبلهم في الشئ الاول من لزوم النصف بمجرد العقد فليس يتضمن  
 الشهادة ان لا يرد للزوجه على ما تقدم فلا وجه لغيرها له فضعفت الغاية بظهور وجهه بالندب فما ذكره الاصل في سبب التعليل ليكون  
 كما يجوز له وهو انما الزامه للزوج بشهائرها وعزاه عليه كان معرضا لسقوط بالزوجه والفسخ من قبلها فكانه لم يكن له ان يرد ما قبلها  
 واجاب بهذا من صرح الفاضل في غير بعد ان متشكل الخيال المتقدم فيها من التعليل وهذا قول اخر غير اخصه الماخذ مع ابتناء بعضها



















منها النسبانية خاصة من هنا ينظر كيف كان المحرم للزنا بالنسب مع عدم ظهور ذلك بعد الشيخ في قوله وابن عم الماتن هما شاذان و  
لنا لم يلزمنا انما هما احد من المناخرين بل قد شئت ان يقع طعن عند الفاعل فيقتل جملته ما عدا ما عدا الحافيه في كثير من الاحكام للغير  
ذلك لان غاية المأخذ على تقدير تسليمه فادى من طعننا واضعنا لا يجوز لنا التيمم على ما عرّفه وكذا الحافيه في جنة الابن الابن موطوءه الابن  
بالملك بالحرم النسبي ان كان الحق بالشيخ في الحل بنو ذرهم وحمرو صعيد جماعة من المناخرين مرة الابن الحرفي وضع الى  
ابن المؤمنين من اجل وقوعه على امره ابيهم وحمرو كان غير محسن لضفة الا ان يجوز كبره الفاعل بمضمونه على الظاهر في ذلك بل الشئ كان  
يتم من كلام بعض الاجل مع غوى لا يجتمع عليه الغيبة اما الحافيه الحل في الثانية من ابن جعفر الثالثة فشا ومشد هاجس على طلاق  
التصديق المتقدمة ومنه ما عرّفه مضافا الى انها تم المصلحة في غير هاولم يذكره مع عدم ظهورها في اعتبار الفاعل بل ان كثرة الاكثاف بالغير  
الواحدة مضافا الى الرقبة وهي لا تستلزم القتل كما في صريح بعضنا من اجل وقوعه على خنثي بل يصير ضربة بالسيف فلو طعن بخلص على محسن  
ابدا حتى موت وبمقتضى الخوف هو شئ لم يذكره احد من بعد او باخر بل عبادانهم لما عرّفه كذا القتل الحاصل بغير السيف فيه نعم في حق  
اذا زنى رجل بنات محرمه هذا الزاني لا انه علم ببناء جميع الشيخ بينه وبين ابان الامام مجزئين فلهذا بالسيف بين جرحه فذكره وكذا  
يقول الذي بل مطلق الكافر اذا زنى مسئلة كان هذا وطاوعة كذا الزنا بالمرأة فتراجمها على المفاصل على الظاهر المعنى في كثير من كتبها  
كالاستنساخ والغنية وغيرهما من كتب الجماعة هو كجرح مضافا الى الجرح في الاول احدهما الموثق عن جرحه بمسألة في يقتل ويخوفه انما  
وهو موطوء في مقتضى الجرح بمسألة ثم اسلم بعد ان ريد انه الحد عليه فكيف يضرب بموت ولماسل عن جرحه بعد اسد اكتب  
بسم الله الرحمن الرحيم فلما رواه باسناده كذا المنا باله وحده وكفرنا بما كذب به من قبله فلم يمت بغيرهم ايمانهم لما رواه باسناده الله الذي  
قد خلصت عنه وخبرنا لك الكافر في مقتضى مقتضى الشجاعة والمصلحة في النهاية والحكمة في قوله الفاضل في جرحه بغيره فانه لا خلاف  
فيما جرحا لا من بعض من اخرى من انظر الطائفة فاحسن سقوط القتل عنه باسقاطه لا يجب لاسلم ما قبله ولا احياط في الدماء وهو  
صنيف في الغاية لكونه اجتهاد في مقابلته لرواية العشرة يقتضيه هو الجماعة الموثقة باسقاط الحالة السابقة واضعفت قوله فيما  
بعد وجب كسقط عنه الحد ولا ينقل الى الجلالة الاصل لغوى ما دل على عدم سقوط الحد من المسلم بتوبته اذا ثبت عليه  
بالنيئة وغاية الاسلام ان يكون توبته في وقتها وللصحة المستقصية غير هامن المعتز في الثاني ففي الصحيح الرجل يصب الماء في نفسه  
قال يقتل في اخرون يقتل محسنا كان او غير محسن في رابع اذا جرح الرجل المرأة على نفسها من توبته بالسيف فانها منها او عا  
ولا يصير احصا في ثوب من الثالثة ولا الحيثية ولا الاسلام ولا الشيخية بل يشاوع في المحسن في غيره والحكم والعبد المسلم كما  
بانواعه الشيخ والشاب بالاعتلان في التوبة والاعلان مع الصريح بعد الفرق بين المحسن في غيره في الصحيحين في الزنا فمما في جرحه  
الزاني المحكوم يقتل في كل من اصابه القتل في من اطلاق الادلة المتقدمة في مقتضى اجابا معقولة بالاعتلان من دون ذكر  
جلد قبله في ثوب منها مع روده تمام الحاجة تبين حكم المسئلة ومن الجمع بينهما بين الادلة الدالة يعقوبها واطلاقها بجرح مطلق  
الزاني مع عدم منافاة بينهما فان اثنان فقد كل منهما لا ينافي ثوب الحد الاخر والآخر الى هذا ذهب الشهيد في اللعين في فافا منها  
للجلد لكنه احكاما بالجلد ثم القتل وهو فصل بين وجوب الجرح والحد فكما لا موجب الجرح بالجلد قبله قال لان الزجر باق على القتل و  
يصلح الامر بالزجر وان كان غير محسن فيجب عليه الحد لا ان ثم القتل بغير الزجر وليس اطلاق قول اصحابنا يجب عليه القتل على كل حال  
حليل على دفع حد الزنا عنه ايدى جماعة عار من الخيرة الزاني بذات الزجر المقتضى لقوله حد حد الزاني لا انه اعظم ذنبنا على امره  
قد شاء مع الزاني ولا ثم زاده عظم وعقلوان الزجر لا يجب على كل زان فلو زنا خاصة كجرح عن الشيخ لم يكن قد سوي باب بعض الزنا عظاما  
ما اذا جلدنا او لا اذا لم يكن محصنا ثم قلناه بالسيف ان الجرح يجب عليه بقوله حد حد الزاني في القتل بقوله اعظم ذنبنا ايقنه فانه قد  
يكون محصنا هو شيخ واعظم ما يوجب عليه على قول الشيخ الزجر فيكون احسن حاله انما زاني بالاجنبية المطاوعة لانه يجمع عليه فيها  
اجامعا فلا يتحقق الاعظمية في التأييد مناشنة وكذا في دعوى عدم المنافاة بين الادلة بعد ما عرفت من روده ادلة القتل في مقتضى  
الحاجة الموجب للدلالة على عدم حد الزنا لا للزنا بل لغيره منها وهو غير جائز بالاشبهة لعدم التمسك القتل خاصة كما حرمه  
بعض الاجل ويشد ذلك قول الحل في حرمه ايدى عار من الزجر على خلافه فاما المسئلة لا يخرج عن قوله بتمام وان الحد يمتد بالاشبهة في الزجر على  
المحسن اذا زنى ببالة عاقلة بالنسب لا كما في كلام جماعة ويجمع للشيخ والشيخ مع الاختصاص بين الحد والجلد الزجر الجماعا كما في فافا  
كلام مجتهد وهو ان التمسك اطلاق الزجر على المحسن لم يذكر الجرح لاطلاق جملته من التصور فيها الصحيح غيره وحملها الشيخ على التيقن  
لانه مذنب جميع القفا قوله صنف النص خلافه كما سقفت عليه مستفيض في الجمع بينهما على الشايب الشايبه واثباتها باخلاصها

اخلاصها

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



بسم الله الرحمن الرحيم



بالإقرار بالله ولا يجلد أحدهما ولا النفس حتى يبرئ كل منهما من المثلث استمر المرض للنفس منها في أمير المؤمنين برجل  
استأجره في رشح جسد كثيرة فوجأه حتى يبرئ لا شكوا عليه فقتلوا ونحوه آخره لما يقام الحد على المشتك حتى ينقطع الدم عنها لا خلاف  
في حد جلد لا يجلد عوط ولا في النفس ان كان بها ضعف آخر حدها ان كانت قوتها جلدت ثغافها العلمها احلا الاطلاق للنفس الفتى على  
صوته نصرها بالحد لو ادعى الحاكم في التجهيل مصلحة منها ان لا يبرئها كمثل الزمانه وصنعها مختلفه صيرها بالضعف المشكك على الحد  
من سيطر او عود او غيرها ونحوها للنفس المستفيضة منها ان رسول الله انى رجل كبري قد استسقى بطنه يدت عروق فقتله وقد  
بأمره مريضه مره فاقى برجر فيه فاشترى فغضبه ضربه واخذ وعلل بسبلها وبعثنا اجبا كثيرا وفي الجرح لو ان جلا اخذ خوته من قصتها  
او اصابها فيه غضبا فغضبه ضربه واخذ اجزاء عن عده ما يردان بجلده من عده القضا والبرص فباع كبرها اعتبارا المصلحة لكن جعلها عليه  
الاستحسان من غير خلاف بينهم اجد جمعا بين الروايات المتقدمة الاخرى بالناظر على ما لم يقبل الحد بالناظر هذه على حقوق  
بموت شبهه كما هو ظاهرها لا يسطر الحد بجلده كان ورجا باعترض الجنون في عروضة بعد ان في حال عقله بل وغللا امثل ب  
العموم اخضا ما دل على حد الجنون بحكم البشار بما اذا في حال الجنون والاصح في رجل وجب عليه حد فلم يصح حتى يخلط في ان كان  
او جب على نفسه الحد هو صحيح لا علم به من هاب عليه اقيم عليه الحد كما تسمى ان اطلاق النفس الفتى بقضيه عدا لفرق في الجنون بين  
والذي يقوله ادوارا نام بالضرر ان يخرج به ام لا واحتمل بعض في المعضة انظارا فانه ان كان الحد جلد او اخل السقوط في المبطون والمثلث  
السقوط مظان لم يحسن بالام وكان بحيث لا يبرئها ولا طهرتها كراهه ولا يقام الحد بعين الحد بجلده اليوم ابق ان احلها قوله برجره و  
توتله واقره على قوله في الحد الشديد ولا في البرد الشديد خيشة الهلاك والنفس منها اذا كان في البرد حتى في حوله النهار واذا كان في الحو  
تبرئ من النهار وكذا الاقيام عليه الحد ارض الحد لئلا يتحقق غيره فليخفى هم كافي النفس لا اقيم على احد حد بارض الحد حتى يخرج منها  
لئلا يتحقق الحجة بطلان الحد وظا العبء ونحوها من عتيا الجملة كون الشيء هنا للفرقة وصرح لك كونه للكرهه كما يحكى عنه في كرهه  
له الحد من الرواية واسمها الغليل منها بالكرهه وكذا الاقيام الحد على من لها الى الحرم لقولته ومن خله كان منا والمراد بجر  
الله تعالى سبحانه وكفى بالحنن بطشا منهم الحلال رسول الله ولا يبرئ ولا يسطر عنه الحد بجلده لاجل الاستئذان المفسد بل يصح عليه في  
المطعم المشرب حتى يخرج للاستيفاء منه فانه الحد عليه للصحة في الرجل يخرج غير الحرم ثم يلجأ الى الحرف لاي قيام عليه الحد لو احدث في  
الحرم موجب الحد فيه فنهكته الحرم وللصحة السابقة للفتنة لقولته بعد ما فيها ان حتى في الحرم حتى اقيم عليه الحد في الحرم فانه  
له في الحرم حره واذا اجتمع الحد الزم على احد جلد ولا ثم دم وكذا اذا اجتمع حد واحد فقتلوا وحد فضا صرنا بل لا يفتى  
معدلا من جميعا ان الحقوق والصحاح المستفيضة من هان من المعتبة في جل اجتمع عليه حد فيها القتل فاليد بالحد والى في دون  
القتل يقتل بعد كافي للصحة ونحوه كثير باختلاف في الفاظ ديني لا خلاف في شيء من ذلك لانا في وان اختلف في وجوب الجرح  
عن الجلد الى ان يبرأ منه كمن الكيخين الحبله ونحوه ابني فهو ونحوه وسعيد فأكبد للزجر والحد وان استحب كمن الحبله ومال اليه  
بما حذر من المتأخرين مما جزم به بل ان بعضهم المنع عن التأخير فظنوا ان المقتول انما هو لا تلاف مع ما ورد من انه لا نظره في الحد  
ويحكي عن الاسكا في قول بوجوب الجلد قبل الزم يقول لم في الجرح من ان لا يبرئ جلد شره يوم النجس رحما او بالجمعة وهو شاذ المنع  
عن التأخير بل لعل الحد قول لانفاق الفناوى على الفاعل جوزه وان اختلف في وجوبه وعده وعلى هذا قالنا في الجرح لعل احوط وان  
لم يظلم الا وجوبه مستند عليه معتد نعم يستبرئ الى واية الاستحسان لا يدق في الرجوع الى حقونه على الاظهر الاشهر بل عليه تمام من آخر كانه  
صريح في لا يدق في الرجل اذا رجم الا في قوته عليه بجلد الاطلاق فيه المحرف لعل المطلق على المقتد يدق في المرأة الرجوة الى صدقها على  
الاظهر الاشهر ابرهم كمن الجرح ان امرأة امير المؤمنين فقالت في فرت فاعرض عنها ثم استقبلته الى ان قال محفر لها حفيرة في اذن  
وخطا عليها ثوبا جديدا وادخلها المحفر الى المحفر وموضع الذي بين الجرح وضعه بالثمنه من غير مع اعتشاء بما بر من اجتناء  
كالمرء في قبضة الغامد بحيث حفر لها البنى الى الصدق وقرب منه ما روى في شراة الى منكبه ما وليد بها ما روى من نذر رجم  
امرأة فحفر لها الى الشدة وعليها بجلد المطلق فيه المحفر الى الوسط كالموتيق يدق في المرف الى سطحها اذا اراد وان جرحها لم يكن لفتها  
من الموتى كذا مرفان في صدقها كما فيها ولو ان المراد بالوسط فيه الى الصدق كما كان فرق بينهما بين الرجل مع حكمه بالفرق بينهما  
الرجل الى الحق والمراة الى الوسط ولو كان المراد بالوسط الى الشدة مثلا كانت مع الحقوة فربما لجل القلة الزايدة بينهما بحيث لا نظ  
في العرف فقتله مع ان محفر لها اليها الا فاعل فلجلد الوسط على ابتداء الصدق وهذا قول اخر غير واضح لاخذ كالحكم على المقتنع  
من ان محفر للرجل بمقتله ما يعنيه فيكون بطول الاعتدة عن عمه والفتية ليتوب بين الرجل والمرأ في محفر لها الى الصدق وعن ثم المحفر

الاولى الصلوات والى الوسطى واكثر الاصلان ولم يفرق بينهما في حجة ففهم الاول ان ثبت ان ابا افراس و...  
الرواية السابقة في غير الامير المراء الى موضع لشد بين مع ثوبه فاهابا افراس هادون البينة للصديقين الدليل بان سعيد الثاني فلم يكن  
كما حكاه مطعون الحجة والغنية انها لا بد ان ثبت انها بالبينه وبعلم الامام ليكنه افراس اذا اطلد وعزل المفيدة لم يصبر فيه مطعون وصبر  
على ما اذا ثبت انها بالبينه لا بالافراس وتجوز هذه الاقوال غير وانضمت زيادة على منافعها انما الظاهر كل عرضة مع استلزامه وجوب اليقين  
بعدها لم يخلو عن لقائه بل جوهه كذا فلا يناسب الحكمة وانما شئت انك بعض من تبعد انك ان لا ترى الحق في الامام لما روي عن  
تركه في بعض القضايا وفيه ان لا يوافق في اولى ما يشترطه فلا يصلح التحجيم بما يقابله منصوصا المعبر المستفيض عن فرادها من الحجة  
اعيد اليها ان ثبتا لوجوبها بالبينة بل لا خلاف في جدي بل عليه لاجماع في غيبا جماعة وهو الحجة ففهم الاصل صريح النص لا  
ولو ثبتا لوجوبها لافراس بعدا في الحجة بل لا خلاف في ان كان لافراس بعدا بينا المبحران وكان اذا كان قبلها وفاه المفيد متجدا ادعى عليه  
الشهرة في قسمة لان افراس يفرغ عن الرجوع عن افراس وهو اعلم بنفسه لاطلاق المرسل بل عموما عن الرجوع في ان كان افراس على نفسه فلا بد  
وان كان شهد عليه الشهرة من مجموع وهو الغليل في قسمة ما عمن مالكا فلهذا افراس وحقة اليرب ومنه بياق تعبر وقع فلهذا وقيلوا  
بأنكره وقال هلا كثره اذ اهراب بنجب ان الغرض على نفسه ما لو كان على جماعة لما سلمت قبله وناه رسول الله من بينا لما في  
نظر لاختصاص الحكم بالسقوط الرجوع به بنفسه انما هو عمليه على تقدير تسليم المنزلة والا فليس محل المنع فان القرار اعم من الرجوع طالع  
تحتاج الى دليل والمرسل بعد الايمان عن سخط طالع غير نافع بعد قسمة الاحتيا احتيا يصوقه افراس بعدا لاصحابه كما هو الظاهر من قوله  
بانه على نفسه الغليل في قسمة ما عمن افراس في صورة الاحتياط لم يشأ غير ما كان افراس بالعمودين المذكورين بان كان من الرواية  
فلهذا في غيبا الاحتيا في عدم الاعادة الى المعبر فان فيه عن المحسن اذ اهراب من الحجة هل يجرى حتى يقام عليه الحد في جرح ولا يجرى فقلت  
وكيف ان يكون ان كان هو المفر على نفسه ثم هرب من الحجة بعد ما يصحبه من المبحران لم يجرى وان كانا ما فامام عليه البينة هو  
يحد ثم هرب وهو ما خرجت على عليه الحد فلان ما عمن مالكا ثم شال القليل كما تقدم ففهم في ذلك ما عمن معناه من مقتضى الشرط  
وان كان بمكانه عموما ودا القيد مورد الغلبة كغيره الا ان بعض النصوم يدل على اعتبار ما عمن هذا المرسل لظنية بغير احد  
الحصل للضحية عند بعض ان كان منها المبحران فلا بد وان لم يكن منها المبحران يجرى ولعله لذا قيل ان لم يصبر المبحران يجرى كما  
عن الشيخ في بعض الاسكافي لكن خصوص سندا الرواية بل ضعفها يمنع من العلم بها الا ان مقتضى الاصل بقا الحد بدني الاقتصار  
في اسقاطه على الفتى المتيقن بسقوطه منه بالنقض الاجماع وهو الزائد عن المبحران ويمكن ان يجزى مقتضى السند لكن الشهرة الظنة  
والحكمة بما توجه لرد كما هو ظاهر في الصبر ففهم ان عدم الاعادة دور الحد بالبينة كل في الرجوع واما الجدل فالقرار منه  
غير نافع بل يما الى يجرى ولو ثبت زناه بالافراس وجرى بعدا احتيا الامام بل لا خلاف للجمهور ما مضى الا انه واخصا المخرج عنه بالرجوع  
المعبر الزاني بجلد فيه هرب بعدا انما بعض الحد يجب عليه ان يجلد عنه ولا يجرى كما يجب للحصان اذ هم قال ولكن يجرى حتى يصبر بعد  
كامل اقلت فما فرق بينه وبين الحصان هو الحد من حد الله تعالى الحصان هرب من الفل لم يجرى الا الى النوبة لانه جازي الموت  
بعينه هذا انما بجلد فلا بد ان يوفي الحد لانه لا يصلح ان يبدأ الشهرة بالرجوع ثم الامام ثم الناس ان ثبت الموجب بالبينة لو كان معبرا  
في ثبت زناه باقوان بعدا الامام ثم الناس في المصلحة كما يصحح بعد الله الغيرة المترتبة في الفقة عنه ولكن من دون عبد الله و  
ظاهرها كالاكثر وصبر جمع الوجوه في المفاهيم عن صبر في قسمة ما دعوى الاحتيا عليه فيها اهل الحجة الفقة مضى الى المصلحة  
الاطلاق ما دل على بداءة الامام بحله على الصوة الثانية فهو بداءة الحكم فيها بداءة الاية بالرجوع في قسمة شرعية الحمد لله بغيرها  
الثابت انها باقوان هادون البينة قبل ففهم الاستحسان الضعف المسند عن ثبات الوجوه للاحتيا المستفيضة بقسمة ما عمن  
ان النبي لم يحضر فضلا عن بداءة به وفيه نظر الاحتيا الضعف بالعلم ببداءة علم ما روي ان ربه بالضعف من حيث السند ان ربه  
به من حيث الدلالة فسلم ان ربه بالضعف الطرقة لكنه غير مدح في الحجة وان ربه بالضعف الطرقة فيض من قوله  
يجل ما مضى انه لم يحضر بل غابته اعدتة منها انه خضر احد هاجرا اخر ففهم الاحتيا لم يخلو ولو سلم الدلالة على عدم حضوره  
فيحصل كونه لانع ويجل الرجل الزاني فانما مجرد الاحتيا في المعبر المستفيض منها الموقوف كالجسم يجرى الرجل فانما والمراد فاعده ويصبر  
كل عضو من الراس والذات كبر في مثله عن الزاني كيف بجلد قال اشدا بجلد فقلت من فوق الثياب فوق بل يجرى ويخو ما هو مشقات  
مخرج من غير ما افنى الفاضلان هتافا يجرى وقد وشيختا منه الصبر في رجع مدعيا انه المشا وفيه نظر فقلت كما عن الشيخ وجماعة  
بل ادعى عليه الشهرة لاجتماع ما بالبينة ان يضر على الحالة التي جدد عليها فان جدد عا راجل جدد كل ان جدد بينا بجلد هاجرا

والله اعلم  
بشأنه فان لم يجرى  
فقلت على ما في  
ص كتاب الحديث  
في بيان ما في  
الكتاب من  
الرواية في  
الكتاب



للتدليل على ما هو عليه من الحق والعدل واطلاق المحل لطلال في عبادة ونحوها ان على الثاني في المسئلة الاولى من صحتها كونه  
يدان باطلا على الثاني في دليلها كونه على الاول اذ لا ينافي المائدة اتحادها من جهة كمالها اذ ما هو علم ان طلاق المحل هما في ذلك  
العقوبة وهل يعرف بين ما خلا في لقمة منها في الاصل والفتاوى ذلك لان ما ناب عنه فاعله سقط حتى الله نعم منه على وجوب قبول  
النوبة فلم يبق عليه حدة نعم وما بطل من الصيغة الاولى نحوها ما يقتضي انصرف الناس باجمعهم بعد ما قيل لهم ذلك خلا اير المؤمنين و  
الحسين عك الفرق فان من البعيد بل ان جميعهم لم يتوبوا من نوبهم ذلك الوقت ثم ان اطلاق النص العتق يقتضي عك الفرق في النهي  
كراهة وتجرع ما بين ثبوت الزنا بالافواه والبيدة كونه الصيغ اخصا بالاول فلا ينافي في الخلاف لان ما ناب عنه فاعله سقط حتى الله نعم منه على وجوب قبول  
ولان النهي انما ورد في صورة الاقرار في التعليل الاخير نظر فان مورد نص النهي ان اخصت بالاول لان النهي فيما يقع على سبيل العموم  
من دون ان يظنهما ما يوجب التضييق اذ لو تبيده الشبهة بالرجح فاذ اقامت البيدة عليه فليس لها فبليته التضييق مع انها العكس  
فخص اوله في وجوب البيدة بما اذا لم يكن على الشبهة حد الله سبحانه فلا وجه لخص النص العتق بما ذكر لان يكون وضعه ما ان  
**النظر الثالث** في اللوح وفيه مسائل ثلث الاولى اذا شهد رجلان شلاء امرأة بالزنا قبلها عدل منها بكونه شهد لها اربع  
شاعات بالبراءة فلا حد عليها اجماع على الظاهر في الشفيع وهو بخلافه من اهل حصول البيدة الداروة والجرم احدى العقوبة السكونية  
ان في اير المؤمنين باسرة بكر وعملها انث فامر الشافعي ان لا ينفذ فيهما فقلن هو عدل فلو كانت لا ضرب في عليها ما علم من الله نعم وفي الشفاء  
في اربعة شهادات اسرها بالزنا فعدلت ببراءة فظفر اليها الشفاء فبوجوبها بكونها في قبل ثبوتها الشفاء في عدل الشهود على نفاها هو  
اجودها سقوط ونفاها لظهوره المناخرين لخاص الشفاء ظاهر فان كان يمكن صدق الشفاء في البراءة كذا يمكن صدق الرجال في الزنا  
وليس احد منهم اول من لا يخرج في الشفاء الداروة للحال فيقول الشفاء والحل في الشفاء من قر الاسكافي في المائتين في ربع ثبوت  
شهادة النساء اثنان مرد شهادتهم المستان كذبهم وفيه منع ما يكون قول المجانب في الحكم بالقصاص لا دليل لهم على ما ذكره ولعله لما رجع  
عنه لان في ذلك واحد من قر نرد هذا المان في يحصل بذلك من اخر في هذا القول لان القائلين على ذلك ادر وبالمجمله لم يصبر  
في القول الاول فيعتبر **الثاني** اذا كان الزوج احد الاربعة الشهود في الزوجة فهل يحد شهادته او يقطع عنها بعد نكاحهم حتى يرجع  
الا ان بلا عن غيره وبيان اختلافها اختلاف اصحاب قولين بل قول لكنهما ضعيفا الشك في صحتها فانها من مسائل شتى منها الا ان  
الدال منها على القول الاول تصلح لاثباته لا يثبت ضعفه بل على الظاهر في ذلك غير ومنهم من ينفذ في المحل وابن  
خزيم والمناخرون كافة فيعز ما يد بقبوله سبحانه ولم يكن له شهادته الا انفسهم فان طاهره ان اذا كان غيره فلا لعان في قوله نعم واللائحة  
يايئز الفاختة من نسائكم فاستشهدا عليهن اربعة منكم فان الظاهر في الخطاب للحاكم لانه المرجع في الشهادة فيقبل الزوج وغيره هذا  
فصل في عمود القول في الشهادة وخص ما دل منها على قبول شهادة الزوج على الزوجة وعلى المائتين الصدق في جاحه مؤيد بل لها  
يقوله نعم ولو لا ما اعلمه باربعة شهد وهو ضعيف الما ذكرنا والمؤيد لم يورد معارضه ما مثاله كما عرفت ما وضع في القول لتفصيل  
بين ما لو كانت الزوجة غير مدخول بها الاول ويدخل بها فالثاني في الحالفه طلاق الزواجر في الجمع بينهما بذلك فرع وجوب شفاء  
عليه هو مقتضى البين بالجملة فالصحيح على الاطلاق بشرط ان لا يثبت الزوج بالعدول في الشبهة اربعة كما هو مقتضى الزوا  
الثاني في شملها على احضار احد الشرطين ما بان يستحق منه القذف ويختلف كلامهم في الشهادة واداهم الشهادة مختلف في المجلس او  
عداؤه احدهم معها وفسقه وغير ذلك مما يجل في الشهادة ووجه السقوط في الاحلال واضح وكذا في السبق القذف كونه من اربعة  
مع كون الزوج مدعيه انما يقبل شهادته وجميع هذا الجمع الى عموم ما دل على قبول الشهادة بشرط كون المقيم لها منصفه في شرطها  
ومع كون مدعيها هو كيان الحكم ما ذكره الجاهل ولم يوجد لهم رواية مختصة لا حكمية ولا برية في الجحيم في اجاب الاخادع كالحل او  
اذا كانت ضعيفة وان كانت بالشبهة بخلاف الشهادتين في جماعة الشفاء يقيم الحاكم حد والله لا يبعد ان يثبت  
عند ولو يعلم على الشهر الاقوى كما مضى في كتاب الفضا انما حقوق الناس كالحذف فلا يثبتها من قبله وان ثبت عند غيره  
بل يثبت فاقترعها على المطالب من المتخوف لها ومحصل ما في المسئلة تجزئ فانه الحاكم حد الله سبحانه بعد ثبوتها عند تجزئ  
دون عند الناس لو ثبت فاقترعها بعد على مطالبهم اياها ولا خلاف في انها طاهره ولا اشكال في سبيلها الضيق في حقها  
اسد هما الصواب انما على نفسه عند الامام بشرط قطعه فهد من حقوق الله نعم فاذا اقر على نفسه من شرب خمر احد هذا من حقوق الله  
نعم فاذا اقر على نفسه الزنا وهو غير محض فهد من حقوق الله نعم وما هو قول المسلمين فاذا اقر على نفسه عند الامام بغير علم يحد  
بمحضر حيا العزبة ونيته فاذا اقر بقتل رجل لم يقتله من محض وليا القسوط البود بام صاحبه ومعنا في حقوق الناس الصريح

ولم يثبت الشفاء  
في الشهادة ووجه  
الافتقار القائلين با  
لرواية الاولى العتق  
ايضا وبالحكم من  
لمرة الموحدة في  
هذا المسئلة



الاخر من اقر على نفسه عند الامام بحق احد من المشايخ فليس على الامام ان يقيم عليه الحد الا قوله عند حق من غير صاحب الحد او لية  
ويطلب خصة في الثاني لو اوجب على الامام ان ينظر الى رجل يخرجه او يثبت الحزن يقيم عليه الحد لا يحتاج الى البيعة مع نظره لانه ابن الله تعالى  
في خلة اذ انظر الى رجل يشترى فلو اوجب عليه ان يخرجه ويثبت الحزن يقيم عليه الحد لا يحتاج الى البيعة مع نظره لانه ابن الله تعالى فلو اوجب على  
الامام ان يخرجه اذا كان للناس فهو للناس الا ان يخرجه من اخفى بكر اخره وازال بجانها ولو اوجب عليه مهر مثلها لم يكن له ان يخرجه  
او امره بالحد لانه جلد للصبي المكر بعد طردها مرة افضت جانته ببدنها قال عليه المهر ونصر بل الحد نحو من طردوا اخر لكن بدل  
فيه نصير الحد بجلد ثمانين كما في الثالث ان من المؤمنين قضي دينك قال يجلد ثمانين اطلاق المجازية فيه يشهد الحرف والامة ولعله لانه  
اطلاق الصدق المعين المهر لم يفصل بينهما الا ان الظاهر في اختصاص الاطلاق بحكم النباد والعلية وعبرها بالحد دون الامة  
ولذا فصل من عدلها ما بينهما وخلصوا ما بالحد واختلفوا في غيرها لاكثر على ان الحد المذكور في ذلك بل لا شهر كما في خصة على انه لو كانت  
للفضلة انه فعليه على المقتض لو كانت امرأة عشر فتمتها للحرز اعترضت فافضت فعلها عشر فتمتها ان كانت حرة فعلها الصبي  
وقصوا السنك وضغف مجبور بالشهر والظن والحكمة بل عمل المناوون كافر عند الفاضل لانه خافيه الارش تعالى على افعالهم  
البحاثة وليتخاف لك فاحمل اوجوب اكثر الامرين من الاشر العشر قال لان الارش على نقد زيادة تدرج بانه نفس حد في المان بحسبها  
فيكون مضمونا ومضى هذين القولين على ضعف الرواية والرجوع الى الفاعله وهو حسن لولا الشهادة الجارية مضافا الى الاحتياط  
بما في الكتاب من الروايات الصحيحة على ان من طرد امرته وكانت بكر فعليه لعشر مقتصرة بالفاعله ثم ان الحد المقتضى بالبطون لا  
مناف لما عليه لاكثر بل الكل من عدم الحد فيه بل التعزير بل يحكم المفعول هنا الا على المقتض ويجعل الحد فيها بل في كلامه لا يخرجه  
لوقوع التعزير عنه كمثل مع وقوع التعزير ثمانين جلده في الطرف لتبائة فالعزير تبعي عليه فعل بجلد من ثلثين لثمانين كما عن  
المعتمد الديلمي ثم لا يلتزم الثمانين على اكثر من ثلثين في سبعة وتسعين كما عن الشيخ والى سبعة وتسعين كما عن الحلبي ثم لا يرد على  
قضية المصلحة ولا تعزير فيه بطله ولا كره بل يفرض له وانى حاكم كما عليه لاكثر احوال ولا يجوز انتفاء فاعدهم في التعزير مع عدم معار  
لها سور رواية الثمانين لظاهر في بقية ما لا يان امة فليكن طرده او ماله الى ما يرجع به الى احد الاقوال الثلاثة **الحال خمسة**  
من وجع اعطيه من غيره ولو كان عبدا ثم وطئها عا لهما ما يتجرم فعليه الحد حد الزنا بجلد اربعة اركان ورجا لا خلاف في تحقق من اجل الفقه  
لزم بطلان الاحاد للعموم والاطلاق للصحة رجل زوج منه حلا ثم وقع عليها قال نصيب الجلد **السادس** من افراقة في بقله امرأة  
معتدة من دون تعزير بها فعليه الحد كذا في الافراد بعد اعلان الزنا والفرقة ولو افرق دونها ولو مكره فعليه حد الفذف خاصة وكذا المرأة لو  
اقر بانها زنا بتخصص معين وبعاد الحد لا من وجع لو اقرت به دونها حد للفرقة خاصة في الشك في الحل وبعاد الحد في الاصل كافة في ثبوتها  
نقله الاسلام ويشقق ذلك خاصة في الظهور لا في الفذف اندفاع احتمالات الاكراه والشبهة بالاصل لكن لو فرض ما حدها قبل وان دفع  
عنه الحد وجب عليه التعزير قبل بوبده القول بان في احدهما الانشا والافاجو من غير ان يكما كان عليها التعزير بهون عليها ان شرع  
البر المسلم وفي الثاني اذا سالت الفاجو من غير ان يكما كان فلان جلدها حد من حد الفجور ها وحدها لفرقة بها على الرجل المسلم في كل من  
دعوا الظهور على الاطلاق الثاني لا ينظر مع معاضتها بظا الصحة رجل قال لا امره باذنيه فان زنت بك قال عليه حد احد لفرقة  
اياها واما قوله ان زنت بك فلا حد عليه خيرة الا ان تشهد على نفسه سبع مرات بالزنا عند الامام فانه يعطى ظاهرا ان قوله زنت بك ليس بقرينة  
فما قاله قول بالحد هو الوجبة فالحد عن الشهادة لا كذلك لكن يذره القاضي به بل حد قبله كما يظن من يذبح الفتك وما اوجب لزوج كما استأنا  
اليه بقوله ومنها اي حد الرجل المراء للفذف في المسلمين من دواشكال فيهم صكر الماش في بيع ابيهم والفاضل فيما وقف عليه من  
**السبعة** من زوج له على حرة مسلمة عا لهما ما يتجرم فوطئها قبل الاذن من الحرز واجاز به اعتد الامة فعليه من حد الزنا اثني عشر سوطا  
ونصف كما في الخبرين عن رجل زوج امره على مسلمة ولم يسامها قال يفرق بينهما قال فلن فعليه ارب قال نعم اثني عشر سوطا ونصف ثم حد  
الزاني وهو صاعر قلت فان صيفت الحر المسلمة بفعله بعد ما كان ضلالا لا يصير ولا يفرق بينهما باقينا على الشكاج الاول وكله في  
الصحيح فمن تزوج فتمت على مشله وفيه في غيره ان طرفي النصفان يؤخذ السوط بالنصف فضررت وهو البتار المذكور في كلام جميع  
وقيل ان يصير ولا شاهد عليه ليس في هذه النصوص اعتبار الدخول والوطئ بل ظاهرها ترتيب الحد بغير الدخول ولكن ذكره الاحتياط  
بغير خلاف يعرف بل عليه الانجم وفي بعض النسخ ان يجلد كما قبل على محض الزوج وبما حقه الدخول على الاذن بذلك واستدانة  
بغيره نظر لصحة جملتهم الى فساد العقد من اصله كما في الشكاج ان كان الاصح خلافا لما شرع مع ثابتها ما حكموا به هذا ذلوا الصبي  
بالوطئ الحد كذا لا يمتا هذا مع ان الحكم بالحد لا يكره في العقوبة بالاسن انما الا باخرة بالارض في مثال المقام ممنوعة سيما بعد





من اعتباره وبغض التصور المقرض له غير صحيح في القبيلا لكنه قد جزم مع صفته انه كان على اذا وجد جليل في كلام واحد من جملته  
جلدها احدا لزان ما جلدته وكذا ان اذا وجد ما في كلام واحد من جملته ما جلدته ما جلدته وصريحه كغيره من التصور عند  
الفرق في الجمعية من بين كونها جليل او امرين في جملة اخرى منها عقد في الجمعية كذا واشي فلا وجه لتقييد الجمعية بالكون كما يوجد  
في كلام بعض متناق جدا ولو تكرر الاجتماع المحرم مع تكرار التعريف في المرة الثالثة كما جرت والحكي وصح ابن سعيد في عقد جزم في قوله  
غير صحيح عما يستلزم من الخبر التناطلي في المرة الثانية هو مع اخيصه عن الكد مضمين لما يقولون كما يستلزم انهم وعن ابن خنزة  
ان عاد التناظر بعد كل مرة فلا في الرابعة كذا يعرف من قبل غلاما بشوه من غير اذ لا خلاف جده لانه فصل محرف فاستحق ما عليه  
التعريف من كغيره من المحرمات بل الامر في كذا في الخبر المشتمل على عقد قبل غلاما بشوه لعنه ملائكة السما وملائكة الارض من ملائكة  
الجنة وملائكة الغضب في اخر من قبل غلاما بشوه الجاهل بجهل من نار ولا فرق بين المحرم الاجنبى لطلاق الدليل وان فيه  
الاكثر بالثاني في محله ورد الفتوى كلامهم مورد الغالب لا ظهر منه الشهوة فيه الا فلا وجه كما صح في محله الشهادة التاميل مناه  
الغير في المحرم كذا كما صح به المقتل الاردي بطله من عموم المناطيط عند الفرق بين الصغير الصغير بل لا بين لرجل والمرأة  
كما يستلزم من خلافهم الغرض في القبول المقتضا ومنه بطله الوجه ذكر المسئلة عليه بعد خوله في عموم تلك المسئلة لان خبر  
بالمرأة ولكن لا وجه له بعد عموم المناطيط والعلة في الخبر محرم قبل غلاما بشوه في بصر كذا في سوط وهو شاور عاجل على التغليب  
لما كان الاخر كما صح به الاصطاح عمومنا والحكي في القضاة هو حسن لولا ان الله استلزم عقد بلوغ الغير المحل لكان اذ المحل لم يستلزم  
مؤخر الجبر اكبر من التغليب واختر بالشهوة كما يكون برافرة فصدق دينا وتبراعادة عفيفه فانه لا يخرج ذلك لانهم كما صح به المحل  
قال لانه قد روي استحباب القبول القادم من مكة بغير خلاف في بيت السخري ما يثبت به اللواط بخلاف عموم المرأة الواردة في بعض  
كلامه في كلامه اختلاف عن النبي قال السخري في النسا بمنزلة اللواط في الرجل ونحوه المرسى في الحديث في ما جلدته مطر حره كانت  
قائمة محضته وغير محضته يستلزم ذلك الفاعلة والمفعولة بخلافه شيء من ذلك جلد الا في جلد المحضته فاصدا خالفوا  
والشبه ذلك كما صح به في ذلك بل ظاهره انك هب المناخرين كما في كذا هو اللواط لا انضاب بل محتمل ان عليه نجا الاماينة للاصل فان  
كما يصح التحايل جلد فلو كان في غيرهم لولا الاجتناب بالخامس عن اللواط وهو بطله صريح المرسى المروي عن بعض الكتب عن لا يخرج انه قال السخري في  
النسا كذا اللواط في الرجل كذا في جلدته لانه لا يلبس فيه ابلح ضعف السند بحسبوا بالشهر وقال الشيخ في النهاية وصح ابن خنزة انها  
تخرج مع الاحتياط الصحيح حد ما حد لزان وروايته اعم من الزم فيحمل على الجلد جمعا وهو حسن لرجحان ما تقدم من قوله عند قوله الصحيح  
في بعضه وان هذا العقد صراخه الحما ما نقد لكن في الخبر المروي عن الاجتهاد من ولانا الفائم انه سئل عن الفاحشة المنيبة التي اذا  
ذلك يجوز لعلمها ان يخرجها عن بيت في ايام عدتها في تلك الفاحشة السخري وليس في الزنا الا ما اذا زنت بقا عليها الحد ليس  
اذا زنت بجها ان يمنع من لعن عليها لاجل الحد الذي اقيم عليها اما اذا ساقضت في عليها الزم والزم هو التحريم من ماله تعجزها  
ليس لحدان قهر بها في الجدة اير المؤمنين بامر ابن كاتبا يستحقها فاما بالنظر فامر بها فخرنا بالنار ويمكن الذب عنها  
بقصو السند اعني الثاني من المطلب المضمن الاول لما لا يقول احد مع ضعفها الوسلما عن جميع لك عن المفاديه لما لم يحجب  
الاكثر بل تاعن ما ذكره سابقا به بحاج عن التصور الا في المسئلة الثانية ان يضمن الصحيح عنه ويضمن جميع المحض مع احكامها الا  
مع ذلك المسئلة الا انه خلاف كذا كما عفا المسئلة لذلك لا يخرج عن شبهة الا ان الحد فيها نوجب لمصير الجلد مطر هذا  
من ختم ان اجبارا صحيح حيث في المسئلة الا في وقيل ترجع الموطوءة استنادا الى روايته ضعيفة السند مخالفة لما دل على عدم  
رجحان مقتضى من الاجتناب الصحيح انتهى لكن علق ضعف سند روايته الزم مع الاحتياط وصحة ما دل على عدم مطر غيره بل الامر بان  
كما عرفت وهو لا يمانع حتى هو في ذلك لا جله فالجواب الى هذا القول في شبهة ان يكون لك منه عقلة فلا يمكن ان يتخذ ما دعا من  
الاجتناب الصحيح حجة او معاينة نعم لولم يدع ضعف سند روايته الزم امكن ذلك باخمال وفوفه على ذلك الاجتناب وان بعد جزم  
عليها المعتبر لينا ولو اشارة غير الا ان علق ذلك وخبر عليم الامكان لما عرفت في جميع اغضاض ما ذكرناه هنا وقتل المستا  
مط في الرابعة مع تكرار الحد لتناطيط الاظهر لا شهر بل عليه من اخر حتى بعض من وجب القتل في الثالثة الزنا واللواط الشهيد  
في المقتضى بل يفهم من جهة عقد طموخا ومنه فتمت القتل في الرابعة حيث قال وظاهرهم هنا عقد الخلاف وان حكما يقتل  
الزنا واللايط في الثالثة كما افوت عبادة الله انه في لكن لا يمانع منهم كما يحل في رولا الفاضل في جزم بان الخلاف المقتضى هنا  
واختلاف المحل الخلاف هنا صريحاً ويسقط الحد بالوبة قبل ثبوته بالافرا او البينة كاللواط فانه كل ما يفسد حده قبل ثبوته





كتاب النكاح

فيه صريح انما المهر في الزد فيه ولا وجه له بعد ما عرفت فيسوق فيه الحي والعبد المسلم والكافر بخلاف بل عليه الاجماع لا سيما  
 والغنية هو المحرمة مضافا الى اطلاق الرواية لايشترط في ذلك ان يكون من الامتناع من غير محرم بل ان يكون من غير محرم فافهم  
 وعجبا وقال الميرزا بنارقم وخمرة والد بلح غيرهم انه انما ينفي في الثانية الاول في رواية عبد الله بن سنان التي هي الاصل هذه  
 المسئلة عن القواعد ان يجر ثلثة ارباع هذا اني خمسة سبعين سوطا ونسفي من المهر لك هو فيه يحوز الرضوخ والنسوخ بالمرء وان لم  
 يقع في شيء منها لكنه مقتضى الاطلاق جدا والاحوط القول الثاني بل عليه الميعن الاصل وعو الاجماع في الغنية هو ان يجر من الرواية  
 المذكورة من يجوز منه ما صرح به الدلالة فيقيد به الرواية ولا نفى على المراء ولا يجر ولا يشترط بخلاف جدد بل عليه الاجماع لا سيما والغنية هو  
 المحرمة مضافا الى اصل اختصاص القنوج والرواية بحكم الثبوت بالرجل دون المرأة مع مثالة النكاح والشهر لما يجب مراعاة من ستر المرأة وط  
 التق في القنوج والنسوخ انما هو الاخراج من البلد لكن في الرضوخ وغيره ان المراء به المحرم متاوتوث الرواية من سلة ولا يعدل بها عن  
 بلا شبهة **الفصل الثاني** في بيان احوال الفد في الحجارة وشرعنا قبل في المسلك الكامل المشرا في الاول والاول هو حرم  
 بنص الكتاب الستة الشفعية بل النواظر مضافا الى اجماع الامة ومما صدق به **الاول** في بيان الموجب للحج هو الرضا والاول هو  
 قوله زينة الفتح والوطن وان ان لا يواط وشبهه من الاقفاط الدالة على الفد من ثلثة ارباع او ثلثة ارباع او ثلثة ارباع او ثلثة ارباع  
 من الاقفاط الظاهرة فيه عرفا على اشكال فيها لجماعة لظهور الاصل الذي يدر به الحد ولكن ظاهرهم الاتفاق على الحد جدد الفادف و  
 قصوا السند بمجوب العمل بان يجر جميع على صحيح ما يصح عنه فلا اشكال في الحد بها انما الاشكال فيها على ما ان لم يكن ثبوت به اجماعا و  
 ايقع في الفادف من غير مضمحل لفظا بالغة الفد وان لم يجر للواجب منها اذا كانت مفيدة للفد في عرف الفاعل اي عرف لغة  
 يلفظ بها لا يحد مع الجماع فلها بطل اوله انفا للماصل عند صدق الفد في عرفها فما عرفت انما يفيد فائدة بكونه الموجه غرض والاول هو  
 قوله ان اقرب ثبوت حكم الشيع لجو فيه ثلثة ارباعا لا يغيروا لست كسبك مجدد لا يجر خلاف بل الاصح الاجماع عليه كافي في ذلك هو الحجر الداء  
 للاشكال المتعلق بالاشارة الجارية على انما يجر على صرحه لا قفاط المربوذة في الفد بل بالجماع الاكراه في ط الامم والاشبهه مضافا الى  
 المعبر المستفيض في القنوج السكون في صاحبه من اقرب ثبوت نقا جدد الحد الزم الولد في الحجر لجل يتفق من ذلك وقد اقر في ان كان  
 الولد من حرة جلد خيس سوطا وان كان من امه فلا شيء عليه فتدبر في اخراج عليا كان يجر في الحجر ولا يجلد الحد الا في الفترة المقصية بان  
 يقول ما زان او ابان الزانية او لثك كلبك نحو اخر قبل في الحسن مثلها ولم افع عليه ظاهرها كما ان يكون لثك كلبك من الاقفاط  
 الصغرى وصرح في ذلك في هذه الصيغة عند ناس الاقفاط الصغرى لغة وعرفا فثبت بها الحد في استسكه بعض الاجل لما عرفت في  
 الا ان يوفق صاعدا صريحا في الرمي وهو حسن لانه لا ينفذ عند الباقي ان من عوقا الطم لغة ولوفان في بلك بول الحرة ولدت من  
 الزنى واما ابن الزنى في الفد لاسبية خاصة قال ثلث بلك فالفد لا يحد للاب والام دون الموجه لانه فادف فاما حقيقة  
 دونه لانه ليس بلسب لانه غير كاشيتا لثا زانية فلو ان ابان الزانية في الفد لهما دون الموجه لما عرفت ولا خلاف في ثبوت  
 ذلك لا اشكال في ذلك لا عليه في الصحيح ان قال لثا زانية امه حرة ابان الزانية لم ينفذ من لدها جلد الحد لهما ولم يعرف بينهما  
 الحجر فندبر واما بطلان الحد عليه لهما اذا كانا مسلمين فافهم من محضين فلا يحد مع عند الشرايط واحدها فانه ان كان الموجه  
 بهما بل غيرهم كما انهما لو اصف مباحدا لهما ولو كان الموجه كافرا او عبدا بالجملة فافهم عند الشرايط ولو بعضا لانهما المفد في ذمة مبيع  
 كلامهم حكمه ولو ان ابان الزانية مثلا وامه كافرة لا يحدان عليه لعزيم فافهم بالجملة فافهم عند الشرايط ولو بعضا لانهما المفد في ذمة مبيع  
 او علوا المفد في المشرط في ثبوت الحد عليه في المفد في هذا الام وهو غير مكافؤ وقال الشيخ في روى انه بعد كمال المحنة الولد الحجر  
 عن مولانا الصغرى اليهودية والنصرانية تحت السلم فيقتل ابناها في اضرب لفاذ في ان السلم قد حصتها يصف بعد كفاها حرة الولد  
 وضعت الحجر سندا فان فيه بنان من محمد المجهول ولا تارة بان قد في لابن اعم من نسبته الزنا الى الام مع ان الفد في ذلك ليس  
 قد في لانهما بل لهما فخر بان صير الفادف اعم من الحد فيجوز العزيم في حق قوله في هذه الوجهين ثمانية الاول قوله ان المسلم قد  
 حصتها الثاني موجه على النسخة المفد الموقية في بيت لكن في في الحد لاجل الفادف بغير حد فان لم يجر عنه بضعة لم يحد من م  
 كما في سند في سبوا يعطى بن محمد كافي في سند في ومنه فقط ما في لف من انه لا بأس بالعمل هذه الرواية فانها وافضل الطريق لو سلم  
 وضعت الطريق فانما يجر غير كافي لهما من حيث اعتصماه بعمل الاكثر وخصوا البتة من حمة بخلاف الدارة ولكن بعضنا يجر ما و  
 عن الاسكافي من انه مكرور ولا الباقية وان الجبر دون الام لم يزل على ذلك لانه ان اشار عبد الله بن عمر بن عبد الله بن عمر  
 بان لا يحد مسلم في كافور ذلك لو قال يا زوج الزانية فاحدا لها خاصة كذا لو قال يا ابنا الزانية او يا اخا الزانية قال الحد

في العار الاول من  
 منع ذلك وغيره  
 في الفد في سبوا  
 على ان يجر  
 فان عليه الحد

لما انزلت الموحية بالحطاب لوعلمها ان الزانية وما بعد على اذ وج الزانية اسفل قوله فالحل بالحقن بالجميع بقوله فالحل بالحقن  
كما فعله غيره كان اخيرا بل احسن فان اذكر زناها يوم خيبر في الشرطية الاولى ون ما وعد لها او بالعكس حيث فصلت حديثها  
عن الاخرى مع اتحاد حكمها انشا الخصومة فله وكون ليلها واحد ولو قال زنت بغلان فله وجه قد قدمه في الزنا مع ما  
في ثبوت المرأة المنيو اليها زناه ثم ديس من احوال الاكرام بالنسبة اليها ولا يتحقق الحد مع الاصل والاصح الوارد في الخبر  
في رجل قال لامرأته يا زانية اناريت بك فاحل عليه حد واحد لقوله اياها واما قوله اناريت بك فلا حد عليه فيه لان الشهادة  
نفسه ربع مرات بالزنا عند الامام فانه يعطى بظاهر ان قوله زنت بك ليس فيه ما حيث في الحد فيه ثم ومنه حد القذف في حد  
ومن ان لا فصل واحد فان كذبته بالنسبة الى احدها كذب بالنسبة الى الاخر وهو منتهى النسخ ولحد الاصل ديبته لاكماله  
الشرع لذا يجب الحد اجماعا على من قال ما منكم وفاق بره ونحوه فيه منع اثباته بالجميع عليه قياسا لنظر في الاصل بالنسبة الى كل  
منها فينبغي ان لا يحد عنه بالكثير فيمن المكر على الزنا ليس اينا والى الاصل الاول اهل الحد والحل وقال النضر في الثاني  
وعمارة في الغيبة عن اجماع عليه الا لكان الاول اقوالا لثبوتها الدائرة والعرفان القذف كقوله لمن يباغره ويهاديه لشربان  
ولا لا يط ولا ايم زانية وقوله يا حلال بن حلال ونحو ذلك بوجه الغفران بخلاف الصحيح عن جلست جلابغره في فخر من  
هل يحد قال عليه تعزير لما فيه من الابداء المحرم الموجب كما باقي كذا يبرز لو قال لامرأته اجماع عندنا ما صدق فيهما صريح  
الحل لا مطر كما هو في العبادات غيرهما ويكن جملتها على الاول كما هي في هذا القول والحد والحكم بالغفران في الجملة ومطرا  
هو المشبه بالاصح على الظاهر في لفظ الموتى والصحيح في رجل قال لامرأته اجماع عندنا ان يضرب بثلث نر عاقل  
يضرب فانه يوشك ان يثبت في الغفران ان لم يكن صريحا في الغفران بل اعم منه من الحد لكنه مع ظهوره فيه حمل عليه للاصل  
صريح الصحيح الا في المنهج على مثله المثبت الحد بما باق خلافا للجماع وجب الحد للصحيح ان قال الرجل لامرأته اجماع عندنا وليس  
له بنية قال يجلد الحد بخلافه بنية بها يحمل الحد فيه الغفران واخصا بما اذا قصد به كذا كذا في الزنا ناصر مجا ولو بغيره الحال  
وبنية عليه قوله وليس بنية ومنه بنية عند اسكان الجمع بنية وبين الموتى المنفذ يحمل الغفران فيه على الحد لكونه اعم منه فضلا  
عند امكانه من غيره وهو غرض ما ذكرناه من الجمع بالاصل الشهير ونحو بعض المعبر بوجه الجمع على كذا عن سند فلا يضرب  
فيه من الجملة في رجل قال لامرأته بعد ما دخل بها اجماع عندنا قال لا حد عليه في الصحيح في رجل قال لامرأته لم تاني عندنا قال ليس  
عليه شيء لان الغفران قد ضرب بغير الجماع بنا على ان لفظ ان المراد من الشيء المنفي فيه زنا هو خصوص الحد والغفران لا يشذ وما ان ينط  
التعليل فان مقتضاها عند الغفران الضرب الذي هو مناط الحد عند الاذنى الموجب للغفران خصوصا عادة وان اخلل الدخا بغير جماع  
بل يتبع عن الاسكان في الموافقة له فيها لو قال ذلك عند جرد وحيات الخافعة له في غيره وهو ضعيف بالجملة فالقانون الغفران لو  
قال لهذا ذلك وقال الغفران موافقا ما بوجه اذ لا كالتخصيص الوضوح بغير كذا لو قال له يا فتى ويا خاتن ويا سنان  
لعمري ونحو ذلك مما يوجب الاذنى بخلاف بل عليه لا يخفى في الغفران للصلو السفيضة عموما خصوصا بعض الامثلة كالخبر عن رجل  
قال لا خرافة ستوقى لا حد عليه بغيره في اخر اذا قال الرجل من خفت وانت خبير فليس فيه حد لكن فيه موعظة وبعض الغفران في  
ثالث قصة اهل المؤمنين في رجل دعى اخر فاجابوا في الاخرات ابن الحنون فامر الاول ان يجلد صبا عشرين جلدة وقال له اعلم اني عقيب  
مثلها عشرين فلما جلده اعطى المجلود السوط فجلده نكالا لا ينكح ثم انه رابع شكى رجل الى اهل المؤمنين من قال له اخبرنا ما لك فقال  
سنوجه ضرا وجعا حتى لا يؤذ المشبه بغيره في خبرين انه كان يهز في الجماع فلا اشكال في  
الحكم بطلان ما لم يكن الموتى منظارا معصية الله ثم ولو نظرا فلا يغفر له لا سقفا الاستخفاف بل كان الموتى مصابا بذلك جودا  
بلا خلاف جدد بل عليه لا يخفى في الغفران لانه من الذي عن المنكر وقد ورد ان من ثما العبادات الوقوع في اهل الرب عن مولا القصة  
ان انا جاهر الفاسق بفسقه فلا حرم له ولا عيب في عيبه قال قال رسول الله اذا رايتهم اهل الرب البعث من بعد فاطمروا البلاء منهم  
واكثر ومن سبهم القول فيه باهتوم لئلا يطعن في الفساق لا سلم بعضهم الناس لا تعلم من يدعهم بكتب الله ثم لكم بذلك  
الخشاة ويزعم لكم برب الذر في الاخرة الى غير ذلك لا تضع مواجعه كما يكون نسبتة اليه كذا بالحرفه اكان الوقعة فيه من زنا  
وهل يشترط مع ذلك جعله على طريق النهي عن المنكر فيشرط بشرطه ام يجوز الاستخفاف به مطا اطلاق النفي القوي الثاني ما اذا  
اخط ولبثت القذف كل ما يلهي الغفران بالافرار مرتين من المكلف الحاشا وبيتهاء عدلين بخلاف لا اشكال للمعروف والاشكال  
في عدم ثبوتها بالمرء من الافرار كما هو في العبادات مع ان عموما في الغفران بقبضه الثبوت بها لكن لا اصحا خلافا وكانه اجماع في ان

وحياته الماتية في نوع نرد فيه قبل وجوب مخالفته ولكن لم ينف عليه بشرط في الفاذف الذي يحكمه كمالا بل يوجب العقل والاختيار والعقد  
 بلا خلاف بل عليه لا يخفى في غير وجوب مخالفتها وهو كالحج فمضاهي الأصل في الحجة الأولى من القلام بحكم عقد الرجل في جلد فالدلالة لوان جلا  
 عقد فالحكم لم يوجب الصبح الذي غيره في الثاني لاجل ما لا يوجب العقد في كماله بل يبرز وكذا الحق لا يوجب عقد احد لو كان كمالا  
 بل يبرز في بقية العقد في غير كونه من ربح منه كلف لئلا يلبوا ومن شرط وجوبه في بقية العقد في الصبح كونه ميملا ولا غيره في ربح  
 عقدا كذا شرعنا وجب البعز منها مع العقد جسم مائة الفضا وهو الأصل في شرعها الحد والغير شرع الاقل احد نصا بغير ما هنا  
 ووجه شرط العقد الاختيار هنا اوضح كافي في سائر المواضع **ثانيا** في بيان العقد الذي يحكمه فاذف كمالا وديته فيه لذلك لا حقا  
 بلا خلاف كافي الاية الكريمة والذبيح مولا محمدا ثم لا يا وابعده شهادته فاجلدهم ثمانين جلدة ولما كان له مقام معذرة قالوا المراد به  
 هذا البلوغ وكال العقل والحجة والاستسلام الشرع العقبة عن الزنا واللواط وعقد النكاح بغير إذن صبيلا ومجنونا او مملوكا وكافرا  
 او منظاهرا بالزنا واللواط لم يجد بغير رجاء كما في كلام شيخنا والنص في دفع الاستغصنة منها زيادة على عامر اليه لاشارة الصبح في غير واحد  
 من الاحاد عليه يعني لوان مجنونا فاذف جلا لار عليه شبا ولو قد فذف رجل فقل لربا زان لم يكن عليه حد الصبح في الرجل بقذف لصبيته  
 يجلد فالدلالة لا حتى تبلغ ومنها ما فخر على مملوك عن حرة الاستسلام الواقيته رجل فذف عليه مسلمانا الزنا لا يعلم منه لاجل نص  
 الحد حد الحر الاسوطا ومنها عن الافراء على اهل الذمة فاهل الكتاب هل يجلد باسالم الحد الاكثر اعليه فالدلالة لو كان بغير وفاء من  
 ما يدل على اعين الشرا ما يجر كل الف من ذكرا وانثى فخر على صغير وكبير وذكر وانثى ومسلم وكافرا وحرا ومملوك فعليه حد الفرية  
 فخرج ان لسانا زاد على ما في حمله الشيخ على الافراء على احد ثوب الصغبر والمملوك والكافر مع اسلامه وحريته غير على ان المراد بالحد  
 فيه ما يعم الغريم لا باس وان يجد جمعا عا العباءة ومما يعز في ذف المظاهرة بالزنا وهو خلاف ما دل على نفي غريمه معللا بعدد شر  
 والدلالة الشهادت الى العقد وجب ما ينهاها ما هنا بعموالا انه في قبح العقد مط بخلاف بل وجه المظاهرة بالزنا بغيره من انواع الادنى  
 وهو كاشري نعم ربما يؤيد مخوي ما دل على تعزير فاذف ككافرة وكذا لا يشترط فيه اثنا البتة فلاب لو قد فذف له المحصن لم يجد  
 بغير وكذا لو قد فذف فحرة الميته ولا وارث لها الا ولده نعم لو كان لها ولد من غيره كان لهم الحد ما كل ذلك الصبح عن رجل فذف فيه  
 فحق لو قتله ما قبله وان قد فذف لم يجلد فالدلالة ان كان فذف لامة باين الزانية اسير ميثم لم يكن لها من اخذ بمقامتها الا ولده فالدلالة بقاء  
 عليه الحد لان حق الحد فذف صا الولد منها وان كان لها ولد من غيره فهو ولها وان لم يكن لها ولد من غيره وكان لها فرية يقومون بحق  
 الحد جلد لهم واخلافه في شيء من ذلك لاني في هذا الولد لو قد فذف في هذه الاب كذا يحكم لو قد فذف الام والافاء وبه ومحمد بن لؤي  
 للعموم **الثالث** في بيان احكام فلو قد فذف شخص عتقا واحدا بعد احد فلكل واحد حد لو قد فذف فله بلفظ واحد كذا في تفسيره للجميع  
 حد احدا ان لما بقى مجتمعين ان فز فز في الطائفة فلكل واحد حد على الاظهر لاشهر في الغيبة في الاجماع عليه هو المحجة فضلا  
 الصبح في رجل انثى على قوم متفق ان اتوا به مجتمعين ضرب حد احدا وان اتوا به منفردين ضرب لكل واحد حد مجزئ اجزاء فقص  
 اسانيدها او ضعفها بالاشهر العظيمة بغير انما حمل على ما لو كان القذف بلفظ واحد مع كونه اعم جمعا بغيره من المحقق في كل  
 فذف قوما جميعا فان كل واحد فذف فم فان ضرب حد واحد وان فرق بينهم في القذف ضرب لكل واحد منهم حد بجلا الاولى  
 على ما لو كان القذف بلفظ واحد لاجل على ما لو جاز به مجتمعين وعكس الاسكا في جعل القذف بلفظ واحد موجبا لحد واحد  
 وبلغت معتمد موجبا للاشهاد ان جازوا مجتمعين القذف ان جازوا منفردين نفي عنه لباس في لف مجتاهد لالة الحجة الاولى عليه هو  
 اوضح طريقا وفيه نظر لان تفصيل الاول شامل للقذف المتحد والمشتد فاعلم به بوجوب التفصيل فيما اطلق قوله فيه جماعة ضعفه  
 للقول لانه اقرب انساب الجماعة للقذف انما يجز قوله لوجعل صفة القذف الدلول عليه بالفعل وارب بالجماعة القذف المتحد  
 وهو بعد جد بل القداما ذكرناه او ما قيل من ان المراد بقوله عجم الجماعة في الفرية بمعنى قد فذفهم بكلمة واحد وعليه فلا يكون القذف  
 في الحرج اعم من المتحد المشتد بل فاق في الاول يكون التعاضد بينه وبين الحرج الاخر تعاضد من المطلق المقيد من جهة واحد وكل  
 على تقدير الامتية فان كل لامة منهم من جهة مقيد من آخر وعلى الفدية من يجب حمل المطلق على المقيد من طرف واحد ومن الطرف  
 وهذا قول اخر ان الحد في حد هما في الفقة المفعول وابنه في الهداية وما شاذان غير واضح السند وضعفه حد القذف  
 يورث لومات مقذف قبل استيفائه والعقوبة كما يورث الال لكن لا يورث الزوج والزوج في لا غيرهما من ذوى الاسباب  
 عدا الامام فيه وكذا ليس له العقوبة كما في الغيبة مد بها عليه على ام الحكم بالجماع الامامية كما عمل الخلاف في غيره اية لكن على الشا  
 خاصة هو المحجة في النص الاستغصنة منها زيادة على ما باقي اليه لاشارة الصبح في غير فذف وجبة هي مئة ولها قول





كتاب التفسير

على ذلك الامام كما هو المشهور عليه في التفسير لا يخفى عن العبد لفت فلم يجوزنا مثله بغير اذنه المعلن ان اباحه عنك الله العباسي مثل  
 القائل قلت ثلثة عشر جلا من الخراج كلهم سمعتهم يقرمون على في طابقت في لو كنت قتلهم بامر الامام يكن عليهم السلام  
 نفي ذلك مبني على الامام فليكن ثلثة عشر ثمانين مجتبا عنده وتصدق لهم بالسبق لا امام وليس عليك غير ذلك نحوه المرفوع و  
 من الثانية في غير مع عموم نفي القتل اشراط القتل ما اذا امن القاتل ولم يفتك نفسه ولما اوعى مؤمن نفسا ولا اولا ما انشا الجواز في  
 الحروف على شئ من ذلك لا خلاف في الظاهر في الحان ما في الانبياء هم موصية في ان يعظمهم كالمهم فاعلم مؤمن ان لا يسلم ضرره فيهم  
 اذ نادى مع ان في القينة اعمى عليه سحر الامامية لكن من انكره وعنه انه قال لا اؤذي جلا بذكره عن اوده صا في المرأة الاجلدة  
 مائة وستين سوطا من جلا الناس ما نوزح جلا لا ينبتا مائة وستون وهو ضعيف الحق في الخبر وغيره بالنبي كره ويقتض من غير  
 تخصيص بما طهره من قبل ويمكن اختصاص الحكم بها للاختصاص بها بآية الظاهر هو حسن ان اطلاق النفي القوي يقتضيه عند الفرق في  
 الفاذف بين الرجل والمرأة والمسلم الكافر وبعد الفرق بين الاخيرين حكمة ذلك قال في خبره عن علي ان نهوة تستم النبي وتفتح به  
 مخفها من قبل في مائة باطل لسواه **التميز** يقول يدعي النبي بعد بدلتا بخلات ولا يحل للنصوة ضمانا من جراحهم انه  
 بنى قول ان سمعته يقول ذلك فافعله كذا يقتل من قال لا اذكر ان عمدا م شاق لم لا اذا كان على الاسلام بخلات في الجراحات لو  
 ان سجلا في النبي في ما اذ ان النبي ان لم كان يقبل منه قال لا ولكن يقبله لو قيل ذلك منه لماسلم منا في وما استند الحكم في الجراحات  
 وناسي لا اريد ان الجواب للقتل هو حسن لا انه لا يدل على القتل وهو لو كان المراد بطلان مقتضا فضل القتل وهو والحق على بعض  
 الوخو وهو خلاف اطلاق النفي القوي لان في كل مقتضا واخرى بالبعد عن تكا الكفار لصدا كاليه وهو والصفا فيهم يقتل  
 بذلك كذا غيرهم من فرق الكفار وانما قتلهم بامر اخر **التميز** يقول السحر اذا كان مسلما وبغيره اذا كان كافرا بخلات في  
 ونصا في القوي سحر المسلمين يقتل سحر الكفار لا يقتل قبل بالسواه ولم لا يقتل سحر الكفار في ان كفر اعظم من السحر  
 السحر والشرك مقررنا وعليه جعل اطلاق في النصوة منها عن سحر في الجراحات وان كان في ذلك فمجدل في نهما من جعل  
 شيئا من السحر كان اخره من جهة وجد لقتل لان توجب منها السحر يقتل بالشفع من جهة واحد على واستند الاول منها لا على رد  
 من كان لا يختصا بقرينة بؤته في الافراد لان الشاهد يعرف قصده لا بآية هذا التاميز في الثاني منها لا على عموم القتل للعائل السحر  
 والمعلم كما هو في اطلاق العباءة وغيرها من النص القوي خلافا لجماعة مخصوصة بالاول لعل وجهه لا يصل اختصاصا ما دل على قتله يقول  
 مذهبكم التباد بالاعطاء والتعريف العمومي عند السند انما اختصاصا ما دل على ان تعاليم النظم لمرق جعل ولا يخفى عن وجه  
 ثمان مقتضى اطلاق النفي القوي يقتل على العزو فيه بين كونه مستحلالا ام لا وبه حجة بعض الامتصاصات من سحر المناظرين هو لا  
 بتعيينه بالاول وبوجه غير اخر بعد اطلاق النص الجبرضي عند السند فافهم في الجاحزة وعند خلاف فيه بينهم اجد ولم ارجع  
 له غيره الخ **التميز** يذكر ان يزداني نادى بالصبي تعزير حيث جاحز لثمن عشرة اسوط وكذا العبد كاهن في بيع وبيع وعده و  
 لكن في العبد للنبوة المرفوعة في الاجل لواله يؤمن بالله واليوم الآخر فليد كثر عن عشرة اسوط الا في حد قال واذن في المملوك في ثلثة  
 او خمسة اخرة اربا لصبي المملوك في خمسة وستة واربع قبل بمقتضى افعى الشيخ في بتر ويجوز سعيته في ثلاث ابر للمؤمنين  
 في الاضياف بقوا معكم ان غيركم فوفى ثلث عتقا في الادب في اقص ستة واربع الرخصة صري لصبي الشاب في خمسة ولم اع  
 بها مع قصود سند في مخالفتها لما في مجمع بينهما يقتضيه ترتيب الاعداد المذكورة في الكراهة ضعفا سدا وانما جعلها لا احتياط  
 عليها ان جلدتها وشعر بعضها التيمم للاصل في الاسانيد معاضها باقوى منها ما دل على ان التعزير في الوالي بحرية يجب  
 ما يراه نال من الحد في الجرح المرفوعة في معيقا عن لعل صحيحا كالعزير في الحد فلا بد من ثمانين في لا ولكن في بعض  
 فانها حد المملوك طلق كذا قال على ما يراه الوالي من قبل لرجل في قوله بدنة في المثلث عن التعزير كره هو في بضعة عشر ما بين  
 العشر في العتق لو فعل المولى بعد الثاني اذ نادى به على العشرة استعمل عتقه اطلاق العباءة يقتضيه بؤن لا سجدت اجمالا اذا  
 لم تبلغ الزادة حدا ولم اجب نصابا لا في الوفا واما الموقوف في غير الكتاب في بيع استجبا العتق او جبر في غير حد حدا كما هو في الاجمعي  
 من ضرب مملوك حدا من غير حد وجب للملك على نفسه لم يكن نصا به كفارة اعفقه طاهره الوفا على الشيخ في بعض  
 فرضه في غير عتق فوفى الحد وهو خارج عن مورد الرماية فتكون بظاهرها سادة والعاملون بها مودها جملوها على شخصيات  
 فتجدد الحاشية بعد من فذف عتدا وامسكا بعد الاجمعي بقدرها نحوها وعكس الفرق بين الاجمعي المولى منها مع عمومها  
 من النصوة بغير من فذفها وفي الجرح اصرافا ثمانين لسواه ففعل ذلك فلا تقوى بازانية في هل ايت عليها في فقال ذلك في



وہ



ويطر عن الخليل من غير الحدوشة بقية ما ورد فيها جماعة من المحققين كالسيد الساجي الدبري طائوس من الغاضليين يعرود هذا حكما  
 الاكره ورد بانه خلاف الاصل القدر لو كان ايضا الدفع به عن نفسه وبما سلم الاول وتبرؤ الثاني لان العهد في الاول لا يوجب  
 منفي في الثاني وان كان الحكم قبله بغيره لا يوجب الاصل كما اردنا بغيره من الامر من الحكم الاكره وهو يوجب البتة الدارعة والجواب عنه بما  
 مر من مخالفة الاصل لفظا ضعيفا بغير كيف لا وعامة ما افاده الظهور وهو غير كاف في اثبات الحد دلالة منافاة بها بالبتة الدارعة  
 ولذا لو ادعى ما يوجبها قبل ولو كان مخالفا لجماعة نعم حجاب عن هذا النزاع بان ثبانه على انحصار الدليل في الاول في الجماع شيئا  
 على ضعف الجرح من جوهه وقوة جرح المنع لا يوجبنا ضعف الجرح بالشبهة ودعوى الجرح الاجماع على رواية وقبوله فيجمع فيه حتى التعليل  
 المتضمن للمعجم **الشيخ** من شربها الى غير مستحلا الشرب ما اتم وهو مسلم استيقان ثاب قيم عليه الحد ما لم يوجب جلد خاصه  
 الا يقبل قتل من غير فرق في الاستنباط كونه فطريا او طبيا كما عن الشيخين اذ انماها قبل لا مكان عرف من شبهة في الشرب مستحلا الحد  
 نذر وبالشبهة لما رواه الفقيهان شاذ في وثق العامة الحاشدين فلا يبرهن مطعوش شرب الحرف اذ عرف بجلد في الجرح على الحد الله  
 نعم يقول للبر على الذين امنوا وعملوا الصالحات يجذفوا بطرا اذا ما اتقوا وامنوا قد مر عنه الحد فليعلم ان البر المؤمنين نفسا الى  
 فقول ليس فلا من اهل هذه الابرة ولا من ملك يستل ان كتاب طهرم الله سبحانه ان الذين امنوا وعملوا الصالحات لا يتحلون حرما فان  
 فلا من فاستبقه مما قال فان ثابتم عليه الحد ان لم يثبت فله فقد خرج عن البلد الجرح قبل الفاعل كحل والشيء كما حكم ان حكمه حكم  
 المرتبة لا يشنا بالذات على الفطرة بل يقبل من غير استنباط وهو قويم من علمه غائبا لما خبر لا نكار ما علم من خبر من الدين  
 مع ذلك شبهة اذا ارادها ما امكن في حقه لعرب عمده بالاسلا وخوفه في حقه عند الشبهة لا يقبل بالاشبهة كما هو الحال في ان كان  
 الصواب في هذه الصو خارجة عن مفر من المسئلة بل هو ما اذا لم يكن هناك شبهة محتملة ولذا ان شئنا لك بعد ان خالفنا قال  
 اذا لم يكن الشبهة حقه لعرب عمده بالاسلام ونحوه لا يتعد قول الشيخين قال عليه يحمل استنباطا من بن مطعوش وغيره من استحلاله  
 صلا لاسلم بالنازل التي منه بقاء الجواب عن الدليلين اللذين مضيا لكن يتوجه على شيخنا انه كيف شوجه على تقدير الشبهة محتملة  
 قول الشيخين من تعام بالاشتباه والحد والتم القتل مع عدم ما منع انما الشا خليفة المنكر لغيره في الدين الشبهة المحتملة على تخلف  
 دفع الشبهة عنه بحيث يصير انكره من ثاب ان استل اية كان حرمنا ليشنا بالذات كان طبيا او يوجبها في ذكره الجرح  
 لا يثبت على صوة الشبهة بغيره ومن هنا بط جوبل خرو عن الاستدلال بها لما وان جواب شيخنا عن لزومه يحمل على صوة الشبهة  
 يوافق الطوب على ما عرفته والحق في الجرح عنها بعد لا غرض عند ها انما فاضلة واقعة فلا يكون غايه لصورة كون المستحل  
 او طبيا لاحتمال كون فلا نذر اذ اراد من مله لا عن فطره فتوجه حرج القتل بعد لاشتباه بهذا اجاب الغاضل المقدس في حجاب الكتاب  
 عن لزومه هذا حكم الجرح ما عنيها من المنكرات في الاشربة كالغفاء والندب فقلنا شار البتة بقوله ولا يقبل مستحلا شرب غير  
 بيقية في الاصل فكله مستحلا او واجب قتله هو نادر كما مر في **الشيخ** من باع الجرح مستحلا بيعها استنبط وطو كان فطرنا اذ  
 البس تجرعه معلوم ما ضرره وقد يقع فيه الشبهة من حيث انه يوجب شرا وله على بعض جوه الفسقات قبل فغيرنا على استنباطه وان ضل  
 فان ثاب قبل منه الاقل حدا وكان موضع فاق ما وقع على فطره من يقينه فيا سواها من الاشربة اذا اباة مستحلا لا يقبل فطرنا ان  
 لعنا اجماع المسئلة على حرمة فلا يحكم بكفر مستحلا الموجب لغتله نعم لو ابرز لفعله المحرم هو حسن ان كان من يعتقد التيمم والا فغيره  
 وفا في الشيخ بعض من اخر حث في الحنة ناديه مع كونه من اهل الخلاف نظر **الشيخ** لو نال لشارب عنه قبل قيام البتة عليه شبهة  
 الحد عنه بلا خلاف في الظاهر كبر في محله من العتاة وهو الجرح مضيا الى جميع ما مر في الزمان لا دلالة ولا يقطع عنه الحد لو نال بعد قيام  
 البتة على الاظهر لاشبهه من الطائفة الاصل مع عدم ظهور المسقط بالكلية خلافا للحلي يجوز لا امام العفو عنه هنا كما اختار في الزا  
 وهو مع شدة على الظاهر العقري في بعض البنا حجة غير واضحة ما مرته وقد عرف جوابه ولو نال بعد الاقرار بتجرا الامام في كفاية  
 الحد عليه او العفو عنه كما في الزا على الاظهر لاشبهه كما مر في جميع ما مر في الزمان لا دلالة ولا يقطع عنه الحد لو نال بعد قيام  
 ما وافق في الدين هو اننا نضعها في جلد ثمانية الشرب بطريق وفي هذا التقرير الذي بيننا به لا ولو لم يندفع ما ورد عليها  
 من جرح الفارق بين الرجم وضربه فتمتة النفس لما لم يحفظها من غير اختلاف صوة الفرض ذلك لعنا خصا حدان في الرجم بل  
 يثبت فيه الجلد ما يرض على بعض الوجوه وطرفه من اسقوط اية كالرجم بالثبوت بعد الاقرار ولا ريب انه اكثر عقوبة من الجلد ثمانية حتى  
 اسقطه من من وجبه فلعن سوط الحد هنا بالثبوت الى بعد هذا مضيا الى عموم مضمون التعليل في بعض المعبرة الواردة في اللواط  
 في اما الى ان لا اعترف بالواط فانه نعم عليه البتة انما يطرح بالافراد عن نفسه اذا كان للامام الذي من له ان يعاقب عن الله

ويطر عن الخليل من غير الحدوشة بقية ما ورد فيها جماعة من المحققين كالسيد الساجي الدبري طائوس من الغاضليين يعرود هذا حكما  
 الاكره ورد بانه خلاف الاصل القدر لو كان ايضا الدفع به عن نفسه وبما سلم الاول وتبرؤ الثاني لان العهد في الاول لا يوجب  
 منفي في الثاني وان كان الحكم قبله بغيره لا يوجب الاصل كما اردنا بغيره من الامر من الحكم الاكره وهو يوجب البتة الدارعة والجواب عنه بما  
 مر من مخالفة الاصل لفظا ضعيفا بغير كيف لا وعامة ما افاده الظهور وهو غير كاف في اثبات الحد دلالة منافاة بها بالبتة الدارعة  
 ولذا لو ادعى ما يوجبها قبل ولو كان مخالفا لجماعة نعم حجاب عن هذا النزاع بان ثبانه على انحصار الدليل في الاول في الجماع شيئا  
 على ضعف الجرح من جوهه وقوة جرح المنع لا يوجبنا ضعف الجرح بالشبهة ودعوى الجرح الاجماع على رواية وقبوله فيجمع فيه حتى التعليل  
 المتضمن للمعجم **الشيخ** من شربها الى غير مستحلا الشرب ما اتم وهو مسلم استيقان ثاب قيم عليه الحد ما لم يوجب جلد خاصه  
 الا يقبل قتل من غير فرق في الاستنباط كونه فطريا او طبيا كما عن الشيخين اذ انماها قبل لا مكان عرف من شبهة في الشرب مستحلا الحد  
 نذر وبالشبهة لما رواه الفقيهان شاذ في وثق العامة الحاشدين فلا يبرهن مطعوش شرب الحرف اذ عرف بجلد في الجرح على الحد الله  
 نعم يقول للبر على الذين امنوا وعملوا الصالحات يجذفوا بطرا اذا ما اتقوا وامنوا قد مر عنه الحد فليعلم ان البر المؤمنين نفسا الى  
 فقول ليس فلا من اهل هذه الابرة ولا من ملك يستل ان كتاب طهرم الله سبحانه ان الذين امنوا وعملوا الصالحات لا يتحلون حرما فان  
 فلا من فاستبقه مما قال فان ثابتم عليه الحد ان لم يثبت فله فقد خرج عن البلد الجرح قبل الفاعل كحل والشيء كما حكم ان حكمه حكم  
 المرتبة لا يشنا بالذات على الفطرة بل يقبل من غير استنباط وهو قويم من علمه غائبا لما خبر لا نكار ما علم من خبر من الدين  
 مع ذلك شبهة اذا ارادها ما امكن في حقه لعرب عمده بالاسلا وخوفه في حقه عند الشبهة لا يقبل بالاشبهة كما هو الحال في ان كان  
 الصواب في هذه الصو خارجة عن مفر من المسئلة بل هو ما اذا لم يكن هناك شبهة محتملة ولذا ان شئنا لك بعد ان خالفنا قال  
 اذا لم يكن الشبهة حقه لعرب عمده بالاسلام ونحوه لا يتعد قول الشيخين قال عليه يحمل استنباطا من بن مطعوش وغيره من استحلاله  
 صلا لاسلم بالنازل التي منه بقاء الجواب عن الدليلين اللذين مضيا لكن يتوجه على شيخنا انه كيف شوجه على تقدير الشبهة محتملة  
 قول الشيخين من تعام بالاشتباه والحد والتم القتل مع عدم ما منع انما الشا خليفة المنكر لغيره في الدين الشبهة المحتملة على تخلف  
 دفع الشبهة عنه بحيث يصير انكره من ثاب ان استل اية كان حرمنا ليشنا بالذات كان طبيا او يوجبها في ذكره الجرح  
 لا يثبت على صوة الشبهة بغيره ومن هنا بط جوبل خرو عن الاستدلال بها لما وان جواب شيخنا عن لزومه يحمل على صوة الشبهة  
 يوافق الطوب على ما عرفته والحق في الجرح عنها بعد لا غرض عند ها انما فاضلة واقعة فلا يكون غايه لصورة كون المستحل  
 او طبيا لاحتمال كون فلا نذر اذ اراد من مله لا عن فطره فتوجه حرج القتل بعد لاشتباه بهذا اجاب الغاضل المقدس في حجاب الكتاب  
 عن لزومه هذا حكم الجرح ما عنيها من المنكرات في الاشربة كالغفاء والندب فقلنا شار البتة بقوله ولا يقبل مستحلا شرب غير  
 بيقية في الاصل فكله مستحلا او واجب قتله هو نادر كما مر في **الشيخ** من باع الجرح مستحلا بيعها استنبط وطو كان فطرنا اذ  
 البس تجرعه معلوم ما ضرره وقد يقع فيه الشبهة من حيث انه يوجب شرا وله على بعض جوه الفسقات قبل فغيرنا على استنباطه وان ضل  
 فان ثاب قبل منه الاقل حدا وكان موضع فاق ما وقع على فطره من يقينه فيا سواها من الاشربة اذا اباة مستحلا لا يقبل فطرنا ان  
 لعنا اجماع المسئلة على حرمة فلا يحكم بكفر مستحلا الموجب لغتله نعم لو ابرز لفعله المحرم هو حسن ان كان من يعتقد التيمم والا فغيره  
 وفا في الشيخ بعض من اخر حث في الحنة ناديه مع كونه من اهل الخلاف نظر **الشيخ** لو نال لشارب عنه قبل قيام البتة عليه شبهة  
 الحد عنه بلا خلاف في الظاهر كبر في محله من العتاة وهو الجرح مضيا الى جميع ما مر في الزمان لا دلالة ولا يقطع عنه الحد لو نال بعد قيام  
 البتة على الاظهر لاشبهه من الطائفة الاصل مع عدم ظهور المسقط بالكلية خلافا للحلي يجوز لا امام العفو عنه هنا كما اختار في الزا  
 وهو مع شدة على الظاهر العقري في بعض البنا حجة غير واضحة ما مرته وقد عرف جوابه ولو نال بعد الاقرار بتجرا الامام في كفاية  
 الحد عليه او العفو عنه كما في الزا على الاظهر لاشبهه كما مر في جميع ما مر في الزمان لا دلالة ولا يقطع عنه الحد لو نال بعد قيام  
 ما وافق في الدين هو اننا نضعها في جلد ثمانية الشرب بطريق وفي هذا التقرير الذي بيننا به لا ولو لم يندفع ما ورد عليها  
 من جرح الفارق بين الرجم وضربه فتمتة النفس لما لم يحفظها من غير اختلاف صوة الفرض ذلك لعنا خصا حدان في الرجم بل  
 يثبت فيه الجلد ما يرض على بعض الوجوه وطرفه من اسقوط اية كالرجم بالثبوت بعد الاقرار ولا ريب انه اكثر عقوبة من الجلد ثمانية حتى  
 اسقطه من من وجبه فلعن سوط الحد هنا بالثبوت الى بعد هذا مضيا الى عموم مضمون التعليل في بعض المعبرة الواردة في اللواط  
 في اما الى ان لا اعترف بالواط فانه نعم عليه البتة انما يطرح بالافراد عن نفسه اذا كان للامام الذي من له ان يعاقب عن الله





فذلك غير المعمول السليم مما يصلح للمعاملة كما سيظهر خلافها للمناظرة طلقاً لا قطعاً عليه في غير ظاهره ان قصد الاطلاق عدماً ما استدله  
لزم المعتبر المستفيض الذي هو الصحيح الموثوق به من المعتبر ان لا قطعاً عليه من موثوق في القليل بغيره من موثوق في الامور غير المعتبر  
القطع فيها عمل خلاف الية في الجواب عنها في غير المعتبر في بعد نقل هذا القول لئلا يشك في كون المال غير مخرج عن المعتبر  
حينئذ لا يقطع كل من اخرج الية بغيره من الاخر مع الاحواز غير الاطلاق لا خلاف لما مر من العوارض في تعيين القطع في الوجه  
تقطع ما اذا لم يترع من الغنة المعتبر منها من واداة عليها الاطلاق قطعاً عليها كما مضى في نظيرة وفيها كذا الضيف قطعاً على  
عنهم ولا مع العقد على الاشياء لا شمولاً عليه تمام بل هو في رتبة حصة لا يقطع بقوله من دون تفصيل بين الاحواز غير  
وعند وفيها داس في الضيف لم يقطع اذا انشأ الضيف ضيفاً في قطع ضيف الضيف لا عام بل على التبع في غير مخرج عن المعتبر  
2- طوق الحظ وهو شامع اضطرار في باب حيث حج اول التفصيل ثم عند القطع على الاطلاق هو قريب لغرضه دعوى الاجماع  
على الثاني وما يحكي هذا القول عن الاستدلال في الفقيه المقتنع لمن عباه الاول المحكي في حق مخرج التفصيل فانه قال ويتر  
الاجز الفيف الروح في المثل على خبائه لا قطعاً عليه فيه فان من هو امامه او متوكله عليه قطعاً وفيه منها عباه الصدق في الكتاب  
فانه قال ليس على الاجز ولا على الضيف قطع لانها مؤمنان ووجه الظاهر هو لتفصيل الثاني كون نسبة القطع انما هو لاسيما المنة  
للاخر عن المشرط في القطع هذا لا يترع فيه حيث شذذ لروية يبغي طرحها وحملها على صوة الاشياء كما هو الغالب في غير مخرجها  
الحكم فيه بقطع ضيف الضيف ليس لك الامن حيث ان اليك الامانة وظهر منه في بعض النصوص الاجز الضيف ميان  
ليس تبع عليه ما احدثه ولا غيره فندبر ويحج السارق الى ان يضمن مع جوده امكن اعادة او دمه ان كان مثلاً او قيمته ان كان  
قيماً مع ثلثه وتقدره ولو عاب ضمن الارش لو كان في الجرة لم تدر مع ذلك لو قطع لانها ماحكم ان يباين اعادة لاخذ مال الغير  
عدنا والقطع عند عقوبة على الذنب لا يثبت بعد ذلك لاجتماع المصالح في بعض النصوص المعتبر المستفيض منها الصحيح داس في الثاني  
فقطع يترع وما اخذ الموثوق كالصحيح الثاني يترع فيه وانقطع يترع لانها ماحكم ان يباين اعادة لاخذ مال الغير  
بده وادبر ما سرق كيف يضمن به في المثل الرجل الذي سرق من اهل البيت عليه زه وان دعى ان ليس عند قبيل ولا كثير وعلم ذلك منه قال  
ليست على من يورده من سرق منه بدلك على رد مالك ايضاً حيث قال الاول ان تلفت لغيره من ماله ان كان موثوقاً به لم يترع  
ان كان معسراً ولو ايسر بعد ذلك قال الثاني لا يجمع بين القطع والغرم للغير المتأثرة فان غرم يقطع الحد وان سكت المال حتى يقطع  
سقط الغرم الثاني في بيان الموقوف الذي يجب لغيره القطع شرطه ومنها شرط بلوغه نصاً القطع بالاخلاق بل عليه عينا  
2- لك غير وهو الحجة المختصة لا طلاق لا يترع والرواية يقطع الثاني بقوله مضافاً الى الادلة لا يترع من الاجماع المحكية المقتضو  
المستفيض بل الموثوق وقت ريع ديناً فها خالصاً من غير ما يسكنه للعامة او ما يبلغ قيمة ذلك على الظاهر لا شهر بل عليه تمام من اخرون  
والاستصحاب والغنية ثم ذكر العرفان ان عليه في الامامية هو الحجة فضلاً عن النصوص المستفيضات خاصة العائمة في الصحيح لا يقطع الا  
في ريع نيارا واكثر في الحق لا يقطع بالشارف في ثمة يبلغ قيمته غيباً هو بيع نيارا والجرى عن ادى ما يقطع قبل المساق في ثمة  
حد يدان كونهما قال يترع نيارا ويزيد في حدتها قال على لا يقطع بالشارف حتى يبلغ ستره ربع الدينار وقول الصدق في المحسوس العا  
بالدينار الكامل ثمان مائة وان دل على الاول منها الموثوق الصحيح ان ادى ما يقطع فيه الثاني حتى يباين في الاول واحد هاون  
الثاني يقطع لثان في كل ثمة يبلغ قيمته حسن ديناً وان سرق من ريع او غرم وعبر ذلك على الثاني الصحيح كمر يقطع لثان في جمع كفيه ثم  
فانه عدل هاون الدينار كونهما قيمة الدينار في ذلك الزمان كما يستفاد من كثير من الاجماع وجمع من الاصحاب ووجه ضعف القول  
مع اعتبار اسند هذه النصوص وكثرها واعضها باغرها البصر مع اعضها ما دل منها على الاول لافان لكتاب السنة يقطع كل  
ساق يخرج منها ما لو سرقا فل من المحسوس لا يجمع في الباقي او لا يعارض بعضها ببعض موقفة ما دل منها على اعتبار الدينار على تقدير  
تسليم لغيره لاري عجمان العامة وادبرهم الى العامة لان مشهوره كالنور في اصحاب الراي ايضاً فانه ثانياً بقصدها عن المفاوئد المقتضو  
الادلة جلد من حيث الاعضاء بالثمن العظيمة التي كانت تكون اجمالاً بل الحجة في الحقيقة لندة المخالف شدة هذه مع معلومة  
نسبة الاجماع المحكية والافقية في حال على رد الحد وما يشبهه كحصول ما اعتبر اختلاف التقوى والرواية في اعتبار الربع او الخمس  
وعند القطع بالاخر وقواً بالاحتياط بالاشبهه لكن هذا المعاضد يدفع القول بالمحسوس وكمال الدينار بل يعكس فيه لكنه في غاية  
من الضعف قليل الدليل بل عديم لان غاية ما دل عليه الصحيح ثبوت القطع لا يترع فيها ومنه ومع ذلك نوار النصوص في رد  
وان اختلفت في تعيين اربع او الخمس كما في النصوص المتقدمة او الثالث كما في غير حق وادبر في النص في الية لا شارة



وبالجمله لا يثبت مقتضى القول الاول وضعفها بطلان النص والاعمال عليه يمكن حملها على القنينة كما ذكر شيخ الطائفة قال بعد حمل ادل منها على  
عليها لموقفها المذهب كغيرهم وبطلان ذلك ايضاً من كل من ادعى جاعاً على الربيع بحكمه في قنينة قول بالقطع في رهنين كما في بعض النصوص  
وهو يوفق القول بالحسن ثانياً على البناء المتعد وأعلم انه لا فرق بين رهنين على رهنين ليدفع غرض فلو بلغ العتق نياذراً غير مقتضى ولم يبلغ  
قيمة المضرب فلا قطع لان الدية حقيقة المسكونة في جعل عليه طلاقه الوارد في النص وخلافه في الخلاف طافقوا عدم اشتراط السكنة  
وهو شوا ولوا تسكن بان كان سداً من نيار مصروفية ربع نيار مسكوكاً قطع على الافوى كذا لا فرق بين علمه بقبضته وشخصه وعاد فلو لم  
المشوق فلتساوقاً دياراً او سرقاً ثواباً بقتله اقل من النصاب فتم مشيراً على ما يبلغه لو معه قطع على الافوى بتحقيق الشرط ولا يفتك على  
القصد لانه لتحقيقه في الشرع اجمالا مع عدم دليل على اعتبار قصد النصاب في القطع بقبضته اما قيل ولشهادة الحائز انه لو علمه بقصد  
2: اطلاقها انظر لا يخفى لا بد فيه ايضاً من كونه محرراً اجماعاً عن افوى نصاً لا نادراً وحيث لا تحديد له شرعاً صريحاً وجب الرجوع  
فيه الى عرفنا فانما وطناً ما كان ممنوعاً بقفل من حد يد بخوفه وعلو من خشب ما في مقتضى اودق في العمره كان مراعى بالنظر على  
اختلافه في الاجز فبقيل يكون حرزاً كما في عقد والتحقق وعرف وطاً كفضا الغاذة باحرز كغير من الاموال بذلك قيل بالعد كلفوط  
المان ربع وعرفهم وله وتاعه لفت بر وكد والتحقق النصير للشبهة كونه حرزاً كونه لا خذ معه سرقه او اخلاسا للثوب كونه  
وجها لا يقطع الامن نهب نقتبا او كسر قفلاً فيقول يمكن ان يوق لا يتحقق الحرز بالمراعاة اجماع النظر اليه مع ذلك لا يتحقق الشرع لما اقر  
منها لا تكون الا سرقاً مع غفلة غير لو نادراً لا يكون مراعى فلا يتحقق حرزه بها فظان السرقه لا يتحقق مع المراعاة وان جعلنا  
حرزاً انتهى لا يخرج عن نظر وقيل الفاعل الشيخ في النهاية ان كل موضع ليس لغير المالك المنص فيه دخوله الا باذنه فهو حرز وبسببه ط  
والبنيان كذا في كثر العرفان الى اجتماع في القينة الى رفاياهم مدعيها عليه جاعهم بما كان في النص ثانياً اليه منها العصب المنقذ  
الصلل عند قطع الرجل سرقه مالاً سرقه اخيه بعد حجة عن الدخول الى منزله ثم ان المراد من عند الحجب حصوله لانه في الدخول  
فهو القليل ان مع عدم اذن يقطع هو عين هذا الذهب ظاهر منه لثوب السكوني وحباً كل مدخل يدخل فيه بغير اذن  
فمن منه الثاني فلا قطع فيه قال الراوى بنى الحمام والارحمة قريب منها النص المنقذ بعد قطع النصف الاجر مع غفلة  
وليس الامن حيث لا دقة في الدخول منها الفول غير بعيد لو ما اورد عليه عتقا ونهم الحبل من النقص في الدخول في ابواب العتق  
وضاها ليس في ان لها الا قطع عليه لا خلاف كما في قوله من كل موضع لا يجوز لغير المالك الدخول فيه والنصرف  
بغير اذنه وكان مغلفاً او مقفلاً او كان خالاً الجهم بنى النص الموقوفه وقوة السكوني المنقذ المتضمنه لانه لا يقطع الامن بغير نقتبا  
او كسر قفلاً او باس من وجهه الى القول الاول كالتقوى بان الحرز ما يكون ساقطاً على خطره من الاطلاع عليه عليه بخلاف الحرز في  
الاموال فانما لا اكثر من اثبات الجواهر الصناعات المقفلة والاعلاق والوثيقة في العمران حرز الثياب ماخف من المناع والاث الثياب  
لك كما في البش المقفلة في العمران وحرزها المقفلة وان كانت مفتوحة واصطبل حرز اللباب مع الغلق حرز الاشياء المرعى  
عين الراعى على ما تقر ومثله مناع البنايع الاسواق والطراف احرز بالدفن في العمران ما اورد من حاجة لانه لا يعد حرزاً وان كان  
في داخل بيت مغلق لمك فضا العرفين مع عدم الخطر ساقطه قال الشيخ في وطاً كل موضع حرز لشي من الاشياء فهو حرز لجميع  
الاشياء واخذه الحبل والفاضل في بر وهو كما ترى كيف كان لا يقطع من سرق من غير حرز كما لو صنع لماروز في عتقها منها والاذن  
اليها كما في الجاهات المشاجدة لا رجة مع عدم مراعاة المالك للمشرق بالنظر القوا المنقذ ولا خلاف فيه ظاهر ولا يحكم الا عن  
العراق قال حيث ان السارق يقطع من ماء موضع سرق من بيتا وسقوا ومجدا وغير ذلك من قطع البني ساقط من صنعوا بنى في  
المسجد ففي الصحيح انه خرج بهن بقى الثا فوجب دانه فدرج جمع لير قبيل يمكن حمله على القيسر لاخر فان السارق في المسجد على خطر  
من ان يطلع عليه في جوارخانه نام فاخذ من تحته قال القصد لا قطع من المواضع التي يدخل اليها بغير اذن مثل الجاهات والارحمة  
والمساجد انما اقطع النبي لانه سرق لورداً واخفا فلا خفانه فطعمه لو لم يخف لورده هو اجمع الى القيسر الاخر والاخر والاخر في الجواب  
عنه ذكر بعض الاصحاب من عدم منافاة لماراد على عدم القطع بالقرن من نحو المساجد عموماً وخصوصاً من حيث احتما ان يكون  
خرج ونام احذر دانه فينعي حمله عليه جمعاً بينه بين القوا المنقذ كذا هو ارجح منه بوجوه شتى منه بقاء الجواب عن الاستدلال به  
لما قيل من نذا كان المالك مراعى للمال ينظر كان محرراً والفاضل من تقدم ونهم الشيخ في طاً ويجاباً عنه ايضاً بان المفهوم من  
المراعات به صريحاً ان المراد بها النظر الى المال فانه لو نام او غفل عنه وغاب الى الحرز فكيف يجمع الحكم بالمراعاة مع فرض كون  
المالك غائبا عنه كما في الواقعة الاولى وانما كما في الثانية فهو حسن لا يقطع من سرق من جيبه لا انسان وكذا الظاهر في يقطع لو



بالفعل في العبادة لا يجر عليه ما عرفت ودفعه ما ذكرنا من احوال المحيطة بالحاجه بالصواب بعد فرض ضعفها غير ممكن لئلا يظن  
 ان في النسبة كالناتج في بيع والفاضل المقدار في التقيم والشهيد في ذلك المعتبر فيه يتجه بان من عند القطع كقولنا البنية  
 واغلاق العبادة والنصوص المتقدمة بل جملة منها عند الفروق في المشرق بين الصغير والكبير عن النهاية وعما وكنت في ذلك وفي كثير  
 بل الاكثر كما في ذلك بالاول نظر الى ان الكبير يحفظ بنفسه فلا يتجه في نفسه هذا القليل من جهة تقدير الاستان في قطع سائر الحركات  
 كونه سائيا وهو شيئا ماضى من القليل بانه لفشاء لاحد اما عليه فلا فرق بين الصغير والكبير لوجوه في سائر ما ذكرنا جلد ويقطع سائر  
 الكفن من الخن ومنه القبر بالنسبة اليه خاصة جماعا على ما ينشأ من الدليل في صحة في الايقاع والكفر الشيعي ولا ينافيه ما المفعول  
 الفقيه من عدم القطع على النباش لان يؤخذ وقد ينشأ من الاحتمال كشفه الا في الاخصا بما اذا كان بنا سائلا من الكفن  
 لا يقطع من معاول النسب فلا يقدح في صحة في انقطاع الاجزاء خلافا لجدوا والاشكال القطع بغيره بعد الاجزاء المحركة في النسبة والنصوص  
 المتقدمة في الصحيح يقطع الطرائق النباش لا يقطع الخنافس في اخوان عليها قطع بنا سائيا في ثالث حد النباش حد السائيا في الخبر  
 يقطع سائيا لمؤى كما يقطع سائيا لا يقطع في اخوان عليها قطع بنا سائيا القبر فقبل ما يقطع في المؤى قال ناسطع لأموشا كما يقطع  
 لا يقطع سائيا في ثالثان حقه الميت كونه الحي حدان يقطع في النسبة سائيا النباش المحرك في رابع يقطع النباش قال هو سائيا وهذا الثاني  
 والقطع على النباش في جملة منها ان كان مقبلا بالاول يمكن للكفن سائيا الا انه مقيد بالاجزاء لانه لا يقطع بمجرد النباش ولا كما  
 هو في اطلاقها مع ان من تتبع اكثر النصوص بعد ضم بعضها الى بعض يظن ان المراد من النباش حيث يطلق هو سائيا الكفن فيشترط في  
 القطع به بل هو في النصا مطروقة لا اكثر الاصحاح على الظاهر في كلام بعض للاصل عموم ما دل على اعتبار في القطع على طلاق السيرة  
 ونصوصه في النباش بالثاني في جملة من النصوص المتقدمة وفيما الصحيح غير الظاهر في سائيا في الشروط بل في بعضها القليل يكون  
 سائيا وقيل لا يشترط مطر كما على الشيخ في الحل في آخر كلامه اخذ الفاضل في دلائل الاجزاء يقطع النباش سائيا لكن  
 على الاطلاق في غير منع بثبوت في جميعها الماضى من ظمونه منها الاشرط وبها يقيد باقها احوال اخضا صها يحكم النباش  
 وبنائها الكفن لذلك يبلغ قيمته المصباح كما هو غالبه ويرى بما قيل في القبول بين المرة الاولى والاولى والثانية والثالثة فالله و  
 عليه الحل في اول كلامه مستند الاول الى ما ذكرنا من عموم الازالة وخصوصا النصوص المشبهة في الثاني الى انه مفسد فيقطع للافتان  
 وفيما ماضى بنا بقا مع انه سائر وهو قد جمع فيه ما وقع على من سئل للقول الثاني ما استأثر الله اليه بان يقول له انه قطع لغير هذا  
 القدر بل لحم الجرح وفيه يارده على ما عرفت من رودة الاشكال المتقدم عليه مخالفة لفظ النصوص المتقدمة المشبهة بالنباش في السائيا  
 النظم من جهة النسبة كون النسبة الحد هو السيرة من غير اعتبار المحيطة بالنباش اخذ الكفن في حد ولو ينشأ لم يأخذ الكفن في  
 به الحاكم لعله المحرم في غير كافر والمقرب من الصحيح النباش قال اذا لم يكن النباش له تعاد لم يقطع بعرض ونحو المرسل كالنوش في النباش  
 اذا اخذ اول مرة عز فان غاد قطع اطلاقها بعد قطع النباش الامع اعني النباش في هذا من متاع الصدق في الكتابين نحوهما  
 ذلك المقرب من الصحيح الاخر عن رجل اخذ هو ينشأ قال لا يرى عليه قطعا لان يؤخذ وقد ينشأ من افاطعه وقد حملها للاختصاص  
 على مجرد النباش الخالي عن اخذ الكفن جمعا بينهما بين النصوص المتقدمة يحملها على سائر الكفن ما هو ظاهرها ولا سيما الاجزاء المشبهة بها في القوة  
 بنا على ما سبق من حل هذه على ما عرفت والجمع بينهما وان كان يمكن بما هو في قوله الا عر كونه تلك الاجزاء وشبهها شفه قريبة من الاجزاء المحركة  
 الصحيح في ما من الكتب مرجع الجمع الاول فالقول متعين لو تكرر من النباش المحرك عن اخذ الكفن قطع بمقتضى هذه المعنى وفي هذه  
 النصوص لو كانت لناسر السلطان اى هرب منه فلم يقد عليه كان له كما في كلام كثير وغيره ايقاع في اطلاق العبادة فقلد دعا الجور من ان النباش  
 مثل فقلد لم اجدا خلا فيه الامن الشيخ في كتابي الحديث فلم يفرع الفعل على الفوت من السلطان على فانه الحد عليه ثلث مرات حكم  
 على الجماعة لرافعة على نص يقتضيه شيئا من النسخ في المرسل غير واحد القريب من الصحيح وبان لا يجمع على بعض ما يجمع عليه اعيان  
 المؤمنين رجل يباش فاحذر بشيرة فقتل به الارض لم الناس فوطو حوائث نحو مرسل اخرو ليس فيها تكرار الفعل ولا الفوت  
 من السلطان لان يحمل اعيانها جمعا هو حسن للايضاط في ذلك وفي العبادة بعد وجوب الفعل كما هو في الاكثر قبل واجله الشيخ وهو حوط مع  
 تكرار النباش مرات خلا لها لثنا والافعل النشرا حوط **الثالث** يشك في وجوب لافطع بالافراير من مرتين وثلاثا بعد اعيان بالاختلاف  
 اشكال للقول ما وخصوا ما بان من بعض الروايات ولو اوقفوا واخذوا غير ذلك اقر به بالاختلاف لكن لم يقطع كما قطع الاصحاح على الظاهر  
 في بعض القائل بانه عن التبرك بالاجماع وهو كونه مضافا الى العيين ولو بالشتهر المراد واحد ما هاتان في يقطع السائيا في غير ثبوت  
 من ثبوتان جمع ضمن السيرة ولم يقطع اذا لم يكن فهو ونحوه انما المراد في بقاء ما وجد الزا وهو يخرج من الاول سند الذي لا يقطع السائيا

شبهه على غيره فلو لم يكن على من يدين الضعيف الا اتفاق الاموال بعد لكنه لم يكن راجع الى جميع ما يصح عنه خلاف الصحيح من المنع  
في قطع العمو واطلاق ما دل على القطع بالشرع من النص وخصو الصحيح ان اقول الحق على نفسه اخذ عند الامام قطع نحو اخر ياتي ذكره مع  
ضعف الغايض وهو حسن اوله من الجواب به يخرج على المقابل فيخص به العمو وكذا الاطلاق يقتضيه والصحيح ان يكون ما به عن ظاهرها الجواب  
ان يكون مطلقا فيها فطاعة عن الاقرار بانها كما كان ساقا او عند مولانا ابراهيم بن محمد فاسفه فافتراسا في اقررت من بين قطعها وهو  
جوابه على المحذور والجواب المتيقن بجوابه من الضعف الاول ان يكون مشغولا بالشرع فيكون معه في عند الاقرار بل محلا كما صرح به شيخ  
الطائفة قبله بقرينة امكن توهم الخطأ في بعض الجاهل في المجلس لا يقطع بالشرع ولكن لا يضايق هذا الجاهل بل لعل ذلك  
الشيخ غفيرا الكتابين لا بالجل على القينة قال لوضاحتها الذي هب بعض العامة زعموا ان لا يكون الموقوف كالصحيح فخصنا عن ابا نال الجمع على تقسيم ما يصح  
عنه عن كونا التهمة انما قال كنت عند عيسى موسى في بيتي وعند رجل من آل عمر فابن لي اني قلت ما تقول في الثاني اذا اقررت  
انتم في قطع طفت فاقولون في الثاني اذا اقررت على نفسه رجع مرات قال في حقه طفت ما يمنعكم اذا اقررت على نفسه من ان تقطعوه فيكون  
بمنزلة الثاني هو فيه في اعتبار الاقرار مرتين ههنا من حيث جعل الثاني بمنزلة الثاني في بيان على ان الزنا لما كان بين اثنين بشرطه لا بد من  
ورده في بعض الاجزاء في البينة فيكون لكل منهما اقراران في الشرع اربعة لا بد من اقرارين بل هذا الزام عليهم بما يعنفون من الاستحسان  
فيل مع انه موافق للعللة الواقعية هذا مع ظهور الدلالة في جليله من جملته وهو ان من قطعهم الثاني في قطعهم الثاني بالافراد ولو نزهة فلو  
في ذلك ما يمنعكم اذا اقررت ان حمل على ظاهره من عند قطعهم بالافراد من بين باقي بطله صند فبغض ان يحمل على ان المراد ما يمنعكم ان تشرطوا  
في القطع بالافراد وقوة مما يستنبطه اعتبارا من اربعة اقراران في الشرع ولو سلم خلوصها عن جميع لك فيما ساذ ان لا عامل بها في الصدق  
الظهور مما في الشرع وقوة الاقرار من عند الامام في الاكفائية ان لا يسقط منه ولم يقل بالصدقة ولا كفايته بهامه فتم جدا نعم في جعل  
العمل بها الفرق بين الاقرار عند الامام فخر وعند غيره فترتب بوجه ما يصح له عند هذا مع ان الاضمار ليس يقول وكذا قول المنع مما  
ليس يتحقق ان حكمه في غير قطع قال بعض الافاضل في نقل حكايته عنده ان فينا عندك من خص على هذا يتفق الاجماع والظن  
المدعى بتعين القول لذلك اخرناه فتم مضى الى ما يدعيه في طامضه بالاستقلال لانفاق الغنى على اعتبار المدين في جميع الحكم دما على الزنا  
مع ثبات الحكم على الضعيف ورواها بالبنية الحاشية المسئلة من الاضمار المتقيد اليه لاشارة والافضل منها بشرط في المفسر التكميل بالبلوغ  
والعقل المجتهد والاخذ بالاخلاق كما في بيان الاقرار بل على اعتبار المجتهد هنا بالخصوص الاجماع عنده وهو بخلافه فتم مضى الى ان اقرار السيد  
اقرار في حق الغير وهو الموقوف لا يكون سموا بالخصوص الصحيح اذا اقر العبد نفسه بالشرع يقطع واذا شهد عليه فمضى ان قطع وبهذا الادلة  
عمو الصحيح من اقر على نفسه عند الامام بحسب حد من حد الله ثم مرة واحد هو كان او عله حرة كانت وان قطع الامام ان يقيم عليه الحد  
اقره على نفسه كانا من كان الا ان اقر بالخصوص مناهة الاجماع على اعتبار المدين في سائر الحكم وموقف البينة كما عرفت في جعل الحمل عليها  
يجاب عن الصحيح الاخر الذي لا يحمل التخصيص العبد اذا اقر على نفسه عند الامام من ان يترفع قطعه اذا اقرت لانه على نفسه عند الامام ليس  
قطعه الشيخ حله على انه اذا انصا الى الاقرار في كونه اقرارا عليه لشرقه في حمل على حامل اخر منها ان يكون على قطعه قطعها من حرة سائر  
في جلسته يكون المنع في ذلك قطع الملويا افراده وهذا المراد بالاعتبار لانه عند الله ثم وانه من ان المراد اذا انصا اليه افراد الملويا في  
بعد ان اقرت بالآخرين في اقل الحسب لا يحد بها ويجعل الحد بناء على انه لا يقر باقرار العبد وفيه نظر فان عدا العبد بها انما هو محقق في ذات  
مستند مكانه اسقطه كان كما اذا قام البينة عليه ثم ان عدا قول افراد انما هو بالاضافة الى قطعها واما بالاضافة الى الغرامة فيقبل ويبلغ  
بعد المجتهد بلا خلاف اجد به كبر بعض الاجلة العمو مع انشا الغايض بالكلية هل يقطع حرجها من انشا الغايض ومن انشا الغايض  
ولعل هذا اقرب للشبهة الدالة وتفرع على اشتراط الاحتياط ان لو اقر بالشرع للصن لم يقران يقطع للاصل لصنونها اذ على ما باني البحر  
من اقر عند مجربا ونحوه او ليس يحد يحد احد عليه في اخر ان عدا كان يقول لا قطع على احد يخوف من مجرب ولا يحد لا يحد  
الا ان يقر في ان اعترف قطع وان لم يعترف سقط عنه لكان التحريم طان المراد من الاعتراف في قطع منه طوعا لا خوفا فيكون الاستدناء  
فتم لو رد الشرع بينهما بعد الاقرار قطعها فاللهما واما من بعد الصحيح من جل سرتة كبر عنها وبشرطها بينهما هل يقطع عليه القطع  
فالهم ولكن لو اعترف لم يحد لم يقطع به لانه اعترف على العبد لان دهاقته على الشرع كما يكون الف على الشرع فبينة فيها نظر  
ولا لا يحد على وقوع الضيق على افراد بل لا الشؤل انه علم سرتة بينة افراد وانما يحد على المال ومنع لانه رد على الشرع لانه امر بها بان يحد  
كما ان الف من الشرع في قوله لا يحد لانه عليه فبينة فبينة ما هو لا لوضوح الدلالة لانه اعترف ما فيه من المناهضة فبينة عليه مع ضعف  
مع الغايض فلا يصلح جرحه ولا يحد كما عرفت لانه لا يقطع لظن ان لا يكون عند الاضمار بالادعاء وهو شبهه بالمواليد في ذلك





موليا كما ظم والقينة في ثمانين من السنة كما روي في نسخة غير معتادة وقع في نسخة غير معتادة من تحليل انما العقب مجزئ  
الشيء عليها الوصل بها وانما انما التحققان بمجرى العقب المجرى وانما يقبل الى الكعبين عطا الفقد فيذبح ان يصره لفظ العقب على  
قافية من لحن الى ما يوافق الاول وانما منه ما يقابل صد الفقد من الاصل والسط الى وسط الفقد وهذا التليل يفسر في كل  
الاصطلاحات الفاعلة في القول الاخير فيمكن حمل كلامهم ايضا على ما حمل عليه المصنف وعليه في رفع الخلاف لعله لم يزل ينقله عن اكثر اصحاب  
بل مائة من قسمة كلامهم هذا الفاضل في لحن حيث نقل القول في وجع الثاني منها وهذا وان كان مبرحا في حكاياها بحيث لا يصلح التحمل  
على ما ذكرناه ولكن شأنا لو تكررت السرفه عن غير مد تحمله الكون اعدا ان في نسخة او شهدت بما يشهد بان الخلاف على الظاهر في  
بل علة العينة في فان هو لا يجوز فضلا الى الاصل اخصا ما دل على بعد القطع بعد الترتيب في تحليل القطع الاول لا مطر وحسن الصبح  
في رجل السرفه لم يقد عليه ثم سرفه اخرى فلم يقد عليه ثم سرفه اخرى فجاءت البينة فشهدت اعلى بالترقية الاولى التي لا يجوز فقال  
بانه بالترقية الاولى لا تقطع حله بالترقية الاخرى فيلزم كيف ان قال لان الشهود شهدوا جميعا مقام واحد بالترقية الاولى الاخرى قبل  
يقطع بالترقية الاولى المحذور فله كون القطع الاول كافي عند وعن المنع الفينة الكافي في الحيلة واختلاف الفينة عند ما عليه في الاماميه  
هو وجه اخر وبعد ان رايه فمضا الى ثبوت القطع بها ولا يكون مستعصما قبل الاخرى كافي في وجع وهو قيل كل منهما علة مستقلة كما احتجنا  
شخصا في نسخة القول في عدم وضوحها كما في نسخة اخرى من لفظ الفائدة عفا المشرق في نسخة اخرى فافضلها من لفظ  
خو لا كما في نسخة اخرى لو لم يثبت بفسه عليه سرفه ثم شهدت اخرى عليه اخرى قبل القطع الاول عليه شخصيا كما في نسخة اخرى قبل القطع  
بده ووجهه لان كل واحدة توجب القطع فمضت الى الاول والوجه الثاني في نسخة اخرى دليل على ايجاب كل منهما القطع مقبل بالمد  
عليه من النص المتقد محضه بوضوح تحليل القطع بين السرفه كما عرفت لو سلم فهو محض ما ذكرناه من لفظه لا يقطع البتة مع جود  
البينة ولو كانت شلا وكذا تقطع لو كانت اليأس شلا او كانتا شلا في غيرهما لا اكثر بل المشكوك قبل بل في الفينة في عليا رجاء الاماميه  
هو الوجه فضلا الى العموم وخصوصا في رجل اسئل اليد اليمنى واسئل الشمال سرفه اخرى يقطع به البينة على كل حال في اخر غير انما  
اذا سرفه قطعت بيمينه على كل حال شلا كانت ومصحف الحديث خلاف لفظه وهو ابن حزمه وقيل في لفظه شخصيا في قطع البينة شلا في نسخة  
بما اذا لم يحذف معه التلف على النفس اجماعا اهل العلم بالليل مما متى قطعت بيمينه فافواه العروى ومصحف ولا يوجب عروا ايضا ما بلغا النفس  
الى الاصل عدم معلومته فيقول العموم المثل على الفرض لا يخصها بحكم السداد والليل في نسخة اخرى لا يخاف قطعهما تلف النفس المجزئ  
ليس المقدر بالقطع هنا لانها ناعا عليه محل الصحيح بتخصيصها بالليل الى ما في مع قطعها على النفس كذا الكلام في اجماع غير المتولين مع  
وهذا بانها يرجع النافل في نسخة اخرى في قطعها مع شلا اليأس فمضا الى بل تحذف الجبر الى اسر والرجل في اليأس لا يقطع بيمينه ولا  
رجله مع ان لفظه من جهة الشارع ايضا احاديده وهو شلا وشهد مع ضعفه من الغاوية لما قبله من بعض اجماع المتولين الغضاضة  
والعموم ولو لم يكن له شلا قطعت بيمينه واما لفظ العموم وخصوصا في نسخة اخرى في قطعها مع شلا اليأس فمضا الى بل تحذف الجبر الى اسر والرجل في اليأس لا يقطع بيمينه ولا  
اليمين لو ان جلا قطعت باليمين في نسخة اخرى في قطعها مع شلا اليأس فمضا الى بل تحذف الجبر الى اسر والرجل في اليأس لا يقطع بيمينه ولا  
لا مشكوك منه جملها بل لا دلالة في هذا الرواية اشأ بقوله في الرواية لا يقطع قال الشيخ في نسخة اخرى ولو لم يكن له شلا قطعت جله لغيره ولو لم يكن له رجل  
يتركه بيمينه عليه اكثر من حبس مجزئ اخره عدا وجه الحكمة المتقدمة شلا لا سكا في هو مع ضعفه بعد مقامه لا دلالة المشقة فمضا الى قطع البتة  
لا قطع الرجل كما ذكره او التخليد الجبر عليه لا سكا في هو مع ضعفه بعد مقامه لا دلالة المشقة فمضا الى قطع البتة  
مع انه جمل على قولها بعد قطع اليأس ثبوت الفرض كما هو الاصل في كتاب كل محرم به في بعض ما يخص وما ذكرنا في قول المان في الكمال  
كل من العمل بالرواية ما في نسخة اخرى لا وجه بالاضافة الى في نسخة اخرى بل لا ضالة الى الرواية ايضا لان اجماعا بالاضافة اليها اوجب بعضها جواز  
بما مناسبتها للوجه الحكمة وان كان جميع ذلك لا يفاضل ولذا لا اكثر ولو لم يكن له يمين قبل يمينه يقطع اليأس فينقل الى الرجل ثم مع فقد هما هل يحسم  
لا بل يقر وجوده واولا حوكمها لا كفايا في غير هذا اذا ذهب يمينه قبل السرفه ولو ذهبت بعد ما قبل القطع بهما يقطع اليأس فله جواز  
لحلل القطع بالذات فله يخط الحد بالتوبة قبل ثبوت البينة على السرفه لا يقطع بعد ما بالاضافة في الاول على الظاهر في بعض العتابل  
عليه عرو الوفاق في ذلك هو الوجه فضلا الى الاول في سقوط العتوب الاخرى بما قاله في رواية في بعض الساق اذا جاز من قبل نفسه ثانيا الى الله تعالى  
وذكر سرفه على ضا جملها لا يقطع عليه المثل في رجل سرفه وشهد بالجر او فاعلم يعلم بذلك فسلمه بوجد حتى تارب صلح في اذا صلح عرفه فها  
جمل لم يبق عليه الحد الجوز على الظاهر الا شهر في الثاني بل قبل خلاف في رواية الاصل النص اذا ما البينة فليس للامان بعفو خلافا  
اذا طلفا جوز عفو الامام مع التوبة بعد الزرع هو مع شدة وعده صرحه غير واضح السند عدا ما يما يؤولهم من الملاقاة الصبح السابق في ثمانية

لم يكن يلزم له التنازل في التوبة قبل البتة مع ان مقتضاها عدم سقوط الامتناع بغيره بل كذا الجواب عن الاول ولو ثبت لو اسندك ما هو هل يتغير الامام  
معها ومع التوبة بعد الاقرار بالاثبات لا فائدة له في سقوط الامتناع بغيره بل كذا الجواب عن الاول ولو ثبت لو اسندك ما هو هل يتغير الامام  
ونظير ان القول بغيره لا ينافي مع مقتضاها عدم سقوط الامتناع بغيره بل كذا الجواب عن الاول ولو ثبت لو اسندك ما هو هل يتغير الامام  
لا يمنع ومنه انما لا ينافي مع مقتضاها عدم سقوط الامتناع بغيره بل كذا الجواب عن الاول ولو ثبت لو اسندك ما هو هل يتغير الامام  
اخلفوا ان الاشبه يتم الحد سقوطه فذكر في حجة لوم من جهة الشبهة لئلا يتبين من الخلاف في المسئلة لا يضمن الحاكم ولا الحدس من الحد  
عضو ونفسه حد كان حتى التفرقة فلا تدر له مقتضاها لا ينافي مع مقتضاها عدم سقوط الامتناع بغيره بل كذا الجواب عن الاول ولو ثبت لو اسندك ما هو هل يتغير الامام  
فاعلم المحققين من سبيل الصحيح ما يدل على الحد القضا فلا تدر له مقتضاها لا ينافي مع مقتضاها عدم سقوط الامتناع بغيره بل كذا الجواب عن الاول ولو ثبت لو اسندك ما هو هل يتغير الامام  
المال للبشارة والربا من ضرب واحد من حد الله ثم فاته فلا تدر له مقتضاها لا ينافي مع مقتضاها عدم سقوط الامتناع بغيره بل كذا الجواب عن الاول ولو ثبت لو اسندك ما هو هل يتغير الامام  
شيئا فاعلم ان الاشبه يتم الحد سقوطه فذكر في حجة لوم من جهة الشبهة لئلا يتبين من الخلاف في المسئلة لا يضمن الحاكم ولا الحدس من الحد  
التفرقة من الحد وكذا في النقص وبما ينافي مقتضاها لا ينافي مع مقتضاها عدم سقوط الامتناع بغيره بل كذا الجواب عن الاول ولو ثبت لو اسندك ما هو هل يتغير الامام  
في الخطا وقيل هذا يتم مع كون الحاكم الذي يقيم الحد غير المعصاة لا التفرقة في الحال بل كذا الجواب عن الاول ولو ثبت لو اسندك ما هو هل يتغير الامام  
**الحاش** في ذكر الواو في هذه المسئلة الاولى اذ لو كان شأن هذا على حد واحد او اقل من ذلك لم يلزم من مقتضاها عدم سقوط الامتناع بغيره بل كذا الجواب عن الاول ولو ثبت لو اسندك ما هو هل يتغير الامام  
وتضمن التفرقة والاشبه يتم الحد سقوطه فذكر في حجة لوم من جهة الشبهة لئلا يتبين من الخلاف في المسئلة لا يضمن الحاكم ولا الحدس من الحد  
الربا المروية في حد الله وما ينافي مقتضاها لا ينافي مع مقتضاها عدم سقوط الامتناع بغيره بل كذا الجواب عن الاول ولو ثبت لو اسندك ما هو هل يتغير الامام  
في كذا الحد في كذا الحد فاعلم ان الاشبه يتم الحد سقوطه فذكر في حجة لوم من جهة الشبهة لئلا يتبين من الخلاف في المسئلة لا يضمن الحاكم ولا الحدس من الحد  
في قطع الحد هو كذا في نعم في الصحيح فصول المؤمنين في نعم غير ما يعرفوا كلوا فاقضوا ائمتهم غير هذا على انفسهم ائمتهم غير ما يعرفوا كلوا فاقضوا ائمتهم غير هذا على انفسهم ائمتهم  
احد فافهم ان مقتضاها لا ينافي مع مقتضاها عدم سقوط الامتناع بغيره بل كذا الجواب عن الاول ولو ثبت لو اسندك ما هو هل يتغير الامام  
بلوغ نصيب كل واحد منهم نصبا وعليه تمام ما في الاصل وهو لا ينافي مع مقتضاها عدم سقوط الامتناع بغيره بل كذا الجواب عن الاول ولو ثبت لو اسندك ما هو هل يتغير الامام  
بقوة اقراره لا فائدة له في سقوط الامتناع بغيره بل كذا الجواب عن الاول ولو ثبت لو اسندك ما هو هل يتغير الامام  
بعد التنازل معارضه بل كذا الجواب عن الاول ولو ثبت لو اسندك ما هو هل يتغير الامام  
لكنها قضيت واقتضت الشهرة بالحجة معارضه الشهرة العظيمة المناوئة القوية من الاشياء فاعلم ان مقتضاها لا ينافي مع مقتضاها عدم سقوط الامتناع بغيره بل كذا الجواب عن الاول ولو ثبت لو اسندك ما هو هل يتغير الامام  
الاول بما يقابل الاصل المرجح لهذا الطرف بالجملة المسئلة محل نزاع كما هو ظاهر في كذا الجواب عن الاول ولو ثبت لو اسندك ما هو هل يتغير الامام  
لو ثبت من وجهين موجبين للقطع ولم يقطع بينهما في كذا الجواب عن الاول ولو ثبت لو اسندك ما هو هل يتغير الامام  
الصدق والشيخ في النهاية والخلاف قلعت يد بالاولى رجلا بالآخرى ادعى في عليه لوفاق مع ذلك وادعى في حقها الوان الشهرة  
عليه بالامر الاول ثم مسكوا حتى يقطع ثم شهد عليه بالشهادة لا يفرق فطغى جله اليسر ولكنه حج عنه طاعة بغيره والحل والافاضل والشهد ائمتهم  
من المتأخرين وهو الاول في الاصل اختصاصا طرد على تعدد القطع بعد التفرقة بمقتضى الحال لا فائدة له في سقوط الامتناع بغيره بل كذا الجواب عن الاول ولو ثبت لو اسندك ما هو هل يتغير الامام  
على ذلك الفاعل به يرجع النافذ عند خلافة طاعة واجاب متأخره واستأخره في التفرقة لا ينافي مع مقتضاها عدم سقوط الامتناع بغيره بل كذا الجواب عن الاول ولو ثبت لو اسندك ما هو هل يتغير الامام  
في الكافي في قوله بطريق حسن قريب من الصحيح فطره في كذا الجواب عن الاول ولو ثبت لو اسندك ما هو هل يتغير الامام  
اليقين علم بالنظر في الخبرين في الحد بالشبهة **المسئلة** قطع السارق وتوفيق عندنا على مراعاة الفرق من جهة الامام فاعلم ان مقتضاها لا ينافي مع مقتضاها عدم سقوط الامتناع بغيره بل كذا الجواب عن الاول ولو ثبت لو اسندك ما هو هل يتغير الامام  
في قولهم مراعاة لغيره الامام ولم يقطع عن ان مقتضاها لا ينافي مع مقتضاها عدم سقوط الامتناع بغيره بل كذا الجواب عن الاول ولو ثبت لو اسندك ما هو هل يتغير الامام  
الدرج بل في او يشرى بغيره ان يقيم عليه الحد لا يحتاج الى تبيين مع نظره وانما يثبت الله في خلفه لا ينافي مع مقتضاها عدم سقوط الامتناع بغيره بل كذا الجواب عن الاول ولو ثبت لو اسندك ما هو هل يتغير الامام  
ويعضو يد غيره قال وكيف قال لان الحق اذا كان الله تعالى واجبا على الامام افاستأذ كان للناس فهو للناس ولو وجهه لانا لا يفرق  
بعد التفرقة وعفى عن القطع قبل المرافعة ولكن سقط القطع ان كان لو اضعف لم يقطع عن الحد وعفى عن حد وجهه لانا لا يفرق  
المع في الصحيح الحسن وغيره الصنفون ائمة حين سرقوا وعفى عن السارق فذكر الى النبي ثم وجهه لانا لا يفرق  
والمع في كذا ساقا عفى عنه فذكر الى الامام فاعلم ان مقتضاها لا ينافي مع مقتضاها عدم سقوط الامتناع بغيره بل كذا الجواب عن الاول ولو ثبت لو اسندك ما هو هل يتغير الامام  
البيت اما الصنفون قبل ان يرفع الى الامام وفي قول الله عز وجل الحافظون بحد الله فاعلم ان مقتضاها لا ينافي مع مقتضاها عدم سقوط الامتناع بغيره بل كذا الجواب عن الاول ولو ثبت لو اسندك ما هو هل يتغير الامام  
الصحيح لا ينفى عن الحد الذي الله تعالى الامام فاما ما كان من حقوق الناس فلا ينافي مع مقتضاها عدم سقوط الامتناع بغيره بل كذا الجواب عن الاول ولو ثبت لو اسندك ما هو هل يتغير الامام

کانو



[illegible]

الاصحاح

الاولى ان يصح من نفسه معكم وكذلك عن المرافعة عليه على نفسه لا ان لا يوجب الاول ان لو لم يفسر لكان **الاصحاح** وهو من خطه الفهم  
 وفعله العصب هو ان يعمل القصد فيكون الدفاع ارجح نعم لو امكن التلا باهر كان احد استبا القفظ فيجب علينا ان نوقف عليه او تجوز ان لا يكون ويصبر  
 وكذلك الثاني مع الاصل ان رتبة النص بعد استخراج يجب فعدا الاقل وكان المال في غير ما نفيده وورثنا جيل الدفع مع من باب النص عن المنكوب  
 هو حسن دم الغير بالنفس الا فلا يجب بل يجوز والعرفي يذبح بين النص حيث يجب الدفع عنه ومن باب النص عن المنكوب وهو حسن دم الغير  
 بالنفس الا فلا يجب بل يجوز والعرفي يذبح بين النص حيث يجب وذلك ان حوازا الساعه فيه ما لا يجوز والتكبير في النفس للبعث غيره لو كنت بالترك  
 المال ولم اقل فلو اوجب ان يقتل حتى يفيك على الانهال فان لم يندفع به ارتقى الى الصعق فان لم يندفع على الاصل هو حسن اخضا اعطى ما نك  
 به النص ومنه صلو النصو الرخصه لما قلنا على الاطلاق كما عرفت عن الصحيح فلا يوجب باع من مقتضى الفاعل من غير ذلك فكاهه النذيه على بغيره يتحقق  
 نحو اقتصر عليه في حياض الصيغ ان يؤخذ فيقتل ويجرح وتوكاهه الصيغ والاستعانة في موضع بلحقه المجدد نصه عليه فان يندفع خاصة بالبداه  
 بالعصا ان لم يفيد انكاره ولا سيما على الدافع في حق على النص في هذه المراتب يذهب م الذم والاصل هذا اجماعا ظاهر ومحكما والنصوب  
 مستفيضه جلا نهائيه على ما مضى بحسب ارجل على ارجل يصبر من نصه عن نفسه فخره وقلة فلا شيء عليه المرسل كالموتى بل لا يصح على ما قبل  
 اذا دخل عليك للصل محاربا فقله فاصابك في عني والجرح اللص يدخل في يدي يفسق ما الى اقل فانه لله ومن يسمع منه في عني  
 اخذوا دخل عليك للصل يداهلك ما لك ان استطعت ان تده ونصير فادبه واصبر وفي غير موضع على ما هو من ان محاربا فقله مناح ٢  
 تلك الحال للموتى هو عني هذا من ان لا يصح اختصاصا على النصا بالجنائيه حكم البنادي في غير موضع من المسئلة مع قولها بالمر الساع  
 فلا تستعقب نصا على من باب الواضع كذا لو كان امره او اجابه على نفسها وغلا يفعل بها امره فافعل كل منهم فادى الدفع الى لغة او دخل ارا  
 فوجر ولم يفرج دى او غير والدفع الى لغة وفجرت بعض اختصاصا لم يكن على الدافع صلا لو اعى في الدفع فامر بالشداد من ان الى خصو النصو  
 المستفيضه في الصحيح وجعل داود امره على نفسها ما فوضه بجرها بستانه فقتل قال ليس عليها شيء فيها بدية ابن الله عز وجل وان قدعت الى امام عاد  
 اهتد ومرت المرسل عن الرجل يكون في السفر معه جانيه فيجئ قوم يدين اخذ جانيه يمنع جانيه من ان تؤخذ وان شاع على نفسه القتل قال نعم قلت  
 وكنت ان كانت معه من اهل نعم وكنت الام والفتك ابنة العرم والقرابة يمنع من ان خاف على نفسه القتل قال نعم قلت كذا قال لم يدينه في نعم  
 فيمنعه ان خاف القتل قال نعم وما فيه من قولنا دفع مع نحو التلف على النفس محمول على ما اذا المرسل على حد نظر ذلك لما عرفت من انه لو لم يوطى العطب  
 والهلاك بالدفع سلم المال لم يجر له الدفع حفظ النفس مع ضعف هذا المرسل متعاضدا بصحيح غير المقد من الدافع على الجور ترك الدفاع ٢  
 انما على الاطلاق في هذه الصلابة اختصاصا جواز الترك بالبالا والنفس العرفي ان يجب الدفع فيها مطه وبه حكم الاستحقاق النفس بعد ما قبل عليه  
 وما في العرفي من ان لا يملك القتل نظر بل لا يجوز الاستسراح كما هو في غيره من غير الاول في حفظ النفس من حفظ العرفي كذا في ما من قبله من الجاني  
 الواردة في الحد من المستكبره على ان لا معاملة بقوله ثم فمن اضطر عن رايه ولا عا فلا اثم عليه لو قتل الدافع كان كالتشهيد الاجر للنصو البتة  
 من قتل دون ماله كما في بعض ودون عقال كما في اخر فهو شهيد كما بينا او بمنزلة الشهيد كما في ذلك انما يجوز الدفع اذا كان مقبلا فادى نصيبه كما  
 ضامنا لما يجب له نفاذا اذ لا يجوز القتل للدافع الا مع لاداره ولا يقطع الشك هو ذلك باخذ المال اجملا ويخرج كونه غير جارح لا للخصم  
 وهو ان لا يأخذ الا في خفيه من غير الحرز ولا الخيال على الاول اناس بالثبوت في الشهادة والوسائل الكاذبه ولا ينبغي قبل هو من اعطى الحد البعج حتى  
 خرج من الفعل ثم اخذ منه شيئا ولا من سقى غيره فدا من ما اخذ منه شيئا اجماعا على الظا المتكبر في بعض لقيا للاصل خروجهم عن نصوب  
 الشق والمحابر لعك ذلك عرفت عليها كما علم من قريتها بغيرهم منها الى النصو المستفيضه الا وبنها الصيغ وجعل خلسن بامر الله  
 فضا لو اكد في هذا الرجل في كذا لا قطع في الدعاة العلنية لكني اقطع من اخذ ثم يخفى الموتى لا اقطع الدعاة العلنية في الخلسه لكن اعزها  
 كثير من الاجبا وبنها تقيس الخلسه على تقيس المسلب كما في غيره وب قيل لعل له اية فاعلم المسلب ما ذكرنا في تفسيره شهر بن القهيان  
 حكى في جمع الجرحين وفي الجرحين على انك يسلط قطع بل لا يتقاهم ما اعتادوا به من بآبهم عزهم لفضلهم المحرم النصو نهائيه على ما مر لخص  
 لانه جرح الخلسه من ان جازية في هذه الدعاة العلنية فضي وجبته في اخر من سر وخلسه خلسه لم يقطع لكن نصير بصرى او اما ما في الصحيح  
 من قطع الكاذبة في الرضا فهو امل على ما ذكره الشيخ من كون لقطع الاثنا لا لاقتصر فيه مناقشة للعلل منها اخر الوفا على انه قصه في واقعه  
 ثبتا لقطع فيها بالصله لولا انه ثبته لاعامل بها بالكلية مخالفا للاصو كما عرفت **الاصحاح** في بيان بعد انيان لها بهم وطى انوار  
 وان يقع من الاصل وحده استثناء واعلم ان اذ على التبا للخصم بمتبه ما كوله الحليم ومقصود بالاكل ثمة كالتشاة والبقرة وعوها ما بدى في العرف  
 به في من على لغير ما لم يسم بها وان سمي بها لغيره كان زجما حيث كان في ذلك لولا ان كان في تغيير سميت بذلك ذلك للاصل مدان في الاصل  
 الى الشك في حكم العرف المرجح على العرف حيث حصل بينهما معاضة ومع ان ذكرنا لها لغيره وان لا يكون من جوا البر الجرح وهو موافق العرف جرح لها ولم

نقله ابوينا









كتاب القضاة

حج كالاندر لا فرق بينهما من المحرر العبد لعموم الدليل ولو اكره الصبي لميز فلا فرق عليك وعلى الاشهر لا فرق كما يشك الكلام فيه مفصلا ولا يـ  
الامر لهذا البشارة مع خروج الصبي القميز عن كونه كالاندر ولا فرق فيما بين كون حرا وعبد ان اقر بالاندرية عند من جاحض على  
على العاقلة في الاول وتعلقا بالثبوت الثاني لو كان له امر القائل عبدا او عبدا لا فرق في القوم من جلس للموخلد ام العكس قوله ان  
واسمهم هابن المنابر ان ادعى العبد كغيره من الاحرار فادعته مع بلوغه وقوله يخلد سيدا السج من سيد مع جنوا وصيانه وعقد بين  
ولا يفادنها اذا كان صبيدا امير كما مضى لهم الدليل على هذه الاحكام غير ان الصبي الذي على سجن الامر وقيل له امره معلنو انتم ليعق  
لمعوضا خلافا لغير المنصرين شيئا على ثبوت الحر من الرجل الامر والمأمور به فيها النصيحة في الامانة في نفسها الاخرى المروية في الفينة فان  
رجل امره بالاحرار الا ان في العتق ما كان في انتم لكن يشكنا ما حبس الامر مغلدا ولعله لا فائدة في فندبر والمروية في العتق ان يعقل به  
السيد الامر ومغلدا العبد السج في الموت كالتصحيح رجل امر عبدا ان يقتل رجلا فقتله فاقبل السيد وفي ان يقتل عبدا الرجل لا كسوله  
او سيفه يقتل السيد يشوع العبد السج في الموت عمل الاسكافي بشر يكون العبد جاهلا او كرها هو شاك العتق من مع فصولها  
سندركا فقه لما مضى فلفظها او لا بما يجوز ان لا يبرحها على ما اذا كان العبد صغيرا كما قيل مع مع عبدا موقوف على جواز تخليد العبد  
الصغير في غير السج كما دل احد هما على ان لا يبرح مع منافاة الاصول مع الشيخ بينهما وبين الصحيح الفاعلة له ما هو واجب في نفسها  
الفرق رواها بعملها على ما اعتد امر عبدا يقتل الناس اكرههم عليه يقتل لانشاء في الارض وما بعد ذلك فتقوله قبل وانفسا لطيفا  
وهذا الجمع مع عبدا انما يبرح مع التقاض الا ان لا عليه من مثل السيد اما بالاندرية اما فيها من تخليد العبد السج فلا بل الصحيح  
تعتيد فله الحران من سجن في تخليد ولا فرق في الاصول مع الشيخ اما على الجواز على قوله لا يبرح لا يبرح العتق على العبد بعد  
مباشرة القتل قال الشيخ في الخلاف في حران كان العبد لفا على امر الفصير على ما عجزنا سقط القوم عن المأمور بقتله عن الامر له قتل وجبت  
الدية على الموتى لا لابلد دم المقتول واضطر بكلامه فانه اوجب القود على الامر حوا كان المأمور وعبدا اخر اوجب الدية على عاقله المأمور  
او عبدا عن ابن خزيمة ان المأمور ان كان حرا بالعاقل او امرا هذا اقص منه ان كان حرا صبيدا ومجونا ولم يكره لونه في الدية عاقله ان اكره كانت  
صفتا على عاقله من صفتها الامر المكره وان كان عبدا لا امر صغيرا وكبيرا غير من اقص من الامر والاضل القائل قال اذا الزا القوم الميثا لظن  
الامر في المحجب لو امر الامر مغلدا البشارة لان يكون صبيدا ومجونا ولو جرح شاعدا فمروا الجناية الى النفس فضل الجرح على فضل الطرف ففضل  
النفس انفا في الدية ومغلدا في البشارة بعض الابطال انما هو في الدية ما جرحه فله بعد الدية في الدية ومغلدا في البشارة  
ان لا يدخل فضل الطرف في فضل النفس كما في ربح تكفبه وموضع من وطء اليه في الدية فله من فضل النفس في الدية قوله ثم من عتقه  
عليكم فاعدا عليه بمثل ما اعتد عليكم فالا استصحبنا الحالة السابقة القول لا فائدة في الدية من موضع اخر موطا وفي عن الشجر ومع  
لذا الصحيح من جل بين رجلا بمو فسطا على راسه ضربة واحدة فاجاه حتى صلت الضربة الى الدماغ فذهب عقله فقل ان كان المصوب يعقل  
نهما اذات اقلوه لا يعقل في البشارة فله الموت ولا يعقل ما قال ولا ما قيل له فانه ينظر في شدة الجرح فانه ينظر في شدة الجرح فانه ينظر في شدة الجرح  
ان لم يمت فيما قبله من سنة ولم يرج البشارة اعز من ضربة الدية في الدية فله الموت فانه ينظر في شدة الجرح فانه ينظر في شدة الجرح فانه ينظر في شدة الجرح  
فجئت لضيق حايته في الدية فله الموت فانه ينظر في شدة الجرح فانه ينظر في شدة الجرح فانه ينظر في شدة الجرح فانه ينظر في شدة الجرح  
يكون فيها الموت فله الموت فانه ينظر في شدة الجرح فانه ينظر في شدة الجرح فانه ينظر في شدة الجرح فانه ينظر في شدة الجرح فانه ينظر في شدة الجرح  
كانت وكانت ما لم يكن فيها الموت فله الموت فانه ينظر في شدة الجرح فانه ينظر في شدة الجرح فانه ينظر في شدة الجرح فانه ينظر في شدة الجرح  
ما كانت ما لم يكن فيها الموت فله الموت فانه ينظر في شدة الجرح فانه ينظر في شدة الجرح فانه ينظر في شدة الجرح فانه ينظر في شدة الجرح  
فرق اي الجرح او الضربة واحد احد لم يدخل في الدية فله الموت فانه ينظر في شدة الجرح فانه ينظر في شدة الجرح فانه ينظر في شدة الجرح فانه ينظر في شدة الجرح  
قوله كثر المشاخر من مشكلا في النهاية رواية محمد بن علي الصحيح في الدية فله الموت فانه ينظر في شدة الجرح فانه ينظر في شدة الجرح فانه ينظر في شدة الجرح  
محكمة ابجته وفيها جل فعاين رجل وقطع افعه اذ ينزله فقل ان كان فرق لك اقص منه ثم يقتل فان كان جرح ضربه واحد صرف  
ولم يقتصر منه نحوها وانما اخرى صحته عن جل بين على راسه فذهب عقله بصره واعتقل لثام فان كان جرح ضربه بعد ضربه اقص منه  
ثم قتل ان كان ضربه واحد قتل لم يقتل منه هذا فله الموت فانه ينظر في شدة الجرح فانه ينظر في شدة الجرح فانه ينظر في شدة الجرح فانه ينظر في شدة الجرح  
الثاني بان من باب البشارة التي يدخل معها اقصا الطرف في النفس انفا كما عرفت في بعض عقد الخلاف فيه وموتوا في القول الاول لعله لا يفتا  
اقتضا العرف بانه ما جرح عليه لا يجاز واحد فيكون قد خاضع عند ما اعتد واقتضا الزايد بعد باخرا مع لانه الصحيح السند في القول  
الثاني عليه في قوله فانه في البشارة في الدية فله الموت فانه ينظر في شدة الجرح فانه ينظر في شدة الجرح فانه ينظر في شدة الجرح فانه ينظر في شدة الجرح



امکا شعلیں وجہیں  
۵

خطافون





[illegible]

بأنه لا ينفق على هذه العترة بالجملة العترة فتوى مشايير الاستحالة الخروا لولم قال وان لم يرضه كثير من الابدال لوجود مدخله بينهما مع فطرته  
 في ريشة من في الإجماع هذا مع ان المعتزلة المستقيمة للثقة والمؤلفات غيرها الدالة على عدم قتل الحر بالعبد انه يلو بالجملة بالعترة  
 يعر مطلقا لا يخصص في شيء منها يكون الجاني والمعتزلة يلبس من غير فنيته الحكم فيها بقية العترة الى هذا بقية غير ما ذكره من غير ما وثقت  
 العترة باطلا فيها هنا كان في مصرها الغفران اجاعا وليت غير كيف غفل لا يصح من هذه الروايات ان يسندوا بها ما يقع في ذلك على الحكم هنا عترة  
 ما ذكرنا واطلوا لا يشك في ما من حيث الكتاب الحمد لله ولعل الوجوه عند استدلهم بها بتحويل اختصاص الحكم بالباد وبالجاني غير اللوازم بعد تسليمه  
 من دفع بقية الاستحالة على العموم كما اندفع بها ما توجه على امر من المصنف ان ما ذكرناه من عدم قتل الحر بالعبد مذهبنا كذا على الله المصنف في كلامه  
 البعض قال كالشيخين الفاضل ابن حجر وابراهم بن الفاضل بن قول وغيرهم من المناخين من مكسب الكتاب ما من من حيث الاختصاص ولكن في  
 رواية ان غشا الجاني قتل العبد هل في المراء بالرواية الجنب لعترة هاهنا في جل قتل مملوك او مملوكه قال ان كان المملوك له ادب حبس  
 الا ان يكون معروفه بقتل المالك فيقتل به ومنها من جل قتل مملوكه قال ان كان من غير معروفه بقتل جبر من راسد يدا واخذت بقية العبد  
 فندفع بها الى بيت مال المسلمين ان كان هو القتل قتل جبر من ان علينا قتل حر بالعبد بجملة على المعتزلة بضمها في محام من الاختصاص وانما بن  
 فنه ناهيا الخلاف عنه في كلامه قال لفساد في الارض لا على وجه القصاص وكذا لو كان قتل اهل الذمة وهو جبره حسن النص هو ههنا  
 ولا منافاة بينهما وبين امر من الادلة بعد قتل الحر بالعبد لظهورها في حق جبره نقصا ونقص بقول بركته لا يشاؤون من جهة الفاسق  
 ذرية لانه المملوك يقتله ما لم ينجوا ذرية الحر فترى اليها بعد ذلك كاستلام لان في العبد بلا خلاف بل عليه لا يجاني بعض العباد وكذا الاجابة  
 بدية العبد ان ذرية الحر منهم اي من اهل الذمة ولا بد من الامانة لدية ذرية الحر الذي لا يطلوا العترة يقتضيه عند الفرق في الحكم بين كون المولى  
 مسلما او ذميا به صرح المولى لا يدس على ذمة ولكن في الفاضل في بيع وقد صرح بحد عد الغزن بينهما واخصنا الحكم بما العترة يكون الحر  
 ذميا لو كان مسلما اخصه ذرية عبد الله عدم تجاوز ذرية الحر المحل المسلم بهما الشهيد الثاني في ذلك من غير نقل خلاف ان تم اجاعا والافق جبره واضمح  
 ويعلم بقية على الرواية المحكية من الايضاح مع اطلاق نية الاختصاص بالرواية الحر وكون الرد خلاف لاصل فبقية على المتيقن ولو قتل العبد  
 حرا عدا قتل به انفا فان النفس النفس فما استقام من الادلة دلالة على لا فرق فيه بين كون الحر مملوكا ام غير ويغزو بينهما في قتله خطا بشي  
 الذمة للحر المحمي عليه لو لم يكن مولا وعدا لو كان مولى في القوم عبد قتل مولا شهدا قال فيقتل به ونقصي لست والله بذلك لم يضمن مولا جنيبا  
 بل يتعلق بتمتة ويكون في الدماء الجنيبا بين قتله واسترقاقه للمعتزلة المستقيمة منها الصحيح العبد افضل الحر وضع الى وليا انفقوا نساوا  
 قتلوه وان ساء الشرف في حقهم وغير ولا خلاف في شيء من ذلك جدد بل عليه لا يجاني لعترة واطلاق هذه الادلة يقتضيه جلا لا يشترط ولو لم  
 عدا وضامو كالحكم بزم في ذلك جماعة ومعلمين بانه على ما من المصنوع ان لا تسلط المولى على ان لا يبدن في حق المولى والملك عنه  
 فان الله مع تقاضيه اول ما يضمن من جف من المومن هو ممة الساع واخذل ونفقت شرفا في حقه رضالا ان يوثق لما في العبد ل القوم  
 هو وقف على النزاع في ذلك كذا هذا قول اولم اجد فاعدا وكيف قال لا ولا قولى لاطلاق النص القوم مع الاولوية التي عرفها وليس للمولى  
 مع كراهة الحكم ليس للعبد ارفع الذمة الى في المعتزلة لا يرضوا ولو خرج العبد حرا فليخرج العترة منه فان الجرح فضا فان ساء الجرح  
 اشتران استجوبت الجناية بحيث لا يبقى من قيمته بعد اخراجها شيء لانه وان قصرت الجناية عن قيمتها شربا والجحى عليه منه بفساد الجناية او بيا العبد  
 فياخذ من عنه حقه من ارش الجناية ولو افضله المولى فله فداءه بان يرضى الجناية بلا خلاف في شيء من ذلك اجد الا في الحكم الاخر ضيقا في العترة ان  
 القتل بالرش الجناية زاد من قيمته لم نقصت لانه الواجب لملك الجناية والية هي حبة الخلاف مدعيها عليه لا يجاني قبل فخذ في انة الاظهر في  
 الروايات قال المحقق انه مروي وهو في النهاية وابن اوديس كثير من الاعتقاد قيل بل يفكر باطل الامر من القيمة والرش الجناية لان الجاني لا يجني  
 اكثر من نفسه المولى لا يفعل مملوكا في ابد لا يبره والية هي في طوفي العترة عدا حرج حرا نشاء الحواقص منه ان ساء اخذ ان كانت الجناية تحيط بغير  
 وان كانت الجناية لا تحيط بغيره فافترس مولا فان لم يفتد به كان الحر الجرح من العبد بعد ذمة جوارحه التباكتو ليبيع العبد فباخذ  
 الجرح حقه برب التبا على المولى فيقاد العبد بمولى اي يقتص منه لو جنى عليه متعدا ان ساء المولى المولى الاقتصار من المولى على  
 الاقتصار من العبد الجرحا فحواه ونقصوا القوم في عبد قتل مولا متعدا قال فيقتل به ففني لست والله بذلك لو قتل عبد مثله او جرمه عدا  
 فان كانا في العبد الواحد فمولى الجاني وبين الاقتصار من الجاني بينهما والعقوبة لهم لا دلالة وحق المولى كالحصص عن سبيل له لو كان قتل  
 احد هاتين الذمة فيقتل به من السطان احدث ذلك هو لا يفعل فيه ما شاء ان شاء وان شاع ان كان لا يشي في شيء من  
 ان للمولى والمجني عليه قتله اي التماس من دون ذمة الوارد انما المجني عليه قتله او دفع الزيادة على اختلاف القولين المتعد اليها الامانة الا  
 ان يرضى المولى عن قتله او جرمه بغير ارضاء فمولا لو زاد انما المجني عليه قتله او دفع الزيادة على فلا يقتص منه بعد بل لم يرضى بعباده كما هو

على المشقة



[illegible]









من بيت المال لم يطلد ثم امرى مسلم ولو مثل البالغ الصبي مع التكافؤ من غير جهة البلوغ قل من على الاستبالة لم يدر عليه ثمنها من اكل العنقا والسيل فها  
عن العاشر فضا الى ان خصموا الرسول كل من ثل شيئا صغيرا وكبير بعد ان يتبدل فاعله الفوق خلافا للحلفا وجعلت كالمجنون لا يستر الكفاي فضا  
ويضعف ان المجنون خرج بدليل من نجاح كما ياتي كما كانت امور ما شئت الله بخلاف الصبي مع ان الفرق بينهما متفق كادارة عتق اوله ان يقول ان الصبي  
المخرج للمجنون يخرج للصبي به وان كان نضجا الاول ظاهر في الثاني لقوله لا فاعله من لا فاعله من هو عا وورد في خصوص المورد لا يوجب  
التخصيص كما قرئ في الاصطلاح مع نأيد بما ورد من سلبه في الحدود وهو انه لا حد لمن لا حد عليه بل من الاحتياط في الدماء وهو غير بعيد الا ان الكفاي  
مثل هذا الظهور في دفع البدن عن العنقا القطعية الكتاب السنة في المسئلة المعصية بالثمن العنقا التي كانت تكون لنا الان في المسئلة  
في غاية الجحاف وان كان الاحتياط للاوليا معه فلا يخفى وافعله بل يجبنا اعتنا بالدية ولا يقتل العاقل بالمجنون بل بخلاف جدد وبر حكر في الغيبة  
بل عليه الجحاف في الصبي عجل مثل رجل مجنون فاقول ان المجنون راد فدمه عن نفسه قتلته فلا شيء عليه من قود ولا دية ويعطى ورثته  
الدية من بيت مال المسلمين ان كان قتلته من غير ذلك يكون المجنون راد فدمه فلا فاعله من يقاتله وري ان على قتل الدية فيما بدفعها الى ورثة المجنون  
ويستغفر الله عني وبنيي اذ فيه الدلالة ايضا على بعض ما ذكره بقوله وبنيي الدية على العاقل ان كان قتلته من اولى بيتها وعلى العاقل ان كان  
خطا ولو قصد العاقل دفعه عن نفسه بعد ان راد فاقول ان الموقبله كان دم المجنون هكذا لا دية له على العاقل ولا عاقلة لانهما فاعله فاعله فاعله فاعله  
وفضا حاشا ما هو الصبي المنفذ وما هو كغيره بشر فتمت قد غدت في كتاب الحد في و آخر الفصل السادس في جد الحارب ظا طذا في العنقا  
ويحويها لا دية له اتم كما عرفت وبقي ترويقه وتخصيصه عموم فظن الذي صرح خلافه بالحكم عن المقتضى مع فاشناها في بيت المال كما في الصبي وتخصيصه  
لا يطلد ثم امرى مسلم الترويق في المعيرة ورواية ابى النور المعيرة وبرائة الحنيفة بحجوب عنه وهو من جمع على تعذيبه باصبع عند العنقا حل  
حل عليه حل مجنون لا كيف خصه بالمجنون صبره فضا في الرجل السيف المجنون خصه بقتله فواي ان لا يقتله ولا يغمده فيه ويكون  
دية على الامام ولا يطلد ثم نفى عنه لباس الصبي ثم جع قال والمثمة سقوط القود والدية مكان الدفع اماما او اوجب فلا يتعصب فضا  
وفي هذا الدليل ما نرى ان مقتضاها في الامر من العاقل لا معاقبة وقريب من الاستدلال بصواب الدفع لحد معلومته فهو لا طاقها محل  
البحث بل ظاهرها كون الحكم بالحدية بمقابلة المحارب فواحدة له بما له من القصد التي ليس للثمة المجنون بالاستبالة جزاء فاعله فاعله  
لاجل خطا النفس المحرم لا الواحدة له بالصدقة التي فلا عزة في وجوب الدية بل دم المجنون لان مقتضاها محرم حيث لم يستصحب فضا صدق  
والشاع فان خص في الاما من غير تقييد من جهتها اذ اركبها بالدية فالعنوان يثبتها في عرقه بسم الشفعة ما عرفت من المعيرة بالصحة  
منها بالعرفه وان وقع الاختلاف بينهما بالدية الصحيحة كونهما بيت مال والقرينة بينهما يكون على الامام لكن الجمع بينهما ممكن بحال لا يخفى على الصحيح  
وان لم يكن الا انهم بعد لا فاعله مع استلزامه من غير محجج على المحرم وهو فاسد بالبدنية فيمنع من المان فها في نوع شرذمة المشتبه  
استلزام الرقاة الصحيحة بقوله في رواية دية من بيت المال لم يجز عنها بالدية فها في قوله او بالحدية بطل في محجج له ونحو كلام الفاضل في بقية  
ولا فاعله على التام اجماعا فواي صفا لا يقتل انفا القيد المشروط في شرعية الاقتضا وهل يثبت عليه الدية في خاصة ما لم يطلد ثم امرى مسلم على العاقلة كل ام على  
تفصيل ما في كوفي او ابل النظر في كتاب الديات قال في كرها مع تحقيق المسئلة كما هو بمانه في القود من الاعمي اذا دخل من اقصى به  
لو كان يصير رد واخلوا فيمن من ثقات اثبت الدية على العاقلة استنادا الى الرواية الاية كالصدق في الشيخ برة الاستاذ وضى بن خرم عفا  
وبين من جعل استبهاه كالمقتضى بوجه القضا كالحل وعفا المناخرين على الظالم المصير في ذلك لو تجوز المقتضيه وهو قصد القتل واستفاد  
المانع لان الاعمي لا يصلح ما نعام عفا مشروط القضا من التكليف القصد نحوها كما هو لغرض فبشك عموا الايات الروايات لكن في رد  
الحل على عبيد الله ان جبايته خطا لئلا العاقلة فان لم يكن له عاقلة فالدية فيما له ويؤخذ في ثلثين نحوها الدلالة على ان عدم خطا لئلا  
العاقلة فان لم يكن له عاقلة فالدية فيما له ويؤخذ في ثلثين رواية اخرى مؤيدة على اعمى مثل الخطا في الدية من كان لم يكن له مال في دية ذلك على  
الامام ولا يطلد حق من ضعفنا باشر كما في ضعفنا استنادا خلافا في الحكم ومخالفها الاصول كما الاول على كون الدية تجب ابتداء على العاقلة ومع  
تجيب على الجاني الثانية على ايجابها على الجاني مع تمولد على الامام لم يوجبها العاقلة فظاهرهما اختلاف يمكن مخالفا في الحكم الخطا فتكون  
شاذتين من هذا الوجه لعل مراد المان في جوابه عن الرواية الاولى بقوله في الرواية بمانه يعلمها الشذوذ في مضافا اليه تخصيصه لموا لا يرد السنة  
القطعية وهو غير متجانس عند عفا من التحقيق منهم المان في هذا جواب ثالث لرد ذكره من اجاب بالاولين ابداه باخر وهو عند الطبرسي في الدلالة  
بحال كون قوله خطا لا والجملة الفعلية بعد الجواب غاية استدلهم بل على تقدير جملة مرفوعة على الجواب ويمكن وجه النظر في اجمع هذا الاجابة ما  
الاخير فنحالفه لظا سينا فها حيث مثل في صدقها عن جل جبرائيل بموضوعا لثمنها على خذ فوب المصير على ضابقتله واجاب  
بان هذين معديا باجمعا فلا يرى على ذلك مثل الرجل هو والانه قتلته من قبله وهو عفا ولا عفا في خطا لا اخر فافضيه هو في كون القتل عمدا

11

[illegible]







لا يمكن للمسلم من الخلق ولا يسمع والد على العاطلة ولا يسمع كنهها الا عينا به ومن اعتك عليه فاعتك مثل على العتق لم يضمن جنايته وان بلغته  
فيها النفس كل في الصبح من يد فاعتك فاعتك عليه فلا قول له وفي اخر من جل في رجله وهو اذ فلما صاعظهم ليقرب فحبه فقتله لا قيمة له  
لا قول له في شواهد من كابر مرارة ليقربها فقتله فلا قيمة له ولا قول له ويعتد النصو المتقدم في محاربة النص جواز قتله اذا لم يكن فيه  
بدن في القتال فقتله في نفسه من القسم بالغير ان هو لم يبق من شواهد الايمان في القسم على الاول في الفد ويطعن في المحل فقتله على طريق  
الحجرات الحقيقة متوهم ان يوجد قاتل في موضع لا يعرف من قتله لا يقوم عليه بدنه ولا اثر ويطعن في الولي على واحد ويطعن في محله على ما يكره  
ويثبت دم حثا ولا يثبت الامع اقران له في اللوث بلا خلاف اجد حتى من يحل على ظاهرهم الايمان عليه كاحد من الغيبة يكون في قسم  
بعض الاجل حيث قل بعد فله حمله لا جنة المتعلقة بالقتل الدالة على ثبوتها في الشرقة من طرف العامة الحاضرة كالبني البشير على الد  
والتي على من انكر الا في القتل والصبح في القتل كيف كانت فوقه في مكرهه عندنا ولو اذ لك القتل الناس بعضهم بعضهم لا  
ثبوته في القتل لاجل الناس والصبح في القتل كيف كانت فوقه في مكرهه عندنا ولو اذ لك القتل الناس بعضهم بعضهم لا  
خاله عن عتبا اللوث لقطا يعني لم يؤخذ في القتل الشرط اللوث نعم في بعضها جدا القاتل في قتل غيره وغير ذلك ليس ذلك في الصبح  
ولا يصح في اشتراطه الى ان قال فكان لهم على ذلك عجا و نصا ما اختلف عليه اقول وبالله تنج التوفيق لعل الوجه فيما كره من اشتراط اللوث  
مخالفة القتل للعامة فان اثنان لدعوى يقول المدعى يمينه على خلاف الاصل لانه حكم بغير دليل لقوله لم يسمع الناس في قولهم لا  
متجاوز ما قوموا ولم يسمع من حجب لا قضا فيها على المتقين من النص المتقون وليس الا ما ذكرنا لو ود اكثر النص في قتيه عبد الله بن  
سهل المشقة وفيها اللوث بلا شبهة هي الاصل في شرعية القتل واما باقي النص في غير ما ورد الاصول في ثبوتها جدا في القتل في عمل  
كالذي في القرية وهي كالاولى وبين مطلقه بالمره كالروايات المتقدمة والاطراف غير نافع لورق ثبوت حكم اخر هو صل شرقة ونحوه  
ثبوتهما في القتل ولذا لم يكن الاستدلال بها على مدعية الشرايط الاخر بالجملة فتأمل هذا الاطلاق بعد من قيل الجملات بلا شبهة  
هذا مع ان عتبا اللوث يستلزم عند الفرق بين قاتل بوجبة قرينة وحمله ونحو ذلك من الامثلة الاينة للوث قاتل بوجبة شوق  
او فلاة او جمعة مع ان القتل والنص مطبقة بالفرق بينهما بنبوت القتل في الاول من ثبوتها من جمل تلك النص زيادة على ما بالي البر  
الاشارة الصبح عن مولانا الباقر قال كان يدعى اذ لم يسمع القوم مدعى البينة على قتل قاتله لم يقسم بان المتهمين قتلوه وحلف المتهمين  
بالقتل حينئذ يمين بالله نعم ما خلفناه ولا علمنا فانه لا يردى الدية الى ولي القاتل لانه اذا قتل في محله احد ما اذا قتل في غير محله  
مدينه فدينه نفع الى ولياته من بيت المال وفيه لانه على عتبا الذمة القتل من جهة رجل من جهة رجل لا يفي على من نذر وشيئا بالجملة  
لا عتبا اللوث لا شبهة هو اما نعرف المدعى في غلبه مما اظن صدق المدعى ودعوى ذلك بالنسبة الى الحاكم اما الذي فلا بد ان  
يكون عالما بالاجاز بما يدعيه لغير من شرائط الجز في المدعى سميته الامارة لو انا فادها قوة الظرف فانه في الغلبة في الام القوت  
كالو وجد قاتل في دار قوم او محلهم او قريتهم مع صغرهما انفصلا المحلة عن البلد الكبير لانه كما ذكره بعض اصحابنا في القيد ببلد  
وهو ان يكون بين القاتل والهلما عدة فله او وجد بين قريتين هو الى احديهما قرب فهو لوث في قريته كما في الصبح الموقوف عن رجل  
قتل في القرية او بين قريتين قال يفسر بينهما فانها كانت قرب فتمت لوتها في قريتها كانتا سوا في اللوث وان ثبت لعدة لهما  
دون الاخرى فاللوث لهما وان كانتا بعد كما لو تفرقا فمما قرب قاتل في دار كان قد دخل عليهما حينئذ او دخلها معهما فحاجة وكما لو وجد قاتل  
وعند رجل معه سلا منطلق بالدم ولو كان قربه سبع او رجل اخر مولى فله ليرجى لوث في حقته كما اذا شهد عدل واحد  
شهد عبيدا وشوا ما القبيات والقتال اهل الذمة فالمسك في ذلك غيره عند حصول اللوث باجتماع بعد العبرة بشهادتهم خلافا للجمهور  
لكن غيرهما فلو ابا فادته اللوث مع حصول الظن هو حسن ولو او لا بشرط في اللوث جود اثر القتل لا مكان حصوله بالحق وعصره  
والقبض على مجرى النفس نحو ذلك لا حصوله لغيره كجواز القضاء على الغائب من فعله شرطا لا عند تكذيب جده ولو لم يكن حيا  
فانه لا يقدر فيه لولا حصول اللوث فالحكم فيه كغيره من الدماء عدا بالعمو قيل بل الولي خلاف المنكر عتبا اخذ ولو حصل علم ان اللوث  
فيه كانت اليه اليان يقول واما من حمل فانه لم يحصل فضيلة اللوث كقتل الزنا والفرع انك من جند فلاة او معسكر او في سواد  
جمعة فدينه من بيت المال بل خلاف جديله عليه لا جنة في الغيبة العترة في ذلك في نفسه منها بادة على الصبح المتقدمة الصبح في  
المؤمنين في رجل جند مقتولا لا يدرك من قتله قال ان كان عرفك او ليا طلبة وبتة اعطو بدته من بيت المال المسلمين لا يطل دم اعدى  
سلم لان بهر الدماء فكذلك تكون دية على الامام وبصلو عليه يدفون في قتيه في رجل جند للناس في جمعة في رحام الناس في  
ون في من بيت المال المسلمين نحو صبح في قتل الزنا وفي القول في الهياض عقل لا قسما والهاياض القوتة في اللبا في





فلايس مع



وهو من فرض العلم بحولنا العظيم مع كون المقصود به ان النفس لا تملك العقل لان الطرف في سائر احوالها يحصل مجامعة ولو كانوا في الاوليات اجامعة  
ليخرج احدهم الاستيفاء بنفسه بل يتوقف على اجتماع ابا الكا لانه لا يجزى واحدهم او بالاذن وفاقا للفاضل في الشهيد وغيرهم من المناجحين و  
بالجملة المشرك في حق بيع الصبي كسائرهم في السلطان لا يشره الحق فلا يقبض بعضهم لان القضا موضوعا للتشريع ولا يحصل بفعل بعضهم واما  
الشيخ في ادراكه لو اورد احدهم بالاستيفاء اذ ذلك ضمن الذي من حصص الباقيين هو خيرة السيئة من عيبين عليه لا جماع كالشيخ في الكتابين  
وهو كجرحه لا ما يوقهم او قالوه من قوله قد جعلنا الولي سلطانا وابتنا القضا على الغلبة انه لو عرف بعضهم على مال ومط كان الاخر افضل  
مع ان الفاعل قد اذن نفسه فهنا كان طريقا ولي لا مكان المناقشة في الجميع لعدم طهرا لاية في المطر والغلبة ليست بحجة بل غير مسلم فانه يستط  
ما يشبهه مثل سائر الحدود وجواز استقلال البعض بالاستيفاء والقضا بعد هذا التباين بالحق بالعفو غير لا يستلزم مجازة بل ان اذ هم لا ي  
يكلف لا لاية في حق وهذه الوجوه وان تصلي الحجة كمنها معاصدا قوت للاجماعات المحيكة هذا الاستيفاء انهم مع ذلك ما يوجب ههنا  
الشهرة المناقشة وهي ليست ههنا كاعرف من الشهرة المطلقة المحيكة معاصرة بل هو المولى لا يبيط في حق هذا القول الا كثرته و  
بعد ان تطابق الاجماع على ان لو فرض جليله فاذن هذا القول في غاية القوة سيما النابذ بما قيل من ان التباين ان يهدي قتل والد والدة  
العفو فان اراد القتل فقد حصل ان اراد الله فالبشرق بان اراد العفو فيعفو عنه بقضاء المقصود منه من الموتية من الله سبحانه وهي على  
التيقن من حاصله فتكون لا ريب ان القول الاول احوط ولا يقتضي النفس لا باليقين ما جرى مجراه من المنة الحد يد ويقضي التسوية على من سب  
العفو لكن غير ممثل بقطع اذ ان وانف وقولك مطر ولو كانا بجمانية من اجابا بالحقين والشيخ عليه والعفو في قوله او الرضخ الى الرمي عليه  
وغيره من كل ثقل على الاشهر لا قوى بل في حق العينة عند الخلاف في هذا صفا مشعر بدعوى الاجماع عليه كالفاضل المغداز في النهج ونجنا  
في حق حيث لا بعد قتل الفلوي يجوز قتل غسل الفعلة التي قتل ما دليله هو محمول لا انعقاد الاجماع على خلافه وهو محمول على النص  
للتفصيص في حله منها انتمت الصبيح غير من اجل بغير رجل لا بصفا فلم يقطع عنه النص حتى ما لا يدفع الى في المقتول فيقتله ليعلم ولكن  
لا يترك بعينه ولكن بغيره عليه باليقين في المرس عن قول الله حج قد جعلنا الولي سلطانا فلا يشر في القتل ما هذا الاسراف لكان في حق  
فمنه عن قال في ان يقتل غيره فله او يميل ان الفاعل في المروعة من ان استبان عليه ان قتلته بن جهم قال اجلوه هذا الاسراف في ان قال في  
بالكم ان يقتلوه فلا تمثلا وابت في اخره ان الحق في قد ضربه بغيره الى غير ذلك من النص خلاف الاسراف في تمار امامهم كما يحكم  
عندكم بغيره او سطر طابا اذا اثنوا ان لا يفسد كما حكا في حق من بعض اجتناب القول بتم فاعتد عليه بمثل ما اعتد عليكم والشيخ في حق  
حرفا ومن عرفه قيل في قوله وكان يهودا رضى واس بجانية بالبحارة فامر وتو الله فخرج راسه لان المقصود من القضا التثنية وانما يكمل اذا  
قتل الفاعل على ما قلنا في جميع ظر على الاية الكريمة فانها بما ذكره طه والمصير الى لا يخرج عن قوله لو اذ ما قد من لا دلة القضا في الشهرة  
العلنية التي كادت تكون اجابا بل عليها اجماع كاعرفه من هو الاجماع في الحائض وان قال اليرمى بغيره اليهم الاشارة لكن لم يجمع على  
الحائض ولكنها اشترى في ذلك الحق مع حث قال يقتض بالنعص من ضرورة بها على هذا القول فيشروع اذا حصل بجمانية يجوز  
وعلى الدبر وجور الحمار والبؤل مثلا في المخلوق ورجله فتح على الحق والخالق في حق القتل اساء لا شيء عليه من القضا والدبر واما  
التعريف فلا يقطع لفعله الحرام لا يضمن من اية القضا في الطرف الى النفس غير ههنا ما لم يتعد القضا فيقتض من ان ابدان عرفت عدا و  
ان قال خطأ اعتد منه دبر الزادة ولا خلاف في شيء من ذلك الجحد والنص واصل الحكم بعد الاعتياد مستفيضة كانت تبلغ التواريل العلمها  
متلوة في الصبيح تمار جل فسله الحد القضا فلا دية له الحديثة في القوم من قصصه وهو قتل القرآن في حق من يرم عليه الحد ايقاد  
منه وبود وتبر قال لا الا ان اراد على القود وفيه الدلالة على القضا في مئة الصدك والزادة فينبغي حمل الية المطلقة فيه على دبرها  
خاصة لان المشعور من دبرها حجة ولا حجة لاخذ الدبر من اجله بل عليه ايضا انه بالنيابة الزايد جافله القضا او الدبر حسب ما  
للعرف من الكتاب السنة وهما مسائل اربع **الاول** لو اخذ بعض الاوليات الدبر عن القود فذهبا الى الفاعل لم يقطع القود لو اراد  
غيره على الاشهر الخلاف فيه بظا في عما جمع من باخر كالفاضل المغداز في الشرح شيخنا من غير ههنا في بيع الصبي ان عليه فتوى  
الاحتياط ظاهرهم الاجماع عليه كما اذا بعض الاحتياط به صكر في الغيرة وهو بخير مضالا الاصل قوله بخير فاذ جعلنا الاية وخصوا  
الصبيح الصبيح في رجل قتل دبر وام فقال الابن نا اربان قتل قال في دبر الاب لا دبره فاذ جعلنا الاية وخصوا  
الابن المقتول السك من الدبر ويحط وذا الفاعل السك من الدبر حتى لا يلب لك عفو وليقتله وعوها واية اخرى في رجل قتل  
لؤلؤا من فمها احد ههنا الى الاخران يعفوا لان اراد ان لم يغفر ان يقتل قتل وروى في الدبر او ليا المقتول المفاد منه فربما  
الصبيح عن رجل قتل جليس عدا ولها اوليا فضع اوليا احد ههنا الى الاخرين قال يقتل الدبر يعف ان اجوان باخذ الدبر اخذ

وعلى هذا فلا يلزم للباقين القصاص لكن بعد ان يرد واعطى المقتضى من الجاني نصيبه مما دام من الدية كما يشترط من اجمع السابق ما بعد ذلك ولو  
البعض من الاولياء ما لم يقطر القود ولم يقص الباقون حتى يرد واعطى على الجاني نصيب من عما ابقه بلا خلاف في هذا ايضا ودل عليه  
البحر ان لا وان فلا اشكال في الحكم في التسلية بمجده وان خالفه واما ان شمله على الصحيح غيره والى على سقوط القود بالقول كنهما مع  
سند وعقد كنهما المقتضى شاه لا فاعل بها كما مضى ان اشعر عباءه الهان هنا في بيع ومثل في بر الشهدا للدمه بوجوه مخالفه في هذا الحكم  
لكن القاعد كون الخلاف من ابل من العائنه العيا كما حكاهما فيهما من جملتها ولذا حمل هذا الاجماع على القيد فالو الاستناد ذلك بينهما فهد  
البحر من اجل هذا على الاحتياط او اذكر الشيخ الاستصحاب من قيد هابضه ما اذا الرود من الدية وان كان باسرها ايضا جفت  
الادلة المتقدمة انما القائل عند حتى مات المرحوم في الموتين غيرهما وجوب الدية فيما لا يمكن له ان كان له مال فلو لم يكن له مال اخذت من اهل بيته  
فالا قرب في ذلك الموتين فان لم يكن له قرب او اراه الامام فانه لا يلزم امرى مسلم وفيه اكثر الاحتياط بل في القيد لا يجامله وهو خارج  
نفسا الى الزوايا المتبر سند كثر هو الميزر بالثمة باقها وقبل كان في زرع ان لا يثبت لان الثابت لا يبر والاجماع هو القصاص واما  
علة ما في هو حسن لو الامام من الاجماع الحكم والى ايات مع امكان ان يوجوب الدية ولو فرض عدمها من حيث انه في الموضع مع  
مباشرة الافاق الموضع فيمن البلى كما يشترط من العي لا يخرج من اجل قتل جلا من دفع الى الوالى فله دفعه الى الوالى القبول يقتل  
فوقه عليهم فوهم فخلطوا القائل من الاولياء حتى ان عيسى الذين خلطوا القائل من يدا الاولياء حتى ما نوا بالقبول قبل فان مات القائل  
وفى في النجى فكن ما تعلمهم الدية حيث ثبت بذلك وجوب الدية فلم لو كان ثبت جوبها في حال الاقربى لا في جملتها بالاجماع المركب لا  
فان الفرق واما ما يجب من هذا الاعتبار من انه لو كان نجاة ولم يمنع من القصاص ولم يجرى ان لا يحق منه فتوفيه وهو من اسم  
يخصص الدية بالهاري ما مع تخصيص فلا وهو في العتاة هتكت به والقيد بل اكثر الاحتياط في ذلك والتك بل عامه من هذا القائل  
في الاثر كما في قبح وعلله لا قرب قصصا ايضا ما لا اصل على مود النص فيجعل العمى في بعض من الغليل المعينه ثم الموت  
ليس فيها اعتبار الموت بل على الحكم فيها على مطلق الحرب ليس فيها ما يقتضى القيد فيغير واما وقع قيد الموت في كلام الروا  
وهو لا يوجب ان وجب قصصا الحكم والى جوده وكنه غير القيد هذا مع ان الكافي بعد قيل الموتين في ذى وقاية  
الحكم للموال بعد حديثه لانه ان كانت مرسله لانها للتايد حتما ولكن الاحتياط ايضا اعتبار **الثالث** لو قتل واحد جله او  
وحيلا اعدا قتلهم لا سخطا في كل مقتول القصاص عليه بسبيله فلو غنى بعض المستحقين لا على مال كان الباقي من القصاص من ورن رد  
دية به ينص الصحيح المقتضى في هذه المسئلة الاول ان اجتمع على المطالبة استوفوا حقوقهم ولا سبيل لهم الى كاله فالجانب لا يخفى على اكثر  
من نفسه لو تراضوا على الاولياء مع الجاني بالدية فكل واحد منهم به كامل بلا خلاف جده لما من استحقاق كل منهم عليه قصاصا ولذا  
لوعى اقدم استحقاق القصاص من وقت الدية المحاكمها من كل اناهي على ما يتحقق ليس الا قصاصا كغيره فاما انما القيد به كاملة  
ان لم يرضوا بالاقول ثم كل اذا القصاص على احد الامرين اما اولها فواظلب بعضهم الدية والباقي القصاص هل هم ذلك جملتها من ان الجاني لا  
يجب على اكثر من نفسه من ان لكل قيل حكمه بانفراده ولو انفر كان لوليه القصاص والعفو على الدية ولا فرق في جميع ذلك بين جانيه على الجميع  
دفعه وعلى التعاقب لكن في الاول لكن احد الاولياء الى من اخو حتى لو ادر احدثهم بالقرعة وممكن ان يابل مستوفيا حلالا له نفسا كاملة  
وفي استحقاق الباقي مع الدية وجبها من ان الوجبة القصاص ودفان محله من اسئل من اجل دم امرى مسلم فيقتل له بدلها وهو  
الدية ان لم يكن الواجب بتد احد الامرين والاول بخنار الشيخ وهى لا في الاصل التا غنار شيخنا الشهيد لنا وغيره في التا يقد استحقاق  
في الاستيفاء لا سخطا القصاص منفر من غير معاص قبل علو حق الباقي في قصصه حكم الاستحقاق في اخذ الدية للباقيين لو جملتها القصاص  
ويجملتها انهم فلا يحكم للسابق كالسابق لان السبب الموجب استحقاق القصاص هو قتل النفس المكافئة عدلها وهو محقق في الجميع فيسبق  
فيترفع احدثهم بالقرعة او يجمعون على الاستيفاء على كل تقدير فان اباد واحد واستوفى وقع موصلا له نفسا كما في دفعه استوفى  
حقه من غيره يادة ولذا استحال لا يكون هو السابق على القول بتقدير اوله فكل بالتحيز يتبع الاسكان في سقوط حق الباقي من حيث  
قوات على القصاص او الانفعال الى الدية **الرابع** لما اذا جبر الوالى الجاني فتركه فلما سئل من ان جبرى ففى واكثره يقتضى مثل ذلك القصاص  
من الولى ثم يقتله الوالى او يشاركه او يترك كل احد الاخر ويجازعه على طلاقها الشيخ واباعه كفى في الجبر ولم يرضه لما خروا كالمثل  
هنا في بيع ومثل وجره وولد في شره صل القصاص في بيع وشيخنا لك خبرهم فالو الا ان كان جبريا وفيه ضعف بفناء عقيدة  
بالناو يتيه على ما ذكره على الجسب فمما مع الرضا والى جبر واخار واني ذلك لتفصيل فقالوا الوجه في ذلك اعتبار العتاة  
ملاخله فان كان منزهة بالبيع فله القصاص القصاص القصاص من الولى بل ان كان له قتل من غير قصاص كما جبره عن نفسه فظن انما في الحال انما









من الاسكان في هذه الاقطار من بعيدية يتم مع نصف الدية وهو مع شدة زده وعدد وضوئها مستندة وخالفه لظن ان نصف الدية لا يصفى بان العينين  
ان تشا باعينية فلا رد ولا ان لا تطلع ما بقي من ان عند المشاهدة لا يمنع الاقتصار ان لا يثني يقتصر لها من الذكر مع الذي موضع مع انها عين  
مشاهدة مضعف بان الاقتصار من يثني الذكر والاشياء ما هو في شيء واحد بواحد النفس بالنفس لا اثنين بواحد كما هو وان نفس الانثى نصف  
الذكر فهو مضعف بخلاف عين الاعور فانها ما واخذت مثل اشياء ومثلها هو وطولها لا يقتصر لعين الرجل الواحد فيحصل المرأة مع الشاشي و  
يقتصر لعين المرأة عين الرجل مع الورد وبالحكمة لا يثني نصف هذا القول كالحكمة فكثر من الاقتصار من اطلالهم فيحصل الاعور بان الاقتصار  
بالعين الواحد واخذ الدية كاملة مع ان موجب العمل ليس الا الاول انما يثني لثقلها كما مر ان لية لا شاة وبهذا هناك جماعة وخالف  
له بالعين الواحد في رد الجاهل عليه نصف الدية وبالنفس قولان في الترتيب الصحيح غير الذي في الاول فخصه من المؤمنين في رجل اعور عيبه  
الصحيح ففقت ان تعفا احدك عني فثنا ويعقل له نصف الدية وان شاة اخذت دية كاملة وبعضه عن عين حيا وفي الشاشي رجل صحيح ففقت ان رجل  
اعور في حيا له دية كاملة فان شاة الدية فقت غير مقتصر من حيا واخذت منه حصة لاديه وهو فضل لان الدية كاملة فذاخذ نصفها بالفضل  
وهو غير الشاشي في رد شاة من شاة في الشاشي في النكاح فقت غيرهم ولا يخرج عن قوله لصحة سند الشاشي واعضاها بغيرها من الشاشي  
الاخرى ما اتفقوا عليه من ان تيرعين لا عور خلفه وبالفردية النفس كاملة كما هو في الرواية في رد نصف الدية غيرهما من المقتصر لاشده  
مع نقل الاجماع المحيكة على ذلك حد الاستفاضة كتابا للديان فقت خلافا لجماعة وضوئهم المقتصر في رد الشاشي والحل والافاضل في رد  
يرفلم يوجوا الرد لغيره والعيون لعين فلو وجب معها شيء آخر فيحقق ذلك خصص على القول بان الردية على النفس في رد الشاشي والافاضل البراءة  
من الزايد ويضطر في صل لم يرد العمل عنه بامر وبه يصفى يتم ما قبله على تقدير تسليم عموم ولا افلا عمولة لان العين مفردة عملا باللام و  
غاية الاطلاق لغير العملوا لاشترى النحو المأمور لند ثمر مع ان موجب كمال الدية انما هو من حيا لغير النفس المقتصر من حيا لعين الجاحزة  
ولذا مع لاديه على الدية حيا لية كاملة انفاقا فمؤى رد شاة وما مان في الجواب من ان لاديه حكاية عن النورية فلا يلزمنا فوج باقرها  
في رد شاة انفاقا فمؤى نصنا ان الاصل بقا ما كان فقت جدا ثم ان ملان في العبادة ونحوها يقتضي عند الفرق في الحكم على الجاهل من نصف  
الدية على الاعوان فلنا بين كون عور خلفه واخذت غيرهما وخصه بجا بالاولى في تحقيق الكلام فيه باقى دية ثم وسن اخصه داخلها  
عند ان نظرية من حيا لاديه بالانبات فيها في كبت فصل شاة اسغره بعتا وضوئهم الشاشي في فاني ام اف على كبت احد من الاصول  
مع كثره نفعي لها لكتب الشاشي ابن البراء ابن خنوز وابن ادريس ابن عبيد غيرهم من لفان الذين بالارض مع العور وان الجحيد من غيرهم  
لفان الذين بالبحر وهو كافي رد اياتهم ولا سمعة من الفضل الذين لقتهم بل الجميع اطلعوا الانظار بها ووجد نباتات بعينها شاة بعد  
وهو لو غير لاديه باطل مع ان ربع سيق الغادة فاضلة بها لا بقت الا بعد مدة يرد على الشاة قطع وانما هذا شيء اختص به المقوقس  
روحه فيها بعينه جميع كية التي قفت عليه احملى نفي في جليله بان الغالب لا اعلم وجبه ما قال هو علم عاقل نعم في وانه اجنب محمد بن  
محبوب عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله قال في الشاة اخبرنا نظيرها شاة فان قتل عزم الغارم خنسا درهم وان لم ينع واسوا غير  
لحق لاديه وهذا وان كانت صحيحة لانها لا تدل على المظن اذ موضوعها حسن جبر ولم تسقط فال يمكن ان يثبت لاديه ان المراد باذا اطلعها في وقت  
تسقط شاة في فانه ينظر شاة لاديه في هذا اذ ذاك غالب انتهى ما ذكره ولعمري ما افاده الا ما ذكره كباقي لجماعة من انهم لم يجدوا ذلك في  
كبت احد من الاصول غير في فقت ذكره المان في مع ابقه اللهم الا ان يكون فووه مستتبديا لثورتا اقتصا الظا الى المضمحل كما احتمل في رد شاة  
صل ابقه لكنه بالنفس على عتانه في رد غايه العدل لا قبله كما لا يخفى على من اجتمع كذا التعليل السابق المحكي عن فكيف كان فان عا  
ففيها الارض المحكومة في الثاوت لو كان عيبا بين قيمته لولم تسقط شاة تلك الدية وقيمة قد سقطت فيها فان المشاة على الظن المصحح في  
لك بل عليه لا يخفى في رد وهو محققا الى الردية كما لا يخفى في رد لغيره من الرجل فتسقط ثم ثبت قال للبس عليه فصلا وعليه  
الارض الا عند حصول اليأس من عورها ولو باجنا اهل الجيرة لكان فيها نقصا كما فرض جماعه لعمري لاديه فانه طلع الشاة كما حصله في  
الحال فسد الميثاق فيقابل مثله وحكمه لك قول العبد لان من الصبي فضلة في الاصل بازله منزلة الشاة الذي ثبت مره بعد اخرى  
وسن البائع اصله فلا يكون مماثلة لها وذهب عتجا الى ان من سن الصبي جبره من غير تفصيل الى العور وعدد الجبر ان ابن المؤمنين  
فخصه في سن الصبي قبل ان يصير بعينه كل سن فصوصد بها بل ضعفها جدا يمنع عن العمل بها شيئا مقابل ما فخصه ان يثبت في  
الاصول بان في لاديه كثرهم مشعرين بدعوى الاجماع والشهرة عليها لونها مع عدم احتسابها ولا تطورها فانها معاصنها بمثلها  
بل انهم منها وعن الاستحسان في فصل بين عورها فليعبر عنده والياس منها فالدية ولم يعرف مستند بما في مقابل ما تقدم من لاديه  
ان هذا كية سن الصبي قبل ان يثرا ما اذا شراى سقطت نسبتا للبس منه ثبت ثم جنى عليها بعد ذلك فلما حلل منها ان لا يثرا ابد

بحيث حصل اليأس منها إعادة فثبت بدلها اما القضا او التبر لكن لا يجعل مهابل ان قضى هل انخرق بقوله في من اخل الى نفسه  
ان قلنا ببقاء القضا والتبر مع عتوها مقبل لا يرضى خاضع الا حاز التبريل مهابل ان قلنا بقضا متغيره فثبت ان يرضى كذا  
لوحظ ثمة وقيل ان يرضى لا يرضى لان باعادة قائم مقام الاول فكان لم يفت صا كما لو ان السخ في الشغور لا تظهر في فاعلاضلين و  
غيرها يرضى لانه نفس خل على المحمي عليه بسبب الجاني فلا يهدد للحدوث لروا الظلم وعود السن في القضا والتبر لا يرضى لنفس قبل في  
المسئلة وجبر مالم بعد سقوط القضا منه لانه لم يرضى القضا به بنات من الشغور والتفوق بغير وجه جديد من الله سبحانه فلا يقطع ما على  
الجح استخف لو جنى على العين ما ذهب لنظر والبصر بها خاصة مع سلامة الحد ما تمس من لى من الجح ما يمكن بعد المالة باذها البصر بقاء  
الحكم قبل ان يرضى بغيره او بان يوضع على اجفانه القطر المسلول حذا من الجحاية عليه ما يقع العين يقابل علمه بما بالنار مقابله الشمس  
يذهب لنظر كما فعله مولانا اهل المؤمنين على ما دل عليه بعض النص وهو مع ضعف سند ليس فيه بايوى الى يقينه بعد اجمال كونه  
افراد الواجب التحري فانظر من العبادة هنا وفي يرضى من يقينه لا يرضى ولا يرضى لانه في يرضى والشبهة اللعنة الى القيل المشعر بالتمريض  
هو حرج لكن في صدر القول باستيفاء هذا الوجه هو المشربين الاصحاب وجهه غير واضح ولا يربط ان لا يرضى على هذا الوجه حوط  
ان كان يقينه على محض ثم ان العبادة وغيرها موجهة للجاني المرأة الموجهة للشمس لا لها نفسها الظن لروا غيره وان نظرت المرأة بعد  
استقبال العين الشمس فان منها هكذا دعى مرة عماد دعى بكبر سلفه جعله على استغناء عينية على حوالها ثم استقبل بصره عين  
الشمس في الجح بالمرافق نظره فظن هذا بالشع ويقينه فانه ذهب لبصره لقطع شخص كقامه مقطوعة الاضافى وانه يقطع المفلوج  
كف الفاعل عليه على الفاعلية الاصابع وعلى الشيخ فضى ضل في دود وروى في نسخة ذلك المابع الشيخ بل ان فبسة كاشف  
في التمسك الاكثر فان يرضى به جازر والا فواضعه قال الحلة انها عاقلة لاهل الذهاب لخلها فبسا انه لا يقصص العضول  
للتاقتصر في الاول الحكم في ذلك القضا واخذ لا يرضى في ذلك غير صحيح لفظ لوقف في ذلك عن جحان كان القول الاول لعله  
وجه الثاني حوط ولا يجوز ان يقصص من الجح الى الحكم لكن يرضى عليه في الكل بالمشرب حتى يخرج بم يقصص منه لا خلاف اجد ونفاصا  
في ذلك بل عليه لا يرضى في التفتيح هو الجح فضا الى عتوها الامن علمه من لا يرضى والروا في الصحيح لرجل يرضى عن الجح ثم يرضى الى الجح  
قال لا يرضى عليه لحد ولا يطعم لا يرضى ولا يكلم ولا يبايع فانه اذا قبل ذلك يوشك ان يخرج فقام عليه لحدان حتى في الجح جبا اقيم عليه  
في الجح فانه لم يرضى هو نفس في جح وان يقصص من في الجح فية الجح على يقصص لى من جحى يقصص منه فيه ولا يجحد يقصص  
منه حاجة في المشل كما تدن نذان مع انه اية لا خلاف فيه ولا عوار له القضا السليمة هنا ما يصلح للمقارنة يقصصه مقصضا اختصا  
الحكم الاول بالجح لاختصا محضها فيشكل الحان مشاهد الاثمة تبرز ان حكمه عن الشيخ حتى مالم اية في الروا في وهو غريب ما  
اولا فلما ورد منهم ان يرضى مساجدا ما تاينا فلما توتر من فع العذاب الاخر وعن يرضى بها العذاب الذي اولى واما ثالثا فلان ذلك  
مناسب لروا في عتوها استخفنا الجح وروى القضا اليها ولا يرضى ان قالوه حوط وان كان في يقينه بهذا وجوه الثلاثة نظر الجح وروا  
ولما كانا في باب جمع دية تخفيف ليا وهي الال الواجب الجح على الحرفي نفس وما دونها وروا باختصاصا لفتد بالاضا والطن  
على غير اسم لا يرضى الحكومة والمراد بالفتول ناييم الامرين وهما عاوض من اوفاء الكلمة بوق دية القتل اعطيت دية وروا في الجح  
لعه عقلا لفتها من الجح على الدفات من مثا العقل المنع والاصل فيها قبل لا يرضى الكتاب الشغل الله لفتها وروا في نسخة الى اهله والسنه مودة  
مضرة لهما وروا في حلة اخرى في الاشارة في تضاعيف لاجل لا يرضى في هذا الكتاب يقع في اموار بعد الاولي في بيان اقسا القتل و  
مقارير الدفات اعلم ان اقسا اى القتل بل هذا الجحاية ثلثة عمد محض خطأ محض شبهة بعد القدر ان يقصد الما العقل والقتل ومقتدا العقل محض  
مع حصول القطع به غالبا وقد سلف ثلثا في الكتاب القضا والبينة لعمد ان يقصد الى العقل وان القتل بشرط ان لا يكون الفعل مما يحصل  
الفعل غالبا من ان يرضى لناديه وبالعالم للاصل لا يرضى وعلاجا لا يحصل بها الورث لا دارا بهموت لمضروب المعالج والحط المحض ان يحط  
الى في العقل وقصدا لقتل مثل ان يرضى لقتل خطأ السهم الى انسان فيقتله لا خلاف في شئ من لا يرضى لاجل اعادة الملاية لراثة وجميع ما هنا  
يعلم محتمة ما شوق فلا وجه للاعادة وموجب الال القضا لا يرضى الاصل كما سبق بخلاف لا يرضى فان وجهه الما الذي لا يرضى بغيره  
في علمها وكتبها وروا ان اياها كاشف ذلك مفصلا اذا عرفت ذلك علم ان يرضى لقتل العديت يتعين لدا يرضى الصلح عليها ما من من سلف  
الاباح هي الشنايا اضاعاف في بعض كلمات الشبهة ان المسئلة من الشبهة الى ازل عامها واما بقية وهو باطل عليه سمها لو كان غير مستر على  
ما يقصصه لاف العبادة وغيرها من النص والفناء في خلاف الحكم بين دية مع فتنه الجح عليه غير اضح فهو صنف مع ذلك شكا كما حكم  
الاخرى الاول اية حيث يبدى بالفحولة لكتما حوط سببا لا يرضى لانه جملة من العترة عليه فيها الصحيح ثق وغيرها عن تبة العترة في ما من محولة

كتاب التبريل  
اقسامها في  
ثلاث





[illegible]

حَقَّةٌ وَثَلْتُ  
ثَلْتُوْنِمْ

من بیانی قلم الخ



وهو فيها الامثلة التي لها باطلا فاشهر فليكن كاذب تكون اجماعا بل العلم اجماعا عرف من نفسه لا كمال الاجماع في الموثق المستند  
 بهما عليه منها بطريق الفصل الثالث للمرحوم في نوزده منها قوله الصدق في الفقه لا سيما في الاصول لا يوجد انما في الاجزاء  
 المزبورة كما لا اثر في فصل الشيخ في بيان ان شعور الموثق لا شاهد في فصلها ما قصه فاذا قوله ما اصغف الا قول جدا فلا فائدة لذلك كما ودية  
 فاشهر الحواشي على النصف من ذلك ربع ما درهم بلا خلاف وجد ولعل مستند عموم الاول في النصف بان المراد نصف الرجل في الدين قبل  
 ودية اعضائها ورجل حائض ما عرفت بها كذبة اعضا المسلم ورجل حائض من دينه في الغلظة ما يغلبه المسلم نظر من عموم الاجزاء وكون  
 الغلظة على خلاف الاصل فيقتصر فيه على موضع الوفا ولعل الاول قوي كذا ينسب كذبة الرجل منهم والمراد الى ان تبلغ ثلث الدين  
 فتنتصف كالمسلم ولعل المستند في جميع ذلك نحو ما احتملنا كونه مستندا في اصل المسئلة مع وقوع اجماع عليه في الفقه لا بد من فهم اي غير الثلاثة  
 من اهل الكفر حتى ان اهل الكتاب لو خرجوا عن الدين لم يكن لهم الدين بلا خلاف وجد للاصل في عدم معلوم في اصول طلائع الدين فيهم  
 طائفة اجماع من المستفيضة الواردة في دين اهل الدين باختصاصها بها اهل الكفرهم خاصة فضلا الى الوثوق بالصحيح بايان الجمع على نصيب  
 ما يصح عنه من ما يجوز من البهوت والفتن اهل علمهم وعلى قلمهم ينشأ اذا غلبت المسألة اظهرها العدة لهم قال الا ان يكون شعور الفتن  
 الحديث فندب في دينه ولدا في الظاهر الاسلام قولان بل اقول اشبهها بالشهر هاجس المناظرين بل عليه فانه ان دينه كذبة الحوالا لم يعم  
 الادراك على اسلام الظاهر وجوب احكامه عليه من غير طاع على استناد ولدا في انما طلاق الاجزاء الديان وقصر بجمعها بالمسلم او  
 المؤمن الصائرين عليه يحرم اظهاها كما مضى القول الثاني للمصنف في علم الهند وهو ان دينه كذبة اهل الكتاب ثمانية درهم كما في المصنف  
 المحرر المروية في خراب الزادات من دين كذبة ما بين رسالة وضعيفه بالجملة مع عدم جابر لما بالمره سواد عروا الاجماع في كلام الاجر في  
 لذة القائل بل عند الاية وبعض من سبقه وهو في موضع كذبة كذا وكذا في الدين انما في هذا الى القول السابقة فيها كما هو في  
 المناظرين ومن خرج في لفق في الاصل كذا في الدين عليه من كذا ولد الزنا من قول ولوصح في هذا القول كان مقتضاها عند الدين مطر  
 كما عليه في مستند بها هذا وقول السيد في ذلك البعيد للاصل في عدم معلوم في اصول نحو ولد الزنا في اطلاق الاجزاء الديان ما ذكر في لفظ  
 الموثق في المسلم لا طلائعها الغير العلوي الاضراف الى نحو من حيث عدم تبادر منه مع عدم انشائه في بيان مقدار الدين في غير ما يتعلق  
 ما نحن فيه فيصير بالنسبة له كالحمل الذي لا يمكن التمسك به وكذا اشمول ما دل على ثبوت ما فيه مع شرفه باستلزام الظاهر وليس جوده كذا في  
 في يعلق ما يوجب يمكن ان يجعل ما ذكرناه جابرا للمصنف والاجماع المحكم مع نأيد الاخر بعد ظهور غايته من القواعد المحل المناظرين كذا  
 واما الشهرة فانها من من المحقق ومن بعد الى الروايات مع الجواب عنها لما اشار اليه من بقوله في روايته كذبة الدين وهي ضعيفة  
 ما رواه لا يحرم السند بما عرفت فضلا الى ان السند بعضها صحيح لا يجبر بشيء وهو تقوى الارسل بعد العلم غير ضال القول الخامس روى  
 عن الثقات في روايته كذبة الدين لا يكون ذلك لا يقدح في روايته عن الضعفاء والافار واية عن المقرة وغيره ليس يمدح كما لا يخفى هذا  
 مع زعم الاجماع ايقن بخبر الاجزاء الواردة في غش الحام المانع منها معللة بان يقتل فيها اليهود والنصارى وولد الزنا حيث خشيها في  
 اهل كتاب شعروا بخلافهم في حكم والمماثلة في هذا وفي الصحيح كذا في ولد الزنا قال على الدين في النقص عليه الحد وهو في ثبوت الدين كما  
 ذكره المحققين ما انما انفق عليه هو بشئ ما قصر عن دين الحوالا بل كذا انما بل حلة فانية لان الاخر خارج الاجماع كمن خرج ما ذكره عنه في  
 فقير لثمان مائة جدا مع ان العدول بذلك الجواب عن لزوم دين الحوالا كالتقرب لعله صحيح في عدم لزومها فيضعف بما عليه المشهور جدا  
 ويتعين قول السيد ظاهره في جواز ودية العبد فتمت ما لم يجاوز دية الحر ولو جاوزت دية الحر دية البهية لانه قيمته ما لم يجاوز دية البهية  
 والاعتناء بدين الحوالا المسلم كان المملوك مسلما وان كان نوادا فمما على الاقرب بدينه ان كان المملوك دينيا ولو كان وكما مسلم اعطى الاقرب  
 ايضا وفي بعض الكلام في المسئلة ما يتعلق بها مشق في كتاب الفصا في السرا الاول من شرائط فلا ولا عادية هي كذبة الاحرار لو خلد  
 مال الجاني في العبد بدينه او شبيهها من عاقلين في ذلك خطأ ودية اعضا ورجل حائض بدينه بدينه العبد في الكمال من حيث قيمته على قياس  
 نسبتة اعضا الحوالا كله من حيث الدين فاما اي عضو فيه في ذلك العضو لكونه من الحوان في دينه اي في كذا في ذلك العضو من العبد  
 كالاشا والذكرا واليد من الرجلين ولو جنى عليه من العبد كان فيها تمام قيمته ما لم يجاوز دية الحر كما انما لو جنى عليها من الحر كان فيها كمال  
 دية ما في اي عضو من الحوان في الجناية عليه وذلك في كل الدين من ضمنها او في الجناية عليه من العبد من قيمته بحسابه  
 الى جثمانه لو خلد فيه من الدين في الحر ولو قطع احد يديه الصحيح مثلا لو خلد من قيمته كانه لو قطع يديه في الحر لو قطع يديه في حكم العبد  
 بالنسبة الى الحوالا لانه بالنسبة الى الحر وبالجمل الحواصير للعبد لانه في بعضه فيكون العبد ما الحواصير لانه في بعضه فيمنع  
 الحوالا من الجناية وبغيره في قيمته فينبغي عند القيمة في الاخر في يؤخذ من الدين بذلك النسبة الواسعة في جميع ذلك الاصح مع عدم

في قوله في مستند بها هذا وقول السيد في ذلك البعيد للاصل في عدم معلوم في اصول نحو ولد الزنا في اطلاق الاجزاء الديان ما ذكر في لفظ

في قوله في مستند بها هذا وقول السيد في ذلك البعيد للاصل في عدم معلوم في اصول نحو ولد الزنا في اطلاق الاجزاء الديان ما ذكر في لفظ

خلاف فيه بعد وفي ذلك ان كالمشقة عليه في حديثه الصغر المستقيمة منها اية على الوثيقة الثانية التي حارها ابن العبد على نحو ما كان لاحد من  
 وبما اخرج الحو العبد قيمته حار من خاتمة وبنما اجل شيخ عبد موصوفه قال عليه نصف شريفة ولو هو جان على العبد قيمته الاية  
 بما فيه قيمته فليس للمولى المطالبة بما حق به العبد من ثمة بل انما له ان يأخذ ما كان عليه من ثمة بخلاف جدي بل عليه الاجابة  
 عبا به عما اذا استقام به صريح الوثيقة فحقى من الوثيقين في انفا العبد وكونه او شئ يحيط بقيمة نيزود الى ولايته ما العبد باخذ العبد  
 وفيما يحدون ما على من استلام حوز الما بالثمة مع عدم دفعه لمجموع بين العوض المعوض عنه لان دفعه بان القيمة عوض الحو الفاتت  
 الباقي ولذا قيل بجرانها مع فيها لو كان الجاني على العبد فاما فيه انما قيل بحد الجاني في غير النص الزواني قول الاختصاصا بما في القيا  
 بل يشهد ان طلاقا بل عموما في الاول من حيث ترك الاستغناء لثمة العبد على الاقوى وهذا لو كانت الجناية على المملوك بما دون ذلك  
 ما لا يبلغ قيمته اخذ المولى ارش الجناية بنسبة القيمة ليس اى التودد والعبد الجاني المطالبة بالقيمة اى بما قيمته العبد لا برضا  
 الجاني بل عيكه وبطبيعة الفاتت مع القدر او ارضه مع عدمه الحوافر حقته من الدفع والمطالبة بها القيمة لان ذلك معاملة ثابتة  
 لا بالراضى قبل للمعاقرة قول بان له ذلك لا يضمن المولى جثا العبد ولكن تعلق برقمته ولو كان الجاني من دفعه فله ان يرضى الجناية ولو  
 الامر من ومن القيمة على الخلاف المسند في الخصا في البحث المتقدم ليرى بالاشارة وفيه ثمة انه الكلام ان انه لا يجزى المولى الجاني عليه  
 بالهوا اذا كانت الجناية خطأ وسبب ان كانت مما لو كانت جناية لا توجب قيمة تخرج الجناية في دفع الارش ولسببه ليس هو  
 عليه منه فله الجناية اسرها او سببا يكون المومعه فيها يفضل شربا وانه ليس هو مجموع ذلك الزوال المحض الذي هو مطرد وكان وانى وام  
 ولذا التردد في الاخير لا يثبت كونهما في شئ من عمو الادلة على ان المولى لا يعقل ملوكه ومن ان المولى باستيلاوه منع من بيع قيمتها فاشبه  
 ما لو اعنى الجاني بعد انضام النصارى ولد جانيها من حقوق الناس على سيد هاما كان من حقوق الله عرفه جل في الخلد فان ذلك بدنيا  
 الحديث في هذه جرة الشيخ في بيان لم يطوفا في الخلاف فيه الاعلى في ثمة قال ارش جانيها في منها يتبع به بعد العوض بقية حتى والاد  
 منه استيلاو المكسوف وسعدا عليه في الفرقه واجباهم على انما ملوكه يجوز بيعه بملته المالح واكثر المناشرين كالفاضل بن ربع ورو  
 ونحو الدين في شرعة الشيعي في ذلك صريح الدعوى بنسبة شربها الى المشه ولعله اقوى يمنع من كون الاستيلاو انما من البيع هذا لان حق  
 الجناية من الاستيلاو اقوى الفرض من نسل الجاني وان رى عن موجهها الحسين محبوب لثمة فاجمع على تصحيح ما يبيع عنه العبد بعد بلوغه  
 بذلك رجاء الصحة فضلا ان يقاض به الادلة المعنضة بالشهر الظن المحكمه بنفى الخلاف وهو من نفي الباقي في الاجماع على الخلاف مع  
 نفي الجاني الخلاف عنده بل انه اجماعا عليه كافي وان خلافا من هذا الخلاف عليه تبين حل الزواني في القيمة النظر في ثمة  
 في بيان موجب الضمان للدينه مع والخصم ما في البشارة والتبويب وشرح الموجبا اما المباشرة فضايلها الا لا في الموضع  
 اليان قصد الفعل الحق كمن يخرضا صا انسابا ورضي للنايت فاما لا وجه قد عرفت ذلك فاعلم ان الطبيب يضمن فيها بل  
 من مطلق ما يثلف بجلايه لوطا كحصول التلف المستند فعله ولا يطل دم امرى مسلم ولا نة فاصلا الفعل مخفي في الضمك فكان يعكسه  
 على ان احاط واجهه ان الرضا ووليته كان حاد فاما هل في فعله او لا في ذلك دخل في عقد الضمانا الحقن الضمان مع خطأ  
 المحض مثلا في ان خلف الضمان وهذا الحكم ما لم اجد خلافا فيه صورة ما لو كان الطبيب طرف المعرفة وطالع من غير ان من يعتبرونه  
 وفيما خلاف هنا من المفسد ان ربي في النفع عليه لاجما واما الخلاف حتى بما لو كان غار وعلج ما ذوا فالاخلاق فيه بعدا به الا  
 من الجاني خيال هنا بعد الضمان الاصل لسقوطه وانه لا نة فصل سابع شرعا لا يستغنى عما هو مع شدة بل يدعو الاجماع على خلافه  
 في كلام شيخنا ابن هزم والمان في نكت الذبوا الشهيد نكتة كما عا عنه في مضعف بان لثمة البراءة ينطعم بدليل شغل الذي وهو  
 قد عرفت والا ان ما هو في العمل الا في الخلاف لانما فيه بين الجوز والاعمال كما انضاب للمناذير هذا ويعضد الحنن والمختار الانبان في  
 اداة البراءة سقوط الضمان وتبين لا يرمي فاطع خفة الضمان وقصوا السند وضعفه مجبوا بالعمل مع نفي الجاني بفسله الخلاف من جهة  
 الاخر لكن جهة بان المراد ان فوط فقطع غير اريد منه فان الخفة غير محل الختان ولا جواب لهذا التوجيه لاس جيل الحكم بتعيينه اذ لا  
 دليل على الجاني مع انهما العمل على غير صورة الفريط كما خيال الجاني على صوته والاول في الجوز عنه الاكتفاء بهذا الاحتمال فانه يجوز  
 في رد الالة الزاوية على الحكم في المسئلة كونهما مقصودا وقدر ولو ابر المرض المعالج او الولي من الجناية قبل وقوعها فالوجه  
 وقا للشيخ وانشاء الجاني بل المشكافي في ذلك جاز في اساس الفقرة والحاجة الى مثل ذلك لا لضمان العمل الجاني وان عرف الطبيب  
 لا يحصل عن الضمان توقف عن العمل مع الضرر الذي هو موجب الحكم الا بالبر وفعل الفقرة ويؤيد رواية الوفاء على السكون في حديثه  
 قال قال ابن الوصين من طبلي بيطير فليخذ البراءة وليبر الامم وصنا واما ذكر الزواني لانه والمطالبة بثلثه المثلث فلما استخرج

مجلس علماء المسلمين



الايام قبل الاستقرار فيقول المائل الى الجاهل لا يصح لابرء ما لم يحيط به شيخنا الشهيد في كتابه بحجة  
 عن الادلة السابقة قال فان الحاجة لا تكفي في شرعية الحكم بحجودها مع قيام الادلة على خلافه والخبر سكوني مع ان البراءة حقيقة تدل  
 على بعد ثبوت الحق لانها اسقاط لما في الدية من الحق بدينه عليه التخذها من الولي ولا حوله قبل الجناية وقد انصهر اليه بتقديره عند بلوغ  
 القتل اذا دلت على ان الذي اشبه ما ذكره من الجواب عن الحاجة لم افرقه عن ان يوافقها تضعف فتجوز على تقديره بالشبهة الظن والحقية في كراهه  
 نعم ولا لهما ضعيف بما ذكره ولعله لاجلها الماشي مؤيد بالشبهة لاجلها لكن اجاب عنه بعض الاجلة في ذلك فقولنا معنى تطيب ابن ابي اود  
 فعله لانه فعله هو طرد ودمر وجهه شفاء الى الولي انه ينبغي على صحة ما المرص اذا كان الحق به بالطريق الاولى انه لا يحتاج الى الامر  
 به وهو طرد في هذا الجواب ان كان بعيدا لانه لعله يساعدا العرف فم العرف حيث فهمون الرواية هذا اما ذكره شيخنا وغيره  
 في الجواب عنها بالجملة المسئلة محل رد كما هو طرد في حق ورد وعد وعينها لكن مقتضى الاصل مع عدم معلومته شمول ما دار  
 على الظن بالجناية يشبه لعلها بعد الاذن والابرء عند الظن والى هذا الوجه اشار المولى الارسل في حق ما ثبت شرعا ان كل ادلة  
 موجب للظن هذا ايضا الامسيل الحاجة والجواب عن حق كلام شيخنا قد عرفه انه ناعرفه وابد المقدس الارسل بالمتبين  
 عند شرطه قال في مرجع لابرء عدم الموازنة وعكس ثبوت حق لو حصل الوجه لا استيعافي لزوم الوفاء بمحضه عند ثبوت حق او انه  
 ينبغي له قطع نظر يكون اسقاطها اليك ثابت فم وكذا البحث في الجواب في المسئلة انما يطيب بغيره لكن في الجواب انما انما انما انما انما  
 او الحق في جملة وابد اي ظاهرا فقتله وجره من الدية بلا خلاف وجد به صريح الشيخ وغيره وهل هي في الدية على عاقلته مردود  
 اختلاف فيقولها الاول كالشيخ في النهاية والمقتضى غيرهما من اقدما وغارا للثاني كالكثير المتأخرين بل عاقلته وهو لا يظهر لانه مخطئ في فعله  
 قصد فيكون خطا محض لا يترتب عليه العاقلة انما كان مخطئا الى المائدة بالنص الائمة ان خالفه لا يترتب موته واخذ لا يدخل لها  
 يعرف من المسئلة مع انما العرف للقول الاول ليل اعدا ما يستقام من النسخ من عموكة يشبهه عمد فيه ما عرفه نعم بغير الحجة ان امرؤا بة  
 حيث قال في الدية يقتضيه الضرر من هتانا لدية في جميع هذا يعني هذا ومسئلة الظن الائمة على العاقلة لان النائم غير عاقل في فعله ولا عا  
 في قصد وهذا قصد الخطا المحض لا خلاف في بة قتل الخطا المحض على العاقلة انما هذا اجتنابا لاجل جميع ما عن الادلة والذى  
 ينبغي تحصيله هذان لدية على النائم نفسه لان احكامنا جميعهم يوردون ذلك في باب من النصوص ذلك بالجملة العاقلة بلا خلاف انتهى  
 لم نغف على هذه الرواية ولا انما اليها احد غيره فيسئلها من سلة لا تصلح للحيضة لان يحصر بها الاصول القطعية المقصودة بالشبهة  
 لكنها فيما اذا لم يكن النائم طرا اما لو كان هو لظن فلا اصحافه ليرى ان ثلثة احوالها التفصيل وهي ان طلبت المظاهرة للمخرج العرة  
 ضمن لطفها بما اذا انقلب عليه فانه ان كانت طلبتها للفرق والحاجة فالدية على العاقلة اختارها الماشي هنا وفي بيع والتمك في ذلك  
 في دية الشيخ وابن خمره وبه نصوص من حيث يمكنه سندها ضعف في ثبوتها في منها عاقلة للاصول المتقدمة ولذا اختار الاكثر خلافا  
 وان اختلف في محل الدية فمن جعلها بالناس كالمفيد الذي في الحجة كاعرفه وابن خمره مدعيها عليه كما الامامة من جملة العاقلة  
 كالفاضل في بر وعكس في شيخنا الذي حكاه عن اكثر المتأخرين ولعله لا يظهر الاصول المتقدمة السليمة عما ينبغي للمعاضة لو هن الجاهل ابن خمره  
 في نحو المسئلة بلا شبهة قصص النصوص بما عرفه لكن عن الماشي في نكت النهاية انه قال لا بأس بالعمل بما لا يشبهها وانما اشبهها بغيره فضلا  
 من علمائنا ويمكن الفرق بين الظن وغيرها بان الظن باجتماعها الصبي لاجلها ما عاقله بالفضل في فعله له شركة في التلف فضمنه  
 لامع الضرر انتهى لو صح في هذه الشهرة كانت جارية لكنها كد عمو الاجماع وهو انه فلا يجبر بها على الخروج عن الاصول المتقدمة مع  
 دعوى ما معاضة بدعوى شيخنا في ذلك لاكثرية بين المتأخرين كما عرفه ولو اعنف لوجله في جته جماعا قبل اود بدل او ضمما فانه ضمن  
 الدية وكذا في وجهه ماله ان لم يتعد القتل او ما يودي اليه غالبا على الاظهر لا يشهد بل عليه عامة المتأخرين لانه قتل يشبه لعل القصد  
 الفعل في خطأ في القصد للنصوص منها الصحيح من جل اعنف على امرانه فرغم انها ماث من صفة قال الدية كاملة ولا يقبل الرجل وعن  
 الماشي انه قال لا يترتب عليه سائر فلا يترتب عليه صما الا انما منع ولا يجبر له العنف قال ما لو كان بينهما مائة ادعى دية الميت منها ان الاخر  
 قصد القتل لم يكن يترتب بالقتل والنوام القاتل القواش في بقطع الحبل لا بأس ان بلغنا لهما اللوث المعبر عن القسامة ثم ان فكش  
 القواش والاصول ان عليه دية يشبه العمد خلافا للمفيد فجعلها مغلظة وجعته عنوا وضحة قال الشيخ في النهاية وعن معن ان كانا مائة  
 فلا يترتب عليها المرسل عن جل اعنف على امره او امره اعنف على وجهها فقتل احدهما الاخر قال لاشي عليها اذا كانا مائة من كانا  
 مائة من الزنهما اليه من الله انها المرسل في القتل في هذه الزواجر في صنف بالان سأل الخافعة للاصول خصوصا من النصوص مع انها  
 عامة لا يغير مع فيها ينبغي الدية فيقتل الحبل على نفى القود والموازنة خاصة حمل المظ على المقتد ويجل اليه فيها مع التمه على مي اقتساما

كتاب الفقه

للقودود والدينية وفيها الذل والحر على فاسم المان ايجاز قطع من المحل من ثوب لغشاهما مع التمهيد لهذا الجمع صرح الشيخ في باب مناد الذنوب ما بعد  
 النهاية ولو حمل انسان على اسير مناعا فكسر او اصباها انسانا او غيره ففعله او جرحه ضمن للشيء بالذات كاهتاف في بيع وبيع وعدود والمعدن في  
 الجناية على الانسان خاصة عن يديهم في تركه في تلك المنايا خاصة مع ذلك قالوا لان يدعيه غير ضامن عليه الا مثل المسئلة وانتهى اود بره على  
 النقة المروية بطريق فيها الصحيح غيره في حمل حمل مناعا على راسه فاصلا انسانا فافاد وانكسر ففسد في موضوع رد ذلك بان في  
 طريقها سهل بن باد وهو ضعيف وهي بالاطراف مخالفة للقواعد لانه انما يضمن المصد في ما لم يضره ففعله في الخطأ وفي القصد فلو  
 يقصد الفعل كان خطأ محضاً كما نظر واما المنايا المحمل في غير ذلك لو كان غير التقريب اذا كان مينا عليه كغيره من الاموال انتهى ومنه  
 نظر لضعف الا بالاطراف المروية في حيث جاب منها القوي واما الطريق الاخر في لاجز الفقيه في كتاب الاجازات منها فليس  
 بضعيف بل صحيح ومع ذلك ان ضعف سهل سهل سبب ابدال الاجازات بعمل الاضحا كما يثبت منه حيث ندم بعد استشكل في الملاق الحكم  
 بمخالفة القاعدة بوجه ما في ذلك ذكره قال لانهم الملقوا الحكم هنا ومن هنا يتقدح الجواب عما يخالفها القاعدة اذ هي لا توجد في حاشية  
 الروايات بل بسبيلها كسبيل الروايات المحضين بها القاعدة نعم لو اقصى السند على الاضحا لا يجزم ذكره ولكنها يصحح ما في القاعدة بل  
 الضمير مع قوله جماعة انهم كافية ولقد ايدى المحققين لاجلته مع عدم ضعف الروايات مخالفاً للقاعدة في بعد تضعيفها بما لا انما يثبت  
 انه من الاستنباط وان غير معلق خولة الخطأ المار من تفسير في الروايات ثبتا ايمه وفيه من شخص بجملة غير خلاف للقواعد العقلية  
 والنقلية فلا يصح الية لا في الجمع عليه المتفق قوله فيما ذكرنا من اجزاء واضحة لا يصحح جملة في بيان ان اسسلفه اعتمد عليه غير  
 هذا ويؤيد المحقق في ضما المنايا على الاطلاق الجواز في مجال كانه عليه فارده عظمه فيها من فكرها ففعله ما ياه وكان يقول كل  
 حامل مشرنا اذا فك فهو ضا من المثل في ذلك يعمل في ذلك ونحوه اخره بضعف سند ما بالعل ما بالفتي الحاصل ليس  
 لكن حمل او يبره قال ان كان ما مؤلفا ليس عليه شيء ان كان غير ما مؤلفا فهو ضا في غير معلق العامل والقصيل بالغيرية وعد غير  
 به حمل القصيل عليه ليس اولى من جملة على اذا ادعى كبر المحل من وزن علم كتابه يكون المراد ان لا يجزى ان لا يكلفه البينة اذا كان ما مؤلفا ولا  
 فهو ضا او يكون ح سبيله كسبيل كثير من اجزاء الدالة على هذا القصيل هذا وعن شيء عوا لاجل على ضما الاجزاء بالفتية ولو اعتبر  
 وتام الكلام في هذه المسئلة بطلب كتاب الاجازة وفي رواية النوفلي عن الشكونان عليا من خنا ناقط حشفة غلام وهي وان قصر  
 سند هاهما الا انها منسوبة للذهب ان حمل على غير صورته التقريب المار في ضما الطبيب به ما يجزى ماله ولو وقع الضام على امر  
 وجرحه فان قصد الوضوع عليه كان مما يقتل غالبا او اذ ولكن مع قصد القتل ايمه قتل بملانه عدم جوب القود وان لم يقصد القتل مع  
 النية بل قصد الوضوع عليه طرفة فتوقوتة فهو شبهه عديض المية في ماله ان قصد الوضوع لكن عليه فضا فهو خطأ محض بغير العاقلة و  
 ان ضمه لهما او رتب وقوعه عليه غير اخيارا منه لا قصد الوضوع فلا ضمه لاجلته لا على عاقلة بعد استنباط القتل لا فعله بل ان حاجي وليس  
 كالناثم المتقلب على خصوص الحاجة في غير فعله لوم غير اخيارا بخلاف ما نحن فيه فخصصنا بفعله ولو بواسطه هذا مقفالا النصوص  
 منها الصحيح رجل يقطع على الرجل فيقتله في كاشي عليه الصحيح رجل قطع على رجل فقتله فليس عليه شيء الجرح من جرح قطع على رجل من  
 فوق البيت فان احدهما في ليس على الاعلى شيء لا على الاسفل حتى قبل يتحمل ان يكون كمن يقبل على غيره في التوفيقية وجوب الدية عليه  
 او على عاقلة وان يكون القتل الزحاف جرحا ببيت المال كافي في توبه لئلا يطلد امرى مسلم الا حال الاول لما عرف بعد التاكيد بذلك  
 البعيدان فانظر النصوص المنقذة الواردة في مقام الحاجة فلو وجب الدية على بيت المال البينة في مقفالا الى ضما الى هذا كله في الواقع  
 عليه اما الواقع هو قد لو ان هذا على جميع التقادير والافلا في قتله لم يسند الى احد لاجل اعطاهما في نية رجل يقع على رجل فقتله  
 فان الاعلى قال لا شيء على الاسفل او وضعه اخر وهو انسان الضما اي ضما الدفوع عليه لو مان واخرج على الدافع فيقامنه ان قصد جرحه  
 بذلك ولم وكذا ان لم يقصد جرحه مع كون الدفع ما يجزى بالباوان كان مما يجزى نادرا لانه في ان قصد الدفع عليه الاخطا محض ان قصد  
 مطلق الدفع يؤخذ من عاقلة الحكم يكون الضما على الدافع والدفوع هو لاشهر بين المناشرين على الظاهر صرح بالشر المطلقه شخصيا  
 في ضمه هو خوله المحل والفيد على محكمه غيره وجهه طريح لانه هو السبيل لقود المناشر ضعيف بالاجا او منصف ضما الى الملاق النصوص الناجية  
 للمناشر الواقع بل عمومها انما المرفوض المسئلة حيث لم يستفصل فيها كون الوضوع منه ومن غيره وهو ان يسلكه ضما الواقع  
 حتى في جملة من النصوص المنقذة المحكوم عليها فيها ضما انما محض ضمه لاجا ولا اجا هل محض جرحه عليه وقال الشيخ في كتابي المحمدي  
 مع كماله ان في المقتول على الواقع ويرجع هو ما على الدافع على المصحح رجل دفع على رجل فقتله قال الدية على الدافع على الرجل لا وليا  
 للمقتول يرجع الدفوع بالدية على الدافع فان ضما الدفوع شيء فهو على الدافع ايضاً ولا يخرج من حيث لشره الصراحة ولا ما قد



في الدنيا

تحتك لنهاية وهو كخوضنا الى البحر في احد هائل سؤل الله كل من طرقت جبالا بالليل خروجه من منزله وموتها الا ان يقيم انبياءه فدره  
 المنبر الثاني اذا دعى الرجل اخاه بالليل فهو مؤثما حتى يرجع اليه في بيته وان ضعف او خالف الاصل لم يجمع عليه على الظاهر في التفتيح  
 ان نحو الكامل لا يضمن بالريث بحيث عليه لا انها يجوز ان يفتوا الطائفة والاجاعات المحكية وعليه فلو لم يرجع ولم يعلم جرمه لم يضمن لا خوضه من  
 الداعي فيه فصارون عاقلته لا خلاف كما في التفتيح فتح يع للصبر ولم يذكره هنا من الطائفة كما صرح المفسر لا يربطه وهو كقولنا  
 عينا المفسر من المناجيز من قفت كلالة منقعة الدلالة على ضمها الدية هذه الصوة اطلاقا في بعض تصانيفه لا تفي بغيرها من سبب الصما هنا ايضا  
 الصما مطم هنا علته فنه باصا البراءة منه تير ونفاسه يتحقق بسببه هو غير خال الفل مشكوك فيه فنه نظرا فان سبب الصما هنا ايضا  
 فنه كما هو اخر اجبه من بنية ليس المخرج عنه ما سوغه اليه رجيا لا يشترط في الصما تحقق لغرض بل يكفي فيه صدق صيا وعقد الغم يجز  
 فصما كلفه من صاح كضمان المال الصما بعينه هذا مع ان عد الحلاف المالح في ذلك البعيا كافت زده ولو وجد مقتولا كان قرا الداعي قبله  
 او اقبلت عليه عليه قديم بلا خلاف في نيلوا دعى عليه فنه واثم به عليه البنية في معناها الا فراد نحو صر عليه الصما في ذلك الصبر  
 ولو عد البنية منه عليه لم يدع الفصل على احد في القود من الداعي والزاد بالدية ثم دوا خلا في نيلوا صما ولكن شبهه اشهر على الظاهر  
 بني عينا جماعة لا قود لا مثل حصول الشك موجب الصما الضد الضم الحكم في الصوة النص في الدية التي هبدل النفس كصفة  
 في القود يشك معين لئلا يبين الا في فطر الشبهة الدارة هذ مع خطا بعينه من طرخر وهو لا نفاق على ان المراد من الصما المذكور  
 منها بالنسبة الى الصوة السابقة لا يتزان فلنا به فيها هو صما الدية فليكون المراد منه بنية بالبنية هذه الصوة لا اتحاد اللفظة  
 للحكم في الصوة الشبهة او الحاف لا فلا لا كرامة هذا مضى الى صبره ان هز نفي الدية في عينا له الحكم فيها على الحكم مع اجماع الامامية و  
 هو خيرة النهاية والحكم مصر حين انه عليه فانه بل وابات كما في كلام الامير لكنه في مثل ذلك شيخنا الدية منه خلوصه ولا يعبثه عند اللوث  
 والتمهته قالوا في صومها بالفتا فليد بموجب اقسام عليه التومن عدا وخطا او شبهه مع عد فامة يخرج الكفر في وقتي قيد للنص الفتوى  
 من غير لالذ مع خما رعو ظهروا بحكم القبلة في صوة اللوث فانه لعله حكم فيها بالفتا خورا او بغيره كنه حما لامة الفتا فجلد  
 عمودة الفتا باللوث ان مثل هذه الصوة الا انه لا بعد خصصها واخرج هذه الصوة منها بالارلة في المسئلة كخصصها لا صوبه  
 ضما الحوا خرج منها بلا شبهة هذا القول ضعيف اضعفت القول الفتو هنا اما مطم كاعن المبيدة في او اذالم يدع البراءة من قلمه كاعن  
 ابن خمر والدليل كنه خيرا وليا الفتوى بغيره من هذا الدية ولعل حجة العمل بالطلاق الصما الضمان ما كما مضى لكنه بدفعها فانه مع ان  
 ذلك على تقدير تسليمه لم يدل على التفصيل بين نحو البراءة فالدية وعدها بالفتوى غير او معينا كما ذكره هو من قبله واما المبيدة فلعلمه لشد  
 الى اثارها الاولى المستغن صدكها الفتا صوة الفتا قبل الفتا الفتوى باعلام فتح هذا صر عنه الى اخر الفتا لكن يكون الجواب  
 عنها بعد ضعف سند فتا جابر له هنا بانه لعله لمصلحة التقرير وافتاح الامكان عاينه ستيام مع ذلك فنه على تقدير تسليم الضمان  
 بالفتوى مطم حقه في الصوة السابقة لا يترتب عليه قلة فتوه على الخطا يكون علته ماله الدية قوله واحد لعموم النص الفتوى بالفتا الصما  
 بضمانها كما عرفت لو وجد ميتا ولم يوجد فيه ثقل لا قود فلا فود اجماعا على الظاهر المحرر في التفتيح ولكن في لزوم الدية عليه فلو ان شبهه بها  
 واشهرها على الظاهر المحرر في عباير اللوث لعموم المحرر في بامر ولا لا يطلد ام امر وسلم نصفا الى الطلاق لا جحا المنقول في بامر من برة  
 خلافا للفا ضل من بريع وشيخنا لك فنه فلا شئ عليه مطم للاصل ضعيف بامر ولعله فصل بين صور عند اللوث فكافا لا وبوثة  
 فاقضا في يلزم بموجب ما قسم عليه التومن عند قود وغيره فنه ونحو الفتا مثل لقا لا انه اثبت مع الفتا الدية مطم وهما ضعيفان  
 يطمضهما اما مضه فضا لا ضعف لاجر من جاز لو انفي على الطلاق فيجوز بشل ما لو كان المضم عليه عدا كما لا يخفى وقد ورد ضل في د  
 وعند الشهية للثمة ولا وجه للسئلة فروغان جليلة تطلب من ضمران ما حق فيها واما في غايرة الفتا الدية في لقا لو اعدا لظن  
 بالطفل الدية اتممت على ان ضما في بينهما فانه اهله لطفهم صدق النظر لانهما امنية مالم يثبت كنهما لثمة مع ثبو الدية واحضان  
 او احضان من يحمل انه هولاما لا ندعى موته وقد ثلثه فتكون ضماها ولو اعدا لوث فلا ضما وحيث خصص بجله يقبل وان كذب بجا  
 لانها امنية لم يعلم كنهها نانيا ولو اسنا حثا نوى او ضما ودفعه لها بغير ان هذ فجهل خبره ضمنا لدية ولا خلاف في شئ من ذلك اجد  
 وهو الحجة مضى الى بامر والصحة في الاول عن جل استجنا ظرا فندفع اليها فقايت بالولد سين ثم جات بالولد فنه من هنا لا تفرق وزعم  
 اهلهما انهم لا يعرفونه قال ليس لهم ذلك فليقبلوا واما النظر ما موته ومثله في الاخير عن جل اسنا حثا فاعطاها ولد فكان عند  
 فانطقا لظننا اسنا حثا اخرى فقايت النظر بالولد فلا يدكر ماضع به قال الدية كاملة وهل يعتبر اليه حيث يقبل قولها كما في كل  
 ام لا الطلاق النص الفتوى في الثاني بالاول صرح بعض الاصحا وهو حوط ويكن تنزل الملافها عليه الشا لو دخل لثمة





ضمانك







بجملتها في قوله تعالى  
وَمَا يَكْفُرُ أَصْحَابُهَا

أنهم الخليل الذين فيهم وفضل عند ربهم وأهل البعد وإن قلنا بالقرآن بين مباشر الأسانيد المتناثرة الجديسكان على الأول منه ويصف  
ثالث على أنه نصف ذلك على الرابع ذلك لا غير لما لم يذكر هذا في نسخة واحدة عند بل عندهم أي كما ينظمهم جلد وأعلم أن حكمهم على كل منهم  
بالتي لم يجد بها منهم لو كانت جنابهم عدا أو تبشبه لا خطأ ويضعفان ما سدد عنهم من الحديث إنما هو من حيث يشعر وأما أكثرهم من الذين  
فهم كانوا قبل ذلك على من قبله فلا يكون عدا ولا تبشبه بذلك صرح عجماد بن زينة من ضعف الرواية الثانية في حكمها بالانتماء على العاقلة  
بما على زعمه كون الجنابة فيها عدا أو تبشبه على هذا فمقتضى الاستصحاب الدية من العاقلة **النظر الثالث** في الجنابة على الأطراف وبيت  
مقام ديالها ومقام ثلثة **القول الثاني** في بيان ذلك لا غشوا وأعلم أن في شعر الرأس أجزء عليه لكاملة وكذا الغيبة على الظاهر لا شبهة  
الطائفة عليه لا سيما في الغيبة للنصوص المستقيمة منها الصحيح في وجوب غسل الرأس على ما راس جل فاسقط شعره فلا يثبت بداهة  
عليه الدية كما في وجوب فاقطع شعر رأسه نجاسة محو غير من دون زيادة ولجنة القوم وغير في الجنابة اذ حلف فلم يثبت الدية كما لم يثبت  
ثبت ثلث الدية والجهر في رجل فداية مارق على رأس جل عذبه شعره فاقطع شعره في الجنابة على ما راس جل فاسقط شعره فلا يثبت بداهة  
عليه بالدية الغير ذلك من النصوص الأولى بعضها الأسانيد وقصود السند ضعيف خبر بالنبوة وصحابة الأئمة المتقدمة فاندفع الأمر من على ما  
هذا الصحيح وأما الأغراض عليها بالانتماء إليها من الرواية الثانية في حدتها احد ما خاضه كما هو الذي عندنا في ثلث  
على نسخ نسخة في نسخة الفقيه ضد عرفت خلوه عن الجنابة ولعلها أصبغت من تلك النسخة بجملة ما وقعها الروايات لا في نسخة هذا إذا لم  
يثبتنا ذلك فثبتنا لا في الأرض على الظاهر لا شبهة بل عليه عاقلة لا خولنا في الشئ خلاف الجلي الغيبة فاختار أكثر الدية  
جهرتها غير أن حكمه على ما في الأخير من حكاية الأئمة وهي ما هو فيه بداهة وضعت في قولنا في الجنابة كمن في الرأس جميع ان من غير  
الحديث في كل العباد وغيرهم من عبيد الجماعة عند مخالفة الغيبة للتوفيق باختصاص خلافه في الجنابة حتما حيث حكم فيها بثلث الدية وقال الشيخ  
المعتمد الصدوق في موضع من المصنف انما يثبتنا فاه دينار وجهها غير خاضعة ما يشتمل من الأول في قوله تعالى والذين آمنوا بربهم ولم يملأ  
فيهم رسالة لا يقر من هذا لادله المتفق ويوجب جواب عن رسالة الخمر وتير عن بعض الكتب عن مولانا زينة أنه قال من جلى رأسه جل فاسقط  
فصله ناديا في جلى نجاسة فلم يثبت عليه الدية وإن ثبت فطال تعدد بناها فلا شئ له مضى إلى شد ذهابه عند طهوها بالمرء في  
الشيخ في قوله والأسكان في في الجنابة أثبت ثلث الدية وفي الرواية المتقدمة وهي القوية وغيرها وإن كان لا لعله عليه لأنه ضعف  
بالسكون في الأولى عدة من النسخة في الثانية لا جاز لها في المسئلة بل الشهرة التي هي العند في الجهر على خلافها كما عرفت هذا إذا  
كان الجهر عليه كذا في شعر رأس المرأة يثبت كذا لرجل فان ثبت فطال تعدد بناها فلا شئ له مضى إلى شد ذهابه عند طهوها بالمرء في  
فيه ثلث الدية وحجته مع سند زهير لا يخفى بل خلافه لا سيما في الغيبة في نسخة فضا إلى الرواية التي على رجل وثبت على امرأة جلى  
لها ما في نص غير ما وجدنا في بعض السبل في حيث شعرها فان ثبت أخذ منه من حيثها فان لم يثبت أخذ منه الدية كما لم  
قلت فكيف يثبتها من حيثها ان ثبت شعرها فان شعر المرأة وعدها ما شئ كان في الجمال فاقطعها عذها وجعلها المهر كذا وصوفى  
السند بالإنجاء بغير الشهرة الظاهر والحكمة وحكاية الأئمة المتقدمة وفيها دلالة على الحكم في الأول بانها مع عدا خلافه فيه جلد وأدعى  
فيه بغير الأئمة في الغيبة فلا شبهة فيه فمستقيم استلزام ثبوت الحكم في الرجل وثبوتها بطولها وكما لا يخفى في شعر الحاجبين معا  
ختام ديالها في كل واحد ما كان ومحمود ديارا وفاء لا أكثر بل ادعى الشهرة عليه جمع من آخر في الأئمة عليه هو الجهر فضا إلى  
وان صيد الحاجب فثبت شعره كله فثبت فيه الغيبة ما كان ومحمود ديارا وفاء لا أكثر بل ادعى الشهرة عليه جمع من آخر في الأئمة عليه هو الجهر فضا إلى  
مخذلك خلافه لوط الغيبة الأصح فالدية كاملة وفي كل واحد ضعفها في الأولين الأئمة عليه يؤيدها عموا النص القوي على ان فيها كذا  
في الجسد شئ لدية لكن في معاصرة ذلك لما من نظر في الجاهل أكثر مع سرحه كل من الإجماع والجهر هذا مضى إلى الأصح طلاق الغفر  
والفتوى يقتضيه على الفرق بين عود بناها ومعد في الغيبة الأصح ان ما ذكرنا ان ثبت شعرها ولا فاش قال الدليل اذا ذهب  
بجانبه فثبت فيه مع الدية وقد عاينها انما إذا لم يثبت عاينة وثبوتها في ثلث الوجه عند الحكومة فيها اذا ثبت هو قول الجلي للعل  
وفي بعض أرى بعض كل أحد من الشعرة الذكوة بحسب أي يثبت فيه من الدية الذكوة بنسبه حتما على الشعر الجهر عليه على عمل الجمع  
وان اختلفت الشعرة ذكوة وخفقت يد عليه فضا إلى الإجماع الظاهر النص المتقدم وتباو حيث قلنا بالارث فهو ثابت ولا شبهة في ثلث الشعرة  
الثابتة على الأجزاء ويعبر عنها بأحد ما قال فيها الدية كاملة مع عدا البناء على ما وقدها عليه لوفان منها نصفها كالجهر فضا إلى  
أفضل على شاهد منها الارث مائة الا نفر من الجهر في سقوط حالة الأئمة كسر الساعد وغيرهم من الأعضاء الذكوة ليس فيها الا الارث  
بل اطلاق كماله على الجلي كغير من المتأخرين فالوعد دليل على القيد عند دخوله تحت حكم القواعد هو ما ان هنا حيث لم يذكر ديتها



















فلا وجهان للحكم بالدين في الحكم بالنقض حيث وجب الحليتها فلا توجبها حملها على الرجل طرقي وعلى عند الشديين لم يكونان بضمانهما  
يجري فيها وجه الجمع عن الدين في حليتها كما لا يخفى في بعض النسخ بل من كثره بقا الشيخ طوق الحليتين من مذهبه فقال ابن بابويه الغيبة  
ابن خرقان في كل من حملته على الرجل عن الدين في خمسة عشر يوما وخمسة عشر يوما ومنها ما يعارض الدين استنادا لا كتابا بطريق المسئلة محل اشكال فلا  
منها ما على كل حال وان كان القول بالحكومة في المقابلة في غير قوة ومافها جماعة للشيخ في عموم القواعد لقض من المسئلة عند دليل عتيق على تقدير  
لتعارض كتاب طرقيان فلما باعينا استد مع الاجماع السطري من عباءة الشيخ الحلي ولامر ح بطريق من مرجع الى الضابط فيها لا يتقدم له مضافا  
لا احصاء البراءة وفي قطع خشفة الذكر فان زاد وان استقبل الدين كاطلة جماعة على الظاهر المصوب في كلام الجماعة وهو تحج بعد القواعد استنادا  
اليها غير مضافا الى خصوص الصلح المستفيضة غير هاهنا من المعبرة ففي الصحيح غيره في الذكر اذا قطع الخشعة فافوق الدين ونحوها مما لا يمكن  
من كون قوله فافوق في الوثيقين في الذكر اذا قطع الدين كاطلة ونحوه لكن مقتدا بذكر الرجل ليس المراد من القيد اخرج كذا الصغير  
للافتاق ظاهر اذ دخله فافوق نصا في الصحيح اتفق في ذكر الغلام الدين بل المراد والله العالم اخرج نحو كذا الحق اذ لم يعلم خاله او علم  
كونها اثني فان ذكرها والحال هذا ماثلت بها الجماعة على الاستحسان والجمع لكنهم يصفون الدين اليها بالبر قال ثلث الدين واطلها والحكومة كما  
حكى بعض الفضلاء اعلاما بالقاعدة فيها لم يرد به تقدير في الشرع بعد نص على ما ذكرنا من ثلث الدين مضافا وخيتم الحكم ذكر الصلح في الصحيح  
والشباب الخارج عن الجماع اصلا او بالعموم لجمع هو لا يعتما من شجاعة في ذكر العنين ثلث الدين على الظاهر لا سيما في علمه فانما في غير  
نقل الاجماع عليه عن مع نقل الخلاف في كتاب القضا في القسم الثامنة في قضا الاطراف كذا في ذكر الاشياء فيه ثلث الدين وهو الذي  
يكون منبسطا ابدالا لا ينقبض لوقا لما التبادر او يكون منقبضا ابدالا ينبسط لوقا لما التبادر والذ مناجية احيى بالدخول  
او المساخنة او لدعلا بانه عضو شل رتبة ذلك كما ان في الجناية عليه مما يحتمل ثلث دينه عليه لا يجمع في الغيبة مع عدم خلاف  
فيما جدد وفيما قطع من كل من خشفة ذكر الصحيح في ذكر العنين يؤخذ من انها محتملة ان يثبت ذلك المقطوع نسبوا الى مجموع الخشفة  
في الاول الى مجموع المذكور في التاويله وطرقها وبين الصحيح في الخشفة في الصحيح هي الركن الاعظم في الجماع وورد بخصوصها  
بجلا في انها لا تستلزم جميع عند المنفعة عدم ورود الدين فيها بخصوص الخشفة مع كونه عضو فينبغي بعضه الى مجموع بناء على الاصل في  
الخصيتين معا لانه كما لا يخفى على اعمام فافوق نصا على وخصوصا في الصحيح في البقيتين لانه في كل واحد منهما نصف الدين واما المقنة  
ومدونه وفي الكمال فلا يثبت واما الغيبة بالجملة الاكثر كما حكى به عمما وعليه المناخو كما قيل في الغيبة ان عليه ثلث الامامية هو المحرر مضافا  
الى الصواب الفاعلة ان في ثلث الاشياء ثلثان في احد هما نصف الدين وبعضه الاخر في كتاب طرقي من قوله في خمسة ارجل خمسة ارجل  
دينا في ثلثا صحيحه عمل بها الجماعة منهم الشيخ في ق مدعيا عليه لا يجمع ان في الدين ثلثا الدين وفي البعض ثلث مع نصفها ان ما كان في الجسد  
منه ثلثان فيه نصف الدين ولذا سئل ارجل من الفضل فواليس ذلك كان في الجسد منه ثلثان او في الولد منها اي من البنيضة ليس ونحو  
المنوع المروي في انها من مولا الصالح الولد يكون من البنيضة ليس في اظنه فيها ثلثا الدين في البعض ثلثا وعلى ما من البعض  
الفاصل في مسئلة عليه نداء على الروايتين في تفاوت في المنفعة في ثلثان في الدين فيه نظر لانه محرم متناو في حملها منة منة  
سيما مقابل تلك لانه في الحجة الوقتي الخاصة في سلبها مع كون ثلثا منة منة مضمونها كما لا يخفى من خصا الثول في ليس مما  
قيل انه قد انكرو بعض الحبا وان رتبة الجاهل الى العامة لئلا يكون الذب عن هذا بانها بعد ثلثه بانه يعارض ما ثبت بالنظر  
الصحيح عن ائمة الهدى سلام الله عليهم لكن الاشكال في المنسك في مقابلة لانه العامة المعصنة بالشيء العظماء الجماع الخلاف  
مع هذه مخالفة اكثر مما مضى ثلثه بالجملة المسئلة محل اشكال لانها لا يثبتها على حال مع الاحتمال مع عدم الاشكال بحاله ولكن مقتضى  
الاصل المصير ما عليه لاحصاء هذا فلو ان اخوان احدهما الاستحسان وهون فيها معا كذا في ليس الدين في البعض نصفها التاويل في وهو المضيف  
في الشيخ النافس من الجماع والثلثية الثابت هما خالفها الاية الاولى اذ لم يتقدم بل الاجماع لا شاهد عليها اعدا لنا في ما يجمل الجمع  
بين التصديق لا شاهد عليه عد استعنا التعليل به وهو قريب ان علمنا بالنظر المصلح والاشكال انما هو فيه في ارجل الخصيتين في  
الطرف فيكون لعل فيفتح الر الماهلين هي نفاها رتقار ثلثان في نفاها رتقار ثلثان في نفاها رتقار ثلثان في نفاها رتقار ثلثان في نفاها رتقار  
صدد وقديس فلم يقد على الشئ او شئ شي لا ينفع به فنان منه دينار بل خلاف حتى من نحو الحلي من اجلها لا احاد الغير المحفوظة في  
القطعية المستند كتاب طرقيان في بعض طرق معتبره كما عرفت وعلى تقدير ضعفه فهو محبو بالشيء كما عرفت المان في بيع ومما في الجهر  
نزوج رجل ثلثا ان اد موقوفها فستد المراه من جملها ففقت في بعضه فصار ذلك فكان بعد ذلك في كونه ولا يولد له فالثالث باع الله عن ذلك  
وعن رجل صاخر رجل ففقت فافوق في كل فن ثلثا ليد هو هو الكفاية للحكم الاول الا انه في المسئلة لا بد من عامل فيلزم رجل

على ما اذ لم يبلغ الفسق اذ لا يوجب قتل من قطع الشفرين بالعلم المحيط بالفرج كما ان الفسق كافي بجمع الفرج وتقع فيه وتعد  
عرج ولكن في موضع خرمته في ثقبها ما يخالط ذلك هو ثقب الفرج مع نسبتهما الى اهل اللذة واقامهم على الفسق بعض الاجل الذي كاملته  
وفي كل واحد منها نصف الذي لا يخلو اذ لا يخلو الفسق من غير مضا الى الجرحين احدهما الصحيح وجعل قطع فرج امرأة قال غيره انها  
نصف الذي يمتثل الثاني لكن فيه لا غرض به انها هو محمول على قطع الشفرين مع الاول على قطع احدهما الشاهد عليه بعد الاتفاق لقاعد  
التي قد منها واليت في الجرحين كما نرى لفظ الشفرين هو يحتاج الى تحقيق معناه بل غاية ما فيها قطع الفرج المتبادر منه الشفر من الجانبين  
واضاف الذي في قطعها ما يمتثل الثاني بانها عت حسن ان سلم ثم لم يعمود على علمها للشفرين هذا القيد لكنه على اسكال لا الاصل يقتضي المصير  
الى الحكومة او الدية بنسبة المقتل الى الجرحين في الدية من الشفرة بالمقتل الاول في الاصل المقتل في الدية فلم يبدل صحيحا الذي في ثقبها كالملة  
اجاء على لفظ الصحيح في القية وهو الجرح مضا الى العترة المتضمنة منها اذ على ما ياتي الصحيح من اجل وضع مجازية فاضا وكانت ان تترك  
المزلة لم تزل في الدية كالملة اما في القوم من ثوب الارض وضع فصوله وعد مقاومت الشفرين من جوه عدله محمول على القية كادرك  
شيخ الطائفة قال لان ذلك مذهب كثير من الفقهاء وعلى ان كانت المقتضيات قد فقدت في الصدق من عن نوار الحكم ان الفسق في رجل  
انقضت امراته جارية بيد هافضه ان يقوم بغيره وهي صحيحة وقبره وهي مفضة بغيره ما بين الصحيح والعبث جرحا على امساكها لا يمتثل  
للربا ولعله اخذ الحكم بالحكم في بعض العباد كما في القية لكنه خلاف مقتضى لادان كثير النص والفقهاء في اولى في ذكر الحال اعدا المحل  
من قتيك بما اذا لم يبلغ حد الاضنا المصطلح عليه هو كافي بجمع الجرحين ان يصير المسكين في مسكنا يخص لفاط واحد وجعل هو من جرح  
بين جرح البول يخرج الجرح كافي في وقوعه في عدة الشبهة في اللعين في ارجاع الفاهم عدم من جرح الفاهم في الكتابين  
الاولين بعد ان نسبنا الى كثير من اهل العلم وجهه ان الخارج بين العتق والديع عصب في بعد ان لا يثبت بالاشتماع بالانسيكلان في جرح عليه  
اطلاق النص الفسق ولا يملك الخارج من بدل الذكر ومخرج البول فانه يوجب ما انقطع بالظاهر عليها فلهذا القول قوي الجرح في الاضنا كالملة  
الاضنا بالقيس لا ولا يطرق في وجه جرح جماعة من اصحابنا كالفاسل في جرحه ولا في شربه قال الصادق لم لا تضنا على كل من الحقيقة عليه  
جرح جميع النزع لفظيا لكن لو رجع الاضنا بالقيس لا ولا اسكال في الاضنا بل الجرح بالقيس التمسك الدليل لان جعل الحكم كالملة فانه على  
بازهاب منفعه الوطى التي هي من اهم المنافع التي يجب بقائها الدية وهو مشترك بين القيين وهو حسن الاضنا الى الحكم بوجوب الدية يستلزم  
مخرج القية بغيره لانه بعض النص الصحيح واعلم انه لا فرق في الدية بين الزوجين غير اذا كان قبل او عنها الاطلاق النص الفسق مضا الى  
النقص من برفي الزوج في حمله منها ويخص بغيره بعد الاطلاق وتيقظ ذلك في الدية عن الزوج لا تضن بغيره بعد بلوغ بل اطلاق  
فيه الجملة لانه فعل سائق ما دون فيه شرعا فلا ينبغي ان يوجب منها ما لا يصح غير المقدور في كتاب النكاح اطلاقها كالعناء وغيرها يقتضيه  
عدا الفرق في الاضنا بغيره وقوة بغيره وعدا خلافا للخصلة في حقه في الدية الثانية واستحو ما فيه بعض الاجل ما سبق وان كان  
بعد يقع من ضاقتا ما لو كان ضنا الزوج وجبه قبل الدية قبل البتة ضمن الدية لا غرض من اطلاق الفسق والتمسك الى القية في الصحيح  
غير المقدورين في ثقبها انما لا يمتثل لعلها اولى بطلانها والشيء المنفي عن الدية ايمه ولكن لا يملك فانه لا يملك حالي القلا المحلصة  
بل اذ قد لم يقل احد محل على ما سئل الدية واما هي فيجب عليه بلا شبهة مع لم يكن وقع الاضنا بالجماع الحق الدخول الموجب منه  
ولو وقع بغيره كالابصع مثلا في استمره على عذر عرض موجب التضييق لاطلاق الموت حيث فلما لم يمتلئ الزوج وقع ذلك الاتفاق  
عليها حتى يموت احدهما ويحرم عليه مؤبدا وقد خصه بذاك مع ما يتعلق بالمشكلة كتاب النكاح مفصلا وفي قطع الرجلين معا الذي كالملة  
وفي كل واحد نصف لانه لهما العمل في اليد من هو خاصا مضا الى الموت في الرجل الواحد مضى الدية والجرح فان الرجل اذا قطع من  
الان التي تامة الى ان قال الرجلان بذلك المثل في واحد ما فصل لسان الله وان اشتمل على الاصحاب لا خلاف في انها بغيرها اطلاقها  
فافي اصحابنا اطلاقها من القضيلا احكاما لا خلاف من الجبل في الاستحاش في الاول من بينهما اليد في الرجلين فثبت الثلث في  
الاول في القيس التا و فرق الثابتين اطلاقها كالملة في كل الاصحاب والاد لغيرها منها واتحاد الرجلين مع اليد وابعادها احكاما في دية  
امه وهذا مستسأل **الا** حصة كسر الضلع خمسة عشر دينا وان كان ما خالط القلب عشرة دنانير ان كان ما يله العصا كما هي في  
بمع بحدود وعدا للعبث عن الوكيل في الجبل اجد خلافا في جرحي من ثقبه طلق المقدار الاول في مطلق الضلع ولم يفضل المسند في المسئلة  
كتاب طريف ثم بعد طرق مقبرة كعقوبة هو مصر بالقيس الذي ذكره الجاهل ظاهرهم كالمسند الاضنا فقام خالط القلب فيه  
المقدار الاول قسم خالطه وبل العصبه وهو لا على منها في المقدار الثاني ومن الاضنا من لم يصب ان على ان لكل ضلع جابنين في جرحها  
الذي خالط القلب خمسة عشر دينا في الجوانب الا في المقدار الاخر وهو لفاضل المقدار في الكتاب بغيره في ذلك ضده لم اعرف جهة



ابن القين عرو









وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَكُونَا لَهُ شَاكِرِينَ إِلَّا أَنْزَلَ عَلَيْنَا الْكِتَابَ









۱۰۰



[illegible]



انما هو سببها في نفسها فيعكس الامر كما عرفت ان اطلاق الريبة والعباءة يقتضي عند الفقيه الحكم بين عليهما ان يكون المقتول بغيره خلافا للشيخ  
 في طوافه من جهة برودة الصبر في حرجه فزيد به المان في حرجه من ذلك من اطلاق ما دل على لزوم الريبة وفيها ما هو غير قاطع  
 الاولى الاخذ بالطلاق لا يبره مضافا الى كمال البراءة **البراءة** في بيان العاقلة التي تحمل بية الخطا والنظر هنا يقع في امور ثلاثة الحمل والقبض  
 له توزيع الريبة ومقتبها عليهم الاول ان الحمل في العصبية المعنوية من انما من الجيرة والامام غير مبين كمن يتيم في الارث على قبض بل في الريبة  
 الاشارة وضابط العصبية كل من يقرب الى الميت بالابوين او بالاب من غير ان يكونوا وارثين في الحال كالاخوة والاولادهم وان لم يولدوا العروة  
 وارثا لهم كمن كان الاجل وان لم يولدوا فاما للفتنة طوافه في الفاضلين فها وفي حرجه ودية عند ذلك الشهادة للفتنة عنهم وبالحجة المشي على  
 القدر المصير في لفتنة ذلك في ربهم العصبية من لو حال من كان ازا او غير وارث الاقرب لا يدخل فيها الولد والوالد في الجملة  
 استلزاما منعقد على ان العاقلة جماعة الوارث من الوارث من غير بالام فله كاش في عو الاجماع على ان نعم مخالفة قوله لفظهم فعند قول اخر  
 ولم اتم الوجه فيه الامن حيث اطلاقه الوارث في صد العباءة بحيث يوهم من التمثل لمثل الاخوة من الام والاحوال لكن يصح جرحا باستدثان من  
 يقرق بهم بالام بدفع ذلك بوجوب تصد قوله مع قولهم ولما جعله كثير مخالفا لهم وعبائه صريحة في عو الاجماع وهو الوجه المقصود بالبرهنة  
 المحققة والحكمة المحملة كونه الاجماع كما كان ينبغي ان يفتقر الى حيث استند بها لهذا القول في الحال ان الشهادة بالمعنى المصطلح ليس عند محجة فاما مبلغ ذلك  
 الاجماع فاستدثان به العلة كاشف عن كونها تلك الدرجة هذا مضافا الى ما قيل من ان ما ذكره هو المعروف من معناه او توافقا في جميع  
 عصبية الرجل بنوه وقواسمه لا ينفك الى الجمع لعصائبه قال الجوهري انما سئل عن عصبية لانهم عصبوا ما يخالطونه في الارث طرف الابن طرف الابنة  
 جانب العم جانب شدة وقيل في الريبة والفتنة في الاصحاب كما حكاهم هم الذين يرون القائل بيه لو قيل في الاول من لا يرث به شيئا مطلقا ومن  
 جماعة منهم المان في حرجه وفي هذا الاطلاق وهم في الريبة يرثها الذكر والاناث في الزوج الريبة من يقرب بالام وود في الزوج الزوجة  
 ومن يقرب بالام على احد القولين ويختص بها الاقرب فالاقرب كما تورث الاموال ليس كذلك العقل فانه يختص الذكور من العصبية ومن  
 يقرب بالام وود في الزوج الزوجة وهو حسن لان بعض الافاضل جرح كلامهم بما يرجع الى ما عليه لفظه في عبائة هكذا واما تصليا  
 فانها تكون العاقلة الذين يرثون ذرية القائل ان لو قيل في الاول من لا يرث به شيئا مطلقا وهي يوهم العمول ليس صريحة في  
 الوصف يجوز ان يكون للعقل دون التفسير لئلا قال المحقق في هذا الاطلاق وهم فيكون كفول المفيد لا يؤخذ لاختاره من رثته في  
 من اخواله لانه لو قيل في حرجه ناسه في اخوة لانه واخواله بها شيئا فذلك يمكن عليهم منها شيئا لم يثبت عبائة به تفسير العصبية  
 عبائة الفتنة والاصباح كذا وعاقلة الحر المسلم عصبته الذين يرثون به وظاهرها ايضا الغليل في الاشكال في معنى العصبية على  
 وان المفهوم منهم المتقربون بالاب من الرجال والتوضيح والتضييق على الاختصاص بالمقربين بالاب انتهى يؤيد فهم الحاصل في ما يوافقه  
 ولذا لم يعترض به بل اعترض به فقه وكيف كان قال لفظ الاول اظهر كلامهم من الاحتجاج من حق الاقرب من حيث بالتميم مع عدم دليل  
 في العقل بين من يقرب بالام مع من يقرب بالاب لأم او بالاب فلا كما لا يرث فذلك يندك بالنصوص الواردة فيمن هو لم ينطق به  
 فحتمانه يؤخذ من كنهه وان لم يكن فمن الاقرب الاقرب الرجل الرجل لافضل جلا خطا فان قبل ان يخرج الى وليا المقتول من الريبة  
 في الريبة على وديته فان لم يكن له عاقلة فعلى الاولى من يثبت لها في الجمع نظر لضعف المرسل كعبه ذلك النص مع خروجها على تقدير  
 القول بما في تلك المسئلة عن مفروض المسئلة كونه به الخطا لا الهدي كما هو مودها واحدا مما غير الاخر هذا مضافا الى خصوص الجمع  
 عن مكافاة لما قدمنا من الازم ونسب عجمنا هذا القول الى الاسكان في قولنا وهو استدثان الى غاية سلمه بن كهل قال في  
 اميل لمؤن من رجل من هل الموصل وقد قل جلا خطا نكتب الى المؤمنين الى عامله بها في الكتابة استدثان من وابته من المسلمين فان  
 كان من هل الموصل من لدنهما واصبته قواسم المسلمين دعاهم ليك ثم انظر ان كان هكذا رجل من لدنهم في الكتاب لا يجبر  
 احد من قريته فالرمة الريبة وخذ هامة في ثلثين وان لم يكن من قريته احد منهم في الكتاب كما نوافر ابته سواء في النسب ففضل الذي  
 على قريته من قبل ابته وعلى قريته من قبل من الرجال الذكور المسلمين فاجعل على قريته من قبل ابته ثلثي الريبة واجعل على قريته  
 من قبل من الثلث الحمد وسلمه الراوي في ضعف كونه يرايد مودها انتهى يحصل ما ذكره وناضته في الريبة بعض الفضلاء في عو الاجماع  
 كذا العاقلة هم المستحقون ليراث القائل من الرجال العفاك سواء كان من قبل ابته ام من قبل ابنته فان تسانا لفرانها كالاخوة للاب الاخوة للام كان على  
 الاخوة للاب الثلثان على الاخوة للام الثلث لو كان المستحق ليراث واحدا وعقدا لا يرث ولد الاب شي لا بعدد الولد والاب لا يرث  
 ولما وجد شي لا بعدد الولد للابوين في لينة الاستحقاق الارث التيممة لافي محمول العقل كل من يرث بالتيممة بلا قوله سواء  
 كان من قبل ابته او ما يختص بالاحياء والاخوة والاعما والاحوال ولا هم ليس فيها اشتراك التيممة بين المقرب بالاب المقرب بالام







